



الجامعة الإسلامية
كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية
مكتب الدراسات العليا والتدريب
قسم اللغة العربية

**حاشية عصمت الله البخاري (ت 1000 هـ)
على الفوائد الضيائية للجامي
(من بداية المخطوط إلى المعرب والمبني- دراسة وتحقيق)**

إعداد الطالب: عبدالله محمد إبراهيم هبيلو

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبدالسلام بشيش

خريف 2025
قدمت استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في اللغة العربية

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملاً بقرار السيد رئيس الجامعة رقم (347) لسنة 2026م، الصادر في 07 / 06 / 2026م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: **النحو والصرف**، المقدمة من الطالب: عبدالله امحمد إبراهيم هيبلو كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وعنوانها: (حاشية عصمت الله البخاري ت 1000 هـ على الفوائد الضيائية من بداية المخطوط إلى المعرب والمبني دراسة وتحقيق) وتتكون اللجنة من الأساتذة:

- | | | |
|--------------------------------|------------------|---------------|
| 1- أ.د. محمد عبدالسلام بشيش | جامعة المرقب | مشرفاً |
| 2- د. سالم خليفة حسين | الجامعة الأسمرية | مقررًا |
| 3- د. ميلاد عبدالسلام السيليني | الجامعة الأسمرية | ممتحنا داخليا |
| 4- أ.د. محمد سالم العابر | جامعة المرقب | ممتحنا خارجيا |

عقدت اللجنة جلسة علنية على تمام الساعة: 10:00 من صباح يوم: الأربعاء، الموافق: 02 / 09 / 2026م، بمسرح كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ لمناقشة الرسالة، وتقويم مستواها العلمي، والمنهج الذي اتبعه الباحث، والمصادر التي استخدمها في دراسته، وقررت ما يلي: بعد إتمام الطالب متطلبات الدراسات العليا واجتياز الامتحانات ومناقشة الرسالة وتقويمها تقرر:

1. إجازتها بدون ملاحظات (✓).
2. إجازتها بملاحظات () ويمنح الطالب فرصة للتعديل والأخذ بالملاحظات خلال: من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها () .

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

- | | | |
|--------------------------------|------------------|---------------|
| 1- أ.د. محمد عبدالسلام بشيش | جامعة المرقب | التوقيع/..... |
| 2- د. سالم خليفة حسين | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 3- د. ميلاد عبدالسلام السيليني | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 3- أ.د. محمد سالم العابر | جامعة المرقب | التوقيع/..... |

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات - بتاريخ: / / 20م.

- | | | |
|--------------------------------|------------------|---------------|
| 1- د. محمد عبدالسلام بشيش | جامعة المرقب | التوقيع/..... |
| 2- د. سالم خليفة حسين | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 3- د. ميلاد عبدالسلام السيليني | الجامعة الأسمرية | التوقيع/..... |
| 4- أ.د. محمد سالم العابر | جامعة المرقب | التوقيع/..... |

يعتمد:

رئيس الجامعة
رئيسين الجامعة
محمد سليمان بن عبد الحفيظحميد الكلية
د. سالم خليفة حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة الآية (11)

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل مهتمّ
باللغة العربية خصوصاً
ولكل منتسب للعلم عمومًا

شكر وامتنان

أُتوجّه بالشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد بشيش، المشرف المحقق، الذي قرأ البحث وأفدت من توجيهاته القيّمة، وملاحظاته الدقيقة، وأعطاني من جهده ووقته، فجزاه الله خيراً.

كما أتوجه بالشكر إلى الجامعة الأسمرية ممثلة في كلية اللغة العربية، وإلى عميدها د. سالم حسين، وإلى جميع الأساتذة والموظفين على ما يقدمونه من خدمة الطلاب.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
1	ملخص الرسالة.....
3	1- المقدمة.....
3	1.1 أهمية البحث.....
4	1.2 أسباب اختيار الموضوع.....
5	1.3 أهداف البحث.....
5	1.4 الدراسات السابقة في هذا الموضوع.....
5	1.5 الصعوبات التي واجهتني أثناء التحقيق.....
6	1.6 خطة البحث.....
74-10	القسم الأول: الجانب الدراسي
21-11	2- ابن الحاجب وكافيته
12	2.1 حياة ابن الحاجب وآثاره.....
12	2.1.1 اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.....
12	2.1.2 مولده ونشأته.....
13	2.1.3 صفاته وأخلاقه.....
14	2.1.4 ثقافته وعلمه.....
15	2.1.5 شيوخه.....
15	2.1.6 تلاميذه.....
16	2.1.7 آثاره العلمية.....
18	2.1.8 وفاته.....
19	2.2 الكافية وأهميتها وشروحها.....
19	2.2.1 أهمية الكافية.....
20	2.2.2 شروح الكافية.....
42-22	3- عبدالرحمن الجامي وشرحه (الفوائد الضيائية)
23	3.1 عبدالرحمن الجامي، حياته وآثاره.....
23	3.1.1 اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.....
23	3.1.2 مولده ونشأته.....
24	3.1.3 ثقافته وعلمه.....
26	3.1.4 منزلته وأقوال العلماء فيه.....

الموضوع	رقم الصفحة
3. 1. 5- أساتذته	27
3. 1. 6- تلاميذه	29
3. 1. 7- شعره وآدابه	29
3. 1. 8- آثاره	32
3. 1. 8. 1- من آثاره باللغة العربية	33
3. 1. 8. 2- من آثاره باللغة الفارسية	33
3. 1. 9- ترجمة آثار الجامي إلى العربية	36
3. 1. 10- وفاته	37
3. 2- الفوائد الضيائية وقيمته العلمية	38
3. 2. 1- التعريف بالكتاب	38
3. 2. 2- سبب تأليفه	38
3. 2. 3- تاريخ تأليفه	38
3. 2. 4- منهجه في الشرح	38
3. 2. 5- قيمته العلمية	39
أهم الحواشي التي وُضعت عليه	40
4- التعريف بعصمت الله البخاري ودراسة الحاشية	74-43
4. 1- التعريف بالشيخ عصمت الله البخاري	44
4. 2- دراسة حاشية عصمت الله البخاري	45
4. 2. 1- سبب التأليف	45
4. 2. 2- أسلوبه ومنهجه	45
4. 2. 2. 1- عرض المادة العلمية في الحاشية	46
4. 2. 2. 2- أبواب الكتاب ومادته العلمية	46
4. 2. 2. 3- الوسطية بين الإطناب والاختصارات	46
4. 2. 2. 4- المنطق والفلسفة	47
4. 2. 2. 5- كثرة الإحالات	49
4. 2. 2. 6- المصطلحات في الحاشية	49
4. 2. 2. 7- شخصية المؤلف في الحاشية	49
4. 2. 2. 8- بعض السمات العامة في الحاشية	50
4. 2. 3- مصادره	54

الموضوع	رقم الصفحة
4. 2. 3. 1- الكتب	54
4. 2. 3. 2- الأعلام	56
4. 2. 4- منهج المحشي في الشواهد النحوية	56
4. 2. 4. 1- القرآن الكريم	56
4. 2. 4. 2- القراءات القرآنية	58
4. 2. 4. 3- الحديث الشريف	59
4. 2. 4. 4- الشواهد الشعرية والنثرية	60
أ. الشواهد الشعرية	60
ب. الشواهد النثرية	60
4. 2. 5- الأصول النحوية في الحاشية، تعريف وتوصيف	60
4. 2. 5. 1- السماع أو النقل	61
4. 2. 5. 2- القياس	62
4. 2. 5. 3- العلة والتعليل	63
4. 2. 5. 4- الإجماع	65
4. 2. 6- موقفه من الجامي	65
4. 2. 6. 1- موافقته له	65
4. 2. 6. 2- اعتراضاته واستدراكاته ومخالفته له	67
4. 2. 7- مأخذه على غير الجامي	69
4. 2. 8- قيمة الكتاب العلمية واعتماده لدى العلماء	70
4. 2. 9- مأخذ على عصمت الله البخاري في حاشيته	71
4. 2. 10- أثره في الخالفين	73
القسم الثاني/ التحقيق	83-75
1- مقدمة التحقيق	76
1. 1- تحقيق اسم الكتاب	76
1. 2- توثيق نسبة الكتاب إلى عصمت الله البخاري	76
2- وصف النسخ المخطوطة	78
3- منهج التحقيق	82
النص المحقق	229-84
الخاتمة	230

248-231	 الفهارس العامة
232	 1- فهرس الآيات القرآنية
233	 2- فهرس الأحاديث النبوية
234	 3- فهرس الشواهد النثرية
235	 4- فهرس الشواهد الشعرية
236	 5- فهرس القبائل والأماكن والبلدان
237	 6- فهرس الأعلام
238	 7- فهرس الكتب
239	 8- فهرس مصادر الدراسة والتحقيق
261-249	 الملاحق

ملخص الرسالة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف النبيين، وبعد، فهذا بحث في تحقيق ودراسة حاشية عصمت الله البخاري على الفوائد الضيائية للجامي، تقدمت به لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، في تخصص النحو والصرف، وقد أشرف على هذا البحث شيخنا الأستاذ الدكتور محمد عبدالسلام بشيش الذي وافاه الأجل قبل موعد المناقشة غفر الله له ورحمه.

هذا البحث في تحقيق مخطوط لحاشية عظيمة الفائدة، جليلة القدر، تدل على علم وافر، وفهم صحيح، بأسلوب متمكن من مادته، مستوعب لها.

تتضح أهمية هذا البحث في أن هذه الحاشية المراد تحقيقها من أشهر مؤلفات عصمت البخاري، ومن آخر مصنفاته التي تمثل قمة إنتاجه، وتبرز غزارة علمه، وهي امتداد نتاج عمليين جليلين كانا محور دراسة وتحليل لفترة طويلة من الزمن، وهذان العملان هما: متن الكافية لابن الحاجب، وشرحها المسمى بالفوائد الضيائية للجامي.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيمه - بعد المقدمة - إلى قسمين، قسم للدراسة وجاء في ثلاثة فصول، فصل للكافية ومؤلفها، وفصل للتعريف بالجامي وشرحه، وفصل لدراسة الحاشية وحياة المؤلف، والقسم الآخر كان في تحقيق الحاشية، ثم أتبع البحث بالملاحق والفهارس.

وكان هدف الدراسة البحث في التراث الإسلامي في بلاد ما وراء النهرين، وإخراج هذا النص إخراجاً صحيحاً سليماً، كما أراده مؤلفه، أو ما يقرب من ذلك، وإثراء مادة الجدل النحوي، وتقديم إضافة جديدة إلى المكتبة العربية، وبيان منهج المحشي وأسلوبه، وقيمة الحاشية ومكانتها بين الحواشي الأخرى، وبعض المآخذ عليها، وأثرها في الخلفين، وهي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Thesis Abstract:

Praise be to Allah, Lord of the Worlds, and peace and blessings be upon the noblest of prophets. This research involves the critical editing and study of the marginal notes (*ḥāshiyah*) by ‘Iṣmat Allāh al-Bukhārī on *al-Fawā’id al-Ḍiyā’iyyah* by Jāmī. It was submitted in partial fulfillment of the requirements for the Master’s degree in Arabic Language and Literature, specializing in Arabic Grammar and Morphology. The research was supervised by our mentor, Professor Dr. Muḥammad ‘Abd al-Salām Bishīsh-may Allah forgive him and have mercy upon him—who passed away before the scheduled defense.

This study focuses on the critical editing of a manuscript containing marginal notes of immense value and significance; the work demonstrates profound scholarship and sound understanding, presented in a style that reflects a masterful command and comprehensive grasp of the subject matter.

The significance of this research lies in the fact that the *Hashiyah* (marginal commentary) being critically edited is one of Ismat al-Bukhari’s most renowned works. It represents the pinnacle of his scholarly output and showcases the depth of his erudition. This work serves as a continuation of two monumental texts that have long been subjects of study and analysis: the *Matn al-Kafiyah* by Ibn al-Hajib and its commentary by Jami, titled *al-Fawa’id al-Diya’iyyah*.

The nature of the research necessitated dividing it -following the introduction- into two main parts: a study section comprising three chapters (covering *al-Kafiyah* and its author; Jami and his commentary; and an analysis of the *Hashiyah* alongside the author’s biography) and a section dedicated to the critical editing of the *Hashiyah* itself. The research concludes with appendices and indices.

The study aimed to explore the Islamic scholarly heritage of Transoxiana; to produce a sound and accurate edition of the text -reflecting the author's original intent as closely as possible- while enriching the discourse on grammatical debate and contributing new material to the Arabic library. Furthermore, it sought to elucidate the annotator’s methodology and style, assess the annotation's value and standing relative to others, identify certain criticisms leveled against it, and examine its influence on subsequent scholars—these constituting the study's most significant findings.

1- المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد أفصح العرب وأبلغهم، وأبين الأنبياء وأعلمهم، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم اللغة العربية من أجل العلوم وأفضلها؛ لأنه المفتاح الذي نلج من خلاله إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشريف فهماً صحيحاً، من أجل ذلك عكف أسلافنا على تعلم اللغة العربية وتعليمها، وصنّفوا المتون، والشروح، والحواشي، لتسهيل تعلّم هذه اللغة العظيمة، لغة القرآن الكريم، فحفظوا لنا تراثاً ضخماً في شتى ميادين المعرفة، خاصة في لطائف هذه اللغة وأسرارها، إلا أن كثيراً من هذه الثروة ما يزال مطويّاً في ظلمات خزائن المكتبات ينتظر من يخرجها إلى النور، قال الدكتور الطناحي في كتابه (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي 22): "إن مما ضاع من هذا التراث بسبب عوادي الحروب والأيام، ولا يزال الكثير منه حبيساً في خزائن المكتبات، ينتظر اليد الحانية التي تفك أسرته، وتزيل عنه غبار الزمن".

فكان حتماً ولزماً أن تتجه طائفة من أبناء هذه الأمة الإسلامية شطر التراث الإسلامي المخطوط يحيونه ويستخرجون كنوزه.

ولما كان النحو العربي مدخلاً رئيساً لفهم ودراسة كثير من العلوم اللغوية والدراسات الإسلامية تعددت المؤلفات والمصنّفات فيه، وكان ابن الحاجب ممن وفق للتصنيف، فوضع المتن المشهور المسمّى بالكافية، الذي لاقي قبولاً عند العلماء وأقبلوا عليه، فدرّسوه ودرّسوه، ووضعوا عليه الشروح والحواشي؛ وذلك لملاءمته للدرس النحوي، فقد حوى مقاصد النحو بأسرها، ولذا كثرت الشروح والتعليقات عليه، إذ بلغ عدد شروحها ما يقارب مائة وخمسين شرحاً، وإذا أضيفت إلى هذه الشروح الحواشي لزاد العدد على المائتين، ومن أهم تلك الشروح شرح الفاضل الملا نور الدين عبدالرحمن الجامي الذي سمّاه (الفوائد الضيائية) حل فيه مشكلات الكافية، وجمع ما في شروحها التي سبقته من فوائد، متحرّياً حسن التوجيه، وسهولة المأخذ، فذاع صيته حتى أصبح الكتاب الدراسي عند المتعلمين في زمانه، وموضع اهتمام العلماء في بلاد المشرق، وأثنوا عليه ثناءً عاطراً، فهو أحسن شروح الكافية استكمالاً، وعمدتها على طراز المعقول استدلالاً، وتظهر أهمية شرح الجامي للكافية من خلال عدد الحواشي التي وضعت عليه، حيث تجاوز عددها الأربعين، ومن أهم تلك الحواشي حاشية عصمت الله البخاري الذي عاش في حدود سنة (1000 هـ)، وتعود أهميتها إلى غزارة مادتها العلمية، وقوة أسلوبها، وكثرة مناقشتها، وتنوع المعارف والعلوم فيها، بالإضافة إلى اهتمام العلماء بها، فقد أكثروا من النقل عنها، ووضعوا عليها الحواشي والردود، فلهذا كان بحثي تحقيقاً لهذه الحاشية النفيسة.

1.1- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أن هذه الحاشية المراد تحقيقها من أشهر مؤلفات عصمت الله البخاري، فهو آخر مصنّفات التي تمثل قمة إنتاجه ويبرز غزارة علمه.

- وقد تفاوتت حواشي شرح الجامي فيما بينها من حيث الأهمية، فكانت حاشية عصمت الله البخاري من أهم تلك الحواشي، وقد اكتسبت هذه القيمة والأهمية من أمور متعددة، منها:
- أن للحاشية قيمة مستمدة من مؤلفها، فعصمت الله البخاري كان من أئمة النحو والمنطق في بلده.
 - أن شخصية عصمت الله لم تدرس من قبل - فيما أعلم - ولم يخرج له أي كتاب من كتبه، وبهذا تكون دراستي هذه أول دراسة علمية مفصلة عن حياته وآثاره العلمية.
 - اهتمام مؤلفها بالتعليقات النحوية وخاصة التعليمية منها، فقد جاءت هذه الحاشية زاخرة بها، ولا غرو في ذلك؛ فإن السمة البارزة في المدرسة النحوية في بلاد ما وراء النهر والهند ولوعها الشديد بالمنطق والعلة والتعليل؛ نتيجة لتأثرها بالثقافات الأجنبية، كالفارسية، واليونانية، والهندية، فضلاً عما ورثه النحو العربي نفسه خلال القرون من تعليل الفقهاء والمتكلمين وعلماء المنطق والأصول.
 - كونها من حواشي الفوائد الضيائية، ذلك الكتاب الذي أحدث ثورة علمية هائلة، حيث أكتب العلماء عليه يتناولونه بالدراسة والتحليل، فكان مبعث نهضة علمية في مجال النحو ومثار جهود فكرية متصلة كان لها أثر في خدمة العربية.
 - أن هذه الحاشية امتداد نتاج عملين جليلين، كانا محور دراسة وتحليل وشرح وتعليق لفترة طويلة من الزمن، ومازالا إلى يومنا هذا يحصل الانتفاع بهما من طلبة العلم، ومادة تدرس، وهذان العمالان هما متن الكافية لابن الحاجب، وشرحها المسمى بـ(الفوائد الضيائية) للجامي.

1.2- أسباب اختيار الموضوع:

- لقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب، منها:
- الرغبة في المساهمة في إحياء كتب التراث، التي لا يزال عدد منها يقبع في خزائن المكتبات ودور الكتب، ينتظر من يفيض عنها غبار السنين، ويخرجها إلى النور، فينتفع طلاب العلم بما فيها من كنوز معرفية.
 - أنه حاشية على شرح لكتاب من أهم كتب النحو، فالكافية من المتون التي أفاد منها عدد كبير من طلاب العلم، ولا يزالون ينهلون منها، والعمل على حاشية لشرح من شروحها المتميزة، مما يسهم في إعلاء مكانة هذا المتن.
 - تنوع مادة الحاشية باشمالها على علوم مختلفة، كالنحو، واللغة، والصرف، والمنطق، والبلاغة، والبحث، والمناظرة، وغيرها، وما تتمتع به من غزارة المادة، وافتراس التساؤلات والإشكالات، والإجابة عنها، وما بها من استدراقات وتعليقات على الجامي وغيره.
 - تسليط الضوء على حقبة تاريخية، ومدرسة علمية نحوية في بلاد ليست بالعربية، ومع هذا نشطت فيها الدراسات اللغوية والنحوية، وسطع بها نجم علماء أفذاذ، أثروا المكتبة العربية والتراث العربي بأروع النتاجات في اللغة العربية.
 - أني أودّ الاطلاع على هذا النوع من المؤلفات التي تجمع العلوم اللغوية المختلفة، كالنحو، والصرف، والبيان، والمنطق، والمناظرة، ولا تقتصر على القواعد النحوية فقط، وذلك يحقق في داخل المتعلم والباحث

متعة الاستقراء، واستخراج المسائل واستنباطها، فهي تشدّ الذهن، وتحدث فكرًا وقادًا، وقوة مطالعة عميقة، ودقة نظر، وقوة استنتاج وتحليل.

- توجيه الشيخ الدكتور محمد بشيش إلى دراسة كتاب الفوائد الضيائية دراسة معمّقة.
- لهذه الأسباب وغيرها وقع اختياري على هذه الحاشية، لتكون موضوع بحثي.

1.3- أهداف البحث:

- دراسة وتحقيق حاشية عصمت الله البخاري على شرح الجامي.
- رصد المكتبة العربية بنص تراثي مهم لا يزال طي النسيان.
- البحث في التراث الإسلامي اللغوي في بلاد ما وراء النهر والهند، والكشف عن مكنوناته، والتعمق في أغواره.
- دراسة الاختيارات والترجيحات النحوية للمؤلف.
- بيان منهجه وأسلوبه، وقيمة الحاشية، وبعض المآخذ عليه وأثره في الخلفين.
- معرفة المناهج الأصلية لآراء المؤلف واختياراته.
- إثراء مادة الجدل النحوي، وتقديم إضافة جديدة إلى المكتبة العربية.
- الكشف عن شخصية نحوية مغمورة، وإمطة اللثام عن جهودها وآثارها العلمية.
- رصد الحركة العلمية النحوية التي راجت في العصر الذي عاشه المؤلف.

1.4- الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

- لقد قمت بالبحث في قوائم الرسائل العلمية، وقواعد المعلومات المتوفرة، فلم أجد إشارة إلى أي دراسة عن هذه الحاشية ولا عن مؤلفها سوى بحث قد نشر مؤخرًا للدكتور محمد سويلم بعنوان (المنهج النحوي للشيخ عصمت الله البخاري في حاشيته على الفوائد الضيائية).

1.5- الصعوبات التي واجهتني أثناء التحقيق:

- طول الحاشية وصعوبتها، وتداخل العلوم فيها، كالمنطق والجدل والمناظرة والوضع.
- وجود بعض الكلمات والجمل باللغة الفارسية في أثناء الحاشية كان سببًا في عدم فهم مراد المؤلف في بعض الأحيان.
- أغلب المصادر التي اعتمدت عليها في هذا البحث نسخ مخطوطة، وطبعات حجرية قديمة، ليس بها فهرس ولا عناوين، واحتواء بعضها على اللغة الفارسية مع صعوبة قراءتها وتداخل الحروف فيها.

1.6- خطة البحث:

- لقد تطلبت منهجية البحث – إضافة إلى المقدمة – تقسيمه إلى قسمين: أولهما للدراسة، والآخر للتحقيق.

أولاً: قسم الدراسة:

سيكون مرتباً على شكل ثلاثة فصول، ابتداءً بالكافية ومؤلفها، ثم التعريف بالجامي وشرحه المسمى بالفوائد الضيائية.

وسأنهج في هذين الفصلين منهجاً وسطاً، بين التوسّع الذي يصل حد الإسراف، وبين الاختصار الشديد الذي يصل حد الإخلال بالمعلومات المراد إيصالها. وبعد هذين الفصلين يكون الفصل الذي يتضمّن العمل الذي نحن بصدد دراسته واضح المعالم سهل الإدراك مفصلاً.

وتفصيل ذلك كما يلي:

2. ابن الحاجب وكافيته: وفيه مبحثان:

2. 1- حياة ابن الحاجب وآثاره، ويشمل:

2. 1. 1- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.
2. 1. 2- مولده ونشأته.
2. 1. 3- صفاته وأخلاقه.
2. 1. 4- ثقافته وعلمه.
2. 1. 5- شيوخه.
2. 1. 6- تلاميذه.
2. 1. 7- آثاره العلمية.
2. 1. 8- وفاته.

2. 2- الكافية، أهميتها وشرحها، ويشمل:

2. 2. 1- أهمية الكافية.
2. 2. 2- شرح الكافية.

3. عبدالرحمن الجامي وشرحه (الفوائد الضيائية): وفيه مبحثان:

3. 1- عبدالرحمن الجامي، حياته وآثاره، ويشمل:

3. 1. 1- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.
3. 1. 2- مولده ونشأته.
3. 1. 3- ثقافته وعلمه.
3. 1. 4- منزلته وأقوال العلماء فيه.
3. 1. 5- أساتذته.
3. 1. 6- تلاميذه.
3. 1. 7- شعره وآدابه.

3. 1. 8- آثاره باللغة العربية، وآثاره باللغة الفارسية.
3. 1. 9- ترجمة آثاره إلى العربية.
3. 1. 10- وفاته.
3. 2- كتاب الفوائد الضيائية، وقيمه العلمية، ويشمل:
 3. 2. 1- التعريف بالكتاب.
 3. 2. 2- سبب تأليفه.
 3. 2. 3- تاريخ تأليفه.
 3. 2. 4- منهجه في الشرح.
 3. 2. 5- قيمته العلمية.
 3. 2. 6- الحواشي والتعليقات عليه.
- 4- التعريف بعصمت الله البخاري، ودراسة حاشيته: وفيه بحثان:
 - 4- 1. التعريف بالشيخ عصمت الله البخاري.
 - 4- 2. دراسة حاشية عصمت الله البخاري، وتحتوي على المطالب الآتية:
 4. 2. 1- سبب التأليف.
 4. 2. 2- أسلوبه ومنهجه، ويشمل:
 4. 2. 2. 1- عرض المادة العلمية في الحاشية.
 4. 2. 2. 2- أبواب الكتاب ومادته العلمية.
 4. 2. 2. 3- الوسطية بين الإطناب والاختصار.
 4. 2. 2. 4- المنطق والفلسفة.
 4. 2. 2. 5- كثرة الإحالات.
 4. 2. 2. 6- المصطلحات في الحاشية.
 4. 2. 2. 7- شخصية المؤلف في الحاشية.
 4. 2. 2. 8- بعض السمات العامة في الحاشية.
 4. 2. 3- المطلب الثالث: مصادره.
 4. 2. 4- منهجه في الشواهد النحوية، ويشمل:
 4. 2. 4. 1- القرآن الكريم.
 4. 2. 4. 2- القراءات القرآنية.
 4. 2. 4. 3- الحديث الشريف.
 4. 2. 4. 4- كلام العرب شعراً ونثراً.
 4. 2. 5- الأصول في الحاشية، تعريف وتوصيف، ويشمل:

4. 2. 5. 1- السماع أو النقل.

4. 2. 5. 2- القياس.

4. 2. 5. 3- العلة والتعليل.

4. 2. 5. 4- الإجماع.

4. 2. 6- موقفه من الشارح الجامي، ويشمل:

4. 2. 6. 1- موافقته له.

4. 2. 6. 2- اعتراضاته واستدراكاته ومخالفته له.

4. 2. 7- مأخذه على غير الجامي.

4. 2. 8- قيمة الحاشية العلمية واعتمادها لدى العلماء.

4. 2. 9- مأخذ على عصمت الله البخاري في حاشيته.

4. 2. 10- أثره في اللاحقين.

ثانيًا: قسم التحقيق، ويشمل

1. 1- تحقيق اسم الكتاب.

1. 2- توثيق نسبته إلى المؤلف.

2- وصف النسخ المخطوطة.

3- منهج التحقيق.

ثم أوردت النص محققًا، وأتبعته بالملاحق – تبعًا للنظام الجديد المعمول به في كتابة الرسائل في القسم – ويشمل: نماذج مصورة من النسخ المعتمدة.

وختمت البحث بفارس عامة، وهي كالآتي:

1- فهرس الآيات القرآنية.

2- فهرس الأحاديث النبوية.

3- فهرس الشواهد الشعرية.

4- فهرس الشواهد النثرية.

5- فهرس القبائل والأماكن والبلدان.

6- فهرس الأعلام.

7- فهرس الكتب.

8- فهرس مصادر الدراسة والتحقيق.

وبما أن الغاية الأساسية من تحقيق النصوص هي إخراجها صحيحة سليمة، كما أرادها المؤلف أو ما يقرب من ذلك، فقد بذلت وسعي وجهدي في هذا السبيل، وجعلته الهدف الأول، مراعيًا ما تستوجبه قواعد التحقيق بكل حيطة وحذر، ودقة وأمانة، ومن خلال تتبعي لمنهج التحقيق اكتشفت أن إعادة النص إلى أصله أصعب من ولادة نص جديد، وصدق الجاحظ إذ قال: "لربما أراد مؤلف الكتاب أن

يصلح تصحيحاً، أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ أيسر عليه من إتمام ذلك النص حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام"، كتاب الحيوان 179/1، وحسبي في هذا المقام أن أتذكر قول القاضي الفاضل عبدالرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"، محاضرات الأدباء، للأصفهاني 12/1.

وختاماً أحمد الله - تعالى - أولاً وآخرًا، وأشكره على ما منّ به عليّ من إنهاء هذا البحث، وأحمده سبحانه أن هيا لي أسباب العلم، وسخر لي من عباده الصالحين، فأرجو من الله أن يقبل هذا العمل على ضعفه وهزله، وقلة مؤونته، فالحمد لله وحده، والشكر له وحده، ثم إنني أتوجّه بالشكر والامتنان إلى شيخي الأستاذ المحقق، والمشفرف المدقق، الأستاذ الدكتور محمد عبدالسلام بشيش، الذي قرأ الرسالة حرفاً حرفاً، فقد كان لي شيخاً مربياً معلماً مخلصاً، أفدت من توجيهاته القيّمة، وملاحظاته الدقيقة، التي كان لها أبلغ الأثر في إبراز هذا البحث على هذه الصورة، وقد منحني من وقته وجهده، وقد حالت المنية بشيخنا دون أن تناقش الرسالة، فقد رحلت روحه قبل أن يرى ثمرة إشرافه، فأسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته، ويجعل هذا العمل في ميزان حسناته، فوالله ما كان إشرافه مجرد توجيه أكاديمي، بل كان ناصحاً ومعلماً، فجزاه الله خير ما جرى أستاذاً عن تلميذه، وجعل ما قدّم في ميزان حسناته وجمعنا به في الفردوس الأعلى. وأتوجّه بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقّرة بقبول مناقشة هذا البحث، الدكتور: ميلاد السليني، والدكتور: محمد سالم العابر.

كما أتوجّه بالشكر والتقدير إلى هذا الصرح العلمي العظيم - الجامعة الأسمرية الإسلامية - ممثلة في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وأخصّ بالذكر عميد الكلية، فضيلة الدكتور: سالم خليفة حسين، ومدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة أ.د. عادل امحمد الشويرف، وجميع الأساتذة بشعبة النحو والصرف، والموظفين على تقديمهم كل عون ومساعدة لطلاب الدراسات العليا. والشكر موصول إلى كل من مدّ لي يد العون وأعانني على إخراج هذا البحث في هذه الصورة فلهم مني خالص الشكر وأسأل الله لهم المثوبة والأجر.

وأسأل الله - جلّ ثناؤه - أن يجعل هذا العمل خالصاً

لوجهه الكريم، إنه سميع قدير، وبالإجابة جدير.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلى

الله وسلم على نبيّنا

محمد وعلى آله

وصحبه

أجمعين

القسم الأول/ الجانب الدراسي

2- ابن الحاجب وكافيته

وفيه مبحثان:

2. 1- حياة ابن الحاجب وأثاره

2. 2- الكافية، أهميتها وشروحها

2. 1- حياة ابن الحاجب وآثاره

2. 1. 1- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو أبو عمرو، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني⁽¹⁾ الأصل، الإنساني⁽²⁾ المولد، جمال الدين، المالكي المصري⁽³⁾.

كان أبوه عمر كردياً حاجباً للأمير عز الدين بن مؤسك الصلاحي – ابن صلاح الدين الأيوبي – ولذا عرف بابن الحاجب⁽⁴⁾، لكن الأدفوي نقل عن الكنجي قوله في تاريخ القدس: "سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبدالمنعم بن يحيى يقول: لم يكن أبوه حاجباً، وإنما كان يصحب بعض الأمراء، فلما مات كان أبو عمرو صبيّاً فربّاه الحاجب، فعرف به، والأول أشهر"⁽⁵⁾.

2. 1. 2- مولده ونشأته:

ولد ابن الحاجب في مدينة (إسنا) من صعيد مصر، وقد اختلف في مولده بين عامي سبعين وخمسمائة⁽⁶⁾، وإحدى وسبعين وخمسمائة⁽⁷⁾، والأول أقوى؛ لأن من القائلين به ابن خلكان، وهو من الذين عاصروه، وقد قابله عدة مرات، يدل على ذلك قوله: "وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وثبت تام"⁽⁸⁾، إلا أنه قد حدث خلط من بعض المؤرخين بين أواخر سنة سبعين وخمسمائة وأوائل سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وقد زاد هذا الخلط أن ابن الحاجب نفسه لم يعلم على وجه الدقة سنة ولادته بين هاتين السنتين⁽⁹⁾.

عاش ابن الحاجب طفولته في الصعيد، وقد أغفلت كتب التاريخ هذه الحقبة من حياته، فلم نخبرنا عن شيء في حياته الأولى، غير أنه يعلم من حياة والده أنه عاش هذه الفترة حياة راقية، شأنه في ذلك شأن غيره من أبناء الطبقة الحاكمة، حيث كان والده الحاجب في ديوان الأمير⁽¹⁰⁾.

انتقل ابن الحاجب مع والده إلى القاهرة، حيث ألحقه بمعاهد العلم بها، قال ابن خلكان: "واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك – رضي الله عنه – ثم بالعربية، والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان"⁽¹¹⁾.

(1) نسبة إلى دوين، بلدة من نواحي (أران) في آخر حدود أذربيجان، بالقرب من (تفليس)، منها ملوك الشام بنو أيوب. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي 491/2.

(2) نسبة إلى (إسنا) بالكسر ثم السكون، ونون وألف مقصورة، مدينة بأقصى الصعيد المصري، على شاطئ النيل من الجانب الغربي. ينظر: معجم البلدان 189/1.

(3) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي 134/2، ومفتاح السعادة 133/1.

(4) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان 248/3، والمختصر في تاريخ البشر 186/3.

(5) الطالع السعيد 356.

(6) ينظر: وفيات الأعيان 250/3، والمختصر في أخبار البشر 178/3، والطالع السعيد 353، 354.

(7) ينظر: معرفة القراء الكبار 1287/3، وغاية النهاية 508/1، وبغية الوعاة 250/3.

(8) وفيات الأعيان 250/3.

(9) ينظر: معرفة القراء الكبار 517/2.

(10) ينظر: وفيات الأعيان 250/3.

(11) ينظر: البداية والنهاية 301/17، وغاية النهاية 509/1.

وكانت له عدة رحلات إلى دمشق مراراً، آخرها سنة سبع عشر، فأقام بها مدرساً للمالكية، وشيخاً للمستفيدين منه في علمي القراءات والعربية⁽¹⁾.

وفي دمشق درس بالجامع الأموي في زاوية المالكية، وأكب الخلق على الاشتغال عليه، وصار شيخاً لجمهور من الدارسين في علمي القراءات والعربية، والتزم لهم الدروس، وتبحر الفنون، وانتفع به كثير من الناس⁽²⁾.

ورحل إلى (الكرك) عام ثلاثة وثلاثين وستمائة، مدرساً لصاحبها الملك الناصر، بعد أن خرج من دمشق حين مال إلى الشيخ عز الدين بن عبد السلام في إنكاره على الصالح إسماعيل بن أبي الجيش - صاحب دمشق - بسوء سيرته، وتقاعسه عن قتال الصليبيين، وصلحه معهم، فأمرهما بالخروج من بلده، فخرجا سنة 638 هـ⁽³⁾، وذكر ابن أبي شامة أن خروجهما كان سنة 628 هـ⁽⁴⁾، وبعد مغادرتهم دمشق دخلا القاهرة، حيث استقروا فيها، وجلس ابن الحاجب للتدريس بالمدرسة الفاضلية⁽⁵⁾، وقصده طلاب العلم يأخذون عنه، ثم غادر القاهرة في أخريات أيامه قاصداً مدينة الإسكندرية للإقامة فيها حتى توفي⁽⁶⁾.

2. 1. 3- صفاته وأخلاقه:

كان ابن الحاجب ذا خلق رفيع، وشخصيته فذة بين علماء عصره، واشتهر بأنه كان ركناً من أركان الدين في العالم، وكان ثقة حجة، متواضعاً، عفيفاً، كثير الحياء، متصفاً بالعلم، ناشراً له، محتملاً للأذى، صبوراً على البلوى⁽⁷⁾، وذكر صاحب الديباج أن الشيخ ابن دقيق العيد قد بالغ في مدح كتابه (جامع الأمهات)، ثم قال: "جمال الدين كان وحيد عصره علماً، وفضلاً، وإطلاعا"⁽⁸⁾.

وهو فوق ذلك كله فقيه، فاضل، منظر، برز في عدة علوم، متبحر، مع ثقة ودين، وورع، متواضع، مُطَرِّح للتكلف⁽⁹⁾، كما أنه كان ذكياً حتى وصفه الذهبي بأنه كان من أذكى أهل زمانه، وأبلغهم بياناً⁽¹⁰⁾، قال عنه ابن خلكان: "وكان أحسن خلق الله ذهناً"⁽¹¹⁾، بل قال بعض المتأخرين: إنه كان من أذكى العالم⁽¹²⁾.

ومما اشتهر به أيضاً أنه كان مصدقاً عند معاصريه، حيث ذكر ابن خلكان أنه يأتيه مراراً لأداء

(1) ذيل الروضتين 182.

(2) ينظر: وفيات الأعيان 249/3، وذيل الروضتين 182.

(3) ينظر: البداية والنهاية 176/13، وغاية النهاية 508/1، وطبقات ابن قاضي شعبة 128/2.

(4) ينظر: ذيل الروضتين 182.

(5) نسبة إلى مؤسسها القاضي الفاضل عبدالرحيم. ينظر: روضات الجنات 185/5.

(6) ينظر: غاية النهاية 509/1، ووفيات الأعيان 250/3.

(7) ينظر: ذيل الروضتين 182.

(8) الديباج المذهب 87/2.

(9) ينظر: بغية الوعاة 135/2.

(10) ينظر: طبقات النحاة 402.

(11) وفيات الأعيان 250/3.

(12) ينظر: مفتاح السعادة 139/1.

شهادات⁽¹⁾، كما عرف بحدة الذكاء، وقوة الفهم، وصحة الذهن⁽²⁾.

2.1.4- ثقافته وعلمه:

كانت ثقافة ابن الحاجب مزيجاً من فنون شتى، حيث تردّد منذ نعومة أظافره إلى مساجد ومدارس مصر والشام، وأخذ عن شيوخها ومدرّسيها، فقد أخذ القراءات عن الشاطبي وأبي الجود اللخمي، ودرس الفقه على يد أبي الحسن الأنباري، كما سمع الحديث عن البوصيري وغيره، واطلع على أغلب ما ألف من كتب العلماء والسابقين، حتى توفرت لديه أسباب العلم والمعرفة، وبرع وصنّف في علوم كثيرة، كالفقه وأصوله، والنحو، والصرف، والعروض، والأدب، وغيرها⁽³⁾.

ويعد ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر والشام في العصر الأيوبي تفقّها على مذهب الإمام مالك، فقد تعمّق في دراسته وفهمه حتى استوعبه ونبغ فيه، وبلغ مبلغاً عظيماً، وصار رأساً عند المالكية، وصفه السبكي بأنه كان شيخ المالكية في زمانه⁽⁴⁾.

وقد صنّف في مذهبه تصانيف قيمة لاقت ذيوها وانتشاراً بين أمهات المراجع الفقهية، وأشهر كتبه الفقهية: (جامع الأمهات)، وهو مختصر في الفقه المالكي⁽⁵⁾.

كما كان - رحمه الله - علماً من أعلام الأصول، فقد صنّف كتابين في الأصول اشتهرا شهرة كبيرة، وهما: (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل)، و(مختصر الأصول) الذي أصبح موضع عناية الدارسين، قال عنه ابن كثير في معرض حديثه عن مؤلفات ابن الحاجب: "ومختصر في الفقه من أحسن المختصرات، انتظم فيه فوائد ابن شاس ومختصره في الأصول استوعب منه عامة فوائد الأحكام لسيف الدين الأسدي"⁽⁶⁾.

أما عن درايته بالعربية وعلومها فقد ارتقى في ذلك سلم الشهرة بما وضعه من مصنفات اشتهرت بين الدارسين، وخاصة كتابي الكافية، والشافية، قال عنهما أبو الفداء: "وأكب الناس على الاشتغال بهما إلى زماننا"⁽⁷⁾، وأيضاً كتابه (الأمالي) الذي يظهر فيه ما آتاه الله من عظم الذهن، قال عنه السيوطي: "وكان الأغلب عليه النحو، وله الأمالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق، بعضها على آيات، وبعضها على مواضع من المفصل، ومواضع من كافيته، وأشياء نثرية، ومصنفاته في غاية الحسن، وقد خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات مفحمة يعسر الجواب عنها"⁽⁸⁾.

(1) ينظر: وفيات الأعيان 250/3.

(2) ينظر: الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، للدقوي 353.

(3) ينظر: غاية النهاية 508/1.

(4) ينظر: طبقات الشافعية 365/3.

(5) ينظر: بغية الوعاة 508/1، وفيات الأعيان 249/3.

(6) البداية والنهاية 176/13.

(7) تاريخ أبي الفداء 186/3.

(8) بغية الوعاة 134/2، 135.

فكان ابن الحاجب علامة ورئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني⁽¹⁾، وأسس قواعد تلك المعاني، وحرّر النحو تحريراً بليغاً، فهو نحوي، فقيه، ومقرئ، عروضي، مناظرٌ.

ولم يطعن في علمية ابن الحاجب إلا ابن مالك، حيث قال: "إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل، وصاحب المفصل نحوي صغير"⁽²⁾.

وتُعقّب عليه أنه إن كان يقصد أن ابن الحاجب تتلمذ للزمخشري فهو غير صحيح؛ لأن الزمخشري توفي قبل مولد ابن الحاجب بأكثر من ثلاثين عاماً، وإن كان يقصد أنه تتلمذ على كتب الزمخشري فهو غير مسلم له؛ لأن ابن الحاجب شرح المفصل – وهو أبرز كتب الزمخشري – ولم يكن عالة عليه، بل نجده قد ردّ عليه في مواضع عدة، وابن مالك تتلمذ على ابن يعيش والسخاوي، ومن أشهر مؤلفات ابن يعيش شرح المفصل، وكذلك السخاوي شرح المفصل بشرحين، وربما كان لاعتزال الزمخشري أثر في هذا التحامل، كما إن ابن مالك تأثر بتسميات ابن الحاجب لكتبه، ككتاب الكافية الشافية، والوافية⁽³⁾.

2.1.5- شيوخه:

تلقى ابن الحاجب العلم على كثير من علماء عصره، من أبرزهم:

- القاسم بن فيره الشاطبي (ت 590 هـ) قرأ عليه ابن الحاجب بعض القراءات، وسمع منه التيسير، والشاطبية، وتأدب على يديه⁽⁴⁾.
- أبو القاسم هبة الله بن علي البوصيري (ت 598 هـ)، سمع ابن الحاجب منه الحديث⁽⁵⁾.
- أبو الفضل محمد بن يوسف الغزنوي (ت 599 هـ)، قرأ على ابن الحاجب جميع القراءات⁽⁶⁾.
- أبو محمد القاسم بن عساكر (ت 600 هـ) سمع منه ابن الحاجب في دمشق⁽⁷⁾.
- أبو الجود غياث بن فارس اللخمي (ت 605 هـ) قرأ عليه ابن الحاجب القراءات⁽⁸⁾.
- أبو الحسن علي بن إسماعيل الأبياري (ت 618 هـ)، أخذ عنه ابن الحاجب الفقه⁽⁹⁾.

2.1.6- تلاميذه:

كان ابن الحاجب من أبرز علماء عصره في الفقه، والأصول، والنحو، وقد اتضح من أماليه أنه قام بجولة إلى القدس، وغزة، ودمشق، والكرك، وكان يملّي على طلابه خلالها في كل مكان يحل فيه،

(1) ينظر: الديباج المذهب 87/2، والدارس في تاريخ المدارس، للنعماني 3/2.

(2) بغية الوعاة 134/1.

(3) ينظر: بغية الوعاة 134/1.

(4) ينظر: معرفة القراء الكبار 1287/3، وغاية النهاية 508/1، وبغية الوعاة 134/2.

(5) ينظر: غاية النهاية 508/1، والطالع السعيد 353.

(6) ينظر: معرفة القراء الكبار 1287/3، وغاية النهاية 508/1.

(7) ينظر: سير أعلام النبلاء 265/23، وغاية النهاية 509/1.

(8) ينظر: بغية الوعاة 134/2، وحسن المحاضرة 193/1.

(9) ينظر: بغية الوعاة 134/2، والطالع السعيد 353، والديباج المذهب 213.

وقد استفاد منه الطلبة في مختلف العلوم، ثم رجع إلى القاهرة، ودرّس فيها بالمدرسة الفاضلية مكان أستاذه الشاطبي، وذهب إلى الإسكندرية، ولم تطل مدة إقامته فيها⁽¹⁾، وقد تتلمذ على ابن الحاجب عدد من علماء عصره، من أبرزهم:

- كمال الدين الزمّلكاني (ت 651 هـ)، وقد ذكر في أحد كتبه أنه تتلمذ على ابن الحاجب، وأخذ عنه القراءات⁽²⁾.

- الملك الناصر صلاح الدين داود (ت 655 هـ)، قرأ الكافية على ابن الحاجب، وقد نظمها ابن الحاجب بطلب منه، ثم شرح له نظمها⁽³⁾.

- جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت 672 هـ)، قال الدماميني: "وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية النحوية أن ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب - رحمه الله - وأخذ عنه، واستفاد منه، ولم أقف على ذلك لغيره، ولا أدري من أين أخذه، والله أعلم بحقيقة الحال"⁽⁴⁾.

- أبو العباس أحمد بن محمد، المعروف بابن المنير (ت 683 هـ)، أخذ الفقه عن ابن الحاجب، وأجازه بالإفتاء⁽⁵⁾.

- أبو العباس شهاب الدين القرافي (ت 684 هـ) أخذ الفقه عن ابن الحاجب⁽⁶⁾.

- رضي الدين بن عمر القُسْنُطِينِي (ت 695 هـ) أخذ العربية عن ابن معط وابن الحاجب⁽⁷⁾.

- أبو عبدالله موفق الدين النَّصِيبِي (ت 695 هـ)، أخذ العربية عن ابن الحاجب، وقرأ عليه الكافية⁽⁸⁾.

- زين الدين محمد بن رضوان، المعروف بابن الرّعاد المحلّي (ت 700 هـ)، أخذ النحو عن أبي عمرو ابن الحاجب⁽⁹⁾.

- أبو محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي (ت 705 هـ) روى عن ابن الحاجب⁽¹⁰⁾.

2.1.7- آثاره العلمية:

ترك ابن الحاجب مصنفات كثيرة، في شتى الفنون، ومصنفاته في غاية الحسن، ولها قبول كبير لحسنها وجزالتها، وكان لها أثر بارز في مجال الدراسات الأصولية، والفقهية، والنحوية، والصرفية،

(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ص5.
(2) ينظر: التبيان في علم البيان، للزملكاني 136.
(3) ينظر: شرح الوافية 120، وكشف الظنون 1374/2.
(4) تعليق الفراند 30/1، وينظر: حاشية الخصري على شرح ابن عقيل 16/1.
(5) ينظر: الديباج المذهب 245/1، وشجرة النور الزكية 188.
(6) ينظر: الوافي بالوفيات 147/6، والديباج المذهب 237/1.
(7) ينظر: بغية الوعاة 470/1، وشذرات الذهب 434/5.
(8) ينظر: غاية النهاية 244/2، وشذرات الذهب 433/5.
(9) ينظر: الدرر الكامنة 268/3، وبغية الوعاة 103/1.
(10) ينظر: الطالع السعيد 353، وبغية الوعاة 135/1.

وغيرها⁽¹⁾، قال ابن خلكان عن هذه التصانيف: "وكل تصانيفه في غاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها"⁽²⁾.

فقد بلغت هذه التصانيف مبلغاً عظيماً من الشهرة، والذيع، والانتشار، بفضل ما توافر له من إقبال الشراح والدارسين، فظلت تصانيفه موطن عناية ودراسة حتى يومنا هذا، ومن هذه المصنفات:

- الأمالي النحوية⁽³⁾.
- إعراب بعض آيات من القرآن العظيم⁽⁴⁾.
- إلى ابنه المفضل⁽⁵⁾.
- الإيضاح في شرح المفصل⁽⁶⁾.
- جامع الأمهات، أو مختصر الفروع⁽⁷⁾.
- جمال العرب في علم الأدب⁽⁸⁾.
- رسالة في العشر⁽⁹⁾.
- ذيل على تاريخ دمشق لابن عساكر⁽¹⁰⁾.
- الشافية في الصرف⁽¹¹⁾.
- شرح الشافية⁽¹²⁾.
- شرح كتاب سيبويه⁽¹³⁾.
- شرح المقدمة الجزولية⁽¹⁴⁾.
- شرح الكافية⁽¹⁵⁾.
- شرح الوافية نظم الكافية⁽¹⁶⁾.

(1) ينظر: بغية الوعاة 134/2، ومفتاح السعادة 140/1.

(2) وفيات الأعيان 349/3، 350.

(3) ينظر: البداية والنهاية 302/17، وبغية الوعاة 135/2.

(4) ينظر: تاريخ الأدب العربي 341/5، ومعجم المؤلفين 366/2.

(5) ينظر: تاريخ الأدب العربي 334/5.

(6) ينظر: كشف الظنون 1774/2، وهدية العارفين 653/5.

(7) ينظر: الديباج المذهب 87/2، وهدية العارفين 655/5.

(8) ينظر: كشف الظنون 593/2، وهدية العارفين 655/5.

(9) ينظر: تاريخ الأدب العربي 334/5.

(10) ينظر: تاريخ الأدب العربي 334/5.

(11) ينظر: بغية الوعاة 135/2، وكشف الظنون 1020/2.

(12) ينظر: المصدر السابق.

(13) ينظر: كشف الظنون 1427/2، وهدية العارفين 655/5.

(14) ينظر: تاريخ الأدب العربي 342/5، 350.

(15) ينظر: وفيات الأعيان 229/5، وكشف الظنون 1370/2.

(16) ينظر: مفتاح السعادة 134/1، وكشف الظنون 1370/2.

- الوافية نظم الكافية⁽¹⁾.
 - عقيدة ابن الحاجب⁽²⁾.
 - القصيدة الموشحة في الأسماء المؤنثة السماعية⁽³⁾.
 - الكافية في النحو⁽⁴⁾.
 - مختصر المنتهى، أو المختصر الأصولي⁽⁵⁾.
 - المقصد الجليل في علم الخليل⁽⁶⁾.
 - منتهى السؤال⁽⁷⁾.
 - معجم الشيوخ⁽⁸⁾.
 - المكتفى للمبتدي (شرح الإيضاح للفارسي)⁽⁹⁾.
- وغيرها من الكتب، فقد خلف ابن الحاجب وراءه هذا التراث الضخم من العلم، وبخاصة علم النحو، حتى قال بعضهم في وصفها: "وكتبه في النحو مدرسة قائمة بذاتها، عاش على فائدتها النحويون"⁽¹⁰⁾، وقيل في وصف كتبه عامة: "إن الناس انتفعوا بتصانيفه لما فيها من كثرة النقل مع صغر الحجم وتحريير اللفظ"⁽¹¹⁾.

2. 1. 8- وفاته:

اتفق كل من ترجم لابن الحاجب سوى ابن قنفذ والخوانساري على أنه توفي سنة ست وأربعين وستمائة (646 هـ)، مع بعض الاختلاف في تحديد شهر الوفاة، قال ابن أبي شامة: "وجاءنا الخبر في ذي القعدة أن الشيخ أبا عمرو ابن الحاجب - رحمه الله - توفي بالإسكندرية في شعبان سنة ست وأربعين وستمائة للهجرة"⁽¹²⁾، وقال ابن خلكان: "ثم انتقل إلى الإسكندرية فلم تطل مدة إقامته هناك، وتوفي بها ضاحي نهار الخميس السادس والعشرين من شهر شوال سنة ست وأربعين وستمائة"⁽¹³⁾.

-
- (1) ينظر: الديباج المذهب 88/2، وبغية الوعاة 135/2.
 - (2) ينظر: طبقات المالكية 241/1، وكشف الظنون 1157/2.
 - (3) ينظر: تاريخ الأدب العربي 334/5، ومعجم المؤلفين 366/2.
 - (4) ينظر: بغية الوعاة 135/2، وكشف الظنون 1370/2.
 - (5) ينظر: الديباج المذهب 88/2، ووفيات الأعيان 249/3.
 - (6) ينظر: الطالع السعيد 354، وتاريخ الأدب العربي 332/5.
 - (7) ينظر: حسن المحاضرة 194/1، وتاريخ الأدب العربي 334/5.
 - (8) ينظر: كشف الظنون 1375/2.
 - (9) ينظر: كشف الظنون 212/2، وهدية العارفين 655/5.
 - (10) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن للهجرة، 59.
 - (11) الطالع السعيد 353.
 - (12) ذيل الروضتين 182.
 - (13) وفيات الأعيان 219/3.

2. 2- الكافية وأهميتها وشروحها

2. 2. 1- أهمية الكافية:

الكافية مقدمة في النحو موجزة تمثل طوراً جديداً من أطوار التأليف النحوي، وهي من أشهر كتب ابن الحاجب النحوية، "وهي مختصرة مغنية عن التعريف، وهي دستور هذا الفن؛ إذ بها تعرف أكثر مسائله"⁽¹⁾، فطبق ذكر الكافية جميع البلاد خصوصاً بلاد العجم، وأكب الناس على الاشتغال بها إلى زماننا هذا⁽²⁾، وقد رغب ابن الحاجب بهذا المؤلف تيسير النحو لطلابه، ولعل اسمها يدل على الغرض الذي من أجله ألف، "فهي تغني الناشئ أو المتعلم عن كتب النحو المعقدة، والتي تحتاج إلى مُلم بهذا الفن خبير بمسائله"⁽³⁾.

وقد عمد المؤلف إلى هذه المقدمة إلى التلخيص والإيجاز الذي لا يخل بالمعنى، الأمر الذي يدل على تمكنه من النحو وإلمامه بقواعده، قال عنه أبو الفتح القشيري: "هذا الرجل تيسرت له البلاغة، فتفياً ظلها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة، فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل، وقال بوثيقة الإيجاز، فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل"⁽⁴⁾.

وكتاب الكافية يمثل طوراً جديداً من أطوار التأليف النحوي بعد مفصل الزمخشري، وله علاقة وطيدة به، فقد قسمه ابن الحاجب إلى أربعة أقسام، متبوعاً فيه تقسيم المفصل، قسم في الأسماء، قسم في الأفعال، قسم في الحروف، وقسم في المشترك من أحوالها.

انتظمت مسائل النحو في مسلك الكافية انتظاماً سليماً، فأعجب الناس بها، وتناولوها بالشرح والدراسة، طارت شهرتها في أكثر البلدان الإسلامية، وقد اكتسبت هذه الشهرة والمكانة من عوامل عدة، منها:

1- طلب الملك الناصر داود – صاحب الكرك – من ابن الحاجب أن ينظمها له، فنظمها في (الوافية)، ثم طلب منه شرح نظمها، فشرحه له⁽⁵⁾.

2- تسابق العلماء إلى شرحها، والتعليق على شرحها بحواشٍ، وإعرابها، ونظمها، وشرح نظمها، وشرح شواهداها، حتى بلغ من كثرة اشتغال أحد العلماء بها أن نسب إليها، واشتهر بها، وهو محيي الدين الكافيجي⁽⁶⁾.

3- أنه قام بشرحها عالمان معاصران لابن الحاجب، وهما ابن الخباز الموصلي، وابن يعيش.

4- ترجمتها إلى لغات أخرى غير العربية، كالفارسية، والتركية، والهندية، ومنها ترجمة السيد الشريف

(1) كشف الظنون 1370/2.

(2) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري 60.

(3) المصدر السابق.

(4) الطالع السعيد 353، 354.

(5) ينظر: كشف الظنون 1370/2، وشرح الوافية 120.

(6) ينظر: الضوء اللامع 260/7، وشذرات الذهب 326/7.

الجرجاني شرحه إلى اللغة الفارسية⁽¹⁾.

فحظيت الكافية بإعجاب العلماء، ومن مظاهر إعجابهم بها أنها شذت قرائح بعضهم، فقال فيها شعراً، وهو قوله:

مَا أَبْصَرْتُ عَيْنِي بِمِثْلِ الْكَافِيَةِ مَجْمُوعَةً تَرْوِي الْمَآرِبَ شَافِيَةٍ
يَا طَالِباً لِلنَّحْوِ فَالْزَمْ حِفْظَهَا وَاعْلَمْ يَقِيناً أَنَّهَا لَكَ كَافِيَةٌ⁽²⁾

وقال آخر:

صَاحَ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ ابْنُ الْحَاجِبِ دُرّاً فَأَخْفَاهَا كَعَمَزِ الْحَاجِبِ
لَمَّا تَوَاتَرَ حُسْنُهَا بَيْنَ الْوَرَى قَالَتْ: أَنَا السُّحْرُ الْحَالُ فَحَاجِ بِي⁽³⁾

2.2.2- شروح الكافية:

تسابق النحاة إلى شرحها، ونظمها، وإعرابها، وشرح شواهدها، وذلك لملائمتها للدرس النحوي لما احتوته على وجازتها لمقاصد النحو بأسرها.

وشروح الكافية، ومختصراتها، ومنظوماتها، وإعرابها، وشروح شواهدها كثيرة جداً يصعب حصرها، وقد ذكر طاش كبري زادة عدداً من شروحها في كتابه (مفتاح السعادة)⁽⁴⁾، وكذلك حاجي خليفة في (كشف الظنون)⁽⁵⁾، كما قام عدد من المحققين والباحثين المحدثين بذكر عدد من شروحها، منهم بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي)⁽⁶⁾، وطارق الجناي في كتابه (ابن الحاجب النحوي، آثاره، ومذهبه)⁽⁷⁾، والدكتور: طارق نجم في مقدمة تحقيق متن (الكافية)⁽⁸⁾، والدكتور جمال عبدالمعطي مخيمر في مقدمة تحقيق (شرح المقدمة الكافية)⁽⁹⁾، وغيرهم⁽¹⁰⁾.

هذه الشروح كثيرة جداً فاقت المائة، والحديث عنها جميعها طويل ممل، وقد سُبقت إلى ذلك، لذلك سأكتفي بذكر أهمها، وهي:

- شرح مؤلفها ابن الحاجب، بعنوان (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب)⁽¹¹⁾.

- شرح رضي الدين الإستراباذي (ت 686 هـ)⁽¹²⁾، وهو أشهر هذه الشروح، قيل عنه: "لم يؤلف على

(1) ينظر: كشف الظنون 1370/2.

(2) من بحر الرجز، ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب 44.

(3) من بحر الرجز، ينظر: الهادية شرح الكافية، لفلك العلا التبريزي 48، وكشف الظنون 1370/2.

(4) ينظر: 170/1.

(5) ينظر: 1370/2-1376.

(6) ينظر: 327-309/5.

(7) ينظر: 68-57.

(8) ينظر: 50-29.

(9) ينظر: 56-43/1.

(10) ينظر: جامع الشروح والحواشي 1441-1415/2.

(11) حققه: د. جمال عبدالمعطي مخيمر، ونشرته مكتبة نزار الباز بمكة سنة 1418 هـ-1997 م.

(12) طبع عدة طبعات، منها طبعة دار الكتب العلمية المصورة عن الأصل المطبوع بتركيا مع حاشية الشريف الجرجاني، وهي التي اعتمدت عليها في النقل عن الرضي، وما نقلته عن غيرها من الطباعات نبهت عليها، ومنها طبعة جامعة قاريونس بتحقيق يوسف حسن عمر، وغيرها.

الكافية، ولا على غالب كتب النحو مثله، فتداوله الناس، واعتمد عليه، وله فيها أبحاث كثيرة، ومذاهب ينفرد بها⁽¹⁾.

- الوافية في شرح الكافية، وهو المشهور بـ(المتوسط)، لركن الدين الحسن بن محمد العلوي الإستراباذي (ت 715 هـ)⁽²⁾، وهو أحد شروحه الثلاثة للكافية، وأشهرها.

- البسيط في شرح الكافية، وهو المعروف بـ(الكبير) لركن الدين الحسن الإستراباذي⁽³⁾.

- الشرح الصغير، أو الأصغر على الكافية، لركن الدين الإستراباذي أيضاً⁽⁴⁾.

- شرح بدر الدين بن جماعة (ت 733 هـ)⁽⁵⁾.

- شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب لابن النشاء شمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني (ت 749 هـ)⁽⁶⁾.

- شرح علي بن محمد بن علي السيد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ)⁽⁷⁾.

- شرح آخر للسيد الشريف بالفارسية، ويسمى بالترجمة الشريفة⁽⁸⁾.

- الفوائد الضيائية، لنور الدين عبدالرحمن الجامي (ت 898 هـ)⁽⁹⁾، وهذا البحث هو في حاشية على هذا الشرح.

- شرح عصام الدين الإسفراييني (ت 944 هـ)⁽¹⁰⁾، وله حاشية على الفوائد الضيائية في شرح الكافية⁽¹¹⁾، وله اختصار للكافية⁽¹²⁾، وله إعراب الكافية⁽¹³⁾، فهذه أربعة أعمال له على الكافية.

- كشف الوافية في شرح الكافية، لسراج الدين الحلبي (ت 850 هـ)⁽¹⁴⁾.

- إعراب الكافية للشيخ خالد الأزهرى (ت 905 هـ)⁽¹⁵⁾.

- شرح عبدالغفور اللاري (ت 921 هـ)⁽¹⁶⁾.

(1) ينظر: بغية الوعاة 567/1، وخزانة الأدب 3/1.

(2) حققه: د. عبدالحفيظ شلبي، ونشرته وزارة التراث القومي بعمان سنة 1403 هـ-1983 م.

(3) حققه: د. حازم سليمان الحلبي، ونشرته المكتبة الأدبية المختصة بإيران سنة 1427 هـ.

(4) توجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم 130/2.

(5) حققه: د. محمد محمد داود، ونشرته دار المنار بالقاهرة سنة 2000 م، وحققه غيره أيضاً.

(6) حققه: عبدالهادي الغامدي جزءاً منه، ونشره النادي الأدبي بالباحة بالسعودية، سنة 1426 هـ-2005 م.

(7) طبع في دلهي سنة 1285 م.

(8) ينظر: كشف الظنون 1376/2.

(9) حققه: د. أسامة طه الرفاعي، وطبع عدة طبعات.

(10) حققه: د. محمد عبدالغني شعلان في أطروحة دكتوراه بجامعة الأزهر.

(11) وقد طبع عدة طبعات.

(12) أشار بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 326/5 إلى أنه توجد منه نسخة في كلكتا برقم 322.

(13) أشار محقق شرح الكافية 49 إلى أنه توجد منه ثلاث نسخ بنونس.

(14) حققته سعيدة عباس شهاب في رسالة ماجستير بجامعة أم القرى سنة 1408 هـ، وتوجد منه عدة نسخ خطية.

(15) ينظر: تاريخ الأدب العربي 34/5.

(16) المصدر نفسه 316/5.

3- عبدالرحمن الجامي وشرحه (الفوائد الضيائية)

وفيه مبحثان:

3.1- عبدالرحمن الجامي، حياته وآثاره

3.2- الفوائد الضيائية، قيمته العلمية

3. 1- عبدالرحمن الجامي، حياته وأثاره

3. 1. 1- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو عبدالرحمن أحمد بن محمد الجامي، ينتهي نسبه – كما ذكرت بعض المصادر – إلى محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، فهو شيباني، وشيبان قبيلة عربية معروفة مشهورة⁽¹⁾. لقب بنور الدين، وذكر البعض أنه لقب أيضاً بعماد الدين⁽²⁾، وأما نسبته، فكل المصادر التي ترجمت له ذكرت أنه ينتسب إلى "جام"، ولذلك يعرف بالجامي، و "جام" ولاية في خراسان⁽³⁾، انتقل إليها جدّه من بلده الأصلي "دشت" من أعمال أصفهان، وذلك بسبب بعض الحوادث التي حصلت آنذاك⁽⁴⁾.

3. 1. 2- مولده ونشأته:

ولد – رحمه الله – في قرية (خرجرد) من قرى (جام) بين مشهد وهرات⁽⁵⁾، في الثالث والعشرين من شهر شعبان لعام ثمانمائة وسبع عشرة من الهجرة (817 هـ)، وقد وثق الجامي نفسه مكان ولادته ونسبته في أكثر من مرة في بعض أشعاره بالفارسية:

مولد جام ورشحتہ قلم بدو معنی تخلصهم جامي ست⁽⁶⁾

ومعناه – كما ذكر بعضهم – أنه إذا كان مولدي في "جام"، وقد شرب قلبي جرعة من جام كأس شيخ الإسلام – والمراد به والده أحمد الجامي – فلا جرم أن أعرف في صحيفة أشعاري بالجامي، فانتسب إلى جام تيمناً بهذين المعنيين⁽⁷⁾.

نشأ الجامي في بيت من بيوت العلم والمعرفة، فأبوه نظام الدين أحمد بن محمد الدشتي، كان من العلماء في مذهب أبي حنيفة، مع تمكنه من علوم اللغة، وجدّه شمس الدين محمد الدشتي، الذي كان مرجعاً للقضاء والفتوى في ولاية (جام)⁽⁸⁾، فحظي الجامي منذ طفولته بعناية خاصة من أبيه، حيث حرص على تلقينه علوم اللغة العربية، وأدخله المدرسة النظامية لما انتقل إلى القاهرة، فتعلم على شيوخها، وحضر درس الشيخ جنيد الأصولي، وشهاب الدين الحاجري، ثم لما سافر إلى سمرقند اتصل بأهل العلم فيها، وحضر دروس شيخه خواجه علي السمرقندي، ودروس قاضي زادة الرومي⁽⁹⁾.

وهذا المحيط الذي عاش فيه الجامي كان عوناً له على تحصيل العلم الذي كان مولعاً به منذ صباه. وأما أسرة الجامي، فقد تزوّج ابنة مرشده الشيخ سعد الدين الكاشغري، قال فخر الدين علي صفي: "ولا يخفى أنه كانت لخواجه كلان، الابن الأكبر لمولانا سعد الدين الكاشغري بنتان، تزوجت إحداهما

(1) ينظر: شذرات الذهب 360/7، والبدر الطالع 327/1، وهدية العارفين 534/1.

(2) ينظر: شذرات الذهب 360/7، ومعجم المؤلفين 122/5.

(3) ينظر: معجم البلدان 127/3.

(4) ينظر: معجم البلدان 450/3.

(5) ينظر: معجم البلدان 357/2.

(6) ديوان الجامي 74.

(7) ينظر: مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية، لأسامة الرفاعي 49/1، 50.

(8) ينظر: تكملة حواشي نفحات الأنس، لعبد الغفور اللاري 11.

(9) ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، 534، والبدر الطالع 327/1.

من جامي، والأخرى من راقم السطور⁽¹⁾، وأنجبت له زوجته أربعة أبناء، توفي الأول بعد ولادته، وتوفي الثاني بعد سنة من ولادته، واسمه صفى الدين محمد، وأما الثالث فهو ضياء الدين يوسف، ولد سنة اثنتين وثمانين وثمانية، وقد خصّه الجامي بالذكر في بعض كتبه، وكان تأليف (الفوائد الضيائية) لأجله.

جاء في كتاب منشآت نور الدين الجامي في معرض الحديث عن أولاده: "وكان مولانا جامي يحب ولده ضياء الدين يوسف حباً جماً، ولهذا السبب ترى أنه يذكر اسمه في آثاره المنظومة والمنثورة، وينصحه ويدعو له بالخير"⁽²⁾، وأما الابن الرابع للجامي فهو ظهير الدين عيسى، ولد بعد تسع سنوات من ولادة أخيه ضياء الدين يوسف، وتوفي بعد أربعين يوماً من ولادته⁽³⁾.

3. 1. 3- ثقافته وعلمه:

هاجر والد الجامي وأهله من أصفهان إلى جام، وشغل منصب القضاء والفتوى⁽⁴⁾، فبدأ الجامي مشواره الدراسي هناك تحت إشراف مباشر من أبيه، وهو في سن الطفولة، كما أشار إلى ذلك اللاري بقوله: "ذات يوم دار الحديث عن أساتذته، فقال: إنني تلميذ أبي حقاً، فقد تعلّمت اللغة منه"⁽⁵⁾.

ثم التحق الجامي بمجالس العلم في (هرات) وهو شاب، يقول آل رسول: "قد استقبلت مجالس الدرس ومحافل العلم والأدب في هرات هذا الطفل المستعد، أدرك أساتذته من البداية ذكاه النادر في فهم المسائل العلمية، وتعلمه العلوم البلاغية والكلامية، وما لبث أن برع في العلوم النقلية والعقلية، وانفرد في عصره، وطار صيته في العالم"⁽⁶⁾.

وفي هرات تتلمذ الجامي على العلماء الذين كانوا فيها، فحضر درس شيخه حينئذ في شرح المفتاح والمطوّل، وانصرف إلى قراءة المطوّل وحاشيته، ثم حضر دروس الشيخ خواجه علي السمرقندي الذي كان من أذكى تلامذة السيد الشريف الجرجاني⁽⁷⁾.

ثم بعد سنوات ترك الجامي هرات، واستقر بسمرقند؛ ليوصل دراسته فيها، فكان يحضر دروس القاضي زادة الرومي الذي كان من المحققين في عصره، وكان بينهما بحث، وطال هذا البحث حتى استطاع الجامي إقناع شيخه بكلامه⁽⁸⁾.

كان الجامي تلميذاً سريع الخاطر ومتقدماً في العلوم على الرغم من أنه لم يمكن يحضر في صفوف الدرس كسائر التلاميذ، قال تلميذه اللاري: "في أيام دراسته التي كان فيها مهتماً بالدرس في كثير من الأوقات كان يأخذ الكراسية من أحد زملائه، ويأخذ في مطالعتها لحظة، وعند الحضور في

(1) متضمن تحقيقات در تاريخ وآثار منظوم ومنثور خاتم الشعراء نور الدين عبدالرحمن الجامي، 74.

(2) ينظر: رسالة منشآت نور الدين عبدالرحمن الجامي، عبدالعلي نور احراري 32.

(3) ينظر: مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية، أسامة الرفاعي 50/1، وتكملة حواشي نفحات الأنس لعبدالغفور اللاري 20.

(4) ينظر: عرفان جامي، سوسن آل رسول 12.

(5) تكملة حواشي نفحات الأنس، عبدالغفور اللاري 11.

(6) عرفان جامي، سوسن آل رسول 9.

(7) تكملة حواشي نفحات الأنس، اللاري 10.

(8) تكملة حواشي نفحات الأنس، اللاري 12.

الدرس كان يفوق الحاضرين في الصمت، كانت مدة دراسته قصيرة، وبراعته في العلوم الحقيقية والرسمية من الأصول معروفة، ومن الفروع مشهورة⁽¹⁾.

كان الجامي حاد الذكاء، يعد ذكاؤه نادراً في فهم المسائل العلمية، وهذا ما شهد له به أساتذته منذ انتظامه في طلب العلم، قال عنه أستاذه قاضي زادة الرومي: "منذ أن كانت سمرقند وحتى اليوم لم يعبر أحد بحر آمويه إلى شاطئه الآخر بقوة طبع هذا الشاب – أي الجامي – وقوة تصرفه"⁽²⁾.

تفوق الجامي على معاصريه وزملائه وأساتذته، في كسب العلوم والمعارف، وبلغ درجات علمية ما بلغها أحد في عصره⁽³⁾، قال المستشرق براون: "كان للجامي ذكاء خاص منذ طفولته، وكلما زاد عمره زاد اكتسابه للعلوم أكثر، وكان ينصرف إلى تكميل دراسته عند الأساتذة المشهورين، ولكن ما يلبث أن يتفوق عليهم، ومن ثم يكتسبون هم عنده المعرفة"⁽⁴⁾.

وبالإضافة إلى ما تقدم من ذكاء حاد ونبوغ في تحصيل العلوم كان الجامي شاعراً كبيراً جداً، وسجله الأدبي مملوءاً بالأشعار البديعة والبليغة، والمعاني العميقة والحكيمة.

وقد كان الجامي ملماً باللغة العربية وأسرارها، وذا باع طويل في علوم التفسير، واللغة، والشعر، مما جعله يحظى بشهرة واسعة، وذاع صيته في أرجاء المعمورة، ولتبحره في العلوم وتدقيقه فيها، وإطلاعه على مكنوناتها، أصبحت له مقدرة عالية على سبر الحقائق، أهّلته بأن ينظر إلى هذه العلوم نظرة نقدية، يفرّق بين ما يراه نافعا منها وضاراً⁽⁵⁾.

ويذكر المترجمون للجامي بأن جلّ اشتغاله كان بالعلوم العقلية والشرعية، بالإضافة إلى تأثره بأهل التصوف، ويتجلى تأثره بهم في سلوكه الطريقة النقشبندية، قال الجامي عن تصوفه: "دخلت في الطائفة الصوفية الصافية قلوبهم، وهم الذين يعملون بعلمهم، وهذا مقصدهم"⁽⁶⁾، فالجامي بهذا الجو العلمي، وبما حباه الله من الذكاء يُعدّ مثلاً للدارس الذي يهتم بشتى أصناف العلوم التي كانت شائعة في زمانه، لا يقتنع بقليل منها، ولا بلون واحد من ألوانها⁽⁷⁾، قال صاحب البدر الطالع: "اشتغل – أي الجامي – بالعلوم أكمل اشتغال حتى برع في جميع المعارف، ثم صحب الصوفية، فنال من ذلك حظاً وافراً، وكان له شهرة بالعلم في خراسان وغيرها من الديار"⁽⁸⁾.

هكذا كان جهد الجامي وسعيه في كسب العلوم والمعارف.

(1) المصدر السابق.

(2) رسالة منشآت نور الدين عبدالرحمن جامي، تصحيح عبدالعلي نور احاراري، 21.

(3) الفوائد البهية 214.

(4) أز سعدى تا جامي لإدوارد براون، ترجمة: علي أصغر حكمت 370.

(5) ينظر: الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي 52/1.

(6) ديوان الجامي، ترجمة هاشم رضي 41.

(7) الفوائد البهية 31.

(8) البدر الطالع 327/1.

3. 1. 4- منزلته وأقوال العلماء فيه:

لقد حظي الجامي منذ أن كان في حلقات العلماء بمنزلة رفيعة، لما يتمتع به من موهبة علمية وشعرية، حيث امتاز على أقرانه بتفوقه وذكائه، فقد شهد له بذلك من درّسه من العلماء، قال الشيخ قاضي زادة الرومي: "لم يتعدّ أحد من نهر جيحون إلى هذا الطرف منذ بنيت سمرقند مثل الشاب الجامي في جودة الطبع وقوة التصرف"⁽¹⁾.

كما شهد له أقرانه أيضاً ممن درسوا معه، فقد ذكر أبو يوسف السمرقندي – وهو أحد تلاميذ قاضي زادة الرومي – أن الجامي كان يقوم بإصلاح بعض الأخطاء لقاضي زاده نفسه، فيتصرف في بعض أقواله التي جاءت في بعض مؤلفاته تصرفات لم تخطر على خاطر قاضي زادة أبداً⁽²⁾، وذكر أيضاً أن الرومي عرض شرحه لملخص الهيئة على الجامي، فتصرف فيه تصرفات لم يصل إليها ذهن الرومي⁽³⁾.

ومما يدل على منزلته العلمية، وذيوع صيته أن السلاطين قد رغبت في لقياه، فهذا السلطان حسين بايقرا كان يقدره تقديراً فائقاً ويقبل شفاعته، ويرسل إليه الهدايا، وخصص السلطان حسين المجلس الخامس والخمسين من كتابه (مجالس العشاق) لشرح أحوال الجامي، قال فيه: كان من لا يعني الحديث بوصف كلامه السامي مولانا عبدالرحمن الجامي أوحده عصره في علوم الظاهر والباطن، وقد ترك من ورائه مصنّفات كثيرة خالدة على صفحات الزمن، وأجاد في كل ضروب الشعر من قصيدة وغزل، ومثنوي، ورباعي، وقطعة⁽⁴⁾.

وبلغ من شهرة الجامي أن سلطان الروم باليزيد خان استدعاه إلى مملكته وأرسل إليه بجوائز سنوية، فسافر إلى جهات الروم، فلما انتهى إلى همدان، قال للذي أرسله السلطان إليه: إني قد امتثلت أمر السلطان حتى وصلت إلى هنا، وبعد ذلك تشبّثت بذيل الاعتذار، لأنني لا أقدر على الدخول إلى بلاد الروم، لما أسمع فيها من مرض الطاعون⁽⁵⁾.

وكان غرض السلطان في استدعائه أنه خطر له في بعض الأوقات الاختلاف فيما بين الصوفية وعلماء الكلام والحكماء، فأراد أن يجعل الجامي حكماً بين هذه الطوائف⁽⁶⁾.

ومما يدل على قوته العلمية ومنزلته ثناء العلماء عليه، وأقوالهم فيه، فمن ذلك قول الشوكاني في ترجمته: "اشتغل بالعلوم أكمل اشتغال، حتى برع في جميع المعارف، ثم سحب مشائخ الصوفية، فنال بذلك حظاً وافراً، وكان له شهرة بالعلم في خراسان وغيرها من الديار"⁽⁷⁾.

(1) رسالة منشآت الجامي، تصحيح: عبدعلي احراي 21.

(2) ينظر: رشحات بين الحياة بجهد على أصغر معينان، لفخر الدين علي كاشفي الصفی 237/1.

(3) ينظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبدالحی اللكنوي 214.

(4) ينظر: الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي 69/1.

(5) ينظر: البدر الطالع 327/1، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، طاشكبري زادة 159، والتاج المكلل محمد صديق خان 372.

(6) ينظر: الشقائق النعمانية 159، والتاج المكلل 372.

(7) البدر الطالع 327/1.

وقال عنه ابن العماد: "كان مشتهراً بالفضائل، وبلغ صيت فضله الآفاق، وسارت بعلمه الركبان"⁽¹⁾.

وقال طاشكبري زادة: "اشتغل أولاً بالعلم الشريف وصار من أفاضل عصره في العلم، ثم صحب مشائخ الصوفية"⁽²⁾.

وأثنى عليه علي أصغر حكمت، فقال: "لم يطلع في أفق الأدب الفارسي نجم له ما لنجم الجامي من سطوع وبريق مذ كان القرن التاسع الهجري، حتى القرن الثالث عشر الهجري على الأقل"⁽³⁾.

وقال براون يمدحه: "إذا لم يكن الجامي خاتم الشعراء، فهو بالتأكيد من كبار أساتذة الشعر، وإذا كان هناك من بين الأساتذة من يضارعه أو يفوقه في بعض المواضع، فإنه لا يوجد من بين أساتذة الكلام والمتحدثين بالفارسية من الشعراء والكتاب من بلغ درجة كماله من حيث تنوع الموضوعات التي طرقتها، وابتكاراته في فنون شتى، ولم ينجح أحد نجاحه في تلك الحقول التي أجرى فيها تجاربه على كثرتها"⁽⁴⁾.

ووصف السيالكوتي الشيخ الجامي بأنه زبدة العارفين وقدوة العالمين، وحيد أوانه، وفريد زمانه"⁽⁵⁾.

3.1.5- أساتذته:

من أبرز شيوخ الجامي الذين صرح بالتلقي عنهم، واعترف لهم بالفضل هو والده نظام الدين أحمد الدشتي، فتعلم على يديه العربية، والقرآن، وسائر العلوم، وقد نظم الجامي أبياتاً ذكر فيها ما تلقاه على يد والده في خردجرد، ومضمونها:

- أودعني الزمن إلى معلم تحلّى طبعي من عقله بأرقى العقال.

- وملاً روعي في أرض المواهب ببذور العلم وفضل الكمال.

- بدأ بباء بسم الله وحتى ختم سين الناس تلقّيت العلوم.

وتعلمت قواعد الإعراب من النحويين، وسمعت ضوابط الإعرال من الصرفيين⁽⁶⁾.

ومن شيوخه الذين درس عليهم أيضاً المولى جنيد الأصولي، قال عبدالغفور اللاري: "ولمّا جاءوا إلى هراة كان فيها مولانا جنيد، جنيد الأصولي، وهو رجل بارع في العلوم العربية، وحينما حضر جامي درسه كان جنيد مشغولاً بتدريس شرح المفتاح، أو المطول، وقد أحسّ جامي برغبته في الإلمام بهذا العلم، وانصرف إلى قراءة المطول وحاشيته"⁽⁷⁾.

(1) شذرات الذهب 360/7.

(2) الشقائق النعمانية 159.

(3) متضمن تحقيقات الجامي، علي أصغر حكمت 111.

(4) تاريخ الأدب الفارسي، براون 750.

(5) ينظر: حاشية السيالكوتي على حاشية عبدالغفور اللاري على الفوائد الضيائية 6/1 من المجموعة النووية.

(6) ديوان الجامي، تصحيح محمد روشن 77.

(7) تكملة حواشي نفحات الأنس، اللاري 11.

ومن شيوخه أيضاً المولى خواجه علي السمرقندي، قال عبدالغفور: "ثم شارك في درس مولانا خواجه علي السمرقندي الذي كان من أعظم المدققين في عصره، وهو أذكى وأقوى تلميذ للسيد الشريف الجرجاني"⁽¹⁾.

وقال المولى الصفي ما معربه: أقام بالمدرسة النظامية، وحضر نور الدين الجامي هناك درس مولانا جنيد الأصولي، وكان الطلبة يقرءون شرح المفتاح عنده، وهو يفهمه مع أنه كان إذ ذاك صغير السن⁽²⁾.

ومن شيوخه أيضاً الأستاذ قاضي زادة الرومي، تتلمذ له الجامي عندما ذهب إلى سمرقند، قال عبدالغفور: "بعد ذلك حضر إلى سمرقند في درس قاضي زادة الرومي، وهو من المحققين في عصره"⁽³⁾.

كما تلقى الجامي من الأستاذ شهاب الدين محمد جاجرمي بعض العلوم الأدبية والكلامية، فهو معهود في شيوخه"⁽⁴⁾.

وحضر دروس المولى شهاب الدين محمد، تلميذ التفتازاني⁽⁵⁾، وأخذ التصوف والطريقة النقشبندية من شيخه سعد الدين كاشغري، وهو عن نظام الدين خاموش عن الخواجه علاء الدين العطار عن الخواجه بهاء الدين النقشبندي البخاري الذي تنتهي إليه الطريقة النقشبندية⁽⁶⁾.

كما صحب الجامي الشيخ خواجه عبدالله الأحرار السمرقندي، وانتسب إليه أتم انتساب⁽⁷⁾. ومن عجيب ما يذكر أن الجامي لم يعترف لأحد من هؤلاء العلماء – سوى من أخذ عنهم التصوف – بحق الأستاذية عليه باستثناء أبيه، وقد صرح بذلك، فقال: "إنني لم أدرس عند أي من الأساتذة بشكل تكون لهم الغلبة والتفوق علي، ولم يثبت لأي منهم حق الأستاذية إزائي، وإنني في الحقيقة تلميذ أبي، الذي تعلمت منه الفقه"⁽⁸⁾.

ونقل عنه أيضاً أنه قال: "ما كانت مدة دراستي عند أساتذتي طويلة، بحيث إنهم ما غلبوا علي في الدرس، ولكنني غلبت عليهم، وكنا في مستوى واحد في العلم، وليس لهم في ذمتي حق علي بوصفهم أساتذتي"⁽⁹⁾.

وقد أكد المولى الصفي ما قاله الجامي عن نفسه، فذكر أن الجامي لم يكن في حاجة إلى هذه الدروس التي كان يحضرها لولا أن بعض العلوم الرسمية متوقفة على السماع⁽¹⁰⁾.

-
- (1) تكملة حواشي نفحات الأنس 11.
 - (2) ينظر: رشحات عين الحياة 237/1، والفوائد البهية في تراجم الحنفية 214.
 - (3) تكملة حواشي نفحات الأنس، للاري 11.
 - (4) رشحات عين الحياة، للمولى الصفي 237/1، 238.
 - (5) الفوائد البهية في تراجم الحنفية 214.
 - (6) ينظر: الفوائد البهية 214، وتكملة حواشي نفحات الأنس 12، ومتضمن تحقيقات الجامي، لعلي أصغر حكمت 72.
 - (7) ينظر: الشقائق النعمانية 159، ونقد وبحث آثار جامي وشرح أحواله، لأعلاخان أفصح زاد 132.
 - (8) ديوان الجامي، تصحيح: محمد روشن 77، وتكملة حواشي نفحات الأنس، للاري 10.
 - (9) متضمن تحقيقات الجامي، علي أصغر حكمت 42.
 - (10) ينظر: رشحات عين الحياة 238/1.

ولعل سبب ذلك هو ما كان يتمتع به الجامي من ذكاء حادٍ خارق للعادة، جعله لا يعتمد على أساتذته في تحصيل العلوم، وهذا ما أكده براون بقوله: "كان لجامي ذكاء خاص منذ طفولته، وكلما زاد عمره زاد اكتسابه للعلوم أكثر، وكان ينصرف في تكميل دراسته عند الأساتذة المشهورين، وكان ما يلبث أن يتفوق عليهم، ومن ثم يكتسبون هم عنده المعرفة"⁽¹⁾.

وقد رجح الدكتور عبدالعزيز مصطفى أن يكون ذكاء الجامي وقدرته الفائقة، وشغفه الزائد بالعلم، كل هذه العوامل قد جعلته لا يعتمد كثيراً على تحصيله للعلم على أساتذته، وأكد صحة هذا الرأي بأن الجامي لم تكن عنده نزعة الغرور أو التكبر⁽²⁾.

وهذا الموقف الذي اتخذه الجامي ممن حضر دروسهم من أصل العلم هو غير موقفه من مشايخ التصوف الذين أخذ عنهم التصوف والطريقة فكان لا يذكرهم إلا بالاحترام والثناء، فهو أحد مريديهم ولهم الفضل عليه⁽³⁾.

3.1.6- تلاميذه:

لم تذكر المصادر التي اطلعت عليها ممن ترجم للجامي سوى تلميذين تخرجا على يديه: الأول: المولى عبدالغفور اللاري (ت 912 هـ)، قيل عنه: "إنه أرشد تلاميذ الجامي وأكمل أصحابه، وحامل علومه، ومعارف آدابه، قرأ أكثر مصنفات الجامي على حضرته، وأخذ منه الطريقة، فاستنار بنور معرفته، وتبصر ببصر بصيرته"⁽⁴⁾.

خدم اللاري مصنفات شيخه بمصنفين، أحدهما حاشيته على الفوائد الضيائية، والآخر: تكملة حواشي نفحات الأنس.

الثاني: إبراهيم بن محمد عصام الدين الإسفراييني (ت 943 هـ) صاحب الحاشية المشهورة على الفوائد الضيائية⁽⁵⁾.

3.1.7- شعره وآدابه:

برع الجامي في كثير من ميادين المعرفة، فكان ملماً باللغة وأسرارها، وذا باع طويل في علوم التفسير، والتاريخ، والحديث، إلا أن تفوقه الأدبي كان الأبرز، وظل الشعر السمة الغالبة على معظم مؤلفاته، فكان شعره زاخراً بالألفاظ البديعة واللطيفة ذات الدلالات العميقة والحكيمة، الغنية بمعالي الزهد والورع.

لقد أودع الله - سبحانه وتعالى - الجامي موهبة شعرية فائقة، تفجرت ينباعها منذ شبابه، فقدم خلالها تراثاً هائلاً من الشعر الفارسي الذي صار به من أشهر شعراء الفرس، وأعظمهم في زمانه، حتى

(1) تاريخ الأدب الفارسي، إدوارد براون 21.
(2) ينظر: الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي 54/1.
(3) ينظر: ديوان جامي تعريف هاشم رضي 41.
(4) ينظر: الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي 55/1، والفوائد البهية 214.
(5) ينظر: الفوائد البهية 214.

عدّه الإيرانيون أكثر شاعر في القرن التاسع للهجرة، ولقبوه بخاتمة الشعراء⁽¹⁾، وفي هذا يقول علي أصغر حكمت: كان من كمالات أستاذ جام ذوقه الشعري الذي اشتهر به في عصره، وقد كان معروفاً بشاعريته، عند أكثر الناطقين باللغة الفارسية في إيران، وتركستان، والهند، ولقب بخاتم الشعراء⁽²⁾؛ لأنه انقضى بوفاته نظم الشعر بأسلوب الشعراء القدامى، الأسلوب الذي كان متبعاً في خراسان، وفارس، والعراق، وبعد وفاته حتى القرن الثالث عشر لم يشتهر نجم مثل تلك النجوم القديمة في أفق الأدب الفارسي⁽³⁾.

كان الشعر فطرياً عند الجامي، فأكب على نظم الشعر طوال عمره من شبابه إلى شبابه، وقد أقرّ على نفسه في أكثر من مرة أنه ما استطاع أن يترك نظم الشعر، فقال في مقدمة ديوانه الأول معبراً عن مقدرته الفطرية على نظم الشعر: "الفقير المنكسر عبدالرحمن جامي، الذي لم يتخلص من ظلام الكون بسبب أن الله – تعالى – جعل في فطرتي ذوق نظم الشعر والحب له، وما استطعت أن أزيله تماماً عن صفحة قلبي أبداً، لا جرم أن من بداية الشباب الذي هو عنوان صحيفة الحياة حتى اليوم الذي تجاوز عمري الستين، وهو قريب من السبعين، ما كان التحرر منه ممكناً، وما كان لبالي راحة منه⁽⁴⁾، ويقول أيضاً معبراً عن عدم مقدرته على ترك نظم الشعر: "مررت من جبل الطور، ولكن ما استطعت أن أترك نظم الشعر أبداً، وتبت من نظم الشعر آلاف المرات، ولكن ما وقفت بتركه"⁽⁵⁾، وقد أشار عبدالغفور اللاري إلى شغف أستاذه بنظم الشعر في جميع الأوقات، وكان مشتغلاً به في أوائل الحال وفي وقت الكمال، ولكنه لم يخصص له من الوقت إلا قليلاً⁽⁶⁾، وإنما كان الجامي يخصص لنظم الشعر وقتاً يسيراً؛ لأنه كان ذا مقدرة فائقة في نظمته، بالإضافة إلى أن الشعر كان أصغر كمال، وأقل فنّ من فنونه الأخرى، وفي هذا يقول تلميذه عبدالغفور: "كان الشعر لثاماً لوجه الأسرار، الشاعرية ساترة لحاله، فهذان الأمران كانا في الحقيقة سدين لفضله وكماله، وكان الناس يعتبرون الشعر من أفضل فضائله ولكنه هيهات، إن الشعر مكوّن من الخيال، وأين الكمال من الخيال"⁽⁷⁾.

وقد انعكس في شعر الجامي ما ذكرته من دراية علمية وصفات شخصية، وعقيدة مذهبية، وصوفية، وفي هذا المعنى يقول: "وتستطيع أن تجد فيه كل المعاني والخواطر، اللهم إلا الطبع والحرص على حطام الدنيا، فإنني لم ألوث لساني بمدح اللئام أو ذمهم، ولم أكلّف قلبي عناء الكتابة في هذا الموضوع، والحمد لله على ذلك، وقد قيل في ذلك المعنى: إنه ليس ديوان الشعر، بل هو الجامي قد قدّم

- (1) ينظر: تاريخ الأدب الفارسي من الفردوسي إلى السعدي، براون، ترجمة إبراهيم الشورابي 651.
- (2) اعترض بعض النقاد على هذه التسمية، ورأوا أن الأحق بها هو الحافظ الشيرازي، فلم يظهر بعده – عندهم – بمستواه، أو بمستوى أقرانه، كالفردوسي، أو السعدي، أو جلال الدين الرومي. ينظر: (منذ عهد الجامي حتى يومنا هذا)، بحث لمحمد رضا شفيعي، ترجمة: بسام ربابعة 22.
- (3) متضمن تحقيقات در تاريخ أحوال وآثار منظور ومنثور خاتم الشعراء، نور الدين عبدالرحمن جامي، علي أصغر حكمت 111.
- (4) رسالة منشآت نور الدين عبدالرحمن جامي، بتصحيح أحراري 24.
- (5) ديوان الجامي 41.
- (6) تكملة حواشي نفحات الأنس، اللاري 4.
- (7) تكملة حواشي نفحات الأنس، اللاري 4.

مأندته على عادة الكرام، وتجد فيه من ألوان النعمة كل ما تريد، اللهم إلا مدح اللئام وذمهم"⁽¹⁾، ويقول الدكتور أحمد حلمي: "قد أثر العاملان الأدبي والمذهبي في الجامي أبلغ تأثير، وانعكسا في أشعاره، لكنه تميّز عن معظم شعراء عصره بعدم الميل إلى التزلّف"⁽²⁾.

يعتبر ما كتبه الجامي في مجال الشعر امتداداً للنمط الشعري الذي نهجه كثير من الشعراء الفرس، وقد ترك مجموعة من الدواوين الشعرية، كان الأول سنة 884 هـ، وسمّاه (فاتحة الشباب)، تناول فيه طفولته وشبابه، وكان الثاني سنة 894 هـ، وسمّاه (واسطة العقد)، تحدث فيه عن تجاربه في الحياة، وكان الأخير عام 899 هـ، وعنوانه (خاتمة الحياة) يزخر بمعاني الزهد والتصوف⁽³⁾.

وهناك ضرب من ضروب الشعر الفارسي، يكون فيه لكل بيت قافية، وبذلك تخلو القصيدة من القافية الموحدة، وقد سار الجامي فيه على نهج كثير من الشعراء الفرس كالشيرازي، والفردوسي، وجلال الدين الرومي، وغيرهم⁽⁴⁾، وكان أبرز ما أبدع فيه الجامي من هذا الضرب من الشعر سبع منظومات مثنوية أطلق عليها "هفت أرنك" أي المعارف السبع، أولها: سلسلة الذهب، وتشمل ثلاثاً، ناقش من خلالها التصوّف، والزهد، والأخلاق، كما تناول فيها بعضاً من الأفكار الفلسفية، وبعض الموضوعات التربوية والتعليمية والحكمية⁽⁵⁾.

وأما بقية السبعة فهي سلامان وأبسال، وتحفة الأحرار، وسبحة الأبرار، يوسف وزليخا، وليلى والمجنون، وخرد ناعة إسكندري⁽⁶⁾، مضامينها أخلاقية، وعرفانية، وغزلية، كما أن تأثير نظامي كنجوي، وأمير خسرو دهلوي واضح فيهما، وقد اعترف الجامي نفسه بهذا التأثير، فقال: إن المثنويات القديمة بقيت ذكرى تخذل الراحلين، ونظامي الذي هو أستاذ هذا الفن يبدو كالشمعة الواقعة في هذا الجبل، ظهر من أنقاض كنجة، وأصبح كاشفاً للكنز، حيث أوصل كنوز الفن إلى خمسة⁽⁷⁾.

نظم الجامي في عدة مواضيع في المجال القصصي، والشعر التعليمي، منها قصة (سليمان وأبسال)، وهي قصة حب صوفي، يصف فيها الجامي صراع النفس ضد الهوى، وانتصارها عليه⁽⁸⁾، كما نظم (تحفة الأحرار) وهو شعر تعليمي تربوي في مدح شيخ الطريقة النقشبندية عبيد الله أحرار، وله منظومة (سبحة الأحرار) في مدح السلطان التيموري حسين بايقر⁽⁹⁾.

وفي مجال العشق فقد نظم الجامي (ليلى والمجنون)، وهي ملحمة غرامية شهيرة، ضمّنها مختلف المشاعر والأحاسيس⁽¹⁰⁾، أما أشهر ما نظمه الجامي فهو منظومة (يوسف وزليخا)، القصة المستمدة من

(1) ديوان الجامي 24.

(2) ينظر: الفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي 64/1.

(3) ينظر: الأدب الفارسي في العصر التيموري (عبدالرحمن الجامي) أنموذجاً، د. العربي بوبكر 694.

(4) ينظر: تاريخ الأدب الفارسي من السعدي إلى الفردوسي، براون، ترجمة: الشورابي 651.

(5) ينظر: الأدب الفارسي في العصر التيموري (عبدالرحمن الجامي) أنموذجاً، د. العربي بوبكر 695.

(6) دراسة علم أسلوب النثر التفسيري والعرفاني في رسالة شرح رباعيات جامي في (وحدة الوجود)، أصغر دادية 12.

(7) ينظر: هفت أرنك، الجامي 928.

(8) ينظر: الأدب الفارسي في العصر التيموري (عبدالرحمن الجامي) أنموذجاً، د. عبدالرحمن بوبكر 695.

(9) ينظر: الأدب الفارسي في العصر التيموري 695.

(10) ينظر: المصدر نفسه.

القرآن الكريم، فقد نظمها بأسلوب أدبي رفيع، في أكثر من أربعة آلاف بيت شعري، قدمها للسلطان حسن بايقر⁽¹⁾.

فقد كان الأدب كنزاً وافراً للجامي وخزانة نثر منها اللآلي والدرر الملونة، وأصبح مشهوراً بشعره، حيث طار صيته في أنحاء العالم، ولفت انتباه الملوك والسلاطين، وكانوا يعجبون بشعره، وقد ذكر الجامي نفسه مكانته الشعرية التي وصل إليها، حيث قال: أصبحت مشهوراً بشعري في كل العالم، بحيث قد ملأت السماء من هذا النشيد، لو ذهبت قافلة أشعاري إلى فارس لرضيت بها روح سعدي وحافظ، ولو اتجهت إلى الهند لقال حسرو والحسن: يا غريب العالم مرحباً بك، تعال، تعال⁽²⁾.

كما كان الجامي بارعاً في ترجمته النصوص العربية، فقد قام بترجمة كثير من المعاني التي وردت في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وأخبار الصوفية، وأمثال العرب وحكمهم، وأشعارهم إلى اللغة الفارسية، وكانت قصائده الأخلاقية مرآة للأفكار العربية وآدابها، وكانت غزلياته التي ضمت في طياتها أبيات عربية من أحسن الصور وأجمل الأمثلة؛ لامتزاج اللغتين الفارسية والعربية، فاتصفت نتاجاته بفصاحة كلام الناطقين بالعربية وبلاغتهم، وجزلة كلام أبناء العجم⁽³⁾.

ومن النماذج الدالة على ذلك، قوله:

أحنّ شوقاً إلى ديار لقيت فيها جمال سلمى

كه مير ساند از آن نواحي نوید لطفي بجانب ما

ز هي جمال تو قبله حان حريم كوى تو كعبة دل

فإن سجدنا إليك نسجد وإن سعينا إليك نسعى

بكت عيوني على شؤوني فساد حالي ولا أبالي

كه دائم آخر طبيب وصلت مريض خو در اكنه مدار

بناز كفتي فلان كجايي جه بود حالت دراين جدياي

مرضت شوقاً ومت هجراً فكيف أشكو إليك شكوى⁽⁴⁾

3. 1. 8- آثاره:

ترك الجامي آثاراً عديدة بعضها بالعربية، وبعضها بالفارسية، بدأ تأليفها من منتصف عمره إلى آخره، وتهددت المجالات التي كتب فيها بين الشعر، والنظم، والنثر، والتصوف، والفلسفة، والتفسير، وغيرها، لخص علي أصغر حكمت مضمون هذه الآثار فقال: قد ظهرت ملكة التأليف والتحرير عند أستاذ جام من أواسط عمره، أي إن فترة نبوغه وظهور تأليفاته تقع في القسم الثاني من عمره، أي من الأربعين حتى الثمانين، وما كتب خلال هذه الفترة ينقسم من حيث الشكل إلى نوعين: الكتب الفارسية،

(1) ينظر: يوسف وزليخا رؤبة صوفية، لعبدالرحمن الجامي، ترجمة عائشة عفة زكريا 4.

(2) ينظر: ديوان الجامي 41.

(3) متضمن تحقيق در تاريخ أحوال آثار منظوم ومنثور خاتم الشعراء نور الدين عبدالرحمن جامي، علي أصغر حكمت 128.

(4) ديوان الجامي، ويراسته هاشم رضي 127.

والكتب العربية، ومن حيث المضمون إلى أنواع مختلفة، كالتفسير، والفقه، والحديث، والأخلاق، والشعر بقوله المتعددة، كالقصيدة، والغزل، والعلوم اللغوية بفروعها المتنوعة، كالصرف، والنحو، والعروض والقافية، وتراجم الرجال، ومضامين أخرى، وتنقسم آثاره الفارسية إلى فئتين هما: النظم، والنثر⁽¹⁾.

اجتهد كثير من الباحثين والمؤرخين في عد مؤلفات الجامي النثرية والشعرية، فأوصلها البعض إلى تسعة وتستعين مؤلفاً، والبعض الآخر إلى خمسة وأربعين مؤلفاً، أما تلميذ الجامي الملا عبدالغفور اللاري فقد أوصلها إلى ثمانية وأربعين مؤلفاً⁽²⁾.

فمن آثاره باللغة العربية:

- تفسير القرآن الكريم، وصل فيه إلى قوله تعالى: ﴿وَيَايَا فَارُهْبُونِ﴾⁽³⁾، من الحزب الأول من سورة البقرة.

- الدرة الفاخرة، وهو رسالة في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين والحكماء.

- رسالة (لا إله إلا الله) في التوحيد.

- رسالة كبيرة في فقه المذاهب الأربعة.

- شرح دعاء القنوت، شرح صغير يقع في ورقتين.

- شرح فصوص الحكم، لابن عربي.

- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وبحثي هذا في حاشية وضعت على هذا الكتاب.

آثاره باللغة الفارسية:

- أشعة اللمعات، شرح لكتاب اللمعات للشيخ فخر الدين إبراهيم الهمداني، المشهور بالعراقي⁽⁴⁾.

- بهارستان، أو الإرشادية، وهو كتاب يشمل على حكايات الأولياء، والحكماء، والسلطين، والشعراء، والأمثال، وغيرها، ألفه لابنه ضياء الدين يوسف، مزج فيه الفارسية بالعربية⁽⁵⁾.

- تاريخ هراة.

- جهل حديثه، وهي رسالة تتضمن أربعين حديثاً.

- ديوان قصائد وغزليات، وهو يشتمل على ثلاثة أقسام، قسم سمّاه بفاتحة الشباب، وقسم سمّاه واسطة العقد، وقسم سمّاه خاتمة الحياة.

(1) ينظر: متضمن تحقيقات الجامي، علي أصغر حكمت 145.

(2) ينظر: تكملة حواشي نفحات الأنس، اللاري 39، والفوائد الضيائية، تحقيق: أسامة الرفاعي 79/1، 80، 81، ووقفه نقدية مع نتاجات الشاعر الإيراني جامي 102، 103، 104، والأدب الفارسي في العصر التيموري، د. عبدالرحمن الجامي أنموذجاً، 695، 696، 697، ومتضمن تحقيقات آثار الجامي، لعلي أصغر حكمت 145، 146، والقواعد العلية في تأييد الفوائد الضيائية، السكوتي 12، 13.

(3) سورة البقرة، من الآية (40).

(4) أشار صاحب وقفه نقدية مع نتاجات الجامي 102، أنه طبع في الهند وإيران.

(5) أشار صاحب وقفه نقدية مع نتاجات الجامي 102، أنه طبع في الهند وتركيا وإيران وألمانيا وإنجلترا.

- رسالة أركان الحج.
- رسالة تجنيس خط، وهي منظومة لبعض المفردات العرفية التي حصل لها لبعض التحريف والتبديل⁽¹⁾.
- رسالة در فن قافية، أو الرسالة الوافية في علم القافية.
- رسالة شرح رباعيات في التوحيد.
- رسالة صغير در عمي، في فن المعمي، والمعمي هو اللغز.
- رسالة في السلسلة النقشبندية.
- رسالة في العروض.
- رسالة في الوجود بحسب القسمة العقلية.
- رسالة كبير در معمي، وهي رسالة نثرية في أصول المعمي – اللغز – وقواعده.
- رسالة منشآت، وهي مجموعة من الرسائل والمكتبات مزج فيها بين الشعر والنثر.
- الرسالة التائية، مزج فيها النظم والنثر في معنى حقيقة الناس.
- سخنان خواجه بارس، وهي رسالة صغيرة ترجم فيها الجامي لأحد أفراد الطريقة النقشبندية⁽²⁾.
- شرح حد باب أبي ذر العقيلي.
- شرح النقاية مختصر الوقاية، ممزوج بالعربية.
- شواهد النبوة في السيرة.
- لجة الأسرار، قصيدة في التصوف.
- لوائح، وهي رسالة تتضمن مقالات في التصوف⁽³⁾.
- لوامع انوار الكشف والشهود على قلوب أرباب الشوق والوجود في شرح القصيدة الخمرية الفارضية.
- مناقب شيخ الإسلام عبدالله الأنصاري.
- مناقب الشيخ جلال الدين الرومي.
- نفحات الأنس⁽⁴⁾.
- نقد النصوص في شرح نقش الفصوص لابن عربي، ممزوج بالعربية⁽⁵⁾.
- حاشية على المفتاح.

(1) أشار محقق الفوائد العلية 12، أنها طبعت في الهند.
(2) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 102 أنه طبع في الهند.
(3) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 103 أنها طبعت في الهند وإيران.
(4) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 103 أنه طبع عدة مرات في الهند وإيران.
(5) أشار أسامة الرفاعي في تحقيق الفوائد الضيائية 80/1، أنه مطبوع في بمباوي سنة 1307.

- رسالة في أسئلة الهندستان وأجوبتها.
- رسالة في الإصطربلاب.
- رسالة في المعنى المتوسط.
- رسالة في الموسيقى.
- رسالة في الهيئة.
- الصرف المنظوم.
- هدية الخلاف في لطائف البيان.
- رسالة مناسك الحج.
- شرح بيتين من كتاب المثنوي⁽¹⁾.
- شرح لخسرو دهلوي⁽²⁾.
- رسالة في الوجود.
- مثنويات هفت أورنك، أي: الكواكب السبعة، وهي عبارة عن سبع مثنويات أنشدها الجامي، وهي:
 - الكتاب الأول: سلسلة الذهب⁽³⁾.
 - الكتاب الثاني: سلامان وأبسال⁽⁴⁾.
 - الكتاب الثالث: تحفة الأحرار⁽⁵⁾.
 - الكتاب الرابع: سبحة الأحرار⁽⁶⁾.
 - الكتاب الخامس: يوسف وزليخا⁽⁷⁾.
 - الكتاب السادس: ليلي والمجنون⁽⁸⁾.
 - الكتاب السابع: خرد نامة إسكندري.
- منظومة أصغر⁽⁹⁾.
- شرح قسم من مفتاح الغيب.

(1) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 103 أنه طبع في كابل.
(2) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 103 أنه طبع في إيران.
(3) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 104 أنه طبع في الهند، وإيران، وطاشكند.
(4) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 104 أنه طبع في إيران، وإنجلترا، وطاشكند.
(5) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 104 أنه طبع في إنجلترا.
(6) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 104 أنه طبع في الهند، وإيران.
(7) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 104 أنه طبع في الهند، وطاشكند، وإنجلترا، وألمانيا.
(8) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي 104 أنه طبع في إيران، وطاشكند، وباريس، وألمانيا.
(9) أشار صاحب بحث وقفة نقدية مع نتاجات الجامي أنه طبع في هرات.

3. 1. 9- ترجمة آثار الجامي إلى العربية:

ساهمت كتابات الجامي في دفع كثير من الباحثين العرب والمستشرقين للاهتمام بمؤلفاته الأدبية والشعرية، وترجمتها ونقلها من الفارسية إلى العربية وغيرها من لغات العالم، وذكر بعض الباحثين أنه ترجمت أكثر من سبعة عشر من آثار الجامي الفارسية إلى العربية نثراً ونظماً⁽¹⁾.

ويعد الباحث والأديب المصري محمد غنيمي هلال من أوائل مترجمي بعض آثار الجامي إلى العربية، فقد ترجم منظومة (ليلي والمجنون) نثراً عام 1962 م⁽²⁾، كما ترجم أيضاً 112 بيتاً من منظومة (يوسف وزليخا) نثراً، دون ذكر الأصل الفارسي، وذلك في كتابه (مختارات من الشعر الفارسي)⁽³⁾. وترجمة د. إسعاد عبدالهادي قنديل سبعين بيتاً من ديوان الجامي نثراً مع إثبات الأصل الفارسي، في كتابه (فنون الشعر الفارسي) الذي طبع سنة 1975 م⁽⁴⁾.

كما ترجمت أيضاً سبعة وثمانين (87) بيتاً نثراً من كتابه (لمحات من الغزل الصوفي في الشعر الفارسي)⁽⁵⁾.

وترجم الباحث أمين عبدالمجيد بدوي في كتابه (القصة في الأدب الفارسي) بعضاً من أعمال الجامي، فترجم أربع أبيات نثراً من منظومة (يوسف وزليخا)، كما اهتم بقصة (سلامان وأبسال) فترجم تسع أبيات منها نثراً، وترجم أربع أبيات نثراً من (جهاز مستان)⁽⁶⁾. وترجم أحمد كمال الدين حلمي (بهارستان) أحد مؤلفات الجامي النثرية، ثم شرحه شرحاً مفصلاً⁽⁷⁾.

وترجم الباحث عارف الزغلول في كتابه (مختارات من الشعر الفارسي) خمساً وخمسين بيتاً من قصائد الجامي نثراً⁽⁸⁾.

وترجم عبدالعزيز بقوش منظومة (يوسف وزليخا) نثراً، دون إثبات الأصل الفارسي⁽⁹⁾.

وترجم الدكتور محمود إبراهيم النجار منظومة (خردنامه إسكندري) للجامي⁽¹⁰⁾.

كما ترجمت بعض آثار ومؤلفات الجامي من الفارسية إلى لغات أخرى غير العربية، فقد قام المستشرق وينفيلد بترجمة كتاب (لوائح الحق ولوامع العشق) إلى اللغة الإنجليزية، وترجم روجرز منظومة (يوسف وزليخا) في حين ترجم مارتان كتاب (ليلي والمجنون) وغيرها⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: مكانة عبدالرحمن الجامي بين آثار الدارسين العرب المعاصرين، للباحثين: بهروز قربان زادة، ومحب الرسولي، العدد 169، المجلد 35.

(2) ينظر: مقدمة كتاب ليلي والمجنون، لمحمد هلال 31.

(3) ينظر: مختارات من الشعر الفارسي، لمحمد هلال 289.

(4) ينظر: فنون الشعر الفارسي، ترجمة: سعاد عبدالهادي قنديل 223.

(5) ينظر: لمحات من الغزل الصوفي في الشعر الفارسي، ترجمة: سعاد عبدالهادي قنديل 36.

(6) ينظر: القصة في الأدب الفارسي لعبدالمجيد بدوي، 291، ومكانة الجامي بين آثار الدارسين العرب المعاصرين، العدد 169، المجلد 35.

(7) ينظر: الربيع للجامي، ترجمة أحمد حلمي 19، ومكانة الجامي بين آثار الدارسين العرب المعاصرين، ع 169، مج 35.

(8) ينظر: مختارات من الشعر الفارسي، عارف زغلول 415.

(9) ينظر: هفت أوزنك، للجامي 74، يوسف وزليخا، لبقوش 6.

(10) ينظر: مكانة الجامي بين آثار الدارسين العرب المعاصرين، ع 169، مج 35.

(11) ينظر: الأدب الفارسي في العصر التيموري، عبدالرحمن الجامي أنموذجاً، دار العربي بوبكر 699.

3. 1. 10- وفاته:

توفي الجامي في يوم الجمعة، الثامن عشر من شهر محرم سنة ثمان وتسعين وثمانمائة 898 هـ، وكان عمره إذ ذاك (81) واحداً وثمانين عاماً، إثر مرض ألمَّ به، وقد شارك في تشييع جثمانه السلطان حسين بايقرا، وأمير علي نوائي، وعدد غفير من العلماء والوجهاء، وقد دُفن الجامي في هرات، بالقرب من مرقد شيخه سعد الدين الكاشغري⁽¹⁾.

(1) ينظر: الفوائد البهية 214، وتكملة حواشي نفحات الأنس 22، ومقامات جامي، لعبدالواسع نظامي باخرزي، تصحيح: نجيب مايل هروي 13.

3- 2. الفوائد الضيائية وقيمتها العلمية

3. 2. 1- التعريف بالكتاب:

يعد كتاب الكافية لابن الحاجب من المتون المهمة التي ظهرت في القرن السابع الهجري، وكان موجزاً إيجازاً شديداً، وفي بعض عباراته انغلاق وإبهام، ولذلك أقبل عليه الشراح، ومن أفضل شروحه وأهمها شرح الملا عبدالرحمن الجامي الذي سمّاه الفوائد الضيائية.

3. 2. 2- سبب تأليفه:

سبق أن ذكرت أن للإمام الجامي أربعة أبناء، توفي منهم ثلاثة في حياته، وبقي ابن واحد اسمه ضياء الدين يوسف، وكان يحبه حباً جماً، ولما بدأ ابنه يدرّس العلوم الإسلامية، بدأ أولاً بتعلم اللغة العربية والقواعد النحوية، فلما شرع في دراسة كتاب الكافية لابن الحاجب كان يواجه بعض المشكلات في فهم مقاصدها، فخطر ببال والده أن يشرح له وللمشتغلين بهذا العلم هذا الكتاب العظيم، فوفقه الله لشرحه قبل موته بسنة أو سنتين، وسمّاه بالفوائد الضيائية نسبة إلى ولده ضياء الدين يوسف؛ لأنه كالعلة الغائية في ظهور هذا الكتاب، وقد صرّح الجامي بهذا في مقدمة شرحه، فقال: أما بعد: فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية، نظمها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف - حفظه الله تعالى - عن موجبات التلهف والتأسف، وسميتها بالفوائد الضيائية، نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل⁽¹⁾.

3. 2. 3- تاريخ تأليفه:

وقد انتهى الجامي من هذا الشرح في آخر حياته، وقبل وفاته بسنة واحدة، كما ذكر ذلك نفسه في خاتمة الكتاب، حيث قال: "وقد استراح من كد الانتعاض لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض العبد الفقير عبدالرحمن الجامي ضحو يوم السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة"⁽²⁾.

3. 2. 4- منهجه في الشرح:

- بدأ الجامي شرحه بمقدمة قصيرة، ذكر فيها أنه كتب فوائد وافية على الكافية لحل مشكلاتها وأنه ألفها لابنه ضياء الدين يوسف، وسمّاه بالفوائد الضيائية.
- يعرف بالمصطلحات اللغوية والحدود التي لم يعرف بها ابن الحاجب.
- يذكر استطرادات وزيادات وتفريعات، وينسب بعض الأقوال والمذاهب التي لم ينسبها صاحب المتن.
- يدفع ما يرد على كلام ابن الحاجب من اعتراضات أوردها شراح الكافية الآخرون، وبخاصة الرضي، فكان الجامي يرد على الرضي في اعتراضاته على ابن الحاجب بأساليب مختلفة.

(1) ينظر: الفوائد الضيائية من المجموعة النورية 12/1، 13.

(2) ينظر: المصدر السابق 584/1.

- يعرب كثيراً من نصوص ابن الحاجب، ويذكر الوجوه التي يحتملها كلامه، ويفسر عبارات ومجملات شرحه بأسلوب سهل.
- اعتمد في شرحه على مصادر كثيرة، وقد صرّح بأسماء بعضها، ولم يصرّح بالبعض الآخر، وأهمها شروح الكافية التي سبقته، وبخاصة شرح ابن الحاجب نفسه، وشرح الرضي، وشرح الهندي، وأيضاً اعتمد على مفصل الزمخشري والمقتضب للمبرد، وغيرها من المصادر.
- بالغ الجامي في بيان القيودات الاحترازية، وفي دفع الإيرادات التي ترد على المتن وشرح عبارات المتن بذكر الوجوه المحتملة.
- يورد كثيراً من عبارات علم المنطق والكلام في شرحه، فمزج الجامي المنطق في شرحه وأكثر منه مما أعطاه صفة تميّزه عن بقية الشروح على الكافية.
- كان الجامي ملتزماً بالأصول النحوية في شرحه من السماع والقياس، وكان مولعاً بالعلة.
- وللجامي شخصية علمية يلاحظها القارئ لشرح من خلال وقوفه على بعض المسائل وبحثه فيها، وإبداء موقفه منها من غير أن يتقيد بعالم من العلماء، أو مذهب من المذاهب، فيوافق ما يراه مناسباً، ويخالف ما يراه غير ذلك، ويردّ، ويضعف، ويرجح بأساليب متنوعة.
- استشهد الجامي بكثير من الآيات القرآنية، وأقوال العرب، وأمثالهم، ونثرهم، وشعرهم.

3. 2. 5- قيمته العلمية:

- شرّح الجامي على الكافية شرحاً متوسط بين الإيجاز والإسهاب، له قيمة علمية كبيرة؛ لحله كثيراً من مشكلات الكافية، وإيضاحه لمبهمات، وردّه للاعتراض عليها.
- ومما يدل على أهمية هذا الشرح اهتمام العلماء به، ودراستهم له، وتناؤهم عليه، فقد قال حاجي خليفة: "إن المولى نور الدين عبدالرحمن الجامي صنف شرحاً لخص فيه ما في شروح الكافية من فوائد، على أحسن الوجوه، وأكملها، مع زيادات من عنده، وسمّاه (الفوائد الضيائية)، وهو المتداول اليوم، وفي شأنه اعتناء عظيم"⁽¹⁾.
- وقال طاشكبري زادة: "شرح الفاضل السامي مولانا عبدالرحمن الجامي بلغ غاية لا يمكن الزيادة عليها، من لطف التحرير، وحسن الترتيب"⁽²⁾.
- وقال محمد باقر الخوانساري في حديثه عن شرح الجامي: "وهو من أحسن ما كتب عليها، وأدقها، وأبلغها تقريراً، وأنمّها تهذيباً وتحريراً، وأجمعها للنكات والرقائق والتحقيقات"⁽³⁾.
- وقال رشيد أحمد البازخيلي في معرض حديثه على كتاب الفوائد الضيائية: لقد لخص في هذا الشرح ما في شروح الكافية من الفوائد مع زيادات من تلقاء نفسه لا يمكن الزيادة عليها في لطف

(1) كشف الظنون 1372/2.

(2) مفتاح السعادة 185/1.

(3) روضات الجنات 127.

التحرير تهذيبه وحسن التسطير ترتيباً، كم من فوائد فيه من قول دقيق، لا يطلع على أسرارها إلا واحد بعد واحد، وفرائد من معنى لطيف، لم يرتشف من أنهارها إلا واردة بعد واردة⁽¹⁾. ولم يكتف العلماء بذكر منزلة شرح الجامي نثراً، وإنما قالوا فيه شعراً، فمن ذلك ما قاله ابن الحنبلي - من الطويل -:

لِكَافِيَةِ الإِعْرَابِ شَرْحُ مُنْقَحٍ ذُلُولُ الْمَعَانِي دُوَانِيسَابٍ إِلَى الْجَامِي
مَعَانِيهِ تُجْلَى حِينَ تُتْلَى كَأَنَّمَا هِيَ الْخَمْرُ تَبْدُو شَمُّهَا مِنْ صَفَا الْجَامِ⁽²⁾

وقال عبدالإله الدنوشري المصري - من البسيط -:

لله شَرْحٌ بِهِ شَرْحُ الصُّدُورِ لَنَا كَأَنَّهُ الدُّرُّ أَوْ أَرْهَارُ أَكْمَامٍ
قَدْ أَسْكَرَ السَّمْعَ إِذْ تُتْلَى عَجَائِبُهُ وَالسُّكْرُ لَا غَرَوْ مَعْرُوفٌ مِنَ الْجَامِ⁽³⁾

ومما يدل على أهمية هذا الشرح وقيمه تتابع العلماء على وضع الحواشي والتعليقات عليه، فقد كثرت الحواشي، حتى فاق عددها الأربعين حاشية.
3. 2. 6- أهم الحواشي والتعليقات عليه:

- حاشية إبراهيم بن محمد عصام الدين الإسفراييني، وقد طبعت عدة طبعات، ووضعت عليها عدة حواشي، استفدت منها كثيراً في بحثي هذا.
- حاشية إبراهيم بن سليمان الكردي.
- حاشية إبراهيم بن محمد الميموني (ت 1079 هـ).
- حاشية أحمد بن إبراهيم الحلبي.
- حاشية أحمد الأبيوري.
- حاشية أحمد قرعة الحميدي (ت 1024 هـ).
- حاشية باب سيد بن محمد البخاري.
- حاشية جمال الدين بن الشيخ ناصر الدين، وطبعت بالحجر.
- حاشية حسن البحري على أول الفوائد الضيائية.
- حاشية حسين القرادي.
- حاشية زيني زادة الرومي.
- حاشية حادق حلواني.

(1) ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي 1.

(2) ينظر: كشف الظنون 1275/2.

(3) ينظر: كشف الظنون 1275/2.

- حاشية صدر الدين أبي الصفاء الحسيني ملا صدر الحلواني.
- حاشية أبي طالب الشيرازي.
- حاشية عبدالله الأزهرى.
- حاشية عبدالله بن صالح بن معين الإسلامبولي.
- حاشية عبدالله بن طورسون الشهير بفيضي.
- حاشية عبدالحليم لاهوري.
- حاشية عبدالرحيم بن عبدالكريم صفيوري، وهي حل شواهد شرح الجامي.
- حاشية تلميذ الشارح عبدالغفور اللاري، طبعت عدة طبعات وعليها عدة حواشٍ استفدت منها في هذا البحث.
- حاشية عبدالكريم الكرمانى.
- حاشية عصمت الله البخاري، موضوع هذا البحث.
- حاشية عصمت سهازبنوري.
- حاشية علي بن أمر الله.
- حاشية علي الشاكر بن حسين الجركس البارسي.
- حاشية عناية الله بن نعمة الله البخاري.
- حاشية محرم أفندي البوسنوي.
- حاشية محمد بن أبي البقاء بن أحمد.
- حاشية محمد بن أحمد السمرقندي.
- حاشية محمد حافظ الدين الطشقندي.
- حاشية محمد رحيمي بن الحاج أحمد الأكيني.
- حاشية محمد سعدي جعفري، بالفارسية.
- حاشية محمد شمس كوهستاني.
- حاشية محمد شريف بن محمد الحسيني العلوي.
- حاشية محمد صادق الكابلي.
- حاشية محمد بن صلاح مصلح الدين اللاري.
- حاشية محمد بن علي خواجكي شيرازي.
- حاشية محمد بن عمر كابللي.

- حاشية محمد بن موسى البسنوي.
 - حاشية مقصود أفندي، وهي حاشية على خطبة شرح الجامي.
 - حاشية نعمة الله بن عبدالله الجزائري.
 - حاشية نور الحق بن عبدالحق الدهلوي.
 - حاشية وجيه الدين الأرزنجاني.
- وغيرها من الحواشي⁽¹⁾، وقد تحصلت على بعض منها، ومعظمها نسخ خطية، واستفدت منها.

(1) ينظر: كشف الظنون 1375/2، 1376، 1377، ومفتاح السعادة 195/1، ومقدمة تحقيق الفوائد الضيائية لأسامة الرفاعي 88/1، 89، 90.

4- التعريف بعصمت الله البخاري ودراسة الحاشية

وفيه مبحثان:

4. 1- التعريف بالشيخ عصمت الله البخاري.

4. 2- دراسة حاشية عصمت الله البخاري.

4. 1- التعريف بالشيخ عصمت الله البخاري:

هو المولى محمد، عصمت الله بن محمود نعمة الله البخاري⁽¹⁾، هذا هو اسمه ونسبه، وأما عن نشأته فلم أقف على شيء متعلق بنشأته سوى ما ذكره صاحب كتاب فهرس المخطوطات بمكتبة راغب باشا من أنه "فاضل عثماني، من العلماء، خطاط، لغوي، نحوي، صوفي، نقشبدي"⁽²⁾.

ولم يذكر من ترجم له تلامذة ولا شيوخاً، بل لم يُذكر له من سيرته العلمية إلا الشيء القليل المتعلق ببعض مؤلفاته، ووفاته، فذكروا أن له من المؤلفات إلى جانب حاشيته على الفوائد الضيائية للجامي التي هي موضوع بحثنا هذا:

- رسالة في شرح المغالطات في المنطق⁽³⁾.

- حاشية على رسالة التصرفات للزمخشري، ألفها سنة 945 هـ⁽⁴⁾.

- حاشية على مختصر المطول للتفتازاني⁽⁵⁾.

- حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني⁽⁶⁾.

- رسالة في مسائل فقهية⁽⁷⁾.

وأما عن وفاته، فقد اختلف المترجمون له في تحديد سنة وفاته، فقد ذكر بعضهم أنه توفي سنة 1160 هـ⁽⁸⁾، وذكر آخرون أنه كان حياً قبل 1289 هـ⁽⁹⁾ بناءً على أن حاشيته على الفوائد الضيائية طبعت سنة 1289 هـ، والذي يترجح لي أنه توفي في حدود سنة 1000 هـ⁽¹⁰⁾، وذلك لأمرين:

الأول: أنه ذكر من أثبت له حاشية على رسالة التصرفات للزمخشري أنه ألفها سنة 945 هـ⁽¹¹⁾.

الثاني: أني وجدت نسخة لحاشيته على الفوائد الضيائية نسخها محمود بن أحمد بن منيف سنة 999 هـ في حياة المؤلف⁽¹²⁾، وقد توفي المترجم له قبل أن يكمل حاشيته، وهذا يؤكد أن وفاته كانت في سنة 1000 هـ.

هذا كل ما يتعلق بحياة شيخنا البخاري، فهي لا تزال غامضة لقلة من ترجم له، ولعل ذلك يعود إلى تأخر عصره، فهو من المتأخرين، ولم يحظ بترجمة وافية.

(1) ينظر ترجمته في: كشف الظنون 3491/5، ومعجم المؤلفين 293/10، وهدية العارفين 326/2، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 238/5.

(2) فهرس المخطوطات العربية والتركية والفارسية في مكتبة راغب باشا، بتركيا 191.

(3) اطلعت على نسخة خطية لها من 31 لوحة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بإيران تحت رقم 104، وقد ذكرها في كشف الظنون. ينظر: 1370/2.

(4) توجد منها نسخة مخطوطة في المكتب الهندي، لندن، إنجلترا، تحت رقم 989.

(5) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم المخطوطات والمطبوعات 3497.

(6) المصدر السابق نفسه.

(7) المصدر السابق نفسه.

(8) ينظر: كشف الظنون 1370/2.

(9) ينظر: معجم المؤلفين 293/10.

(10) وهو التاريخ الذي اعتمده صاحب جامع الشروح والحواشي. ينظر: 1438/2.

(11) ينظر: تاريخ الأدب العربي 237/5.

(12) نسخة مكتبة مكة المكرمة، ضمن مجموع في قسم الفقه الحنفي برقم 74، وقد رمزت لها في البحث برمز (أ).

4. 2- دراسة حاشية عصمت الله البخاري

4. 2. 1- سبب التأليف:

ارتسمت ملامح الغاية من تأليف هذه الحاشية بقول عصمت الله البخاري في مقدمتها: لما وفقت بمطالعة الشرح الشريف والتأليف اللطيف... أردت أن أكتب ما عثرت عليه من اللطائف والفوائد التي فيه، وما وجدت من النكات في بعض حواشيه، وما سنح لخاطري الفاتر من المناقشة والتوجيه، فشرعت فيه مع قلة البضاعة.

فقصد البخاري بهذه الحاشية جمع ما في الحواشي التي سبقته مع مناقشة لما فيها والوقوف على أسرار لم تقدح في فكر من سبقه.

وسيراً على خطى الشارح الجامي الذي وضع شرحه لغاية تعليمية إذ قال: (نظمتها للولد العزيز ضياء الدين يوسف - حفظه الله تعالى -⁽¹⁾)، وقوله: (نفع الله بها وسائر المبتدئين)⁽²⁾، سار عصمت الله البخاري مقتدياً به، فعلق على قول الشارح الجامي: (ولله در المصنّف)⁽³⁾، بقوله: (ولله در المصنّف شفقة على المتعلمين، حيث لم يهمل في التعلّم جانب الذكي، والغبي، والمتوسط)⁽⁴⁾، وهذا التقسيم في إنزال المتعلمين منازلهم هو أساس المنهج التعليمي.

وعلق المحشي أيضاً على ترك الشارح لتعريف علم النحو، وبيان فائدته، والغرض منه بأنه تركهما لأن كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله إلا قسرياً، فلا ينفعه في تحصيل البصيرة ولا بما يوجب الرغبة⁽⁵⁾.

ومما سبق من الأقوال والإشارات تتبين الغاية من تأليف هذه الحاشية وهي:

- جمع الفوائد والنكات من الحواشي المتفرقة التي سبقته مع المناقشة والتوجيه، والوقوف على تحقيقات وتدقيقات لم يقف عليها أحد من أصحاب الحواشي على شرح الجامي.
- والغاية الأخرى هي الغاية التعليمية على الرغم من سلوكه طريق المنطق والفلسفة والجدل في كثير من مواطن عرضه للمادة العلمية، ولعل هذا يرجع إلى الثقافة المنطقية السائدة في عصره وفي بلده.

4. 2. 2- أسلوبه ومنهجه:

لقد سلك عصمت الله البخاري الطريقة المعتادة في الحواشي، فهو يبدأ بذكر نص الجامي مصدراً إياه بكلمة "قوله" ثم يعقب عليه بالشرح والتعليق، ويذكر ما يدور حول هذا الموضوع ويبيدي رأيه في معظم المسائل، ويؤيد ويعارض، مع التدليل والتعليل لما يختاره أو يؤيده، ويورد اعتراضات يتخيّلها، ثم يجيب عنها.

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز معالم منهج عصمت البخاري في حاشيته:

(1) الفوائد الضيائية 3.

(2) المصدر السابق 3.

(3) المصدر السابق 17.

(4) ينظر: النص المحقق 178.

(5) ينظر: النص المحقق 110.

4. 2. 1- عرض المادة العلمية في الحاشية:

بدأ عصمت الله البخاري حاشيته بمقدمة، بدأها بذكر التحميد والتوحيد وتمجيد سيد الأنبياء - صلى الله عليه وسلم -، ثم ذكر اسمه واسم الشارح الجامي، وهذه المقدمة تكشف عن ثقافة صاحبها وعلمه، وقد كتبها بأسلوب استخدم فيه السجع، وأكثر فيه من المترادفات، وهذا يدل على ثقافته الواسعة وتبحره في اللغة.

لقد صرح المؤلف بالغرض من تأليف هذه الحاشية في المقدمة، فقال: "لما وفقت بمطالعة الشرح الشريف والتأليف اللطيف، المستغني عن التوصيف للحبر المتبحر الكرامي نور الملة والدين عبدالرحمن الجامي... أردت أن أكتب ما عثرت عليه من اللطائف والفرائد التي فيه، وما وجدت من الكلمات في بعض حواشيه، وما سنح لخاطري الفاتر من المناقشة والتوجيه"⁽¹⁾.

اعتمد عصمت الله في هذه الحاشية على منهج قائم على الوصف والتعليل، فقد كان يذكر النصّ ابتداءً مصدرًا إياه بكلمة "قوله" ثم يشرحه، ويذكر ما يدور حول المسألة من آراء ويشرح رأي الجامي، ثم يشرح اعتراضات يتخيّلها ويُجيب عنها، ويبسط القول فيها، كما يذكر اعتراضات أصحاب الحواشي قبله كعبدالغفور والعصام، ويؤيد ويعارض ما اختاره وما رده من الآراء بالتعليل والتدليل.

4. 2. 2- أبواب الكتاب ومادته العلمية:

لما كان هذا الكتاب حاشية للفوائد الضيائية، وكانت الفوائد الضيائية شرحًا لكافية ابن الحاجب، وكان المتعارف بين الشراح وأصحاب الحواشي الالتزام بمنهج وترتيب المؤلف قدر الإمكان، لذلك رتب أبواب كتابه وفقًا لترتيب أبواب الكافية وشرحها موافقة تامة.

4. 2. 3- الوسطية بين الإطناب والاختصار:

كتب النحو تفاوتت بينها في المنهج ما بين مفرط ومسهب، ومختصر مقلّ، ومنهم من سلك منهجًا وسطًا بين أولئك وهؤلاء، أما عصمت البخاري فقد اتخذ لنفسه منهجًا وسطًا في المنهج؛ إذ كان يميل إلى الوسطية في المنهج، وهذا دأبه في أغلب الأحوال، لكنه كان يقع أحيانًا في شرك الإطالة التي من شأنها أن تغرق القارئ في بحار الجدال والججاج والتعليلات والتأويلات، وهذه الإطالة قد وقعت منه في نفس الموضوع، كاستطراده في بيان دلالة الفعل على معناه التضمني والمطابق⁽²⁾. وكاستطراده أيضًا في تعريف الخاصة، والخلاف بين تعريف النحاة والمناطق لها⁽³⁾، وكاستطراده في بيان نوعي الاشتقاق⁽⁴⁾.

(1) ينظر: النص المحقق 84.

(2) ينظر: النص المحقق 204، 205، 206، 207.

(3) ينظر: النص المحقق 215، 216، 217.

(4) ينظر: النص المحقق 114، 115.

وربما أدته الإطالة والاستطراد إلى الخروج عن الموضوع الذي هو بصدده خروجًا بسيطًا، سواء كان لأدنى مناسبة، أو لارتباط وثيق بما هو فيه، وذلك كاستطراده في التوفيق بين الحديثين في البداءة بالبسملة والحمدلة⁽¹⁾، وكاستطراد في ذكر أنواع وأقسام لام التعريف مع بيان كل نوع والتمثيل له⁽²⁾. ومع أن عصمت الله البخاري كان يطنب أحيانًا إلا أنه كان أيضًا يتجنب التكرار، بل يميل إلى الاختصار في الموارد التي يراها تستوجب ذلك، ومن أمثلة ذلك عدم تعليقه على الدوال الأربع وعدم بيانها⁽³⁾، ومنه أيضًا أنه تجنب الحديث عن الخلاف بين تعريف المصنف ابن الحاجب وصاحب المفصل للكلام⁽⁴⁾، ومنه أيضًا عدم تعرضه لأنواع الجر، وعدم كلامه على التنوين وأقسامه في أثناء حديثه عن علامات الاسم⁽⁵⁾.

4. 2. 2. 4- المنطق والفلسفة:

إن عصمت الله البخاري ضليع في العلوم المنطقية، ومنها علم المنطق الذي ظهر تأثيره به في حاشيته تأثرًا واضحًا، ملموسًا في تعليقاته واستدلالاته، فقد طغى المنطق والفلسفة على أسلوبه طغيانًا واضحًا، ومن أجل هذا لم تخل هذه الحاشية من بعض الغموض في كثير من الأحيان، فقد كان يستخدم مصطلحات منطقية كثيرة، منها: الحد، والماهية، والعرض، والجوهر، والحد الأوسط، والمقدمة الصغرى، والمقدمة الكبرى، والنتيجة، والجامع، والمانع، والكلية، ونحوها. ومن أمثلة استخدامه للمنطق أيضًا ما ذكره من تفصيل لما قاله الشارح في تعريف الكلمة من أن التاء في لفظة الكلمة للوحدة، واللام فيه للجنس⁽⁶⁾، ومن ذلك قوله عند قول الجامي: (فمتى لم يعرف كيف يبحث عن أحوالهما): "اعلم أن قوله: (فمتى لم يعرف) ليس نتيجة الدليل السابق، كما يتوهم من التفرغ، بل لازم النتيجة؛ إذ حاصل قوله: (لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما) شكل أول كبراه مطوية..."⁽⁷⁾، وعلق أيضًا على قول الجامي "لأنه كالعلة الغائية" بقوله: "وإنما قال: كالعلة الغائية ولم يقل: علة غائية؛ لأن العلة الغائية للشيء يكون مقدّمًا عليه في التصور، ومتأخرًا عنه في الوجود"⁽⁸⁾، وأمثلة ذلك كثيرة جدًا وبخاصة عند شرحه للحدود⁽⁹⁾.

بل إنه قد أدخل مباحث كاملة من علم المنطق في المسائل النحوية، كما نجد ذلك في تعليقه على قول الشارح: "لفظة (من) موضوعة لكل واحد من جزئياته"⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: النص المحقق 84، 85، 86.

(2) ينظر: النص المحقق 120، 121.

(3) ينظر: النص المحقق 131.

(4) ينظر: النص المحقق 161.

(5) ينظر: النص المحقق 222، 223.

(6) ينظر: النص المحقق 120، 121.

(7) ينظر: النص المحقق 110، 111.

(8) ينظر: النص المحقق 104.

(9) ينظر: النص المحقق 127، 136، 146، 166، 200، 208.

(10) ينظر: النص المحقق 200.

وأدخل المحشي في حاشيته أيضًا بعض مسائل علم الكلام، نجد ذلك في تعليقه على كلام الشارح: "وكلمات الله تعالى داخلة فيه" أي في تعريف اللفظ⁽¹⁾، ونجده أيضًا في تعليقه على قول الشارح: "إذ ليس من مقولة الصوت والحرف"⁽²⁾.

وأكثر المحشي أيضًا من التعرّض لمسائل علم الوضع، فمن ذلك ما ذكره في تعليقه على قول الشارح: "يوهم أن اللفظ موضوع للمعنى"⁽³⁾، ومن ذلك أيضًا مباحث كاملة كانت في علم الوضع، من ذلك عند تعليق المحشي على قول الشارح: "واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة"⁽⁴⁾، وعلى قول الشارح: "فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة"⁽⁵⁾، وعلى قول الشارح: "والألفاظ الدالة بالطبع"⁽⁶⁾، بل توسع في الكلام على تعريف الوضع وذكر الاعتراضات والأجوبة عليه⁽⁷⁾.

ووظف المحشي أيضًا علم المناظرة في هذه الحاشية في عدة مباحث ومواطن، فمن ذلك قوله: "قيل: إذا أريد أنه قد يُلَفَّظ بكل محذوف فممنوع، وإذا أريد أنه قد يُلَفَّظ ببعض المحذوفات، كما نطق به بعض الاحتمالات الجواب السابق، فالدليل لا يثبت المدعى، وهو أن كل محذوف لفظ حقيقة، وفيه أن إمكان تلفظ كل محذوف ممنوع"⁽⁸⁾.

ومن توظيفه لعلم المناظرة قوله: "لا يخفى أن الجواب المذكور من الإشكاليين منع، وحاصله أنا لا نسلم وجود مادة نقض التعريف شيء من الإشكاليين لكنه بالغ في ورود هذا المنع، وذكره بصورة الدعوى والحكم بل كل لفظ توهم أنه موضوع بإزاء اللفظ هو موضوع بإزاء مفهوم كلي أفراده تلك الألفاظ"⁽⁹⁾، وأكثر من استعمال مصطلحات علم المناظرة كالسند والمنع، والدعوى والحكم، والمدعى، والنقض، وغيرها.

كما تطرّق البخاري أيضًا إلى بعض مسائل علم الأصول، ومثال ذلك ما نقله عن كتاب التلويح – وهو من كتب أصول الفقه – قوله: "إذا خفي المراد لعارض سمي خفيًا وإن خفي لنفسه فإن أدرك عقلاً فمشكل، أو لا بل نقلًا فمجهول، أو لا أصلًا فمُتَشَابِه"⁽¹⁰⁾، ونقل عنه مرة أخرى أيضًا في كلامه على الاشتقاق⁽¹¹⁾.

فاصطناع المحشي لأسلوب المناظرة والفلسفة وعلماء الكلام والمناظرة والأصول، وإدخاله بعض هذه المباحث في هذه الحاشية أمرٌ طبيعي، وذلك لعوامل عدة، بعضها يرجع إلى العصر الذي هو فيه، حيث تفلست فيه العلوم، وبعضها يرجع إلى المرحلة التي وصل إليها تطوّر الدراسات النحوية من

(1) ينظر: النص المحقق 130، 131.

(2) ينظر: النص المحقق 127.

(3) ينظر: النص المحقق 154، 155.

(4) ينظر: النص المحقق 163، 164.

(5) ينظر: النص المحقق 164.

(6) ينظر: النص المحقق 145.

(7) ينظر: النص المحقق 133، 134، 135، 136، 137.

(8) ينظر: النص المحقق 130.

(9) ينظر: النص المحقق 151.

(10) ينظر: النص المحقق 97.

(11) ينظر: النص المحقق 115.

التوغل في العناية بإتقان أساليب الجدل، والتقنن في إخراج الألفاظ، وإيجاد التأويلات العقلية، والتعمق في التعليل.

وكان لكثرة تفريع البخاري للمسائل وتشعبها وإيراد الاعتراضات على الجامي والجواب عليها، وإيراد الاعتراضات على الجواب ثم الجواب عليها، أثره في هذا الغموض الظاهر في أسلوب البخاري.

4. 2. 2-5 كثرة الإحالات:

عصمت الله البخاري لا يحب تكرار الحديث على المسائل، ولذا بلغت الإحالات في كتابه عددًا لا يستهان به، فبلغت إحالته على ما سبق ومرّ ما يزيد على اثنين وعشرين موضعًا، أما الإحالات على ما سيجيء ويأتي فقد بلغت ما يزيد على تسعة عشر موضعًا، وقد كلّفني ذلك جهدًا رغبة مني في إعادة القارئ إلى الموضع الذي أشار إليه عصمت الله، وقد وجدت معظم إحالاته صحيحة. وكثرة الإحالات في الحاشية تعطي دلالة واضحة على أن عصمت الله مستوعب للمادة التي يشرحها، مستحضر لها في عقله، عالم بمواطنها التي ينبغي أن تكون فيها.

4. 2. 2-6 المصطلحات في الحاشية:

استخدم عصمت الله البخاري في حاشيته ألفاظًا ومصطلحات وقصد بها أمورًا معيَّنة، ومن هذه المصطلحات مصطلح (بعض المحققين) الذي كان يعنى به المولى عصام الدين صاحب الحاشية المشهورة على شرح الجامي، وقد استعمله أكثر من تسع وثلاثين موضعًا، وعنى به العصام، ولم يخالف اصطلاحه هذا إلا مرة واحدة عنى به السيد الشريف الجرجاني⁽¹⁾، كما استخدم مصطلح (الفاضل المحشي) وقصد به الملا عبدالغفور صاحب الحاشية على الجامي، ولقد استعمله في ما يقارب من تسع عشرة موضعًا، في هذا الجزء موطن الدراسة، ولم يخالف في اصطلاحه هذا، كما كان يستخدم مصطلح (سيد المحققين) وعنى به السيد الشريف الجرجاني، ولقد استعمله أكثر من مرة.

4. 2. 2-7 شخصية المؤلف في الحاشية:

شخصية المحشي حاضرة من بداية الكتاب إلى نهايته، فنجده يرجّح رأيًا على آخر⁽²⁾، أو ينص على الوجه الذي يراه أولى من غيره⁽³⁾، أو يختار أحد رأيين⁽⁴⁾، أو يورد إشكالًا ثم يجيب عنه⁽⁵⁾، أو يورد إشكالًا من غير إجابة، بقوله (فيه نظر)⁽⁶⁾، أو يضعف رأيًا⁽⁷⁾، وربما يختلف مع الجامي ويرى أن في رأيه نظرًا⁽⁸⁾، أو يرى أحيانًا أنه اختار غير الأولى⁽⁹⁾، ويضع عبارة يراها أصوب من عبارة

(1) ينظر: النص المحقق 154.

(2) ينظر: النص المحقق 176.

(3) ينظر: النص المحقق 184.

(4) ينظر: النص المحقق 103، 149.

(5) ينظر: النص المحقق 152، 169.

(6) ينظر: النص المحقق 132، 201، 209.

(7) ينظر: النص المحقق 118، 138.

(8) ينظر: النص المحقق 109، 122، 135، 178.

(9) ينظر: النص المحقق 124، 176، 211.

الجامي، ويستدرك عليه، أو ينصر النحويين وأصحاب الحواشي عليه⁽¹⁾، وأحياناً يخالفهم ويتابع الجامي⁽²⁾، وتعتبر هذه المناقشات التي يخوضها عصمت الله في حاشيته أساساً لها، فلا تكاد تخلو ورقة من نقاش حول قضية ربما تستدعيها ألفاظ الشارح الجامي فتكون مدخلاً لذلك.

4. 2. 7- بعض السمات العامة التي برزت في منهجه وأسلوبه:

- اهتمامه بالتعليقات النحوية، وخاصة التعليمية منها، فلا يطالعك كلام إلا ويرفقه بتعليق، بل حتى الترجيحات تقوم على أساس التعليق، ولا تقف تعليقاته عند حدود النحو، وإنما تعداها إلى علوم دلالية ومنطقية، فقد جاءت الحاشية زاخرة بها، ولا غرو في ذلك، فإن مصنف الكافية قد عُرف بولوعه الشديد بالعلة والتعليل؛ نتيجة لتأثره بالأصول، فضلاً عما ورثه النحو نفسه خلال القرون من تحليل الفقهاء والمتكلمين وعلوم المنطق والفلسفة والكلام، وقد جعلت مطلباً من هذا البحث لبيان ذلك وذكرت أمثلة عليه.

- كان المصنف يشرح ويحشي وهو واضع بين عينيه حواش معيّنة كحاشية عبدالغفور، وحاشية العصام، فكان يتنبّه إلى المواطن التي لم يبينوها فينبئها، والمواطن التي اختصروا فيها فيطيل حسب الحاجة، وإلى المواطن التي أسهبوا فيها فيختصرها بلا إخلال.

- ينتقي عصمت الله البخاري في حاشيته مواضع بعينها ليتناولها بالشرح والدراسة، أما المواضع الأخرى فلا يعرض أو يتعرض لها، وربما كان السبب في ذلك أن هذه المواضع هي التي تستحق الشرح والدراسة، وأما المواضع الأخرى فمسلم بها بالنسبة إليه.

- يبدأ شرحه وتعليقه على نص الجامي بدون مقدمات مبدوءاً بلفظة (قوله) ثم يسرد ما يريد شرحه.

- كان كثيراً ما يعرض الآراء والإيرادات والأجوبة في المسألة دون تدخل أو تعليق؛ ليفسح المجال أمام المتلقي ليعمل ذهنه وفكره، وقد يُنهي تعليقه بقوله: (فتأمل)⁽³⁾، أو (فافهم)⁽⁴⁾، لما فيها من استئثار الانتباه، وتهيئة ذهن، وإثارة الدافع، مما يعكس سبب تأليف هذه الحاشية.

- كان يفسر بعض ألفاظ اللغة ويحلّلها، وكثيراً ما نراه ينقل عن القاموس المحيط، والصاحح، ومختصراته كتاج المصادر والصرّاح.

- يعتمد أحياناً على أسلوب الضبط الحرفي؛ إذ يعمل على تحريك الكلمة عن طريق ذكر حركة الحرف المشكل الذي يعطي الكلمة معنى غير الذي يريده، ومنه قوله: "الجرح: بفتح الجيم: مصدر جَرَحَ

(1) ينظر: النص المحقق 118.

(2) ينظر: النص المحقق 115، 184.

(3) ينظر: النص المحقق 139، 150، 188، 190، 203، 206، 207.

(4) ينظر: النص المحقق 152.

يَجْرَحُه بفتح العين فيهما، وأما الجُرْح بضم الجيم: فهو اسم بمعنى الجراحة⁽¹⁾، ومنه قوله: "ويحتمل أن يكون السموّ بالحركات الثلاث في السين وسكون الميم والواو"⁽²⁾، وغيرها كثير.

- يبين الأوجه الإعرابية ويعرب كثيرًا من ألفاظ الشرح، ومن ذلك إعرابه لقول الشارح: (للعلامة) فقال: "هي ظرف مستقر، أعني متعلق بمحذوف، فإن قَدَر متعلقه نكرة يكون حالًا من الكافية"⁽³⁾، ومنه أيضًا ذكره للأوجه الإعرابية لقول الجامي: (للشيخ) فذكر أن إعرابه إما بالجر على البدلية عن العلامة، أو الرفع بتقدير هو، أو النصب بتقدير أعني⁽⁴⁾.

ومنه أيضًا إعرابه لقول الشارح: "ابن الحاجب" فإنه عطف ببيان "الشيخ" وتابع له في الإعراب في الثلاثة⁽⁵⁾.

وغير ذلك من الأمثلة، فقد أكثر جدًا من ذكر الأوجه الإعرابية لألفاظ الشارح⁽⁶⁾.

- يوجّه بعض إعراب الجامي لألفاظ الكافية، ومن ذلك بيانه لإعراب الجامي لقول ابن الحاجب: "مفرد": (وهو إما مجرور على أنه صفة "لمعنى") فقال: "لا بد أن يقال: إنه عند إرجاع ضمير (هو) إليه معربٌ بواحد من الإعرابات الثلاثة، فلا يصح الحكم عليه بأنه معرب بغير هذا الإعراب"⁽⁷⁾، ومن ذلك بيانه لإعراب الجامي لقول المصنّف: "ومنها دخول الجر والتنوين"، فأعرب التنوين بأنه "عطف على الدخول" فعلق عليه المحشي بأنه "نصب على المصدرية، أي: عطف عطفًا، أو العَلَمية، أي: ارفع، أو قرئ بالرفع عطفًا على الدخول، أو على الحال، أي: حال كونه معطوفًا"⁽⁸⁾.

- يبين أصل بعض الكلمات الصرفية الواردة في الشرح كتعليقه على قول الجامي: "نحو رويد" فقال المحشي: "قيل: هو مصغّر أرود، مصدر أرود، بمعنى أرفق بعد تحقيقه بحذف الهمزة والألفاظ، واستعمل أرود رويد بمعنى أرفق رفقًا صغيرًا قليلًا"⁽⁹⁾، ومنه أيضًا تعليقه على قول الشارح: (فهو إما مَفْعِل اسم مكان بمعنى المقصد)، فقال: "اسم المكان يجوز أن يكون من المصدر المبني للفاعل، بمعنى محل القاصدية، أو المبني للمفعول، بمعنى محل المقصودية"⁽¹⁰⁾.

ومنه أيضًا بيانه لأصل (معنى) حيث قال: "وأصله مَعْنَوِي كَمَرْمُؤِي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وكسر ما قبل الياء، وأدغمت فصار مَعْنِي كمرمي، ثم خفت بحذف إحدى اليائين، وقلبت الأخرى ألفًا بعد فتح ما قبلها"⁽¹¹⁾.

(1) ينظر: النص المحقق 116.

(2) ينظر: النص المحقق 173.

(3) ينظر: النص المحقق 97.

(4) ينظر: النص المحقق 99.

(5) ينظر: النص المحقق 99.

(6) ينظر: النص المحقق 101، 102، 105، 107، 136، 141، 142، 143، 152، 175، 198، 223، 225.

(7) ينظر: النص المحقق 143.

(8) ينظر: النص المحقق 225.

(9) النص المحقق 211، 212.

(10) النص المحقق 141.

(11) النص المحقق 143.

- يذكر الخلاف في النسخ لشرح الجامي ويرجح الصحيح منها، ومن ذلك تعليقه على قول الجامي: "فهو صفة بعد صفة" حيث قال: "وفي بعض النسخ (وهو) بالواو، وهو الظاهر، أما الفاء فهو للبيان، والتفريع غير مناسب" (1).

ومنه أيضًا تعليقه على قول الشارح: (وعن الجار والمجرور) فقال: "وفي بعض النسخ: أو عن الجار والمجرور، وهو أولى؛ إذ هو إشارة إلى مثل عليك، وهو قسم آخر من الأقسام" (2).
ومنه أيضًا تعليقه على قول الشارح: "وكلاهما منتقيان في الإسناد"، حيث قال: "وفي بعض النسخ: في الإسناد إليه، وهذا أولى" (3).

- يدل على رجوع الضمائر، وبوضّحها ويبين مرجع الضمير، وهذه من الأشياء المهمة لفهم القارئ للنص، ومن أمثلة ذلك بيانه لمرجع الضمير في قول الشارح: "ليفيد زيادة معرفة به" فقال: "أي: بعض الخواص" (4)، ومن أمثله أيضًا تعليقه على قول الجامي: "وأن يقترن ذلك المعنى" حيث قال: أرجع الضمير المستتر في (أن يقترن) إلى المعنى، ويجوز إرجاعه إلى الكلمة بأن يقرأ (تقترن) بالتاء، أو يراد بالاقتران اقتران الدال بالمدلول (5).

- يذكر الخلاف بين العلماء ويذكر بعض المسائل الخلافية، وأحيانًا يذكر الخلاف دون أن ينصّ على الراجح عنده، ومن ذلك ذكره للخلاف في مسألة هل الحركات والحروف كلمات أولًا؟

حيث قال: "قد اختلفوا فيها، فذهب بعضهم إلى أنها كلمات، فمجموع المركب من الاسم والحركة الإعرابية لفظ مركب عندهم، والمعرب هو الاسم المعروض لذلك الحركة، وذهب بعضهم إلى أنها ليست بكلمات، وأخرجها من تعريف اللفظ بإرادة ما يتلفظ به أصالة" (6)، وأحيانًا يرجّح تبعًا للشارح مذهبًا معيّنًا، ومن ذلك ما ذكره عند تعليقه لقوله في بيان أصل اشتقاق الاسم: "وقيل: من أوسم، وهو العلامة"، حيث قال المحشي: "وإنما قال: قيل؛ لأن هذا رأي الكوفيين، وما سبق رأي البصريين، فرجّح رأي البصريين كما هو المختار عند المصنّف" (7)، وأحيانًا يذكر الخلاف والمذاهب في المسألة ويوفق بينها، ومن ذلك ما فعله من التوفيق بين المذهبين في لفظ (الكلم) هل هو جنس أو جمع، حيث علّق على قول الجامي: "وقيل: جمع" بقوله: "وإليه ذهب الجوهري، وصاحب اللباب، وبعض من النحويين حيث قالوا: جمع الكلمة كلمات وكلم، وقيل في التوفيق بين مذهب الجمهور وهذا القول: إن من قال: إنه ليس بجمع أراد أنه الجمع المستعمل في المعنى ليس بجمع بحسب اللفظ والوضع، ومن قال: إنه جمع أراد أنه مستعمل في معنى الجمع، حيث لا يطلق إلا على ما فوق الاثنين" (8).

(1) النص المحقق 209.

(2) النص المحقق 212، 213.

(3) النص المحقق 226.

(4) النص المحقق 213.

(5) ينظر: النص المحقق 172.

(6) النص المحقق 125.

(7) النص المحقق 174.

(8) النص المحقق 118، 119.

- استعمل أسلوب الفنقلة كثيرًا، فكان كثيرًا ما يأتي بالمسألة في صورة السؤال والجواب، ومن ذلك قوله: فإن قلت: على تقدير كون المفرد صفة للمعنى، الأولى الاقتصار على مفرد وترك المعنى؛ لخروج حروف الهجاء بهذا القيد أيضًا، أو بالشرطية الملحوظة في ضمن الوضع، قلت: ذكر المعنى للتنبيه على أنه ينبغي أن يكون معنى الكلمة من حيث إنه معنى مفردًا، وإن كان لا من حيث إنه معنى مركبًا⁽¹⁾، وغير ذلك من الأمثلة.
- كان يضع إيرادات وإشكالات ويجيب عنها، ويفترض اعتراضًا لمعتراض، فيورد ذلك الاعتراض والإجابة عنه بقوله: "ويمكن أن يرد عليه"⁽²⁾، وكقوله: ولقائل أن يقول: "ويمكن أن يقال"⁽³⁾، أو "فإن قيل:.... قلت"⁽⁴⁾، وأحيانًا يضع العبارة على النحو التالي: "لا يقال... لأننا نقول"⁽⁵⁾، فهو يتصور أن أسئلة وإشكالات وإيرادات تطرح ثم يجيب عنها.
- أغفل بعض المواضع في الشرح ولم يعرض لها في الحاشية لا شكلاً ولا مضمونًا، من ذلك قول الجامي: "فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة، كلفظ (الجملة) و (الخبر)"⁽⁶⁾، ومنه أيضًا قول الجامي: "القسم الثاني: وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كـ(من وإلى)"⁽⁷⁾.
- كان عصمت الله يكتفي بإيراد المثل أو القول المأثور كالحديث، ولا يعرض لمورده أو معناه، كما فعل ذلك في: "تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"⁽⁸⁾.
- كان كثيرًا ما يعتذر للشارح، ويحاول التأويل له، ومن ذلك ما اعتذر له به عندما عبّر عن علي بن أبي طالب ببعض الشعراء في نسبته لبني شعر قيل: إن قائله علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث قال: "نقل عن الشيخ الكازروني أنّ قائل هذا الشعر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، ولعل هذا لم يبلغ الشارح، وإلا لم يرض بأن يعبر عنه ببعض الشعراء"⁽⁹⁾.
- ومنه أيضًا قوله: "وإنما لم يتعرض الشارح إلى تجريد الوضع عن الشيء الأول، بل اقتصر على التجريد عن الشيء الثاني؛ لأنه لم يقصد إلى بيان التجريد لذاته؛ إذ هو مما يعرفه كل ناظر بل قصد الإشارة إلى أمر تفرّد به، وهو جعل (لمعنى) قيدًا مخرجًا، لا بيانًا للواقع، كما ذهب إليه غيره"⁽¹⁰⁾، وأمثلة ذلك كثيرة جدًا⁽¹¹⁾.

(1) النص المحقق 153.
(2) ينظر: النص المحقق 132، 140، 142.
(3) ينظر: النص المحقق 140.
(4) ينظر: النص المحقق 136، 137، 141.
(5) ينظر: النص المحقق 131.
(6) الفوائد الضيائية 31/1 من المجموعة النورية.
(7) الفوائد الضيائية 43/1، 44.
(8) ينظر: النص المحقق 185.
(9) النص المحقق 116.
(10) ينظر: النص المحقق 144.
(11) ينظر: النص المحقق 144، 145.

- قد يستدرك على الشيخ الجامي في بعض المواضع⁽¹⁾، وقد أفردت لذلك مطلباً خاصاً في هذا البحث.
- نراه يستعمل بعض المصطلحات والعبارات الفارسية⁽²⁾؛ لتوضيح معاني بعض الكلمات أو العبارات، وهذا كان دأب أغلب الحواشي التي بنيت على شرح الجامي على نحو متفاوت في الكثرة.
- يذكر بعض اللهجات العربية وينسبها إلى قبائلها، ومن ذلك تعليقه على قول الشارح: (لكان شاملاً للميم) حيث قال البخاري معلقاً: في لغة جَمِيرٍ، وهي قبيلة من طيء، لَمَّا قال حميرٌ للنَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - أَمِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَّامٍ في أَمْسَفَرٍ، قال - عليه الصلاة والسلام - في جوابه: (ليس من أَمِيرٍ أَمْصِيَّامٍ في أَمْسَفَرٍ)⁽³⁾.
- يستعمل بعض العبارات اللطيفة في شرحه للمادة، وذلك لتقريب الصورة إلى أذهان المتعلمين، وتساعد في جذب القارئ، كقوله: "وفي جَمْعٍ أسامي الكتب ههنا من (الفوائد، والوافية، والكافية، والمشارك)، بحيث لم يُخَلَّ بالمقصود لطافة لا يخفى حسنه"⁽⁴⁾.
- وبالجملة فقد جاء أسلوب عصمت الله في حاشيته أسلوباً تعليمياً، فقد اعتمد في أسلوبه على الحوار والمناقشة والأسئلة المتخيلة، فتراه كأنه يخاطب تلميذاً أمامه، فإذا كان إشكال أو استفهام أورد عليه إجابة، وإذا كان من غريب شرحه ووضحه مع بعض الإضافات التي استقاها من علوم المنطق والكلام والوضع والمناظرة، التي من فوائدها إجماع القارئ والترويح عنه من تعب النظر في المسائل النحوية الجافة، التي قد تصيبه بالرتابة والسآمة.

4. 2. 3- مصادره:

- جاءت حاشية عصمت الله البخاري حاوية كثيراً من المصادر والمراجع، وأقوال العلماء الذين استقى منهم مادة حاشيته، فتنوّعت مصادره، وتعدّدت مشاربه، حيث اعتمد على الكثير من المصادر في النحو واللغة والصرف والمنطق والكلام والأصول، ويأتي في مقدمة تلك المصادر كتاب الله تعالى وأحاديث رسوله - صلى الله عليه وسلم -.
- وكانت مصادره متنوّعة، وهي كما يلي:

4. 2. 3. 1- الكتب:

- جاءت حاشيته حاوية بكثير من الكتب والمصادر، وقد صرّح بأسماء بعض هذه المراجع، بينما ترك بعضها لم يصرح به، ومن هذه المصادر: الحواشي التي وضعت على شرح الجامي، ومنها:
- حاشية العصام، فقد أكثر المحشي من النقل عنها جداً، صرّح بكثير منها، فقد نقل عنه تصريحاً بعبارة: "قال بعض المحققين" في تسعة وثلاثين موضعاً في هذا الجزء موطن الدراسة، ونقل عنه بدون تصريح في ستة وأربعين موضعاً، ونقل عنه بلفظ: (قال بعضهم) مرتين.

(1) ينظر مثلاً: النص المحقق 119، 185، 193، 210.

(2) ينظر مثلاً: النص المحقق 88، 93، 96، 98، 100، 101، 117.

(3) ينظر: النص المحقق 218.

(4) النص المحقق 98.

- حاشية عبدالغفور، وأكثر من النقل منها أيضاً، فقد نقل عنه تصريحاً بعبارة: "قال الفاضل المحشي" في تسعة عشر موضعاً، ونقل عنه بدون تصريح في أربعين موضعاً، ونقل عنه بعبارة: (قال بعض المحشين) مرة واحدة.
- ومن مصادره أيضاً بعض الشروح على الكافية، فقد أكثر من النقل عن شرح الرضي، فقد نقل عنه أكثر من ست مرات⁽¹⁾.
- ومن مصادره أيضاً شرح الهندي، فقد نقل عنه مرة واحدة دون تصريح⁽²⁾.
- وقد لوحظ على البخاري أنه يعتمد كثيراً إلى قواميس اللغة ومعاجمها، فمن ضمن المعاجم والقواميس التي اعتمد عليها:
- الصحاح، للجوهري، فقد ذكره قرابة خمس مرات⁽³⁾.
- القاموس المحيط، ذكره قرابة خمس مرات⁽⁴⁾.
- تاج المصادر، ذكره قرابة خمس مرات⁽⁵⁾.
- الصراح من الصحاح، ذكره خمس مرات⁽⁶⁾.
- المفصل للزمخشري ذكره أكثر من ست مرات⁽⁷⁾.
- الكشاف للزمخشري، ذكره في خمسة مواضع⁽⁸⁾.
- تنقيح الأصول، نقل عنه أكثر من مرة⁽⁹⁾.
- المصباح شرح المفتاح، نقل عنه نقلاً حرفياً في موضع واحد⁽¹⁰⁾.
- شرح الرسالة الشمسية للرازي، ذكره في موضع واحد⁽¹¹⁾.
- التلويح للتقازاني، نقل عنه مرتين⁽¹²⁾.
- إيضاح المفصل لابن الحاجب، نقل عنه نقلاً حرفياً في موضعين⁽¹³⁾.
- شرح المطالع، للرازي، ذكره في موضع واحد⁽¹⁴⁾.

(1) ينظر: النص المحقق 124، 154، 168، 178، 182، 220.

(2) ينظر: النص المحقق 184.

(3) ينظر: النص المحقق 89، 93، 94، 99.

(4) ينظر: النص المحقق 99، 124، 135، 174، 179.

(5) ينظر: النص المحقق 96، 99، 100، 101، 107.

(6) ينظر: النص المحقق 98، 99، 100، 107، 124.

(7) ينظر: النص المحقق 132، 161، 163، 187.

(8) ينظر: النص المحقق 88، 104، 132.

(9) ينظر: النص المحقق 97.

(10) ينظر: النص المحقق 109.

(11) ينظر: النص المحقق 113.

(12) ينظر: النص المحقق 97، 115.

(13) ينظر: النص المحقق 129، 132.

(14) ينظر: النص المحقق 87.

- حاشية شرح المطالع للسيد الشريف، صرح به مرة واحدة⁽¹⁾.

- اللباب للإسفراييني، ذكره مرة واحدة⁽²⁾.

4. 2. 3. 2- الأعلام:

جاء اعتماد العلماء وآرائهم في هذه الحاشية مصدراً مهماً للمادة العلمية التي ذكرها البخاري، فقد

ذكر كثيراً من العلماء، ومن أشهر هؤلاء الذين صرح باسمهم:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽³⁾.

- سيبويه⁽⁴⁾.

- ابن سينا⁽⁵⁾.

- الزمخشري⁽⁶⁾.

- الجوهري⁽⁷⁾.

- الرازي⁽⁸⁾.

- التتازاني⁽⁹⁾.

- الرضي⁽¹⁰⁾.

- السيد الشريف⁽¹¹⁾.

- العصام⁽¹²⁾.

- الفاضل عبدالغفور⁽¹³⁾.

4. 2. 4- منهج المحشي في الشواهد النحوية:

4. 2. 4. 1- القرآن الكريم:

القرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد اتجه النحاة على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم إلى الاعتماد عليه في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، فجميعهم متفق على أنه أفصح الكلام، ولا يوجد أصح منه نقلاً، وأبعد منه من التحريف، فلم يتوافر لنص مثل ما توافر للقرآن الكريم، من تواتر

(1) ينظر: النص المحقق 180.

(2) ينظر: النص المحقق 118.

(3) ينظر: النص المحقق 219.

(4) ينظر: النص المحقق 120، 217، 218.

(5) ينظر: النص المحقق 213.

(6) ينظر: النص المحقق 17.

(7) ينظر: النص المحقق 118.

(8) ينظر: النص المحقق 204.

(9) ينظر: النص المحقق 200.

(10) ينظر: النص المحقق 124، 159، 220.

(11) ينظر: النص المحقق 158، 186، 194، 200، 153.

(12) نقل عنه في عدة مواضع وكان ينقل عنه بلفظ: (بعض المحققين).

(13) نقل عنه في عدة مواضع وكان ينقل عنه بلفظ: (الفاضل المحشي).

رواياته، وعناية العلماء بضبطها وتحريرها، سنداً وامتناً، وتدوينها بالمشافهة والتلقي من أفواه العلماء والفصحاء عن التابعين عن الصحابة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فلم تُعَنْ أمة بنصٍّ مثل ما اعتنى المسلمون بنص القرآن الكريم⁽¹⁾، وهو أقوى الحجج، قال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"⁽²⁾، وقال ابن الجزري: "فعلماء هذه الأمة لم تزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منه الأدلة والحجج والبراهين والحكم وغيرها، ما لم يتطلع عليه متقدم، ولا ينحصر لمؤخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لآخره يوقف عليه"⁽³⁾.

وتقاس أصالة الاستدلال في كتب اللغة على مقدار ما استشهد به من القرآن الكريم، وفي هذه الحاشية نجد وفرة الاستشهاد بالآيات القرآنية في جانب الحديث، والشعر.

وهذه أمثلة تبين منهج عصمت الله البخاري في كيفية استعماله للنص القرآني، وبعض المسائل التي اعتمد فيها على الشاهد القرآني:

- في معظم استدعائه للنص الكريم يستعمل جزءاً من الآية، وقد يستشهد بآية كاملة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾⁽⁴⁾، استشهد بها في توجيه اختيار الشارح لفظ النبي على الرسول في التصلية⁽⁵⁾.

- يمهّد للنص القرآني في غالب استشهاده به (قوله تعالى)⁽⁶⁾، وقد يستعمل ألفاظاً أخرى مثل: (قال تعالى)⁽⁷⁾، أو (كما وقع في التنزيل)⁽⁸⁾، وقد يذكر الآية دون أن تسبق بلفظة تدل على أنها قرآن، كما في مسألة صحة جواز مجيء الحال عن المضاف إليه الفاعل أو المفعول إذا صحّ حذف أحدهما والاكتفاء بالمضاف إليه، كما في: ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

- قد يعتمد على الشاهد القرآني في تقوية ما ذهب إليه الشارح، كما استدل على جمع الشارح للمشرق والمغرب، باعتبار بعد المنازل بوقوع تنزيههما في التنزيل في قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾⁽¹¹⁾ باعتبار مشرق الذهاب والعود، ومغرب الذهاب والعود، والمراد حينئذٍ اشتهاؤه في جميع وجه الأرض⁽¹²⁾.

- قد يبيّن وجه الاستدلال بالآية، كما فعل مع قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

(1) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة 28.

(2) معاني القرآن الكريم، للفراء 22/1.

(3) النشر في القراءات العشر 5/1.

(4) سورة الأحزاب، الآية (56).

(5) ينظر: النص المحقق 92.

(6) ينظر النص المحقق 117، 120، 129، 133، 174.

(7) ينظر النص المحقق 92.

(8) ينظر النص المحقق 99.

(9) سورة النحل، الآية (123).

(10) ينظر النص المحقق 97.

(11) سورة الرحمن، الآية (17).

(12) ينظر: النص المحقق 99.

(13) سورة فاطر، من الآية (10).

(14) ينظر: النص المحقق 117، 118.

- قد يستدل بالآية للرد على ما يُعترض به على الشارح، كما استدل بقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾⁽¹⁾، على أن (قد) لا تفيد القلة فقط، بل قد تفيد التحقيق⁽²⁾.

- قد يستخدم النص القرآني للاعتراض به على بعض أصحاب الحواشي، كما اعترض بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾⁽³⁾ بأن المضاف إليه قد يكون غير الاسم رداً على من قال: إن الإضافة معنى لا يوجد إلا في الاسم⁽⁴⁾.

4. 2. 4- القراءات القرآنية:

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ قراءة وقرءاناً، بمعنى الجمع والضم⁽⁵⁾. وفي الاصطلاح: عرفها الزركشي بأنها "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيةها من تخفيف وتشديد وغيرها"⁽⁶⁾. وعرفها غيره بأنها "علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لنقله"⁽⁷⁾.

فالقرآن الكريم يمثل الأصل، وتمثل القراءات طرق أداء ذلك الأصل. والقراءات من الأصول القوية في الاحتجاج، فهي أقوى من المصادر الأخرى، كالشعر وغيره، فهذا ركن الدين الإستراتيجي يرجح كفة القراء على النحويين في قوله: "فلا يكون إجماع النحاة حينئذ حجة؛ لأنه ليس إجماعهم إجماعاً لجميع النحويين مع مخالفة القراء، ولئن سلمنا أنه ليس في القراءة نحاة إلا أن القراء ناقلون لهذه اللغة عنهم، مشاركون للنحاة في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون للقرآن عمّن ثبتت عصمته من الغلط في مثله؛ لأن ما نقله القراء من القراءات متواتر، وما نقله النحاة آحاد، فقولهم أرجح، ولئن سلمنا أنه ليس متواتراً لكن القراء أكثر وأعدل، فكان الرجوع إلى قولهم أولى"⁽⁸⁾.

أما المحشي فنجد أنه لم يستشهد بالقراءات – في هذا الجزء موطن الدراسة – وإنما ذكر في موضع واحد في كلمة (يوسف) أنه قُرى بفتح السين وكسرهما، وهاتين القراءتين شاذتين، كما بيّنت ذلك في موضعه⁽⁹⁾.

(1) سورة الأحزاب، من الآية (18).

(2) ينظر النص المحقق 129.

(3) سورة المائدة، من الآية (119).

(4) ينظر النص المحقق 225.

(5) ينظر: لسان العرب 128/1، مادة (قرأ).

(6) البرهان في علوم القرآن، للزركشي 318/1.

(7) البدور الزاهرة، عبدالفتاح القاضي 5.

(8) شرحه على شافية ابن الحاجب 907/2، 908.

(9) ينظر: النص المحقق 102.

4. 2. 4. 3- الحديث الشريف:

الحديث الشريف هو المصدر الثاني من المصادر السماعية، ويشمل أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته، التي رواها عنه الصحابة - رضي الله عنهم - . وقد اهتم بعض النحاة بالأحاديث النبوية؛ لأن كلامه - صلى الله عليه وسلم - أفصح الكلام العربي وأبلغه، والدراسات النحوية لا تقوم إلا على النصوص الصحيحة. واختلف موقف النحاة في الاستدلال بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللغة العربية، وقد كان السبب في هذا الاختلاف عدم توسع النحاة الأوائل في الاستشهاد به، فالنحاة الأولون لم يكثرُوا من الاستدلال بالحديث الشريف، وخاصة في مسائل النحاة، وذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى، وقد اهتم العلماء بموضوع الاحتجاج بالحديث النبوي وأفردوا له بعض الكتب والرسائل⁽¹⁾.

- ونجد عصمت الله في هذا الجزء - موطن الدراسة - لم يذكر إلا خمسة أحاديث نبوية، تنوّعت بين قضايا لغوية ونحوية، ويمكن أن نجمل منهجه في ذكر الحديث النبوي في الآتي:
- لم يشر إلى مواضع الأحاديث في جميع الأحاديث التي ذكرها.
- لم يذكر درجة الأحاديث من حيث الصحة والضعف وغير ذلك.
- في أغلب الأحيان يذكر جزءاً من الحديث ولا يتمّه، بل يكتفي بموضع الشاهد منه.
- توسع واستطرد في ذكر التوفيق بين حديثين ظاهرهما التعارض، كما في حديثي: (كل أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ بالحمد لله فهو أجزم)، وحديث: (كل أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ باسم الله فهو أبتر)⁽²⁾.
- في بعض الأحيان يميّز الحديث عن غيره، بواسطة قوله: "قال عليه الصلاة والسلام"⁽³⁾، أو "في قوله: صلى الله عليه وسلم"⁽⁴⁾، أو "كما وقع من خير الأنام"⁽⁵⁾.
- في بعض الأحيان يشرح الحديث ويبين معاني بعض ألفاظه، كما في حديث: (من قتل قتيلاً فله سلبه)، قال بعد أن أورده: "أي: مَنْ قَتَلَ شَخْصاً مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ فَلَهُ سَلْبُهُ، أي: سِلَاحُهُ وَتَوْبَةُ"⁽⁶⁾.
- في بعض الأحيان يذكر مناسبة الحديث، كصنيعه مع حديث: (ليس من أميرٍ أمّصيّامٍ في أمّسفر)⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الاقتراح في أصول النحو 40، وخزانة الأدب 8/1، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي 22.

(2) ينظر: النص المحقق 84.

(3) ينظر: النص المحقق 84، 218.

(4) ينظر: النص المحقق 155.

(5) ينظر: النص المحقق 89.

(6) ينظر: النص المحقق 155.

(7) ينظر: النص المحقق 218.

4. 2. 4. الشواهد الشعرية والنثرية:

أ- الشواهد الشعرية:

اهتم العلماء بالشعر، واحتجوا به في اللغة والنحو، واهتموا ببيان عصور الاستشهاد، وطبقات من يحتج بشعرهم، وألفوا كتباً في بيان هذه الطبقات، كطبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي، و"الشعر والشعراء" لابن المعتز، وغيرهما، وصنّفوا الشعراء إلى أربع طبقات، فالشعر أحد الأصول السماعية التي اعتمد عليها علماء النحو في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم.

وعصمت الله البخاري لم يستشهد بالشعر في هذا الجزء موطن الدراسة من حاشيته إلا مرتين

فقط:

الأولى: استعمل جزءاً من بيت شعري مشهور عند أهل البيان، يستعملونه في الاستشهاد على إضافة المشبه إلى المشبه به، وهو قول الشاعر: "لجبنُ الماء" ⁽¹⁾، ويلاحظ عليه أنه لم يمهد له بعبارة تدل على أنه شعر، كقال الشاعر، أو في الشعر، أو نحوها، وإنما ذكره بما لا يدل على أنه شعر، وأيضاً لم يذكر البيت كاملاً، وإنما اكتفى بإيراد موطن الشاهد فقط، ولم ينسبه إلى قائله.

الثانية: لما تكلم على شرح بيت ذكره الشارح لبيان أن بين الكلم والكلمة والكلام مناسبة في المعنى كالجرح، وهو قول الشاعر – من الوافر –:

جَرَّاحَاتُ السَّنَانِ لَهَا التَّنَائُمُ وَلَا يَلْتَنِي مَا جَرَّحَ اللِّسَانُ ⁽²⁾

ولم يشر في هذين الموضعين إلى قائلهما، وإنما اكتفى ببيان الشاهد، وشرح بعض الكلمات في

البيت.

ب- الشواهد النثرية:

على الرغم من الإطالة التي اتسمت بها هذه الحاشية إلى جانب النقاشات الممتدة لم يستشهد عصمت الله البخاري بالكلام المنثور في حاشيته – في هذا الجزء موطن الدراسة – إلا بشاهد واحد، وهو: "تَسْمَعُ بِالْمُعِينِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" ⁽³⁾، وقد استعمله للتمثيل بالكلام الذي طرفاه كلمتان حكيمتان، ولم يشر إلى قائله، ولم يشرحه، ولم يبين معاني كلماته.

4. 2. 5- الأصول النحوية في الحاشية، تعريف وتوصيف:

الأصل لغة: هو أسفل كل شيء ⁽⁴⁾، "وأصل كل شيء: قاعدته التي لو توهمت مرتفعة لارتفع بارتفاعها" ⁽⁵⁾، وحده الجرجاني بأنه "ما بُني عليه غيره، وهو عبارة عما يُفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره" ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: النص المحقق 101.

(2) ينظر: النص المحقق 116.

(3) ينظر: النص المحقق 185.

(4) ينظر: العين 156/7، مادة (أصل)، وتهذيب اللغة 168/12، مادة (أصل).

(5) المفردات في غريب القرآن 26.

(6) التعريفات 32.

والأصل في عرف أهل الصناعة من النحاة قد حدّه الأنباري بقوله: "أصول النحو: أدلة النحو التي تفرّعت منها فروع وفصوله"⁽¹⁾، وحدّه السيوطي بقوله: "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"⁽²⁾.

ولم يختلف العلماء المحدثون عن نهج الأقدمين في هذا الحد، فقد حدّه الدكتور محمد عيد بقوله: "أصول النحو هي تلك الأسس والأركان التي بُني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم"⁽³⁾.

فموجب هذه الأسس والأركان سار النحاة من السالفين والخالفين على ما سار عليه لسان العرب، واستطاعوا معرفة ما هو صحيح فاتبعوه، وما هو فاسد فاجتنبوه⁽⁴⁾.

وعليه فعلم أصول النحو خاص بالأدلة الإجمالية المثبتة للقضايا الكلية، وقد اختلف العلماء في حدّ هذه الأصول، واكتفى ابن جني بثلاثة، وهي السماع، والإجماع، والقياس⁽⁵⁾، وزاد غيره من العلماء على هذه الأصول⁽⁶⁾.

وأما الشيخ عصمت الله البخاري، فقد سار على هدي العلماء في استعماله لهذه الأصول، فحاشيته على شرح جليل لكافية ابن الحاجب وهو معدود أيضاً من علماء الأصول، وقد صنّف فيه، ولهذا نجد المحشي قد استعان بهذه الأصول في بناء هذه الحاشية، وإن كان هناك تباين في استعمال هذه الأصول من حيث القلة والكثرة، وهذا تفصيل لكيفية تعامله مع أصول الصنعة النحوية، والمنهج الذي ارتضاه مع كل نوع:

4. 2. 5. 1- السماع أو النقل:

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو، وقد حدّه الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى الكثرة"⁽⁷⁾، أي: ما نقل من كلام موثوق بفصاحته، كالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب المنقول قبل فساد الألسن⁽⁸⁾، فالقرآن الكريم وما يتعلق به هو الدافع والحافز الحقيقي الأول وراء نشأة النحو ووضع قواعده وقوانينه وأحكامه.

فالسماع هو الأصل المعتبر في إثبات القواعد النحوية، نقل ابن جني عن الأخفش قوله: "اعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فادفع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير، تستعمل أيهما شئت، فإن صح

(1) لمع الأدلة 80.

(2) الاقتراح في أصول النحو 26.

(3) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة 5.

(4) ينظر: المصدر السابق 6.

(5) ينظر: الخصائص 34/1.

(6) ينظر: لمع الأدلة 81، والاقتراح 39.

(7) لمع الأدلة 81.

(8) ينظر: الاقتراح 39.

عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعدت ما كان قياسك أدراك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصَّى أبو الحسن⁽¹⁾.

وقد استعمل عصمت البخاري هذا الأصل إما لتوجيه نحوي أو لتوضيح فكرة، أو لترجيح رأي، ومن ذلك توجيهه لقول الشارح: (وما توفيقي إلا بالله)، وردّ ما اعترض به البعض من أن قاعدتهم أنه لا ينسب الفعل إلى فاعله بالباء بل بمن، فلا يقال: ضرب بزيد بل من زيد، وأن المناسب أن يقول الشارح: وما توفيقي إلا من الله، فأجاب عن ذلك بأنه وقع في كلام الله تعالى، وأنه لا بد من تطبيق القاعدة بكلام الفصحاء لا العكس، فوقعه في الكلام الفصيح يدل على عدم صحة ما ذكرتم⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً عدم تسليمه أن تكون (قد) للتقليل فقط، بل جوّز أن تقع للتحقيق أيضاً، واستدل على ذلك بأنه قد وقع ذلك في كلام الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾⁽³⁾⁽⁴⁾.

ومن ذلك أيضاً أنه استعمل هذا الأصل في توضيح وتعليل تأخير الشارح لأحد الاحتمالات، وذلك لبعده لفظاً وبعد نظيره في كلام العرب⁽⁵⁾.

واستعان المحشي بعدم وجود السماع والنقل في ردّه على الشيعة في منعهم دخول (على) على (الآل) عند التصليّة على النبي - صلى الله عليه وسلم وعلى آله - ونقلوا في ذلك حديثاً بأن ما نقلوه موضوعاً وأن المنقول في الأحاديث الصحيحة فيها دخلت كلمة (على) على آله⁽⁶⁾.

واستدل بالسماع على عدم التسليم بأن جميع الانتشارات في الضمائر غير مستحسنة، بل هو واقع في كلام البلغاء ومنقول عنهم⁽⁷⁾.

ومما تقدم نجد أن المحشي كان يقف عند حدود السماع والنقل في توجيه رأي وردّ آخر، ولا سيّما ما كان مشتهراً على ألسنة العرب البلغاء.

4. 2. 5. 2- القياس:

القياس لغة: من قاس الشيء بقيسه قياساً وقياساً إذا قدره على أي مثال⁽⁸⁾.

وفي عرف النحاة: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع⁽⁹⁾، وقيل: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"⁽¹⁰⁾، وهو أيضاً محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صيغ أصول المادة أو فروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال، وإبدال، وإدغام، وحذف، وزيادة⁽¹¹⁾.

(1) الخصائص 126/1، 127.

(2) ينظر: النص المحقق 105.

(3) سورة الأحزاب، من الآية (18).

(4) ينظر: النص المحقق 129.

(5) ينظر: النص المحقق 143.

(6) ينظر: النص المحقق 92.

(7) ينظر: النص المحقق 94.

(8) ينظر: لسان العرب 187/6، مادة (قيس).

(9) لمع الأدلة 93.

(10) الإغراب في جدل الإعراب 45.

(11) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة 85.

ولجأ النحاة إلى القياس منذ أن وضعوا أسس علم النحو وبدأ التأليف فيه، فكان السبيل الثاني لمعرفة اللغة، وأصل من أصولها، فقد أدركوا تنظيم المادة التي وصلوا إليها، ووضعها تحت ضوابط عامة تجمع ظواهرها اللغوية، فوجدوا في الجمع بين الأشباه والنظائر، وقياس بعضها على بعض طريقاً يساعد على استنباط القواعد اللغوية والنحوية.

وقد سار عصمت الله البخاري على هذا النهج، قد استعمل القياس وذكر كثيراً من الأقيسة في حاشيته، فمن ذلك قياس كون التاء في الكلمة للوحدة بالتاء في التمرة⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضاً عندما ذكر أن (من) تكون للابتداء، كما في: سرت من البصرة، وهو معنى قائم بالسير بالنسبة إلى البصرة⁽²⁾.

واستعمل القياس أيضاً في الرد على اعتراض مفاده أن الإسناد إليه قد يكون في الاسم من الألفاظ المركبة، فلم يكن مختصاً بالاسم، فأجاب عنه بأن المراد من الخاصة: الخاصة الإضافية، يعني ما هو بالقياس إلى ما يقابل الاسم من الفعل والحرف، ويختص به⁽³⁾ وغير ذلك من الأمثلة على استعماله القياس في حاشيته فقد كان القياس من الأصول المعتمدة عنده في توجيه بعض الظواهر والآراء النحوية غير أنه لم يستعمله بكثرة.

4. 2. 5. 3- العلة والتعليل:

العلة لغة: هي المرض⁽⁴⁾، والتعليل لغة: التَّشَاغُلُ والتَّلَهُّي⁽⁵⁾، وله معنى آخر وهو السَّبَب، هذا علة لهذا، أي: سَبَب⁽⁶⁾.

والعلة اصطلاحاً عرّفها الرماني بقوله: "تغيير المعلول عما كان عليه"⁽⁷⁾.

والتعليل: تفسير الظواهر اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية⁽⁸⁾.

والتعليل عند النحاة له صور مختلفة، يجمع بينهما معنى السببية، فلا يوجد حكم نحوي ولا قاعدة من القواعد إلا ولها تعليل نحوي، فأخذ النحاة يلتمسون تعليلاً لجميع الظواهر اللغوية، وكانت الدراسات المنطقية والفلسفية قد ظهرت في محيط الثقافة الإسلامية، وأقبل عليها العلماء، وتأثروا بها تأثراً كبيراً، ومن هؤلاء الشيخ عصمت الله البخاري، فقد أولع بالتعليل كثيراً، فلا تكاد قضية، أو وجهة نظر، أو تعليق، أو رأي مخالف يخرج به عصمت الله إلا ويعضده بتعليل أو أكثر، يقوي ما ذهب إليه ورّجحه،

(1) ينظر: النص المحقق 117.

(2) ينظر: النص المحقق 199.

(3) ينظر: النص المحقق 229.

(4) ينظر: الصحاح 1773/9، مادة (عل)، والقاموس المحيط، مادة (عل).

(5) ينظر: لسان العرب 467/11، 468، مادة (عل).

(6) ينظر: لسان العرب 468/11.

(7) الحدود في علم النحو 36.

(8) ينظر: أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضير عباس 20.

ويُذهب اللبس عن القارئ، حتى في تفسيراته وشرحه، لأقوال الجامي كان يعلل مذهبه ورأيه، فلا تكاد تجد صفحة تخلو من لفظ (لأن) أو (إذ إن) أو (حيث) ونحوها.

وقد صرّح بلفظ العلة في عدة مواضع، منها قوله: "فأجاب بما حاصله: أن هذا التعليل مخصوص بالجر، الذي هو أثر حرف الجر، كما ترى، وأما علة اختصاص الجر الذي ليس كذلك..."⁽¹⁾، وغيره.

ويمكن تلخيص منهجه في عرض العلل في الآتي:

- من شدة ولوعه بالعلة نجده يورد تعليلاً لما عله، ومن ذلك قوله: "فإن قلت: على هذا لا بد من ترك الألفاظ الدالة بالطبع أيضاً، إذ المهمل بهذا المعنى يتناولهما، قلت: نعم، لكن صرّح بهذا لمزيد الاهتمام ببيان خروجها؛ لأن فيها مزيد التباس بالكلمة"، فتأمل⁽²⁾.

- استخدم عصمت الله علة الحمل على المعنى في حاشيته، وذلك كقوله: "هذا البحث بحث تقريبي له أدنى مناسبة بهذا المقام باعتبار كون الكلم مقابلاً للكلمة، والأولى أنه لتحقيق الكلمة؛ لأن معرفة معنى التاء في الكلمة إنما هي بتحقيق الكلم إذ به يعرف أن التاء للفرق بين الواحد والجمع، أو الفرق بين الواحد والجنس"⁽³⁾.

- واستخدم أيضاً علة الحمل على اللفظ، فمن ذلك قوله: "يخرج عنه كلمات الله تعالى، وكلام الملائكة، والجن، من حيث إنها يتكلمها الله - تعالى -، والملك، والجن، مع أنها ألفاظ، فدفع بأنها داخلة في اللفظ؛ بسبب أنها مما يتلفظ بها الإنسان في الجملة"⁽⁴⁾.

- واستخدم أيضاً علة الابتداء بالساكن، كقوله: "سيجيء أن المختار عند المصنّف هو مذهب سيبويه من أن اللام - للتعريف - والهمزة زائدة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن"⁽⁵⁾.

- استخدم علة عدم صدق الدليل، كقوله: حاصله أن التعريف غير جامع لعدم صدقه على الكلمات الموضوعية بإزاء الألفاظ، كلفظ الاسم والفعل والحرف"⁽⁶⁾.

- استخدم علة حسن المقابلة، كقوله: "والأولى أن يقال: متى سمع بدل متى أطلق؛ ليزيد حسن مقابلة مع أحسن"⁽⁷⁾.

- استخدم علة التقديم، كما نلاحظه في قوله: "وإنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل؛ لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود"⁽⁸⁾، وفي قوله أيضاً: "إن ما به الامتياز بين مفهومي الاسم والفعل، وهو فيه الاقتران، وهو معتبر في الفعل وجوداً، أو في الاسم

(1) ينظر: النص المحقق 223.

(2) ينظر: النص المحقق 145.

(3) ينظر: النص المحقق 117.

(4) ينظر: النص المحقق 130.

(5) ينظر: النص المحقق 120.

(6) ينظر: النص المحقق 148.

(7) ينظر: النص المحقق 136.

(8) ينظر: النص المحقق 223.

عدماً، والوجود أشرف بالنسبة إلى العدم، وأيضاً العدم يعلم بالقياس إلى الوجود الذي سلكته، فالمناسب تقديم مفهوم الفعل على الاسم⁽¹⁾.

4. 2. 5. 4- الإجماع:

الإجماع لغة: العزم⁽²⁾، وفي عرف الصناعة النحوية: "هو اتفاق نحاة البلدين البصرة والكوفة على حكم نحوي، أو على أمر يتصل بالصناعة النحوية"⁽³⁾، وعرفه ابن جني بقوله: "أن يجمع أهل البلدين البصرة والكوفة"⁽⁴⁾، وهو عند السيوطي: "أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا"⁽⁵⁾. وعصمت الله البخاري قد وقف على كثير من الآراء المتفق عليها، وقد كان ينوع في المصطلح الدال على الإجماع بين إجماع النحاة، والإجماع، والاتفاق، واتفقوا عليه، وغيرها، وقد كان يستند على هذا الأصل في بعض الأحيان، ومن ذلك نقله الاتفاق على أن المهملات ليست بموضوعة⁽⁶⁾، ومن ذلك أيضاً نقله الاتفاق على أن خبر المبتدأ في قولك: "زيد ضرب عمرو في داره" جملة⁽⁷⁾، ومن ذلك نقله عن العصام الإجماع على أن الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة⁽⁸⁾، مع أنه متعقب في هذا الإجماع.

كما نقل الاتفاق على أن دلالة المفرد لا تكون تفصيلية⁽⁹⁾، ولم يقف على نقل اتفاق وإجماع علماء اللغة والنحو، وإنما وقف أيضاً على إجماع غيرهم، كما في توضيحه لعدم تعرض الشارح في تعريف الوضع إلى تجريد الوضع عن الشيء الأول، وهو أنه قصد به الإشارة إلى أمر تفرد به، بعد إجماع الناظرين على خلافه⁽¹⁰⁾.

4. 2. 6- موقفه من الجامي، ويشمل:

4. 2. 6. 1- موافقته له:

اتضح لي من خلال النص المحقق أن عصمت الله البخاري - رحمه الله - وافق الشارح في مسائل كثيرة، ينقلها، أو يسردها، وقد سردها أحياناً دون تعليق، أو تعقيب. وموافقته له قد تكون تصريحاً أو تلميحاً، ومن ذلك:

- أورد عصمت الله اعتراضين على عبارة الشارح: (ولم يوضع له لفظ)، ثم قال: "ويمكن أن يقال: "هذه العبارة يجوز أن تكون بياناً وتوضيحاً لقوله: (ليس من مقولة الحرف والصوت)، فالمعنى أنه لم يبين من

(1) ينظر: النص المحقق 176.

(2) ينظر: الفروق اللغوية 36.

(3) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث 165.

(4) الخصائص 189/1.

(5) الاقتراح 137.

(6) ينظر: النص المحقق 186.

(7) ينظر: النص المحقق 187.

(8) ينظر: النص المحقق 206.

(9) ينظر: النص المحقق 207.

(10) ينظر: النص المحقق 144.

- الحروف والأصوات لفظ تحقق ذلك المنوي، كما في اللفظ الحقيقي، فعلى هذا لا يرد شيء مما نقلناه⁽¹⁾.
- قال عصمت الله معلّقاً على قول الشارح: (فكان لفظاً حكماً لا حقيقة): "والمناسب أن يقال: فلم يكن لفظاً حقيقة، بل حكماً، ليكون الأول تفرّيعاً على الدليل الأول، والثاني على الثاني، بطريق اللف والنشر المرتب"، لكنه اختار هذا الطريق إشارة إلى أن المقصود الأصلي إثبات كون المنوي لفظاً حكماً، والنفي حقيقة طبيعية⁽²⁾.
- ذكر عصمت البخاري عند قول الشارح: (يخرج عنه وضع الحرف) بأنه قد اعتذر عن عدم ذكر الفعل ههنا بأن معناه عند بعضهم يفهم كلما أطلق فلا يخرج من تعريف الوضع بالاتفاق، فإن بعضهم قالوا: إن الفعل موضوع للحدث، والنسبة إلى فاعل ما، والزمان، وهذا ضعيف؛ إذ الشارح وسائر المحققين ذهبوا إلى أن النسبة إلى فاعل مخصوص جزء من الفعل، ولا يفهم معناه المطابق بدون ذكر الفاعل المخصوص⁽³⁾.
- ذكر عصمت الله اعتراضاً للعصام على الشارح عند قوله: (بل إذا أطلق مع ضم ضميّة) فقال العصام: الأولى أن يقال: إن متى أطلق مع ضميّة، ووافق المحشي الشارح ورد اعتراض العصام بأن مراد الشارح: (بل إذا أطلق)، وهذا الإطلاق الجزئي إطلاقه مع ضميّة⁽⁴⁾.
- أورد عصمت الله عند قول الشارح: (فخرج به المهملات والألفاظ الدالة بالطبع) اعتراضاً حاصله: أن المناسب أن يذكر الشارح أيضاً الألفاظ الدالة بالعقل، إذ هي تخرج بقيد الوضع أيضاً كالمهملات والألفاظ الدالة بالطبع، ثم قال: "والجواب أنه اكتفى بذكر المهملات من الألفاظ الدالة بالعقل؛ إذ الظاهر أن المهمل في مقابلة الموضوع، كما مرت الإشارة من الشارح في بحث اللفظ هذا"⁽⁵⁾.
- ذكر المحشي اعتراضاً اعترض به العصام على الشارح عند قوله: (وهذا القدر كاف لصحة الحالية) حيث قال العصام: "لا دخل للمعية الذاتية في الحالية، ولا يتفاوت بها الحال، كما يوهمه قوله: (وهذا القدر كافٍ)، ثم أجاب عصمت الله البخاري عنه موافقاً لما ذهب إليه الجامي، فقال: "ولا يخفى أنك إذا راجعت وجدانك تجد الحالية في المعية الذاتية مع الزمانية أليق"⁽⁶⁾.
- قال عصمت الله معلّقاً على قول الشارح: (يخرج به عن حد الكلمة، مثل الرجل)، وكذا مثل رجل أيضاً، فلا شك في صحة هذا القول، وفي أن رجل مثل الرجل في امتزاج جزئيه، فما قاله بعض المحققين من أنه فرية بلا مزية ليس على ما ينبغي⁽⁷⁾، وغير ذلك من الأمثلة التي حفلت بها الحاشية.

(1) النص المحقق 127.

(2) النص المحقق 129.

(3) ينظر: النص المحقق 138.

(4) ينظر: النص المحقق 138.

(5) النص المحقق 145.

(6) النص المحقق 158.

(7) ينظر: النص المحقق 158، 159.

4. 2. 6. 1- اعتراضاته واستدراكاته ومخالفته له:

كما وافق عصمت الله البخاري الشارح الجامي في مسائل كثيرة، خالفه في بعضها، وهو في مخالفته له لا يغمطه قدره، ولا يتصيد أخطاءه، ولا يحرص على إظهار عيوبه، بل كان حريصاً على العلم محباً له، مظهراً في ذلك الحق الذي رآه.

وقد سجلت مآخذ عصمت الله على الشارح الجامي -في هذا النص المحقق- فوجدتها قد بلغت ما يقارب الثلاثين مأخذاً، بعض هذه المآخذ تتعلق بتصحيح عباراته، ومن أمثلة ذلك:

- تعليقه على قول الجامي: (أو عن الظرف)، حيث قال عصمت الله: "لو قال: أو عن الظرف مع ما أضيف الظرف إليه لكان أولى؛ لأن المعنى الأول لأمامك ودونك، ومعنى المركب الإضافي لا معنى المضاف فقط"⁽¹⁾.

- انتقده في التعبير بـ(العارف بالغرض) بما نقل عن القاموس: عَرَفَهُ، أي علمه، وعَرَفَ به، أي: أقرَّ به، وصحَّح له العبارة بأن المناسب ههنا العلم لا الإقرار، فترك الباء، أو تبديل العارف بالعالم أولى⁽²⁾.

وبعض هذه المآخذ والاعتراضات تتعلق بأسلوب الجامي، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

- استدرك على قوله: (لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية)، حيث قال: عصمت الله: "ولو اقتصر في هذا الكلام بذكر واحد من الجمع والتأليف؛ لئلا يطول هذه الفقرة لكان أنسب"⁽³⁾.

- اعترض على قول الجامي " (إلى انضمام كلمة أخرى) بأنه "لو قال أمر آخر لكان أشمل؛ فإن همزة الاستفهام مثلاً تحتاج إلى انضمام كلام، وبعض الحروف يحتاج إلى كلمتين فيما قبله وما بعده"⁽⁴⁾.

- اعترض على إقحامه (لكن) في قوله: (لكنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) بأنه ليس في الكلام استدراك يقتضي ذكر (لكن)، فالأولى تركه فيما يليه من قوله: (والاسم كلمة تدل على معنى في نفسه لكنه غير مقترن...)"⁽⁵⁾.

- اعترض على قوله: (وبينهما إسناد يفيد المخاطب؛ لأن الإسناد معتبر فيه هذا الوصف، فبعد ذكر الإسناد لا حاجة إليه، إلا أن يحمل على الصفة الكاشفة، وفيه بعد لا يخفى)"⁽⁶⁾.

وبعض المآخذ والاعتراضات التي اعترض بها على الجامي تتعلق بتوجيهه لكلام ابن الحاجب، ومن ذلك ما علق به عصمت الله على قول الجامي: (بناء على لفظ الموصول)، حيث قال: "ظاهر العبارة تدل على أن معنى الموصول يقتضي تأنيث الضمير باعتبار كونه كلمة، وتذكيره بملاحظة لفظه فقط، وفيه بحث؛ فإن لفظ كلمة (ما) عبارة عن ما يراد من لفظ الكلمة، لا عن لفظ الكلمة ليس فيها تأنيث،

(1) النص المحقق 212.

(2) ينظر: النص المحقق 161.

(3) النص المحقق 103.

(4) النص المحقق 169، 170.

(5) ينظر: النص المحقق 177.

(6) النص المحقق 184.

كتأنيث معنى (هند) مثلاً، فتأنيثه باعتبار اللفظ الدال عليه، وهو لفظ الكلمة، فإذا عبّر عنه بلفظ (ما) لم يكن فيه تأنيث، لا في اللفظ، ولا في المعنى، فتذكير الضمير الراجع إلى (ما) باعتبار اللفظ والمعنى⁽¹⁾. واعتراض عليه أيضاً استعماله مصطلحات غير النحاة، ومن ذلك ما علّق به على قول الجامي: (يصلح لأن يحكم عليه، وبه) حيث قال عصمت الله: "لو قال: يصلح لأن يسند إليه وبه لكان أنسب باصطلاح النحاة، وأفيد باعتبار أنه يفيد اختصاص الإسناد بالاسم والفعل، بل لو قال: يصلح لأن يُنسب إليه شيء ويُنسب إلى شيء لكان أتمّ فائدة"⁽²⁾.

وربما خالف الجامي ودفع ما اعترض به على بعض الشارحين، فقد وافق الهندي في اعتراضه على قول الجامي: "وبقيد الإسناد" حيث قال: "وقيل: لو قيل: ما وقع منه الإسناد، لكان أقصر، وهو ظاهر، ولا حاجة إلى ذكر سائر القيود"⁽³⁾.

وخالفه أيضاً في مرجع بعض الضمائر في متن الكافية، ومن ذلك ما علّق به على قول الجامي: (لأنه قد علم به، أي بوجه الحصر) حيث قال عصمت الله: "لا وجه لإرجاع الضمير، ثم تفسيره بقوله: (أي بوجه الحصر)، بل الأولى أن يقال: لأنه قد علم وجه الحصر"⁽⁴⁾.

ومنه أيضاً قوله عند قول الجامي: (الضمير في ما دلّ على معنى في نفسه): "أي الضمير البارز، وإلا ففيه ضمير آخر أيضاً لا يرجع إلى المعنى بل إلى الموصول، وهو الضمير المستتر في (ما دلّ)، ولو قال: الضمير في نفسه يرجع إلى المعنى لكان أخصر وأحفظ من المناقشة"⁽⁵⁾.

وبعض المآخذات ترجع إلى الحدود، ومن ذلك ما ذكره عند قول الجامي: (ثم صرّح بها فيما بعد) حيث قال: "التصريح في حد الحرف غير ظاهر"⁽⁶⁾.

ومنه أيضاً ما علّق به على قول الجامي: (الكلام في اللغة ما يتكلم به) حيث قال: "ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفياً به في أداء المرام على ما في القاموس، ولا يخفى أنه أشد مناسبة لما اصطلاح عليه، فالأولى أن يجعل النقل عنه إليه"⁽⁷⁾.

ومنه أيضاً أنه أخذ على الجامي أنه حد الفعل بما حاصله أنه كلمة كان معنى من معانيها مستقلاً بالمفهومية، وكان معنى من معانيها مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة، ومعناها المستقل، أو غيرها، ولا يخفى ما فيه من التكلف⁽⁸⁾.

ومن مأخذه عليه متابعتة لبعض الشراح، كما أخذ عليه متابعتة للرضي في تعليل دخول حرف التعريف بالاسم لأنه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية، حيث قال عصمت الله: "ذكر هذا التعليل الشيخ

(1) النص المحقق 192، 193.

(2) النص المحقق 195.

(3) النص المحقق 184.

(4) النص المحقق 176.

(5) النص المحقق 193.

(6) النص المحقق 178.

(7) النص المحقق 179.

(8) النص المحقق 208.

الرضي، وتبعه الشارح، ونقض عليه بأنه قد يكون لتبيين المعنى التضمني، كاللام في الحسن؛ بأنها لتعيين الذات المعتبرة في مفهوم الحسن، ولا نصيب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام⁽¹⁾.

مع أن مأخذه التي أخذها عليه ليست كلها صواباً ولها توجيه، فمن مأخذه على الجامي التي يمكن توجيهها، ما اعترض به على قول الجامي: (لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائبة) حيث قال: "ولو اقتصر في هذا الكلام، لكان أنسب"⁽²⁾، ويجب على عدم اقتصاره على (التأليف) بأنه ضم إليه (الجمع) هضمًا لنفسه، إذ التأليف المتبادر إلى الذهن عُرِفَ فيه تحقيقات وتعليقات، بخلاف الجمع، فإنه يشعر بأنه كلام غيره وهو قد قام بجمعه، ففي ذكر لفظ (الجمع) فائدة يعتد بها⁽³⁾.

ومن المآخذ التي جانب فيها عصمت الله الصواب، ما ذكره عند قول الجامي: (ولا منافاة بينهما) حيث قال: "قد يناقش ههنا بأنه يمكن تقدير السؤال المقدّر بطريق المنع، بأن يقال: لا نسلم صحة جعل اللام للجنس، لثبوت المنافاة بينهما، فعلى هذا يكون جواب الشارح - رحمه الله - منعاً في مقابلة المنع، وهو غير متوجّه"⁽⁴⁾، فحمل كلام الشارح على المنع غير ظاهر كما قال السكوتي: إذ الظاهر أن بيان عدم المنافاة لدفع التوهم⁽⁵⁾.

4. 2. 7- مأخذه على غير الجامي:

قد يكون النقد دليلاً واضحاً على سعة الأفق والاطلاع، وتمكّن الناقد من بيان وجه القوة أو الضعف في المسألة التي ينتقدها مع إيضاح وجه الصواب فيها.

وعصمت الله من العلماء الذين تصدوا لهذه الناحية، فهو يدقق في المسائل ويحقق، ويقيم لها البراهين والأدلة ثم يرد على خلاف ما يتضح فيه وجه الصواب.

والناظر في حاشيته يجدها مليئة بالتعقيبات، والاعتراضات، والإيرادات، والتصحيحات، بأشكال مختلفة، وأساليب متنوعة، وللبخاري ثقة علمية عالية في نفسه، فهو لا يتهيب من الردّ على مشاهير الأعلام، أو يعقّب على كبار العلماء بالتصحيح والتوجيه، فقد أثبت في حاشيته اعتراضات وإيرادات على المبرّد، والزمخشري، وابن الحاجب، والرضي، والشريف الجرجاني، والشارح الجامي - وقد تقدم في المبحث السابق الكلام على مأخذه عليه - والشارح الهندي، وله أيضاً اعتراضات واستدراكات على الحواشي على الجامي، كعبد الغفور، والعصام، وغيرهما، وإليك بعضاً من ذلك:

- يُعقّب على قول الزمخشري أن (السائر) بمعنى الجميع لم يثبت في العربية، بأنه قد وقع كثيراً في كلام المصنفين، بل وقع في كلام الزمخشري أيضاً⁽⁶⁾.

(1) النص المحقق 220.

(2) النص المحقق 103.

(3) حاشية وجيه الدين، اللوحة الثانية، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 7.

(4) النص المحقق 121.

(5) ينظر: الفوائد العلية في تأييد الفوائد الضيائية 57.

(6) ينظر: النص المحقق 127.

- يعترض على المبرّد الذي ذهب إلى أن أداة التعريف في (أل) هي الهمزة المفتوحة وحدها، بأنه يضعف مذهبه: شيوع حذفه في الوصل، والعلامة لا تحذف⁽¹⁾.
- يعقّب على قول ابن الحاجب (لفظة) في تعريف الكلمة مع أنه اعترض على صاحب المفصل عند ذكره في تعريف الكلمة: (لفظة)⁽²⁾.
- خالف الشيخ الرضي الذي قال: إن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى التكلّم، ثم استعمل في عرف اللغة فيما يتكلّم به، فاعترض عليه عصمت الله بأن المعنى العرفي النحوي يكون أعمّ مما ينطق به، لشموله اللفظ الحكمي أيضاً، ولم يعهد بين أرباب الاصطلاح النقل من المعنى الأخص إلى المعنى الأعم⁽³⁾.
- اعترض على الرضي وعلى الشارح أيضاً تعليلهما دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية بأنه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن، فإنها للذات المعتبرة في مفهوم الحسن، ولا نصيب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام⁽⁴⁾.
- خطأ رأي السعد التفتازاني الذي رأى أن الألفاظ موضوعة لأنفسها ولا حاجة إلى التأويل في جَسَقٍ مهمل، وديز مقلوب زيد، بأن السيد الشريف حقق أنه رأي غير صحيح؛ لأن الألفاظ تحضر بأنفسها في ذهن السامع لا يداول عليها⁽⁵⁾.
- اعترض على عبدالغفور في تجويزه أن يجعل اللفظ منقولاً من اللفظ بمعنى الرمي من الفم، أو بمعنى التكلّم ابتداءً، أو بواسطة⁽⁶⁾، وردوده ومخالفته له كثيرة جداً.
- يتعقّب العصام ويرد على قوله: (لا دخل للمعنى الذاتية في الحالية، ولا يتفاوت بها الحال) حيث تعقّبه بقوله: "ولا يخفى عليك أنك إذا راجعت وجدانك تجد الحالية في المعنى الذاتية مع الزمانية أليق"⁽⁷⁾.
- يستدرك على العصام، عندما ذكر أن الأنسب أن يكون قوله: (بإعراب واحد) بالإضافة دون الصفة، فيكون المعنى حينئذ أنه أعرب مجموع اللفظين بإعراب لفظ واحد، فقال البخاري مستدرّكاً: "وذلك يقتضي أن يكون اللفظ الآخر مقتضياً للإعراب حتى يحتاج إلى التكلف المذكور"⁽⁸⁾.

4. 2. 8- قيمة الكتاب العلمية واعتماده لدى العلماء:

قيمة هذه الحاشية تأتي من أهمية كتاب الفوائد الضيائية للجامي، الذي يعد من أشهر شروح الكافية، والاطلاع عليه يجعلنا على بينة من تأثير العلوم الأخرى على الدرس النحوي.

(1) ينظر: النص المحقق 220.

(2) ينظر: النص المحقق 132.

(3) ينظر: النص المحقق 123، 124.

(4) ينظر: النص المحقق 220.

(5) ينظر: النص المحقق 186.

(6) ينظر: النص المحقق 124.

(7) النص المحقق 158.

(8) النص المحقق 160.

وإن من يدرس هذا الكتاب يجده كتاباً لا يقل شأنًا عن غيره من المؤلفات في حقل الدراسات النحوية والصرفية، فقد تناول فيه البخاري مسائل النحو والصرف بأسلوب رصين، مع ذكر الآراء والإيرادات، والاستشهاد بالآيات والأحاديث، كل هذا حمل كثيرًا من العلماء وطلاب العلم يتناولونه بالدرس، ويتداولونه فيما بينهم، فعمّ نفعه، ويظهر أثر ذلك جليًا من تعدد نسخه المخطوطة المتفرقة في بلدان متعددة، كباكستان، وتركيا، وإيران، والعراق، والشام، وغيرها، وما كتب على صفحاتها الأولى من تمليكات وإعارات تدل على تنقل الكتاب من شخص إلى آخر.

ومن مظاهر اعتناء العلماء بهذه الحاشية: تلك الحواشي والتعليقات التي وُضعت عليها، ومنها حاشية عبدالرحمن البخاري، وردّ لعبدالرحمن الإسفراييني، والتعليقات التي ملئت بها طرر تلك النسخ المخطوطة.

ومن مظاهر اعتنائهم بها أيضًا، نسخ الحاشية، فمنها ما هو منسوخ في حياة المؤلف، ومنها ما هو منسوخ في زمن قريب من المؤلف، ومنها ما هو حديث النسخ، مما يدل على التسلسل الزمني لنسخ الحاشية وتداولها.

ومن مظاهر عناية العلماء بها أيضًا، ما نجده في المصنفات والحواشي التي نقل فيها مؤلفوها عن عصمت الله البخاري، وذلك لما اشتملت عليه حاشيته من المسائل، والتقسيمات المفيدة، والتعليقات الكثيرة، وقد أفردت مطلبًا في بيان العلماء الذين نقلوا عن عصمت الله واستفادوا منه.

4. 2. 9- مآخذ على عصمت الله البخاري في حاشيته:

على الرغم من أن عصمت الله البخاري كان فاحص النظر، عميق التفكير، دقيقًا في نقله، قويًا في أدلته وبراهينه، فكم له من اعتراضات على غيره، سواء كان في تضعيف دليل، أو إبطال وجه، أو تصحيح نقل، على الرغم من كل ذلك فإن أحدًا من المخلوقين لا يسمو على النقد إلا مَنْ عَصَمَهُ الله، والكمال لله وحده، وعصمت الله البخاري وقع في أمور ظهرت لي - من خلال تحقيقي لنص الحاشية - وهي أمور وهم فيها عصمت الله، إما بسبب تعميم حكم، وادعاء الإجماع عليه، أو بنقل مذهب والصواب خلافه، أو الخطأ في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، أو استعمال غير المشهور من اللغة، ونحو ذلك، وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- من المآخذ عليه ما يتعلق بالتركيب اللغوي واختياره غير المشهور في اللغة أو الضعيف، فهذه الحاشية ألّفت في النحو العربي، وينبغي أن لا يأتي فيها خلاف الأوضح، ولكن قد وجدت في بعض عبارات المؤلف ما يخالف مشهور اللغة، ومنها:

1- استعماله لـ(البعض، والكل)⁽¹⁾ والأفصح: بعض، وكل؛ لأن بعض النحاة واللغويين يمنعون دخول الألف واللام عليهما⁽²⁾.

(1) ينظر: النص المحقق 111، 131، 140.

(2) مذهب سيبويه وجمهور النحاة أنه لا تدخل عليهما (أل)، وأجاز الأخفش والفارسي والجوهري دخوله عليهما. ينظر: ارتشاف الضرب 1819/4، وأمالى الشجري 733/1، والمزهر 149/2.

- 2- إدخاله (أل) على (غير)⁽¹⁾ نحو قوله: "وإن الوهم لا يذهب إلى الغير"⁽²⁾، وقوله: "ومن حيث إنه مدرك تبعاً وآلة لملاحظة الغير"⁽³⁾، وقوله: "أي الوضع الغير المسبوق بوضع"⁽⁴⁾.
- 3- استخدامه دخول اللام على جواب (إن) الشرطية عند قوله: "وإلا لما صح تنبيههما"⁽⁵⁾.
- ومن المآخذ عليه النقل نصاً من كتب السابقين دون الإشارة إلى ذلك، وهي كثيرة، منها نقله عن التفتازاني⁽⁶⁾، والرضي⁽⁷⁾، والسيد الشريف⁽⁸⁾، وعبد الغفور⁽⁹⁾، والعصام⁽¹⁰⁾، وغيرهم.
- ومن المآخذ أنه لم ييؤّب حاشيته، لا شك أن التبويب والتفصيل جرى عليه عمل العلماء في جميع الفنون، وبدون التبويب يصعب على الباحث الوقوف على المباحث التي يروم البحث عنها.
- ومنها عدم شرحه في بعض الأحيان ما يحتاج إلى الشرح والبيان، كما في قوله: "قسرياً"⁽¹¹⁾.
- وكان من كمال الشرح والبيان أن يكون موضعاً لكل ما يورده مما يظن أنه من الألفاظ الغريبة على القارئ.
- اقتضابه تارة في موضع يقتضي الإسهاب، كما في شرحه لقول الجامي: (والدّوال الأربع)⁽¹²⁾.
- ومن المآخذ عليه إدخاله بعض الكلمات والجمل باللغة الفارسية في حاشيته.
- ومن المآخذ عليه أن بعض ألفاظه ركيكة بسبب العجمة، ومن ذلك قوله: "لأن ما هو المراد منه في هذا المقام إنما يظهر بعد تجريده من المعنى"⁽¹³⁾، ومنها أيضاً قوله: "وعلى هذا لا بد من اعتبار الهيئة التي هي ليست بلفظ"⁽¹⁴⁾، فأقحم (وهي).
- وأخذ عليه الغلط في نسبة بعض الأقوال إلى مصادرها، ومن ذلك خطؤه في نسبة قول نقله من متن التنقيح ونسبه للتلويح، حيث قال: "وفي التلويح: إذا خفى المراد لعارض يسمى خفياً..." والصواب أنه من التنقيح لا من التلويح⁽¹⁵⁾.

(1) مذهب سيبويه وأكثر النحويين منع إدخال (أل) على (غير)، وتبعهم الحريري، وأجاز الشهاب الخفاجي دخوله عليها. ينظر: الكتاب 179/3، ودره الغواص 51، وشرح دره الغواص للخفاجي 199، وحاشية الصبان 367/2.

(2) ينظر: النص المحقق 90.

(3) ينظر: النص المحقق 197.

(4) النص المحقق 210.

(5) النص المحقق 112.

(6) ينظر: النص المحقق 97، 186.

(7) ينظر: النص المحقق 124، 130.

(8) ينظر: النص المحقق 87، 129.

(9) ينظر: النص المحقق 93، 160.

(10) ينظر: النص المحقق 95، 96، 103، 104، 120، 160.

(11) ينظر: النص المحقق 110.

(12) ينظر: النص المحقق 110.

(13) النص المحقق 144.

(14) النص المحقق 180.

(15) ينظر: النص المحقق 97.

كما غلط في نسبة قول للرضي، وذلك في قوله: "سيما إذا ثبت ما قاله الشيخ الرضي: أن الأفراد صفة للمعنى عند النحاة، وإنما هو صفة للفظ عند المنطقيين"⁽¹⁾، والرضي لم يتعرض لكون الأفراد صفة للمعنى عند النحاة، بل كلامه في أن المشهور بين المنطقيين جعل الأفراد والتركيب صفة للفظ⁽²⁾.

- أخذ عليه القول بأن ابن الحاجب قتل شاباً، وقد صرح غير واحد من العلماء أنه مات وهو ابن ستة وسبعين⁽³⁾.

- وأخذ عليه تحريفه لكلام الرضي وتقويله ما لم يقله، وذلك في قوله: "وهذا على خلاف ما قال الشيخ الرضي في هذا المقام من أن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى التكلم، ثم استعمل في عرف اللغة فيما يتكلم به"⁽⁴⁾، والذي في شرح الرضي قوله: "واللفظ في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد ههنا"⁽⁵⁾، وعليه فالرضي لم يرد بالمصدر التكلم، بل الرمي مطلقاً، لكن في كلامه محذوف، تقديره: ثم استعمل بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ به، كما بيّنه البوسنوي في حاشيته⁽⁶⁾.

- وهناك مؤاخذات أخذت عليه من بعض أصحاب الحواشي على الجامي، واعتراضات، كما في صفحة 122، 133، 134، 135، 136، 139، 141، 145.

- ومن المآخذ عليه فيما حققته أن حاشيته لم تحفل بالشواهد القرآنية ولا الحديثية ولا الشعرية.

4. 2. 10- أثره في الخالفين:

يعد عصمت الله البخاري من العلماء المبرزين ظهر أثره في عدد من المتأخرين الذين نقلوا عنه، وتأثروا بأرائه، واستفادوا منه، ومن هؤلاء:

- عبدالله بن أبرار الكاكاخيلي في كتابه مصدر السرور على حاشية عبدالغفور كان كثير الاستفادة والنقل منه دون التصريح بذلك إلا في القليل النادر، ومن أمثلة نقله عنه قوله: "وإنما قدم المهمل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع في الكلمة؛ لأن المقصود من التعميم ههنا إدخال المهمل في اللفظ، إذ لا تتردد في إدخال الموضوع فيه، فذكره أهم، ولتقديم مرتبة الإهمال على الوضع؛ لأن اللفظ أولاً يكون غير موضوع ثم يوضع لمعنى، هذا مما قاله عصمت الله"⁽⁷⁾.

وصرح بالنقل عنه في الرد على ما اعترضوا به على الشارح الجامي غي ذكر مثال الاسم والفعل وترك مثال الحرف، فقال: "وأجاب عن أصل الاعتراض مولانا عصمت الله بقوله: ويمكن أن يقال: ليس مقصوده ذكر جميع أقسام الكلمة حتى يجب عليه أن يذكر مثال الحرف أيضاً، بل المراد أن يذكر مثال اللفظ الحقيقي والحكمي. انتهى"⁽⁸⁾.

(1) النص المحقق 154.

(2) ينظر: شرحه على الكافية 4/1، وحاشية السالكوتي 35/1.

(3) ينظر: النص المحقق 99.

(4) النص المحقق 123، 124.

(5) شرحه على الكافية 12/1.

(6) ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 7، والنص المحقق 123.

(7) مصدر السرور 69.

(8) المصدر السابق 77.

- وسيم كل الباسولي في حاشيته المعروفة بـ(سوال باسولي)، نقل عنه دون أي تصريح بقوله: "فإن قلت لم قدم المهمل على الموضوع مع أنه أشرف، قلت: ليدل على أن المقصود بالدخول في التعريف من هذا التعميم"⁽¹⁾، وغير ذلك من النقولات التي استفادها منه⁽²⁾.
- المحقق نور محمد في حاشيته على عبدالغفور، كان كثير النقل والاستفادة منه، وأكثر ما ينقله عنه كان دون تصريح منه، ومن نقله بالتصريح عنه قوله: "فلهذا قال الفاضل المبرور في بيان ذلك البعض: إن التأثير المناسب لأن يشبه بالجرح تأثير يصحبه الألم"⁽³⁾.
- ونقل عنه بعبارة (بعض المحشين)، وذلك في قوله: قال بعض المحشين: إن قوله: (فمتى لم يعرف) ليس نتيجة الدليل السابق كما يتوهم من التصريح، بل لازم النتيجة؛ إذ حاصل قوله: (لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما) شكل أول كبراه مطوية، تقديره الكلمة والكلام ما يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما، وكل ما يبحث في هذا الكتاب عن أحواله لا بد من الابتداء بتعريفه في هذا الكتاب..."⁽⁴⁾.
- سعد الله بن غلام القندهاري في حاشيته دافع التوهمات عن حاشية عبدالغفور، كان من أكثر أصحاب الحواشي نقلاً واستفادة منه، فلا تكاد تخلو صفحة من حاشيته إلا وفيها نقل أو أكثر من حاشية عصمت الله البخاري، وأكثرها كان دون تصريح⁽⁵⁾.
- مولوي شريف، قد نقل عن المحشي وأكثر من النقل عنه لكن دون أن يصرح بذلك.
- وغير ذلك من الحواشي التي أكثرت من النقل عنه كحاشية الفرح النامي، والعقد النامي، وتحرير سنبت، وخادمة الكافية، ومعارف الكافية.

(1) سوال باسولي 24، والنص المحقق 125.
(2) ينظر: سوال باسولي 26، والنص المحقق 129.
(3) حاشية نور محمد 17، وينظر: النص المحقق 116.
(4) حاشية نور محمد 15، والنص المحقق 110.
(5) ينظر: دافع التوهمات 107/1، 63/2، 64، 66، 117.

القسم الثاني / التحقيق

1- مقدمة التحقيق:

1.1- تحقيق اسم الكتاب:

يُعد التوثيق من عنوان الكتاب من الأمور الصعبة على المحقق، لا سيما إذا لم يصرّح صاحب الكتاب بعنوان محدد لكتابه.

والشيخ عصمت الله البخاري لم يصرّح بعنوان الحاشية، لكنه أشار إشارة إلى أن عمله هو حاشية على شرح الجامي، وقد عُنّت لي دلائل تثبت عنوان هذا الكتاب، مع الاختلاف في التقديم والتأخير والذكر والحذف، وهي على النحو الآتي:

1- صرّح عبدالرحمن بن محمود الإسفراييني في مقدمة تعليقه على حاشية عصمت الله البخاري بما يُثبت اسم هذا الكتاب، فقال: "فيقول العبد الفقير عبدالرحمن بن محمود الإسفراييني - غفر الله له - لما رأيت في حاشية الفاضل المعروف المسمّى مولانا عصمت الله على الشرح المذكور المسمّى بمولانا الجامي..."⁽¹⁾.

2- في صفحة عنوان النسخة (ب) قد أثبت الناسخ أو غيره عنوان الكتاب على النحو التالي (حاشية علي الجامي لمحمد عصمت الله بن محمود).

3- في صفحة عنوان النسخة (ج) و (د) قد دَوّن عليهما ما يثبت اسم الكتاب، وجاء على النحو التالي (عصمت علي الجامي).

4- من ترجم للمؤلف قد ذكر أن لعصمت الله البخاري حاشية على شرح الجامي، كما جاء في كشف الظنون⁽²⁾، ومعجم المؤلفين⁽³⁾، وتاريخ الأدب العربي⁽⁴⁾، وكذلك فهارس المخطوطات في مكتبة كوبرلي، ومكتبة مكة المكرمة، والمكتبة الظاهرية.

ومما تقدّم من دلائل نجد أن هذا الكتاب إنما هو حاشية للشيخ عصمت الله البخاري على شرح الجامي، واسم هذا الشرح كما هو معروف (الفوائد الضيائية)، فجاء عنوان الكتاب: حاشية عصمت الله البخاري على الفوائد الضيائية للجامي، كما اعتمدته.

1.2- توثيق نسبة الكتاب إلى عصمت الله البخاري:

لا أجد مجالاً للشك في أن هذا الكتاب قد ألفه عصمت الله البخاري، بل إنه قد توفّر لديّ من الأدلة على صحة هذه النسبة ما يحمل على الاعتقاد الجازم بذلك، وما ذكرته من دلائل على صحة وتوثيق عنوان الكتاب يمكن أن نجعلها دلائل أيضاً على صحة نسبة هذه الحاشية للشيخ عصمت الله البخاري، ويمكن أن نلخصها في الآتي:

1- في متن هذه الحاشية جاء بما لا يقبل الشكّ في نسبتها إلى المؤلف، إذ قال مؤلفها: وبعد: فيقول أحوج عباد الله الودود، العبد الحقير محمد عصمت الله بن محمود لما وفّقت بمطالعة الشرح الشريف... للحبر المتبحر الكرامي،

(1) ينظر: حاشية عبدالرحمن الإسفراييني على حاشية عصمت الله البخاري، الصفحة الأولى.

(2) ينظر: 3491/5.

(3) ينظر: 293/10.

(4) ينظر: 238/5.

نور الملة والدين عبدالرحمن الجامي... أردت أن أكتب ما عثرت عليه من اللطائف والفوائد التي فيه، وما وجدت من النكات في بعض حواشيه، وما سنح لخاطري الفاتر من المناقشة والتوجيه.

2- ذكر عبدالرحمن الإسفراييني في مقدمة حاشيته أنها حاشية على حاشية عصمت الله البخاري على شرح الجامي.

3- أجمع من ترجم لعصمت الله أو ذكر بعض الحواشي على شرح الجامي أن لعصمت الله البخاري حاشية على شرح الجامي، وذكر في كشف الظنون بداية هذه الحاشية، فقال: "وكتب محمد عصمت الله محمود البخاري إلى نصفه أيضًا، أولها (منك البداية والنهاية يا كريم)"⁽¹⁾ وذكرها أيضًا بروكلمان ونسبها إلى عصمت الله، وأشار إلى وجود نسخة منها⁽²⁾، كما نُسبت إليه أيضًا في معجم المؤلفين⁽³⁾.

4- أثبت على صفحات عنوان النسخ الأربع نسبة هذه الحاشية للشيخ عصمت الله البخاري.

5- هذه الحاشية لم تنسب إلى أحد غير عصمت الله البخاري.

6- نقلُ العلماء عنها مع نسبتهم لها إلى مؤلفها، ومن هؤلاء العلماء أصحاب الحواشي على شرح الجامي كالمحقق نور محمد، والباسولي، ومولوي شريف، وعبدالله بن أبرار الكاكاخيلي – كما ذكرت ذلك في حديثي عن أثره في اللاحقين – وبالرجوع إلى هذه الحاشية ومقارنة ما نقل عنها من نصوص أو أحكام نجد التطابق كاملاً في ذلك، مما يؤكد نسبة هذه الحاشية لعصمت الله البخاري.

(1) ينظر: كشف الظنون 3491/5.

(2) ينظر: تاريخ الأدب العربي 238/5.

(3) ينظر: 293/10.

2- وصف النسخ المخطوطة

استمرت جهودي في البحث والمتابعة مدة لا بأس بها بقصد الاطلاع على نسخ الحاشية المخطوطة، فقد فتّشت الفهارس التي تُعنى بذكر المخطوطات الموجودة في مكتبات العالم المختلفة، وكانت نتيجة هذه المتابعة أنني وجدت ثلاث نسخ مخطوطة، ونسخة مطبوعة بالحجر، وفيما يلي شرح مفصل عن كل نسخة مما يزيل الغموض بصورة كافية:

2. 1- النسخة المخطوطة الأولى، والتي رمزت لها بالرمز (أ):

- مكانها: مكتبة مكة المكرمة (المولد سابقاً) ضمن مجموع في قسم الفقه الحنفي تحت رقم (74).
- أوصافها:

- أولاً: أوراقها وسطورها:

بلغت هذه النسخة المخطوطة 152 مائة واثنين وخمسين ورقة أي لوحة، بدأت في هذا المجموع من الورقة 80، وانتهت بالورقة 232، وعدد أوراق الجزء الذي قمت بتحقيقه 64 لوحة، وكل ورقة تتكون من صفحتين.

وعدد الأسطر غير ثابت في جميع الصفحات، بل يوجد اختلاف وتباين في عدد الأسطر في الورقة الواحدة بين الصفحتين، وأغلب الصفحات تتراوح سطورها بين 27 سطراً أو 19 سطراً، وهذا هو الغالب بين الصفحات، وتتراوح عدد الكلمات في كل سطر تقريباً 15 كلمة.

- ثانياً: تاريخ نسخها، وكاتبها، وخطها:

جاء في آخر المخطوطة تاريخ نسخها وهو 999 هـ أي قبل وفاة المؤلف بعام. والناسخ هو محمد بن أحمد بن منيف، وخطها نسخ قديم، يقرأ بصعوبة.

- ثالثاً: بدايتها، ونهايتها:

يبدأ هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه من هذه النسخة من قوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، منك البداية والنهاية يا كريم"، وتنتهي المخطوطة عند قوله: "قوله: موقوف على الشرح، لا قاعدة له يعرف بها يعني"، وينتهي الجزء المراد تحقيقه عند قوله: "وفي تقسيم الكلام بأداة الحصر اكتفاءً بما جعله أسلوباً في التقسيم بعد التعريف".

- رابعاً: ملاحظات على هذه النسخة:

- هذه النسخة كثيرة السقط، فلا تكاد تخلو صفحة من سقط، وقد يتجاوز السقط السطرين.
- خلو بعض الكلمات من النقط.
- وقع في هذه النسخة تقديم بعض الصفحات عن موضعها.
- الاختلاف الكبير في عدد الأسطر في بعض الصفحات، بل بعض هذا الاختلاف وقع في الورقة الواحدة.

2. 2- النسخة المخطوطة الثانية، والتي رمزت لها بالرمز (ب):

- مكانها: مكتبة كوبرلي، قسم محمد عاصم، بتركيا، رقمها (568).

• أوصافها:

- أولاً: أوراقها وسطورها:

عدد أوراق هذه النسخة 170 مائة وسبعون ورقة، بمقياس 15.5×8.21 سم، وبلغ عدد الأوراق أو اللوحات التي قمت بتحقيقها 59 ورقة، كل ورقة تحتوي على صفحتين، ومسطرتها 25 سطراً، تتراوح عدد كلمات كل سطر تقريباً من 7 إلى 10 كلمات.

- ثانياً: تاريخ نسخها، وكاتبها، وخطها:

كتبت هذه النسخة في أواخر القرن الحادي عشر، وليس فيها أي إشارة إلى كاتبها. وكتبت بخط تعليق مقروء واضح بمدادين أحمر ونصه لعلامة (قوله)، وأسود وهو لبقية النص.

- ثالثاً: بدايتها، ونهايتها:

تبدأ هذه النسخة من أول الكتاب بهذا النص: "بسم الله الرحمن الرحيم، منك البداية والنهاية يا كريم"، وتنتهي النسخة عند قوله: "ويمكن أن يقال في الجواب: يجوز أن يكون (ما) في مما يؤذيك مصدرية، ومن للتعليل وللأجل، والمعنى بعد نفسك من أجل إيذاء النفس أيضاً، كإيذاء الأسد، وحينئذ تكون النفس محذراً منه، فتأمل، تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب".

وكانت نهاية الجزء الذي قمت بتحقيقه عند قوله: "وفي تقسيم الكلام بأداة الحصر اكتفاء بما جعله أسلوباً في التقسيم بعد التعريف".

- رابعاً: ملاحظات على هذه النسخة:

- هذه النسخة واضحة الخط، ويمكن قراءتها بسهولة.
- ملئت حواشي هذه النسخة بتعليقات مختلفة مع بعض التصويبات لبعض الأخطاء الموجودة في النص بخطوط مختلفة، مما يدل على أنها مقروءة أكثر من مرة.
- توجد تمليكات في أول هذه النسخة، ومن هذه التمليكات تملك لمحمد بن عبدالحليم الروسي، وغيره، مما يدل على تداول هذه النسخة وتنقلها بين العلماء.
- هذه النسخة قليلة الأخطاء.

2. 3- النسخة المخطوطة الثالثة، والتي رمزت لها بالرمز (ج):

- مكانها: هذه النسخة مطبوعة بالحجر في المطبعة العامرية.

• أوصافها:

- أولاً: أوراقها وسطورها:

عدد أوراق هذه النسخة 121 مائة وإحدى وعشرون ورقة، في كل ورقة صفحتان، فبلغ عدد صفحاتها

242 مئتين واثنين وأربعين صفحة، وكان عدد الصفحات التي قمت بتحقيقها 84 صفحة، وبلغ عدد الأسطر في كل صفحة 29 سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح من 9 إلى 12 كلمة تقريباً.

- ثانياً: تاريخ نسخها، وكاتبها، وخطها:

جاء في نهاية الكتاب أنها طبعت في المطبعة العامرية في أوائل ربيع الأول من سنة 1289 هـ، تسع وثمانين ومائتين وألف، طباعة حجرية، وكان خطها واضحاً.

- ثالثاً: بدايتها، ونهايتها:

تبدأ هذه النسخة من أول الكتاب بهذا النص: "بسم الله الرحمن الرحيم، منك البداية والنهاية يا كريم"، وكان آخرها عند قوله: "ويمكن أن يقال في الجواب: يجوز أن تكون (ما) في مما يؤذك مصدرية، ومن للتعليل وللأجل، والمعنى: بعد نفسك من أجل إيذاء النفس أيضاً، محذراً منه، فتأمل، والحمد لله على الإتمام". ونهاية النص الذي قمت بتحقيقه عند قوله: "وفي تقسيم الكلام بأداة الحصر اكتفاءً بما جعله أسلوباً في التقسيم بعد التعريف".

- رابعاً: ملاحظات على هذه النسخة:

- الصفحات لها إطارات سوداء اللون.
 - فقرات المتن المشروحة مكتوبة بين قوسين.
 - كتب على صفحة العنوان تعريف بهذه الحاشية، ونُقل ما ذكره في كشف الظنون.
 - ذكر في صفحة العنوان أنها قوبلت بنسخ عديدة صحيحة.
 - كتب على صفحة العنوان أيضاً أنها وقف على مكتبة راغب باشا، رقم السي دي 54018.
2. 4- النسخة المخطوطة الرابعة، والتي رمزت لها بالرمز (د):

• مكانها: وقف راغب باشا، برقم 1310.

• أوصافها:

- أولاً: أوراقها وسطورها:

بلغ عدد أوراق هذه المخطوطة 200 مائتي ورقة، تحتوي كل ورقة على صفحتين، وكان عدد الصفحات التي قمت بتحقيقها 67 لوحة، وقياسها 109×192 – 058×131، وعدد الأسطر 21، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح من 8 إلى 11 كلمة تقريباً.

- ثانياً: تاريخ نسخها، وكاتبها، وخطها:

كتب في آخر هذه المخطوطة تاريخ نسخها وهو 1081 هـ، ذكر في آخر المخطوطة أن محررها هو قيو مجي زادة.

خطها خط تعليق نفيس جداً.

- ثالثاً: بدايتها، ونهايتها:

بدأت هذه النسخة من أول الكتاب، من قوله: "بسم الله الرحمن الرحيم، منك البداية والنهاية يا كريم"، ونهايتها: "ويمكن أن يقال في الجواب: يجوز أن تكون (ما) في مما يؤذيك مصدرية، و(من) للتعليل والأجل، والمعنى: بعد نفسك من أجل إيذاء النفس، كإيذاء الأسد، وحينئذ أيضاً يكون محذراً منه، فتأمل، تمت". وينتهي الجزء الذي قمت بتحقيقه عند قوله: "وفي تقسيم الكلام بأداة الحصر اكتفاءً بما جعله أسلوباً في التقسيم بعد التعريف".

- رابعاً: ملاحظات على هذه النسخة:

- هذه المخطوطة مخطوطة خزائنية نفيسة، مكتوب في آخرها باللغة التركية العثمانية شعراً:

كورمك عصمت كيبي تدوين أوامش حاشيه.

كه إيده ملا جامنيك من شكلن حل جون عصام.

إيديجك مولامبير بونكك استنساخي.

ديدي إخوان صفا تاريخن عصمت تمام 1081.

لمحرره قيومجي زادة.

مشكلاتن جامينك حل اتمكه يوقدرولي.

معتمد بر حاشيه عصمت كبي بعد العصام.

إشبو خط خوب إيله بولدقده بابا في كتاب ديدلر أتما منك تاريخني: عصمت تمام: 1081

- تنسيق العناوين وكلمة (قوله) مكتوبة باللون الأحمر.

- الصفحة الأولى مذهبة ملونة، وكافة الصفحات لها إطارات مذهبة، والغلاف جلد عثمانى مذهب.

- على الغلاف تملك في أوله مع الخاتم، ونصه: "بو فقير بو نسخه يه نائل أولدقده، تاريخ أولمق أوزره دينمشر،

شب ديجور سعيه حق يودر كيم، سراج أولدى نكيني عصمت الله، سنة 1120هـ / 1708هـ، وقف راغب باشا،

رقم السي دي 54019.

- يوجد في هوامشها وطررها تصحيحات وتعليقات كثيرة.

- هذه النسخة واضحة الخط، ويمكن قراءتها بسهولة، وهي قليلة الأخطاء.

3- منهج التحقيق

لما كان الهدف الأسمى من تحقيق النصوص هو إخراجها بصورة صحيحة أقرب ما تكون إلى ما أراده المؤلف، فقد بذلت جهدي في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف، مراعيًا ما تستوجبه إعادة النص من حيطة وحذر، ودقة وأمانة، وقد سلكت في تحقيقي لهذا الجزء مسلكاً أرجو أن يكفل له الوصول إلى أقرب ما يكون إلى وضعه الأصلي ويخرجه واضحاً لا لبس فيه، وأتبعُ في ذلك الخطوات التالية:

- 1- تمييز متن الفوائد الضيائية بإبراز خط المتن، ووضعه بين قوسين.
- 2- تحرير النص بدقة وأناة وفق القواعد الإملائية المتبعة.
- 3- تقويم النصّ وتصويبه وتوضيحه، وذلك بمقابلة النسخ مع الإشارة إلى مواطن الزيادة أو النقص والاختلاف فيها.
- 4- إثبات ما صحّ من هذه النسخ في درج النص، والإشارة إلى ما سواه في الحاشية، ولم أتدخل في جوهر النصّ.
- 5- تخريج الآيات القرآنية، ونسبتها إلى سورها وأرقامها، ووضعها بين أقواس مزهّرة، هكذا: ﴿ 》.
- 6- تخريج القراءات القرآنية، ونسبت كل قراءة إلى قارئها، مستنداً في ذلك إلى أمهات كتب القراءات والتفسير.
- 7- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الأحاديث والصحاح ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وذكرت درجة الحديث اعتماداً على أحكام العلماء أهل الاختصاص.
- 8- تخريج الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائلها مع بيان ما فيها من روايات أخرى، وموطن الشاهد، مع بيان معنى بعض مفرداته اللغوية، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وأمهات كتب النحو، والشواهد النحوية، والمعاجم اللغوية.
- 9- الاعتناء بما ورد في أصل النص من أمثال العرب ومأثور كلامهم، وذلك بالإشارة إلى قائلها ومورد المثل وبيان مواطن الاستشهاد بها، معتمداً في ذلك على كتب الأمثال والآثار العربية.
- 10- ضبط ما ورد في الحاشية من شواهد قرآنية أو حديثية أو شعرية أو من أمثال العرب، وما قد يشكل على القارئ من عبارات وكلمات في درج النص.
- 11- التعريف بالأعلام الذين ورد ذكرهم في أصل النصّ تعريفاً موجزاً مع الإشارة إلى مصادر تلك التراجم.
- 12- تتبع الإحالات الواردة في النصّ بإرجاعها إلى مصادرها وأماكنها.
- 13- التعليق على المسائل النحوية التي ذكرها المؤلف.
- 14- إحالة القارئ إلى أهم المصادر التي استقى منها عصمت الله مادته.
- 15- توثيق الآراء الخاصة بالمذاهب النحوية ولهجات القبائل ولغاتها.
- 16- التنبيه على المسائل الصرفية التي أوردها المؤلف في حاشيته.
- 17- تخريج النصوص من مظانها، وتوثيقها من مصادرها الأصلية، وتوثيق آراء النحاة وأقوالهم، وعزوها لأصحابها إذ لم يُنصَّ على أسمائهم، وإذا نُصَّ على أسمائهم تتبعتها في مؤلفاتهم ما أمكن.
- 18- شرح المفردات الغريبة والغامضة، والكلمات المستغلقة في الحاشية من معاجم اللغة وقواميسها.
- 19- وضع علامات الترقيم المناسبة لكل فقرة من الفقرات، كما هي عادة المحققين.

- 20- اعتماد ذكر المراجع في الهوامش بتسلسلها تاريخياً حسب وفاة أصحابها من القديم إلى الحديث، رابطاً بينها بواو العطف دون فواصل، ذاكرًا جزء كل مرجع ثم صفحته.
- 21- الترجمة والتعريب لبعض الجمل والكلمات الفارسية، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً.
- 22- وضع فهرس للنصّ المحقق كما يلي:
- فهرس الآيات القرآنية.
 - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
 - فهرس الأمثال وأقوال العرب.
 - فهرس الشواهد الشعرية.
 - فهرس القبائل والأماكن والبلدان.
 - فهرس الأعلام.
 - فهرس الكتب.
 - فهرس مصادر الدراسة والتحقيق.
 - فهرس الموضوعات.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين⁽¹⁾

منك البداية والنهاية يا كريم، الحمد لله الذي جعل كلمته الباقية كافية في توجيهنا⁽²⁾ نحو المقصود، والصلاة والسلام على من رفعه بالكلام التام، ونصبه في المقام⁽³⁾ المحمود، وعلى توابعه المعطوفة ضمائرهم بالمعرفة، الموصوفة سرائرهم بالمحبة والشهود، جعل الله⁽⁴⁾ فوائدهم الضيائية الوافية باقية إلى اليوم الموعود، وبعد...

فيقول أحوج عباد الله الودود، العبد الحقير محمد عصمت الله بن محمود: لما وفقت بمطالعة الشرح الشريف، والتأليف اللطيف، المستغني عن التوصيف⁽⁵⁾، للحبر المتبحر الكرّامي، نور الملة والدين عبد الرحمن الجامي، قدس سره بأسراره، ونور قلوبنا بلمعات أنوار آثاره، أردت أن أكتب ما عثرت عليه من اللطائف والفرائد التي فيه، وما وجدت من النكات في بعض حواشيه، وما سنح لخاطري الفاتر من المناقشة والتوجيه، فشرعت فيه مع قلة البضاعة، وقصور الباع في الصناعة، في زمان اختلال البال، وانكسار الأحوال، والله سبحانه ولي العصمة والهداية⁽⁶⁾، وعليه التوكل في البداية والنهاية، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قوله: (الحمد) لما تيمن بالتسمية افتتح بعد التيمن بها بحمد الله- سبحانه وتعالى- إما اقتداءً بكتابه الكريم⁽⁷⁾، أو اقتداءً بكثير من السلف المهتدين إلى الصراط المستقيم⁽⁸⁾، أو أداء لحق بعض من نعمائه، التي تأليف هذا الشرح الشريف أثر من آثارها، أو إظهاراً في أول الأمر كونه من جملة الحامدين القاصرين الحمد عليه- تبارك وتعالى- بدلالة لامي التعريف⁽⁹⁾ والاختصاص على هذا المعنى⁽¹⁰⁾، أو عملاً بالمأثور في شأن الافتتاح بالحمد المشهور عن سيدنا المصطفى، وهو قوله: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يَبْدَأْ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْدَمُ)⁽¹¹⁾، فإن قلت: كما ورد الحديث في شأن الافتتاح بالحمد كذلك ورد في حق الابتداء بالتسمية، وهو قوله - عليه السلام -: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يَبْدَأْ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَتَرٌّ)، ولا يمكن العمل بمقتضى كلا الحديثين⁽¹²⁾؛ لأن ابتداء أمر بشيء هو

(1) (وبه نستعين)، زياد، في (أ).

(2) في (أ) توجيهنا.

(3) في (أ) و (ب) في مقام.

(4) (الله) سقطت من (أ) و (ب) و (د).

(5) في (ب) و (ج) عن الوصف.

(6) في (ب) و (ج) ولي عصمة وهداية.

(7) فإنه مفتتح بالبسملة والتحميد.

(8) فقد جرت سنة السلف والخلف بذكر البسملة والحمدلة في أوائل تصانيفهم.

(9) لأن اللام تدل على التعريف للمسمى، وتعين الجنس من بقية الأجناس حاصل بذكر لفظه الدال عليه لغةً، وهو كافٍ في عد الدلالة على غيره؛ إذ ليس غيره من الأجناس بمشاركٍ له في اللفظ ولا يتوهم دخوله معه في ذهن المخاطب، ينظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور، 159/1.

(10) لأن الحكم باختصاص جنس الحمد به -تعالى- لوجود لام تعريف الجنس في قوله: (الحمد)، ولام الاختصاص في قوله: (الله) يستلزم انحصار أفراد الحمد في التعلق باسم الله -تعالى-؛ لأنه إذا اختص الجنس اختصت الأفراد، إذ لو تحقق فردٌ من أفراد الحمد لغير الله - تعالى - لتحقق الجنس في ضمنه، فلا يتم معنى اختصاص الجنس المستفاد من لام الاختصاص الداخلة على اسم الجلالة، ينظر: التحرير والتنوير، 160/1.

(11) وفي رواية: (فهو أقطع)، وفي رواية: بالحمد، وفي رواية: لا يبدأ فيه بذكر الله، وفي رواية: بسم الله، قال المباركفوري في تحفة الأحوذى 13/1: (وقع في إسناده ومنته اختلافٌ كثيرٌ)، وأخرجه أبو داود 4845، والنسائي في "السنن الكبرى" 10328، وابن ماجه 1894، وأحمد 8712، قال الحافظ في الفتح 67/8: (في إسناده مقال).

(12) ذكر الأنطائي أن معنى بدء الأمر ذي البال باسم الله أن تصدّره به وتذكره بادئ بدءٍ، وتجعل ذكره أول عمل تعلمه، ثم تتبعه بباقي عملك على ما هو المعنى الشائع المتبادر من بدء الشيء بالشيء، كما نص عليه صاحب الكشف، ودرج عليه عمل السلف والخلف، ومن ثم قالوا: إن بين الحديثين تعارضاً؛ لأن العمل بأحدهما يَفُوت العمل بالآخر. ينظر: فوائد جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة، للأنطائي 200، والكشاف، للزمخشري 3/1، 4.

ذكر هذا الشيء في أول ذلك الأمر، بجعله جزءاً أولاً له إن كانا من جنسٍ واحدٍ⁽¹⁾، كما تبدأ الألفاظ المخصوصة بلفظ الحمد، أو بجعله مقدماً على ذلك الأمر، بحيث لم يكن قبله شيء آخر إن كانا من جنسين، كابتهاء الأكل والركوب بالتسمية أو الحمد مثلاً.

إذا عرفت هذا فنقول: إن اعتبر أول هذا 3/ د الكتاب من التسمية لم يتحقق الابتداء بالحمد، وإن لوحظ أوله من الحمد لم يتحقق الافتتاح بالتسمية؛ بل بين مقتضى الحديثين تدافع يقتضي عدم صحة أحدهما.

قلت: هذا البحث مدفوع من وجوه، الأول: أن الابتداء الوارد في الحديثين لا نسلم أن يكون حقيقياً كما زعمت، لجواز أن يراد منه معنى إضافياً، وهو ذكر التسمية والحمد مقدّم على الأمر المشروع فيه، والابتداء بهذا المعنى يتحقق بأمرٍ متكررة فضلاً عن التسمية والحمد.

والثاني: أن المراد بالابتداء في الحديثين يجوز أن يكون معناه العرفي⁽²⁾، وهو بهذا المعنى يكون ممتداً⁽³⁾ يسع فيه التسمية والحمد، وكل ما يتعلق بالابتداء به⁽⁴⁾، فإذا كانت التسمية والحمد مبتدأً بهما بابتداء واحد يكون امتداد هذا الابتداء، بحيث يسع فيه التسمية والحمد بأجزائهما جميعاً، وأما إذا كان كل منهما مبتدأً بابتداء على حدة – كما نطق به الحديثان – يكون الابتداء بالتسمية، بحيث يسع⁽⁵⁾ فيه أجزاء التسمية فقط، والابتداء بالحمد يكون بحيث يسع فيه 3/ ب أجزاء الحمد فقط، فلم يندفع الإشكال بجعل الابتدائين المذكورين في الحديثين عرفيين ممتدين، فإن ابتداء أحدهما على حسب أجزاء التسمية، وابتداء الآخر بحسب أجزاء الحمد.

والثالث: أن الابتداء يجوز أن يكون في أحد الحديثين حقيقياً وفي الآخر إضافياً، أو في أحدهما حقيقياً وفي الآخر عرفياً، أو في أحدهما إضافياً وفي الآخر عرفياً، وفيه ما فيه⁽⁶⁾.

والرابع: أن الباء في الحديثين- في قوله: بحمد الله- يجوز أن يكون صلة الابتداء؛ بل يكون للاستعانة⁽⁷⁾، فيكون الابتداء حينئذٍ بمعنى الشروع، فمضمون الحديثين أن الشروع في كل أمرٍ ذي بالٍ لابد أن يكون باستعانة التسمية والحمد، ولا يخفى صحة ذلك وإمكان وقوعه⁽⁸⁾.

(1) فكل من التسمية والحمدلة أمرٌ ذو بالٍ، ويحتاج إلى سبق مثله والتسلسل، ينظر: فوائد جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة، لمحمد الأنطاكي 199.

(2) أي أن الابتداء محمولٌ على العرفي الذي يعتبر ممتداً من حين الشروع في الشيء إلى حين الأخذ في المقصود، فالكتب المصنفة مبدؤها الخطبة التي هي البسملة والحمد والتشهد والصلاة حيث تضمنتها، كما أن الكتاب العزيز مبدؤه عرفاً الفاتحة بكمالها، وهكذا. ينظر: فوائد جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة، للأنطاكي 200.

(3) (ممتداً): سقط من (ب) و(د).

(4) هذا الوجه ذكره صاحب مصدر السرور، حيث قال: "ويمكن أن يجاب بأن المراد بالبء في الحديثين البء العرفي، وهو ذكر الشيء قبل المقصود، والبء بهذا المعنى مما يتصور بالأمور المتعددة، مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 4.

(5) (يسع): سقط من (أ).

(6) ويمكن أن يحمل على الأعم من الحقيقي والإضافي، فالابتداء بالبسملة حقيقة، وبالحمد بالإضافة إلى ما بعده، وإنما كان الابتداء بالبسملة حقيقياً وبالحمد إضافياً، نظراً إلى الآية الكريمة المبدوء بها كتاب الله – تعالى –؛ إذ هي بيانٌ لمعنى الحديثين وكيفية العمل بهما، حيث أتى بالحمد، الذي هو الوصف بالجميل بعد الفراغ من أمور التسمية، فظهر أن التسمية لكونها ذكراً لذات يجب تقديمها بوجه ما على الحمد الذي هو ذكرٌ للوصف قدر ما يندفع به ضرورة امتناع الجمع بينهما في المبدأ، فيكون البدء بالحمد إضافياً قريباً من الحقيقي، ينظر فائدة جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة، لمحمد الأنطاكي 200.

(7) وهو مذهب سيويوه، وابن سيده، وأبي حيان، والألوسي، ورجحه البيضاوي، ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 29/1، وروح المعاني، للألوسي 50/1، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج، 41/1.

(8) لكن الاستعانة بشيء والمصاحبة له لا يناهزان الاستعانة بغيره والمصاحبة لغيره. ينظر: الرسالة الكبرى على البسملة، الصبان 6. وقد اعترض الصبان على هذا الجواب وبيّن بطلانه وردّه بأن الظرف على هذا الوجه الذي ذكره المصنف مستقر حال، والأصل في الحال أن تكون مقارنة، فيرد عليه حينئذٍ أنه إن أريد بالابتداء الابتداء الحقيقي لم يكن المقارن سوى الاستعانة بذكر شيء فيرجع

والخامس: أن الباء في الموضعين يجوز أن يكون للملابسة، والابتداء في كل أمرٍ بملابسة التسمية والحمد ممكن، بجعل أحدهما جزءاً وذكر الآخر قبله بدون فصل، فيكون أن الابتداء أن التلبس بهما.

والسادس: أن الباء يجوز أن يكون في أحدهما صلة الابتداء وفي الآخر للاستعانة أو الملابس أو في أحدهما للاستعانة، وفي الآخر للملابسة⁽¹⁾.

والسابع: أن المراد بالحمد في الحديث يجوز أن يكون معناه العرفي، وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم، ولا يخفى جواز الابتداء الحقيقي حينئذٍ بالتسمية والحمد الفعلي⁽²⁾، لكن هذا الجواب يدفع التدافع بين مقتضى الحديثين لا المناقشة في الابتداء بالتسمية والحمد في هذا الكتاب، كما لا يخفى.

والثامن: أن الابتداء /81 أ/ الحقيقي بالتسمية والحمد ممكن وإن كان الحمد لغوياً من مقولة القول، فإن لفظاً واحداً يجوز أن يكون حمداً وتسميةً معاً، كقولنا: الله قادر⁽³⁾ عالم في مقابلة النعمة؛ بل قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم في مقابلة الإنعام حمداً عرفياً أيضاً، باعتبار أنه ثناء على قصد التعظيم في مقابلة الإنعام، وهذا إنما يصح إذا كانت التسمية والحمد في الحديثين معبرين بقوله: باسم الله، وبحمد الله، كما نقلناه سابقاً⁽⁴⁾، وأما إذا وقع في الحديث بسم الله، وبالحمد لله – كما نقل بعضهم – فإمكان التعبير عنهما بعبارة واحدة محل نظر، وأيضاً ورود الحديث في شأن كل منهما على حدة يقتضي أن المراد /4 د/ إتيان كل منهما بعبارة على حدة، وأيضاً هذا الجواب على تقدير صحته يدفع التدافع بين الحديثين، لا المناقشة في الابتداء بالحمد والتسمية في هذا الكتاب⁽⁵⁾.

ثم الحمد في اللغة: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم⁽⁶⁾، وقال بعضهم⁽⁷⁾: هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل⁽⁸⁾، وهذا التفسير أحسن من الأول؛ فإن

=

التعارض، وإن أريد الابتداء الإضافي كان مجرد إرادته كافياً في دفع التعارض من غير احتياج إلى حمل الباء في الحديثين على خلاف ظاهره، واعتراض أيضاً بأن الوجه لا يظهر إذا كان المبدوء فيه قولاً؛ إذ النطق بشيئين معاً غير ممكن، ينظر: الرسالة الكبرى على البسملة، للصبان 6-7.

- (1) قال البنانى – نقلاً عن الكافي –: كونها للمصاحبة يناسب الرواية، وللاستعانة يناسب الرواية، لكن لما كانت المصاحبة أظهر رجحت على الاستعانة، ينظر: الفوائد المسجلة في شرح البسملة والحمدلة، لمحمد البنانى 8.
- (2) ينظر: فوائد جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة، للأنطاكي 200.
- (3) في (أ): قدیر.
- (4) ينظر: 84.

(5) ذكر رشيد البازخيلوي في معارف الكافية بعض هذه الوجوه ثم نقل عن الشيخ محمد يوسف البنوري قوله: "وبالجملة الحديث واحد، ولفظه متعدد، ومفاده بعد ثبوته البداءة بذكر الله تعالى، سواء كان في صورة البسملة، أو الحمدلة، أو غيرهما، وتوهم كثير من المصنفين تعدد الحديث لاختلاف لفظه، فاضطربوا في جمع العمل بهما؛ فاخترعوا للابتداء أقساماً من الحقيقي، والإضافي، والعرفي، فحملوا بعض الألفاظ على الحقيقي، والبعض على الإضافي، كما هو معروف، وكل ذلك تكلف، وتنطع، وغفلة عن الفن وقواعده ومدار تحقيقاتهم وعنائهم على ظنهم تعدد الأحاديث، ولم يدروا أن الحديث واحد، وإنما الاختلاف في اللفظ"، معارف الكافية 2.

(6) هذا التعريف للسعد التفتازاني. ينظر: المطول شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني 130، ومواهب الأريب في شرح مغني اللبيب، لوحى زادة، اللوحة 3.

(7) يعني به العصام، ينظر: حاشيته على الجامي 3/1، والعصام هو إبراهيم بن محمد عريشاه الإسفراييني، لقبه الأشهر عصام الدين، ويلقب بالعصام، وبعصام بدون (أل)، وأكثر ما يستعمل الثاني والثالث في عناوين كتبه، ولد في إسفرايين، ونشأ في أحضان أسرة معروفة بالفضل والدين، أخذ عن والده مبادئ العلوم، ثم أخذ عن جده لأمه، وكان تلميذاً للجامي، وكان نتاجه في علوم شتى، فقد ألف في النحو والصرف والبلاغة والتفسير والفقه والمنطق والفلسفة وآداب البحث وغيرها، اختلف في سنة وفاته على أكثر من خمسة تواريخ وهي كالآتي: 943، 944، 945، 950، 951 هـ، ودفن في سمرقند. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى 32/2، وشذرات الذهب 291/8، والأعلام 66/1.

(8) ينظر: حاشية العصام على الفوائد الضيائية 2/1، وتاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري 467/2، مادة (حمد)، والقاموس المحيط،

=

الأول بظاهره لا يصدق على حمده تعالى، فإنه منزّه عن جارحة اللسان، وإن كان ذكر اللسان للتصريح بأنه لا بد أن يكون قولياً، أو لا اعتبار حمد العباد الواقع في المحاورات⁽¹⁾.

ثم إنهم صرحوا في التفسيرين على أن يكون الثناء والوصف بالجميل في مقابلة الفعل الاختياري للمحمود، وإذا يستلزم خروج الحمد في مقابلة صفاته - تعالى - عن التعريف⁽²⁾، إلا أن يقال: ⁽³⁾ إن الحمد في مقابلة الصفات إنما هو بعد تنزيلها منزلة الاختيارات، إما لأجل أن الذات مستقلٌ فيها كما في الاختيارات⁽⁴⁾، وإما بسبب أن تلك الصفات مبادئ أفعاله الاختيارية.

وفي الاصطلاح⁽⁵⁾: فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعماً، كذا قال العلامة الرازي⁽⁶⁾ في شرح المطالع⁽⁷⁾.

وبين المعنى اللغوي والعرفي للحمد عموم من وجه؛ فإن العرفي أعم باعتبار مورده، إذ يجوز أن يكون الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم باللسان، وأن يكون بالجنان وسائر الأركان⁽⁸⁾، واللغوي أعم منه باعتبار متعلقه، إذ متعلقه يجوز أن يكون إنعاماً أو غيره من الأفعال الجميلة، بخلاف العرفي؛ فإنه لا بد أن يكون في مقابلة الإنعام.

ثم اعلم أنه يصح إرادة كل واحدٍ من المعنى⁽⁹⁾ اللغوي والعرفي في أمثال هذا المقام⁽¹⁰⁾، لكن الشارحين لأمثال هذه العبارات فسروه بالمعنى اللغوي⁽¹¹⁾، كما هو اللائق في إرادة معاني الألفاظ في المحاورات. 3ب/ ثم إنه لا بد في تحقيق الحمد بكل معنييه من أربعة أمور⁽¹²⁾:

أحدها الحامد، والثاني: المحمود⁽¹³⁾، والثالث: المحمود عليه⁽¹⁴⁾، وهو الفعل الاختياري الجميل الذي به

=

- للفيروز آبادي 278/1، مادة (حمد).
- (1) ففائدة ذكر اللسان إنما لبيان الواقع، والتوطئة للفرق بين الحمد والشكر وبيان التسمية بينهما، ودفع احتمال التجوز بإطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازاً. ينظر: فوائد جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة، للأنطاكي 212، 213.
- (2) لأن تلك الصفات المقدسة ليست بأفعال، ولا يوصف ثبوتها بالاختيار.
- (3) القائل هو السيد الشريف الجرجاني. ينظر: حاشيته على الكشف 46.
- (4) يعني أن الذات المقدسة لما كانت كافية في ثبوت تلك الصفات واقتضت وجودها على ما هي عليه، نزلت منزلة أفعال اختيارية يستقل بها فاعلها. ينظر: المصدر نفسه.
- (5) تعريف الحمد في الاصطلاح هو نفسه تعريف الشكر في اللغة، قال الطبري: "العرب تقول: الحمد لله شكراً"، جامع البيان 135/1-138، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي 133/1.
- (6) هو محمد، وقيل محمود بن محمد الرازي، قطب الدين، أحد أئمة المعقول، اشتغل بالعلوم العقلية، وأخذ عن العضد، وله شروح ومصنفات عدة، منها شرحه على الرسالة الشمسية، ولوامع الكشف، وغيرها، انتقل إلى دمشق، وتوفي بها في أواخر ذي القعدة سنة 766 هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى 374/9، وشذرات الذهب 207/6، ومفتاح السعادة 246/1.
- (7) ينظر: لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار 18/1.
- (8) بخلاف مورد الحمد اللغوي، فإنه لا يكون إلا باللسان. ينظر: المطول شرح تلخيص المفتاح 130.
- (9) (المعنى): سقط من (أ).
- (10) لأن المفسرين أطبقوا على تفسير الحمد الواقع في القرآن بما فسره به أهل اللغة، فيكونان مترادفان، وليس بينهما عموم والخصوص من وجه كما قالوا؛ لإطباق أهل اللغة والشرع على أنهما بمعنى واحد، ينظر: حاشية علي قصارة على شرح البناني على السلم المنورق 8، مطبوع بهامش شرح البناني.
- (11) (اللغوي): سقط من (ب) و(د).
- (12) يل خمسة أمور، فات على المؤلف ذكر الصيغة، وهي هنا قوله: (الحمد لوليه).
- (13) وهذه يتضمنها لفظ (الوصف) في التعريف، فالوصف تضمن واصفاً وهو الحامد، وموصوفاً وهو المحمود، وصيغة دالة. ينظر: فوائد جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة، للأنطاكي 213.
- (14) (المحمود): سقط من (أ).

يحمد في مقابلته، والرابع: المحمود به، وهو الأمر الذي يدل على تعظيم المحمود، قولاً كان أو فعلاً، وهو إذا كان قولياً يكون لإنشاء الحمد وإن كان بصورة الإخبار، كما فيما نحن فيه⁽¹⁾ وفي كثير من مواقع الحمد.

ثم لا يلزم أن يكون جميع الأمور الأربعة مذكورة عند ذكر الحمد؛ بل قد يُكتفى باثنين منها، كما في هذا الحمد، أعني قوله: (الحمد لوليه)، فإن المذكور فيه المحمود به، وهو هذا الكلام، والمحمود، وهو الولي، وقد يذكر الجميع كما وقع في كلام بعض الشارحين من قوله: أحمد الله على عظمة جلاله.

ثم كون قوله: (الحمد لوليه) وأمثاله محموداً به ليس باعتبار اشتماله على لفظ الحمد أو معناه؛ بل باعتبار أنه وصف بالجميل للمحمود، حتى يصح بدون ذكر الحمد، كما في قولنا: سبحان ذي الملك والملكوت، لكن تلفظ الحمد أنسب، باعتبار أن الحمد كأنه وقع ملحوظاً مرتين.

ثم اللام في قوله: (الحمد) إما للجنس، كما هو الملائم في اللام الداخلة على المصادر الواقعة موقع الأفعال، وفيما نحن فيه كذلك؛ إذ أصله أَحْمَدُ حَمْدًا لَوْلِيَّهِ، فحذف الفعل⁽²⁾، وعدل إلى الجملة الاسمية للدوام والثبات، كما صرح بهذا المعنى صاحب الكشف⁽³⁾ في أمثال هذه المواضع، وإما للاستغراق⁽⁴⁾؛ إذ المصدر نكرة يصح أن يقصد منه جميع الأفراد.

والحمد مصدرٌ سواء قصد منه المعنى اللغوي – كما هو ظاهر –، 5/د أو العرفي، فإما أن يكون مصدراً مبنياً للفاعل⁽⁵⁾، فمعناه حينئذٍ جنس الحامدية أو جميع أفرادها القائمة بفاعلها متعلقٌ لوليه.

أو مصدراً مبنياً للمفعول، فمعناه حينئذٍ جنس المحمودية أو جميع أفرادها قائمةٌ لوليه.

وقد جُوزَ أن يراد منه القدر المشترك⁽⁶⁾ الشامل لنوعيه من المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول؛ بإرادة ما يطلق عليه الحمد، استيفاءً بأنواع الحمد الملائم بمقام الحمد وبلاستغراق.

وجوز – أيضاً – أن يراد منه الحاصل بالمصدر، وهو المعنى الحاصل بعد صدور المصدر من الفاعل

وتعلقه بالمفعول⁽⁷⁾، وعبر عنه ههنا [سياس وستايش]⁽⁸⁾. 82/أ

(1) فجملة (الحمد لوليه) خبر؛ لكنها استعملت لإنشاء الحمد.

(2) حذف الفعل وجوباً سماعاً، ودخل اللام على المصدر، وعدل عن النصب إلى الرفع لتصير الجملة على صورة الجملة الاسمية.

(3) ينظر: الكشف 10-9/1، وصاحب الكشف هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، أديب لغوي، نحوي، ولد بزمخش سنة 467هـ وإليها نسب، رحل إلى بغداد غير مرة وأخذ الأدب عن كثير من علمائها، ووصل إلى خراسان، وجاور بمكة المكرمة حتى قيل له: جار الله، وتوفي بخوارزم سنة 538هـ، وله مصنفات كثيرة، أشهرها: الكشف، والمفصل، والأنموذج، وأساس البلاغة، والفائق في غريب الحديث، وهو معتزلي المذهب، ينظر: ترجمته في: إنباه الرواة 265/3، وبغية الوعاة 388، وشذرات الذهب 118/4، ومعجم الأدياء 126/19، ونزهة الألباء 274.

(4) قال السيد: "إن السبب في اختياره ذلك هو أن اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام دون أمر خارج يستلزم لاختصاص الأفراد، فلا حاجة في تأدية المقصود الذي هو ثبوت الحمد له تعالى - وانتفاؤه عن غيره إلى أن يلاحظ الشمول الذي هو معنى زائد على الجنس، ويستعان على ذلك بالقرائن والأحوال الخارجية عن اللفظ"، حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشف 32، وقيل في سبب اختياره غير ذلك. ينظر: رسالة الأنطاك (فوائد جلية تتعلق بالبسملة والحمدلة) 222، 223.

(5) وقد عدّه السيالكوتي الأظهر "لكونه معدولاً من حمدت حمد الله للدلالة على العموم والدوام، ولكثرة استعماله". حاشية السيالكوتي على حاشية عبدالغفور على الفوائد الضيائية 7/1 من المجموعة النورية.

(6) القدر المشترك هو ما تعدد معناه بلا واسطة نقل وكان حقيقةً في الجميع. ينظر: رسالة في تحقيق البسملة للأمر 31.

(7) ينظر: حاشية عبدالغفور اللاري على الفوائد الضيائية 7 من المجموعة النورية.

(8) كلمتان فارسيتان، ومعنى سياس: هو المعنى المصدري، وستايش: هو المعنى الحاصل بالمصدر، كما أفادني بذلك الدكتور عبدالحميد التركماني.

قال بعض المحققين⁽¹⁾: معنى لطيفاً⁽²⁾ - الله تعالى در قائله -: وهو أن يكون الحمد مصدراً مبنياً للفاعل ثابتاً له - تعالى -، بأن يكون فاعله هو الله -تعالى-، فيكون المعنى: الحامدية له - تعالى - مختصة به لا تتأتى من غيره، فيكون وصفاً بالجميل بإظهار العجز عن الحمد، كأنه قال: "لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَتْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ"⁽³⁾، كما وقع من خير الأنام - عليه الصلاة والسلام - ولا شك أن هذا الحمد أعلى وأجل أفراد الحمد⁽⁴⁾.

ثم اعلم أن لامي التعريف والجارة في قوله "الحمد لوليه" يدلان على اختصاص الحمد وقصره على الله - سبحانه -، أما دلالة لام الجارة ولام التعريف إذا كان للاستغراق على هذا المعنى فظاهر، وأما إذا كان للجنس فلما تقرّر من أنّ المعرف بلام الجنس إذا جعل مبتدأ فهو مقصورٌ على الخبر، وهذا القصر ليس بصحيح بظاهره، إذ لا شك أنه قد يحمّد لغيره - تعالى - كما يقال: حمدت زيدا على سخاوته، أو شجاعته، أو غير ذلك إلا أن يقال: إنّ هذا القصر ادّعائي، أو باعتبار أنه⁽⁵⁾ المعتدّ به، أو باعتبار المال؛ فإن جميع المحامد ترجع إليه - تعالى - باعتبار أن المحمود عليه - في الحقيقة - في أمثال هذه المحامد فعلٌ اختياريٌّ له - تعالى - لكن تعلق الحمد على غيره - تعالى - بحسب الظاهر باعتبار أنه مظهرٌ لهذه الأمور الجميلة⁽⁶⁾، وقيل: إن الحمد لغيره - تعالى - بمعنى المدح، فتأمل⁽⁷⁾.

قوله: (لوليه) نُقِلَ عن الصّاح⁽⁸⁾: الْوَلِيُّ ضِدُّ الْعَدُوِّ، وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرَ أَحَدٍ فَهُوَ وَلِيُّهُ⁽⁹⁾، هذا وكل من المعنيين محتملٌ، فمعنى الكلام على الأول: إن الحمد مختص بمحب الحمد وهو الله - تعالى -⁽¹⁰⁾، وفيه أن محب الحمد لا ينحصر في الله - تعالى -، فإن أكثر الناس يحبون الحمد، إلا أن يقال: المراد محب الحمد على نفسه، فإن قلت: بعض الناس يحبون الحمد، على نفسه، فلم يتخصّص بالله - تعالى - وحده، قلت: المراد محب

(1) يعني به المولى عصام الدين. ينظر: حاشيته على الفوائد الضيائية 3/1 من الطبعة العثمانية.

(2) (لطيفاً): سقط من (أ).

(3) هذا شطرٌ من حديث شريف روي عن عائشة رضي الله عنها وهو أنها قالت: فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم- ذات ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان، وهو يقول: (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك) رواه مسلم 486، وأبو داود 879، والترمذي 3493، والنسائي 1100، وابن ماجه 3841، وأحمد 35696، وروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره: (اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك)، أخرجه أبو داود 1427، والنسائي 1747، والترمذي 3566، وابن ماجه 1179، وأحمد 1394.

(4) لم يرتض البوسنوي هذا المعنى، فقال بعد ذكره: "وهو مذهبٌ عجيبٌ وتفردٌ غريبٌ؛ فإن معنييه اللغوي والعرفي، وهو أنه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً كما ذكره المحققون، يشهدان ببطلانه؛ لأن كلاً منهما بحيث لا يتصور في حق الخالق نعم إذا اعتبر على الأول من المبني للمفعول يصير وصفاً له عن اسمه، لكن المدعى مبني على خلافه، وأما ما نقل من الأثر فمحمولٌ على ما هو الغرض من ماهيته اللغوية"، حاشية البوسنوي المعروف "بعلامك" علي الجامي، اللوحة الثانية من المخطوط.

(5) (أنه): سقط من (أ) و(ب).

(6) فأفعال العباد الحسنة التي يستحقون بها الحمد عنده هي بتمكين الله وإقداره عليها، فمن هذا الوجه كان حمدهم على هذه الأفعال راجعاً إليه تعالى، قال الزمخشري في الكشاف 545/4: "فأما حمد غيره فاعتداد بأن نعمة الله -تعالى- جرت على يده".

(7) الحمد إذا أريد به التعظيم، اختص به - سبحانه وتعالى -، وإن أريد به المجاز، لا يكون خاصاً، قال سيبويه - كما في الكتاب 69/2 - في باب ما ينتصب على المدح: "إن الحمد لا يطلق تعظيماً لغير الله - تعالى - ولو قلت: الحمد لزيد تريد العظمة لم يجز".

(8) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري 2529/6، باب الواو والياء فصل النون، مادة (ولي).

(9) (فهو وليه): سقط من (ب).

(10) على أن تكون الإضافة في "وليه" للاستغراق، والضمير البارز فيه راجعٌ إلى الحمد، فيكون معناه جنس الحمد، أو كل حمدٍ لمحِبٍ كل حمد، ينظر: حاشية المولى محرم على الفوائد الضيائية 1/1.

كل حمدٍ لنفسه⁽¹⁾ وغيره - تعالى - لا يحبُّ كل حمدٍ لنفسه؛ بل الله - تعالى - .
وعلى الثاني: إن 4/ب/ الحمد مختصٌّ بمن تعهّد أمر الحمد وهو الله - تعالى - من خلق ما يحمد عليه⁽²⁾،
وخلق استعداد الحمد⁽³⁾ وأسبابه للحمد، وجزاء الحمد بما يليق به⁽⁴⁾.
وقيل: المراد بالولي ههنا من هو أولى بالحمد وينبغي أن يحمد عليه، لعل هذا القائل حمل الولي على فَعِيل
المبالغة، وقصد منه معنى⁽⁵⁾ أفعَل التفضيل لمناسبة بينهما، ويجوز أن يكون الولي بمعنى القريب⁽⁶⁾، وهو قريبٌ
من هذا المعنى.
وقيل المراد منه صاحب الحمد، وهو مناسبٌ بمقام تخصيص الحمد وقصره في الله تعالى، كما لا
يخفى⁽⁷⁾.
وإنما لم يصرح في مقام الحمد باسمه - سبحانه - إما للتعظيم، كما هو الشائع في المحاورات، لدلالته على
أن كمال العظمة يمنع من التعيين، أو لادعاء التعيين⁽⁸⁾ وأن الوهم لا يذهب إلى الغير⁽⁹⁾. 6/د/
أو لغرابة الأسلوب التي يميل إليها الطبايع.
أو لتجديد الطريق الدال على الحمد؛ لما في كل جديدٍ من اللذة.
أو لينال المخاطب المقصود بعد التأمل والتعب، إذ النيل بعد التعب ألدّ⁽¹⁰⁾.
وإنما اختار خصوص لفظ الولي، إما لتعليق الحكم بما يشعر بالعلية على طريق التصريح⁽¹¹⁾؛ إذ تعليق
الحكم بالمشتق يفيد عليّة مأخذ الاشتقاق وهو الولاية⁽¹²⁾.
أو لأن هذا العنوان في التعبير عن المحمود نظراً إلى المقصود - أعني الحصر المذكور - أظهر من
سائر العناوين.
أو لتوافق فقرتي الصلاة والحمد؛ فإنه يلاحظ الفقرات السابقة والآتية في الإنشاءات.
وإنما قدم "الحمد" على "لوليه" مع أن المراد من الولي ذات الله - تعالى - وهو أهم وأقدم من حيث هو

- (1) في (ب): "على نفسه" بدل "لنفسه".
- (2) وهو المكان.
- (3) الاستعداد: هو كون الشيء بالقوة القريبة والبعيدة إلى الفعل.
- (4) نقله بتصرف من العصام. ينظر: حاشيته 3/1.
- (5) (معنى): سقط من (أ) و (ب).
- (6) الضمير يرجع إلى "الولي"، فقد فسروا الولي - أيضاً - بالقريب بالأشياء قُربَ علم، فولّي الحمد العالم بحقيقته. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري على الفوائد الضيائية، اللوحة الثالثة.
- (7) ينظر: حاشية عبدالغفور 9/1.
- (8) يعني أن حمد الواجب بأي لسان وقع فهو متعين. ينظر: حاشية عبد الرحمن بن محمود الإسفرائيني 3.
- (9) قال الأكيّني: "ولم يصرح باسمه سبحانه - لاشتماله على زيادة أمر لا يحصل غيرها، أعني: الدلالة على أهليته - تعالى - بالمطابقة مع ظهور كونه تعالى - حَرِيّاً بالحمد، وشيوع استعماله في حقه - تعالى - لا غير"، حاشيته على الفوائد الضيائية 7/1 من المجموعة النورية.
- (10) أشار الدسوقي في حاشيته على شرح الخبيصي على تهذيب المنطق أنه سلك هذا الطريق في تأدية الحمد كثير من الأعاجم كالخبيصي في شرح التهذيب، والقطب الرازي في شرح الشمسية وغيرهما ميلاً إلى جهة الاستغراب، ولأن تصدير الكتب بجملة الحمدلة من أول الأمر شائع مألوف، فليس للنفس إليه التفات، كما تلتفت إلى المستحدث، إذ المستحدث يحصل للنفس إليه التفات ونشاط واستلذاذ، كما قيل: لكل جديد لذة، وقد نحا هذا المنحى كثير من الأدباء في رسائلهم. ينظر: حاشية الدسوقي على شرح الخبيصي على تهذيب المنطق، للتفتازاني 7.
- (11) بخلاف (الحمد لله) فإنه تعليقٌ بما يشعر بالعليّة ضمناً؛ لكونه علماً للذات المستحق لجميع المحامد، فكان التعليق به كالتعليق بالمشتق. ينظر: حاشية عبد الحكيم السبالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري على شرح الجامي 8/1 من المجموعة النورية.
- (12) ينظر: حاشية عبدالغفور 8/1، وحاشية نور محمد عليها 5.

ذاته؛ لكون (الحمد) مبتدأ (ولوليه) خبره، والأصل في المبتدأ التقديم⁽¹⁾، أو للدلالة في أول الأمر على أنه⁽²⁾ مقام الحمد⁽³⁾.

قوله: "والصلاة على نبيه" لما كان الحامد في غاية السُّلِّ والمحمود في نهاية العُلُو حتى لا يصل الفيض منه إليه إلا بواسطة جعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك، وهكذا التصلية على الآل والأصحاب، ويمكن أن يقال: فإنها واسطة بين المصلي والنبي - عليه السلام -⁽⁴⁾.

والصلاة ههنا بمعنى الرحمة، فإن فاعلها هو الله - تعالى - بقرينة كلمة (على)⁽⁵⁾ فإنها متعلقة (بنازلة)⁽⁶⁾ المقدرة، والصلاة من الله - تعالى - بمعنى الرحمة⁽⁷⁾، فيكون المعنى الرحمة نازلةً من الله 83/أ- تعالى - على نبيه، ويجوز أن تكون بمعنى الدعاء؛ إذ المصلي هو المصنف، والصلاة⁽⁸⁾ من المؤمنين بمعنى الدعاء، كما هو المشهور⁽⁹⁾، فإن قلت على هذا كلمة (على) تدل على أن يكون هذا الدعاء دعاءً⁽¹⁰⁾ عليه، وهو باطل قطعاً، قلت: دلالة كلمة (على) على هذا المعنى مخصوصة بما إذا كانت صلة للفظ الدعاء، وأما إذا وقعت صلة للفظ الصلاة فلا، كما يظهر من موارد⁽¹¹⁾ استعمالها⁽¹²⁾.

والنبي إما مأخوذة من النبوة أو النبأ، وكلاهما بمعنى الرفعة⁽¹³⁾، أو من النبأ بمعنى الخبر، فيكون معناه اللغوي الرفيع أو المخبر⁽¹⁴⁾، وفي العرف⁽¹⁵⁾: إنسان بعثه الله - تعالى - إلى الخلق لتبليغ أحكامه⁽¹⁶⁾.

- (1) ويمكن أن يقال أيضاً بأن العامل في "لوليه" هو الحمد حقيقةً، والعامل مقدّم على معموله، فأما لكونه عاملاً فيه فلاّن تقديره: حمدت لوليه حمداً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، فيكون المصدر عاملاً، ثم أورد اللام في الولي؛ لتقوية عمل الحمد، فصار تقديره حمداً لوليه، ثم عدل من النصب إلى الرفع. ينظر: حاشية عبد الرحمن الأسفرائيني 3.
- (2) (على أنه): سقط من (أ).
- (3) فالاهتمام بالحمد هنا وإن كان عارضاً، والاسم الشريف ذاتي، إلا أن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الأمور الذاتية، والمقام هنا مقام الحمد. ينظر: العقد النامي على الجامي، لمحمد الأكيّني، الصفحة 7/1 من المجموعة النورية.
- (4) ينظر: مصدر السرور على حاشية عبد الغفور 12.
- (5) أورد صاحب مصدر السرور إيراداً وأجاب عنه، حاصله أنه إن قيل: من أي وجه يعلم من عبارة الشارح أن المراد من الصلاة صلاة الله - تعالى - فيقال: من تفسيرها بمعنى الرحمة؛ لأنه من المشهور أن صلاة الملائكة الاستغفار، والعباد الدعاء، والله - تعالى - الرحمة. ينظر: حاشيته 13.
- (6) وتقدير (نازلة) إشارة إلى أن كلمة (على) إنما جعلت صلة للصلاة بتضمين معنى النزول من علو، لأن كلمة (على) تقتضي الاستعلاء، ينظر حاشية عبد الرحمن الأسفرائيني 6.
- (7) قال الترمذي: "وروي عن سفيان الثوري وغير واحد من أهل العلم قالوا: صلاة الرب: الرحمة، وصلاة الملائكة: الاستغفار". سنن الترمذي 356/2.
- (8) (والصلاة): سقط من (أ).
- (9) علّق البخاري عن أبي العالية قوله: "صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة: الدعاء"، صحيح البخاري 120/6، قبل الحديث رقم 4797.
- (10) (دعاء): سقط من (ب).
- (11) في ب: "مورد".
- (12) أورد صاحب خادمة الكافية هذا الاعتراض وحاصل ما ذكره أنه إن قيل: قد تقرر أن الدعاء إذا عُدّي بـ(على) يراد به دعاء الشر، وهو غير مناسب بالمقام، فيقال: تلك القاعدة في لفظ الدعاء صريحاً، والصلاة دعاء ضمناً لا صريحاً. ينظر: خادمة الكافية 2.
- (13) قال في الصحاح: "والنُّبُوَّةُ والنَّبَاوَةُ: ما ارتفع من الأرض، فإن جعلت النبي مأخوذاً منه، أي: أنه شرف على سائر الخلق فأصله غير الهمز، وهو فاعل بمعنى مفعول، وتصغيره: نُبِّي، والجمع أنبياء"، تاج اللغة وصحاح العربية 2500/6، مادة (نبا) بدون همز، وينظر: القاموس المحيط 1337/1، مادة (نبا).
- (14) جاء في الصحاح: "والنَّبَأُ: الخبر، تقول: نَبَأٌ ونَبَأٌ، أي: أخبر، ومنه أخذ النبي؛ لأنه أنبأ عن الله - تعالى - وهو فاعل بمعنى فاعل، الصحاح 75/1، مادة (نبا). ينظر: القاموس المحيط 53/1، مادة (النبا).
- (15) في (أ): وفي العرفي.
- (16) في (ب) و (ج): الأحكام.

والرسول عند الجمهور أخص منه، فإنه إنسانٌ كذلك، ويكون⁽¹⁾ له كتابٌ وشريعة. وإضافة النبي إلى ضمير الولي عهدية، كما هو الأصل في الإضافات، فيكون المراد منه نبينا – عليه الصلاة والسلام –⁽²⁾ لكن ترك التصريح باسمه الشريف⁽³⁾ لبعض ما ذكرنا من النكات في ترك التصريح باسم الله – تعالى –⁽⁴⁾.

واختار لفظ النبي على الرسول للإشعار بأنه – عليه الصلاة والسلام – يستحق الصلاة بمرتبة النبوة، ويُعلم منه استحقاقه الصلاة بمرتبة الرسالة بطريق الأولى⁽⁵⁾، أو لأن بين النبي والولي كمال مناسبة لفظاً واستعمالاً ليست بين الولي والرسول.⁽⁶⁾

أو ليوافق بالتصليّة الواقعة عن الله – سبحانه – في القرآن، وليطابق⁽⁷⁾ العنوان الذي وقع في أمرنا بالتصليّة عليه في القرآن، حيث قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾⁽⁸⁾، ويجوز أن تكون الإضافة جنسية أو استغراقية، فيكون المعنى: والصلاة على جنس النبي، أو على كل⁽⁹⁾ نبي⁽¹⁰⁾.

ونكتة اختياره على الرسول إما التعميم، أو رعاية المناسبة بالولي⁽¹¹⁾. قوله: (وعلى آله وأصحابه المتأدبين بأدابه) منع 5/ب/ الشيعة إدخال 7/د/ (على) على الآل عند التصليّة على النبي وآله، ونقلوا في ذلك حديثاً، والتزم أهل السنة ذكرها رداً عليهم، فإن في جميع الأحاديث الصحيحة المذكورة فيها⁽¹²⁾ الصلاة على النبي – عليه الصلاة والسلام – وآله دخلت كلمة⁽¹³⁾ (على) على آله، فالظاهر أن ما نقلوه موضوع⁽¹⁴⁾.

والآل أصله أهل⁽¹⁵⁾ بدليل أهّل في تصغيره، كما هو المشهور، وقيل: أهّل تصغير أهل، وتصغير الآل

- (1) في (أ): يكون بدون ألف.
- (2) ينظر: مصدر السرور 11.
- (3) (الشريف): سقط من (أ).
- (4) ينظر: النص المحقق 90.
- (5) لأن الرسالة أقوى وأشمل. ينظر: حاشية نور محمد على حاشية عبدالغفور 5.
- (6) وهذه المناسبة هي مراعاة السجع. ينظر: مصدر السرور 16.
- (7) في (ب): أو ليوافق.
- (8) سورة الأحزاب، الآية (56).
- (9) (كل): سقط من (ب).
- (10) وبمعونة الزمان والمكان يختص الضمير بنبينا – صلى الله عليه وسلم – وإن كان عاماً في نفسه.
- (11) ينظر: دافع التوهّمات على حاشية عبدالغفور، للقندهاري 37/1.
- (12) (فيها): سقط من (أ).
- (13) (كلمة): سقط من (ب).
- (14) تعقبه السيد نعمة الله الجزائري بقوله: أما الحديث الذي أشار إليه فهو قوله: من فصل بيني وبين آلي (على) فقد جفاني، وأما نسبته إلى الشيعة، فإن أراد بهم الإمامية، فهو كذب عليهم، لعدم وروده في أحبارهم، وورد عن أئمتهم الفصل (على) وإن أراد غيرهم من الفرق فالحال على ما قال؛ لأننا روينا بطريقنا إلى شيخنا البهائي أنه رآه في كتب الإسماعيلية. ينظر: حاشيته على شرح الجامي للوحة 8 من المخطوط.
- (15) هذا مذهب سيبويه وأتباعه، قلبت الهاء همزة، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، وذهب الخليل والكسائي إلى أن أصله (أول) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألفاً، ووافقهم ابن فارس، واختاره أبو حيان، ينظر: كتاب العين، للخليل بن أحمد 359/8، ومقاييس اللغة، لابن فارس 159/1، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي 963/1، والبحر المحيط، أبو حيان 304/1.

أُوَيْل⁽¹⁾، وهذا يدل على أن أصله شيء آخر⁽²⁾.

وآله – صلى الله عليه وسلم – في المشهور: أهل بيته ومن له قرابة به – عليه الصلاة والسلام – من المؤمنين، وفي الصحاح: "أَلُ الرَّجُلِ: أَهْلُهُ وَعِيَالُهُ، وَآلُهُ أَيْضًا: أَتْبَاعُهُ"⁽³⁾.

والأصحاب جمع صاحب، بمعنى الصحبة⁽⁴⁾، وهو في المشهور مؤمن أدرك شرف صحبته – عليه السلام –⁽⁵⁾ وقيل: إن فاعلاً لا يجمع على أفعال⁽⁶⁾؛ بل هو جمع صَحَبٍ بسكون الحاء كَنَهَرٍ وأنْهَارٍ، أو جمع صَحِبٍ بكسر الحاء كَنَمٍ وأنَمَارٍ مخفف صاحب⁽⁷⁾، فإن أريد من آله أهله وعياله وأقرباؤه، فالنسبة بينه وبين الأصحاب عموم من وجه⁽⁸⁾، وإن أريد أتباعه، فذكر الأصحاب تخصيص بعد التعميم⁽⁹⁾.
والأدب [نكاه داشتن حد هر جیزی]⁽¹⁰⁾.

وقيل: صرف الفعل إلى مواضع يستحسنه العقلاء⁽¹¹⁾، (والمتأدبين): "الذين ثبت فيما بينهم⁽¹²⁾ التأدب بآدابه والانصباغ بصبغه لفنائهم⁽¹³⁾ في ذاته"⁽¹⁴⁾.

ونقل عن الصحاح: "الأدب: أدب النفس، وأدب الدرس"⁽¹⁵⁾، ولا شك أن أصحابه – صلى الله عليه وسلم – متأدبون بآداب درسه⁽¹⁶⁾ – أيضاً⁽¹⁷⁾، وهو تبليغ الكتاب والأحكام، ولا يخفى أن في ذكر الأدب براعة

(1) قال أبو حيان: "قال يونس في تصغيره: (أُوَيْل)، ونقله الكسائي نصاً عن العرب، وهذا اختيار أبي الحسن بن الباذش"، ينظر: البحر المحيط 304/1.

(2) يمكن أن يقال: إن (أُهَيْل) وإن كان يحتمل أنه تصغيرٌ لأهل، لكن أهل اللغة الثقات قد قام الدليل عندهم على أنه تصغيرٌ لآل أيضاً، فدل هذا على أن أصل (الآل) أهل وليس شيئاً آخر. ينظر: حاشية الدسوقي على شرح السعد على تلخيص المفتاح 45/1.

(3) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، 1627/4، مادة (أول).

(4) في (ب): (الصحابة).

(5) في تعريف الصحابي خلاف كثير بين المحدثين والأصوليين، وقال ابن حجر: "أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي – صلى الله عليه وسلم – مؤمناً به، ومات على الإسلام". الإصابة في تمييز الصحابة 158/1، وينظر: الإحكام، للآمدي 92/2، والتقييد والإيضاح، للعراقي 297، وفتح المغي، للسخاوي 85/3، وإرشاد الفحول للشوكاني 279/1-280.

(6) نص على ذلك الجوهري والنحاس. ينظر: الصحاح، 2305/6، مادة (جنى)، وإعراب القرآن، للنحاس، 28/4، لكن المنقول عن سيبويه أن أصحاب جمع صاحب، فقد صرح بأن فاعلاً يجمع على أفعال، ومثل بشاهدٍ وأشهادٍ، وزاد عليها الفارسي في التعليقة صاحب وأصحاب، وارتضاه الزمخشري والرضي. ينظر: الكتاب 642/3، والتعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي 115/4، والكشاف 455/1، 172/4، وشرح الشافية، للرضي 155/2-158.

(7) جاء في الصحاح أن جمع الصحاب: صَحْبٌ، مثل راكب وركبٌ، وصُحْبَةٌ بالضم مثل فارِه وفُرْهَةٌ، وصَحَابٌ مثل جَانَعٍ وجِيَاعٍ، والأصحاب: جمع صَحْبٍ مثل فَرَحٍ وأفْرَاحٍ، والصَّحَابَةُ بالفتح: الأصحاب، وهي في الأصل مصدر. ينظر: 161/1، مادة (صحب).

(8) فيكون من باب عطف العام على الخاص؛ لأن آله أيضاً أصحابه فيكرر الدعاء لهم. ينظر: حاشية المولى محرم على شرح الجامي 3/1.

(9) فيكون عطف الخاص على العام اعتناء بشأنهم، وإشارةً إلى أنهم أحقاء بالصلاة؛ لأنهم كانوا تابعين له. ينظر: حاشية المولى محرم على شرح الجامي 3/1.

(10) يعني: الأدب هو مراعاة حد كل شيء. أفادني بذلك الدكتور عبدالحميد التركماني.

(11) ذكر ابن فارس أن اشتقاقه من الأدب بوزن الضَرْبِ، وهو الدعاء إلى الطعام، ومنه المأدبة؛ لأنه أمر مُجمع على استحسانه. ينظر: مقاييس اللغة 91/1، 92، مادة (أدب).

(12) في (أ) في ماهيتهم، وهو تعريف.

(13) معنى الفناء في اصطلاح الصوفية: تبديل الصفات البشرية بالصفات الإلهية دون الذات، فكلمة ارتفعت صفة منها قامت الصفة الإلهية مقامها، فيكون الحق – سبحانه – سمعه وبصره، وكذلك حال الفناء في النبي عندهم، وهذا مبني على وحدة الوجود، كما هو مذاق الشارح – عفا الله عنه – وإلا فالظاهر المناسب للمقام أن المعنى: السَّاعِينَ غاية السعي في التأدب بآدابه، بِحَمَلٍ صيغة التفعّل على المبالغة، والإضافة لمجرد ارتباط. ينظر: حاشية السالكوتي على حاشية عبدالغفور 9/1 من المجموعة النورية.

(14) نقله المصنف من حاشية عبد الغفور اللاري. ينظر: 9/1 من المجموعة النورية.

(15) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، 86/1، مادة (أدب).

(16) في (أ): "نفسه" بدل "درسه"، وهو سهو.

(17) لله در المصنف إذ اقتصر على وصفهم بأنهم متأدبون بآداب درسه ولم يقع فيما وقع فيه صاحب الصحاح، حيث وصفهم بأنهم

الاستهلال؛ لأن النحو من علم الأدب⁽¹⁾.

و(المتأدبين) يحتمل أن يكون لمجموع الآل والأصحاب، وأن يكون للأصحاب فقط، وعلى كلا التقديرين فهو إما للتخصيص، أو لمجرد المدح، وعلى كل تقدير في هذا التوصيف إشعار بأن استحقاق الصلاة فيهم باعتبار هذا الوصف⁽²⁾.

فإن قلت: الضمير في (آله) وما بعده من الضمائر راجعٌ إلى (نبيه)، وضمير (نبيه) راجع إلى (وليه)، وضمير (وليه) راجعٌ إلى (الحمد)، فيلزم في كلامه انتشار الضمائر، قلت: نعم، لكن لا نسلم أن جميع الانتشارات غير مستحسنة؛ بل الانتشار واقعٌ في كلام البلغاء عند ظهور المراد، سيما عند قرب مرجع الضمائر المتأخرة، خصوصاً إذا لوحظ في ذلك نكتة، وهي ههنا أن يكون بين تلك الفقرات الثلاث، وهي فقرة الحمد، 84/ أ/ وفقرة الصلاة على النبي-عليه السلام-⁽³⁾، وفقرة الصلاة على الآل والأصحاب ارتباطاً⁽⁴⁾ بالضمير أيضاً، بأن يكون الضمير الواقع في آخر الفقرة المتأخرة راجعٌ إلى ما هو مذكور في آخر الفقرة المتقدمة مضافاً إلى ضمير آخر، فإن الضمير في (نبيه) راجعٌ إلى الولي الواقع في آخر الفقرة الأولى مضافاً إلى ضميره، والضمير في (آله وأصحابه) راجعٌ إلى النبي الواقع في الفقرة الثانية مضافاً إلى ضميره، ولا يخفى حسن هذا الانتشار⁽⁵⁾. وما قيل إن جميع الضمائر راجعٌ إلى (الحمد) بأن يراد من نبي الحمد: اسمُ نبينا - صلى الله عليه وسلم - ومن آل الحمد: أهلُ الحمد، وهم آل نبينا - عليه الصلاة والسلام - ومن أصحاب الحمد: أصحابُ نبينا لا يخلو عن بعد وتكأف، كما لا يخفى⁽⁶⁾.

قوله: (أما بعد) كلمة (بعد) من الظروف اللازمة للإضافة، التي بعد قطعها عن الإضافة وتقدير ما أضيف إليها يبنى على الضم، وههنا كذلك، والعامل فيه (أما)؛ لنيابتها عن الفعل⁽⁷⁾؛ إذ أصل أما بعد: مهما يكن من شيء بعد الحمد 8/ د/ والصلاة، فحذف مهما يكن من شيء، وأقيم (أما) مقامه⁽⁸⁾، كما تحذف الجملة، ويقام (نعم)

متأدبون بأداب نفسه أيضاً، قال البوسنوي مشنعاً على صاحب الصحاح وصفهم بأنهم متأدبون بأداب نفسه: "ولعل أفراد الضمير في (نفسه) إما من سهو الناسخ، أو من طغيان القلم؛ فإن هذا أمرٌ لا يخطر ببال أحد فضلاً عما له حظ من الأدب، نعم كان عليه ألا يتعرض لمعناه الأول؛ لأن المقام لا يلائم إلا الثاني، وإن كان الأول ثابتاً لهم أيضاً، ذلك لأن صاحب أدب النفس لا يقال له متأدب بل أديب" حاشية بوسنوي على شرح الجامي للوحة الثالثة، من المخطوط.

(1) لكون مُستهل الكلام-أي مُفْتَتِحَه- ناظراً إلى ما سبق ومشيراً إليه بخصوصه، وذلك قد يكون على وجه التصريح، كما إذا أورد في أول الكلام عبارات تدل على خصوص المقصود بصريحه، وقد يكون على وجه الإشارة، كما إذا أورد عبارات دالة على خصوص المقصود لا بصريحه بل بالإيماء، كالعبرة الدالة على نوع المقصود أو جنسه، ولا خفاء في كون ما نحن فيه من هذا القبيل. ينظر: حاشية بوسنوي على الجامي، اللوحة الثالثة.

(2) ينظر: دافع التوهّمات على حاشية عبدالغفور 39.

(3) (عليه السلام): سقط من (ج).

(4) في (ب): ارتباطاً، والصحيح ما أثبت؛ لأنها اسم (يكون).

(5) يمكن أن يقال أيضاً إن الانتشار قبيح في الكلام الواحد وههنا ليس كذلك، بل في الكلامين، أو يقال: الضمير راجع إلى الحمد بطريق الاستخدام، وهو ما يكون معنيان للفظ واحد، يراد أحدهما بذكر ذلك اللفظ صريحاً، والآخر بإرجاع الضمير إليه، فلفظ الحمد له معنيان؛ معنى مصدري أريد بذكر الحمد صريحاً، والآخر المحمود إذا كان المصدرى مجهولاً أريد بإرجاع ضمير نبيه، فيكون المعنى النبي المحمود. ينظر: خادمة الكافية 2.

(6) لأن المعنى يكون حينئذٍ: الحمد لولي الحمد، والصلاة على نبي ولي الحمد، وعلى آل نبي ولي الحمد، وعلى أصحاب نبي ولي الحمد.

(7) وهو مذهب سيبويه. ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي 273/2.

(8) حذف فعل الشرط مع الفاعل لزوماً اختصاراً، لتكريره إذا كان لتفصيل ما أجمل، والاستئناف محمول عليه، والتكرير موجب للثقل، فلذا حذف فعل الشرط فأصبحت (أما فهذه) فتوالى حرفي الشرط والجزاء، فقدم (بعد) وجعل قائماً مقام فعل الشرط المحذوف عوضاً

مقامها في قولنا: نَعَمْ، لمن قال: أقام زيد؟، وقيل⁽¹⁾: حَذَفَ الفعل وَغَيَّرَ مهما إلى أَمَّا⁽²⁾، بأن تقلب الهاء همزة لقرب المخرج، وتقدم⁽³⁾ الهمزة على الميم لكونها من أقصى الحلق، أو لاقتضائها⁽⁴⁾ الصدارة في بعض استعمالاتها، ثم أدغم الميم في الميم، وزيف هذا القول بأن مهما: اسمٌ، وأَمَّا: حرفٌ، ولم يُعهد في كلامهم تغيير الاسم وجعله حرفاً⁽⁵⁾.

قوله: (فهذه) هي فاء جزاء شرطٍ حذف وأقيم (أَمَّا) مقامه، والتزم ذكرها إبقاءً لأثر الشرط في الجملة، و(هذه) إشارة إلى المعاني الحاضرة في نفسه التي سيذكرها في كتابه تجوزاً؛ إذ أسماء الإشارة موضوعة للإشارة إلى الأمور المبصرة الحاضرة في مرئى المخاطب، فنكتة هذا التجوز: إما الإشارة إلى إتقانه لهذه المعاني⁽⁶⁾، 6/ب/ حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الإشارة⁽⁷⁾ إليها، أو الإشارة إلى كمال فطنة المخاطب الطالب إلى أن بلغ مبلغاً صارت المغيبات معه كالمبصرات⁽⁸⁾، واستحق أن يشار له إلى المعقول بالإشارة الحسنة⁽⁹⁾، أو إشارة إلى الألفاظ والعبارات التي ستلى⁽¹⁰⁾ عليك تجوزاً، بادعاء أنها في تعيينها وتشخيصها وتحقق وقوعها كأنها محسوسة تستحق الإشارة الحسية، ويجوز أن تكون الخطبة إلحاقية، وقعت بعد تأليف الكتاب وكثيـه⁽¹¹⁾، أو يكون (هذه) إشارة إلى ما بين الدفتين للمحسوس، وتأنيتها للخبر، أو إلى النقوش المحسوسة، وفيه بُعد كما لا يخفى⁽¹²⁾، لأن المقصود ليس ما بين دفتي المصنف، أو النقوش التي في كتابه بخصوصها، فلا بد أن يراد ما بين الدفتين، أو النقوش على الوجه الكلي، ولا شك أنها ليست بمحسوسة، فلا بد من القول بالتجوز⁽¹³⁾ حينئذٍ أيضاً.

- =
- عنه، فاصلاً بين أدوات الشرط والجزاء، ثم حذف المضاف إليه و عوض عنه الضم؛ لأنه حركة قوية تصلح أن تكون جبرة للتغير الكثير وهو الحذف. ينظر: خادمة الكافية 3.
- (1) وهو رأي الخليل، واختاره الرضي. ينظر: مع الهوامع، السيوطي 545/2.
- (2) (إلى أَمَّا): سقط من (أ).
- (3) في (ج): وقدم.
- (4) في (ب): لاقتضاء.
- (5) رد مولوي شريف هذا الاعتراض، فقال بعد أن نقل ما قرره المحشي هنا: "ولكن قد زيف الزيف بأنه قد وقع مثل هذا في كلامهم، فإن (إذن) من الحروف الناصبة، فقيل: أصلها إذ الظرفية فحذف المضاف إليه ونوّن عوضاً عن المضاف إليه، فتدبر". حاشية مولوي شريف 6.
- (6) ينظر: مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 19، 20.
- (7) (الإشارة إليها): سقط من (ب).
- (8) وفيه ما لا يخفى من المبالغة، ويمكن أن يقال: هي إشارة إلى ما أجمع عليه رأيه، وتوجه إليه عزمه؛ لأنه رتب في نفسه أمراً تصوره على سبيل الإجمال وقصد إيراده، فصار مقصوده لقوة أسبابه عنده، وتمكنه من إيراده بعون الله - تعالى - في حكم الموجود الحاضر، فعومل في الإشارة إليه معاملة الموجود الحاضر. ينظر: العقد النامي على الجامي، للأكيني 10/01 من المجموعة النورية.
- (9) هذا الكلام منقول من حاشية العصام، ينظر: حاشية العصام على الجامي 14/1.
- (10) في (أ) و (ب) سيتلو.
- (11) كما هي العادة في الأغلب، ويدل عليه بعض ألفاظ هذه الخطبة. ينظر: مصدر السرور 20.
- (12) قال البوسنوي: الصواب أنه إشارة إلى الأمور الحاضرة في الذهن مطلقاً؛ إذ لا حضور للألفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج، ينظر: حاشيته على الجامي، اللوحة الرابعة من المخطوط.
- (13) الحمل على التجوز باعتبار كونه من قبيل تسمية المعبر باسم المعبر عنه غير مفيد، وسبب ذلك - كما قال البوسنوي - أن الحاضر من النقوش لا يكون إلا شخصاً، وليس المقصود وصف ذلك الشخص ولا تسميته؛ بل وصف نوعه، وتسمية النقش الكتابي الدال على تلك الألفاظ. المخصوصة أعم من أن يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشاركه في هذا المفهوم، ولا ريب في أنه لا وجود لهذا الكلي في الخارج. ينظر: حاشية البوسنوي على الجامي اللوحة الرابعة.

قوله: (فوائد) جمع فائدة، وهي لغة: مَا اسْتَفَدْتَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ⁽¹⁾، وقيل: مشتق من الْفَيْدِ⁽²⁾، وفي تاج المصادر⁽³⁾: الْفَيْدُ [زيادة شدن]⁽⁴⁾ ومنه الفائدة⁽⁵⁾، وقال الفاضل المحشي⁽⁶⁾: الْفَيْدُ [أنجه كرفته وداده شود از مال]⁽⁷⁾، وقال⁽⁸⁾: ويجوز أن يكون من قَادَ الْمَالُ لَهُ، بمعنى ثبت⁽⁹⁾ المالُ لَهُ، فيكون الفوائد بمعنى الثوابت، فالمعنى حينئذ: هذه الأمور ثابتة بعيدة عن البطلان.

وعرفاً: ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه⁽¹⁰⁾، وأما إطلاق الفوائد على المعاني على تقدير الإشارة إليها [فعلى الحقيقة، وأما على الألفاظ على تقدير الإشارة إليها]⁽¹¹⁾ فبطريق التجوّز، باعتبار أن معانيها فوائد، أو بطريق الحقيقة، باعتبار أنها فائدة تحصل بالتلفظ، ومصلحة مترتبة عليه.

قوله: (وافية)، أي: كثيرة تامة، من وَفَى الشَّيْءُ إِذَا كَثُرَ وَتَمَّ⁽¹²⁾، وعلى هذا المعنى تعلق قوله: (بحلّ) (مشكلات) على (وافية) باعتبار تضمنه⁽¹³⁾ معنى التعلق، أي: كثيرة⁽¹⁴⁾ تامة متعلقة بـ(حلّ) مشكلات الكافية. ويجوز أن يكون من وَفَى بعهده إذا لم يغدر وعمل به⁽¹⁵⁾، وحينئذ لا احتياج في تعلق بحلّ إليها إلى التضمن، فتأمل⁽¹⁶⁾.

قوله: (بحلّ مشكلات الكافية): المشكل: "مَأْخُذٌ مِنَ الْإِشْكَالِ بِمَعْنَى الْاِشْتِبَاهِ، سُمِّيَ الْحَقُّ الْخَفِيُّ مُشْكَلاً

- (1) ينظر: لسان العرب 250/11، مادة (فيد).
- (2) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري 52/2، مادة (فيد).
- (3) تاج المصادر في اللغة، لأبي جعفر أحمد بن علي جعفر 75/1، من الطبعة الحجرية، وهو معجم عربي للمصادر مع شرح عليها بالفارسية، جمع فيه المصادر من القرآن والحديث، وجردها عن الأمثال والأشعار، وأتبعها الأمثال التي تكثر في الدواوين، ومؤلفه هو: أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد البيهقي، ويعرف بالكنية الفارسية بوجعفر، نزيل نيسابور وعالمها، إمام في التفسير والقراءة والنحو واللغة، اجتهد في تحصيل العلوم حتى حفظ معجم الصحاح للجوهري عن ظهر قلب بعد ما قرأه على الميداني، وصنف تصانيف في فنون العلوم التي اشتهر بها، منها: المحيط بلغات القرآن، والمحيط بعلم القرآن، وينابيع اللغة، وتاج المصادر، توفي سنة 544 هـ. ينظر: معجم الأدباء، لياقوت 398/1، وبغية الوعاة، للسيوطي 346، وإنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي 89/1.
- (4) بمعنى الزيادة. أفادني بذلك الدكتور عبد الحميد التركماني.
- (5) في (أ): "الفائد" بدل "الفائدة"، وهو تحريف.
- (6) يريد الملا عبد الغفور، ينظر: حاشيته 10/1 من المجموعة النورية، والملا عبد الغفور هو عبد الغفور بن صلاح اللاري الأنصاري، الحنفي، النحوي، نسبته إلى اللار، وهي مملكة بين الهند وشيراز، واشتهر بالمنلا والملا عبد الغفور، ولقبه أستاذه الجامي برضي الدين، فقد كان من أجل تلامذته، وحامل علومه، وقرأ عليه أكثر مصنفاته، وقد تخرّج على يديه في سائر العلوم العقلية والنقلية، من مؤلفاته: حاشية على الفوائد الضيائية لشيخه الجامي، وحاشية على نفحات الأنس للجامي كذلك، وحاشية على هداية الحكمة، وشرح الأصول العشرة النجمية، وغيرها، توفي سنة 912 هـ بعد وفاة الجامي بأربع عشرة سنة. ينظر ترجمته في: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد 264/8، وهدية العارفين، للبغدادي 588/1، ومعجم المؤلفين، لكحالة 269/5، والأعلام، للزركلي 32/4.
- (7) معناه: الذي أخذ أو أعطى من المال والقول. أفادني بذلك الدكتور عبد الحميد التركماني.
- (8) القائل هو المولى عصام الدين وليس الملا عبد الغفور كما قد يُتوهم من الواو في (وقال). ينظر: حاشية العصام 4/1.
- (9) (ثبت): سقط من (أ).
- (10) ينظر:
- (11) سقط ما بين المعكوفين من (أ)، و(ب)، و(د).
- (12) ينظر: القاموس المحيط 1343/1، مادة (وفى).
- (13) للتضمنين طريقان: أحدهما: أن يكون الأصل ثابتاً، والمضمن حالاً منه، وعليه يكون المعنى، فهذه أمور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحلّ، والثاني: أن يكون الأصل زائداً والمضمن قائماً مقامه، فحينئذ يكون المعنى: فهذه أمور متعلقة لحلّ، قال المولى محرم: والطريق الأول أليق بالمقام؛ لأنه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية. ينظر: حاشية العصام على الجامي 5/1.
- (14) في (أ): "كثرة" بدل "كثيرة".
- (15) قال ابن منظور: "يقال: وَفَى وَأَوْفَى، فَمَنْ قَالَ: وَفَى فَإِنَّهُ يَقُولُ: تَمَّ كَقَوْلِكَ: وَفَى لَنَا فُلَانٌ، أَيْ: تَمَّ لَنَا قَوْلُهُ وَلَمْ يَغْدِرْ". لسان العرب 253/15، مادة (وفى).
- (16) قال العصام: لكن الأول أبلغ وأتم معنى. ينظر: حاشيته على الجامي 4/1.

لأنه يشبه الباطل (1) " (2).

وقيل: "مِنْ أَشْكَلٍ عَلَيَّ هَذَا إِذَا دَخَلَ فِي إِشْكَالِهِ وَأَمْثَالِهِ، بَحِيْثٌ لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَتَمَيَّزُ بِهِ" (3)، وفي التلويح (4): "إِذَا خَفِيَ الْمَرَادُ لِعَارِضٍ يُسَمَّى خَفِيًّا، وَإِنْ خَفِيَ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ أُدْرِكَ عَقْلًا (5) فَمَشْكَلٌ، أَوْ لَا (6) بَلْ نَقْلًا فَمَجْمَلٌ، أَوْ لَا (7) أَصْلًا فَمَتَشَابَهٌ" (8)، انتهى.

والتاء في 9/ د (الكافية) إما للتأنيث باعتبار أن الكتاب رسالة، أو للمبالغة (9)، أو للنقل (10) من المعنى الوصفي إلى الاسمي، فإن المعنى المنقول إليه فرع للمعنى المنقول عنه، كما أن التأنيث فرع للتذكير، فجعل ما كان علامة للتأنيث علامة للنقل (11).

قوله: (للعلامة) هي ظرف مُسْتَقَرٌّ، أعني متعلق بمحذوف، فإن قدر متعلّقه (12) نكرة – كما هو القاعدة بين تقدير متعلقات الظروف 85/ أ/ المستقرة – يكون حالاً من الكافية، تقديره: بحل مشكلات الكافية حال كون الكافية كائنة للعلامة، ويتجه حينئذ أن الكافية ليست بفاعل ولا مفعول بل مضاف إليه (مشكلات) التي هي مفعول الحل.

والجواب: أَنَّ الْحَالَ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ يَصِحُّ (13) إِذَا صَحَّ حَذْفُ أَحَدِهِمَا وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، كما في: ﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (14)، وسيجيء تحقيق ذلك في هذا الكتاب، وفيما نحن فيه يجوز أن يقال: بحل الكافية، كما يجوز أن يقال: اتبع إبراهيم (15).

وإن قدر متعلّقه مَعْرِفَةً رعاية لجانب المعنى – كما وقع من المتأخرين (16) في أمثال هذه التراكيب – يكون صفة للكافية، أي: مشكلات الكافية الكائنة للعلامة.

والعلامة صيغة المبالغة، والتاء فيها أيضاً للمبالغة، باعتبار أن المبالغ بالغ في وصفها (17) لكثرة علمه (18) وكمال فيه بأنه في حكم جماعة موصوفة بالعلم، فأدخل التاء في الصفة باعتبار أن موصوفها جماعة، فهي

- (1) يشبه الحق الخفي الباطل من جهة الخفاء؛ فإن كلاً منهما خفيين. ينظر: دافع التوهّمات 47/1.
- (2) حاشية عبدالغفور 10/1 من المجموعة النورية، وينظر: القاموس المحيط 1019/1، مادة (شكل).
- (3) القائل هو سعد الدين التفتازاني في كتابه التلويح على التوضيح 23/2.
- (4) ليس في التلويح بل في متن تنقيح الأصول لعبيدالله بن مسعود المحبوبي البخاري 234/2، وهو متن مشهور في أصول الفقه، شرّحه مؤلفه شرحاً ممزوجاً سماه التوضيح في حل غوامض التنقيح، ووضع السعد التفتازاني على التوضيح شرحاً سماه (التلويح على التوضيح لمتن التنقيح).
- (5) في (أ): "عقلاء" بدل "عقلاً"، وهو تحريف.
- (6) أي: لم يدرك بالعقل.
- (7) أي: لم يدرك المراد أصلاً.
- (8) في (ج): "فتشابه" بدل "فمتشابه"، وهو تحريف.
- (9) أي: "في كفايتها في النحو للشارع فيه". دافع التوهّمات 47/1.
- (10) في (ج): "للتنقل" بدل "لنقل"، وهو سهو.
- (11) ينظر: دافع التوهّمات 47/1.
- (12) (فإن قدر متعلقة): سقط من (أ).
- (13) (يصح إذا صح): سقط من (أ).
- (14) سورة النحل، من الآية (123).
- (15) ينظر: خادمة الكافية 3.
- (16) وهو ما رجّحه العصام، فقال بعد أن ذكر المتعلقين: "وأكثر ما ذهب إليه المحققون في مثل هذا رعاية جانب المعنى؛ لأنه أهم". ينظر: حاشيته على الجامي 4/1.
- (17) في (أ) و (ج): "موصوفها" بدل "وصفها".
- (18) في (ج): "علمه" بدل "علمه".

للتأنيث حقيقة⁽¹⁾، ولهذا لا يجوز جعلها صفة لله - تعالى -، مع 7/ب/ أنه أجدر بإطلاق هذه الصيغة المفيدة⁽²⁾ للمبالغة عليه - تعالى -⁽³⁾.

ثم إن توصيف ابن الحاجب بوصف العلامة إنما هو للمبالغة والتبجيل، وإلا فالمشهور أنها صفة من جمَع جميع أقسام العلوم العقلية والنقلية، كما هو حقه، وليس ابن الحاجب إلا من العلماء في العلوم النقلية⁽⁴⁾، ولذا خص قطب الملة والدين الشيرازي بوصف العلامة⁽⁵⁾، حيث سبق العلماء كلهم في جميع أقسام العلوم⁽⁶⁾، ويجوز أن يكون ذلك التوصيف بناء على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية.

قوله: (المشتهر): مُشْتَهَر بكسر الهاء، وقد جُوِّزَ بالفتح، بناءً على أن اشتهر جاء لازماً ومتعدياً⁽⁷⁾. وفي وصف ابن الحاجب بالاشتهار إظهار لعدم احتياجه إلى التوصيف بالفضائل تفصيلاً⁽⁸⁾، واعتذار عن ذلك⁽⁹⁾.

قوله: (في المشارق والمغارب): المشارق: جمع مشرق، وهو اسم مكان من الشرق، بمعنى الشمس⁽¹⁰⁾، قال في الصراح⁽¹¹⁾: "الشرق والشارق [أفتاب]"⁽¹²⁾⁽¹³⁾، فالمراد من المشرق حينئذ محل طلوع الشرق، أو من الشرق بمعنى الإشراق. قال في الصراح: "الإشراق [روشن وتابان شدن]"⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾، فالمراد من المشرق حينئذ محل الإشراق.

- (1) هذا منه دفع لما يتوهم أن (العلامة) عَلم لابن الحاجب، وهو مذكر، فلا معنى للتأنيث. ينظر: دافع التوهّمات 48/1.
- (2) (المفيدة) سقط من (أ) و (ب).
- (3) ينظر: حاشية عبد الغفور 11/1، ودافع التوهّمات 48/1.
- (4) هذا الكلام من أوله إلى آخره - كما قال من لا زاده الكردي - هذيان وجهل وطغيان، فإن ابن الحاجب قد اعترف بفضل المحققين المدققين، ونسبة القطب الشيرازي إليه نسبة الخادم إلى المخدم على ما نقل من بعض علماء المفهوم، بل هو ألمعي عصره وأوانه، جامع العلوم العقلية والنقلية، وكاشف المعضلات الصعبة الأبية. حاشية من لا زاده الكردي على حاشية العصام، اللوحة 13 من المخطوط.
- (5) تابع المصنف المولى عصام الدين في هذا الوصف. ينظر: حاشية العصام 5/1، والشيرازي هو: محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، قطب الدين الشيرازي، أحد العلماء والموسوعيين، ولد ونشأ في شيراز، وبرع في عدد من العلوم العقلية كالرياضيات والفيزياء والفلك، كما برع في الأصول والتفسير والبلاغة، وعلم الكلام والحكمة، وكان شديد الذكاء حتى لقبه العلماء بالعلامة، كان والده طبيباً فقرأ عليه، وعلى عمّه، وعلى نصير الطوسي، ألف عدداً من الكتب في فروع مختلفة منها شرح مختصر ابن الحاجب، وشرح المفتاح، وشرح كليات القانون لابن سينا، وشرح حكمة الإشراف، ودرّة التاج، ونهاية الإدراك، وغيرها، توفي في تبريز سنة 710 هـ. ينظر: الدرر الكامنة 339/4، ومفتاح السعادة 164/1، وبغية الوعاة 389.
- (6) من المعلوم أن الفضلاء قد لقبوا الشيرازي بالشارح العلامة، وحق له، فقد كان من أذكى العالم، لكن في قصر إطلاق هذا الاصطلاح عليه إجحاف ومبالغة، بل غيره كان أحق بوصف العلامة منه، فضلاً عن كونه مستحقاً له، لكن تلامذته كانوا يبالغون في تعظيمه، وقد استمر من بعدهم على تعظيمه، حتى جاوز بعض المتأخرين فقالوا: لا يطلق ذلك في الاصطلاح إلا عليه. ينظر: التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، صديق حسن خان القنوجي البخاري 464.
- (7) "والفتح أحسن؛ لاشتهاره وتضمينه المبالغة"، كذا قال الأكياني في العقد النامي 11/1 من النورية. ينظر: الصحاح 705/2، مادة (شهر).
- (8) في (أ)، (ب): (تفضيلاً).
- (9) أي: اعتذار عن إعراضه عن الإطراء في المدح. ينظر: حاشية العصام 5/1.
- (10) ينظر: الصحاح 150/4، مادة (شرق).
- (11) الصراح من الصحاح، وهو ترجمة فارسية لصاح الجوهري، مع إبقاء الآيات والأحاديث والشعر والأمثال باللغة العربية، وصاحب الترجمة هو أبو الفضل محمد بن خالد القرشي (ت: 681). ينظر: كشف الظنون 1073/2.
- (12) معناه: شمس. كما أفادني بها الدكتور عبد الحميد التركماني.
- (13) ينظر: الصراح من الصحاح، الصفحة 240 من المخطوط مادة (شرق).
- (14) يعني: أن يكون مضيئاً ومنوراً. أفادني بها الدكتور عبد الحميد التركماني.
- (15) ينظر: 240 من المخطوط.

والمغرب جمع مغرب، وهو أيضاً اسم مكان من الغروب⁽¹⁾. قال في الصراح⁽²⁾: "والغروب [فرونشستن آفتاب]⁽³⁾".

وجمعهما باعتبار أن المراد منهما البلاد التي في جانب المشرق وفي جانب المغرب، فكأنه سمي كل بلد مشرقياً مشرقاً، وكل بلد مغربياً مغرباً⁽⁴⁾، أو باعتبار أن للشمس من أول السرطان⁽⁵⁾ إلى آخر القوس في كل يوم مشرق ومغرب آخر، وذلك مائة واثنان وثمانون يوماً، ثم يعود من أول الجدي⁽⁶⁾ إلى آخر الجوزاء إلى تلك المشارق والمغارب التي جاءت منها، فجمعهما باعتبار بعد المنازل، وتنشيتهما كما وقع في التنزيل: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾⁽⁷⁾، باعتبار مشرق الذهاب والعود، ومغرب الذهاب والعود، والمراد حينئذ أيضاً اشتهاؤه في جميع وجه الأرض⁽⁸⁾.

وفي جَمْع أسامي الكتب ههنا من (الفوائد)، 10 د/و (الوافية)، و (الكافية)، و (المشارك)، بحيث لم يُخَلَّ بالمقصود لطافة لا يخفى حسنه⁽⁹⁾.

قوله: (الشيخ): نقل عن بعض كتب اللغة: أن الشيخ من ظهر فيه أثر كثرة السن⁽¹⁰⁾، وقال بعضهم⁽¹¹⁾: "وهي من خمسين أو إحدى وخمسين إلى آخر العمر أو إلى ثمانين"⁽¹²⁾، وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل، قال في الصحاح: شَيَّخْتُ الرَّجُلَ، أي: وصفته بالشيخ للتبجيل⁽¹³⁾، وكأن المراد ههنا هذا المعنى؛ إذ المشهور أن الشيخ ابن الحاجب قُتِلَ شاباً⁽¹⁴⁾.

- (1) ينظر: الصحاح 191/1، مادة (غرب).
- (2) ينظر: 30 من المخطوط.
- (3) يعني: غروب الشمس. أفادني بذلك د. عبد الحميد التركماني.
- (4) قال الأكيوني بعد أن ذكر هذا الاعتبار في الجمع: "وهذا أنسب"، ينظر: العقد النامي 11/1 من النورية.
- (5) أول السرطان: "هو النقطة الأولى من برج السرطان، وهو اليوم الأول من الصيف". دافع التوهّمات 50/1.
- (6) أول الجدي: "هو النقطة الأولى من برج الجدي، وهو اليوم الأول من الشتاء". دافع التوهّمات 50/1.
- (7) سورة الرحمن، الآية (17).
- (8) ذكر القنّدهاري احتماليين آخرين وهما: "الأول: أن يجعل المشارق عن نصف وجه الأرض الشرقي، ويجعل المغرب كناية عن نصف الأرض الغربي، والثاني: أن يعطف المغرب على المشارق أولاً، ثم يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه كناية عن جميع الأرض". دافع التوهّمات 49/1.
- (9) الفوائد اسم كتاب في المعاني، وهو الفوائد الغياثية في المعاني والبيان لعضد الدين الإيجي، والوافية اسم للمتوسط وهو كتاب (الوافية في شرح الكافية المعروف بين الدارسين بالمتوسط، وهو شرح ثانٍ للعلامة ركن الدين الاسترأبادي الذي صنفه على كتاب الكافية، والمشارك: كتاب في الحديث، وهو كتاب مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، قال العصام: "وفي درج أسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ". حاشيته 5/1.
- (10) ينظر: لسان العرب 31/3، مادة (شيخ)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الفنون 3593/6 مادة (شيخ)، والمصباح المنير 171، مادة (شيخ).
- (11) هو الفيروزآبادي صاحب القاموس، والفيروزآبادي هو يعقوب بن محمد بن إبراهيم، أبوظاهر، مجد الدين الشيرازي، ولد بكازرين من أعمال شيراز، وانتقل إلى العراق ومصر والشام، ودخل بلاد الروم والهند، ورحل إلى زبيد، من أئمة اللغة والأدب، انتشر اسمه في الأفق حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، وهو معروف بقوة الحافظة، له مؤلفات عدة، من أشهرها كتاب القاموس المحيط، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، وله كتاب في تاريخ أصبهان، وغيرها، توفي في زبيد سنة 817هـ. ينظر: البدر الطالع 280/2، والضوء اللامع 79/10، وبغية الوعاة 117، ومفتاح السعادة 103/1.
- (12) القاموس المحيط 254/1، مادة (شيخ).
- (13) ينظر: الصحاح 425/1، مادة (شيخ).
- (14) كلا المعنيين محتمل، وما ذكره المصنف - تبعاً لأرباب الحواشي - من أنّ ابن الحاجب قتل شاباً محل نظر، فقد صرّح غير واحد من العلماء أنه مات وهو ابن ستة وسبعين سنة، منهم ابن الجزري، وابن خلكان، والسيوطي، وغيرهم، ومن لم ينتبه إلى ذلك زعم أن المراد هو المعنى الثاني بناء على أن الشيخ قتل شاباً، إلا أن يقال: إنه ليس شيخاً عند تصنيفه الكافية، قال القنّدهاري: قد صح أنه كان في هذا الوقت ابن خمسة وعشرين سنة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري 509/1، ووفيات الأعيان، لابن خلكان 250/3، وبغية الوعاة 135/2، ودافع التوهّمات 52.

وإعرابه: إما بالجرّ على البدلية عن العلامة، أو الرفع بتقدير هو، أو النصب بتقدير أعني، والجر أولى لعدم التقدير فيه.

قوله: (إبن الحاجب): عطف بيان (للشيخ) وتابع له في الإعراب في الثلاثة، وهو كنية صاحب الكافية، واسمه عثمان، وهمزته قطعية؛ إذ لا يراد منه المعنى الإضافي⁽¹⁾.

قوله: (تغمده الله بغفرانه): نقل عنه⁽²⁾ - رحمه الله - التغمّد: الستر، انتهى⁽³⁾.

وفي تاج المصادر: التَّغَمَّدُ: ستر الذَّنْبِ، وفي الصراح: "الغفران [يوشيدن كناه] (4) (5).

فعلى الأول: معناه ستره الله تعالى بستر الذنب الذي هو لائق بجنابه، ناشئ من محض لطفه وفضله من غير سابقة عمل، مما هو المناسب بإضافة الغفران إليه - تعالى -⁽⁶⁾.

وعلى الثاني: معناه ستر الله - تعالى - ذنبه بستر الذنب الذي هو لائق بجنابه - تعالى - إلخ⁽⁷⁾، فلا تكرار على هذا المعنى أيضاً بعد ملاحظة معنى إضافة الغفران إليه - تعالى -⁽⁸⁾.

ويجوز أن يراد من الغفران: الرحمة، ويراد من التغمّد بالرحمة: العَمْرُ بها، كما قال في الصراح: "تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، 86/ أ/ أي: عَمَرَهُ بِهَا"⁽⁹⁾.

وقال في الصراح: "الغمد بكسر الغين" [غلاف شمسير وكارد] (10) (11).

والغمد بالفتح مصدر، بمعنى جعل السيف 9 ب/ في غلافه⁽¹²⁾، فعلى هذا: في الجملة إشعار بتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات⁽¹³⁾.

قوله: (وأسكنه بحبوبة جنانه): نقل عن التاج: الإسكان [درجاي در آوردن]⁽¹⁴⁾.

والبُحْبُوحَةُ بضم البائين وسكون الحاء الأول وفتح الثاني، قال - قدس سره - في الحاشية⁽¹⁵⁾: بُحْبُوحَةُ

- (1) سبق لي ذكر ترجمة وافية لابن الحاجب في مطلب خاص.
- (2) أي عن الجامي، نقل ذلك المولى عبدالغفور، وقد ذكر ذلك - رحمه الله - في حاشية شرحه. ينظر: حاشية عبدالغفور 12/1 من المجموعة النورية.
- (3) ينظر: القاموس المحيط 304/1، مادة (غمد).
- (4) يعني: ستر الذنب. أفادني بذلك د. عبدالحميد التركماني.
- (5) الصراح من الصحاح 132، وينظر: الصحاح 771/2، مادة (غفر).
- (6) قال القنندھاري: "والفرينة على هذا حمل إضافة الغفران إليه - سبحانه - على الاختصاص"، دافع التوهمات 53/1.
- (7) حاصله: إذا كان التغمّد بمعنى الستر المطلق فنسبته إلى الضمير إما على سبيل التوسع للمبالغة، أو على حذف المضاف، أي: تقصيراته، ويحتاج استخراج هذا المعنى الأول إلى معونة التوسع أو الحذف، وإن كان بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني إلى التجريد. ينظر: حاشية السبيلكوتي على عبدالغفور 11/1 من المجموعة النورية.
- (8) فإن قصد بالإضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى الأول من غير احتياج إلى معونة التوسع أو الحذف، وإن لم يُقصد الاختصاص لا يمكن حمل التغمّد على المعنى الحقيقي؛ لاستلزامه كون الشيء آلة لنفسه؛ إذ يصير المعنى حينئذ ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه. ينظر: حاشية السبيلكوتي 11/1، 12.
- (9) الصحاح، للجوهري 517/2، مادة (غمد).
- (10) كلام فارسي، ومعناه: غلاف السيف والمدية والسكين. أفادني بذلك د. عبدالحميد التركماني.
- (11) الصراح من الصحاح 87، وفي القاموس المحيط: "الغمد بالكسر: جَفَنُ السَّيْفِ" 304/1، مادة (غمد).
- (12) قال الفيروز آبادي: "وبالفتح: مصدرٌ غَمَدَهُ يَغْمِدُهُ، وَيَغْمِدُهُ: جعله في الغمد"، القاموس المحيط 304/1، مادة (غمد).
- (13) ينظر: حاشية العصام على الفوائد الضيائية 5/1.
- (14) يعني: أن تجعله في مكان. أفادني بذلك د. عبدالحميد التركماني.
- (15) القائل هو الجامي - رحمه الله - كما نقل ذلك عنه المولى عبدالغفور في حاشيته 12/1 من المجموعة النورية.

الدَّارِ: وَسَطُهَا، وهي من كل شيء وَسَطُهُ وَخِيَارُهُ⁽¹⁾، انتهى. يعني جعل الله - تعالى - خيار جنَّاته سُكْنَى⁽²⁾ له، والجنان بكسر الجيم جمع جنة⁽³⁾.

قوله: (نَظَّمْتُهَا): يقال: نَظَّمْتُ اللَّوْلُو، أي: جَمَعْتُهَا فِي سِلْكٍ⁽⁴⁾، وقال الفاضل المحشي⁽⁵⁾: "النظم [در رسته كشیدن جواهر]"⁽⁶⁾⁽⁷⁾. وهي صفة ثانية لـ(فوائد)، وضميرها للفوائد، فكأنه شبه الفوائد المنتشرة بالدرر والجواهر، سواء كان المراد منها الألفاظ الدالة على المعاني، أو المعاني المدلولة عن الألفاظ، وشبه ترتيب الألفاظ الدالة على المعاني، أو ترتيب نفس المعاني بالنظم.

قوله: (فِي سِلْكٍ التَّحْرِيرِ): السِّلْكُ: الْخَيْطُ⁽⁸⁾، والتَّحْرِيرُ معناه في اللغة: [قرار دادن]⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾، وفي العرف: إفادة المعاني بالألفاظ الدالة عليها.

وإضافة السلك إلى التقرير من قبيل إضافة المشبه به إلى المشبه، كَلَجَّيْنِ الماء⁽¹¹⁾، ووجه الشبه أنه كما يحفظ السلك اللآلئ من التفرق، كذلك يحفظ التقرير المعاني أو الألفاظ من التفرق.

ثم لما كان الجمع في السلك معتبراً في مفهوم النظم، فيُحْمَلُ⁽¹²⁾ الكلام على التجريد⁽¹³⁾، أو على أن سلك التقرير بيان للسلك المفهوم من النظم.

قوله: (وَسَمَّطُ التَّحْرِيرِ): السَّمَطُ: الْخِيطُ الَّذِي فِيهِ الْجَوَاهِرُ وَاللَّائِي وَالْخَرَايزُ، ونحو ذلك، وما ليس فيه شيء فهو سِلْكٌ⁽¹⁴⁾، والتَّحْرِيرُ: التَّقْوِيمُ⁽¹⁵⁾ ونقل عن تاج المصادر: التحرير نقش خط [بركرفتن]⁽¹⁶⁾.

وإضافة السَّمَطِ كإضافة السِّلْكِ. / 11 د /

- (1) قال ابن منظور: "الْخُبُوحَةُ: وَسَطُ الْمَحَلَّةِ، وَخُبُوحَةُ الدَّارِ: وَسَطُهَا"، لسان العرب 406/2، مادة (بحج).
- (2) (سكنى له): سقط من (أ).
- (3) ينظر: الصحاح 2093/5، مادة (جنن)، ولسان العرب 92/13، مادة (جنن)، وخادمة الكافية 4.
- (4) نقله بتصرف يسير من لسان العرب. ينظر: لسان العرب 578/12، مادة (نظم).
- (5) يعني به المولى عبدالغفور.
- (6) بمعنى: وضع الجواهر في السلك. كما أفادني بها د. عبدالحميد التركماني.
- (7) حاشيته 12/1 من المجموعة النورية.
- (8) ينظر: الصحاح 1591/4، مادة (سلك)، ولسان العرب 442/10، مادة (سلك).
- (9) يعني: جعل الشيء في قرار. أفادني بذلك د. عبدالحميد التركماني.
- (10) ينظر: حاشية عبدالغفور 12/1.
- (11) يعبر به أهل البيان على إضافة المشبه به إلى المشبه، إشارة إلى الإضافة في قول ابن خفاجة الأندلسي:
وَالرَّيْحُ تَعَبْتُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى دَهَبُ الْأَصِيلِ إِلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ
الأصيل: هو الوقت بعد العصر إلى الغروب، واللَّجَيْنِ: الْفَضَةُ الدَّائِبَةُ.
شبه الماء باللجين في البياض والصفاء، وأصله: الماء كاللجين في الصفاء، ثم بعد حذف الأداة ووجه الشبه قَمَّ المشبه به على المشبه، ثم أضاف إليه فصار (لجين الماء). ينظر: نفح الطيب 201/3، ونهاية الأرب 78/1، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص 161/1.
- (12) في (ج): "فِيَجَلَّ" بدل "فِيَحْمَلُ"، وهو تصحيف.
- (13) لا حاجة للحمل على التجريد هنا، كما قال الأكيبي: لأن النظم في الاصطلاح: تأليف الكلمات مترتبة المعاني، متناسقة الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل، وهو المراد هنا فلا حاجة إلى التجريد. ينظر: العقد النامي، للأكيبي 12/1 من المجموعة النورية.
- (14) ينظر: الصحاح 1134/3، مادة (سمط)، ولسان العرب 322/7، مادة (سمط).
- (15) في القاموس المحيط: "تحرير الكتاب وغيره: تقويمه" 375/1، مادة (حر)، وقال ملا إلياس: قد يطلق التقويم على تهذيب الكلام، أي تنقيحه وتطهيره من المعائب والزوائد، ويطلق على بيان المعنى بالكتابة، كما أن التقرير يطلق على بيانه بالعبار، أي باللفظ، قال مصلح الدين اللاري: "ولعل الحمل على الأول أنسب". ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 5 من المخطوط وحاشية الملا إلياس اللوحة 8 من المخطوط.
- (16) بركرفتن: كلمة فارسية معناها في العربية: الأخذ، ويمكن أن تكون بمعنى البدء في الشيء، والحاصل أنه يفسر التحرير بوضع نقش الخط. أفادني بذلك د. عبدالحميد التركماني.

والمراد بنظم الفوائد في سِمْطِ التَّحْرِيرِ: ضبطُها في قيد الكتابة⁽¹⁾.
ولما كان التحرير بعد النظم في سلكِ التقرير، شبه التحرير بالسِّمْطِ الذي هو الخيط المنتظم من اللآلئ أو نحوها⁽²⁾، وفيه إشارة أيضاً إلى أن التحرير لا يفارق الفوائد التي كاللآلئ⁽³⁾.
قوله: (للولد العزيز): قال الفاضل المحشي⁽⁴⁾: "العزيز [ارجمندو كرامي وكيم باب]"⁽⁵⁾، وقال بعض المحققين⁽⁶⁾: "والعزة عند أهل اللغة الذكاء والفضل، والوصف بالذكاء والفضل⁽⁷⁾، فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالفضل والذكاء"⁽⁸⁾.
قوله: (ضياء الدين يوسف): يحوز فيه أيضاً الإعرابات الثلاثة، والجر أولى؛ لسلامته من الحذف، إمّا بالبدلية عن الولد، أو بعطف البيان عنه.
وضياء الدين: لقب ولده، ويوسف: اسمه⁽⁹⁾، ادّعى أنه ضياء وسراج يُهتدى به إلى الدين، وما في الكتاب كضيء البيت وسراج به يُهتدى به إلى البيت لما فيه.
ويوسف: اسم عبراني مشهور بضم السين، وقرئ بفتح السين وكسرها أيضاً⁽¹⁰⁾، وقيل: إنه مضارع أسف مبني للفاعل أو المفعول، أو مفسر أحدهما بمعنى التحزن⁽¹¹⁾، مشتق من الأسف بمعنى الحزن⁽¹²⁾، والمراد منه العبد المغتم، والمعتبر في القراءة المشهورة هو القول الأول؛ حيث لم يعرف فيها لعجمته⁽¹³⁾.
قوله: (عن موجبات التلهف والتأسف): كلاهما بمعنى الحزن، وجمع الألفاظ المترادفة في الخطب جائز، بل قد يورث حسناً⁽¹⁴⁾.
وقيل: التلهف: الحزن بسبب ترك فعل لا بد من الإتيان به⁽¹⁵⁾.

- (1) ينظر: سوال باسولي 6.
- (2) ينظر: حاشية العصام 5/1.
- (3) وفيه أيضاً تدرج وترق من الأدنى إلى الأعلى. ينظر: حاشية المولى محرم 6/1.
- (4) هو المولى عبدالغفور.
- (5) حاشية عبدالغفور 13/1، من النورية.
- (6) يعني به العصام.
- (7) ينظر: الصحاح 3/885، 886، مادة (عز)، والقاموس المحيط 517/1، مادة (عز).
- (8) حاشية العصام 5/1، واعترض مصلح الدين اللاري على الجامي وصفه لابنه بالعزيز فقال: "فمن وهم أن وصفه بالعزيز في قوة الوصف بالذكاء والفضل فلا يخفى حاله"، وعلل ذلك بأنه لا يناسب من الأب وصف ولده بالعزة في نفس الأمر التي هي الذكاء والفضل، فضلاً عن أنه غير واقع؛ لأنه في مبدأ التعلم فلا فضل له يعتد به. ينظر: حاشيته على الجامي، اللوحة 6 من المخطوط.
- (9) ينظر: ص 24.
- (10) ورد في (يوسف) ضم السين وفتحها وكسرها من غير همز، وقد جاء فيها الهمز أيضاً، فيكون فيه ست لغات، وقرأ الجمهور (يوسف) بضم السين من غير همز، وقرأ الحسن وطلحة ويحيى والأعمش وعيسى بن عمر بفتح السين، وقرأ طلحة الحضرمي وطلحة بن مصرف وابن وثاب والحسن وعيسى بن عمر بكسر السين. ينظر: تحفة الأقران فيما قرئ بالتثنية من حروف القرآن، لأبي جعفر الرعيني 102، ومعجم القراءات، للخطيب 171/4.
- (11) ينظر: الصحاح 4/1331، مادة (أسف)، والقاموس المحيط 1023/1، مادة (أسف)، ولسان العرب 6/9، مادة (أسف).
- (12) منعه من الصرف دليل على بطلان قول من ذهب إلى أنه عربي مشتق من الأسف، وإنما قرئ بفتح السين وكسرها على ما هو الشائع في الأسماء الأعجمية من التغيير لا على أنه مضارع أسف بين بين الفاعل أو المفعول. ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان 236/6، وروح المعاني، للألوسي 370/6.
- (13) قال الشهاب: "ولو لم يكن عبرانياً لأنصرف؛ لأنه ليس فيه غير العلمية، وليس فيه وزن الفعل للقراءة المشهورة، وهي ضم الياء والسين، فإنها أي العربية تأباه إذ ليس لنا فعل مضارع مضموم الأول والثالث". حاشية على تفسير البيضاوي 152/5.
- (14) قال الباسولي: "جمع الألفاظ المترادفة في الخطبة جائز، بل تورث حسناً بديعاً في الكلام"، سوال باسولي 7.
- (15) ذهب كثير من أهل اللغة إلى ترادفهما وأنهما بمعنى الحزن، وفرق بعضهم بينهما بأن التلهف: التحزن على ما فات، والتأسف: مطلق الحزن، قال الجوهري: الأسف: أشد الحزن، والتلهف: الحزن، وقال عبدالحكيم السيالكوتي: التلهف: الحسرة والحزن على

قوله: (وسميتها بالفوائد الضيائية): ذكر التسمية ههنا، والنظم فيما سبق بصيغة الماضي، إمّا لأجل أنّ الخطبة وقعت مُلَحَقَةً بعد تأليف الكتاب⁽¹⁾، أو التفاؤل، أو إظهار حصول أسباب هذا التأليف على وجه يصح أن يقال: إنه حصل وأن يُسمّى باسم⁽²⁾.

قوله: (لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية): هذا بيان وجه تسميتها بالضيائية ونسبتها إلى ضياء الدين، وترك وجه تسميتها بالفوائد اعتماداً⁽³⁾ على ظهورها.

ولو اقتصر في هذا الكلام بذكر واحد من الجمع والتأليف لثلا يطول هذه الفقرة لكان أنسب⁽⁴⁾. وإنما نسب إلى اللقب دون الاسم وهو يوسف: إمّا لأجل أنه باللقب أشهر⁽⁵⁾، 9 ب/ أو لأن في اللقب إشعاراً بأنه شخص حقيق بأن يُنسب إليه شيء ويُجَعَل كالعلة الغائية بمثل هذا التأليف. أو لأن في هذه النسبة إشعاراً إلى معنى آخر⁽⁶⁾، وهو أنه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الجهل⁽⁷⁾، وقريب من هذا ما قيل: إنه يجوز أن تكون النسبة إلى الضياء باعتبار أنه واضح في نفسه موضح للكافية، لا بالنسبة إلى العلة الغائية.

ثم في النسبة إلى المركب يُختار أحد جزئيه؛ 87 أ/ لتعذر النسبة الواحدة إلى كليهما، واختار ههنا الجزء الأول، مع أن المشهور فيه النسبة إلى الجزء الثاني، كما تقرر في محله من أن النسبة إلى ابن الزبير زُبَيْرِي⁽⁸⁾، وذلك لأن المعتمد في هذا الأمر الجزء المقصود، والمقصود في ضياء الدين الجزء الأول⁽⁹⁾؛ ليجعل الشخص ضياءً للدين، وفي ابن الزبير الجزء الثاني؛ ليرتفع قدر الشخص بالنسبة إلى الزبير⁽¹⁰⁾.

=
فوات المطلوب، والتأسف: الحسرة والحزن على نزول المكروه. ينظر: معجم الفروق اللغوية، للعسكري 110/1، وحاشية السبالكوتي على حاشية عبدالغفور 13/1-14 من المجموعة النورية.
(1) ذكر الباسولي "أن صيغة الماضي لا تدل على أن الخطبة إلحاقية؛ لأنه يحتمل أن تكون صيغة الماضي للتفاؤل، أو لإظهار حصول أسباب هذا التأليف على وجه يصح أن يقال: إنه حصل". سؤال باسولي 7.

(2) ينظر: خادمة الكافية 4.
(3) اعتماداً: سقط من (أ).

(4) وقيل: الأولى ترك (الجمع)؛ لأنه لا فائدة فيه إلا إخراج المقرئين عن المساواة، ويجاب على عدم اقتضاره على (التأليف) بأنه ضم إليه (الجمع) هضماً لنفسه؛ إذ التأليف المتبادر إلى الذهن عُرْفاً، فيه تحقيقات وتصرفات وتعليقات، بخلاف الجمع، فإنه يُشعر بأنه كلامٌ غيره وهو قد قام بجمعه، ففي ذكر لفظ (الجمع) فائدة يُعَدُّ بها، وهذا من تواضعه وهضماً لنفسه - رحمه الله - ينظر: حاشية وجيه الدين، اللوحة الثانية من المخطوط، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 7، وحاشية المولى محرم 7/1.

(5) أي: كون اللقب أشهر من الاسم العلم في أكثر الاستعمال، فنسب إليه. ينظر: سؤال باسولي 7.

(6) فإن الأعلام وخاصة الألقاب قد يلاحظ فيها المعاني الأصلية، كما قالوا في أبي لهب ونحوه. ينظر: حاشية القدقي محمد بن موسى القدقي الطاغستاني على حاشية العصام 8.

(7) ينظر: حاشية العصام 5/1.
(8) من عادتهم أنهم إذا أرادوا النسبة إلى المركب الإضافي نسبوه إلى الجزء المقصود منه، فإن كان المقصود الأصلي في الجزء الثاني فالنسبة إليه، وإلا فالنسبة إلى الأول، والمقصود الأصلي ههنا هو الجزء الأول؛ لما سبق من أن المصنف وصفه بالضياء، ادعاءً منه أنه سراج وضياء يُستضاء به في الدين، فظهر ههنا أن القياس في نسبة ضياء الدين ضِيَائِي - أي في الجزء الأول - لا دِينِي. ينظر: حاشية الأكييني 13/1، وحاشية المولى محرم 7/1.

(9) لأنه على تقدير كون الثاني مقصوداً في نحو ضياء الدين وبدر الدين يحصل اللبس بالنسبة إليه.

(10) هذا ما أجاب به العصام عن هذا الإشكال. ينظر: حاشيته 5/1، وينظر كذلك: حاشية محمد بن موسى قدقي على العصام 3، وحاشية منلا إلياس، اللوحة 9 من المخطوط، ففيهما مزيد تفصيل.

وإنما قال: كالعلة الغائية ولم يقل: علة غائية⁽¹⁾؛ لأن العلة الغائية⁽²⁾ للشيء يكون مقدماً عليه في التصور، ومتأخراً عنه في الوجود⁽³⁾، وإن وجود ضياء الدين يوسف ليس بمتأخر في الوجود عن هذا التأليف، لكن لما كان باعثاً لإقدامه على هذا التأليف /12 د/ محرراً له شبهه بالعلة الغائية⁽⁴⁾، والعلة الغائية في الحقيقة هي تعلمه وانتفاعه، بل انتفاع جميع أصحاب التحصيل بهذا التأليف، ولو قال: (لأن تعلمه علة غائية)⁽⁵⁾ لصح وكفى في وجه التسمية⁽⁶⁾.

وقيل: العلة الغائية هنا هي أجره وثوابه الأخرى⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

قوله: (نفعه الله تعالى): لما لم يلزم في العلة الغائية الترتيب والحصول طلب حصولها وترتيبها بالدعاء. قوله: (وسائر): مشتق من السور، وهو بقية ما أكل، فيكون بمعنى الباقي⁽⁹⁾، وأما السائر بمعنى الجميع فقد قال صاحب الكشف: إنه لم يثبت في العربية⁽¹⁰⁾ لكنه وقع كثيراً في كلام المصنفين⁽¹¹⁾، بل وقع⁽¹²⁾ في كلامه أيضاً⁽¹³⁾، فإن كان بمعنى الجميع هنا يكون ولده مدعواً مرتين⁽¹⁴⁾، فهذا أنفع له. قوله: (وما توفيقي إلا بالله): لما أسند⁽¹⁵⁾ هذا النظم اللطيف والتأليف الشريف إلى نفسه قال: (وما توفيقي إلا بالله) دفعاً لتوهم ادعاء الاستقلال.

والتوفيق: جعل الأسباب موافقةً لمُسَبِّباتها⁽¹⁶⁾، والمراد أن تكون أسباب حصول هذا التأليف موافقة له ليس إلا بالله – تعالى –⁽¹⁷⁾.

- (1) أي: على طريق التشبيه بإقحامه الكاف، لا على طريق التحقيق.
- (2) العلة أربع: العلة الفاعلية: وهي هنا مؤلف هذا الكتاب، والعلة المادية: وهي هنا ألفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه، والعلة الصورية: وهي هنا جزم هذا الكتاب على أي وجه كان، والعلة الغائية: وهي تعلم ولده هذا الكتاب، واشتغاله به، والثواب الأخرى. ينظر: التعريفات، الجرجاني 151.
- (3) قال العصام: العلة الغائية: ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود، والأولى أن يقال: – كما ذكر مصلح الدين اللاري –: أنها أثر يترتب على الفعل باعثاً عليه، ولا يخفى أن الولد ليس أثراً يترتب على الفعل بل تعلمه. ينظر: حاشية العصام 5/1، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 7 من المخطوط.
- (4) (بالعلة الغائية): سقط من (أ).
- (5) أي بدون كاف التشبيه، على طريق التحقيق. ينظر: حاشية العصام 5/1.
- (6) لكن لم يقل ذلك، لنلا يوهم انحصار العلة في تعلم ولده فقط، لجواز أن تكون العلة الأجر والثواب الأخرى أيضاً. ينظر: سوال باسولي 7.
- (7) ينظر: حاشية السيد نعمه الله الجزائري، اللوحة 6 من المخطوط.
- (8) بقرينة قوله: (وما توفيقي إلا بالله).
- (9) قال في القاموس: السور بالضم: البقية والفضلة، والسائر: الباقي. ينظر: القاموس المحيط 513/1. مادة (السور).
- (10) وقد أثبتته صاحب القاموس على قلة، واستشهد له بشعر ونثر، وأثبتته الجوهر أيضاً كما في الصحاح: سائر الناس: جميعهم. ينظر: القاموس المحيط 517/1، والصحاح 692/2، مادة (سير).
- (11) قال الحريري في درة الغواص: فمن أوهامهم الفاضحة، وأغلطهم الواضحة أنهم يقولون: قديم سائر الحجاج، واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائر بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي. ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص 9، 10.
- (12) (وقع): سقط من (ج).
- (13) واعتذر له مصلح الدين اللاري بأن استعماله له قد يكون مجازياً فقال: "وأما استعمال الزمخشري (السائر) بمعنى الجميع فيجوز أن يكون مجازياً، وكلامه هنا في المعنى الحقيقي". ينظر: حاشيته، اللوحة 8 من المخطوط.
- (14) مرة بالضمير العائد له، ومرة بالعطف، يعني من باب عطف العام على الخاص، لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه. ينظر: سوال باسولي 7.
- (15) (في ب): "استلزم" بدل "لما أسند".
- (16) هذا ما ذكره العصام، ينظر: حاشيته 6/1، ينظر: التعريفات، الجرجاني 68.
- (17) ينظر: دافع التوهمات 70/1.

قيل: لابد من تقييد مفهوم التوفيق بما يُخصّصه بالخير⁽¹⁾، فإن جعل أسباب الشرّ موافقاً له لا يسمى توفيقاً⁽²⁾.

ثم لا يخفى أن فاعل التوفيق هو الله - سبحانه -، ومن قاعدتهم أنه لا يُنسب⁽³⁾ الفعل إلى فاعله بالباء، بل بمن، ويدخل الباء على الآلة، فلا يقال: الضرب بزيد إذا كان الضارب زيداً، بل من زيد⁽⁴⁾، والمناسب أن يقال: وما توفّيقِي إلا من الله⁽⁵⁾، ويمكن أن يقال: لما وقع في كلام الله - تعالى - بهذا الوجه⁽⁶⁾ اختار هذا تبرّكاً بكلامه⁽⁷⁾، فإن قلت: ينتقل⁽⁸⁾ الكلام إلى كلام الله - تعالى -؟ قلت: لابد من تطبيق القاعدة بكلام الفصحاء، لا العكس، فوقعه في الكلام الفصيح يدل على عدم صحة ما ذكرتم.

قوله: (وهو حسبي) أي: هو محسبي⁽⁹⁾ وكافي في التوفيق والسؤال، لا أسأل غيره.

قوله: (ونعم الوكيل) الوكيل: من يُفوّض إليه الأمور.

وهو إما عطف على جملة (وهو حسبي)، والمخصوص⁽¹⁰⁾ بالمدح فيه محذوف⁽¹¹⁾، أي: وهو نعم الوكيل، فيكون من عطف الجملة⁽¹²⁾ الإنشائية على الإخبارية، وهو معيوب عندهم⁽¹³⁾، إلا أن يقال: إن الجملة المعطوفة عليها إنشائية⁽¹⁴⁾ لإنشاء الثناء والمدح؛ إذ ليس المقصود منها فائدة الخبر ولا لازمها. وإما عطف على (حسبي)، والمخصوص هو الضمير السابق⁽¹⁵⁾، فيكون من عطف الجملة على المفرد⁽¹⁶⁾، إلا أن يؤوّل (حسبي) بِحَسْبِي⁽¹⁷⁾ ويكفي، فيكون حينئذ من عطف الجملة الإنشائية على الخبرية.

- (1) ينظر: حاشية العصام 5/1.
- (2) بل يُسمّى خذلاناً. قال عبدالحكيم السالكوتي: "ويشترط أن يكون المطلوب خيراً، فإن كان المطلوب شراً يقال له الخذلان". حاشيته 15/1.
- (3) المقصود بالنسبة هنا النسبة التي هي جزء مدلول الفعل، وهي النسبة المخصوصة الملحوظة من حيث إنها آلة بين الطرفين، لا النسبة المطلقة. ينظر: كتاب الكليات، لأبي البقاء الكفوي، 1623/1.
- (4) قال منلا زاده: هنا جهل محض وخطأ فاحش، كيف وقد قال الله - تعالى - في التنزيل حكاية: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ وفي القاموس: وَفَّقَهُ اللهُ تَوْفِيقاً، ولا يتوفّق عبداً إلا بتوفيقه. ينظر: حاشيته اللوحة 16 من المخطوط.
- (5) قال منلا زاده: "هذا تفريع فاسد، وقياس مع الفارق؛ لأن تعدية الأفعال بالحروف سماعي غريب جداً، فلا يلزم من عدم مقولية: ضربني بزيد، عدم مقولية الغير؛ فإن معنى التوفيق إلى الشيء جعله موافقاً له". ينظر: حاشيته على العصام، اللوحة 16 من المخطوط.
- (6) كما قال الله تعالى في سورة هود حكاية عن شعيب - عليه السلام - : ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾، من الآية (88).
- (7) ويمكن دفع هذا الإشكال أيضاً بتقدير المضاف بعد الباء، أي: وما توفّيقِي لإصابة الحق في كل ما آتني وأذُرُ إلا بهدايته - تعالى - ومعرفته؛ لأن الدخول ليس على الفاعل حينئذ. ينظر: الكشف 421/2، وروح المعاني، للألوسي 316/6.
- (8) في (ج): "ينقل".
- (9) (وهو محسبي): سقط من (أ).
- (10) في (ب): "والمقصود" بدل "المخصوص".
- (11) ينظر: حاشية عبدالغفور 15/1.
- (12) (الجملة): سقط من (ب) و (ج).
- (13) في جواز عطف الجملة الإنشائية على الخبرية والعكس، وعدمه كلام كثير، أفرد له ابن هشام في (المغني) فقرة بيّن فيها من منع ومن أجاز، فمنع: البيانيون، وابن مالك في شرح التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصّفار - تلميذ ابن عصفور -، وجماعة، ولهم في ذلك أدلة ذكرها في المغني. ينظر: مغني اللبيب 627/1.
- (14) وإن كانت في صورة الخبر، لوقعها موقع التضرع والدعاء، فتكون في قوة الإنشاء؛ إذ ليس الغرض منها الإخبار بأنه تعالى كاف، بل الغرض منها إنشاء الكفاية، كما في قولنا: أشهد أن لا إله إلا الله، فإن الغرض إنشاء الشهادة، لا الإخبار عنها. ينظر: حاشية منلا زاده، اللوحة 17 من المخطوط.
- (15) ينظر: حاشية عبدالغفور 15/1.
- (16) وهو غير مستحسن عندهم. ينظر: حاشية منلا زاده، اللوحة 17.
- (17) فيضمن معنى الفعل. ينظر: دفع التوهّمات 68/1.

وقد حمل بعضهم⁽¹⁾ الواو على الابتداء لا العطف، وجعل الجملة اعتراضية⁽²⁾، وجوّز وقوعها في آخر الكلام⁽³⁾.

قوله: (اعلم أن الشيخ - رحمه الله -) لمّا ترك المصنف الابتداء بالحمد صريحاً، بعد التّيمّن بالتسمية 10/ب/ توجّه عليه أمران:

أحدهما: مخالفة جمهور السلف في التصنيف؛ لأن المتعارف فيما بينهم هو الابتداء بالحمد صريحاً بعد التسمية في مصنفاتهم.

والثاني: عدم الامتثال بالأمر المدلول من الحديث المشهور، الدائر على الألسنة من قوله - عليه الصلاة والسلام -: "كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ بِالْحَمْدِ فَهُوَ أَجْذَمُ"⁽⁴⁾، أي: أقطع، فيكون كتابه من هذا الوجه أقطع⁽⁵⁾.

فأجاب الشارح - قدّس سره - عن الأوّل بقوله: (اعلم أن الشيخ) إلى قوله: (ولا يلزم)⁽⁶⁾، وحاصله أن المتعارف فيما بين السلف الابتداء بالحمد صريحاً بعد التسمية فيما 13/د/ يعتنون بشأنه⁽⁷⁾، فيجوز أن يكون تَرْكُ المصنّف التصريح بالحمد بعد التسمية لكسر النفس، بتخييل أن كتابه من حيث إنه كتابه ليس مما يُعتنى بشأنه⁽⁸⁾ ككتب السلف - رحمهم الله - حتى يبدأ بالحمد صريحاً بعد التسمية على سننهم فلم يلزم مخالفتهم⁽⁹⁾.

وعن الثاني بقوله: (ولا يلزم) إلخ، وحاصله: أنّ عدم امتثاله بالحديث ولزوم كون كتابه أقطع ممنوع؛ فإن الحديث يقتضي الإتيان بالحمد في أول هذا الكتاب، لا الكتابة بالحمد في أوله⁽¹⁰⁾، فيجوز وقوع الحمد من المصنف في أول كتابه مع عدم جزئيته⁽¹¹⁾ فيه بكتب النقوش الدالة على الألفاظ، كما فعل في سائر مقاصده.

وقيل⁽¹²⁾ في الجواب عنه: إنّ المأمور به في الحديث هو الابتداء بالحمد في كل أمر ذي بال، وكتابه من حيث إنه كتابه ليس بذي بال، حتى يجب عليه⁽¹³⁾ الإتيان بالحمد ويكون بتركه أقطع، وفيه 88/أ/ أنه أمر ذو بال

- (1) ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري على الجامي، اللوحة 7 من المخطوط.
- (2) قال ملا زاده: "وهو بعيد جداً كما لا يخفى؛ لأن الاعتراض يكون لسدّ خلل في الكلام السابق، ولا خلل فيه هنا؛ فلا وجه له". ينظر: حاشيته، اللوحة 17 من المخطوط.
- (3) قال السيد نعمة الله الجزائري بعد ذكر هذين الوجهين: "إذا عرفت هذا فاعلم أن ما عابوه من القاعدتين غير معيب؛ لوروده في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، كقوله تعالى: ﴿ وَيَشْرُ الذِّينَ آمَنُوا ﴾ في سورة البقرة... وقول الشاعر: وإن شفائي عبرة مهراقة... فهل عند رسم دارس من معول وأما حكاية وقوع الإنشاء خيراً فيدل عليه قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾ وغيرها... وتعتبر القول في جميع ذلك تعسف. ينظر: حاشيته على الجامي، اللوحة 7 من المخطوط.
- (4) سبق تخريجه. ينظر: ص 84.
- (5) ينظر: حاشية عبدالغفور 16/1.
- (6) قال الشارح الجامي: "واعلم أن الشيخ - رحمه الله - لم يصدر رسالته هذه بحمد الله - سبحانه - بأن جعله جزءاً منها؛ هضماً لنفسه بتخييل أن كتابه هذا من حيث إنه كتابه ليس ككتب السلف - رحمهم الله تعالى - حتى يصدر به على سننها، ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً". الفوائد الضيائية 4.
- (7) قال مصلح الدين الداري: إن كان المراد بالسلف جميعهم فغير مُسلم؛ إذ البخاري والمزني وكثير من العلماء الراسخين والمحدثين لم يفعلوا ذلك، والظاهر أنهم حمدوا لفظاً عملاً بالحديث، وإن كان المراد بعضهم فلا محذور. ينظر: حاشيته، اللوحة 8 من المخطوط.
- (8) أي من حيث صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل. ينظر: دافع التوهّمات 71/1.
- (9) ينظر: دافع التوهّمات 71/1.
- (10) أي: إن المأمور به هو التلفظ، سواء كان معه الكتابة أم لا، والمنتهي ههنا هو الأول، ولا يلزم منه انتفاء الثاني. ينظر: دافع التوهّمات 71/1.
- (11) في (ب): "جزئه".
- (12) القائل هو الفاضل الهندي. ينظر: شرحه على الكافية 3.
- (13) (عليه): سقط من (ج).

في نفس الأمر، وعدم الاعتناء به بكسر النفس، لا ينفعه في ترك ما أمر به⁽¹⁾، بل هو كترك الصلاة والصوم⁽²⁾، بتخييل أنه ليس في عداد العقلاء المكلفين⁽³⁾، ولم يفعل هذا الأمر أحد من العقلاء⁽⁴⁾.

ويمكن أن يقال في هذا المقام: لما اختار المصنف في هذا الكتاب طريق الاختصار كما يرى، حتى اكتفى عن كثير من مقاصده بإشارات دقيقة وعبارات موجزة⁽⁵⁾ اكتفى عن التحميد، الذي هو في الحقيقة إظهار صفات الكمال للمحمود، بما وقع في ضمن التسمية، فلا يتوجه شيء في الحقيقة⁽⁶⁾ من الأمرين، أما الأول: فلأنه لم يخالف السلف، بل تبعهم في الإتيان باللفظ الدال على الحمد، وهو التسمي، لكن على سندهم؛ رَوْماً للاختصار. وأما الثاني: فلأنه امتثل بمضمون الحديث، وجعل الحمد جزءاً من كتابه أيضاً⁽⁷⁾.

وفيه أن ورود الحديث في شأن كل من الحمد والتسمية على حدة، يقتضي الإتيان بالحمد على الاستقلال، لا الاكتفاء بما وقع في ضمن التسمية⁽⁸⁾.

قوله: (لم يصدر رسالته هذه بحمد الله - سبحانه - الباء في (بحمد الله) للتعدي، أي: لم يجعل (بحمد الله) في صدر رسالته، والباء في (بأن جعله) للملابسة، أي: تصديراً ملابساً بأن جعله جزءاً.

قوله: (هضمًا لنفسه) الهضم والهضم بالمهمل والمعجمة: كلاهما بمعنى الكسر⁽⁹⁾، على ما صرح به في تاج المصادر⁽¹⁰⁾، فتجوز القراءة بكل منهما، وأما على ما صرح⁽¹¹⁾ به في بعض الحواشي وما يفهم من الصراح⁽¹²⁾ من أن الهضم بالمهمل: الكسر، وبالمعجمة: الانكسار، فهو بالمهمل ههنا؛ إذ المعنى على الكسر دون الانكسار⁽¹³⁾؛ فإنه المفعول له، بتقدير اللام، فلا بد أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل به⁽¹⁴⁾، والكسر فعلٌ له، دون الانكسار، فإن قلت: (هضمًا): مفعول له لقوله: (لم يصدر) فيكون قيداً له، ومن حُكم النفي أنه إذا دخل على

(1) تخييل المصنف نقصان كتابه بهذا القول يخالف صريح عبارته، وتوضيحه - كما قال ملا زادة -: "أن المقام داع إلى كسر النفس؛ لمظنة الإعجاب بهذا التأليف، الذي لم يسبق المصنف أحد بمثله، فأراد نقصه بتركه". حاشية من لا زاده، اللوحة 6 من المخطوط.
(2) القياس على الصلاة والصوم قياس مع الفارق؛ لأن الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات أمور نطقت الآيات والأحاديث بفرضيتها، والابتداء بالحمد غير مفروض. ينظر: معارف الكافية 3.

(3) في (أ): "المتكلمين" وهو سهو.

(4) أورد الهندي أنه لم يبدأ بالحمد هضمًا للنفس، بتخييل أن كتابه ليس ككتب السلف، حتى يكون على سندها، ولا ذا بال، حتى يكون بترك الحمد أقطع، والشارح الجامي أصلحه بحمل ترك الاقتداء بالسلف على ترك كتابة الحمد، لا تركه مطلقاً، إذ قد يكون قد تلفظ به؛ لأنه يلزم منه فساد جريانه في سائر العبادات. ينظر: شرح الهندي على الكافية 3، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 8.

(5) في (أ)، (ب): "مؤخرة" بدل "موجزة".

(6) في الحقيقة: سقط من (ج).

(7) وهناك توجيه - قد عده وجيه الدين غريباً - وهو أن كتابه هذا أول كتاب صنفه، فاقتدى بأول سورة نزلت، وهي اقرأ، حيث لم يبدأ فيها بالحمد. ينظر: حاشية وجيه الدين، اللوحة الثانية من المخطوط.

(8) ينظر: حاشية السيلكوتي على المطول 1.

(9) قال الفيروز آبادي: "هَضَمَ يَهْضُمُه: كَسَرُه"، وذكر الجوهر أن الهضم هو الكسر، وهَضَمْتُ الشيء: كَسَرْتَه. القاموس المحيط 1170/1، مادة (هضم)، وينظر: الصحاح 2059/5، مادة (هضم)، ومادة (هضم).

(10) ينظر: تاج المصادر.

(11) (صرح): سقط من (ب)، (ج).

(12) ينظر: الصراح، اللوحة 312، مادة (هضم).

(13) "لأن الانكسار لا يكون علة غائية؛ لأن العلة الغائية أمر اختياري، والانكسار مطاوع الكسر، وهو غير اختياري بل الأمر الاختياري هو الكسر". دافع التوهمات 70/1.

(14) ينظر: دافع التوهمات 69/1.

كلامٍ فيه قيدٌ، يتوجه إلى القيد⁽¹⁾، فيكون معنى الكلام حينئذٍ⁽²⁾: إن الشيخ لم يُصدّر رسالته بحمد الله للهضم، بل صدّر به لأمر آخر، ولا يخفى عدم إرادة هذا المعنى، وعدم صحته في نفس الأمر أيضاً.

قلت: هو قيد لقوله: (لم يصدّر)، لا التصدير الذي دخل عليه النفي، والحاصل أنه قيد للنفي⁽³⁾، أي: عدم التصدير للهضم، لا للمنفي⁽⁴⁾، حتى يكون المعنى: إن التصدير الكائن للهضم المنفي، أو هو قيد لفعل مثبت لزم من هذا الفعل المنفي، أي: ترك التصدير هضماً لنفسه⁽⁵⁾.

قوله: (بتخييل أن كتابه) أي: بتخييل نفسه، أو بتخييل مخاطبه، ومن طالع كتابه⁽⁶⁾.

قوله: (وبدأ بتعريف الكلمة) عطف / 11 ب/ على (لم يصدّر)، والابتداء إضافي بالنسبة إلى سائر ما هو المقصود بالبيان في هذا الكتاب، / 14 د/ لا حقيقي؛ لتأخر تعريف الكلمة عن التسمية، بل عن المعرف، وتأخر⁽⁷⁾ تعريف الكلام عن تعريف الكلمة وبيان أقسامها، والإشارة إلى تعريف أقسامها.

فإن قلت: المناسب أن يقال: وبدأ⁽⁸⁾ بتعريف الكلمة وأقسامها، وتعريف الكلام، حيث أشار إلى أقسام الكلمة قبل تعريف الكلام، أو يقال: وبدأ بتعريف الكلمة والكلام وأقسامهما، حيث أشار بعد تعريف كل منهما إلى أقسامهما، أما الإشارة إلى أقسام الكلمة فظاهر، وأما الإشارة إلى أقسام الكلام، فحيث قال: (ولا يتأتى ذلك) إلى آخره.

قلت: نعم، لكنه جعل تقسيمهما من تنمة التعريف، بناءً على ما قالوا من أن تقسيم الشيء قد يفيد زيادة انكشافه⁽⁹⁾، فذكرُ التعريف ههنا شامل للتقسيم أيضاً، وإلا لا يصح الابتداء الإضافي بتعريف الكلام، إذ لم يقدم⁽¹⁰⁾ تعريف الكلام على سائر المقاصد، سوى تعريف الكلمة، بل قدّم عليه تقسيم الكلمة أيضاً كما ترى، وإن لم يجعل التقسيم من تنمة التعريف.

وقيل في نكتة الابتداء بتقسيمهما: ليحصل الأقسام المبحوث⁽¹¹⁾ عنها، كما قال بعض المحشين⁽¹²⁾. فلم يصح الابتداء الإضافي بتعريف الكلام، كما لا يخفى.

قوله: (لأنه يبحث في هذا الكتاب) إشارة إلى أن موضوع⁽¹³⁾ علم النحو الكلمة والكلام، فيبحث فيه تارةً

(1) قال عبد القاهر الجرجاني مقررًا هذه القاعدة: "فهنا أصل، وهو أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصًا". ينظر: دلائل الإعجاز 264.

(2) (حينئذ): سقط من (أ).

(3) بناء على ما اشتهر من أن النفي إذا دخل على المقيد بقيد، توجه إلى ذلك القيد.

(4) في (ج): "لا النفي" بدل "لا للمنفي".

(5) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 7 من المخطوط، وحاشية الأكيوني 16/1 من المجموعة النورية.

(6) ينظر: دافع التوهمات 71/1.

(7) في (أ): "وتأخير" بدل "وتأخر"، وهو سهو.

(8) (وبدأ): سقط الواو من (أ).

(9) وإنما كان تقسيم الشيء تنمة لتعريفه: "لأن التعريف تصوير الشيء من حيث مفهومه، والتقسيم تصويره من حيث صدقه على الأفراد". مصدر السرور 40.

(10) في (أ): "تقدم" بدل "يقدم".

(11) في (أ) و (ب): "المبحوثة" بدل "المبحوث".

(12) هو المولى عبدالغفور، كما في حاشيته 17/1.

(13) في (ب): "موضع" بدل "موضوع".

عن أحوال الكلمة، وتارة عن أحوال الكلام، وردُّ على من قال: موضوعه الكلمة، والبحث عن الكلام راجع إليها، أو موضوعه الكلام، والبحث عن الكلمة راجع إليه⁽¹⁾.

واعلم أنه قال السيد - قدس سره - في شرح المفتاح: "اعلم أن علم العربية - ويسمى بعلم الأدب -: علمٌ يُحترز به عن الخلل في كلام العرب، لفظاً أو كتابةً، وينقسم على ما صرَّحوا به⁽²⁾ إلى اثني عشر قسماً⁽³⁾، منها أصولٌ، هي العمدة في ذلك الاحتراز، ومنها فروع"⁽⁴⁾. انتهى كلامه، وعدَّ من الأصول النحو، وعرفه بما حاصله: أنه علمٌ يبحث فيه عن المركبات، باعتبار هياكلها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية⁽⁵⁾، وفهم من هذا أن موضوعه الألفاظ المركبة، لا الكلمة والكلام، كما يفهم من هذا الكتاب وبعض حواشيه، إلا أن يقال: المراد من المركب هو المركَّب مع غيره، فهو إما كلمة - حقيقةً أو حكماً -، وإما كلام⁽⁶⁾، فما يفهم من هذا 89/ أ/ الكتاب موافق بحسب المآل لما ذكره السيد - قدس سره -، وفيه أن اعتبار الهيئة التركيبية يأبى عن هذا التوجيه، ويقتضي أن يكون المركب مقابلاً للمفرد.

ثم إن المراد بالبحث عن أحوال الكلمة والكلام: إثبات الأحوال لنفس الكلمة والكلام، أو لأقسامها من حيث إنها أقسامها⁽⁷⁾.

أما إثبات الأحوال لنفس الكلمة فكما يقال: "الكلمة"⁽⁸⁾ تدل على معنى في نفسها أو لا تدلّ، أو يقال: الكلمة إما معرفة، وإما نكرة.

وأما إثبات الأحوال لأقسام الكلمة فكما يقال: الاسم معرب والاسم مبني، أو يقال: المعرب لفظي، أو تقديري، أو يقال: المعرب اللفظي مرفوع، ومنصوب، ومجرور.

وأما إثبات أحوال الكلام على نفسه فكما يقال: الكلام إما مركب من اسمين، أو مركب من اسم وفعل. وأما إثبات الأحوال لأقسام الكلام فكما يقال: الجملة الخبرية التي وقعت خبر مبتدأ لا بد لها من عائد، أو يقال: الجملة الخبرية التي وقعت حالاً إما اسمية، وإما فعلية، فالاسمية بالواو والضمير، والفعلية كذا وكذا، إلى غير ذلك من الأحوال⁽⁹⁾.

ولا يخفى أن هذا البيان مبني على مرادفة الكلام والجملة.

(1) وإنما دفعهم إلى ذلك الهرب من لزوم تعدد الموضوع، لكن تعدد الموضوع جائز إذا تحققت جهة الوحدة، وهي ههنا اللفظ الموضوع للمعنى، فموضوع علم يجوز أن يكون موضوع علم آخر، والامتنياز بالحينية، وأن يكون أخص منه أو أعم، وأن يكون مبنياً له. ينظر: حاشية السيالكوتي 17/1، وحاشية الأكيوني 17/1، وحاشية الفرح النامي على شرح الجامي، لابن داوود عبدالواحد الحنفي 5. (2) صرح بذلك الزمخشري في بداية كتابه القسطاس في علم العروض. ينظر: 15، 16. (3) (قسماً): سقط من (أ). (4) المصباح في شرح المفتاح، للسيد الشريف الجرجاني 1. (5) قال السيد الشريف في معرض كلامه عن أقسام علم العربية: "وأما عن المركبات على الإطلاق، فأما باعتبار هياكلها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو"، المصباح في شرح المفتاح 1. (6) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 8. (7) فالبحث: إثبات المحمول للموضوع، والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم: بإثباتها لنفسه، أو لنوعه، أو لعرضه الذاتي، أو لنوع عرضه. قال الأكيوني: "ولما كان القسمان الأخيران راجعين إلى القسم الثاني؛ لأن الموضوع المقيّد بالذاتي قسم من الموضوع، اكتفى المحشي على القسمين اللذين ذكرهما". ينظر: حاشية السيالكوتي 17/1، وحاشية الأكيوني 17/1 من مجموعة النورية.

(8) (الكلمة): سقط من (أ).

(9) ينظر: سوال باسولي 12.

واعلم /15 د/ أن دأب المصنفين في علم النحو أن يذكروا قبل الشروع في المقصود بذاته⁽¹⁾ أموراً ثلاثة⁽²⁾.

الأول: تعريف الكلمة والكلام؛ لكونهما موضوعي علم النحو.

والثاني: تعريف علم النحو؛ ليكون الطالب على بصيرة في طلبه، ويكون بحيث يتميز عنده ما يرد عليه من مسائل هذا العلم، عما يرد عليه مما ليس من مسائله، فيأخذ الطالب المقصود⁽³⁾، ويُعرض عن غيره. /12 ب/ والثالث: بيان فائدة العلم والغرض منه؛ لتزاد رغبة الطالب في تحصيله، ولا يفتقر عنه بما يعرض له من مشقة التحصيل⁽⁴⁾.

والمصنّف⁽⁵⁾ ترك الأخيرين⁽⁶⁾، وقد قيل⁽⁷⁾ في نكتة الترك: إن كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله إلا قسرياً⁽⁸⁾، فلا ينفعه في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة⁽⁹⁾، ولا يخفى ضعف هذا⁽¹⁰⁾.

قوله: (فمتى لم يعرف كيف يبحث عن أحوالهما) الفاء للتفريع.

وقوله: (لم يعرفا) إما بتشديد الراء من التعريف⁽¹¹⁾ أو بتخفيفها: من المعرفة⁽¹²⁾، وعلى كلا التقديرين مبني هذا الكلام على أن معرفتهما السابقة، التي يستدعيها بيان الأحوال، يتوقف على التعريف⁽¹³⁾، إن تمّ تمّ، وإلا فلا⁽¹⁴⁾.

اعلم أن قوله: (فمتى لم يعرفا) ليس نتيجة الدليل السابق، كما يتوهم من التفريع، بل لازم النتيجة؛ إذ حاصل قوله: (لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما) شكّل أول كُبراه مطوية تقديره: الكلمة والكلام ما يبحث في هذا الكتاب عن أحواله، فكل ما يبحث في هذا الكتاب عن أحواله لا بد من الابتداء بتعريفه في هذا الكتاب،

- (1) "بذاته": سقط من (أ)، و(ب).
- (2) ينظر: حاشية بوسنوي، اللوحة 6 من المخطوط.
- (3) (المقصود): سقط من (أ)، و(ب).
- (4) ينظر: حاشية العصام 8/1، وحاشية الأكيوني 13/1 من النورية.
- (5) في (أ): "والمقصود" بدل "والمصنّف"،
- (6) "فالمعتبر قبل الشروع في المقصود إنما هو تعيين موضوع العلم، عن التصديق بموضوعيته، والمذكور هنا هو التعريف المفيد للتصور فقط، وهو من جملة المقصود، فالمصنّف لم يتعرّض لبيان موضوع العلم، كما أنه لم يتعرض لتعريفه وبيان غايته، وذلك لإمكان الشروع بدون ذكر هذه الأمور". ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 6 من المخطوط.
- (7) القائل هو العصام، ينظر قوله في حاشيته 8/1.
- (8) قال الجوهري: "قَسَرَه على الأمر قسراً: أكرهه عليه وقهره". الصحاح 79/2، مادة (قسر).
- (9) بل غاية أمره أن يقسره المعلم على حفظ ما في الكتاب، وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه. ينظر: حاشية العصام 7/1.
- (10) ووجه ضعفه – كما قال منلا زاده في معرض ردّه على قول العصام هذا –: أنّه يكذبه الحسن؛ فإن كتابه هذا أعجز الكبار فضلاً عن الصغار، كما اعترف به أنفاً بقوله: وهضم النفس لنلا يقع في الإعجاب بتصنيفه مثل هذا الكتاب، بل الصواب أن يقال: إنما أعرض عن الأخيرين؛ لأن الشروع في العلم ثلاثة أقسام: مطلق الشروع، والشروع على بصيرة، والشروع على كمال بصيرة، فالأول يكفي فيه الشعور بوجه ما، والثاني لا يعفيه من ذكر الأمور الثلاثة المذكورة، والثالث لا بد فيه من ذكر ثمانية أشياء: التصور بوجهها، والتصديق، والتصديق بموضوعية الموضوع، وبيان مرتبة العلم المشروع فيه بين العلوم، وبيان شرحه، وبيان واضعه، وبيان وجه التسمية بالاسم الخاص، وبيان مسائله إجمالاً، فاقصر المصنّف على القسم الأول طلباً للاختصار، وبناء على اشتهاه هذه الأمور بين الطلبة. ينظر: حاشية ملا زادة على العصام، اللوحة 18 من المخطوط.
- (11) كما يقتضيه قوله: "وبدأ بتعريف الكلمة"، واختار هذا "لأداء ما هو الواجب تحصيلاً له في ضمن فرد كامل، وهو التعريف، وإن كان له أفراد آخر، كالصور بوجه ما، وغير ذلك". خادمة الكافية 4.
- (12) كما يقتضيه قوله: "وكيف البحث..."، ويكون المراد بالبحث "البحث على توجه البصيرة، والبحث على وجه البصيرة موقوف على التعريف". خادمة الكافية 4.
- (13) ينظر: حاشية العصام 7/1.
- (14) (فلا): سقط من (أ).

فينتج أن الكلمة والكلام لا بد من الابتداء بتعريفهما في هذا الكتاب، ولأزم هذه النتيجة قوله: (فمتى لم يُعرف كيف يبحث عن أحوالهما)، ولا يخفى أن كبرى هذا الدليل محلٌ منع⁽¹⁾، إلا أن يقال: إن معنى الكبرى كل ما يُبحث عنه، ولا بد من معرفته أولاً وتعريفه لاستلزام ما هو الواجب⁽²⁾، فإن قلت: المعرفة الواجبة قد حصلت قبل التعريف، إذ لا يمكن تعرف الشيء بدون معرفته بوجه ما⁽³⁾ قبل التعريف⁽⁴⁾. قلت: نعم، لكن المعرفة حاصلة للمتفكر⁽⁵⁾ لا للمتعلّم السامع⁽⁶⁾، والتعريف لأجله⁽⁷⁾، على أن أرباب المعقول صرحوا بأنّ تصوّر المحكوم عليه لا بد أن يكون على وجهه⁽⁸⁾ يلائم الحكم، فكون تلك المعرفة حاصلة لأحد قبل التعريف محلٌ بحث⁽⁹⁾، وبالجمله تيقن معلومية المحكوم عليه /90/ منها على وجه يصح الحكم عليه، ويحصل هذه المعلومية من التعريف، فاعرفه.

قوله: (وقدم الكلمة على الكلام) أي: قدم الكلمة باعتبار التعريف، كما هو المناسب بالسابق، أعنى قوله: (بدأ بتعريف الكلمة والكلام). أو قدّم الكلمة باعتبار التعريف والتقسيم، كما هو المناسب باللاحق؛ إذ جعل قوله: (لكون أفرادها جزءاً من أفرادها) علة لتقديم تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام، وقوله: (ومفهومها جزءاً من مفهومها) علة لتقديم تعريفها على تعريفه، بطريق ألف والنشر المشوّش⁽¹⁰⁾.

فإن قلت: كون أفراد الكلمة جزءاً من أفراد الكلام لا يكون باعثاً لتقديم تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام، إذ التقسيم يكون للمفهوم، لا للأفراد. قلت: التقسيم وإن كان للمفهوم، لكن الأفراد ملحوظة ومتصورة⁽¹¹⁾ فيه، والغرض منه تمييز بعض الأفراد من البعض الآخر.

قوله: (لكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام، ومفهومها جزءاً من مفهومها) المراد من الكلمة والكلام المضاف إليهما الأفراد هو المفهوم؛ لأن الأفراد تكون للمفهوم، ومن الكلمة والكلام المضاف إليهما المفهوم هو اللفظ؛ إذ المفهوم يكون للفظ، فلا بد من القول /16 د/ بالاستخدام⁽¹²⁾ في إرجاع الضميرين إلى المضاف إليهما المفهوم.

- (1) ينظر: حاشية عبدالغفور 18/1.
- (2) نقل نور محمد هذا الجواب وزاد عليه جواباً آخر. ينظر: حاشيته على حاشية عبدالغفور، اللوحة 15.
- (3) بأن يكون كل من الكلمة والكلام – مثلاً – معلومين من طريق آخر من طرق المعرفة، لا يستدعي تعريفه، مثل: السمع والبصر، وغير ذلك، فلا يحتاج إلى تعريف.
- (4) ينظر: تعليقات علي رضا الدولي الشهير بدولو زادة على شرح الجامي 14/1.
- (5) في النسخة (أ) و(ب) للمنكر، وهو سهو، والصواب ما أثبتته، كما ورد في حاشية عبدالغفور الذي نقل منه المحشي هنا، ينظر: حاشية عبدالغفور 18/1.
- (6) اعترض عليه بأنه لا يجوز تخصيص المعلم بأنه عالم بالمعرف قبل التعريف بوجه ما، فإن المتعلم أيضاً كذلك؛ لأن اللام الداخلة على الكلمة والكلام المعرفين تدل عقلاً على ما يعلمه المخاطب. ينظر: دافع التوهمات 83/1.
- (7) قال الشرواني: يمكن أن يقال في الجواب: إن في الكلام مقدمة مطوية، طويت لإمكان معرفتها بأدنى تأمل، وهي هذه، وهما أي الكلمة والكلام. نظريّان، لا يمكن معرفتهما بطريق من طرق المعرفة سوى التعريف؛ لأنهما ليسا من المبصرات، ولا من المسموعات حتى يمكن معرفتهما بتلك الطرق. ينظر: تعليقات دولو زادة على شرح الجامي 14/1.
- (8) "على وجه": سقط من (ج).
- (9) وإنما كان محل بحث لأنه لا يلزم من علم المخاطب لزوم علم المتعلم؛ لجواز أن يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب، فالتعريف بالقياس إلى السامع يفيد أصل المعرفة، وبالقياس إلى المخاطب زيادة المعرفة. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 18.
- (10) ألف والنشر: "هو أن تلف شيئين، ثم تأتي بتفسيرهما جملة، ثقة بأن السامع يرد إلى كل واحد منهما ما له". التعريفات للجرجاني 247، وألف والنشر المشوّش: "هو أن يكون النشر على غير ترتيب ألف". حاشية الدسوقي على مختصر المعاني 95/4.
- (11) في (أ) و(ج): "ومظورة" بدل "ومتصورة".
- (12) الاستخدام: "هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره الراجع إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد معنييه، ثم بالآخر معناه الآخر، سواء كان المعنيان حقيقيين أو مجازيين، أو أحدهما حقيقياً والآخر مجازياً". التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني 22.

والمراد من جزئية أفراد الكلمة لأفراد الكلام أنّ فرداً ما من أفراد الكلمة جزء من كل فرد من أفراد الكلام⁽¹⁾، ومن جزئية مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام: أنّ مفهوم الكلمة مأخوذ من⁽²⁾ مفهوم الكلام⁽³⁾، حيث قال: (الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد)⁽⁴⁾.

فإن قلت: مفهوم الكلمة: اللفظ الموضوع للمعنى المفرد، وما هو جزء لمفهوم الكلام إنما هو نفس الكلمة، لا ذلك المفهوم التفصيلي.

قلت: لمفهوم الكلمة اعتباران: إجمال، وتفصيل⁽⁵⁾، وهو باعتبار الإجمال مدلول لنفس⁽⁶⁾ الكلمة، فهو بهذا الاعتبار جزء لمفهوم الكلام، حيث يراد من الكلمة المأخوذة في تعريفه هذا المفهوم الإجمالي⁽⁷⁾. 13/ب/ فإن قلت: لا يجوز أن يراد بالكلمة المذكورة في تعريف الكلام مفهومها، وإلا لما صحّ⁽⁸⁾ تنزيهاها؛ لعدم تعدد المفهوم.

قلت: عدم التعدد في المفهوم إذا أخذ المفهوم من حيث هو، أما إذا اعتبر من حيث تحققه في ضمن الأفراد ففيه التعدد، والمأخذ في تعريف الكلام هو المفهوم باعتبار تحققه في ضمن الفردين، فلهذا عبر عنه بلفظ التنزيه⁽⁹⁾.

واعلم أن المقدمة الثانية لهذا الدليل مطوية، سواء جعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه دليلاً واحداً، أو جعل كل منهما دليلاً آخر، وهي أن الجزء مقدم طبعاً على الكل، فينبغي أن يقدم وضعاً، لنلا يلزم مخالفة الوضع الطبع⁽¹⁰⁾.

فإن قلت: لو جعل المجموع دليلاً واحداً لا حاجة إلى المعطوف عليه، أعني كون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام، على تقدير أن يكون المدعى تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام، إذ يكفي جزئية مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام، في وجه تقديم تعريفها على تعريفه.

قلت: نعم، لكن⁽¹¹⁾ ذكره ليظهر تقدمها بحسب الوجود الخارجي أيضاً⁽¹²⁾، فيكون إشارة إلى أن تقديم

(1) فمن أفراد الكلام – مثلاً – قولنا: زيد، أو قائم، ولا شك أن زيدا أو قائماً جزء من (زيد قائم)، فتكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام. ينظر: معارف الكافية 4.

(2) في (ج): "مأخوذ في" بدل "مأخوذ من".

(3) مفهوم زيد قائم: شخص معين وذات متصف بالقيام، ومفهوم زيد: شخص معين، ومفهوم قائم: ذات متصف بالقيام. ينظر: حاشية المولى محرم 10/1.

(4) فسواء نظر إلى أفرادها أو إلى مفهومها وجدّ جهة التقدّم في جانب الكلمة.

(5) والفرق بين المفهوم الإجمالي والتفصيلي: أنّ الإجمالي هو أن تجعل الأمور المتعددة ملحوظة بلحاظ وجداني، كما إذا عبرت عن الكلمة بالكلمة، لا بلفظ وضع لمعنى مفرد، والتفصيلي: أن تجعل الأمور المتعددة ملحوظة بلحظات متعددة، كما إذا عبرت عن الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد، لا بلفظ الكلمة. ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي، رشيد أحمد البازخيلوي 5/1.

(6) في (ب): "بنفس"، وفي (أ): "نفس".

(7) ينظر: حاشية نور محمد، اللوحة 16.

(8) في (أ): "لم يصح" بدل "لما صح".

(9) ينظر: حاشية عربوي على حاشية السبائكوتي على الجامي 7، ومعارف الكافية 4.

(10) فإنهم يعدون تلك المخالفة من قوة الخطأ، ومعنى التقدم بالطبع: أن يكون الشيء بحيث يحتاج إليه الآخر، ولا يكون هو علة له، كالواحد بالنسبة للثنتين، ولا يخفى أن الكلمة والكلام كذلك، فإنه لا يوجد كلام ما لم توجد كلمة، مع أن وجودها لا يستلزم وجوده، وإلا لزم من كل كلمة كلام، ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 6.

(11) (لكن): سقط من (ج).

(12) ينظر: حاشية عربوي على حاشية السبائكوتي 8.

تعريف الكلمة بحسب الكتابة في هذا الكتاب يوجبُ الموافقة في التقديم بين الموجودات الأربعة: الكتبي، /91 أ/ واللفظي، والذهني، والخارجي⁽¹⁾، وذكر في بعض الحواشي أن لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه، أي كون مفهومها جزءاً من مفهومه، وكون أفرادها جزءاً من أفرادها، إشارة إلى وجه آخر لتقديمه تعريف الكلمة على تعريف الكلام. وفيه نظر؛ لأن كون أفراد الكلمة جزءاً من أفراد الكلام لا يستدعي تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام، لجواز أن يكون أفراد الشيء جزءاً لأفراد شيء آخر مقدماً عليه، وإن⁽²⁾ كان الشيء الثاني بحسب المفهوم مقدماً على الأول، كالمفرد والمركب المذكورين في كتب الميزان، فإن أفراد المفرد جزء من أفراد المركب، لكن قدم مفهوم المركب على المفرد لكونه وجودياً، ومفهوم المفرد عدمياً؛ لتوقف معرفة الإعدام على ملكاتها⁽³⁾، كما صرح به المحقق الرازي في شرح الرسالة الشمسية⁽⁴⁾.

ثم اعلم أنه جعل بعض المحققين⁽⁵⁾ هذا الكلام إشارة إلى الوجوه الأربعة لتقديم الكلمة على الكلام⁽⁶⁾.

الأول: توقف تحقق مفهوم الكلام على مفهوم الكلمة.

الثاني: توقف تحقق معرفة مفهوم الكلام على معرفة مفهوم⁽⁷⁾ الكلمة، وكلا الأمرين لجزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام⁽⁸⁾.

والثالث: توقف تحقق معرفة أفراد الكلام على فرد الكلمة⁽⁹⁾.

والرابع: توقف تحقق معرفة فرد الكلام على معرفة مفهوم فرد⁽¹⁰⁾ الكلمة، وكلا الأمرين لجزئية أفراد الكلمة لأفراد الكلام.

ويرد على الوجهين الأخيرين /17 د/ أنهما إذا كانا علةً لتقديم تعريف الكلمة على الكلام النظر المذكور أنفاً⁽¹¹⁾، إلا أن يقال: الوجهان الأخيران علةً لتقديم تقسيم الكلمة وأقسامها على تقسيم الكلام وأقسامه، كما أشرنا إليه أولاً⁽¹²⁾.

قوله: (فقال الكلمة) الفاء للتعقيب، ومدخلها: إما معطوف على (بدأ) فالمعنى: لَمَّا أراد الابتداء بتعريف الكلمة والكلام قال: الكلمة كذا، والكلام كذا⁽¹³⁾.

(1) فالمقدم بحسب الوجود الذهني إذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الموجودات ما عدا الخارجي؛ لأن التصوير يتبع التلفظ، والتلفظ يتبع الكتابة، فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في الوجودين: اللفظي، والذهني، والتقدم في الوجود الخارجي متحقق، فتوافق الكل في التقدم، ينظر: حاشية عبد الغفور 19/1 من المجموعة النورية.

(2) (إن): سقط من (أ)، و(ب).

(3) ينظر: حاشية السيد نعمه الله الجزائري، اللوحة 8 من المخطوط.

(4) ينظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، لقطب الدين الرازي 24-25.

(5) وهو العصام، ينظر: حاشيته 8/1.

(6) يريد أن الجزء مقدم على الكل طبعاً وعلماً، في كل مركب حسي، أو عقلي.

(7) مفهوم، سقط من (أ).

(8) مفهوم الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، والمقصود بمعرفة المفهوم معرفة اللفظ والوضع والمعنى والمفرد. ينظر: حاشية الأكييني، 18/1.

(9) فمثلاً إذا لم يتحقق زيد وقائم على حدة، وهما فردان من الكلمة لم يتحقق مجموع زيد قائم وهو فرد من الكلام.

(10) في (أ): "على معرفة فرد الكلمة" بدل "على معرفة مفهوم أفراد الكلمة".

(11) ينظر: النص المحقق 112.

(12) ينظر: حاشية القنقي على حاشية العصام 10/1.

(13) (كذا): سقط من (أ).

أو معطوف على (قدّم)، فمعناه: لما أراد تقديم تعريف الكلمة قال: الكلمة⁽¹⁾ لفظ... إلخ.
وإنما قدّرنا الإرادة في نظم الكلام؛ لأنّ الابتداء بالتعريف، أو تقديم التعريف إنما يحصل بأن يقال في أول الأمر: الكلمة كذا⁽²⁾، فليس قوله: الكلمة كذا عقيب الابتداء أو التقديم، بل عقيب الإرادة.
وقد جوّز بعضهم أن يكون الفاء للتعريف، يعني أن الابتداء بتعريف الكلمة، أو التقديم لتعريفه هو القول⁽³⁾ في أول الأمر: الكلمة كذا.

قوله: (قيل: هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام) قال الإمام الرازي⁽⁴⁾: الاشتقاق على نوعين: أصغر وأكبر⁽⁵⁾، فالأصغر كاشتقاق صيغ الماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول، وغير ذلك من المصادر⁽⁶⁾.

والأكبر: هو تقلّب اللفظ /14 ب/ المركب من الحروف إلى انقلاباته المحتملة، مثلاً: اللفظ المركب من الحرفين، كالميم والنون، يقبل انقلابين كمن ونم، واللفظ المركب من ثلاثة أحرف يقبل ستة انقلابات؛ لأنه يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة أول هذا اللفظ، وعلى كل من هذه الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين. مثلاً: اللفظ المركب من الكاف واللام والميم يقبل ستة انقلابات: كلم، كمل، لمك، لكم، مكل، ملك، واللفظ المركب من أربعة أحرف يقبل أربعة وعشرين انقلاباً؛ وذلك لأنه يمكن /92 أ/ جعل كل واحد من الحروف الأربعة ابتداءً تلك الكلمة، وعلى كل من هذه التقديرات الأربعة يمكن وقوع الأحرف الثلاثة الباقية على ستة أوجه، كما مر، والحاصل من ضرب الستة في الأربعة أربعة وعشرون، وعلى هذا القياس المركب من الحروف الخمسة، فالمشتق منه في هذا الاشتقاق هو اللفظ المركب من الحروف المخصوصة، من غير اعتبار ترتيب مخصوص فيها، والمشتق هو اللفظ المركب من تلك الحروف، باعتبار ترتيباتها المخصوصة⁽⁷⁾.

ثم اعلم أن المراد من الاشتقاق الواقع في قولهم: هذا اللفظ مشتق من ذلك اللفظ هو الاشتقاق الأصغر غالباً، وعرفه الفاضل المحشي بقوله: "الاشتقاق أن تجد بين اللفظين تناسباً في أحد المدلولات الثلاثة"⁽⁸⁾، واشتراكاً في جميع الحروف الأصلية، أو في الأكثر⁽⁹⁾، مع تقارب ما بقي في المخرج⁽¹⁰⁾.

(1) (الكلمة): سقط من (أ).

(2) (كذا): سقط من (ب).

(3) (هو القول): سقط من (أ).

(4) الإمام الرازي هو: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي القرشي التميمي، ولد في الري بطبرستان، أخذ العلم عن كبار علماء عصره ومنهم والده، حتى برع في شتى العلوم، فكان عالماً في التفسير، وعلم الكلام، والفلك، والفلسفة، والأصول، وكان عارفاً بالأدب، وله شعر بالعربي وشعر بالفارسي، له تصانيف ومؤلفات كثيرة، من أشهرها تفسيره الكبير، وتأسيس التقديس، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، وغيرها، توفي بهراة سنة 606 هـ. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي 39/1، ووفيات الأعيان 250/4، والوافي بالوفيات 38/2.

(5) الأكثر على أن الاشتقاق على ثلاثة أقسام: صغير وكبير وأكبر، وبعضهم أدرج الكبير في الأكبر، تبعاً للإمام الرازي، وجعل أقسام الاشتقاق إلى قسمين: أصغر وأكبر، ولا مشاحة في الاصطلاح. ينظر: حاشية السيد نعمّة الله الجزائري على الجامي، اللوحة 9 من المخطوط.

(6) ينظر: حاشية نور محمد، اللوحة 16.

(7) منقول بتصرف من التفسير الكبير، للرازي 29/1، 30.

(8) المطابقي، والتضمني، والالتزامي.

(9) في (ب) و(ج): "أو في أكثر" بدل "أو في الأكثر".

(10) حاشية عبد الغفور على الجامي 9/1.

ويرد على هذا التعريف أمران:

أحدهما: أنه يصدق على كل من الضارب والمضروب مثلاً بالنسبة إلى الآخر، مع أنه ليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والثاني: أن هذا التعريف يقتضي أن المشتق هو المناسبة بين اللفظين، لا أحد⁽¹⁾ اللفظين.

وقد يجاب عن الأول بأن المراد من التناسب التناسب الذي به يكون أحدهما مردوداً إلى الآخر⁽²⁾، أو مأخوذاً منه، ولا شك أن بين الضارب والمضروب ليس مثل ذلك التناسب بين الضارب والضرب، والمضروب والضرب، ولا يخفى عدم انضباط هذا⁽³⁾.

وعن الثاني بأن في العبارة مسامحة، والمراد وجدان أحد اللفظين مناسباً في 18 د/ اللفظ بالآخر، فالمشتق هو اللفظ، قال العلامة التفتازاني⁽⁴⁾ في التلويح: "الاشتقاق يصير تارة باعتبار العلم، فيقال: هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في أصل المعنى والتركيب، فترد⁽⁵⁾ أحدهما إلى الآخر، فالمردود مشتق، والمردود⁽⁶⁾ إليه مشتق منه، وتارة باعتبار العمل، فيقال: هو أن يأخذ من اللفظ ما يناسبه من حروفه الأصول وترتيبها، فيجعله حالاً على ما يناسب معناه، فالمأخوذ مشتق، والمأخوذ منه مشتق⁽⁷⁾ منه"⁽⁸⁾.

فما وقع في عبارة بعض المحققين⁽⁹⁾ من أن الاشتقاق هو رد كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى، هو تفسير الاشتقاق باعتبار العلم.

وإنما قال: (قيل: الكلمة والكلام مشتقان من الكلم) إشارة إلى ضعف هذا القول⁽¹⁰⁾؛ وذلك لأن التناسب ههنا بين المشتق⁽¹¹⁾ والمشتق منه ليس إلا⁽¹²⁾ باعتبار التأثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح، أي التأثير الذي يصحبه الألم⁽¹³⁾، وهو ليس مدلولاً مطابقاً للمشتق، ولا تضمنياً، وذلك ظاهر، ولا التزامياً حيث

(1) (لا أحد اللفظين): سقط من (ب).

(2) من قوله: (وقد يجاب من الأول) إلى قوله: (مردوداً إلى الآخر): سقط من (أ).

(3) أورد نور محمد هذين الاعتراضين اللذين ذكرهما المحشي وأجاب عنهما بما حاصله: أن تعريفهم للاشتقاق بهذا التعريف الذي نقله المحشي عن الفاضل عبدالغفور هو تعريف بطريقة معرفة الاشتقاق العملي، عير عن طريقة معرفته به مبالغة، والمراد برد أحدهما إلى الآخر: الحكم بابتغاء أخذ أحدهما عن الآخر لعلامة؛ وإنما عرف الاشتقاق باعتبار العلم؛ لأن النافع للمتعلم هو معرفة طريق معرفة الاشتقاق العلمي، فاندفع بهذا التقرير هذين الاعتراضين. ينظر: حاشية نور محمد، اللوحة 16.

(4) هو الشيخ سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الشافعي الخراساني التفتازاني، الإمام الكبير، صاحب التصانيف المشهورة، ولد بتفتازان، وأخذ عن أكابر علماء عصره، كالعضد وطبقته، وتفنن في علوم شتى كالنحو والمنطق والمعاني والبيان والأصول والكلام، وشرع في التصنيف وهو ابن ست عشرة سنة، فصنف الزنجانية، وشرح التلخيص الكبير، وشرح التوضيح، وشرح المفتاح، والتلويح في كشف دقائق التنقيح، والمطول، وغيرها، توفي سنة 973 هـ. ينظر: الدرر الكامنة 182/2، وبغية الوعاة 285/2، والبدر الطالع 303/2.

(5) في (ب): "فيراد" بدل "ترد".

(6) في (ب) و(ج): "والمردود منه" بدل "والمردود إليه"، والصحيح ما أثبت كما جاء في (أ)، وهو كذا في الأصل المنقول منه.

(7) (مشتق منه): سقط من (أ).

(8) التلويح على التوضيح، للتفتازاني 60/1.

(9) يعني المولى عصام الدين، ينظر حاشيته 8/1.

(10) قال الرضي بعد أن ذكر هذا الاشتقاق: "وهو اشتقاق بعيد"، وأشار المصنف إلى ضعفه هنا بذكره بصيغة التمرريض. ينظر: شرح الرضي على الكافية 12/1، وحاشية الأكيوني 19/1.

(11) (المشتق): سقط من (أ).

(12) (إلا): سقط من (أ).

(13) "يعني تأثير أفرادهما الذي يصحبه الألم، لا تأثير معاني أفرادهما الآخر، كالذي يصحبه اللذة؛ لأنه لو شبه - مثلاً - تأثير معاني أفرادهما الذي يصحبه اللذة بالجرح كان وجه الشبه هو التأثير المطلق، ولا خفاء في أن كون التأثير المذكور تأثيراً أظهر من أن

لا يفهم منه، بل هو تحصيل من بعض أفرادهما، فلا يخفى⁽¹⁾ بُعد هذا الاشتقاق⁽²⁾.

قوله: (وهو الجرح) الجرح بفتح الجيم: مصدر جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ بفتح العين فيهما، وأما الجرح بضم الجيم: فهو اسم بمعنى الجراحة⁽³⁾.

قوله: (لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح) هذا التعليل لإثبات جزء المدعى بتقدير الكلام، أي بين الكلمة والكلام والكلم مناسبة في اللفظ والمعنى، أما المناسبة في اللفظ فظاهرة، وأما في المعنى فلتأثير معانيهما في النفوس، كالكلم الذي هو الجرح⁽⁴⁾.

قال 15/ب/ بعض المحققين: "إن اكتفى بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جارياً في الألفاظ باعتبار تأثيراتها 93/أ/ الحسنة والسيئة، لكن قوله: (وقد عبر بعض الشعراء... إلخ)، يدل على أنه أراد التأثير بإحداث الألم"⁽⁵⁾، وفيه تأمل⁽⁶⁾.

قوله: (وقد عبر بعض الشعراء) نقل عن الشيخ الكازروني⁽⁷⁾ أن قائل هذا الشعر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، ولعل هذا لم يبلغ الشارح، وإلا لم يرض بأن يعبر عنه ببعض⁽⁸⁾ الشعراء⁽⁹⁾، والمقصود من هذا الكلام أن في التشبيه علاقة معتبرة فيما بينهم⁽¹⁰⁾.

قوله: (حيث) يحتمل التعليل والمكان.

قوله: (جراحات السنان لها التنام)⁽¹¹⁾ الجراحات جمع جراحة بكسر الجيم، بمعنى [خستكي]⁽¹²⁾⁽¹³⁾،

= الجرح تأثيراً، فإن كون التأثير المذكور تأثيراً مقيداً أظهر بالنسبة إلى كون الجرح تأثيراً مقيداً، فالمناسب له تشبيه الجرح بالتأثير المذكور". حاشية نور محمد، اللوحة 17.

- (1) (فلا يخفى): سقط من (أ).
- (2) وحاصل وجه البعد: أن تشبيه تأثير المعنى مطلقاً بالجرح غير مناسب؛ لانتفاء مرجع اعتبار الجرح مشبهاً به. ينظر: حاشية السيالكوتي 19/1 من المجموعة النورية.
- (3) ينظر: الصحاح للجوهري 853/1، مادة (جرح)، والقاموس المحيط 215/1، مادة (جرح).
- (4) فإن الألفاظ تؤثر في نفوس السامعين بحسب حسنها أو قبحها، فرحاً وانبساطاً، أو غصّة وانقباضاً، كالكلم الذي هو الجرح في البدن. ينظر: حاشية الأكيوني 20/1.
- (5) حاشية العصام على الجامي 8/1.
- (6) لأنه يجوز أن يكون التشبيه بالجرح في مطلق التأثير، قال ملا إلياس: "تشبيه الشيء لا يوجب مشاركته في جميع الصفات، بل يكفي فيه المشاركة في البعض". حاشيته، اللوحة 22.
- (7) في (أ): "الكازرواني"، والكازروني: نسبة إلى كازرون، بلدة بفارس، ولا أدري من يقصد المحشي بهذا الشيخ؛ لأن العلماء الذين ينسبون إليها أكثر.
- (8) ذكر أرباب الحواشي السبب في ذلك بأن الله - تعالى - ذم الشعراء في كلامه المعجز بقوله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾، قالوا: إذا كان الشاعر متبوعاً للغاوين فكيف يرضى مُسلم أن يطلق على علي - رضي الله عنه - هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه، فضلاً عن الشارح الفاضل، واعتذروا له بأن إطلاقه عليه نشأ من عدم بلوغه إياه، ينظر: حاشية المولى محرم 11/1، وهذا إن ثبت أن قائله هو علي - رضي الله عنه -، وهو لم يثبت، فضلاً عن أن إكمال الآية التي فيها ذم الشعراء كافٍ في رد هذا الاعتراض على الشارح، ينظر: حل شواهد الفوائد الضيائية، عبدالرحيم الصفي، 81.
- (9) ينظر: حاشية العصام 8/1.
- (10) المقصود من إنشاء هذا الشعر بيان أن العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة، حتى إنهم أطلقوا الجرح على كلم اللسان. ينظر: حاشية الأكيوني 21/1.
- (11) هذا البيت نسبته بعض المحدثين ليعقوب الحمودني في العقد الفريد، وهذا مجانب للصواب، فالذي في العقد الفريد هو المعنى دون اللفظ، والمشهور أنه مجهول القائل. ينظر: المحاسن والأضداد 4، واللطائف والظرائف 104/1، والعقد الفريد 280/2، وحل شواهد الكافية والجامي 4، 5، وحل شواهد الفوائد الضيائية، للصفي 81.
- (12) أي بمعنى: الجراحة. أفادني بذلك د. عبدالحميد التركماني.
- (13) وهو الأقرب لغرض الشارح.

والسَّنَان [سرنيزه، وتيزي هرجيزي] ⁽¹⁾ والإلتئام: مهموز العين [يبوسته شدن فراهم آمدن] ⁽²⁾⁽³⁾.
 قوله: (ما جرح اللسان) اللسان: جاء بمعنى اللغة ⁽⁴⁾، والجارحة المقصودة، وكلاهما يحتمل ههنا ⁽⁵⁾.
 قوله: (والكلم بكسر اللام جنسٌ لا جمعٌ) قيل ⁽⁶⁾: هذا البحث بحث تقريبي، له أدنى مناسبة بهذا المقام، باعتبار كون الكلم مقابلاً للكلمة، والأولى أنه لتقريب الكلمة؛ لأن معرفة معنى التاء في الكلمة إنما هي بتحقيق الكلم ⁽⁷⁾؛ إذ به يعرف أن التاء للفرق بين الواحد والجمع ⁽⁸⁾، أو للفرق بين الواحد والجنس ⁽⁹⁾.
 قوله: (كتمر وتمرة) فإن قلت: ما الفائدة من ذكر ⁽¹⁰⁾ تمرّة في المشبه به؟ وما معنى التشبيه؟
 قلت: المعنى أن الكلم جنسٌ، والتاء إذا زيدت عليه فهي للوحدة، كما أن تمرّاً جنس، والتاء فيه للوحدة، فكأنه شبه الكلم بالتمر، والكلمة بالتمرّة.
 فإن قلت: لاشك في أنهم لا يطلقون الكلم إلا على الثلاث فصاعداً، ويطلقون التمر على الواحد والاثنتين أيضاً، فلا يكون الكلم جنساً كتمر، فكيف شبه به ⁽¹¹⁾.
 قلت: ما وقع من الفرق بينه وبين التمر من أنه لا يستعمل إلا على الثلاثة فصاعداً، بخلاف التمر، إنما نشأ من الاستعمال ⁽¹²⁾، حيث عرض للكلم هذا التخصيص وبقي التمر على وضعه الأصلي، وما عرض بحسب الاستعمال لا يقدح في التشبيه الذي هو بحسب أصل الوضع ⁽¹³⁾. 19/ د/
 وقيل: يحتمل أن يكون كتمر وتمرّة مثلاً للجمع المنفي وواحد، يعني أن الكلم ليس بجمعٍ واحده الكلمة، كما أن تمرّا جمعُ تمرّة واحدة، كما ذهب إليه الشيخ جار الله في بعض تصانيفه ⁽¹⁴⁾.
 قوله: (بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ⁽¹⁵⁾ ... الخ) وجه الاستدلال أن (الطيب) في الآية وقع صفة للكلم، فلو كان الكلم جمعاً لوجب تأنيث صفته ⁽¹⁾، والثاني باطل، وكذا المقدم قبل اعتبار التأنيث في

- (1) معنى سرنيزه: رأس الرمح، وتيزي هرجيزي: جدّة كل شيء. أفادني بذلك د. عبد الحميد التركماني.
- (2) يبوسته شدن هو معنى الالتئام، وفراهم آمدن بمعنى توفر شيء. كما أفادني الدكتور عبد الحميد التركماني.
- (3) ينظر: شرح شواهد الكافية والجامي، للميالحجي 5.
- (4) اعترض عليه مصلح الدين اللاري بأنه لم يرد في كتب اللغة بهذا المعنى، وأن المذكور في الصحاح أن اللّسن بكسر اللام: اللغة، وأنه على تقدير وقوعه فغير ملائم إرادته هنا. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 9، والصحاح للجوهري، 2195/5 مادة (لسن).
- (5) ينظر: حاشية العصام 8/1، وإنما كان كلاهما يحتمل هذا؛ "لأن (جرح) مجاز من (أثر) على طريق ذكر الملزوم وإرادة اللزوم، وإسناد (أثر) إلى اللغة، وإلى الجارحة التي هي عضو صحيح"، حاشية محمد أمين 14.
- (6) القائل هو المولى عصام الدين. ينظر: حاشيته 8/1.
- (7) ينظر: حاشية محمد أمين 15.
- (8) (للفرق بين الواحد والجمع): سقط من (أ).
- (9) فيعلم منه أن الكلم فرد الجنس، أو فرد الجمع، فصار البحث عن جنسية الكلم وجمعيته راجعاً إلى الكلمة، فهذه المناسبة مناسبة دقيقة. ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي 8.
- (10) في (أ): "في ذكر" بدل "من ذكر".
- (11) في (أ): (يشبه).
- (12) ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 8 من المخطوط.
- (13) ينظر: حاشية العصام 8/1، 9، وحاصل الجواب: "أن هذا التخصيص عرض للكلم بحسب الاستعمال، وبناء التشبيه على أصل الوضع، وهما ببيان فيه"، حاشية محمد أمين 15.
- (14) ينظر: دافع التوهمات 55/1.
- (15) سورة فاطر، من الآية (10).

الجمع بحسب التأويل، فيجوز أن لا يُعتبر التأويل في بعض التراكيب.

ورُدَّ بأن المفرد لا يقع صفةً للجمع إلا بهذا التأويل، فلا بُدَّ من تأنيثه⁽²⁾.

فإن قيل: هذا الدليل⁽³⁾ إما لإثبات الجنسية، أو لنفي الجمعية، أو لكليهما، فعلى الأول لا يثبت المدعى، وعلى الثاني يلزم بقاء أصل المدعى - وهو الجنسية - بلا دليل، وعلى الثالث لا يتم التقريب⁽⁴⁾.

قلنا: الكلُّ مُحتمل، وإتمام الدليل بانضمام مقدمة، هي عدم 94/ أ/ القول بالفصل بين الجمعية والجنسية في هذا المقام⁽⁵⁾.

واعلم أنه استدل أيضاً بعدم جمعية الكلم بأن هذا الوزن ليس⁽⁶⁾ من أوزان الجمع، وبأنه يُصغَّر إلى كُليم⁽⁷⁾، وهذا الوزن⁽⁸⁾ من أوزان تصغير المفرد⁽⁹⁾، وفيه منْع⁽¹⁰⁾.

قوله: (وقيل: جمع) وإليه ذهب الجوهري⁽¹¹⁾، وصاحب اللباب⁽¹²⁾، وبعض من النحويين⁽¹³⁾، حيث قالوا: جمع الكلمة كلمات وكلم⁽¹⁴⁾.

وقيل في التوفيق بين مذهب الجمهور وهذا القول: أن من قال إنه ليس بجمع أراد أنه الجمع المستعمل في

- (1) ورُدَّ بأن كل جمع يُفرَّق بينه وبين واحدته بالتاء يجوز في وصفه التذكير والتأنيث، نحو: نخل خاوية، ونحوه: نخل منقر. ينظر: التلويح على التوضيح، للسعد التفتازاني 9/1.
- (2) ذكر محمد أمين أن عدم اعتبار تأنيث مثل هذا الجمع يحتاج إلى نقل، وسماع من الفصحاء. ينظر: حاشيته 16.
- (3) الدليل عند أهل المناظرة: هو المركب من قضيتين للتأدي إلى مجهول نظري، وقيل: هو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. ينظر: الرشيدية شرح الرسالة الشريفة 49.
- (4) ينظر: حاشية ملا إلياس، اللوحة 23.
- (5) نقل محمد أمين اتفاق العلماء على أن لام التعريف يبطل معنى الجمعية، "فإن لم يكن هناك قرينة العهد أو الاستغراق يحمل على الجنس من حيث هو، وإن وجد قرينة أحدهما يحمل عليه، فيكون استغراقه كاستغراق المفرد يتناول كل فرد فرد". حاشية محمد أمين 15.
- (6) (وليس من): سقط من (أ).
- (7) من قوله: (بأن هذا الوزن) إلى قوله: (إلى كليم): سقط من (ب).
- (8) (وهذا الوزن): سقط من (أ).
- (9) واستدل أيضاً على عدم جمعية الكلم بوقوعه تمييزاً لأحد عشر؛ فإن تمييزه مفرد منصوب.
- (10) ينظر: حاشية الأكيوني 21/1، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 10، والمنع هو طلب الدليل على مقدمة معينة. ينظر: الرشيدية، شرح الرسالة الشريفة 53.
- (11) الجوهري: هو أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، أصله من فاراب، دخل العراق صغيراً، وقرأ العربية فيها على يد أبي علي الفارسي، والسيرافي، ثم طاف بلاد ربيعة ومضر، فأخذ العربية مشافهة من العرب، قال عنه ياقوت: كان من أعاجيب الزمان، ذكاء وفطنة وعلماً، صنف الصحاح لأبي منصور عبد الرحيم البيهقوي، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، توفي سنة 393 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء 80/17، والوافي بالوفيات 69/9، ومعجم الأدباء 656/2.
- (12) صاحب اللباب هو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني، لم تتعرض كتب التراجم والطبقات إلى ما يتعلق بجوانب حياته أو ذكر شيوخه أو تلاميذه سوى اسمه ونسبه وتاريخ وفاته، وبعض مصنفات، حتى إن السيوطي قال: لم أقف له على ترجمة، على الرغم من اشتهاه مصنفاته، كلباب الإعراب، والمفتاح في شرح الصحاح وضوء المصباح، وحاشية اللباب، وغيرها، توفي سنة 684 هـ. ينظر: بغية الوعاة 219/1، ومفتاح السعادة 187/1، وكشف الظنون 1543/2، وأما كتاب اللباب، ويسميه بعضهم اللباب في علم الإعراب، أو لباب الإعراب، أو اللباب في النحو، أو اللباب هكذا مختصراً، فهو مختصر في النحو، رتبته مصنفه على مقدمة وأربعة أقسام: الأول في الإعراب، والثاني في المعرب، والثالث في العامل، والرابع في المقتضى للإعراب، وهو أشهر كتب الإسفراييني، وإذا أطلقوا (صاحب اللباب) فإنهم يعنون به الإسفراييني. ينظر: كشف الظنون 1545/2، ومفتاح السعادة 186/1.
- (13) اختلف العلماء في (الكلم) على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه اسم جنس، وهو مذهب الجمهور، والثاني: أنه جمع، وإليه ذهب الزمخشري وصاحب الصحاح واللباب والمصباح، والثالث: أنه اسم جنس، نقله الأزهري في التصريح عن بعضهم. ينظر: شرح التصريح على التوضيح 15/1.
- (14) وقال الجوهري: "والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة"، واستدل بقول سيبويه في كتابه: هذا كتاب علم ما الكلم من العربية، وقال: "ولم يقل: ما الكلام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعاً، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة. ينظر: الصحاح للجوهري 2023/5، مادة (كلم).

المعنى ليس يجمع بحسب اللفظ والوضع⁽¹⁾، ومن قال إنه جمع أراد أنه مستعمل في معنى الجمع⁽²⁾، حيث لا يطلق إلا على ما فوق الاثنين.

قوله: (حيث لا يقع إلا على الثلاثة فصاعداً) كلمة (حيث) للتعليل، وقوله: (فصاعداً) حال⁽³⁾، وعامله محذوف، تقدير الكلام: لأنه لا يقع إلا على الثلاثة فيزداد ما يقع هو عليه صاعداً، ولا يخفى أن المقصود من هذا الدليل إثبات 16 ب/ الجمعية التي نفاها الجمهور، أي الجمعية بحسب اللفظ، ولا شك في عدم إثباته لهذه الدعوى⁽⁴⁾، ولو كان مثبتاً يلزم أن يكون مثل القوم والرهط وغيرهما - مما لا يطلق إلا على الثلاثة فصاعداً - جمعاً، ولم يقل به أحد.

قوله: (والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم) إمّا بتقدير البعض، أو بارادته من لفظ الكلم، وعلى هذا التقدير يكون (الطيب) صفةً للبعض لا للكلم، فلا حاجة إلى تأنيثه، ولا يخفى بُعد هذا التأويل⁽⁵⁾؛ إذ حمل الصفة على الصفة الكاشفة للبعض لا المخصصة للكلم بعيد من دأب أرباب اللغة⁽⁶⁾.

وقيل: يمكن أن يؤول لكل⁽⁷⁾ واحد من الكلم الطيب، بأن يجعل (الطيب) صفة لكل واحد، ويرد عليه أن الصفة حينئذ لا تكون مطابقة للموصوف في التنكير⁽⁸⁾؛ إذ الموصوف نكرة، والصفة معرفة⁽⁹⁾، ويمكن أن يقال في ردّ شاهد الجنسية أن (الطيب) صفة (للكلم) المعروف باللام⁽¹⁰⁾، واللام أبطل جمعيته⁽¹¹⁾، فلم يُعتبر تأنيثه الذي باعتبار جمعيته، فلم يؤنث صفته، وكيف يكون معنى الجمعية معتبراً ههنا!؛ إذ لو اعتُبر لزم أن لا يصعد إليه⁽¹²⁾ الكلمة الطيبة الواحدة، ما لم تُصير جماعة من الكلم⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

- (1) فكثيراً ما يسمى جمعاً نظراً إلى المعنى الجنسي اللغوي؛ لا أنه جمع لفظي واصطلاحي، كما صرح به التفازاني، ينظر: التلويح على التوضيح 9/1.
- (2) (مستعمل في بعض الجمع): سقط من (أ).
- (3) (حال): سقط من (أ).
- (4) بدليل أنه ذكره بصيغة التمريض (قيل).
- (5) تابع المصنف في هذا الزعم المولى عصام الدين، حيث قال بعد أن ذكر تأويل الجامي: "هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جداً"، وعَلَّ ذلك بأنه ليس من دأب اللغة أن يقال في مقام إيراد الحكم على الكلم الطيب: بعض الكلم الطيب، فيقيد البعض بالطيب. ينظر حاشيته 9/1، لكن يمكن أن يصح تأويل الجامي بأن تأنيث الضمير وإن كان ظاهراً بالنسبة للفظ الكلم إلا أن الصاعد في الواقع ليس إلا بعضها، وهو الكلم الطيب، لا الخبيث، فيجوز تذكره باعتبار تأويله البعض هذا، كتذكير الضمير الراجع إلى المؤنث بتأويله بالشخص، بناءً على ما تقرر من أن المرجع إذا كان مذكراً باعتبار ومؤنثاً باعتبار آخر يجوز تذكر ضميره وتأنيثه، قال الملا عبدالغفور: فيكون تأويله كتأويل الرحمة بالإحسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، ينظر: حاشية عبدالغفور 21/1، وحاشية السالكوتي عليه 21/1.
- (6) قال منلا زادة: "هذا ليس أمراً منسوباً إلى اللغة حتى يرد عليه ما قاله، بل هو أمرٌ مستتب من اقتضاء المقام، تصحيحاً للاستعمال وتصويراً للمعاني"، حاشيته، اللوحة 18.
- (7) في (أ): (بكل).
- (8) (في التنكير): سقط من (أ).
- (9) ينظر: دافع التوهمات 98/1.
- (10) من غير حاجة إلى التقدير الذي هو خلاف الأصل، والإضافة إلى أنه لا قرينة على ذلك التقدير إلا تقييد الكلم، بجعله صفة له.
- (11) قال العصام: "قد صرح علماء التفسير والأصول والنحو بأن لام التعريف يبطل معنى الجمع". حاشيته 9/1.
- (12) (إليه): سقط من (ب).
- (13) ينظر: حاشية العصام 9/1.
- (14) تعقبه منلا زادة بأنه سهو ظاهر؛ لصحة قولنا: جاءت الرجال، سواء جاءوا معاً أو لا، ولهذا قيل في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾: أن التأكيد بأجمعين لدفع توهم التفرقة في السجود. ينظر: حاشيته، اللوحة 19.

قوله: (واللام فيها للجنس) سيجيء⁽¹⁾ أن المختار عند المصنف هو مذهب سيبويه⁽²⁾ من أن اللام للتعريف، والهمزة لئلا يلزم الابتداء بالسكن، فاختار الشارح ههنا ما هو المختار عند المصنف⁽³⁾، فقال: اللام فيها – أي في لفظ الكلمة – للجنس، ولم يقل: والتاء فيها للوحدة؛ اكتفاءً بذكره فيما قبله، أو لتعنيها، بخلاف اللام، فإنه يمكن أن يذهب الذهن إلى اللام⁽⁴⁾ في الكلم.

واعلم أن لام التعريف موضوعة للإشارة إلى ما 20 د/ يعرفه المخاطب، فإما أن يشار بها إلى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس، وحينئذ إما أن يقصد إلى نفس ذلك المفهوم من حيث هي، فهي لام الحقيقة من حيث هي هي⁽⁵⁾، كما في قولنا: الإنسان نوع، وكثيراً ما يطلق لام الجنس على هذا القسم منه، كما فيما نحن فيه⁽⁶⁾.

وإما أن يقصد إلى هذا المفهوم من حيث تحققه في ضمن فرد ما، فهي لام العهد الذهني، كما في قولهم: ادخل السوق⁽⁷⁾.

وإما أن يقصد إليه باعتبار تحققه في ضمن كل فرد له، فهي لام الاستغراق، كما في قوله تعالى: 95 أ/ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁸⁾.

وإما أن يشار إلى قسم من مفهوم اللفظ، معهود بين المتكلم والمخاطب، يسبق فهمه إليه عند سماع اللفظ⁽⁹⁾، فهي لام العهد الخارجي، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

فرجَّح كون اللام للجنس؛ لأنه الملائم بمقام التعريف، وجَوَّز كونها للعهد الخارجي بإرادة قسم من المعنى اللغوي للكلمة، أو بما يطلق عليه هذا اللفظ، وهو المذكور على ألسنة النحاة⁽¹²⁾، ولم يجز كونها للاستغراق،

(1) ينظر: الكافية 314/2 من المجموعة النورية.

(2) سيبويه: هو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، وسيبويه لقبه، وهو من أهل فارس من البيضاء، إمام النحو، أقبل على العربية فبرع وساد أهل العصر، وألف فيه كتابه الكبير، أخذ النحو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، والأخفش الكبير، ورحل إلى بغداد، فنظر الكسائي، وعاد إلى الأهواز، فتوفي بها، وقيل وفاته بشيراز، : وقيل: لا يعلم أين توفي، ففي مكان وسنة وفاته خلاف، قيل: توفي سنة 180 هـ، وقيل: 194 هـ، وقيل غير ذلك. ينظر: البداية والنهاية 189/10، وسير أعلام النبلاء 351/8، ووفيات الأعيان 465/3، وإنباه الرواة 358/2.

(3) وإنما اختاره؛ لأن المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه، لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي، أو لما يطلق عليه هذا اللفظ، كما في صورة لام العهد الخارجي، ولا يقتضي المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملاً لجميع أفرادها حتى يكون اللام للاستغراق. ينظر: حاشية عبدالغفور 21/1.

(4) في (أ): "الكلام" بدل "اللام"، وهو تحريف. (5) فالأول مبتدأ راجع إلى الماهية من غير ملاحظة شيء، والثاني خبره مع ملاحظة الحصر، أي: لا من حيث صدقه على الأفراد، كما في: الإنسان حيوان ناطق. ينظر: حاشية القدقي على حاشية العصام (12).

(6) أي من غير ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد، ومن ذلك اللام الداخلة على المعرفات. (7) من قوله: (وإما أن يقصد) إلى قوله: (ادخل السوق): سقط من (أ).

(8) سورة العصر، من الآيتين 2، 3.

(9) لكونه مذكوراً قبله، أو في حكم المذكور نحو قولك: أغلق الباب إن دخل الدار.

(10) سورة المزمّل، من الآية (16).

(11) ينظر: حاشية العاصم 9/1.

(12) لام العهد عند البيانين غيرها عند النحويين، وهذا من قبيل اختلاف الأنظار وتباين الأفكار، فللنحاة نظر والبيانين نظر آخر، والعلامة الدسوقي قد فصل هذا الموضوع، وأعطاه حقه، فقال: "لام التعريف على قسمين: الأول: لام العهد الخارجي، وتحت أقسام ثلاثة، وذلك لأن مدخولها إن تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريح، وإن تقدم له ذكر كناية كانت للعهد الكنائي، وإن لم يتقدم له ذكر أصلاً، لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أو لا، فهي لام العهد العلمي، والنحويون يسمون (ماذا) إذا كان مدخولها معلوماً حاضراً بلام العهد الحضورّي، وإن كان غير حاضر بلام العهد الذهني"، ثم ذكر القسم الثاني وهي لام الحقيقة وأخذ يفصل في أقسامها، ثم قال: "فظهر لك أن لام العهد الذهني عند البيانين غيرها عند النحويين". ينظر: حاشيته على مختصر السعد على شرح تلخيص المفتاح 604/1-605.

أو للعهد⁽¹⁾ الذهني⁽²⁾؛ لأن التعريف⁽³⁾ لا يكون للأفراد⁽⁴⁾ ولا لفردٍ ما على التعيين⁽⁵⁾⁽⁶⁾.
قوله: (والتاء للوحدة) اعلم أن الوحدة قد تكون جنسية، أي صفة للجنس، فيقال: هذا جنسٌ واحد، أي ليس جنسين، وقد تكون فرديةً، أي: صفةً لفرد الجنس، فيراد منه فرد واحد من مفهوم الجنس، لا مجموع فرديه، أو ثلاثة مثلاً.

فالسابق – وهو تشبيه الكلمة والكلم بالثمرة والتمر – على الحمل الأول يستدعي أن تكون التاء للوحدة الفردية، كما أنها في الثمرة للوحدة الفردية⁽⁷⁾، فتكون أفراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها أفراداً له، حتى لا يصحَّ جعل كلمتين معاً فرداً هذا المفهوم⁽⁸⁾.

واللاحق – وهو قوله: (ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة، إلخ) – يقتضي أن تكون التاء للوحدة الجنسية.

والظاهر أن التاء ليست تلك الوحدة مقصودةً منها؛ فإن التعريف للجنس، والماهية من حيث هي، لا الموصوف بالوحدة، وإن كانت متصفةً بها، بل لا تقصد الوحدة الفردية أيضاً⁽⁹⁾.

ويحتمل الكلام على التجريد عن الوحدة⁽¹⁰⁾، ويؤيد ذلك ما 17 ب/ سيقول: (وإنما قال: لفظ، ولم يقل: لفظة؛ لأنه لم يقصد الوحدة)⁽¹¹⁾.

قوله: (ولا منافاة بينهما) أي: بين التاء واللام⁽¹²⁾، وبين الجنس والوحدة⁽¹³⁾، وهذا إشارةً إلى جواب سؤالٍ مقدّر، تقديره: أن بين الكثرة – التي هي مدلول الجنس ولازمه – وبين الوحدة – التي هي مدلول التاء ولازمها – منافاةً، فكيف يصح حمل اللام على الجنس، والتاء للوحدة المنافية له؟
فأجاب عنه بقوله: (ولا منافاة بينهما)⁽¹⁴⁾، لكن هذا جوابٌ جدليٌّ إلزاميٌّ، مذكور على سبيل التنزيل⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾،

- (1) (العهد): سقط من (أ).
- (2) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 10.
- (3) (التعريف): سقط من (أ).
- (4) لأن الأفراد غير منضبطة، والانضباط في التعريف شرط، والاستفراقي يوجب تعريف الأفراد. ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي 12.
- (5) في (ب): "على التعيين" بدل "على اليقين".
- (6) فعدم تعيين الفرد فيه يوجب جهالة المحدود عند السامع المخاطب، وإن لم يلزم ذلك عند المتكلم؛ لأنه معهود في ذهنه، فكل متكلم عالم بمراد كلامه، فكيف يصح كون مدخول لام العهد الذهني معرفة مع عدم معرفة المخاطب إياه، وكون الشيء معرفة ونكرة إنما هو بالنظر إلى المخاطب، لا بالنظر إلى المتكلم. ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي 13.
- (7) (كما أنها في الثمرة للوحدة الفردية): سقط من (أ).
- (8) ينظر: حاشية العصام 9/1.
- (9) ينظر: خادمة الكافية 9.
- (10) بأن يقال: إن التاء ليست بنص في الوحدة فقط، بل هي للتأنيث والوحدة، وجردت عن الوحدة هنا، واستعملت مجازاً في جزء المعنى وهو التأنيث، والقرينة مقام التعريف المقتصر لبيان الحقيقة. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 10، وقد منع الهندي التجريد مستنداً بأن التاء نص فيه. ينظر: شرحه على الكافية 3.
- (11) ينظر: شرح الجامي 26/1 من المجموعة النورية.
- (12) كما هو الظاهر لفظاً؛ لأنهما المحدث عنهما.
- (13) كما هو الظاهر معنى؛ لأن توهم المنافاة إنما نشأ منهما.
- (14) حاصل الجواب: "منع المنافاة بينهما؛ فإن مدلول الجنس هو كثرة ما تحته من الأفراد، ومدلول التاء هو وحدة طبيعية، فيجوز أن يكون واحداً بالطبيعة كثير الأفراد". دافع التوهمات 106/1.
- (15) في (أ): (التنزيل).
- (16) قال العصام: "ولا يخفى أن دفع المنافاة بمنع المنافاة بين الجنس والوحدة جوابٌ جدليٌّ إلزاميٌّ، لا تحقيقيٌّ؛ إذ التحقيق أن التاء

يعني على تقدير تسليم أن تكون التاء للوحدة الجنسية، لا نسلم المنافاة بينهما، وأما على تقدير أن تكون للوحدة الفردية، كما يمكن تصحيحها، فعدم المنافاة ظاهر⁽¹⁾.

قد يناقش ههنا بأنه يمكن تقرير السؤال المقدر بطريق المنع، بأن يقال: لا نسلم صحة جعل التاء في الكلمة للوحدة بعد جعل اللام للجنس؛ لثبوت المنافاة بينهما⁽²⁾، فعلى هذا يكون جواب الشارح - رحمه الله - منعاً في مقابلة المنع، وهو غير موجب⁽³⁾.

قوله: (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة) فيه أن المنافاة بين الأمرين، أي بأن لا يصدقاً معاً على ثالث، ولا يقدح فيها اتصاف أحدهما بالآخر؛ فجواز اتصاف أحدهما بالآخر لا ينفي المنافاة المتوهمة /21 د/ ههنا، وهي اتصاف الكلمة بالجنس والوحدة. /96 أ/

قوله: (ويمكن حملها على العهد الخارجي)⁽⁴⁾، وإن كان خروجاً عن جادة التعريف⁽⁵⁾ ومُحَوَّجاً إلى تكلف جعلها قسماً مما يُطلق عليه لفظ الكلمة⁽⁶⁾، أو من الكلمة اللغوية⁽⁷⁾.

قوله: (اللفظ في اللغة الرمي) اعلم أنه يفهم من إطلاقاتهم في كتب اللغة أن يكون للفظ في اللغة ثلاثة معانٍ:

أحدهما: الرمي المطلق، سواء كان من الفم أو غيره⁽⁸⁾، وكأن الشارح - قدس سره - اختار هذا⁽⁹⁾؛ حيث أطلق الرمي أولاً، وفسر قولهم: لفظت النواة برميها المطلق⁽¹⁰⁾ ثانياً؛ وذلك لما عرف من إطلاقاتهم⁽¹¹⁾ أنه

=

- (1) ليست لوحدة جنس أشار إليه اللام " حاشيته 9/1.
- (2) لأن التاء إنما لجعل أفراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها أفراداً له، حتى لا يصح جعل كلمتين معاً فرد هذا المفهوم، وهذا: - كما قال العصام - لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس. ينظر: حاشية العصام 9/1.
- (3) كما قال العصام: ولا يخفى أن توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من حيث العطف، وإن وقع ذلك لجَمٍّ غير من ذوي الفطن؛ لأن المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة. ينظر: حاشيته 8/1.
- (4) حمل قول الشارح على المنع غير ظاهر؛ إذ الظاهر أن بيان عدم المنافاة لدفع التوهم، وبيانه - كما قال محمد بن محرم السكوني -: أن الجنس وإن كان قابلاً للإطلاق على الكثير والواحد، لكنه يتعين للثاني بعد دخول التاء، فلا مجال لتوهم المنافاة بينهما، بخلاف اللام؛ حيث لا يجعل التاء متعينة للواحد، بل يجعل مدخولها متعيناً له فقط، فيتوهم المنافاة بينهما بسبب أن اللام تقتضي عدم تعين مدخولها، والتاء تقتضي التعيين. ينظر: الفوائد العلية في تأييد الفوائد الضيائية، للسكوني 57.
- (5) التصدير بالإمكان - في قوله: (ويمكن حملها) - يشعر بالضعف فيه، قد بيّنه المؤلف بوجهين، قال الأكيوني: وله وجه ثالث: وهو أن التعريف حينئذ يكون تعريفاً بالأعم. ينظر: حاشيته 22/1.
- (6) ويكمن الخروج في كون اللام الداخل في المعارف لغير الجنس.
- (7) قال العصام: "وجعل الكلمة بتأويل ما يطلق عليه الكلمة، حتى تصير الكلمة النحوية بعضاً منه تكلف لا يرتكب إلا بعد تكليف، تأمل". ينظر: حاشيته 8/1.
- (8) فالكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسماً من مفهوم الكلمة - كما هو الحاصل من جعل اللام فيها للعهد - بل عين مفهومها. ينظر: سوال باسولي 21.
- (9) ومنه قولهم: لفظت الرّحى الدقيق، وفسر البعض قولهم: أسمع من لافضة: بالبحر؛ لأنه يلفظ بالعنبر والجواهر، والهاء فيه للمبالغة. ينظر: الصحاح 1179/3، مادة (لفظ)، والقاموس المحيط 698/1، مادة (لفظ).
- (10) اختاره بناءً على ظهوره، مع عدم الدليل على كونه بمعنى الرمي من الفم، وأيضاً لو كان الرمي موضوعاً لواحد من المعنيين الأخيرين لكان استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك أو المجاز، والأصل ينفيهما، بخلاف ما إذا كان موضوعاً للمطلق؛ فإن استعماله فيهما على سبيل الحقيقة، من قبيل استعمال المطلق في المقيد. ينظر: حاشية السالكوتي 23/1، والفوائد العلية في تأييد الفوائد الضيائية 59.
- (11) وإنما احتاج لتفسيرها دفعاً منه لما يُتوهم أن المقصود بها الرمي من الفم فقط؛ لأن الأكل في قوله: "أكلت التمرة ولفظت النواة" لما كان مخصوصاً بالفم تُوهم أن الرمي المترتب عليه أيضاً مخصوص به، فلم يكن اللفظ بمعنى الرمي المطلق، وأن هذا القول لا يكون شاهداً على أنه بمعنى الرمي مطلقاً حينئذٍ، فلدفع كل هذا فسرّها بقوله: (أي: رميتها مطلقاً). ينظر: حاشية السالكوتي 23/1.

يقال: لفظت النواة إذا رمى النواة لا من الفم، بل أخرجت من التمرة قبل إدخالها في الفم⁽¹⁾.
والثاني: الرمي من الفم⁽²⁾، والثالث: النطق⁽³⁾. قال في الصراح: لفظ [ببرون افكندن از دهان وسخن كفتن]⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

ولا يخفى أن اعتبار واحد من المعنى الثاني والثالث أصلاً للمعنى العرفي أنسب وأقرب من اعتبار المعنى الأول، لكن لم يعتبر الشارح المعنى الثاني – كما هو الظاهر من عباراته – لما ذكرنا من أنه عُرف من إطلاقاتهم اللفظ بمعنى الرمي المطلق⁽⁶⁾، ولا المعنى الثالث وهو ظاهر⁽⁷⁾، وإنما لم يعتبره لأن اللفظ بمعنى النطق لا بد أن يتعدى بالباء، وقال في القاموس⁽⁸⁾: لَفَظَ به أي: نطق⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

فاللفظ بمعنى النطق المناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ المطلق بدون الصلة، فإنه باعتبار هذا المعنى صفة المتكلم دون الكلمة⁽¹¹⁾.

فإن قلت: يكفي في النقل التعلق⁽¹²⁾، فيصح نقل اسم صفة المتكلم - وهو اللفظ بمعنى النطق - إلى ما ينطق به، ثم منه إلى المعنى العرفي، ولا يخفى قربه بالمعنى العرفي، بسبب اختصاصه باللفظ، بخلاف الرمي المطلق⁽¹³⁾.

قلت: نعم، لكن المعنى العرفي النحوي يكون أعم مما يُنطق به؛ لشموله اللفظ الحكمي أيضاً، ولم يُعهد بين أرباب الاصطلاح النقل من المعنى الأخص إلى المعنى الأعم⁽¹⁴⁾، وهذا على خلاف ما قال الشيخ الرضي⁽¹⁵⁾ في

- (1) ينظر: حاشية العصام 9/1.
- (2) قال في القاموس: واللاطفة: البحر، كلافطة، معرفة، وكثامة: ما يُرمى من الفم. ينظر: 98/1، مادة (لفظ).
- (3) قال في القاموس: لَفَظَ: وبه، وبالكلام: نطق. ينظر: 698/1، مادة (لفظ).
- (4) ترجمة [ببرون]: خارج، و[افكندن]: رمي، و[از] من، و[دهان]: فم، و[سخن كفتن]: التكلم، بمعنى الرمي من الفم، والتكلم. أفادني بذلك د. عبد الحميد التركماني.
- (5) الصراح، 191.
- (6) ذكر القندهاري عن الفاضل اللاهوري جواباً آخر، حاصله: "أن الشارح اختار مطلق الرمي؛ إذ لو كان موضوعاً لواحد من المعنيين الآخرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك أو المجاز، أو الأصل بنفيهما، بخلاف ما إذا كان موضوعاً للمطلق؛ فإن استعماله في المعنيين على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد". دافع التوهمات 107/1.
- (7) قال العصام: "ولا يخفى أن مناسيته بما يُلفظ به أشد". ينظر: حاشيته 9/1.
- (8) عبارته: "لفظه، وبه، كضرب، وسَمِعَ: رماء، فهو مَلْفُوظٌ وَلَفِيطٌ، وبالكلام: نطق". القاموس المحيط 698/1.
- (9) من قوله: (لما ذكرنا من أنه عرف) إلى قوله: (أي: نطق): سقط من (أ).
- (10) ما قرره المُحشي هنا من أن الشارح قصد المعنى الأول هو ما اتفق عليه أرباب الحواشي، وظاهر الحال وإن كان كما قالوا، إلا أن السيد نعمة الله الجزائري ذهب إلى أنه عند التحقيق قصد المعنى الثاني، وعَلَّ ذلك من وجهين، أحدهما: تمثيله بالأكل الذي هو من لوازم الفم، وإلا فالمناسب لفظت الحجر ونحوه، وثانيهما: أن ترتب اللفظ على الأكل أعدل شاهد على تقدم الأكل عليه، فاللفظ حينئذ لا يتصور من الفم. ينظر: حاشية السيد نعمة الله الجزائري على الفوائد الضيائية، اللوحة 11 من المخطوط.
- (11) وحيث كان اللفظ في متن الكافية مجرداً عن الصلة، وأجري على الكلمة، عُلِمَ أنه ليس منقولاً من اللفظ بمعنى النطق.
- (12) في (ب): "الفعل" بدل "التعلق".
- (13) ينظر: حاشية نور محمد 22.
- (14) وعدم الاختصاص لا يضرب؛ لأن النقل من الأعم أفيد. ينظر: الفوائد العلية في تأييد الفوائد الضيائية 59.
- (15) الرضي: هو محمد بن الحسن الإستراباذي، المعروف بالرضي، وب نجم الأئمة، ونجم الملة والدين، من أشهر علماء النحو في عصره، وكثيراً ما تذكر أراؤه في الكتب التي ألَّفَ بعده، قال عنه بعض من ترجم له: "ليس في المتأخرين من اطلع على تدقيقات كتاب سيبويه مثل الرضي، شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يولف عليها مثلهما جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل، وشرحه على الكافية كذلك، توفي في سنة 686 هـ. ينظر: بغية الوعاة 567/1، ومفتاح السعادة 184/1، وروضات الجنات 567/1.

هذا المقام من أن اللفظ في الأصل مصدرٌ بمعنى التكلم، ثم استعمل في عُرف اللغة فيما يُتكلم به، وهو المراد ههنا⁽¹⁾.

فعلى هذا لا يكون فيه نقلٌ في عُرف النحاة⁽²⁾، إلا أن يُقال بارتكاب النقل⁽³⁾، باعتبار أن اللفظ في عُرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقةً، والنحاة يريدون به الشامل للملفوظ به حقيقةً أو حكماً، وحينئذ يلزم خلاف ما عُهد بين أرباب الاصطلاح⁽⁴⁾.

قوله: (ثم نقل في عُرف النحاة) هذا الاصطلاح غير مُختصّ بالنحاة، بل جميع أرباب العربية يريدون هذا المعنى⁽⁵⁾.

قوله: (ابتداءً، أو بعد جعله 18 ب/ بمعنى الملفوظ) فعلى الأول⁽⁶⁾ لا يحتاج إلى مُونة تعدد النقل⁽⁷⁾⁽⁸⁾، وهو من قبيل تسمية المسبب باسم السبب، أو تسمية المتعلق – بالفتح – باسم المتعلق⁽⁹⁾ – بالكسر –⁽¹⁰⁾. وعلى الثاني⁽¹¹⁾ يكون العلاقة بين المنقول إليه والمنقول عنه أقوى؛ إذ يكون من قبيل تسمية الخاص⁽¹²⁾ باسم العام⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾، وفيه: أن الظاهر أن يكون الملفوظ بمعنى المرمي حقيقةً، والمعنى المنقول إليه هو ما يتلفظ به حقيقةً أو حكماً، فيكون النسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه هي العموم من وجه، فلم يكن من قبيل تسمية الخاص باسم العام⁽¹⁵⁾، قال الفاضل المحشي: "ويجوز أن يجعل منقولاً من اللفظ بمعنى الرمي من الفم⁽¹⁶⁾، أو بمعنى التكلم ابتداءً، أو بواسطة"⁽¹⁷⁾، وقد عرفت الكلام 22 د/ فيه⁽¹⁸⁾.

- (1) هذا تحريف من المحشي – رحمه الله – لكلام الرضي، فالذي في شرح الرضي قوله: "واللفظي في الأصل مصدرٌ، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد ههنا"، 12/1، وعليه فإن الرضي لم يرد بالمصدر: التكلم، بل الرمي مطلقاً، لكن في كلامه محذوف، تقديره: ثم استعمل بمعنى اللفظ المُستعمل، بمعنى الملفوظ به. ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 7 من المخطوط.
- (2) لأن هذا النقل يوجد في اللغة، فكان هذا نتيجة لما سبق. ينظر: دافع التوهمات 108/1.
- (3) ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 21 من المخطوط.
- (4) ينظر: حاشية السيلكوتي 23/1، وحاشية السيد نعمه الله الجزائري، اللوحة 11 من المخطوط.
- (5) أجاب عنه القندهاري بأنه يمكن أن يقال: وجه تخصيص النحاة؛ لأجل أن هذا البحث في النحو. ينظر: دافع التوهمات 107/1.
- (6) وهو كونه باقياً على المصدرية إلى ما يتلفظ به الإنسان.
- (7) في (ب): "بعد النقل" بدل "تعدد النقل".
- (8) بخلاف الوجه الثاني، فإن فيه نقلاً من المعنى المصدرية إلى الملفوظ، ثم إلى ما يتلفظ به الإنسان. قال السيلكوتي: "ولا يخفى أن استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز، لا بالنقل؛ إلا أن يراد بالنقل المعنى اللغوي". حاشية السيلكوتي على حاشية عبدالغفور 23/1.
- (9) (باسم المتعلق): سقط من (أ).
- (10) "فالرمي المطلق باعتبار بعض أفرادهِ وهو التلَفْظ سبب لحصول ما يتلفظ به باعتبار بعض أفرادهِ وهو الحقيقي، ومتعلق به، والتعلق في عرفهم: تعلق الفعل أو شبهه، أو المصدر بغير الفاعل، وهو المراد ههنا". حاشية نور محمد 21.
- (11) وهذا الذي اعتبره الرضي واكتفى به، حيث قال: "وهو المراد ههنا". شرحه على الكافية 12/1.
- (12) وهو ما يتلفظ به الإنسان.
- (13) وهو الرمي المطلق.
- (14) وبين العام والخاص مناسبة تامة لاندراج أحدهما في الآخر، واجتماعهما في الصدق. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 21.
- (15) فيه ردٌ على الملا عبدالغفور، حيث ذهب إلى أن الأقرب جعله من قبيل تسمية الخاص باسم العام، وتبعه على ذلك أكثر المحشين. ينظر: حاشيته 23/1.
- (16) فيكون من قبيل نقل العام إلى الخاص، ثم يجعل لما يتلفظ به، فيكون نقلاً لاسم المتعلق الخاص إلى المتعلق الخاص. ينظر: حاشية العصام 9/1.
- (17) حاشية الملا عبدالغفور 23/1.
- (18) ينظر: معارف الكافية 18.

قوله: (إلى ما 97/ أ/ يتلفظ به الإنسان) الباء للتعدية⁽¹⁾، والتلفظ بمعنى التكلم والنطق، فلا يرد ما يقال: من أن في هذا التعريف دوراً؛ إذ معرفة (يتلفظ) المأخوذ في هذا التعريف يتوقف على معرفة اللفظ المعرف، لكونه مأخذ اشتقاقه⁽²⁾؛ لأن مأخذ الاشتقاق هو اللفظ اللغوي، والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي⁽³⁾.

فإن قلت: الحركات والحروف الإعرابية إما كلمات أو لا، فإن كان الأول يلزم تركيب (زيد) في (جاء زيد) من كلمتين، فلم يكن كلمة؛ لكونه موضوعاً لمعنى مركب، فلم يكن اسماً معرباً؛ لكونه جزءاً من الكلمة. وإن كان الثاني يلزم أن لا يكون تعريف الكلمة مانعاً لصدقه عليها؛ إذ يصدق تعريف اللفظ عليها، وصدق باقي قيود تعريف الكلمة ظاهر⁽⁴⁾.

قلت: قد اختلفوا فيها، فذهب بعضهم إلى أنها كلمات⁽⁵⁾، فمجموع المركب من الاسم والحركة الإعرابية لفظ مركب عندهم، والمُعرب هو الاسم المعروض لذلك الحركة، وذهب بعضهم إلى أنها ليست بكلمات، وأخرجها من تعريف اللفظ بإرادة ما يُتلفظ به أصالةً، ولا يخفى أنها تُخرج الحركات دون الحروف الإعرابية، لكونها تُتلفظ بالأصالة⁽⁶⁾، وما قيل: إنها مُخرجة بقيد الوضع عن تعريف الكلمة مردود بما ذكره الشارح في بحث الفاعل⁽⁷⁾، من أن الإعراب دالٌّ بالوضع.

قوله: (حقيقة أو حكماً، مهماً كان أو موضوعاً، مفرداً كان أو مركباً) التعميم الأول⁽⁸⁾ لدفع توهم عدم جامعية تعريف الكلمة، بسبب خروج الضمائر المستترة عن اللفظ، والثاني⁽⁹⁾ لدفع توهم عدم الاحتياج إلى قيد الوضع في تعريف الكلمة بسبب خروج المهملات عن اللفظ؛ والثالث⁽¹⁰⁾: لدفع توهم عدم الاحتياج إلى قيد الأفراد في تعريف الكلمة؛ بسبب خروج المركبات من اللفظ⁽¹¹⁾.

وإنما قدم المهملة على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع في الكلمة؛ لأن المقصود من التعميم هنا إدخال المهملات في اللفظ؛ إذ لا ترد في دخول⁽¹²⁾ الموضوع، فذكرها أهم⁽¹³⁾، ولتقدم مرتبة الإهمال على الوضع في الواقع، إذ اللفظ يُبنى أولاً غير موضوع⁽¹⁴⁾، ثم يوضع لمعنى، نُقل عنه⁽¹⁵⁾ – قدس سره – في الحاشية: "وإنما قال: (موضوعاً) ولم يقل مستعملاً، كما في عباراتهم المشهورة، تنبيهاً على أن

(1) في جعل الباء للتعدية هنا محلٌّ نظر؛ إذ التلفظ والتكلم متعديان بنفسهما، فلا حاجة لهما إلى الباء في التعدية، وقد حمل مصلح الدين اللاري الباء هنا على السببية، بإيراد المعنى القريب، والفعل للصيرورة، والمعنى: ما به بصير الإنسان لافظاً. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 12 من المخطوط.

(2) "مأخذ اشتقاقه" سقط من (أ).

(3) ذكر نور محمد جواباً آخر، مفاده: "أن المفعول من حيث التحقق سبب عن المصدر، ومن حيث الذات شرط له، فلا دور؛ لاختلاف جهتي التوقف". حاشية عبدالغفور 21.

(4) ينظر: حاشية الملا عبدالغفور 24/1.

(5) وإنما اعتبروها كلمة لأنها دالة على الفاعلية، والمفعولية، والإضافة بالوضع. ينظر: دافع التوهمات 112/1.

(6) ينظر: شرح الرضي 5/1، ودافع التوهمات 112/1.

(7) ينظر: دافع التوهمات 124/1.

(8) وهو قوله: (حقيقة أو حكماً).

(9) وهو قوله: (مهماً كان أو موضوعاً).

(10) وهو قوله: (مفرداً أو مركباً).

(11) من قوله: (والتالث) إلى قوله: (خروج المركبات من اللفظ): سقط من (أ).

(12) في (أ): "أحوال" بدل "دخول".

(13) ينظر: سوال باسولي 24.

(14) في (أ): "عن موضوع" بدل "غير موضوع".

(15) أي: عن الشارح الجامي – رحمه الله – نقله عنه الملا عبدالغفور 24/1، ومثلاً زادة، اللوحة 21، وغيرهم.

مرادهم بالمستعمل هو الموضوع⁽¹⁾، وإلا يلزم الوساطة بين المهمل والمستعمل⁽²⁾، وهو⁽³⁾ لفظ وضع لمعنى قبل أن يستعمل⁽⁴⁾.

واعلم أنَّ الظاهر أن تكون تلك التعميمات الثلاثة لـ(ما) الموصولة في (ما يتلفظ)، ولا يبعد أن يجعل التعميم الثاني – أعني قوله: مهملًا كان أو موضوعاً – لما يتلفظ به الإنسان حقيقة؛ إذ الملفوظ الحكمي لا يكون مهملًا، ويُجعل التعميم الثالث بالنسبة إلى اللفظ الموضوع؛ إذ المهمل لا يتصف بالإفراد والتركيب⁽⁵⁾، تأمل قوله: (واللفظ الحقيقي... إلخ):

لم يرد بالحقيقي ما هو مقابل المجازي، حتى يرد عليه أن المنوي أيضاً لفظ حقيقي؛ إذ اللفظ موضوع عرفاً 98/ أ/ لكل ما يتلفظ به الإنسان 19/ ب/ حقيقة أو حكماً، بل أراد بالحقيقي ما يقابل الحكمي، وذلك ظاهر، حيث قال في مقابلته: (والحكمي كالمُنَوِي في زيد ضرب)، 23/ د/ والحاصل أنه لما قسّم اللفظ إلى الحقيقي والحكمي، حيث قال في تعريفه: (حقيقة أو حكماً)، وهو إشارة إلى تقسيمه كما حُقّق في موضعه⁽⁶⁾، فأراد أن يمثل عن قسميه فقال: (اللفظ الحقيقي كزيد وضرب، والحكمي كالمُنَوِي في زيد ضرب)⁽⁷⁾.

فإن قلت: لو قال: ما يتلفظ به حقيقة كزيد وضرب، أو يتلفظ به حكماً كالمُنَوِي في زيد ضرب لكان أبعد من المناقشة.

قلت: المقسم هو اللفظ لا ما يتلفظ به⁽⁸⁾، فتأمل.

قوله: (كزيد وضرب) قيل: تركّ مثال الحرف اكتفاءً بالكاف، أو الواو في كزيد وضرب، لكن لا يخفى بُعْده⁽⁹⁾، ويُمكن أن يقال: ليس مقصوده ذكر جميع الأقسام للكلمة حتى يجب عليه أن يذكر مثال الحروف⁽¹⁰⁾ أيضاً، بل المراد أن يذكر مثال اللفظ الحقيقي واللفظ⁽¹¹⁾ الحكمي⁽¹²⁾، وأن يبيّن أنَّ الألفاظ التي في (زيد ضرب) بعضها حقيقي وبعضها حكمي، فقال: إن زيد وضرب في (زيد ضرب) لفظ حقيقي، والمستتر في نَحْتِ ضَرْب لفظ حكمي، فعلى هذا يكون⁽¹³⁾ قوله في زيد ضرب ظرف لمجموع قوله: (واللفظ الحقيقي واللفظ الحكمي)

(1) وكأنهم قصدوا بالمستعمل ما أمكن استعماله، وبالمهمل ما لم يُمكن استعماله، قال عبدالغفور: "فالمستعمل في عباراتهم بمعنى يصح استعماله، أو يكون من قبيل تسمية العام باسم الخاص". حاشيته 24/1.

(2) لزوم الوساطة إنما هو على تقدير أن يراد بالمهمل خلاف الموضوع، لكن فُسِّر المهمل في الصّاح بخلاف المستعمل، قال الجوهري: "المُهْمَلُ مِنَ الْكَلَامِ خِلَافُ الْمُسْتَعْمَلِ"، وعليه يكون الموضوع قبل الاستعمال مُهْمَلًا، فلا واسطة. ينظر: الصّاح 1355/5، مادة (عمل)، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 12 من المخطوط.

(3) أي: المهمل.

(4) قال العصام: "وبعد ما ذكره – أي الشارح – أولى؛ لأن المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل"، حاشيته 9/1.

(5) نقل الباسولي هذا التحرير من المحشي دون إشارة إليه. ينظر: سوال باسولي 24.

(6) ينظر: النص المحقق 125.

(7) ينظر: مصدر السرور 71.

(8) فيه ردّ على العصام، حيث قال: (والصواب والمتلفظ به الحقيقي)، 9/1.

(9) "لأن ذكر الكاف والواو ليس بعنوان التمثيل، فكيف يفهم منه مثال الحرف". مصدر السرور 72.

(10) (الحروف): سقط من (أ).

(11) (واللفظ): سقط من (ج).

(12) اعترض صاحب مصدر السرور على المحشي هنا، فقال بعد أن نقل كلامه: "ولا يخفى بعده أيضاً؛ لأنه لما لم يكن مقصوده ذكر جميع الأقسام، فالمناسب الاكتفاء بالواحد" مصدر السرور 72.

(13) (ويكون): سقط من (أ)، (ب).

لا الثاني فقط؛ كما هو الظاهر⁽¹⁾.

قوله: (إذ ليس من مقولة الحرف والصوت) هذا دليل على أن المنوي ليس بلفظ حقيقي، صغراه مطوية، تقديره بطريق الشكل الثاني⁽²⁾: أن كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت، ولا شيء من المنوي من مقولة الحرف والصوت⁽³⁾، فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي، وينعكس إلى لا شيء من المنوي بلفظ حقيقي⁽⁴⁾، والصوت عندنا محدث⁽⁵⁾ بمحض خلق الله تعالى، من تأثير تموج الهواء الحاصل بالقرع، أو القطع، كسائر الحوادث، وعند الفلاسفة: كيفية تحدث بالهواء بسبب تموجه بمقاومة القارع المقروع، والقالع المقلوع⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

قوله: (ولم يوضع له لفظ) قيل: هذه العبارة مع أنه مما لا حاجة إليه توهم أنه لا بد في اللفظ الحقيقي من أن يوضع بإزائه لفظ، مع أنه ليس كذلك.

وقيل أيضاً: يجوز إرجاع الضمير إلى المنوي، فهذا الضمير الراجع إليه موضوع بإزائه، لكن بوضع عام، فلا بد أن تحمل العبارة على أنه لم يوضع له لفظ بوضع مختص به⁽⁸⁾.

ويمكن أن يقال: هذه العبارة يجوز أن تكون بياناً وتوضيحاً لقوله: (ليس من مقولة الحرف والصوت)، فالمعنى أنه لم يبين من الحروف والأصوات لفظ تحقق ذلك المنوي، كما في اللفظ الحقيقي، فعلى هذا لا يرد شيء مما نقلناه⁽⁹⁾.

وذكر بعض المحققين⁽¹⁰⁾ أنه لم يوضع لفظ بإزاء المنوي⁽¹¹⁾، "فليس في نحو اضرب إلا الفاعل المعقول، من غير أن يكون فاعل ملفوظ، واكتفي بفهمه من غير لفظ عن اعتبار اللفظ، فأقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ أيضاً، كجعله جزء الكلام المعقول، فهو ليس من مقولة معينة، بل تارة يكون واجباً، وتارة ممكناً جسماً أو عرضاً، وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت، /99 أ/ فقوله: (ليس من مقولة الحرف والصوت) أصلاً ليس على ما ينبغي، فاحفظه، فإنه مما خفي على غيري، حتى قال بعض الفضلاء⁽¹²⁾: لا أدري من أي مقولة هو، فليت قلبي بلغه"⁽¹³⁾، انتهى كلامه.

(1) ويمكن أن يقال: إن مقصود الشارح تمثيل اللفظ الحقيقي الذي يكون عمدة في الكلام، والحرف لا يقع عمدة فيه لا مسنداً ولا مسنداً إليه؛ فلذا لم يذكر مثاله. ينظر: مصدر السرور 72.

(2) الشكل الثاني تعريفه: هو أن يكون الحد الأوسط محمولاً في الصغرى والكبرى. ينظر: تهذيب المنطق بشرح الخبيصي 73.

(3) وعدم كون المنوي من مقولة الحرف والصوت؛ لأنهما من الكيفيات المحسوسة بحس السمع، والمنوي ليس كذلك. ينظر: العقد النامي 24/1.

(4) ذكر صاحب مصدر السرور أنه يمكن أيضاً إثباته بطريق الشكل الأول "بالتزام جعل هذه القضية موجبة سالبة المجهول، وتقدير الموضوع في عبارة الشارح هكذا: المنوي: ليس من مقولة الحرف والصوت، وكلما هو ليس من مقولتها لا يكون لفظاً حقيقياً، فالمنوي لا يكون لفظاً حقيقياً". مصدر السرور 72.

(5) من قوله: (وينعكس إلى لا شيء) إلى قوله: (والصوت عندنا محدث): سقط من (أ).

(6) من قوله: (بسبب تموجه) إلى قوله: (والتابع المقلوع): سقط من (أ) و (ب).

(7) ينظر: رسالة أسباب حدوث الحرف، لابن سينا، 60-100.

(8) ينظر: سوال باسولي 25.

(9) ينظر: حاشية السبالكوتي 25/1.

(10) وهو العصام. ينظر: حاشيته 9/1، وحاشية حسن أفندي عليه، اللوحة 7.

(11) في (أ): "المنسوب" بدل "المنوي"، وهو تحريف.

(12) هو المولى عبدالغفور، قال في حاشيته: "إذ هو ليس من مقولة الحرف والصوت الذي هو أعم من الحرف، ولا أدري من أي مقول هو" 25/1 من المجموعة النورية.

(13) حاشية العصام 9/1، 10.

ولا يخفى أنه يرد على حمل هذا المحقق العبارة ما نقلناه، وأيضاً يرد عليه أن الفاعل المعقول وإن اعتُبر جزءاً من الكلام الملفوظ في نحو اضرب من غير تلفظ، لكن وضع بازائه لفظ في غير هذا التركيب⁽¹⁾، ويؤيده قوله: تارة يكون واجباً⁽²⁾، وتارة ممكناً⁽³⁾؛ إذ لا شك أن ضمير ضرب إذا كان راجعاً إلى زيد⁽⁴⁾، يكون الفاعل المعقول هو زيد، وهو وإن لم يعتبر في هذا الكلام بلفظه لكنه وضع بازائه لفظ زيد، فالأولى أن يحمل الكلام على ما قلناه، 20 ب/ ويقال: إنَّ المنويَّ في نحت ضرب غير الفاعل المعقول، بل أمر دال عليه ليس من مقولة الحرف والصوت، ولم يبين من الحروف والأصوات لفظ لتحقيقه⁽⁵⁾⁽⁶⁾، ولا يُدرى 24 د/ أنه من أي مقولة⁽⁷⁾، كما ذكره الفاضل المحشي.

قوله: (وإنما عبّروا عنه... إلخ) لما توهم أن مثل لفظ هو وأنت بُني لتحقيق ذلك المنوي، فكيف يقال: لم يوضع له لفظ، فدفع بأنَّ لفظ المنفصل⁽⁸⁾ بني لتحقيق ضمير المنفصل، لكن قد يستعار ذلك المنفصل له. قد يقال: إن هذا القول لتأييد أنه لم يبين له لفظ، والمعنى أنه لو وضع له لفظ لكان التعبير عنه بهذا اللفظ، لكنه يعبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له، فلم يوضع له لفظ⁽⁹⁾.

قوله: (وأجروا عليه) عطف على قوله: (ليس من مقولة الحرف والصوت⁽¹⁰⁾) لا على قوله: (عبّروا عنه)؛ إذ المقصود منه إثبات حكمية المنوي لا دفع التوهم المذكور⁽¹¹⁾، وكبراه مطوية، تقريره⁽¹²⁾ بطريق الشكل الأول⁽¹³⁾: أنَّ المنوي أمر أجروا عليه أحكام اللفظ، وكل ما أجري عليه أحكام اللفظ⁽¹⁴⁾ فهو اللفظ حكماً،

- (1) (التركيب): سقط من (أ).
- (2) ينظر: حاشية السالكوتي 25/1.
- (3) ما ذكره من واجب وممكن، إنما هو مدلول ذلك الأمر الاعتباري والحكمي، ولذا عدَّ البوسنوي قول القائل: إن اللفظ الحكمي تارة يكون واجباً، وأخرى ممكناً، من الأوهام الباطلة، وذكر أن النحاة لم يجعلوا الأمور الخارجة جزءً الكلام لفساده، وعَلَّ فسادها من وجهين: أحدهما أن الدلالة صفة قائمة باللفظ، وإذا لم يثبت للمنوي لفظ موضوع لم يكن له مدلول، وثانيهما أن مدلول الشيء سواء كانت دلالاته عليه بالمطابقة، أو بالتضمن، لا يكون خارجاً عنه بالضرورة بل لوجوه آخر، أحدها: أن جميع هذه الأمور من الواجب وغيره متساوية الأقدام في رجوع الضمان إليها، وثانيها: أنه منقوض بالأمر والنهي، ولا يتصور في هذه الصور ما أتى به من الأمور؛ لأن مبناها رجوع الضمير، وهو غير متصور ههنا، وثالثها: أن الكلام في بيان اللفظ الحكمي، وهذه الأمور للفظ المنفصل، كما اعترف به القائل نفسه حيث قال: "إذا رجع الضمير"، وهو لفظ حقيقي مستعار للتعبير عن هذا المنوي المسوق له الكلام وليس بمنوي. ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 8.
- (4) ذكر محمد أمين إيراداً ثالثاً، وهو أن المنوي ليس بموجود أصلاً، بل هو اعتباري محض، فليس من مقولة أصلاً، وإنما خصهما بالذكر؛ إذ لا احتمال لغيرهما. ينظر: حاشيته 18.
- (5) في (أ): (لتحقيقه).
- (6) "فالمنوي هنا ليس من جزئيات الحرف والصوت، ولا يصدقان عليه أصلاً؛ إذ لم يوضع له لفظ حتى يكون لفظاً حقيقة". ينظر: حاشية المخطوطة (ب)، اللوحة 21.
- (7) عدّه وجيه الدين من مقولة الكيف، قال: "فالمنوي ليس بلفظ بل كيفية للفظ الذي نوي فيه، فيكون من مقولة الكيف، فلا يصح ما قيل: لا أدري من أي مقولة هو". ينظر: حاشيته، اللوحة 5.
- (8) من قوله: (بني لتحقيق المنوي) إلى قوله: (فدفع بأن لفظ): سقط من (أ).
- (9) قال الرضي في مبحث الضمان: "وقول النحاة: إن الفاعل في نحو: زيد ضرب، وهند ضربت: هو وهي تُدرّس لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدّر، لا أن المقدّر هو ذلك المصرّح به". شرحه على الكافية 913/1.
- (10) (ليس من مقولة الحرف والصوت): سقط من (أ).
- (11) فالمعطوف لإثبات أنه ليس لفظاً حقيقياً، والمعطوف لإثبات أنه لفظ حكمي. ينظر: مصدر السرور 72.
- (12) في (أ) و(ب): (تقديره).
- (13) الشكل الأول تعريفه: هو أن يكون الحد الأوسط محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى. ينظر: تهذيب المنطق مع شرح الخبيصي 73.
- (14) (وكل ما جرى عليه أحكام اللفظ): سقط من (أ).

فالمنوي لفظ حكماً⁽¹⁾.

قوله: (أحكام اللفظ) من كونه مسنداً إليه ومعطوفاً عليه وذا حال، وغير ذلك.

قوله: (فكان لفظاً حكماً لا حقيقة) تفريع على الدليلين⁽²⁾، والمناسب أن يقال: فلم يكن لفظاً حقيقة، بل حكماً؛ ليكون الأول⁽³⁾ تفريعاً على الدليل الأول، والثاني على الثاني، بطريق اللف والنشر المرتب، لكنه اختار هذا الطريق إشارة إلى أن المقصود الأصلي إثبات كون المنوي لفظاً حكماً، والنفي حقيقة طبيعية لإثبات ذلك، فتأمل، أو يجعل التفريع عقب المتفرع⁽⁴⁾ عليه، ويليه بقدر الإمكان⁽⁵⁾.

قوله: (والمحذوف لفظ حقيقة) لما أشار إلى أن اللفظ حقيقي أو حكمي أراد أن يبين أن المحذوف من القسم الأول⁽⁶⁾ دون القسم الثاني، ويمكن أن تكون هذه العبارة مع ما سبق من قوله: (واللفظ الحكمي كالمنوي) إشارة إلى ردّ ما نُقِلَ عن المصنف أنه قال في إيضاح المفصل: "إن المستتر هو المحذوف، ولكن عبروا⁽⁷⁾ عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوتاً للسان عن حذف الفاعل"⁽⁸⁾، انتهى. ووجه الرد أن التحقيق أن المستتر لفظ حكمي، فلو كان محذوفاً لكان لفظاً حقيقة، ولم يتحقق اللفظ /100 أ/ الحكمي، فيرد، فلا يحتاج إلى تعميم ما يتلفظ به الإنسان⁽⁹⁾ من الحقيقي والحكمي⁽¹⁰⁾.

قوله: (إذ قد يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان) فإن قلت: لفظ (قد) يفيد القلة⁽¹¹⁾ لما يفيد قوله: (في بعض الأحيان) فأحدهما مستدرك.

قلت: لا نسلم أن لفظ (قد) ههنا للتقليل؛ لجواز أن يكون للتحقيق، كما وقع في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾⁽¹²⁾، ولو سُلم فيجوز أن يكون لتقليل المفعول، أي: يتلفظ الإنسان ببعض المحذوف في بعض الأحيان، أو لتقليل الفاعل⁽¹³⁾، أي: يتلفظ به بعض الإنسان في بعض الأحيان، أو باعتبار أن اللفظ إذا لم يكن

(1) ينظر: مصدر السرور 72، وسؤال باسولي 25.

(2) ينظر: سؤال باسولي 25.

(3) من قوله: (تفريع على الدليلين) إلى قوله: (ليكون الأول): سقط من (أ).

(4) في (د): (عقب التفريع).

(5) ذكر الباسولي عدة احتمالات لعدم اختيار الشارح طريق اللف والنشر المرتب، منها أن قوله: (فكان لفظاً حكماً) وجُودِي، وقوله: (لا حقيقة) عَدَمِي، والوجود أشرف بالنسبة إلى العدم؛ لأن الوجود صفة الباري، والعدم صفة الشريك، ولا شك أن صفة الباري أشرف من صفة الشريك.

ومن الاحتمالات أيضاً: أن فيه قرب بعض النتيجة إلى الدليل، ومنها أيضاً: أن الحكمي مقصود، والمقصود مُقَدَّم. ينظر: سؤال باسولي 26.

(6) (من القسم الأول): سقط من (أ).

(7) في (ب): "عَبَّرَ" بدل "عَبَّرُوا".

(8) حاشية الملا عبدالغفور 25/1، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب 164/1.

(9) في (أ)، و(ب): "عن" بدل "من".

(10) فهم المحشي تبعاً للملا عبدالغفور كلام ابن الحاجب أن المنوي والحكمي متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ مُعْتَبَرَيْنِ في المعنى، وأن الفرق بينهما مجرد اصطلاح، والأمر ليس كذلك، قال السيالكوتي مَوْجِهاً لكلام ابن الحاجب في الإيضاح: مُرادُه أنه عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده، ويجعل في حكم الملفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقديم المرجع، فهو معتبر في الكلام، فيكون منوباً، بخلاف المحذوف، فإنه حذف من الكلام استغناء بالقرينة، من غير جعله في حكم الملفوظ باعتبار اتصاله بما قبله، فيكون محذوفاً غير منوي، فعلى هذا يكون كلام ابن الحاجب في الإيضاح موافقاً لبقية النحاة، ولم يخالف في شيء. ينظر: حاشية السيالكوتي 25/1.

(11) (القلة): سقط من (أ) و(ج).

(12) سورة الأحزاب، من الآية (18).

(13) من قوله: (لتقليل المفعول) إلى قوله: (أو لتقليل الفاعل): سقط من (أ).

محذوفاً كأن يتلفظ في بعض الأحيان، فإذا حذف فقد يتلفظ في بعض الأحيان⁽¹⁾، قيل: إذا أريد أنه قد يتلفظ بكل محذوف فممنوع، وإذا أريد أنه قد يتلفظ ببعض المحذوفات كما نطق به بعض احتمالات الجواب السابق، فالدليل لا يثبت المدعى، وهو أن كل محذوف لفظ حقيقة، أجبب بأن المراد هو الأول، ومعنى قوله: (كل لفظ محذوف لفظ⁽²⁾) قد يتلفظ به الإنسان) أنه قد يمكن أن يتلفظ به الإنسان، وفيه أن إمكان تلفظ كل محذوف ممنوع كما سيجيء مثل هذا البحث في كلمات الله - تعالى -⁽³⁾، ولو سلم فيلزم استدراك لفظ 25/ د (قد) إلا إذا كان للتحقيق⁽⁴⁾.

قوله: (وكلمات الله - تعالى - داخله فيه) أي: في اللفظ، والمقصود من هذا الكلام دفع اعتراض توجه في هذا المقام⁽⁵⁾ من أن اعتبار تلفظ الإنسان في تعريف اللفظ يخرج عنه كلمات الله - تعالى - وكلمات الملائكة، والجن، من حيث إنها يتكلمها الله - تعالى - والمَلَك والجن، مع أنها أَلْفَاظ، فدفع بأنها داخله في اللفظ بسبب أنها مما 21/ ب/ يتلفظ بها الإنسان في الجملة، أو المراد أنها مما من شأنه أن يتلفظ به الإنسان، أو مما يتلفظ به الإنسان حكماً، كالمَنُويَّات⁽⁶⁾.

فإن قلت: إذا كانت كلمات الله - تعالى - وكلمات الملائكة والجن كلها أَلْفَاظاً فما الفائدة في ذكر الإنسان في تعريف اللفظ الموهوم لإخراجها؟ قلت: ذكر الإنسان إشارة إلى ما اصطَلَحُوا من أن لفظية جميع الكلمات إنما هو باعتبار تلفظ الإنسان⁽⁷⁾، حتى إن أهل اللسان لم يطلقوا التلفظ⁽⁸⁾ على تكلم الله - تعالى -⁽⁹⁾ ولم يتحقق من الشارع إذن في ذلك، ولهذا يقال: كلمات الله - تعالى -، ولم يقل: أَلْفَاظُ الله تعالى⁽¹⁰⁾.

فإن قلت: إن ما يتلفظ به الإنسان⁽¹¹⁾ مغاير بالشخص لما يتكلم به - سبحانه وتعالى - ولما يتكلم به الملائكة والجن، فلا يمكن أن يكون ما يتكلم به الله - تعالى - والمَلَك والجن بعينه ما يتلفظ به الإنسان، فكيف يصح صدق التعريف عليها.

قلت: هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الأدباء، بل المعروف عندهم أن اللفظ لا يتعدد، ولا يتغير بتعدد المحل وتغيره، وأن المُحَال بالنسبة إلى اللفظ الصادر عن شخص مغاير⁽¹²⁾ للصادر عن شخص 101/ أ/ آخر، بل الصادر عن شخص واحد في وقت مغاير لما صدر في وقت آخر عنه⁽¹⁾.

(1) في كلام الشارح - رحمه الله - ردُّ على الفاضل الهندي، حيث قال: "والمحذوف لفظ حقيقة؛ لصدق ماهية اللفظ عليه؛ لأنه من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وحذف ماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف لا ينافية"، شرحه على الكافية 4، فهو قد حمل اللفظ على ما من شأنه أن يتلفظ.

(2) (لفظ): سقط من (ب) و(ج).

(3) ينظر: النص المحقق 131.

(4) ينظر: مصدر السرور 76.

(5) وهو إشارة إلى سؤال وجواب أوردهما السيد - رحمه الله - في حواشيه على شرح الرضي 3/1.

(6) فقيد الإنسان لتقريب تصوير اللفظ من الفهم، والمراد مطلق اللفظ.

(7) يمكن أن يقال: إن خروج الكلمات القائمة بذاته - تعالى - أو المعلومة له في أمر آخر سوى الإنسان لا يضرنا حتى يتحمل لإدخالها؛ إذ تنوین النحو إنما هو لمعرفة الألفاظ التي تتلفظ بها. ينظر: حاشية السيالكوتي 27/1.

(8) في (ب): (اللفظ).

(9) اللفظ خاص عندهم بما يخرج من الفم.

(10) هذا حاصل ما ذكره الرضي. ينظر: شرحه على الكافية 3/1.

(11) (الإنسان): سقط من (أ).

(12) (عن شخص مغاير): سقط من (أ).

قوله: (إذ هي مما يتلفظ به الإنسان) أي: إذ هي مما يتلفظ به الإنسان إما بالفعل، أو ما من شأنه أن يتلفظ به⁽²⁾، وكل ما هو كذلك فهو لفظ، يرد عليه أن كون جميع كلمات الله – تعالى – كذلك ممنوع، وإن أريد البعض لا يتم التقريب.

فإن قلت: إن جميع كلمات الله – تعالى – من جنس واحد، فإمكان تلفظ الإنسان في بعضها يستلزم إمكان تلفظ الباقي.

قلت: الاتحاد في الجنس ممنوع، ولو سُلّم فاستلزام إمكان تلفظ البعض إمكان تلفظ الباقي ممنوع، ألا ترى أن الوثوب مثلاً من المسافة القصيرة مُمكن، ومن البعيدة لا، مع اتحاد الجنس.

لا يقال: المراد بما يتلفظ به الإنسان ما يتلفظ بنوعه، وجميع كلمات الله – تعالى – كذلك؛ إذ التلفظ بنوع الشيء⁽³⁾ لا يقتضي التلفظ بكل فرد من أفراده، بل يكفي التلفظ بفرد ما⁽⁴⁾؛ لأننا نقول: اتحاد النوع في جميع كلمات الله – تعالى – ممنوع، ولو سُلّم فاعتبار نوع اللفظ في تعريف اللفظ يستلزم الدور؛ إذ نوعه يعرف بهذا التعريف.

فالأولى أن يقال في الجواب: إن كلمات الله – تعالى – ما يتلفظ به الإنسان أعم من أن يكون بالفعل، أو من شأنه أن يتلفظ حقيقة أو حكماً، كالمنوي؛ لكن فيه بُعد لا يخفى؛ إذ اللفظ الحكمي – في المشهور – هو المنوي لا غير⁽⁵⁾.

قوله: (والدوال الأربع... إلخ) وكذا أمثالها، مثل: ضَرْب النقارة الدالة على ركوب السلطان⁽⁶⁾.
قوله: (والنُصْبُ) جمع نصيبة، وهي ما وضع لتعيين المسافة أو الطريق⁽⁷⁾، كذا قال الفاضل المحشي⁽⁸⁾، فلم يتناول للعلم الدال على التعبير المشترك، فهو أيضاً من أمثالها.

قوله: (غير داخلة في اللفظ) قيل: هذا الكلام إشارة إلى ردّ كلام بعض الشارحين⁽⁹⁾، حيث جعلوا اللفظ للاحتراز عن الدوال الأربع، بناءً على أن النسبة 26/د/ بينه وبين القيود الباقية العموم من وجه، والجنس⁽¹⁰⁾ والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز⁽¹¹⁾ الاحتراز بالجنس؛ لجواز أن يعتبر الجنس فصلاً، والفصل جنساً⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

-
- =
- (1) ذكر هذا السؤال والجواب الملا عبدالغفور في حاشيته. ينظر: 1/ 24، 25.
 - (2) ينظر: معارف الكافية 19.
 - (3) في (أ): "المثنى" بدل "الشيء".
 - (4) في (أ): (بمفرده).
 - (5) ينظر: مصدر السرور 77.
 - (6) ينظر: حاشية نور محمد 27.
 - (7) ينظر: القاموس المحيط 138/1، مادة (نصب).
 - (8) ينظر: حاشية الملا عبدالغفور 27/1.
 - (9) يعني بهم الرضي، والهندي. ينظر: شرح الرضي 4/1، وشرح الهندي 3.
 - (10) في (أ) و(ج): (الجنس).
 - (11) في (ب): "صار" بدل "جاز".
 - (12) قوله: (إذا كان بينهما عموم) إلى قوله: (والفصل جنساً): سقط من (أ).
 - (13) ينظر: حاشية الملا عبدالغفور 27/1.

ووجه الردّ أن الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف، فلمّا لم يصدق عليه الجزء الأول للتعريف فكيف يحتراز عنه⁽¹⁾.

وفيه نظرٌ، وهو أن الردّ إنما يصح إذا كان مراد بعض الشارحين من الاحتراز الإخراج بعد الدخول، وأما إذا كان مراده الاحتراز من الدخول فلا يردّ شيء، وفيه أن الجنس إنما يذكر للشمول، فذكره للاحتراز⁽²⁾ من⁽³⁾ الدخول لا يلائم ما هو يقتضيه⁽⁴⁾، فتأمل⁽⁵⁾.

قوله: (لأنه لم يقصد الوحدة) التي قصدتها من قال: اللفظة⁽⁶⁾ وهو صاحب المفصل⁽⁷⁾، فإنه جعل مناط الوحدة على أن لا يصح التلّفظ بها مرتين حيناً من الأحيان، فعبداً علماً عنده ليس بكلمة؛ لإمكان التلّفظ به مرتين، باعتبار المعنى الإضافي، وعند المصنّف كلمة⁽⁸⁾.

وأما الوحدة التي قصدت من الكلمة فمناطها عند المصنّف أن لا يقصد بجزءٍ منه الدلالة على جزء المعنى، فيصح قصدتها من اللفظ أيضاً، كما لا يخفى⁽⁹⁾، وإن أريد بقوله: (لأنه لم يقصد الوحدة) بهذا المعنى، فمعنى قوله: (لأنه لم يقصد الوحدة) أنه لا يحتاج إلى قصد الوحدة بإيراد التاء⁽¹⁰⁾، حيث يصدق اللفظ بدون التاء أيضاً على الكلمة الواحدة، بخلاف الكلم، كما سبق تحقيقه⁽¹¹⁾، وكيف يقول المصنّف لفظة مع أنه اعترض على صاحب المفصل عند ذكره في تعريف الكلمة: لفظة، حيث قال: "إن أراد بها أقل ما يصدق⁽¹²⁾ عليه اللفظ ففاسد؛ لأن أقله حرف واحد، وإن أراد عدداً مخصوصاً ينتهي إليه، فليس مشعراً به⁽¹³⁾، وإن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار"⁽¹⁴⁾ انتهى.

قوله: (والمطابقة غير لازمة) دفع دخلٍ مقدر، وهو أن يراد التاء، وقصد الوحدة صحيح، كما قصد من الكلمة، فلا بد من ذكر التاء ليكون الخبر مطابقاً للمبتدأ⁽¹⁵⁾، فدفع بأن المطابقة غير لازمة مع كون اللفظ أخصر،

(1) تعسّف بعضهم تصحيح التعريف، وذلك لأن الاحتراز بالجنس وقع من المصنّف ابن الحاجب في شرحه. ينظر: حاشية السيالكوتي 27/1.

(2) من قوله: (فلا يرد شيء) إلى قوله: (فذكره للاحتراز): سقط من (أ).

(3) في (ب): (عن).

(4) في (ب): "متصفّة" بدل "يقتضيه".

(5) ينظر: معارف الكافية 19، وضعّف صاحب خادمة الكافية أيضاً هذا الرد بأن إطلاق الفصل والقيد بالجزء الأول من التعريف غير جائز. ينظر: خادمة الكافية 11.

(6) في (ب): "لفظة" بدل "اللفظة".

(7) حيث قال في تعريف الكلمة: "هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع". المفصل في صنعة الإعراب 23/1.

(8) ينظر: حاشية العصام 10/1.

(9) ذكر صاحب معارف الكافية أن هناك مذهباً: "مذهب صاحب المفصل، وهو أنه لا بد عنده في الكلمة من الوحدة، ومذهب ابن الحاجب، وهو أنه لا يقصد الوحدة في الكلمة، ولهذا عرفها كل واحد منهما وفق مذهبه، فقال المصنّف: (لفظ وضع) من غير التاء؛ لأجل عدم قصد الوحدة، وقال صاحب المفصل: هي اللفظة، بالتاء لقصد الوحدة، فمثل عبد الله كلمة عند المصنّف، وليس بكلمة عند صاحب المفصل، ولا يلزم عموم الحد عن المحدود". معارف الكافية 21.

(10) لأن قصد الوحدة غير صحيح؛ وإلا لم يصح قصدتها في الكلمة.

(11) ينظر: النص المحقق 120.

(12) في (ب): "يُطلق" بدل "يصدق".

(13) من قوله: (وإن أراد عدداً مخصوصاً) إلى قوله: (مشعراً به): سقط من (أ).

(14) الإيضاح في شرح المفصل 49/1.

(15) بيانه أن من المقرر فيما بينهم أن المطابقة بين المبتدأ والخبر لازمة في التذكير والتأنيث، فالواجب على المصنّف أن يقول: الكلمة لفظة؛ لتحصيل التطابق. ينظر: مصدر السرور 73.

قال بعض المحققين: "بل غير جائز⁽¹⁾؛ لأن المصدر لا يتحمل التأنيث والتثني والتجمع، وإن أريد به معنى الصفة، صرح بذلك صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى: (حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ)⁽²⁾⁽³⁾، وإنما قال: (غير لازمة) اكتفاء بأدنى ما يكتفى به"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

قوله: (لعدم الاشتقاق) يوهم أن المطابقة لازمة، ولو كان الخبر مشتقاً، مع أنه ليس كذلك؛ إذ في لزوم المطابقة لا بد من ثلاثة شروط: أحدها الاشتقاق، والثاني الاشتغال على ضمير المبتدأ، والثالث عدم تساوي التذكير والتأنيث فيه، كجريح وصبور، والكل بأسرها منتفٍ ههنا⁽⁶⁾، فبقي⁽⁷⁾ الاشتقاق فقط؛ لكونه كافياً في المقصود⁽⁸⁾.

قوله: (مع كون اللفظ أخصر) لا يخفى ما فيه من اللطافة⁽⁹⁾، وأيضاً ما يستتبع اللفظ أخصر؛ فإنه على تقدير (لفظه) لا بد أن يقال: وضعت لمعنى، وأيضاً على تقدير (لفظة) لا يصح في مفرد احتمال الرفع بأن يكون صفة (لفظة) بخلاف (لفظ) بدون التاء⁽¹⁰⁾، وأيضاً على تقدير ذكر التاء وإرادة الوحدة التي مناطها عند المصنف على ما وضع لمعنى مفرد، يلزم أن يكون قوله: لمعنى مفرد مما لا حاجة إليه في تعريف الكلمة، فلا بد من تجريدها عن معنى الوحدة، فعدم ذكر التاء الدال عليها أولى.

قوله: (الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث) اعلم أن كل واحد من الشئيين: الموضوع⁽¹¹⁾ والموضوع له أعم من أن يكون ملحوظاً بخصوصه⁽¹²⁾، أو في ضمن أمر عام⁽¹³⁾، فعلى هذا تكون الأقسام أربعة⁽¹⁴⁾ عقلاً: الأول: أن يكون الموضوع والموضوع له كلاهما ملحوظين بخصوصهما، كوضع لفظ⁽¹⁵⁾ (زيد) للذات المشخصة⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾، وهذا القسم هو المسمى بالوضع الخاص⁽¹⁸⁾.

- (1) لا حاجة لما قاله العصام هنا، فإن عدم اللزوم فيه ليس إلا لعدم الجواز؛ إذ لو جازت المطابقة فيه للزمت، فسلب اللزوم يستلزم سلب الجواز. ينظر: الفوائد العلية، للسكوتي 60.
- (2) سورة يوسف، من الآية (85).
- (3) استدلاله بكلام صاحب الكشف لا يدل على ما ادعاه؛ لأنه قال: "الحرَض يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث؛ لأنه مصدر" وهذا لا يدل على شيء مما ذكر. ينظر: الكشف 499/2.
- (4) حاشية العصام 10/1.
- (5) رد من لا زيادة هذا القول بأن الجامي لم يقل ذلك اكتفاءً بأدنى الكفاية، بل قاله لكونه كذلك في نفس الأمر، وهذا مبني منه على جواز المطابقة هنا؛ فإنه قال: "فكما يجوز أن يقال: الكلمة لفظ يجوز أن يقال: لفظة، وإنما هي غير لازمة - كما ذكر الشارح -، بمعنى أنه لا مقتضى لها لعدم الاشتقاق". حاشيته، اللوحة 22 من المخطوط.
- (6) أما الأول فلأن اللفظ مشتق منه وليس بمشتق، وأما الباقيان فلأنه مصدر، ومن المقرر أن المصدر لا يحتمل الضمير، ويستوي فيه المذكر والمؤنث. ينظر: حاشية السالكوتي 27/1، ومصدر السرور 74.
- (7) في (أ) و(ج): "فنفى" بدل "فبقي".
- (8) ينظر: حاشية عبدالغفور 27/1.
- (9) في (أ): (المطابقة).
- (10) فيكون المفرد حينئذ محتمل لاحتمالين؛ فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن. ينظر: حاشية العصام 10/1.
- (11) (الموضوع): سقط من (أ).
- (12) أي: بخصوص جوهره وهيبته.
- (13) بأن يلاحظه بأمر أعم، يشملُه وغيره.
- (14) في (د): "الأربعة".
- (15) (لفظ): سقط من (د).
- (16) في (ب) و(د): "المشخص".
- (17) فالموضوع هو زيد، خاص، والموضوع له هو ذات مشخصة، خاص أيضاً.
- (18) ينظر: شرح ملا علي السمرقندي على رسالة الوضع (العضدية)، 20.

والثاني: أن يكون كلاهما ملحوظين بعمومهما في ضمن أمر عام، كوضع كل⁽¹⁾ ما هو على صيغة الفاعل – مثلاً – من المشتقات للذات القائم به الحدث الذي اشتق منه تلك الصفة⁽²⁾، فيكون /103 أ/ (ضارب) مثلاً بهذا الوضع موضوعاً للذات القائم به الضرب⁽³⁾ ويسمى بالوضع النوعي⁽⁴⁾.

[والثالث: أن يكون الموضوع ملحوظاً بخصوصه، والموضوع له في ضمن أمر عام، كوضع لفظ (هذا) لكل مشارٍ إليه مفرد مُذَكَّر، ويسمى بالوضع العام والموضوع له الخاص]⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

والرابع: أن يكون الموضوع ملحوظاً في ضمن أمر عام⁽⁷⁾، والموضوع له ملحوظاً بخصوصه، ولم يتحقق له فرد في الخارج، وإن أمكن أن يوضع كل لفظ على هيئة الفاعل – مثلاً – للشخص المعين⁽⁸⁾.

ثم اعلم أن ههنا اعتراضاً مشهوراً، ببيانه مع جوابه موقوفٌ على ما سبق من مقدمة، وهي أن تخصيص شيء بشيء يشتمل على حكمين: إيجابي، وهو أن هذا الشيء لذلك الشيء، وسلبى: وهو أنه ليس لغيره⁽⁹⁾.

فإذا عرفت هذا فالمراد: إما تخصيص /23 ب/ المعنى بالموضوع، فيخرج وضع اللفظ المراد من التعريف؛ فإن المعنى في صورة الترادف ليس مخصوصاً بالموضوع الواحد⁽¹⁰⁾.

وإما تخصيص الموضوع بالمعنى، فيخرج وضع اللفظ المشترك من التعريف⁽¹¹⁾؛ فإن اللفظ في صورة الاشتراك ليس مختصاً بالمعنى الواحد، بل موضوع لمعنى آخر أيضاً⁽¹²⁾، ولهذا قال بعض المحققين: "الأولى أن يقال: الوضع⁽¹³⁾ تعيين شيء لشيء"⁽¹⁴⁾ انتهى كلامه.

أما تغيير التخصيص في كلامه⁽¹⁵⁾: فلنلا يرد هذا الاعتراض، وأما تغيير الباء إلى اللام في (لشيء) فليظهر تعلق بمعنى قوله (وضع)⁽¹⁶⁾.

- (1) (كل): سقط من (د).
- (2) في (أ) و (ج): "الصفات".
- (3) اعترض عليه بأن هذا وضع نوعي، فلا يكون فيه عموم في جانب الموضوع له، والوضع النوعي: أن يُعَيَّن الواضع أن كل لفظ يكون بكيفيته كذا يكون متعين الدلالة على ذات مخصوصة، وذلك مثل أن يُعَيَّن الواضع أن كل لفظ يكون على وزن فاعل، فهو لذات ما يقوم به الفعل، فلا يستقيم التمثيل الذي مثل به المصنف للموضوع والموضوع له عامين. ينظر: دافع التوهمات على حاشية عبدالغفور، للقندهاري 131/1.
- (4) ينظر: شرح السمرقندي على العضدية 21.
- (5) سقط ما بين المعكوفين من (أ).
- (6) ينظر: شرح السمرقندي على العضدية 20، والمنحة الإلهية في القواعد الوضعية، عبدالحق الشيرازي 123 من المجموع الوضعي.
- (7) (في ضمن أمر عام): سقط من (د).
- (8) المشهور أن القسم الذي يكون فيه المعنى الملحوظ والمتصور خاصاً، والموضوع له عام، وهو المسمى بالوضع الخاص والموضوع العام غير ممكن، قال عليش في حاشيته على الرسالة البيانية، للصبان 118: "وهذا القسم لم يوجد له مثال، فهو ممتنع"، وعليه فالصور في مرحلتها الإمكان والوقوع ثلاثة فقط، وفي مرحلة التصور أربعة.
- (9) ينظر: مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 36.
- (10) اعترض عليه بأن الوضع لو كان على هذا التفسير لم يكن محتاجاً إلى قوله (لمعنى) في التعريف؛ لأنه داخل فيه، ولا يمكن التخلص من ذلك إلا بأن يفسر الوضع بصوغ لفظ. قال البوسنوي: "وهذا مع كونه خلاف المشهور من اصطلاحهم لا يكون ذكره للاحتراز، بل ليتعلق به قوله (لمعنى)". حاشية البوسنوي، للوحة 9.
- (11) ينظر: حاشية وجيه الدين، للوحة 6 من المخطوط.
- (12) لكن يمكن أن يقال إن الترادف والاشتراك خلاف الأصل، وقَعَ من الواضع بعد ذلك لعارض، كتقليل الألفاظ؛ تسهيلاً للحفظ، وإفادة طريق الاختفاء في الاشتراك، والتوسعة في التلفظ، وتحصيل وجوه المحسنات في الترادف. ينظر: حاشية السالكوتي 28/1.
- (13) (الوضع): سقط من (د).
- (14) حاشية العصام 10/1.
- (15) (أما تغيير التخصيص في كلامه): سقط من (أ).
- (16) لكن يمكن دفع هذا الإيراد بأن يقال: إن تعدية التخصيص وإن كان في اللغة بالباء، إلا أنه في عبارة المصنفين باللام، حيث قالوا:

=

وقال الفاضل المحشي: " يمكن أن يجاب عنه بتجريد التخصيص من الجزء السلبي وبأن التخصيص بحسب الجعل⁽¹⁾ لا بحسب الحكم⁽²⁾، ولما كانت الأوضاع في المشتركة والألفاظ المترادفة مترتبة لم يتحقق في الأزمنة المترتبة للأوضاع إلا المَجْعول الواحد، والمَجْعول له الواحد⁽³⁾، وبأن التخصيص إضافي لا حقيقي⁽⁴⁾، وبأن معنى كل من المترادفين من حيث إنه من آثار جعل ذلك المرادف له، لا يوجد في المرادف الآخر، وأن المشترك بحسب كل جعل لا يوجد إلا في معنى واحد⁽⁵⁾ (6).

قوله: (بحيث) قال الفاضل المحشي: "أي حال كون ذلك الشيء⁽⁷⁾ المخصّص ملابساً بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية⁽⁸⁾، وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب⁽⁹⁾. انتهى.

وهذا ليس بمرضي للشارح - رحمه الله - لأنه يُخرج حروف الهجاء بقوله: (لمعنى)⁽¹⁰⁾، ويفهم من كلام المحشي أيضاً تبعيته كما سيجيء⁽¹¹⁾(12).

قوله: (متى أُطلق أو أُحسن) الإطلاق: الذكر⁽¹³⁾، والإحساس في أصل اللغة: الإدراك بالحاسة، وفي عرف اللغة: العلم والإبصار⁽¹⁴⁾، قال في القاموس: يقال: أحسست الشيء: إذا أبصرته أو علمته⁽¹⁵⁾، والمراد بـ(أحسن) ههنا: أبصر، لتَحَسُّن مقابله بـ(أطلق)⁽¹⁶⁾.

-
- =
- تخصيص شيء لشيء، والمخصّص له، ولم يقولوا: مخصص به، فيتجه التعلّق بقوله: (وضع) على التفسير بقوله: (تخصيص شيء بشيء) أيضاً. ينظر: حاشية وجيه الدين، اللوحة 5 من المخطوط.
- (1) بأن يكون أحدهما مقصوداً على الآخر، غير مشارك معه آخر وقت الجعل، وهو الوضع. ينظر: حاشية السيلالكوتي على حاشية عبدالغفور 29/1.
- (2) أي: الأثر المترتب على الجعل، من حيث كونه موضوعاً وموضوعاً له، ودالاً ومدلولاً، وهو الاستعمال. ينظر: المصدر السابق نفسه، ودافع التوهمات 133/1.
- (3) هذا بناء على أن الواضع واحد، وهو الله - سبحانه وتعالى -، والأصل أن يكون لمعنى واحد لفظاً واحداً؛ فإن وضع اللفظتين لمعنى سواء كان من لغة واحدة، أو من لغتين، زائد على المقصود، ووضع لفظ واحد لمعنيين مُخلّ بالتفاهم. ينظر: حاشية السيلالكوتي 28/1.
- (4) والتخصيص الإضافي متحقق في المرادف والمشارك، أما في المرادف فلأن المعنى مقصور على كل من اللفظتين بالنسبة إلى اللفظ الذي لم يوضع له، وأما في المشارك فلأن اللفظ مقصور على كل معنى من المعاني بالنسبة إلى المعنى الذي لم يوضع له هذا اللفظ. ينظر: مصدر السرور 88.
- (5) حاشية عبدالغفور 29/1.
- (6) اعترض السيلالكوتي على هذه الأجوبة بأنها إنّما تفيد صحة استعمال لفظ التخصيص، لا اختياره على التعيين، وقال: الأوجه أن يقال: إن التخصيص لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً يتضمن معنى الجعل والخصوص، فالباء متعلق به باعتبار الجعل لا الخصوص، كما في قولهم: تعيين شيء بإزاء شيء، فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصاً بمقابلة شيء، وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف، إذ لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع أصلاً، بل مداره على وجود العلاقة. ينظر: حاشية السيلالكوتي 29/1.
- (7) (الشيء): سقط من (أ) و (ب).
- (8) (الشرطية): سقط من (د).
- (9) حاشية عبدالغفور 29/1 فهو يقصد أنه لو لم يذكر الشارح هذه الحيثية لكانت حروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب فكان تخصيص شيء لشيء فيها.
- (10) اعتذر له بأن عبارته السابقة مبنية على التنزّل وتسليم كونها موضوعة، وإلا فعدم تحقق الوضع فيها ظاهر، لأن الدلالة على الموضوع له من لوازم الوضع، وهي ليست موجودة فيها، فلو كانت موضوعة لوجد الملزوم بدون اللازم وهو مُحال، وبذكر هذا القيد خرجت تلك الحروف على الوضع: لعدم وجدان فهم غرض التركيب منها متى أطلق. مصدر السرور 89.
- (11) (كما سيجيء): سقط من (أ).
- (12) ينظر: النص المحقق 141.
- (13) ينظر: المصباح المنير 195، مادة (طلق).
- (14) ينظر: الصحاح 917/3، 918، مادة (حسس).
- (15) ينظر: القاموس المحيط 538/1، مادة (حسس).
- (16) ينظر: حاشية المولى محرم 16/1.

والمقصود من التَّرديد: الإشارة إلى قسمي الموضوع من اللفظ وغير اللفظ⁽¹⁾، ولو 28/د كان المراد منه عُلِمَ⁽²⁾ لا تحصل هذه الإشارة، ولم يبق لقوله (أطلق) فائدة.

والأولى أن يقال: متى سُمع بدل (أطلق) ليزيد 104/أ/ حُسُنَ مقابلته مع (أحسن)⁽³⁾؛ إذ الإحساس فعل المستفيد، فالمناسب معه السماع الذي هو فعله، لا الإطلاق الذي هو فعل المُفيد، إلا أن يقال: لمَّا كان الإطلاق قابلاً للتصرّف وإرادة المعنى العرفي منه؛ لئلا يشكل التعريف بوضع الحرف، وليست هذه القابلية⁽⁴⁾ في السماع اختار الإطلاق⁽⁵⁾.

قوله: (فهم منه الشيء الثاني) قال الفاضل المحشي: "أي إن لم يكن مفهوماً، أو فهم⁽⁶⁾ منه فهم قصد والتفات، فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل"⁽⁷⁾. انتهى.

حاصله: أن متى أطلق بمعنى كُلماً أطلق، والكلية غير صحيحة؛ فإنه عند الإطلاق ثانياً وثالثاً لا يفهم الشيء الثاني⁽⁸⁾، وإلا يلزم تحصيل الحاصل⁽⁹⁾، فلا بد أن يحمل على أحد هذين المعنيين.

فان قلت: على تقدير حمل الفهم بمعنى الالتفات⁽¹⁰⁾ يلزم عند الإطلاق ثانياً التفات الملفت، وهو أيضاً يُوجب تحصيل الحاصل.

قلت: عند الإطلاق ثانياً وثالثاً يُلتفت بالتفات جديد لا بالأول حتى يلزم تحصيل الحاصل، والتفات الملفت بالتفات جديد جائز⁽¹¹⁾.

فإن قلت: لم لا يجوز الفهم في المرة الثانية أو الثالثة بعلم جديد غير الأول، فلا يلزم تحصيل الحاصل، على تقدير كون الفهم بمعنى العلم أيضاً، فلا حاجة إلى جعل الفهم بمعنى الالتفات.

قلت: حصول فهم جديد وهو صورة حاصلة عن الشيء، مع بقاء الفهم السابق غير ظاهر⁽¹²⁾، وأما الالتفات مع بقاء الالتفات السابق فظاهر⁽¹³⁾، فلهذا جُعِلَ الفهم بمعنى الالتفات⁽¹⁴⁾.

(1) فقله: (أطلق) إشارة إلى الوضع اللفظي، كزيد، وقوله: (أو أحسن) إشارة إلى الوضع غير اللفظي، كالدّوال الأربع، وكالنفوس على الألفاظ. ينظر: حاشية السالكوتي 10/1، ودافع التوهّمات 137/1.

(2) (علم): سقط من (أ).

(3) ينظر: حاشية عربوي على حاشية السالكوتي، اللوحة 15.

(4) في (أ): "الفاعلية" بدل "القابلية".

(5) ينظر: حاشية العصام 10/1، ويمكن أن يقال أيضاً أن هذا مرادٌ ومفهوم من العبارة إذ العبارة ظاهرة في جعل التخصيص ملابساً للدلالة دائرة معه، ومن المعلوم أنه لا بد في الدلالة العلمُ بالعلاقة، فكأنه قال: (متى أطلق أو أحس وعلم ذلك التخصيص) فالمعطوف محذوف بقرينة الجراء؛ لأن الفهم من اللفظ إنما يترتب على السماع لا على مجرد الإطلاق، ويقابله (أو أحس به) باعتبار تقييده بغير السماع، لما تقرّر من أن العام إذا قُوبل بالخاص يُراد به ما سوى الخاص. ينظر: حاشية عبدالغفور وحاشية السالكوتي عليه 29/1.

(6) (أو فهم مثلاً): سقط من (د).

(7) حاشيته 29/1.

(8) بل لا يفهم شيء، فضلاً عن الثاني؛ لأن الفهم تحصيل صورة غير حاصلة، وهذا المعنى يتحقق في المرة الأولى دون الثانية والثالثة. ينظر: دافع التوهّمات 139/1.

(9) قال السالكوتي: "إذا أطلق الشيء الأول أو أحس مرة ثانية لا يمكن فهم الشيء الثاني؛ لامتناع تحصيل الحاصل". حاشيته على عبدالغفور 29/1.

(10) الالتفات هو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو إلى المتكلم، أو على العكس.

(11) ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري، اللوحة 13، ومصدر السرور 91.

(12) لأن الفهم عبارة عن تحصيل صورة غير حاصلة، وهذا المعنى لا يوجد إلا في المرة الأولى، وأما الالتفات فهو عبارة عن التوجّه والقصد، فهو كما يوجد في المرة الأولى، كذلك يوجد في المرة الثانية. دافع التوهّمات 140/1.

(13) الالتفات عبارة عن النظر البادئ، والفهم عبارة عن النظر الدقيق، فالتكرار في الالتفات مفيد؛ لأنه يفضي إلى النظر الدقيق، فلا يكون تحصيل الحاصل، بخلاف التكرار في الفهم؛ فإنه يفضي إلى تحصيل الحاصل، فالتكرار في الالتفات مفيد دون الفهم. ينظر: سوال باسولي، للمولى وسيم كل الباسولي 30.

(14) ينظر: مصدر السرور (91)، وخادمة الكافية، المولوي أبو عبدالله عبد المّنان 13.

واعلم أنه قيل: إن تعريف الوضع غير جامع وغير مانع، أمّا الأول: فلعدم صدقه على وضع لفظ لم يَعْلَم المُتَكَلِّم ولا السامع بوضعه، فإنه عند الإطلاق /24 ب/ لا يفهم منه المعنى.

والجواب: أن إطلاق مثل هذا اللفظ من هذا المتكلم غير صحيح، والمراد من الإطلاق هو الإطلاق الصحيح كما سيجيء⁽¹⁾، والمتكلم العالم بالوضع إذا أطلق ففهمه كافٍ في صحة كلمة متى أطلق فهم، وإن لم يفهم المخاطب غير العالم بذلك التخصيص⁽²⁾.

وأجيب أيضاً: بأن المراد متى أطلق أو أحسّ، وعلم ذلك التخصيص فهم منه الشيء الثاني؛ إذ ذلك التخصيص علامة بها تثبت الدلالة، ومن المعلوم أنه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة⁽³⁾ لكن في كون هذا القيد متبادراً من عبارة التعريف نظر⁽⁴⁾.

فإن قلت: لاشك أن العلم بذلك التخصيص لا يتحقق إلا بعد فهم المعنى، فلو كان فهم المعنى بعد العلم بذلك التخصيص يلزم الدور.

قلت: العلم بذلك⁽⁵⁾ التخصيص⁽⁶⁾ موقوف على فهم المعنى ابتداءً لا من هذا اللفظ الموضوع، وفهم المعنى أو الالتفات إليه من هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم بذلك التخصيص، فلا دور⁽⁷⁾.

وأما الثاني: فلصدقه على تخصيص المحرّفات بإزاء ما فهم منها، كالشحم مثلاً للجسم المخصوص⁽⁸⁾، فإنه متى أُطْلِقَ فهم ذلك الجسم، مع أنهم عدّوا المحرّفات من المهملات.

والجواب: أن التخصيص وقع من الواضع في المحرّف عنه، وهو الشمع فيما نحن /105 أ/ فيه، لكن المحرّف أطلق الشمع بتوهم أن الشمع موضوع لهذا الجسم، أو يتوهم أنه يتلفظ الشمع الموضوع لهذا المعنى، فالتخصيص وقع في المحرّف عنه لا غير⁽⁹⁾. فتأمل⁽¹⁰⁾.

قوله: (يخرج عنه وضع الحرف) وكذا وضع الفعل، فإن النسبة إلى الفاعل جزء في معناه، ولهذا لا يدل على معناه المطابقي /29 د/ دلالة في نفسه، فليس بحيث متى أطلق فهم منه معناه الموضوع له، وكذا وَضَعُ

(1) ينظر: النص المحقق 139.
(2) فيجوز للواضع أن يتصور المعنى أولاً، ثم يضع اللفظ بإزاء المتصور ثانياً. ينظر: شرح الكافية، للأصفهندي 6، وخادمة الكافية 13.

(3) في (ج): "العلامة" بدل "العلاقة".

(4) ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 23.

(5) (بذلك): سقط من (أ)، و(ج).

(6) التخصيص: هو قصر العلم على بعض منه، بدليل مستقل مقترن به، وهو عند النحاة: عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات. ينظر: التعريفات، للجرجاني 53، 54.

(7) أو يقال بأن العلم بالمدلول الموقوف على العلم بالوضع: هو العلم في الزمان المستقبل، والعلم بالوضع الموقوف على العلم بالمدلول: هو العلم في الزمان الماضي، فاندفع الدور. ينظر: سوال كابل 21، ويمكن أن لا يُسَلَّم بلزوم الدور أصلاً؛ لأنه يشترط في لزومه اتحاد جهتي التوقف، وهنا تعددت الجهتان؛ لأن وضع اللفظ بإزاء المعنى موقوف على تصور المعنى بحسب الذهن، وتصور المعنى من اللفظ موقوف على وضع اللفظ بإزائه بحسب الخارج، فلا وجود للدور؛ لتعدد وجهتي التوقف. ينظر: شرح الكافية، للأصفهندي 7.

(8) المحرّف: هو اللفظ الذي يتغير فيه بعض الحروف، وذلك كالشحم مُحَرَّفٌ عن الشمع للسراج، ومثله (قلف) للقف.

(9) حاصل الجواب أن المحرّفات غير داخلة في الوضع؛ لأن الوضع جعل الدال بطريق الحقيقة، وهذا جعل مُنتَفٍ فيها؛ لأن المحرّف الأول لم يقصد جعلها للمعنى، بل قصده بها بتوهم أنها مجهولة للمعاني، وإذا كانت خارجة عن الوضع فلا يصدق التعريف عليها، ويكون مانعاً. ينظر: حاشية مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 86، وحاشية وسيم كل الباسولي (سوال باسولي) على الجامي 30.

(10) يُحْتَمَل أن يكون في الإيراد ودفعه ردٌّ على الرضي، حيث أورد قيد التواطئ لإخراج المحرّفات، وأنه لا حاجة إلى هذا القيد، لانتفاء الجعل فيها. ينظر: مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 36.

بعض الأسماء المتضمنة معنى الحرف⁽¹⁾، والأسماء الموضوعة بالوضع العام والموضوع له الخاص⁽²⁾. وقد اعتذر⁽³⁾ عن عدم ذكر الفعل ههنا بأن معناه عند بعضهم يفهم كلما أطلق، فلا يخرج من تعريف الوضع بالاتفاق.

فإن بعضهم قالوا: إن الفعل موضوع للحدث، والنسبة إلى فاعل ما، والزمان، فمعنى (ضرب): الضرب الواقع من فاعل ما في الزمان الماضي، فيفهم منه هذا المعنى، سواء أطلق (ضرب) مع الفاعل، أو بدون⁽⁴⁾، وهذا ضعيف؛ إذ الشارح وسائر المحققين ذهبوا إلى أن النسبة إلى فاعل مخصوص جزء معنى الفعل، ولا يفهم معناه المطابقي بدون ذكر الفاعل المخصوص.

واعلم أن حاصل هذا الاعتراض أن تعريف الوضع غير جامع؛ لخروج وضع⁽⁵⁾ الحرف عنه، ويلزم منه عدم جامعية تعريف الكلمة أيضاً إلى الأقسام الثلاثة؛ إذ الحرف ليس قسماً منه، بل هو مُتَعَيِّن له بسبب عدم تحقق الوضع بهذا المعنى فيه⁽⁶⁾.

قوله: (حيث لا يفهم معناه متى أطلق) لا يقال حق العبارة أن يقال: متى أطلق أو أحس؛ إذ قيد (أحس) ليتناول الموضوعات غير اللفظية، كما سبق⁽⁷⁾.

والحروف من الموضوعات اللفظية التي قيد (أطلق) بتناولها، فلا حاجة في الحروف إلى قيد (أحس) كما لا يخفى⁽⁸⁾.

قوله: (بل إذا أطلق مع ضم ضميمة) قال بعض المحققين: الأولى أن يقال: "بل متى أطلق مع ضميمة"⁽⁹⁾ انتهى؛ إذ معنى الضميمة في العرف: عبارة عن مطلق الحرف، يفهم معناه كلما أطلق، ويمكن أن يقال: مراده – رحمه الله – بل إذا أطلق، وهذا الإطلاق الجزئي إطلاقه مع ضميمة⁽¹⁰⁾.

قوله: (وأجيب⁽¹¹⁾ بأن المراد متى أطلق إطلاقاً صحيحاً) فإن قلت: إذا قلنا: (من): حرف جر، أو مركب من حرفين، فلا شك أن هذا الإطلاق صحيح، مع أنه لم يفهم معناه الحرفي، فالإشكال باقٍ.

قلت: المراد الإطلاق الصحيح⁽¹²⁾ الذي كان لأجل 25/ب/ إرادة الشيء الثاني، وإطلاق المذكور ليس لإرادة الشيء الثاني، الذي هو الموضوع له القَصْدِيّ، بل إرادة اللفظ، وإن كان نفس اللفظ أيضاً مما وضع

(1) وذلك كـ(متى) لعموم الأوقات.

(2) وذلك كأسماء الإشارة؛ لعدم انضمام المشار إليه منها إلا بعد ضم الإشارة.

(3) في (ب): "اعتراض" بدل "اعتذر".

(4) ينظر: دافع التوهمات 140/1.

(5) وضع: سقط من (ب)، و(د).

(6) يمكن أن يجاب بأن هذه الأشياء مثل الحرف في السؤال والجواب، فمن السؤال على الحرف والجواب عنه ينساق الذهن إلى السؤال على تلك الأشياء والجواب عنها، ولم يُعكس الأمر؛ لأن الحرف كالعلم في الاحتياج إلى الغير بالنسبة إليها. ينظر: مصدر السرور 92.

(7) ينظر: النص المحقق 135.

(8) ينظر: دافع التوهمات 137/1، 138.

(9) حاشية العصام 10/1.

(10) ينظر: حاشية الملا عبدالرحمن 18، وحاشية سوال باسولي 31.

(11) المجيب هو الفاضل الهندي. ينظر: شرحه على الكافية 4.

(12) (الصحيح): سقط من (د).

الألفاظ لها ضمناً عند بعضهم⁽¹⁾، وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد بفهم المعنى⁽²⁾ عند إطلاق الموضوع أو إحساسه أعم من فهمه إجمالاً أو تفصيلاً، وعند إطلاق الحرف وسماعه ولو بلا ضمنية يُفهم المعنى إجمالاً كفهمة عند وضع الحرف له بالوضع العام⁽³⁾.

فإن قلت: وعلى هذا⁽⁴⁾ يكون الحرف دالاً على معنى في نفسه.

قلت: الدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى تفصيلاً من غير ضمنية، وفيه ما فيه⁽⁵⁾. وأجيب أيضاً بأن المراد: متى أطلق فهم الشيء الثاني عند من علم بعلامة التخصيص⁽⁶⁾، كما سبق⁽⁷⁾، ولا شك أن بعد الحكم بتخصيص الحرف لمعنى جزئي نسبي بخصوصه متى أطلق الحرف يفهم هذا المعنى، لكن العلم بذلك التخصيص⁽⁸⁾ ممتنع في بعض إطلاقاته⁽⁹⁾، فتأمل.

قوله: (فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد) وفيه أنه يفهم من هذا أن الإطلاق الصحيح في الجواب الأول قيد زائد اعتبر من خارج، مع أنه يجوز أن يراد من لفظ (أطلق) الإطلاق الصحيح، كما يراد في الجواب الثاني من الإطلاق استعمال أصل اللسان في محاوراتهم /30 د/ وبيان مقاصدهم.

وأجاب بعضهم عن هذه المناقشة بأن المتبادر من لفظ (أطلق) هو استعمال أصل اللسان في محاوراتهم⁽¹⁰⁾، فحمل العبارة على المتبادر لا يحتاج إلى اعتبار قيد زائد⁽¹¹⁾، وأما الإطلاق الصحيح وإن كان فرداً⁽¹²⁾ للإطلاق، فهو ليس بمتبادر من الإطلاق، بل المتبادر هو الأعم⁽¹³⁾، فإرادة الإطلاق الصحيح يحتاج إلى اعتبار قيد زائد، فتأمل⁽¹⁴⁾.

واعترض بعض المحققين⁽¹⁵⁾ بأنه على مقتضى⁽¹⁶⁾ هذين الجوابين يدخل تعيين المجاز في تعريف الوضع⁽¹⁷⁾؛ إذ متى أطلق إطلاقاً صحيحاً، وهو إطلاقه مع القرينة، يفهم منه المعنى المجازي، مع أن تعيين

(1) ينظر: دافع التوهمات 139/1.

(2) (المعنى): سقط من (أ).

(3) ينظر: حاشية عبدالغفور 29/1، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 13.

(4) أي إذا فهم من الحرف معناه بدون ضم ضمنية.

(5) ينظر: حاشية القدقي على العصام 16، وحاشية المولى محرم 17/1.

(6) ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 23.

(7) ينظر: النص المحقق 137.

(8) (التخصيص): سقط من (ب).

(9) ينظر: حاشية السالكوتي 29/1، ودافع التوهمات 138/1.

(10) والدليل على تبادره وشيوعه عدم إعادة التوصيف مع الاستعمال بخلاف الإطلاق الصحيح؛ فإن معه إعادة التوصيف حيث قال: (متى أطلق إطلاقاً صحيحاً). ينظر: حاشية سوال باسولي 32.

(11) ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري، اللوحة 14، ومعارف الكافية 23.

(12) (وإن كان فرداً): سقط من (أ).

(13) ينظر: حاشية الملا عبدالرحمن على الجامي، 18، 19.

(14) الجواب بأن المراد من الإطلاق في تعريف الوضع الإطلاق الصحيح، وإطلاق الحرف من غير ضم ضمنية إطلاق غير صحيح: جواب ضعيف؛ لأنه يلزم منه تقييد الإطلاق بقيد زائد، وهو قيد صحيح، والإطلاق المذكور في تعريف الوضع إطلاق مطلق، وقد قُيد في هذا الجواب بهذا القيد، والجواب الأمثل أن يقال: إن المراد من الإطلاق هو أن يستعمله أهل اللسان في محاوراتهم لبيان مقاصدهم، والاستعمال فيه لا يكون بدون الضمنية، وفُضِّل هذا الجواب على الجواب السابق، أن هذا الجواب لا يحتاج إلى قيد زائد. ينظر: معارف الكافية 23.

(15) يعني به العصام. ينظر: حاشيته 10/1.

(16) (مقتضى): سقط من (ب).

(17) لا يُسلم أن في المجاز تخصيصاً أو تعييناً، قال مصلح الدين اللاري: "فإنه لم يتعرض لذلك أحد من العلماء سوى الفاضل

المجاز ليس من أفراد الوضع⁽¹⁾ بهذا المعنى الذي هو المعنى الأخص للوضع، وصرح بأن قيد (متى أطلق) أخرج المجاز وإن كان من أفراد الوضع بالمعنى الأعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقاً، سواء كان بنفسه، أو معتبراً مع القرينة⁽²⁾.

ويمكن أن يقال أن إطلاق اللفظ المجازي في معناه الحقيقي بلا قرينة إرادة المعنى المجازي من إطلاقاته الصحيحة التي يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم، ولا شك في أنه لا يفهم منه المعنى المجازي، فلا يصدق عليه أنه متى أطلق فهم منه المعنى المجازي فيخرج من التعريف⁽³⁾.

فإن قلت: اللفظ المشترك إذا استعمل في بعض معانيه مع القرينة لم يفهم منه المعنى الأخير⁽⁴⁾، فلا يصدق على وضعه بهذا المعنى الأخير⁽⁵⁾ أنه متى أطلق فهم منه، فخرج وضعه بهذا المعنى عن تعريف الوضع، كتعيين المجاز، فلم يكن التعريف جامعاً.

قلت: جميع معاني المشترك يفهم عند الإطلاق عند /106/ أ/ من علم علامة التخصيص، لكن بسبب القرينة يقصد⁽⁶⁾ البعض ويترك الباقي، فلا إشكال⁽⁷⁾.

قوله: (المعنى: ما يُقصد بشيء) هذا هو المفهوم الاصطلاحي للمعنى⁽⁸⁾، والقصد أعم من أن يكون صريحاً، أو ضمناً، أو تبعاً، وأعم من أن يكون بحسب الوضع أولاً، فدخل فيه المعنى المطابق والتضميني والالتزامي، والمدلول بالدلالة الطبيعية والعقلية، كما إذا استعملت وأردت حضورك⁽⁹⁾.

وقد يقال: إن هذا التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على الشيء الذي وضع اللفظ له، ولم يستعمل فيه أصلاً، فلم يُقصد به، كوضع لفظ (هذا) للمفهوم الكلي، كما ذهب إليه البعض⁽¹⁰⁾، مع أنه من أفراد المعنى. وأجيب بأن المراد بالقصد⁽¹¹⁾: ما يصح أن يُقصد بشيء، أو ما من شأنه أن يُقصد به، فيتناول المادة المذكورة⁽¹²⁾.

التفتازاني في التلويح، وقد أنكره في شرح المفتاح، وقال: لم يثبت وضع المجاز عن أحد من المعتمدين، ولم يُثبتوا سوى نوع علاقة، وتوهم بعض أنه معنى الوضع". حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 13، 14.

- (1) (الوضع): سقط من (أ).
- (2) ينظر: حاشية العصام 11-10/1.
- (3) ويمكن أن يقال أيضاً: إن الشارح لم يعتبر الوضع بالتعيين بل بالتخصيص، ومن المعلوم أنه غير صادق على الوضع المجازي، فلا يرد عليه شيء من ذلك. ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 9 من المخطوط.
- (4) في (أ): "الأخر" بدل "الأخير".
- (5) في (أ): "الأخر" بدل "الأخير".
- (6) في (أ): "يصدق" بدل "يقصد".
- (7) ينظر: حاشية الملا عبدالرحمن 19، ودافع التوهمات 143/1.
- (8) للمفهوم الاصطلاحي للمعنى مذهب ثلاثة: الأول أنه المعنى المقصود فقط، والثاني أنه المقصود بالشيء، والثالث أنه المقصود باللفظ، فالأول أعم مطلقاً، والثالث أخص مطلقاً، والثاني متوسط بينهما وهو المناسب، ولذا قال الشارح: المعنى ما يقصد بشيء لفظاً كان أو غيره. ينظر: خادمة الكافية 12، 13.
- (9) ينظر: حاشية عبدالغفور 29/1، ودافع التوهمات 143/1.
- (10) فإن المفهوم الكلي لا يقصد من لفظ (هذا) بل وضع له بشرط استعماله في الجزئيات، فيكون القصد متعلقاً بالجزئيات. ينظر: دافع التوهمات 144/1.
- (11) (بالقصد): سقط من (أ).
- (12) قال منلا زادة: قد يكتفى بصحة القصد بأن يقال: المعنى ما يصح أن يقصد بشيء، وقيل: المعنى الصورة الذهنية من حيث تُقصد بالألفاظ، فالثاني أعم منها، فيشمل المعاني الثلاثة المذكورة وغيرها، بلا تعميم، بخلاف الأول. ينظر: حاشيته على العصام، اللوحة 24 من المخطوط.

وفيه: أن هذا الجواب مع كونه مستلزماً لجعل عبارة التعريف على خلاف ما هو المتبادر منها، يستلزم أن لا يكون التعريف مانعاً لصدقه على الجدار /26 ب/ مثلاً، بالنسبة إلى لفظ لم يوضع له، نحو لفظ (زيد) مثلاً؛ لأنه يصدق عليه ما من شأنه أن يُقصد بلفظ (زَيْد)، مع أنه ليس بمعنى بالنسبة إلى لفظ (زيد)⁽¹⁾.

فإن قلت: المراد من الإمكان: الإمكان الاستعدادي، أي: ما يستعد أن يُقصد بشيء، والشيء لا يستعد لأن يقصد بشيء إلا بعد وضع ذلك الشيء له، فاندفع مادة الجدار وأمثالها⁽²⁾.

قلت: حينئذ يخرج المعاني التضمنية، والالتزامية، والمدلولات بالدلالة الطبيعية والعقلية أيضاً، فجوابكم يُنافي التعميم الذي ذكرتم آنفاً⁽³⁾.

وقيل: المراد بالقصد: القصد بالوضع بعد العلم بالوضع، فينبغي أن يُرتكب حينئذ تجوّز، كما ارتُكِب في توصيف المعنى /31 د/ بالافراد، كما سيجيء⁽⁴⁾؛ إذ القصدُ بشيء سبق على الوضع، فلم يصدق التعريف حينئذ على المعنى الذي لم يقصد قبل الوضع بشيء، إلا أن يقال عليه ما يصح⁽⁵⁾ أن يقصد بشيء، فالمراد هذا المعنى، وفيه ما فيه.

قوله: (فهو إما مفعّل اسم مكان بمعنى المَقْصِد) إشارة إلى المعنى اللغوي⁽⁶⁾⁽⁷⁾، واسم المكان يجوز أن يكون من المصدر المبني للفاعل، بمعنى محل القاصدية، أو المبني للمفعول، بمعنى محل⁽⁸⁾ المقصودية⁽⁹⁾.

فإن قلت: محلّ الشيء يبين مفعوله، فإطلاق المعنى الذي في أصل اللغة بمعنى محل القصد على ما يقصد بشيء، لم يكن من قبيل إطلاق اسم العام على الخاص، كما هو الشائع في المنقولات⁽¹⁰⁾.

قلت: نعم، لكنه غير واجب، بل الواجب وجود المناسبة بين المعنى⁽¹¹⁾ المنقول عنه والمنقول إليه، ولا شك في وجود المناسبة بين الظرف والمفعول، بحيث يصح نقل اسم⁽¹²⁾ أحدهما إلى الآخر⁽¹³⁾، وعلى هذا لا يخفى أنه يصح اعتبار المفعّل اسم زمان أيضاً⁽¹⁴⁾، ولا يظهر فائدة التخصيص باسم المكان⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾ /107 أ/.

- (1) ينظر: سوال باسولي 33.
- (2) لأن الإمكان الاستعدادي لا يمكن بدون العلاقة، ولا علاقة بين زيد والجدار مثلاً. ينظر: سوال باسولي 33.
- (3) ينظر: دوافع التوهّمات 144/1.
- (4) ينظر: النص المحقق 145.
- (5) (عليه ما يصح): سقط من (أ)، و(ب).
- (6) في (أ): "المفعول" بدل "اللغوي".
- (7) وإنما أحرّ الشارح بيان المعنى اللغوي وقَدّم بيان المعنى الاصطلاحي لأن في المعنى اللغوي تفصيل وتطويل، قال الباسولي: "فيكون اللغوي بمنزلة المركب، والاصطلاحي بمنزلة المفرد، والمفرد مقدّم على المركب". سوال باسولي 33.
- (8) (محل): سقط من (ج).
- (9) ينظر: حاشية السيد نعمة الله الجزائري، اللوحة 14.
- (10) ذكر مصلح الدين اللاري أنّ في ورود هذا السؤال نظر؛ لأنه لا يُسلّم وجوب المباينة بين المكان والمفعول، فإن المرئي يصح أن يكون محلاً للرؤية. ينظر: حاشيته، اللوحة 14.
- (11) (المعنى): سقط من (ج)، و(د).
- (12) (اسم): سقط من (د).
- (13) ومن المناسبة بينهما أيضاً اشتراكهما في كون كل منهما فضلة. ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي 24.
- (14) ذكر المولى محرم: "أنه لم يذكر الزمان؛ اكتفاءً بذكره -أي المقصد- لأن المكان يستلزم الزمان، وبالعكس، ثم نقل إلى المقصود". حاشيته 17/1، وذكر الملا نور محمد في حواشيه على عبدالغفور توجيهاً آخر لعدول الشارح عن الظرف إلى المكان، وهو أنه يمكن أن يكون المعطوف مع العاطف محذوفاً بعد قوله: (مكان)، والتقدير: اسم مكان أو اسم زمان؛ لكثرة ذكر كل منهما مع الآخر، وذكر أنه صرّح بمثل هذا التوجيه سيد المحققين في حواشي المطالع، فالطعن على الشارح مع ظهور هذا الوجه الصحيح لا يُقدّم عليه عاقل فضلاً عن فاضل. ينظر: حاشيته 35.
- (15) ينظر: حاشية العصام 11/1.
- (16) اعترض البوسنوي على هذا الجواب بأنه ليس المدعى أن كل اسم مكان من حيث إنه اسم مكان يصح أن يكون بمعنى المفعول، حتى يرد ما زعمه، كيف وهذا محال في جميع الصور، بل المقصود بالإفادة أنه إذا كان المعنى ما يقصد بشيء يجوز أن يكون اسم مكان استعمل في معنى المفعول. ينظر: حاشية البوسنوي على الجامي، اللوحة 10.

ويمكن أن يقال: لما تعلق القصد إلى المفعول يصح أن يقال: إنه محل تعلق القصد، فيكون اسم المفعول تحت اسم المكان وأخص منه، فيظهر حينئذ فائدة تخصيص اسم المكان⁽¹⁾.

قوله: (أو مصدرٌ ميميٌّ بمعنى المفعول) عطف على قوله: (اسم مكان) لا على قوله: (إِذَا مَفْعَلٌ)؛ لأنه على وزن (مفعول)، على تقدير المصدرية أيضاً⁽²⁾.

وإنما اعتُبر كونُ المصدر المذكور⁽³⁾ بمعنى المفعول، ليكون المعنى الاصطلاحي أخص من المعنى اللغوي؛ وذلك لأن المصدر المذكور يكون بمعنى المقصود، سواء قصد بشيء أو لا، وما يقصد بشيء أخص منه، فلهذا ارتكب مؤنة تعدد النقل⁽⁴⁾.

ولك أن تجعل المصدر منقولاً إلى المعنى الاصطلاحي⁽⁵⁾ ابتداءً، من غير الجعل المذكور⁽⁶⁾، كما مرَّ في اللفظ⁽⁷⁾⁽⁸⁾، فيكون من قبيل تسمية المُسَبَّب باسم السَّبَب، أو تسمية الملزوم باسم اللازم، أو تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق – بكسر اللام –⁽⁹⁾.

وكون المعنى المنقول إليه أخص من المنقول عنه، وفي تحته غير واجب، كما ذكرنا⁽¹⁰⁾.

قوله: (أو مَخْفَفٌ (مَعْنِيٌّ)) عطف على قوله: (إِذَا مَفْعَلٌ) لا على قوله: (اسم المكان) أو قوله: (مصدر ميمي)؛ لأنه حينئذ لا يتحقق لقوله: (إِذَا مَفْعَلٌ) عَدِيلٌ⁽¹¹⁾، وكلمة (إِذَا) لا تستعمل بدونه، لكن يكون حينئذ انتشار ما في المعطوفات.

فإن قلت: على تقدير كون المعنى مَخْفَفٌ معنيٌّ يكون على وزن مَفْعَلٌ، فكيف يكون عديلاً لقوله: (إِذَا مَفْعَلٌ)؟

قلت: المراد بقوله: (إِذَا مَفْعَلٌ) أنه على وزن (مَفْعَلٌ)، بحسب أصله، ولا شك أنه إذا كان مخفف معني يكون بحسب أصله على وزن (مفعول)، وبعد التخفيف أيضاً لم يتعين أنه على وزن مَفْعَلٌ؛ لاحتمال كون الياء الثانية مَحذوفة منه، فحينئذ يكون على وزن (مَفْعَى)، هذا الذي ذكرنا، إذا اعتبر أنه في الأصل على وزن (مفعول)⁽¹²⁾.

(1) وتظهر أيضاً بأن يقال: إن اقتصاره على اسم المكان لشدة مناسبة المعنى المستقر في الأذهان بالمكان؛ فإنه مستقرٌ أيضاً، بخلاف الزمان، فإنه متجدد غير مستقر. ينظر: حاشية محمد أمين على حاشية العصام على شرح الجامي 21.

(2) ينظر: مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 94.

(3) (المذكور): سقط من (د).

(4) فمعنى (بمعنى) عناية، و(عناية) بمعنى معنوي، أي مقصود، نقل إلى المقصود بشيء، فهو من قبيل نقل العام إلى الخاص. ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري، اللوحة 14.

(5) (الاصطلاحي): سقط من (د).

(6) أي جعله بمعنى المفعول.

(7) ينظر: النص المحقق 124.

(8) ينظر: حاشية العصام 11/1، ومصدر السرور 95.

(9) وإنما لم يتعرض الشارح الجامي إلى هذا الجعل لظهوره. ينظر: سوال باسولي 33، وحاشية الملا نور محمد على حاشية الغفور 36.

(10) ينظر: النص المحقق 141.

(11) ينظر: حاشية الملا نور محمد على حاشية عبدالغفور 36.

(12) ينظر: سوال باسولي 34، ومصدر السرور 96.

وأما إذا اعتبر كونه بالفعل على وزن (مفعِل)، أو اعتبر حَذَفُ الياء الأولى يكون مخفف مَعْنِيّ أيضاً على وزن (مَفْعِل)، فلم يكن عديلاً لقوله: (إِمَّا مَفْعِل)⁽¹⁾.

فالتوجيه في العطف حينئذ أن يقال: إن قوله: (أو مخفف مَعْنِيّ) عطف على قوله: (اسم مكان)، أو على قوله: (مصدر ميمي)، وقدر في المعطوفين كلمة (مفعِل) موصوف لهما، وتقدير الكلام: المعنى إما مَفْعِل صفته أنه اسم مكان، أو مَفْعِل /27 ب/ صفته أنه مصدر ميمي، أو مفعِل صفته أنه /32 د/ مخفف مَعْنِيّ، ولا خفاء في صحة هذا العطف، واستقامة معنى الكلام.

قوله: (اسم مفعول كَمَرَمِيّ) يجوز فيه الرفع، بأن يكون صفة (مخفف)، أو خبر مبتدأ محذوف، والجرّ بأن يكون صفة (معنى)، وهذا أنسب بتشبيه مرميٍّ، وأصله حينئذ مَعْنُوِيّ كَمَرْمُوِيّ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما الأخرى⁽²⁾ بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وكُسِر ما قبل الياء، وأدغمت، فصار معنِيّ كمرميٍّ، ثم خَفَّف بحذف إحدى الياءين، وقلبت الأخرى⁽³⁾ ألفاً بعد فتح ما قبلها⁽⁴⁾، وآخر هذا الاحتمال لُبْعده لفظاً⁽⁵⁾، مع بُعد نظيره في كلام العرب، وإن كان أقرب معنى⁽⁶⁾⁽⁷⁾، كما لا يخفى.

قوله: (ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع) أي: في مفهومه الاصطلاحي المذكور بقوله: (تخصيص شيء بشيء بحيث متى... إلى آخره؛ وذلك لأن الشيء الثاني فيه هو المعنى⁽⁸⁾)، لكنه لم يعبر عنه في ضمن الوضع، بهذا العنوان.

فإن قلت: المعنى أعم من الموضوع له، كما مرَّ⁽⁹⁾، والشيء الثاني المعتبر في الوضع هو الموضوع له، فتغاييراً.

قلت: المعنى في نفسه /115 أ/ عام، لكن⁽¹⁰⁾ بعد تعلق الوضع به بعينه هو الشيء الثاني المعتبر في الوضع⁽¹¹⁾.

قوله: (فذكر المعنى بعده مبني على تجريده)؛ "لأن ارتباط المعنى بالوضع ممّا لا يتصور، مع اشتمال

(1) ينظر: سوال باسولي 34، وحاشية الملا عبدالرحمن 20.

(2) (الأخرى): سقط من (د).

(3) (الأخرى): سقط من (ب).

(4) فاجتمع ساكنان: الألف والتنوين، فحذفت الألف لدفعه فصار معنى على وزن (مرمي). ينظر: حاشية المولى محرم 18/1.

(5) لأنه تخفيف غير قياسي.

(6) وكونه أقرب معنى؛ لأنه لا بد أن يُنقل من هذا المعنى إلى المعنى الاصطلاحي، وهو المقصود بالشيء، فإن كون المعنى اسم مفعول أعم منه، فيكون من قبيل نقل العام إلى الخاص؛ لكنه أقرب من النقل حين كونه مصدراً ميميّاً؛ فإنه يحتاج إلى جعله بمعنى المفعول، ثم نقله إلى المعنى الاصطلاحي، وكذا أقرب منه حين كونه اسم مكان؛ فإن مناسبة العام للخاص أشدّ من مناسبة الطرف لمفعوله، فيكون بهذا أقرب الوجه معنى. ينظر: حاشية محمد أمين على العصام 21/1، وحاشية نعمة الله الجزائري، اللوحة 14.

(7) قال العصام بعد أن ذكر هذا الاحتمال: "وهذا أقرب الوجه معنى، وأبعدها لفظاً، مع أنه لا يوجد له نظير في كلام العرب"، حاشيته 11/1، والذي جرّه إلى هذا الاحتمال مع بعده لفظاً الميل إلى جانب المعنى لصحته من غير اعتبار النقل والتجزؤ. ينظر: حاشية عبدالغفور 30/1.

(8) ولأن اللفظ الذي لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع، وإذا كان الأمر كذلك، فالوضع يستلزم المعنى، وإذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركاً وهذا غير جائز. ينظر: حاشية المولى محرم 18/1.

(9) ينظر: النص المحقق 133.

(10) (لكن): سقط من (ب).

(11) (الثاني المعتبر في الوضع): سقط من (د).

الوضع عليه⁽¹⁾⁽²⁾، ثم إذا جرد الوضع من الشيء الثاني، الذي هو المعنى، لا يلاحظ الشرطية⁽³⁾، التي عبر عنها بقوله: (بحيث متى أطلق...) إلخ؛ لأنه قيد مقيس إلى الشيء المتروك⁽⁴⁾، فبعد تركها لا يرتبط⁽⁵⁾، ثم بعد ارتباط المعنى بالوضع يلاحظ تلك الشرطية، لزوال مانع الملاحظة⁽⁶⁾.

ثم اعلم أنه لما ذكر اللفظ لا بد من تجريد الوضع من الشيء الأول المأخوذ في تعريفه أيضاً؛ ليصح إسناد (وضع) إلى ضمير اللفظ⁽⁷⁾، فبعد تجريد الوضع عن الشئيين والشرطية المذكورة بقي من مفهومه التخصيص البحث⁽⁸⁾.

وإنما لم يتعرض الشارح إلى تجريد الوضع عن الشيء الأول، بل اقتصر على التجريد عن الشيء الثاني؛ لأنه لم يقصد إلى بيان التجريد لذاته⁽⁹⁾؛ إذ هو مما يعرفه كل ناظر⁽¹⁰⁾، بل قصد الإشارة إلى أمر تقرر به بعد إجماع الناظرين على خلافه، وهو جعل (لمعنى) قيداً مخرجاً⁽¹¹⁾، لا بياناً للواقع، كما ذهب إليه غيره⁽¹²⁾، والتجريد عن الشيء الأول لا مدخل له في ذلك⁽¹³⁾.

قيل: أي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازاً، وذكر المعنى بعده، مع أنه لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار.

أجيب بأن الباعث في ذلك الاحتياج إلى تقييد المعنى بالإفراد⁽¹⁴⁾، فلا بد من التصريح به⁽¹⁵⁾، ولا يخفى أن هذا الجواب لا يصح على تقدير رفع مفرد وجعله صفة للفظ⁽¹⁶⁾.

- (1) حاشية عبدالغفور 31/1.
- (2) اعترض عليه منلا زادة بأنه يجوز أن يكون ذكر المعنى تصريحاً بما علم التزاماً، وأنه يكون لبيان الواقع، أو للتأكيد، أو لدفع التوهم، وقال: وأمثال ذلك شائع ذائع في كلامهم. ينظر: حاشيته، اللوحة 24.
- (3) معناه: لما كان مدلول المعنى - وهو الشيء الثاني - مأخوذاً مع الشرطية، فذكر لفظ المعنى بعده مبني على التجريد، ولذا وضع المظهر موضع المضمّر. ينظر: حاشية السالكوتي على عبدالغفور 30/1.
- (4) فقوله: (متى أطلق) ظرف لـ (فهم)، والقيد هو الجزاء، وهو قيد للشيء الثاني، فإذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزماً لترك الشرطية أيضاً، قال السالكوتي: "ويكون المعنى في قول الشارح: (ولما كان المعنى مأخوذاً) عبارة عن الشيء الثاني، وسماه معنى باعتبار ما يؤول إليه". ينظر: حاشية السالكوتي 30/1.
- (5) لأن الشرطية حال من الشيء الأول، لكن حاليتها بالقياس والنظر إلى الشيء الثاني، فيكون حالاً جارياً على غير من هو له، وذلك كقولك - مثلاً - : جاءني زيد مؤدباً خادماً؛ فإذا ترك الشيء الثاني تركت تلك الحالية أيضاً. ينظر: حاشية عربوي على السالكوتي، اللوحة 16 من المخطوط.
- (6) ينظر: حاشية عبدالغفور 30/1، ومصدر السرور 96.
- (7) تابع المصنف العصام في هذا، واعترض منلا زادة عليه، وعده من الخرافات التي وقعت للمحشي، وذكر بأن الوضع من الأمور الإضافية القائمة بين الشئيين، الحاصلة من إضافة أحدهما إلى الآخر، ولا شك أنه ينتفي بانتفاء أحدهما، لكونه نسبة بينهما، فكيف بانتفاء الطرفين معاً، وقال: هذا هو السر في عدم اعتبار التجريد فيه. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 24.
- (8) ينظر: حاشية مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 96.
- (9) ينظر: حاشية عربوي على حاشية السالكوتي، اللوحة 17، وحاشية الملا عبدالرحمن 20.
- (10) لقربه من الحقيقة، وشيوع أمر التجريد في أمثاله، وفيه كشف الاحتراز بكل من جزئي الوضع: حيث خرج بالأول: المهملات والادال بالطبع والعقل، وبالثاني حروف الهجاء. ينظر: حاشية عبدالغفور 31/1.
- (11) أي بحروف الهجاء.
- (12) وذلك منهم لعدم اعتبارهم لتجريد الوضع عن المعنى، وإخراجهم إياها بقيد الوضع. ينظر: حاشية محمد أمين على العصام 21.
- (13) ينظر: حاشية العصام 11/1، ومصدر السرور 96.
- (14) وأجاب البوسنوي أيضاً بأن هذا هو الموافق للمشهور المستعمل بين الجمهور، حتى صار بمنزلة الحقيقة العرفية، فإنهم يقولون: هذا موضع لكذا، وإن كانا داخلين تحت مفهومه الأصلي. ينظر: حاشيته، اللوحة 10، ويمكن أن يجاب أيضاً بأن اللفظ في التعريف جنس، والأصل في الأجناس التصريح، والمعنى في التعريف قيد مخرج، والأصل في القيود المخرجة التصريح، خادمة الكافية 13.
- (15) المجيب هو المولى عصام الدين، وقال بعد أن أجاب به: "إلا أنه بهذا تعين كون المفرد قيداً للمعنى". ينظر: حاشيته 11/1.
- (16) ينظر: التحفة الخادمة، للمولوي حافظ محمد شعيب 10.

ويمكن أن يقال: إن قيد المعنى إذا ذكر بهذا العنوان صريحاً يخرج حروف الهجاء، لا المعبر⁽¹⁾ في ضمن الوضع بعنوان الشيء، فلهذا جرد الوضع من الشيء الثاني، وصرح بالمعنى⁽²⁾.

قوله: (فخرج به المهملات) أي: بقيد الوضع، وإنما أخر بيان فائدته من ذكر المعنى؛ لأن ما هو المراد منه في هذا المقام إنما يظهر بعد تجريده من المعنى، وهذا التجريد إنما يُعلم بعد ذكر المعنى، وتحقيق معناه⁽³⁾، ولأنه لو قُدّم لربما توهم بعد ذكر التجريد أنه لا يخرج حينئذ تلك الأمور المذكورة⁽⁴⁾.

قوله: (والألفاظ الدالة بالطبع): اعلم أن الدال على الشيء إن دلّ بعلاقة الوضع فهو الدال بالوضع، وإلا فإن كان الدال أمراً اقتضى طبيعة شخص إحدائه ووجود المعنى فهو الدال بالطبع، كدلالة أح أح على وجع الصدر⁽⁵⁾، وإلا فهو الدال بالعقل⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

وهنا بحث: 33/د وهو أن المناسب أن يذكر الألفاظ الدالة بالعقل أيضاً، كما ذكر الألفاظ الدالة بالطبع؛ إذ هي أيضاً تخرج بقيد الوضع كالمهملات، والألفاظ الدالة بالطبع⁽⁸⁾.

والجواب أنه اكتفى بذكر المهملات من الألفاظ الدالة بالعقل؛ إذ الظاهر أن المهمل في مقابلة الموضوع، كما مرت الإشارة من الشارح⁽⁹⁾ - رحمه الله - في بحث اللفظ إلى هذا⁽¹⁰⁾، فيتناول بالمهملات⁽¹¹⁾.

فإن قلت: على هذا لا بد من ترك 28/ب/ الألفاظ الدالة بالطبع أيضاً؛ إذ المهمل بهذا المعنى يتناولها⁽¹²⁾.

قلت: نعم، "لكن صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها؛ لأن فيها مزيد التباس بالكلمة"⁽¹³⁾، فتأمل⁽¹⁴⁾.

- (1) في (ب): "المعتبر" بدل "المعبر".
- (2) قال السيالكوتي: "لأجل التنصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة ارتكب المصنف - رحمه الله - التجريد". حاشيته 31/1.
- (3) اعترض الأكيّتي على هذا بأنه لا يخرج بقوله: (وضع) بعد التجريد شيء من المهملات؛ وعَلته: أنه ما من مهمل إلا وعين، ولا أقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة، وإنما تخرّج المهملات بقوله: (لمعنى)؛ لأن المهملات لم تتعين لمعنى. ينظر: حاشيته على الجامي 30/1-31.
- (4) ينظر: سوال باسولي 35، ومصدر السرور 98.
- (5) فنفس اللفظ لا يقتضي ذلك، بل ملاحظة حال الطبيعة، فإنها مقتضية لإحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى. ينظر: حاشية المولى محرم 18/1، وحاشية مولوي محمد شريف على الحامي 42.
- (6) كما للفظ المسموع من وراء الجدار، فإنه يدل عقلاً على وجود اللفظ وراءه، ينظر: حاشية المولى محرم 18/1.
- (7) ينظر: حاشية العصام 11/1، 12، ولمزيد تفصيل ينظر في ذلك حاشية منلا زادة، فقد أطنب وقصّل في أقسام الدلالة تفصيلاً، قال فيه: "على وجه يفيد المبتدئ فائدة تامة". حاشيته، اللوحة 24، 25 من المخطوط.
- (8) اعترض منلا زادة على ورود هذا البحث فقال: "هذا السؤال غير لازم؛ لأن الطبع هنا في مقابلة الوضع يشمل العقل أيضاً"، حاشيته، اللوحة 25، لأن الدلالة الطبيعية عقلية، وذلك لكون العلاقة أمراً عقلياً، قال السيالكوتي: "قال أحد الفضلاء: لم يظهر لي فرق بينهما"، حاشيته 31/1.
- (9) (من الشارح): سقط من (ب).
- (10) ينظر: شرح الجامي 23/1، من المجموعة النورية، والنص المحقق 125، 126.
- (11) وذهب الملا عبدالغفور إلى أن الشارح ترك ذكر الألفاظ الدالة بالعقل، لقريضة عموم الدليل. ينظر: حاشيته 31/1.
- (12) فإن الألفاظ الدالة بالطبع كلها مهملات؛ إذ لم يجعلها الواضع علامة للمعنى، بل اقتضت طبيعة الالفاظ التلفظ بها حال حدوث المعنى، قال محمد أمين: "كل لفظ دال بالطبع مهمل، لكن ليس كل مهمل دالاً بالطبع، كلفظ (ديز)"، حاشيته على العصام، 22، فلا حاجة إلى ذكر الألفاظ الدالة بالطبع، وذهب نعمة الله الجزائري إلى أن علة الترك أن المقام مقام اختصار، أو لأنه معلوم الظهور، واعتراض على من قال: إن الشارح لم يذكرها بسبب كونها داخلة تحت الألفاظ المهمة، فقال: "وظني أن الحال ليس على ما قالوا، بل الفرق واضح؛ فإن المهملات هي الألفاظ التي لم تدل على معنى أصلاً، والدالة بالطبع على معنى كوجع الصدر، لكن توسط الطبع، أما الألفاظ الدالة بالعقل فقد تكون مهمة، وقد تكون موضوعة ولكن لا للمعنى الذي دلّ بتوسط العقل"، حاشيته، اللوحة 14.
- (13) حاشية العصام 12/1.
- (14) إذ لو لم يصرّح بها لتوهم أن مراده بالمهملات ما عدا الألفاظ الدالة بالطبع. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 14.

قال بعض المحققين: "المراد بقوله: (خرجت المهملات) المهمة لا الكلية، بقرينة قوله: (وبقيت حروف الهجاء)؛ لأن حروف الهجاء أيضاً من المهملات"⁽¹⁾، انتهى.

وفيه أن المهمل في مقابلة الموضوع؛ كما ذكرنا⁽²⁾، وحروف الهجاء موضوعة؛ لكن لا بإزاء المعنى، بل لغرض التركيب، كما صرح به⁽³⁾، ولهذا بقيت في (وضع) وخرجت بقوله: (لمعنى) فلم يتناولها المهملات، فيجوز اعتبار قوله: (فخرج به المهملات) كلية⁽⁴⁾.

قوله: (إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلاً): الظاهر أن الضمير المجرور راجع إلى المهملات والألفاظ الدالة بالطبع جميعاً، فالمناسب هنا ضمير التنثنية⁽⁵⁾، ويجوز إرجاعها إلى الثاني فقط، للاهتمام بشأنها، بسبب مزيد التباسها بالكلمة، وظهور عدم تعلق الوضع بالمهملات⁽⁶⁾، وهذا هو الباعث في إفرادها بالذكر، مع تناول المهملات بها، كما ذكرنا آنفاً⁽⁷⁾.

ثم في هذا الدليل إذا أخذ كلية منع ظاهر؛ لجواز تعلق الوضع ببعض منها، وإذا أخذ جزئية لا يتم التقريب؛ إذ المدعي كلية، إلا أن يقال: المدعي جزئية أو كلية⁽⁸⁾ مقيدة بما لم يتعلق بها وضع أصلاً، وأما الدوال بالطبع الذي يتعلق بها وضع، فلا يخرج بقيد الوضع، بل بقيد الحيثية، كما صرح بهذا بعض المحققين في الدوال بالعقل التي وضعت لمعنى.

قوله: (وبقية حروف الهجاء) الهجاء: "تقطيع اللفظ بحروفها"⁽⁹⁾، فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ⁽¹⁰⁾ بها⁽¹¹⁾، فيكون تركيب اللفظ منها⁽¹²⁾، وهي التي تعد بأساميها⁽¹³⁾، ك: ألف، باء، تاء، جيم⁽¹⁴⁾، وسميت حروف المباني أيضاً؛ لبناء الألفاظ منها⁽¹⁵⁾.

قوله: (الموضوعة لغرض التركيب) اللام للأجل، وإضافة (غرض) إلى (التركيب) بيانية، بمعنى موضوعة لأجل أن تركيب الألفاظ منها⁽¹⁶⁾.

- (1) حاشية العصام 12/1.
- (2) ينظر: النص المحقق 145.
- (3) أي الشارح الجامي، حيث قال: "وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى"، الفوائد الضيائية 22/1.
- (4) ينظر: حاشية منلا زادة على العصام، اللوحة 25.
- (5) (فالمناسبة هنا ضمير التنثنية): سقط من (ب).
- (6) ينظر: سوال باسولي 36.
- (7) ينظر: الصفحة السابقة.
- (8) (أو كلية): سقط من (ب).
- (9) (اللفظ): سقط من (ب).
- (10) قال الفيروز آبادي: (الهجاء ككساء: تقطيع اللفظة بحروفها، وهجيت الحروف وتهجيتها) القاموس المحيط 1345/1، مادة (هجو).
- (11) حاشية العصام 12/1.
- (12) اعترض منلا زادة على هذا التعبير وعده من الركاكة، وبيّن ذلك بأن حروف الهجاء والتّهجي والتّهجية بمعنى واحد، وهي الحروف المفردة البسيطة، التي منها يتركب الكلام، وهي مندرجة في أبنية الكلام، ولا وجود لها في الخارج، والألفاظ التي يُتّهجى بها: أسماء مسميات تلك الحروف المبسوطة في الأبنية، والهجاء والتّهجية والتّهجي تعدد تلك الحروف بهذه الأسماء. ينظر: حاشيته، اللوحة 25.
- (13) قال الزمخشري: "تعلم هجاء الحروف وتهجيتها وتهجيها، وهو يهجوها ويهجيها ويتهجّاها" يُعَدُّها" أساس البلاغة 365/2، مادة (ه ج و).
- (14) ينظر: حاشية عبدالغفور 31/1، ومصدر السرور 99.
- (15) أورده لدفع ما يرد من أن المشهور أن الحروف على نوعين، أحدهما حروف المباني، وثانيهما حروف المعاني، وحروف الهجاء خارج عنهما، قال الكاكاخيلي: "وحاصل الدفع أن حروف الهجاء ليس بخارج عن هذين القسمين؛ لأنها مندرجة في حروف المباني، بل عينها"، مصدر السرور 99، 100.
- (16) ينظر: سوال باسولي 36.

فيه أن الظاهر أن الوضع فيها بمعنى الإحداث، والإيجاد لا يعني تخصيص شيء بشيء⁽¹⁾، ولو سلم فهي مخرجة من الوضع بالشرطية المعتبرة فيه، وهي قوله: (بحيث متى أطلق أو أحسَّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني) كما صرَّح بذلك الفاضل المحشي⁽²⁾، ونقلنا عنه فيما مرَّ⁽³⁾، فبقاء حروف الهجاء في قيد الوضع محل بحث⁽⁴⁾.

والجواب: أن التخصيص بمعنى التعيين⁽⁵⁾، ولا شك في وجود التعيين في حروف الهجاء، ثم بعد تجريد الوضع من الشيء الثاني، وملاحظة المعنى في موضعه يكون قوله: (لمعنى) مقدماً على الشرطية؛ فيكون هو مخرجاً/ 116 أ/ لحروف الهجاء قبل الشرطية⁽⁶⁾، فتأمل.

واعترض أيضاً بأن كثيراً من حروف الهجاء وضع لمعنى، كهمزة الاستفهام، ولام الجارة، وواو القسم، والعاطفة، إلى غير ذلك من حروف الهجاء، فلا يخرج بقوله: (لمعنى)، ولا يصح إخراجها أيضاً؛ لكونها من أفراد الكلمة، فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

وأجيب: "بأن قوله: (الموضوعة لغرض التركيب، لا بإزاء المعنى)؛ لتقييد حروف الهجاء، وليست صفة مساوية لها، فلم يحكم إلا بإخراج بعض حروف الهجاء"⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

فإن قلت: حروف الهجاء من حيث إنها حروف / 34 د/ الهجاء لم توضع لمعنى، فينبغي أن تخرج من التعريف كلها لا بعضها.

قلت: نعم، لكنه لا يخرج الموضوع منها بقوله: (لمعنى)، كما لا يخرج الدوال بالعقل من الألفاظ الموضوع لمعنى من حيث إنها دوال بالعقل بقيد (وضع)، بل خروج جميع هذه الأمور بقيد الحيثية التي اعتبرت من الخارج، هكذا حقق بعض المحققين⁽¹¹⁾.

قوله: (وخرجت بقوله⁽¹²⁾: لمعنى... إلخ) فإن قيل: هي موضوعة للأعداد عند أهل الحساب، وهي معان يقصد منها، فلا يخرج بقوله (لمعنى).

- (1) ينظر: سوال كابلي 24.
- (2) قال الفاضل عبدالغفور: "وذلك لأن النقص الأول: إنما يتجه على تلك الحيثية، ولا مدخل للإفراد والتركيب فيه"، حاشيته 33/1.
- (3) ينظر: النص المحقق 135.
- (4) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 14، 15، من المخطوط.
- (5) كما ذهب إليه السياكوتي، حيث قال: "فإنه مُفيدٌ لتعيين الشيء الأول المفهوم من الوضع ضمناً، كأنه قيل: تخصيص شيء هو اللفظ، كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل"، حاشيته على عبدالغفور 30/1، 31.
- (6) ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 26، وحاشية البوسنوي، اللوحة 10.
- (7) المعارض هو العصام، اعترض بهذا الاعتراض، ثم خرَّج للشارح بالتخريج الذي ذكره المحشي. ينظر: حاشية العصام 141.
- (8) منشأ هذا الاعتراض غير مسلم به للمعارض؛ لأن الحروف على قسمين: حروف المعاني، وحروف المباني، وما ذكره من همزة الاستفهام وغيرها، من قبيل حروف المعاني دون حروف المباني والتي سموها حروف الهجاء، تسمية لها باسم الدوال عليها، قال منلا زادة: "لأن حروف المعاني لا وجود لها إلا في ضمن الأبنية"، كما سبق بيانه. ينظر: حاشية منلا زادة على حاشية العصام، اللوحة 26.
- (9) حاشية العصام 12/1، وحاصل الجواب أنه ليس المراد من إخراج حروف الهجاء إخراج كلها، بل إخراج بعضها الذي لا يكون موضوعاً لمعنى، كما يدل عليه توصيفها بقوله: (الموضوعة لغرض التركيب). ينظر: مصدر السرور 100.
- (10) وأجيب أيضاً بأن الغرض من الشيء لا يكون معنى لذلك الشيء؛ إذ المعنى لا يقصد من اللفظ، لا مع وضع لأجل اللفظ، وإلا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات. ينظر: سوال كابلي 24.
- (11) وهو العصام. ينظر: حاشيته 12/1.
- (12) (بقوله): سقط من (ب).

قلت: المراد بالمعنى، المعنى المعتبر عند⁽¹⁾ أهل العربية⁽²⁾، فتأمل.

قوله: (فإن قلت: قد وضع... إلخ) وحاصله: أن التعريف غير جامع⁽³⁾؛ لعدم صدقه على الكلمات الموضوعية بإزاء الألفاظ، كلفظ الاسم والفعل والحرف⁽⁴⁾؛ لخروجها بقوله: (لمعنى)، فعلى هذا كان الأولى أن يقول: (قد وُضع بعض الكلمات بإزاء بعض⁽⁵⁾ الألفاظ)؛ ليصحَّ 29 ب/ فساد التعريف⁽⁶⁾؛ إذ اللفظ الموضوع بإزاء لفظٍ يجوزُ أن لا يكون كلمةً، فلا ينتقض به جمعُ التعريف⁽⁷⁾.

فإن قلت: بُعد تعريف المعنى بـ: ما يُقصدُ بشيءٍ. كيف يصحُّ هذا السؤال، وظاهر أن ما يقصدُ بشيءٍ يتناول اللفظ أيضاً، إذا قصدُ بشيءٍ.

قلت: لما كثر استعمالُ اللفظ في مقابلة المعنى حصلت عند السامع مقدمة وهمية، وهي أن المعنى لا يكون لفظاً، فصرف كلمة (ما) في تعريف المعنى بما سوى اللفظ⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

قوله: (قلنا: المعنى ما يتعلق به القصد) اعترض عليه بأن المراد من المعنى على ما صرح به هو ما يُقصدُ بشيءٍ، وهو ليس بعينه ما يتعلق به القصد، بل أخصُّ منه، وذلك ظاهرٌ، وإن أراد أن المعنى يصدق عليه ما يتعلق به القصد صدق الأعم على الأخص، فلا يلزم من كون ما يتعلق به القصد أعم من اللفظ كون المعنى أعم، ألا ترى أن الحيوان يصدق⁽¹⁰⁾ على الإنسان والفرس، ولا يلزم من كونه أعم من الفرس كون الإنسان أعم من الفرس⁽¹¹⁾.

وأجيب بأن اللام في (القصد) في قوله: (ما يتعلق به القصد) للعهد الخارجي، والمراد منه القصدُ بشيءٍ⁽¹²⁾، فيكون مآله ما يقصدُ بشيءٍ⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾، فكأنه قال: المعنى الذي هو ما يقصدُ بشيءٍ أعم من أن يكون لفظاً

- (1) (عند): سقط من (ب).
- (2) قال الأكيوني: "وكونها موضوعة للأعداد والأرقام المخصوصة عند أهل الحساب غير مقيد؛ لأن المعتبر: ما هو المعنى عند أهل العربية". حاشيته على الجامي 31/1.
- (3) أي غير جامع لأفراده، فمورده التعريف، ومنشؤه قيد المعنى، بناءً على توهم أن المعنى مقابل اللفظ، إذ كثيراً ما يُذكر في مقابلته. ينظر: حاشية الأكيوني على الجامي 31/1.
- (4) فإنها ألفاظ موضوعة لمثل زيد، وضرب، وقد، ينظر: حاشية المولى محرم 19/1.
- (5) (بعض): سقط من (د).
- (6) قال العصام: "الأولى: (قد وُضع بعض الكلمات بإزاء بعض آخر)؛ ليتضح فساد التعريف؛ لعدم صدقه عليه". حاشيته على الجامي 12/1.
- (7) اعترض عليه بأنه ليس مبنى السؤال عدم صدق المعرف على المعرف، بل عدم صدق الجملة الفعلية الواقعة وصفاً على موصوفه، ولا يخفى أن الموضوع هو اللفظ دون الكلمة، فلا يصح أن يقال: كان الأولى أن يقول: قد وضع بعض الكلمات، ليصح فساد التعريف؛ لعدم صدقه عليه. ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 10.
- (8) بناءً على شيوع المعنى في مقابلة اللفظ، فما سبق عامٌّ "إلا وقد خصَّ منه البعض، فالشارح اختار الإغماض عن عموم كلمة (ما)، ومنشأ الإغماض كثرة استعمال المعنى في مقابلة اللفظ، فصرف كلمة (ما) بما سوى اللفظ، فورد الاعتراض فاحتاج إلى الجواب". ينظر: حاشية السيالكوتي 33/1، وسؤال باسولي 36.
- (9) المجيب هو العصام، نقله المحشي بتصرف. ينظر: حاشيته 12/1.
- (10) (يصدق): سقط من (د).
- (11) ينظر: مصدر السرور 101.
- (12) لا حاجة إلى حمل كلام بلا قصد على العهد، ولا يرد أن عموم العام لا يستلزم عموم الخاص؛ بأن الكلام ههنا في معنى اللفظ، فهو ما يتعلق به القصد باللفظ، ولم يذكر اللفظ في التفسير بناءً على الظهور مع ملاحظة ما سبق، فالكلام في معنى اللفظ وتفسيره به غير مناسب. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 15.
- (13) (فيكون مآله ما يقصدُ بشيءٍ): سقط من (أ).
- (14) فالمال واحد، ويكون القصد ههنا أيضاً أخص، بأن يكون من الشيء فقط. ينظر: معارف الكافية 25، وسؤال باسولي 37.

أو غير لفظ⁽¹⁾.

ومع هذا لو قال: المعنى ما يقصد بشيء، وهو أعم من أن يكون لفظاً أو غيره لكان أوضح وأخصر⁽²⁾.
واعلم أن حاصل هذا الجواب أن الكلمات الموضوعية بإزاء الألفاظ لا تخرج بقوله: (لمعنى)؛ لأن المعنى أعم من اللفظ وغيره، وذلك لأن المعنى ما يتعلق به القصد، وهو أعم من اللفظ وغيره، فالمعنى أعم من اللفظ وغيره⁽³⁾.

وفيه أن قوله: (وهو أعم من اللفظ وغيره) طبيعية⁽⁴⁾، والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الأول⁽⁵⁾.
وأجيب بأن الطبيعية لا تنتج بالإنتاج الكلي في جميع المواد، وأما في بعض المواد، فقد تنتج⁽⁶⁾، كما تنتج في قولنا: الإنسان حيوان ناطق، والحيوان الناطق كلي، فالإنسان كلي، وههنا كذلك⁽⁷⁾⁽⁸⁾.
قوله: (بعض الكلمات المفردة) لا فائدة في توصيف الكلمات بكونها مفردة⁽⁹⁾، إلا رعاية التقابل بالألفاظ المركبة، أو دفع توهم استلزام تركيب الموضوع له⁽¹⁰⁾ تركيب الموضوع⁽¹¹⁾.

قوله: (فكيف يكون موضوعاً لمفرد) ترك ذكر المعنى، ولم يقل: موضوعاً لمعنى مفرد؛ للإشارة إلى أن منشأ أصل السؤال الثاني هو قيد المفرد، سواء كان الموضوع له لفظاً⁽¹²⁾ أو معنى، كما أن منشأ أصل السؤال الأول هو ذكر المعنى، سواء كان مفرداً أو مركباً، وإن كان سبب إيراد السؤال الثاني ههنا تعميم المعنى، وتناوله الألفاظ المركبة، ولا يخفى أن هذا السؤال إنما "يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى⁽¹³⁾، وأما على تقدير كونه صفة للفظ⁽¹⁴⁾ فلا" ⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾.

- (1) الاعتراض والجواب هو للعصام، كما في حاشيته (12/1، 13). وينظر: حاشية الأكيوني 31/1.
- (2) ينظر: حاشية العصام 12/1-13.
- (3) فالجواب استحضار لذلك العموم، ودفع لتوهم التخصيص. ينظر: حاشية السالكوتي 33/1.
- (4) القضية الطبيعية: هي ما كان فيه الحكم، على نفس طبيعة الشيء، دون الأفراد الخارجية، كقولنا: الإنسان نوع، والحيوان جنس، والناطق فصل، والماشى عرض، والضاحك خاصة؛ فإن الحكم في هذه القضايا على نفس طبيعة الموضوع دون أفراد المندرجة تحته، وهي غير مستعملة في العلوم؛ وذلك لأن الموجود المتأصل هو الأفراد، والطبيعة إنما توجد في ضمنها. ينظر: حاشية منلا زادة على حاشية العصام، اللوحة 26.
- (5) وذلك نحو: زيد إنسان، والإنسان نوع، فلا يصدق زيد نوع.
- (6) وهذا وإن كان صادقاً في نفسه، لكن البوسنوي اعترض على الاستدلال به، فقال: "وما استدل به على تجويز جعل الطبيعية كبرى الشكل الأول باطل جداً؛ لأنهم يعدونه من القضايا الكاذبة، وإن كان صادقاً في نفسه، ولا يقال: إن القائل لم يراع قواعد المعقول حتى يحكم ببطالان هذا التجويز؛ لأن إثبات المطلوب بإنتاجه من أحد الأشكال راجع إلى تلك القواعد". حاشيته، اللوحة 11.
- (7) فيقال: المعنى أعم من أن يكون لفظاً أو غيره؛ لأنه ما يتعلق به القصد، وما يتعلق به القصد أعم من أن يكون لفظاً أو غيره، فالمعنى أعم من أن يكون لفظاً أو غيره. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 26، وحاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 15.
- (8) المجيب هو العصام، كما في حاشيته 13/1، وينظر: حاشية ملا نور محمد 38.
- (9) إذ المفرد مأخوذ في مفهوم الكلمة. ينظر: حاشية محمد أمين علي العصام 23، وحاشية موسوي شريف علي الجامي 27، 28.
- (10) تركيب الموضوع له: سقط من (د).
- (11) وقيل: فائدته أيضاً الاحتراز عن الكلمة المجازية؛ فإن الكلمة تطلق على الكلام مجازاً. ينظر: حاشية منلا زادة على حاشية العصام، اللوحة 26، وذكر الكاكاخيلي أن في توصيف الكلمات بالمفردة تصريح بما علم ضمناً، وهو الإشارة إلى أن هذا النقض باعتبار قيد الأفراد، كما أن النقض الأول باعتبار قيد المعنى. ينظر: مصدر السرور 102.
- (12) (لفظاً): سقط من (د).
- (13) على ما هو الظاهر.
- (14) ويجوز احتمال كون المفرد صفة اللفظ مع مخالفتها؛ رعاية للمشهور، مع أن الأفراد في عرف النحاة صفة اللفظ بالذات وبالعرض للمعنى. ينظر: حاشية الملا نور محمد علي حاشية عبدالغفور 40.
- (15) لأنه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى. ينظر: حاشية المولى محرم 20/1.
- (16) حاشية العصام 13/1.

فإن قلت: كان المناسب تأخير السؤال الثاني من شرح المفرد⁽¹⁾.

قلت: نعم، لكن لما كان ناشئاً من السؤال 35/ د الأول، وكان الاعتراض على جوابه، وكان مشاركاً للسؤال الأول في الجواب الثاني أورده في ذيل السؤال الأول⁽²⁾، وقدمه على شرح المفرد⁽³⁾.

قوله: (قلنا: هذه الألفاظ... إلخ) حاصله أن هذه الألفاظ معانٍ مفردة⁽⁴⁾، والألفاظ مركبة⁽⁵⁾، ولا محذور في ذلك⁽⁶⁾؛ فمعنى الكلمة لا بد أن يكون مفرداً من حيث إنه معنى الكلمة، وإن كان⁽⁷⁾ مركباً من وجه آخر، فللتنبيه على هذا صرح بالمعنى، ووصفه بالإفراد⁽⁸⁾، تأمل.

قوله: (بأنه ليس ههنا) أي في مقام النقض على تعريف الكلمة، أو فيما بين الألفاظ المستعملة في إفادة الألفاظ⁽⁹⁾.

ولا يخفى أن هذا الجواب منقطع⁽¹⁰⁾؛ لتحقيق الكلمة الموضوعية بإزاء اللفظ، والجواب الأول تسليم لذلك، فالأولى تقديم 117/ أ هذا الجواب على الجواب⁽¹¹⁾ الأول⁽¹²⁾.

ويمكن أن يقال: اختار هذا الطريق للإشارة إلى ضعف الجواب الثاني، بسبب ورود النقض عليه، أو لطلب الاختصار؛ لأنه لو قدم لابد أن يذكر هذا الجواب في ذيل كل من الإشكاليين على حدة؛ إذ الإشكال الثاني إنما نشأ من الجواب الأول، 30/ ب/ فبدون ذكر الجواب الأول كيف يُذكر الإشكال الثاني، ويُجاب عنه بهذا الجواب. فتأمل.

قوله: (بل بإزاء مفهوم كليّ) أي مفهوم كليّ مفرد، وإنما قلنا ذلك ليندفع الإشكال الثاني بأصله.

فإن قلت: لا شك أن مفهوم لفظ الاسم مثلاً، وهو مفهوم كلمة دلت على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة مفهوم مركب، من حيث دلالة هذا الكلام عليه، ومفرد باعتبار وضع لفظ الاسم⁽¹³⁾، فمدار هذا الجواب على اعتبار أفراده، فيكون هذا الجواب راجعاً إلى الجواب الأول عن الإشكال الثاني، كما لا يخفى.

قلت: مفهوم الاسم ليس مفهوم هذا المركب بعينه حتى يكون باعتبار مفرداً، وباعتبار آخر مركباً، بل أمر

- (1) لأن المتقرر في المناظرة أن جواب عدم التسليم يكون مقدماً على جواب التسليم، فالمناسب للشارح أن يذكر هذا الجواب قبل الجوابين السابقين. ينظر: مصدر السرور 102.
- (2) وفرّعه عليه بالفاء، لئلا يقع الفصل بينهما. ينظر: حاشية المولى محرم 19/1.
- (3) وإنما قدّمه احترازاً منه عن التطويل بلا طائل؛ وذلك لأن الجواب الثاني مشترك بين هذين الإيرادين، فلو لم يأت بهذا الإيراد ههنا لذكره في بيان المفرد، وأجاب عنه هناك بما أجاب به ههنا فيطول الكلام بإعادة السؤال هناك، ينظر: معارف الكافية 25.
- (4) أي: بالنظر إلى الألفاظ الموضوعية بإزائها.
- (5) أي: بالنظر إلى مدلولاتها.
- (6) توضيحه: أن الخبر والجملة -مثلاً- موضوعان لقولنا: زيد قائم، وهذا القول وإن كان مركباً بالقياس إلى معناه -الذي هو قيام زيد- إلا أنه مفرد بالقياس إلى لفظ الجملة والخبر الموضوعين بإزائه، فإنه بالقياس إليهما معنى مفرد؛ إذ لا يدل شيء من أجزاء لفظ الخبر والجملة على جزء ذلك القول، أعني: زيد قائم. ينظر: حاشية الأكيوني 32/1.
- (7) (وإن كان): سقط من (د).
- (8) ينظر: حاشية العصام 13/1، ومصدر السرور 101.
- (9) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 15.
- (10) المنع: "طلب الدليل على مقدمة معينة، ويسمى مناقضة ونقضاً تفصيلياً". الرسالة الشريفة 21.
- (11) (على الجواب): سقط من (ب).
- (12) اعترض عليه بأن جواب المنع إذا كان محققاً يجوز تأخيره عن جواب التسليم؛ لأنه لو قدّم يلزمه العدول عن الحق بالتسليم، وهو باطل. ينظر: سوال باسولي 37.
- (13) ينظر: معارف الكافية 26.

إجمالي مفهوم هذا المركب حد له وآلة لملاحظته، وليس فيه اعتبار سوى الأفراد⁽¹⁾.

وفيه أنه على هذا التقدير يلزم أن لا يكون لمفهوم الإنسان الإجمالي الذي هو المحدود جزء، مع أنهم صرّحوا بأن الإنسان يدل على جزء معناه تضمناً.

إلا أن يقال: إن لهذا المفهوم جزء، وليس بمركب اصطلاحاً؛ لعدم دلالة جزء اللفظ عليه، وفيه ما فيه. قوله: (ولا يخفى عليك أن هذا الحكم منقوض)⁽²⁾ لا يخفى عليك أن الجواب المذكور من الإشكاليين منع، وحاصله: أنا لا نسلم وجود مادة نقض التعريف في شيء من الإشكاليين، لكنه بالغ في ورود هذا المنع⁽³⁾، وذكره بصورة الدعوى⁽⁴⁾ والحكم⁽⁵⁾، فقال: (ليس ههنا لفظ وضع بإزاء لفظ)، وقال في سنده⁽⁶⁾ أيضاً بطريق الدعوى والحكم، بل كل لفظ ثوهم أنه موضوع بإزاء اللفظ هو موضوع بإزاء مفهوم كلي، أفراد تلك الألفاظ، فقوله: (ولا يخفى عليك أن هذا الحكم منقوض) إشارة إلى الحكم المذكور في سند المنع⁽⁷⁾، فيكون هذا البحث إبطالاً لسنده⁽⁸⁾، ولو تكلف وجعل إثباتاً للمقدمة الممنوعة، لكان أوجه⁽⁹⁾.

قوله: (بأمثال الضمان) كاسم الموصول الذي أريد به لفظ مفرد أو مركب، كما إذا قلت: زيد، فقل لك: الذي قلت اسم مفرد، أو قلت: زيد قائم، وقيل لك: الذي قلت: مركب خبري، وكأسماء حروف التهجي، كالألف والباء والتاء، وكأسماء السور والكتب⁽¹⁰⁾.

واعترض على النقض بالضمان بأن الضمان الرجعة إلى 36 د/ الألفاظ، وإن كانت موضوعاً لألفاظ مخصوصة، لكن لا شك أنها موضوعة لمعان أيضاً؛ لجواز إرجاعها إلى المعاني أيضاً، وكونها موضوعة لمعنى⁽¹¹⁾ كافٍ في صدق التعريف عليها، فلا ينتقض التعريف بمجرد كونها موضوعة للألفاظ⁽¹²⁾. وقد يجاب عنه بأن تلك الضمان من حيث إنها موضوعة لألفاظ مخصوصة كلمات، ولا يصدق التعريف عليها من هذه الحيثية.

- (1) قال الأكيوني: "ويؤيده ما في حواشي المطول من أن ما قرن بالآ، أو لكن، في مثل هذه العبارة قائم مقام الخبر وليس بخبر، ومنه قولهم: زيد وإن كان غنياً إلا أنه بخيل، وقولهم: هذا الكتاب وإن صغر حجمه لكن علمه كثير". حاشيته 32/1.
- (2) النقض هو: "إبطال الدليل بعد تمامه متمسكاً بشاهد يدل على عدم استحقاقه للاستدلال به، وهو استلزامه فساداً ما، وفصل بدعوى التخلف أو لزوم محال، ويسمى نقضاً إجمالياً أيضاً". الشريفة 21.
- (3) قال العصام: "ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده، فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة". حاشيته 13/1.
- (4) الدعوى: "ما يشتمل على الحكم المقصود إثباته". الرشيدية 20.
- (5) الحكم: "هو إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً". التعريفات 92.
- (6) السند: "ما يذكر لتقوية المنع". الشريفة 21.
- (7) إذ استدل على المطلوب بدليل، ومنع الخصم مقدمة معينة من مقدماته، أو كل واحدة منها على التعيين فذلك يسمى منعاً مجرداً ونقضاً تفصيلياً، ولا يحتاج في ذلك إلى شاهد، فإن ذكر شيئاً يتقوى به يسمى سنداً للمنع، فالسند ما يكون المنع مبنياً عليه، أي ما يكون مصححاً لورود المنع، إما في نفس الأمر، أو في نفس السائل. ينظر: التعريفات، للسيد الشريف الجرجاني 232، وحاشية منلا زادة على حاشية العصام، اللوحة 26، 27.
- (8) قال محمد أمين: "لما كان السند في قوة الدليل جاز نقضه أيضاً على أن النقض إبطال في الحقيقة". حاشيته على حاشية العصام 23.
- (9) ذكر مصلح الدين اللاري: "أن المراد بالنقض ههنا المعنى العرفي"، أي: هذا الحكم مختل فاسد، لا المعنى الاصطلاحي، والغرض إثبات المقدمة الممنوعة، ولكن لما كان المنع فيما أورده المانع في صورة الحكم قال: (هذا الحكم منقوض) بسبب أن خلافه - وهو المقدمة الممنوعة - ثابت بهذا". حاشيته، اللوحة 15.
- (10) ينظر: حاشية العصام 13/1، وحاشية المولى محرم 21/1.
- (11) (لمعنى): سقط من (د).
- (12) ينظر: سوال باسولي 38.

ورُدَّ بأن المساواة المعتبرة بين المعرّف والمعرّف إنما يقتضي صدقهما على شيء واحد في الجملة، لا صدقهما عليه باعتبار واحدٍ، وحيثية واحدة⁽¹⁾، كمساواة النائم والمستيقظ، فعدم صدق التعريف عليها من حيث إنها موضوعة بإزاء الألفاظ لا يستلزم عدم صدق التعريف عليها مطلقاً⁽²⁾، وفيه أنه على هذا يلزم أن يكون مثل عبدالله باعتبار معناه الإضافي كلمة يصدق تعريف الكلمة عليه، باعتبار معناه العلمي⁽³⁾، فافهم.

قوله: (أو مركبة) صرّح بذلك لتحقيق مادة الإشكال الثاني أيضاً، فالعطف بالواو أنسب لهذا الغرض، إلا أن يقال: دُكر (أو) بملاحظة إرجاع الضمير، باعتبار أصل التحقق⁽⁴⁾.

قوله: (فإن الوضع فيها وإن كان عاماً) الضمير المجرور – أعني (فيها) – إذ كان راجعاً إلى الضمائر، فقوله: (وإن كان عاماً) حينئذ بيان للواقع، وإشارة إلى أن الوضع فيها لو فرض أنه ليس بعام، فهو أولى بأن لم يكن هناك مفهوم كلي⁽⁵⁾، وإن كان راجعاً إلى أمثال الضمائر، فقوله: (وإن كان عاماً): "إشارة إلى ما ليس الوضع فيه عاماً، فإنه أولى بهذا الحكم، مثل أسماء حروف التهجي والسرور 31 ب/ والكتب"⁽⁶⁾.

فقوله: (فليس هناك مفهوم كلي) أي في مقام رجوع الضمائر إلى الألفاظ المخصوصة، أو في مقام وضع أمثال الضمائر بإزاء الألفاظ المخصوصة.

قوله: (هو الموضوع له في الحقيقة) هذا القيد إشارة إلى تحقيق مفهوم كلي هو الموضوع له مجازاً في الضمائر، فإنه يقال: "ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره، فيجعل مفهوم ما تقدم ذكره موضوعاً له مجازاً، أو المراد أنه موضوع لجزئيات هذا المفهوم"⁽⁷⁾⁽⁸⁾، فتأمل⁽⁹⁾.

قوله: (وهو إما مجرور) أي: كلمة (مفرد)، مع قطع النظر عن إعرابه حين إرجاع ضمير (هو) إليه⁽¹⁰⁾، فلا بُدَّ أن يقال: إنه عند إرجاع ضمير (هو) إليه معرب بواحدٍ من الإعرابات الثلاثة، فلا يصح الحكم عليه بأنه معرب بغير هذا الإعراب⁽¹¹⁾.

- (1) ينظر: حاشية الملا نور محمد على عبدالغفور 39.
- (2) قال السيالكوتي: والحاصل أن النقض الأول لما كان بالنظر إلى قيد المعنى، كانت مادة النقض الألفاظ، من حيث إنها ألفاظ مشخصة، من غير نظر إلى أفرادها وتركيبها، فلذا قال: (إلى ألفاظ مخصصة)، بخلاف النقض الثاني، فإنه بالنظر إلى قيد الأفراد فالمعتبر في مادة النقض كونها ألفاظاً مركبة، فلذا جَعَلَ المركبة في مقابلة المخصوصة. ينظر: حاشيته على عبدالغفور 33/1.
- (3) ينظر: حاشية الملا نور محمد 40.
- (4) في (ب): "التحقيق" بدل "التحقق".
- (5) ينظر: حاشية الأكيوني 34/1، وحاشية المولى محرم 21/1.
- (6) حاشية العصام 13/1.
- (7) حاشية العصام 14/1.
- (8) ذكر صاحب معارف الكافية أن في أمثال الضمائر وأسماء الإشارة مذهبين: مذهب المتقدمين، وهو أنها موضوعة بإزاء المفاهيم الكلية، لا بإزاء الجزئيات، ولكن بشرط الاستعمال في الجزئيات، وهذا المذهب اختاره الشارح الجامي وبنى جوابه عليه، وإليه ذهب التفتازاني، ومذهب المتأخرين وهو أنها موضوعة لجزئيات متعددة متكررة مع ملاحظة المفهوم الكلي، ولم يختار الشارح الجامي ذلك، واختاره السيد الشريف. ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي 26، وسؤال كابل 25.
- (9) والحاصل أن المفهوم الكلي هو الموضوع له لأمثال الضمائر، والجزئيات مستعملة فيها عند المتقدمين، وعند المتأخرين: الجزئيات هي الموضوعة لها، والمفهوم الكلي واسطة لمعلومية الجزئيات، وهذا صاحب خادمة الكافية أن مذهب المتقدمين ضعيف، وذلك لأن استعمال أمثال الضمائر في الجزئيات يكون عندهم من قبيل المجاز متروك الحقيقة دائماً. ينظر: خادمة الكافية 15.
- (10) هذا دفع من المحشّي لاعتراض ذكره بعضهم، مفاده أنه إذا أريد واحد من الإعرابات الثلاثة في (مفرد) لا يصح الآخر، فكيف يصح الترديد بقوله: (وهو إما مجرور، أو مرفوع، أو منصوب)، فأجاب عنه بأن ضمير (هو) راجع إلى نفس المفرد من حيث هو مفرد، مع قطع النظر عن الإعرابات الثلاثة. ينظر: سؤال باسولي 38.
- (11) ينظر: خادمة الكافية 15.

قوله: (على أنه صفة لمعنى) اللام في (لمعنى) يجوز أن يكون من الشارح، فحينئذ يُقرأ قوله (صفة) منوناً.

ويجوز أن يكون بطريق 118/ أ/ الحكاية منقولاً من عبارة التعريف، فحينئذ يضاف قوله (صفة) إليه، لكن لا دخل لذكر اللام في الموصوف حينئذ؛ إذ الموصوف مدخوله⁽¹⁾، فذكرها لإيصالها بالمعنى، أو للإشعار بمجروريته.

فإن قلت: على تقدير كون المفرد صفة للمعنى، الأولى الاقتصاد على مُفْرَد وتَرْكِ المعنى؛ لخروج حروف الهجاء بهذا القيد أيضاً، أو بالشرطية الملحوظة في ضمن الوضع، كما ذكرناه⁽²⁾. قلت: ذكر المعنى للتنبيه على أنه ينبغي أن يكون معنى الكلمة من حيث إنه معنى مفرداً، وإن كان لا من حيث إنه معنى مركباً، كما مرَّ⁽³⁾.

قوله: (ومعناه حينئذ) وفي معناه احتمالات، الأولى: معنى المفرد المذكور، والثاني: معنى الموصوف بالمفرد، والثالث: أن يكون المراد من المعنى ما هو المذكور في المتن، والضمير المفرد، فتأمل. قوله: (ما لا يدل جزء لفظه على... إلخ) "هذا يقتضي أن لا يكون الأفراد صفة للمدلولات بالدوال الأربع، والظاهر أنه كذلك"⁽⁴⁾، بل الظاهر "أن الأفراد والتركيب مخصوصان بالألفاظ الموضوعية؛ 37/ د/ إذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع، أو العقل، بشيء منهما"⁽⁵⁾، حينئذ لابد من تقييد اللفظ بالموضوع في تعريف المفرد لتصحيحه⁽⁶⁾⁽⁷⁾، فتقدير الكلام حينئذ: ما لا يدل جزء لفظه الموضوع بإزائه على جزئه⁽⁸⁾؛ ليخرج المدلولات بالدلالة الطبيعية، أو العقلية عن تعريف المعنى المفرد⁽⁹⁾.

ويمكن أن يقال: لا حاجة إلى اعتبار هذا القيد من الخارج كما اعترف⁽¹⁰⁾ به بعض المحققين⁽¹¹⁾ - ليصح التعريف، بل يجوز أن يعتبر إضافة اللفظ إلى ضمير المعنى عهديه⁽¹²⁾، أي: اللفظ الموضوع بإزائه، فلا إشكال. فإن قلت: تعريف المعنى المفرد غير جامع؛ لخروج الشخص الإنساني الموضوع بإزائه الحيوان الناطق؛ فإنه معنى مفرد، كما حُقِّق في موضعه⁽¹³⁾، مع دلالة جزء لفظه على جزئه.

(1) في (ج): (مدخولها).

(2) ينظر: النص المحقق 147.

(3) ينظر: معارف الكافية وعوارف الجامي 26.

(4) حاشية العصام 14/1.

(5) حاشية العصام 14/1.

(6) في (أ): (لتصحيحهم).

(7) قال العصام: "التعريف الصحيح: ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه". حاشيته 14/1.

(8) اعترض منلا زادة على تصحيحه بأنه يُمكن أن يكون كما ذكر إن كان هذا التعريف بحسب الاصطلاح؛ إذ لم يُسمع في الاصطلاح توصيف هذه الأمور بالأفراد والتركيب، وإن كان في نفس الأمر كذلك. ينظر: حاشيته، اللوحة 28 من المخطوط.

(9) اعترض البوسنوي على هذا وعده من الوهم الناشئ من زعم أن المراد بلفظ (اللفظ) من حيث هو هو، وذكر أن الأمر ليس كذلك بل باعتبار كونه دالاً، وأن كل دال لا يُقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد، سواء كان لفظاً أو غيره. ينظر: حاشيته، اللوحة 11 من المخطوط.

(10) في (د): اعتبر.

(11) وهو السيد الجرجاني، حيث قال: "ولا حاجة إلى قيد الأفراد لإخراجها"، حاشيته على شرح الرضي على الكافية 4.

(12) ينظر: حاشية الأكيوني 34/1.

(13) ينظر: دافع التوهمات 150/1، ومصدر السرور 105.

قلت: المراد: ما لا يدل جزء لفظه من حيث إنه جزء لفظه على جزئه⁽¹⁾، والمراد بالدلالة المنفية⁽²⁾ الدلالة المقصودة، أي: ما لا يدل جزء لفظه بالدلالة المقصودة على جزئه⁽³⁾.

قوله: (يوهم أن اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالإفراد) وذلك لأن الوضع تعلق بالمعنى المقيد بصفة الإفراد، والفعل أو شبهه إذا تعلق بشيء مقيد بصفة⁽⁴⁾ يُستفاد منه في عرف اللغة أن تَقيد هذا الشيء بصفةٍ مقدّم على تعلق الفعل به⁽⁵⁾⁽⁶⁾، ولا يُستفاد منه في عرف اللغة خلاف ذلك إلا بضرب من التجويز⁽⁷⁾، وإنما سُمي هذا المعنى متوهمًا مع أنه معنى حقيقي ولا يُصرف عنه إلا بالتجويز، كما صرح به⁽⁸⁾ إشارة إلى ضعفه⁽⁹⁾، أو إلى ظهور إرادة التجويز بحسب المقام⁽¹⁰⁾، وقال بعض المحققين: "إن مثل هذا⁽¹¹⁾ الإيهام لازم⁽¹²⁾ من تعليق⁽¹³⁾ الوضع بالمعنى؛ لأنه يوجب أن يكون⁽¹⁴⁾ الوضع للمتصف بالمقصودية بشيء، مع أن المقصودية بعد الوضع للمعنى، بل بعد الاستعمال فيه، وكأنه لم يتعرض له؛ لأنه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه⁽¹⁵⁾ ما لينتأى له أن يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ⁽¹⁶⁾، مع أنه غير ظاهر من العبارة⁽¹⁷⁾، سيما إذا ثبت⁽¹⁸⁾ ما قاله 32/ ب/ الشيخ الرضي: أن الإفراد صفة للمعنى عند النحاة⁽¹⁹⁾، وإنما هو صفة للفظ عند المنطقيين⁽²⁰⁾⁽²¹⁾،

- (1) وزاد عبدالغفور أنه ليس اسماً لذلك المعنى إلا باعتبار وضعه العلمي، وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى. ينظر: حاشيته 34/1، فقيد الحبيثة مرادٌ هنا، كما نبّه عليه صاحب معارف الكافية، وأن ههنا وضعين، وضع تركيبِي وصفِي، ووضع علمي، وعدم صدق التعريف إنما هو باعتبار الوضع الوصفي التركيبي، أما باعتبار الوضع العلمي، فمعنى حيوان ناطق، أي حال كونه علماً لشخص إنساني مفرد؛ لأنه ليس اسماً لذلك المعنى باعتبار وضعه العلمي، لأن جزئه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء المعنى. ينظر: معارف الكافية 29.
- (2) من قوله: (ما لا يدل) إلى (المنفية): سقط من (أ).
- (3) "فدلالة كل واحد من الحيوان والناطق حال إرادة معناه العلمي، أعني الشخصي الإنساني على جزء منه باعتبار الوضع التركيبي غير مقصود". معارف الكافية 29.
- (4) في (أ): لصفة.
- (5) حاشية العصام 14/1.
- (6) ذهب المحشي هنا -تبعاً للعصام- إلى أن التعليق المذكور يُفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل، وقد عدّ السالكوتي هذه القبليّة باطلة، وعلل ذلك بـ"أنا لو قلنا: جاءني الرجل الراكب، لفهم منه أنه متصف بالركوب، حال المجيء". ينظر: حاشيته 35/1.
- (7) قال العصام: إذا علّق فعلٌ أو ما يشبهه بشيء موصوف بصفة يستفاد منه أن ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفاً بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق، ولا يستفاد منه خلاف ذلك إلا بضرب من التجويز. ينظر: حاشيته 14/1، وخادمة الكافية 15.
- (8) (به): سقط من (أ).
- (9) أي: لضعف المفاد، لا لضعف الدلالة، قال العصام: "فإنه كما استفاد بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الأول". حاشيته 14/1.
- (10) وهذا ما ذهب إليه الملا عبدالغفور، حيث قال: "وإنما قال: (يوهم) مع أن القاعدة تقتضيه اقتضاءً بيناً، لظهور المراد ههنا". حاشيته 35/1.
- (11) (مثل هذا): سقط من (ب)، (ج).
- (12) في (د): زيادة (في هذا المقام).
- (13) في (د): تعلق.
- (14) (لأنه يوجب أن يكون): سقط من (ب).
- (15) (بوجه): سقط من (ب).
- (16) ينظر: حاشية الأكيّني 35/1، ومعارف الكافية 26، وحاشية نور محمد على عبدالغفور، اللوحة 41، ودافع التوهّمات 161/1.
- (17) حاصل الاعتراض على المصنف ابن الحاجب -رحمه الله- أنه جعل الإفراد صفة للمعنى، وهو خلاف المتعارف ومُخلّ بالغرض من الحدّ، وكما قال الرضي: "لا ينبغي أن يُخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأنّ الحدّ للتبيين". شرح الرضي 4.
- (18) (إذا ثبت): سقط من (ج).
- (19) وهو خلاف المشهور، فالمشهور - كما ذكر الملا عبدالغفور - أن الإفراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى. ينظر: حاشية الملا عبدالغفور 36/1.
- (20) لم يتعرض الرضي لكون الإفراد صفة للمعنى عند النحاة، بل كلامه في أنّ المشهور بين المنطقيين جعل الإفراد والتركيب صفة للفظ، وعبارة: "والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ، فيقال: اللفظ المفرد واللفظ المركب". شرح الرضي مع حاشية السيّد عليه 4/1، وينظر: حاشية السالكوتي 35/1، وحاشية البوسنوي، اللوحة 11.
- (21) في جعل الإفراد قيداً لما قبله ثلاثة أقوال: فأهل المعاني نظروهم إلى جانب المعنى فجعلوه صفة له؛ لأن المعنى مقصود مقدّم لائح

ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض^{(1)»(2)}.

قوله: (بالإفراد، والتركيب) ذكر التركيب بتبعية الأفراد، أو لتعميم الفائدة، أو لدفع توهم الاختصاص⁽³⁾.

قوله: (إنما هو بعد الوضع) أي: رتبة وإن كان معاً بحسب الزمان.

قوله: (فينبغي أن يُرتكب) فيه أن الواجب عليه أن يقول: فيجب أن يرتكب لعدم صحة المعنى المتوهم أصلاً، فذكر (ينبغي) الموهوم لجوار المعنى المتوهم لا ينبغي⁽⁴⁾، ويمكن أن يقال: ذكر (ينبغي) باعتبار هذا التوجيه المخصوص⁽⁵⁾⁽⁶⁾؛ فإنه يجوز صرف العبارة بوجه آخر، بأن يقال مثلاً: وضع لمعنى مفرد باعتبار هذا الوضع⁽⁷⁾.

قوله: (كما يُرتكب في مثل من قتل قتيلاً) في قوله - صلى الله عليه وسلم - (من قتل قتيلاً فله سلبه)⁽⁸⁾ أي: من قتل شخصاً من أهل الحرب فله سلبه⁽⁹⁾، أي: سلاحه وثوبه، وعبر عن الشخص المقتول في الآتي بالقتيل مجازاً⁽¹⁰⁾ بسبب المشاركة⁽¹¹⁾.

قوله: (على أنه صفة للفظ) أو على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقدير الكلام: (وهو مفرد) بإرجاع الضمير إلى المعنى، أو إلى اللفظ، لكنه لم يلتفت إلى هذا الاحتمال؛ لاستلزام الحذف في التعريف⁽¹²⁾⁽¹³⁾، ثم قوله: (اللفظ) مرفوعٌ بطريق الحكاية، وجره بسبب اللام يقتضي لام التعريف أيضاً.

=

- في القلب أولاً، واللفظ ترجمانه، ونظرُ المنطقيين إلى جانب اللفظ فجعلوه صفة له؛ لأن اللفظ سبب داع دال على المعنى، وهو مستفاد منه، وأما نظر النحويين فمائل إلى كلا الجانبين؛ لأنهم يبحثون عن أحوال اللفظ من حيث الإعراب والبناء والإضافة اللفظية وغيرها، وعن أحوال المعنى من حيث الفاعلية والمفعولية والإضافة المعنوية وغيرها، فنظرهم إلى اللفظ تارة فجعلوه صفة له، وإلى معنى آخر فجعلوه صفة له، وذلك ليذهب كل ذاهب إلى كل مذهب. ينظر: حاشية الأكيوني 38/1.
- (1) اعترض منلا زادة على هذا وعده من الخلط، وقال: "الصواب أن يقال: ولا مدخل لتعلق الوضع بالمفرد في تحصيل ذلك الغرض، ويسقط ما عده لكونه حشواً مفسداً". حاشيته، اللوحة 28 من المخطوط.
- (2) وذهب بعضهم إلى أن ذكر التركيب هنا استطراد ولا طائل تحته. ينظر: حاشية الأكيوني 35/1.
- (3) لأنه يجب أن يكون المعنى سابقاً على وضع اللفظ له؛ لامتناع وضع شيء لأمر معدوم، وإذا كان المعنى المقدم متصفاً بصفة يجب أن تكون تلك الصفة متقدمة. ينظر: حاشية نعمة الله الجزائري، اللوحة 32 من المخطوط.
- (4) ينظر: سوال باسولي 39، ومصدر السرور 107.
- (5) (المخصوص): سقط من (د).
- (6) وهو أنه أريد منها المعنى المجازي. ينظر: مصدر السرور 107.
- (7) ينظر: دافع التوهمات 160/1.
- (8) هذا جزء من حديث طويل رواه البخاري (3142)، ومسلم (1751) عن أبي قتادة، ورواه أبو داود (2718)، وأحمد (13795) عن أنس بن مالك.
- (9) (فله سلبه): سقط من (د).
- (10) وقيل: المراد مجرّد الذات، لا الذات مع وصف المقتولية، وقيل: القتل بالقوة، أي: من شأنه أن يقتل، وقيل: الذات المتصفة بالمقتولية الناشئة من هذا القتل، ذكر هذه الأقوال منلا زادة كما في حاشيته، اللوحة 28 من المخطوط.
- (11) فهو مشرف على القتل؛ لأنه يؤول إلى القتل، فهو مجاز باعتبار المال، هذا المشهور، خلافاً لما حققه البركي في الامتحان: من أنه لا تجوز في التعريف، ولا في الحديث الشريف؛ لأن زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالإفراد بل بالمعنوية واحد، فيكون حقيقة، وإنما يكون مجازاً لو كان وجود الأفراد قبل زمان الوضع، وليس كذلك، فالوضع تقدّم ذاتي على الأفراد، لكن هذا غير معتبر في المجازية. ينظر: حاشية الأكيوني 25/2، ومعارف الكافية 27، واعترض عليه بأن زمان الوضع أمر ممتد؛ إذ زمانه وقت تصور اللفظ وتصور المسمى ووضعه له، ويكون المعنى متصفاً بالإفراد باعتبار المشاركة والقرب باعتبار الجزء الأول الذي هو تصور اللفظ، ومقارنة الوضع والأفراد باعتبار الجزء الآخر من زمان الوضع، ولا مناقشة في هذا؛ إذ المقارنة بين الشينين في الزمان عبارة عن أن يكون زمان أحدهما بعينه زمان الآخر أو جزءاً من زمانه، فلا مخالفة. ينظر: مصدر السرور 105.
- (12) (في التعريف): سقط من (د).
- (13) اعترض صاحب مصدر السرور على المحشي بأن استلزام الحذف والاحتياج إليه لا يصلح أن يكون توجهاً لعدم التعرّض؛ لأن الحذف كثيراً ما يُفعل، وذهب إلى أن مقصود الشارح من ذكر الاحتمالات الثلاثة في المفرد ذكر احتمالين منها على وجه يفيد كون

=

قوله: (ما لا يدل جزؤه على جزء معناه) أي: ما لا يدل جزؤه بالدلالة المقصودة على جزء معناه الموضوع له؛ لئلا ينتقض جمعه بنحو الحيوان الناطق العلم المشخص الإنساني، ومنعه /38 د/ بالألفاظ الدالة على المعنى بالدلالة العقلية، أو الطبيعية⁽¹⁾.

قوله: (ولابد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية) وفي تقديم تلك الجملة أيضاً، لكنه لم يتعرض له؛ لأن التنبيه المذكور نكتة مشتركة، كما لا يخفى⁽²⁾.

قوله: /119 أ/ (والآخر مفرداً) لا يخفى ما فيه من اللطافة⁽³⁾.

قوله: (التنبيه على تقدم الوضع على الأفراد، حيث أتى بصيغة المضي... إلخ) فيه أن الإتيان لا يدل إلا على التقدم الزماني، لا على التقدم⁽⁴⁾ الرتبي الذي هو المقصود، إلا أن يقال⁽⁵⁾: لما لم يصح قصد التقدم الزماني ههنا استعار ما يدل على التقدم الزماني للدلالة على التقدم الرتبي⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

وأيضاً يرد عليه أن هذا التنبيه يحصل في إيراد كلا الوصفين جملة فعلية، الأولى ماضوية، والثانية مضارع، بأن يقال: لَفْظٌ وَضِعَ لِمَعْنَى مُفْرَدٍ، أو إيراد كليهما مفرداً مع تقييد الأول بقوله: في الزمان الماضي، بأن يقال: الْكَلِمَةُ لَفْظٌ مَوْضُوعٌ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي لِمَعْنَى مُفْرَدٍ⁽⁸⁾، ولهذا قال بعض المحققين⁽⁹⁾: الأولى أن يقال في نكتة إيراد الوصف الأول جملة فعلية، والثاني مفرداً أن الأصل في العمل هو الفعل، فلما كان الوصف الأول الذي هو الوضع معمول متعدد⁽¹⁰⁾ -الأول الضمير المستتر في نحتة الراجع إلى اللفظ، والآخر قوله: (لمعنى)- اختار فيه صيغة الفعل⁽¹¹⁾، والوصف الثاني ليس بهذه المثابة مع أن الأصل في الصفة الأفراد، لكن هذه النكتة لا تدل على تقديم الوصف الأول على الثاني، فالنكتة فيه التنبيه على التقدم الرتبي⁽¹²⁾، "وأنه لو أخر لتوهم تقدم الأفراد على الوضع، كما يوهمه جعله صفة للمعنى، وأنه أراد ذكر المفرد على وجه يحتمل أن يكون صفة

المفرد قيد اللفظ فقط، وذكر احتمال واحد منها على وجه يفيد كون المفرد محتملاً للفظ والمعنى معاً، وعلى تقدير تصوير الرفع يكون المفرد خبر مبتدأ محذوف وهو (هو) لا يحصل ذلك المقصود؛ لأن (هو) يحتمل أن يكون راجعاً إلى اللفظ، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى المعنى، وإنما كان ذلك مقصود الشارح؛ لأنه على هذا الطريق يحصل التفتن، وهو الموافقة في صفة الوحدة، بخلاف ما إذا تعرض الشارح لرفع (مفرد) على كونه خبر مبتدأ محذوف فلا يحصل الموافقة في صفة الوحدة؛ لأنه على هذا يكون للمفرد قيداً للفظ أو المعنى احتمالان. ينظر: مصدر السرور 108.

- (1) ينظر: دافع التوهمات 161/1، وسؤال باسولي 41.
- (2) وأيضاً لأن المتكلم به يبلغ لا يُظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة. ينظر: حاشية العصام 14/1.
- (3) لاحتمال أن يراد بالمفرد لفظ المفرد وما ليس بجملة. ينظر: حاشية محمد أمين على العصام 24.
- (4) (التقدم): سقط من (د).
- (5) القائل هو الملا عبدالغفور، كما في حاشيته 36/1.
- (6) في (أ) الزماني.
- (7) استعمل لفظ الماضي الموضوع للثاني في الأول، على طريق الاستعارة التبعية المصراحة، والقرينة عقلية، وهي ضرورة امتناع تقدم الوضع على الأفراد عقلاً. ينظر: حاشية محمد أمين 24.
- (8) أجاب عنه القندهاري بما حاصله أن التنبيه المذكور يستدعي إيراد الوضع بالصيغة التي تقتضي تقدمه على الأفراد، وذلك لا يتحقق إلا في صيغة ماضية، وأما التقييد فتكلف مستغنى عنه، واختار المصنف في الأفراد صيغة المفرد؛ لاستلزامه ما هو الواجب لا لخصوصية لائقة، إذ المتقرر عندهم أن الزمان غير مقصود من الأفعال الواقعة في التعريفات، فكيف يصح القول بأن صيغة الماضي تدل على تقدم الوضع على الأفراد بالزمان! فالمراد أن صيغة الماضي تدل على ذلك وإن لم يكن الزمان مراداً منه. ينظر: دافع التوهمات 163/1.
- (9) هو العصام كما في حاشيته 15/1.
- (10) بناء على التزام ذكر المعنى وتجريد وضع الوضع عنه، على ما هو المختار عند الشارح. ينظر: حاشية محمد أمين 24.
- (11) ينظر: حاشية العصام (14/1، 15)، وتحرير سنن 10.
- (12) اعترض منلا زادة على هذا، وعد ما ذكره من أصالة الفعل، وتعدد المعمول، والتقدم والتأخر، وغير ذلك من الخفيات، لا يكون نكتة له؛ وعلل ذلك بأن الكلام في سر وقوع أحد الوصفين جملة والآخر مفرداً. ينظر: حاشيته، اللوحة 29 من المخطوط.

للمعنى، وأن يكون صفة للفظ؛ ليذهب الناظر في هذا التعريف كل مذهب مُمكن، وأنه لو قدم المفرد لكان مُغنياً عن ذكر الوضع؛ لاستلزام الأفراد الوضع، من غير عكس⁽¹⁾⁽²⁾.

قوله: (وإن لم يساعده رسم الخط)؛ لأنَّ الرِّسم في الخط: أن يكتب الألفاظ بصورة يقرأ في حال الوقف، ولهذا تكتب همزة الوصل، وتكتب تاء التانيث في الأسماء بصورة الهاء، والتنوين الذي قبله فتحة تقلب ألفاً حال الوقف، فيكون في آخر (مُفرداً) ألف في حالة النصب⁽³⁾⁽⁴⁾.

قوله: (فَعَلَى أنه حال) أو على تقدير: أعني، ولم يتعرض له؛ لاستلزام الحذف⁽⁵⁾.

قوله: /34 ب/ (من المستكن في وضع) ولم يذكر فيما يليه، كما في: ضربت قائماً زيداً؛ لأنه ادعى ما قال بعضهم: من أن مرتبة الحال متأخرة عن مرتبة الفاعل والمفعول به⁽⁶⁾.

قوله: (أو من المعنى) "ولم يُقَدِّم عليه مع أنه نكرة؛ لأنه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور⁽⁷⁾ على الأصح⁽⁸⁾، كما سيأتي في بحث الحال⁽⁹⁾، لكن وقوع صاحب الحال نكرة مشروطة بأحد الأمور الخمسة⁽¹⁰⁾، كما سيجيء، ولم يتحقق شيء منها ههنا⁽¹¹⁾، فتأمل.

قوله: (فإنه مفعول بواسطة اللام) صرَّح به ليقع الحال من المفعول، ويُنَّحِد عامل الحال وصاحبها⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

(1) حاشية العصام 15/1.

(2) اعترض بعض أصحاب الحواشي على هذا القول، منهم مصلح الدين اللاري، فقد وصفه بالضعف لعدة وجوه، منها: أن تقديم الثانية لا يوهم تقدم الأفراد على الوضع، بناء على أن الوضع مُسند إلى اللفظ؛ لا من حيث هو موصوف بالأفراد، ولما كانت صيغة الماضي الدالة على التقدُّم الزماني مستعارة للتقدم الرتبي يفهم تقدم اللفظ، ومنها: أنَّ النظر إلى الاحتمالين إنما ناسب لو لم يكن لأحدهما رجحان، وهنا في حَمَلِه على وصف المعنى ما ذكر من ارتكاب التجوُّز. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري على الجامي، اللوحة 16 من المخطوط. واعترض عليه البوسنوي أيضاً وعدَّه من الغلط الظاهر، "وأنه لا سبيل إلى اعتبار التجوُّز في أمثال هذا المقام كما لا يخفى على العارف بأحوال النكات؛ لأن صيغة المضى تتدادي بأعلى صوت على ما اختاره الشارح". حاشيته، اللوحة 12 من المخطوط.

(3) بيانه: أن قوله: (مفرد) يلزم أن يكون في آخره ألف في حالة النصب، مع أنه لم يكن، فَعَلِمَ أنه ليس بمنصوب. ينظر: حاشية الأكييني 36/2، وحاشية المولى محرم 23/1.

(4) في عدم كتابة الألف حين كون المفرد منصوباً توجيهان، ذكرهما صاحب معارف الكافية، فالأول: أنه لم يكتب الألف لعدم تعيين النصب ههنا؛ لاحتمال الرفع، والجر أيضاً، فلا يكتب الألف ليذهب الذهن إلى كل إعراب مُمكن، والثاني: أنه راعى في ذلك مذهب المتقدمين، وهم لا يكتبون الألف في المنصوب، وأما كتابته فهو رَسْم المتأخرين. ينظر: معارف الكافية 30.

(5) لم يلتفت إلى احتمال كونه منصوباً بأن يكون خبر كان، أو مفعولاً لأعني، كما لم يلتفت في صورة الرفع إلى كونه خبر مبتدأ محذوف؛ لأن فيه مؤنة حذف من غير حاجة إليها. ينظر: حاشية مولوي شريف 32.

(6) ذكر الملا عبدالغفور أن بعضهم يراعي رتبة الحال، وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به، يقولون: إن في صورة التأخير عن المفعول يجوز أن يكون حالاً من الفاعل ومن المفعول، والتعيين مُفَوَّض إلى القرينة. ينظر: حاشية عبدالغفور، وحاشية السيلالكوتي عليه 36/1.

(7) حاشية العصام 15/1.

(8) وهو مذهب أكثر البصريين، خلافاً لابن كيسان، وأبي علي، وابن برهان؛ فإنهم جوَّزوا التقديم في المجرور بحرف الجر. ينظر: حاشية السيلالكوتي على عبدالغفور 37/1، ومعارف الكافية 31.

(9) لم يصل المحشي إلى باب الحال، فقد توفي قبل أن يكمل حاشيته.

(10) وهي كونها مخصصة بالصفة، أو الإضافة، أو بوقوعها بعد النفي، أو النهي، أو الاستفهام، أو كون الصفة مشاركة لها في الحال. ينظر: حاشية السيلالكوتي 32/1.

(11) ما ذكره المحشي هنا إنما يصح على مذهب القائلين بالاشتراط؛ لكن الجامي تبع الشَّرَّاح في تجويز الحال من النكرة من غير اشتراط، وهو مذهب سيبويه، قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (سواء): "يجوز أن ينتصب على الحال، وإن كان ذو الحال نكرة، وقد أجاز ذلك سيبويه وقاسه". البحر المحيط 194/3، فلا وجه للإيراد المذكور. ينظر: حاشية عبدالغفور 37/1، وحاشية نور محمد 43، ودافع التوهّمات 163/1.

(12) ينظر: حاشية عبدالغفور 37/1، وحاشية نور محمد 42، وخادمة الكافية 6.

(13) الجمهور على اشتراط الاتحاد. ينظر: معارف الكافية 31.

فلا يرد ما قيل: إن عامل الحال (وُضع)، وعامل (معنى) حرف الجر⁽¹⁾، فلم يتحد عامل الحال وصاحبها، مع أنه شرط في وقوع الحال حالاً عنه⁽²⁾.

قوله: (ووجه صحته) أي: وجه صحة وقوع المفرد حالاً سواء كان من الضمير المستكن في (وضع)، أو من المعنى⁽³⁾.

قوله: (وهذا القدر كافٍ لصحة الحالية) قال بعض المحققين: "لا دخل للمعنى الذاتية في الحالية، ولا يتفاوت بها الحال، كما /39 د/ يوهمه قوله: (وهذا القدر كافٍ)"⁽⁴⁾ انتهى. ولا يخفى عليك أنك إذا راجعت وجدانك تجد الحالية في المعية الذاتية مع الزمانية أليق⁽⁵⁾، تأمل.

قوله: (وقيد الأفراد) سواء كان صفة لمعنى⁽⁶⁾، أو للفظ⁽⁷⁾، أو حالاً عن أحدهما⁽⁸⁾.
قوله: (لإخراج المركبات) أي: الألفاظ المركبة؛ إذ هي موضوعة لمعنى على المذهب الأصح، إما باعتبار أن مجموع أوضاع أجزائها بعينه وضْعُها، كما حققه السيد الشريف⁽⁹⁾ - قدس سرّه -⁽¹⁰⁾، أو باعتبار أنها موضوعة بالوضع النوعي⁽¹¹⁾، كما ذكر الفاضل المحشي⁽¹²⁾.

وفيه أن الموضوع بالوضع النوعي هو الهيئة التركيبية للمركب، كما حقق في موضعه⁽¹³⁾، وهي ليست بلفظ، والمركب منها ومن اللفظ أيضاً ليس بلفظ، فلا حاجة في إخراجها إلى قيد الأفراد.

ولو سلّم فليس لهذا المجموع وضعٌ سوى وضع الأجزاء، فلا بد من القول بالتوجيه الأول، ومن القول بتعميم الوضع من وضع عين اللفظ لعين المعنى، ومن وضع أجزائه لأجزاء المعنى، فتأمل.

ويمكن أن يقال: لا نُسَلِّم أن الموضوع بالوضع النوعي هو الهيئة، بل مجموع الأجزاء من حيث هو مجموع.

قوله: (فيخرج به عن حد الكلمة، مثل الرجل) قال الفاضل المحشي: "وكذا مثل رجل أيضاً؛ فإن لام التعريف والتثوين من حروف المعاني اتفاقاً"⁽¹⁴⁾ انتهى. فلا شك في صحة هذا القول⁽¹⁵⁾، وفي أن (رجل) مثل

(1) فحاصل الرد على من قال: إنَّ عامل الحال الفعل وهو (وُضع)، وعامل صاحب الحال هو حرف الجر، وهي اللام الداخلة على المعنى: أن هذه اللام إنما هي واسطة في كونه مفعولاً ومعمولاً للفعل، والعامل في صاحب الحال هو الفعل العامل في الحال، فاتحد عامل الحال وصاحبها. ينظر: معارف الكافية 31، وسؤال باسولي 44.
(2) ينظر: حاشية المولى محرم 23/1، وحاشية السيد نعمة الله، اللوحة 33.
(3) ينظر: تحرير سنبت 10.
(4) حاشية العصام 15/1.

(5) الوضع وإن كان مقدماً على الأفراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان؛ لأن الوضع علة للأفراد، والعلة وإن كان مقدماً على المعلول بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان، كما أن اليد علة لحركة المفتاح وأن زمانهما واحد. ينظر: سؤال باسولي 45، وخادمة الكافية 16.

(6) إذا قُدِّرَ مجروراً.
(7) إذا قُدِّرَ مرفوعاً.
(8) إذا قُدِّرَ حالاً منه.

(9) (الشريف): سقط من (ب).
(10) ينظر: حاشية الأكيبي 37/2.

(11) ومعناه أن الواضع وضع قانوناً كلياً يتعرف به على الألفاظ، وذلك كقولهم أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام. ينظر: حاشية السيد نعمة الله، اللوحة 33.

(12) قال الفاضل عبدالغفور: "فالمركيبات ألفاظ موضوعة بالوضع النوعي". حاشيته 37/1.
(13) ينظر: الصفحة 109 من هذا البحث.

(14) حاشية الفاضل عبدالغفور 37/1.
(15) وافق المؤلف هنا مصلح الدين اللاري في هذا التصحيح، وردّ ما اعترض به العصام على الفاضل عبدالغفور. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 16 من المخطوط.

(الرجل) في امتزاج جزئيه⁽¹⁾، وإن كان في⁽²⁾ (الرجل) يظهر الإعراب في آخره⁽³⁾، وفي (رجل) يظهر⁽⁴⁾ قبل التنوين، فما قال بعض المحققين: من أنه فريّة بلا مريّة⁽⁵⁾ ليس على ما ينبغي، لكن ذكرها بين الألفاظ التي عدّت لشدة الامتزاج كلمة واحدة، وإعراب المجموع بإعراب واحد غير مناسب.

قوله: (وقائمة وبصري) في كونهما من الألفاظ المركبة خلاف، فإن تاء التأنيث المتحركة⁽⁶⁾، وباء النسبة، وعلامتي التنثية والجمع، كمسلمين ومسلمات، /120 أ/ ذهب الشيخ الرضي وجماعة من النحويين إلى أنها من حروف المعاني، فيكون قائمة وبصري وأمثالهما عندهم مركبة⁽⁷⁾، وذهب جماعة أخرى من النحويين إلى أنها من حروف المباني، وجعلوا مجموع الصيغة دالاً على المعنى المقصود، فيكون مفردة، إلا أن تلك الدلالات لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة إليها، كما نسب الطلب إلى سين استقل، والمطاوعة إلى نون (انفعل)⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

قوله: (وأعرب بإعراب واحد) الظاهر أن قوله: (بإعراب) منون، و(واحد) صفته، بقرينة قوله: (بإعرابين) فيما يقابله، ويتوهم من هذا أن يكون المناسب أن يعرب كل من الجزئين بإعراب على حدة، مع أن أحد⁽¹⁰⁾ الجزئين مبني الأصل⁽¹¹⁾، ولا يقبل الإعراب أصلاً⁽¹²⁾، لا أن يراد من (أعرب بإعراب واحد) كيف بكيفية واحدة، مع أن كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين بكيفيتين⁽¹³⁾، ونبه أن هذا إنما يصح في مثل قائمة، وبصري، وحبل، وحمراء، دون الرجل، والمثنى، والمجموع، فإن في (الرجل) اللام /34 ب/ مكيفة بكيفية اقتضاها بناؤها، والمعرب هو الجزء الثاني⁽¹⁴⁾، وفي المثنى والمجموع المعرب هو الجزء الأول، بإعراب هو جزء علامتي التنثية والجمع⁽¹⁵⁾، وعلامة التنثية والجمع مكيفة بكيفية اقتضاها بناؤها⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾، قال بعض

(1) ينظر: معارف الكافية 32، وتحرير سنبت، اللوحة 10.

(2) (في) سقط من (ب).

(3) (يظهر الإعراب في آخره): سقط من (أ).

(4) (يظهر): سقط من (أ) و (ب).

(5) قال العصام: "قيل: وكذا رجل؛ لأن التنوين كاللام، كلمة، فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة؛ لشدة الامتزاج، وهذه فريّة بلا مريّة؛ لأن الإعراب جرى على الرجل قبل التنوين، فلا وجه لجعلها كلمة واحدة" حاشيته 15/1.

(6) احترازاً من تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الماضي، فإنهم عدوها من حروف المعاني. ينظر: حاشية السالكوتي 38/1.

(7) ومال إليه الشارح الجامي، كما يدل عليه قوله: (وقائمة وبصري وأمثالهما). ينظر: دافع التوهّمات 169/1.

(8) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور. ينظر: حاشية عبدالغفور 37/1.

(9) الذي يدل على طلب الفعل في استقل، والذي يدل على المطاوعة في انفعل مجموع الصيغة اتفاقاً، لكن لما كانت تلك الدلالة بزيادة السين والنون، نسبت إليهما. ينظر: دافع التوهّمات 170/1، وسؤال باسولي 45.

(10) (في (ب): (إحدى).

(11) وهو التاء من (قائمة).

(12) لانتفاء التركيب الموجب للإعراب. ينظر: حاشية السالكوتي 38/1.

(13) فيه ردّ على العصام حيث أجاب بمثل هذا الجواب. ينظر: حاشيته 15/1، وقد صحّ صاحب مصدر السرور عبارة الشارح بأن المراد من التكيف بكيفية واحدة عدم إعطاء الحال اللائق بتلك الكلمتين، أي جزئي تلك الكلمات؛ لأن هذا من لوازم ذلك، وهذا عدم موجود في تلك الألفاظ والكلمات كما لا يخفى، فتصح عبارة الشارح. ينظر: مصدر السرور 113.

(14) ينظر: حاشية وجيه الدين، اللوحة 6 من المخطوط.

(15) ذكر السالكوتي أنه "إذا كان الإعراب بالحركات، والحركات لا بُد لها من حروف تتبعها يكون الإعراب مغايراً للكلمتين، وأما إذا كان بالحروف فلا يحتاج إلى حرف آخر، فلا يكون الإعراب مغايراً للكلمتين، بل إحدى الكلمتين تقبل الإعراب". حاشيته على عبدالغفور 38/1.

(16) (بناؤها): سقط من (د).

(17) أورد هذا الاعتراض الملا عبدالغفور، كما في حاشيته 37/1، 38، وأجاب العصام عن هذا الإيراد بأن المثنى والجمع أعربا بجعل الحرف الأخير للصالح لأن يجعل إعراباً، فيصح فيهما أن المجموع أعرب بإعراب لفظ واحد، وأما الرجل، وإن صح أن يجعل

المحققين: "الأنسب أن يكون قوله: (بإعراب واحد) بالإضافة دون الصفة، فيكون المعنى حينئذ أنه أعرب مجموع اللفظين بإعراب لفظ واحد"⁽¹⁾⁽²⁾، 40 د/ وذلك يقتضي أن يكون اللفظ الآخر أيضاً مقتضياً للإعراب، حتى يحتاج إلى التكلف المذكور.

قوله: (ويبقى فيه مثل عبدالله علماً) وكذا مثل: الحيوان الناطق علماً، ومثل: بعلبك علماً، ومثل⁽³⁾: تأبط شراً علماً، ومثل: خمسة عشر اسماً لمرتبة مخصوصة من العدد؛ لكونها مفرداً باعتبار هذا الوضع، والإفراد المعتبر في حد الكلمة ما هو باعتبار الوضع الذي نظر إليه⁽⁴⁾.

قوله: (مع أنه معرب بإعرابين) وفيه: "أن تعدد الإعراب ليس إلا لتعدد المعنى المقتضي له، ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في إطلاق واحد"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

وأجيب⁽⁷⁾ بأنه: "قد يُعتبر في الأعلام⁽⁸⁾ الأحوال التي يقتضيها الوضع السابق، وهو⁽⁹⁾ باعتبار الوضع السابق كلمتان"⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

وقال بعضهم⁽¹²⁾: ليس فيه إلا إعراب واحد⁽¹³⁾؛ فإن آخره محكي على حاله، كما في تأبط شراً، ولما كان الآخر مشغولاً⁽¹⁴⁾ والأول فارغاً أظهر إعرابه في الجزء الفارغ⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾، كما أظهر إعراب المستثنى بغير، لعدم فراغ المستثنى في الغير⁽¹⁷⁾⁽¹⁸⁾.

=
المعرب فيه المعروف دون المجموع، لكنه ألحق ببصري وقائمة؛ لشدة الامتزاج، فلم يرضوا قاعدة شدة الامتزاج. ينظر: حاشيته 15/1.

(1) ف(عبدالله) كلمتان مضاف ومضاف إليه، فالمضاف إليه معرب بالإضافة المقتضية له، والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل. ينظر: حاشية السالكوتي 38/1، 39، وحاشية العصام 15/1.

(2) أجاب عنه المولى محرم بأن إعراب مثل "الرجل" على ضرب من المسامحة؛ لإجرائه مجرى الكلمة الواحدة. ينظر: حاشيته 24/1.

(3) (ومثل): سقط من (ج).

(4) فعبدالله يخرج عن الحد باعتبار وضعه الإضافي دون اعتبار علميته، مع أن المعتبر في الكتب النحوية علميته، وقد صرح التفتازاني بأن عبدالله اسم باتفاق النحاة، وكل اسم كلمة. ينظر: حاشية الأكيوني 38/1.

(5) حاشية عبدالغفور 38/1.

(6) وذلك لامتناع توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين، قال صاحب مصدر السرور: "تعدد المقتضي في الكلمة الواحدة من المستحيلات؛ لأنه يقضي إلى توارد العلل على المعلول الواحد، فتعدد الإعراب على الكلمة الواحدة من المستحيلات". مصدر السرور 113، وينظر: حاشية السالكوتي 38/1.

(7) المجيب هو الفاضل عبدالغفور 38/1.

(8) في (ب): (الإعلال).

(9) أي: (عبدالله).

(10) حاشية عبدالغفور 38/1.

(11) حاشية العصام 15/1، وهو ما ذهب إليه السالكوتي أيضاً، حيث قال: "يمكن أن يجعل قوله: (واحد) مضافاً إليه لـ(إعراب) لا صفة، وإن كان حسن التقابل بقوله: (مع أنه معرب بإعرابين عنه)". حاشية السالكوتي 38/1، 39.

(12) وهو صاحب اللباب، نقله عنه الملا عبدالغفور، كما في حاشيته 38/1.

(13) وهو في دال (عبدالله)، وأما كسرة لفظ (الله) فبناءً على الحكاية؛ لأنه كان قبل العلمية مضافاً إليه. ينظر: سوال باسولي 49.

(14) (مشغولاً): سقط من (أ).

(15) هذا دفع من المصنف لاعتراض حاصله أن عبدالله ليس إلا كلمة واحدة، فالدال في (عبدالله) في وسط الكلمة، فمن أين يجري الإعراب عليها؟ فأجاب عنه بهذا الجواب. ينظر: سوال باسولي 48.

(16) بخلاف تأبط شراً؛ فإن الجزء الأول منه مشغول بالحركة البنائية، فلا يكون شيء من جزأيه قابلاً للإعراب، قال السالكوتي: "فجعل إعرابه تقديراً على مذهب صاحب اللباب، وجعل مبنياً على مذهب الجمهور". حاشيته على عبدالغفور 39/1، وينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 12، ودافع التوهّمات 172/1.

(17) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور 38/1.

(18) فالإظهار المذكور ليس أبعد من إظهار إعراب ما بعد غير في الاستثناء بغير؛ لاشتغال ما بعده بالجر بالإضافة، بل أقرب؛ فإنه

قوله: (العارف بالغرض) قال بعض المحققين نقلاً عن القاموس: "عرفه أي: علمه وعرف به، أي: أقر به"⁽¹⁾. انتهى.

فالمناسب⁽²⁾ وهنا العلم لا الإقرار، فترك الباء، أو تبديل العارف بالعالم أولى⁽³⁾.

قوله: (فإهمال جانب اللفظ والميل إلى جانب المعنى لا يلائم لهذا الغرض) ولا يخفى أن هذا الإهمال واقع في مثل (قائمة وبصري)، لا في مثل (الرجل)؛ فإن الجزء الأول فيه مبني على حاله، والجزء الثاني معرب⁽⁴⁾، كما هو المناسب، فالحكم بانعكاس الأمر في جميع ما ذكر⁽⁵⁾ ليس على ما ينبغي⁽⁶⁾.

قوله: (وما أورده صاحب المفصل) لما ذكر بقوله: ولا يخفى على الفطن... إلخ، بين أن في تعريف المصنّف خللاً من وجهين:

أحدهما: بسبب خروج مثل (قائمة وبصري) عنه.

والثاني: بسبب دخول مثل (عبدالله) علماً فيه، أراد أن يذكر أن تعريف صاحب المفصل مختل من وجه واحد، وهو خروج مثل (قائمة وبصري) بقيد الأفراد⁽⁷⁾.

قوله: (فمثل عبدالله علماً خرج عنه) كما هو المناسب بالغرض من علم النحو⁽⁸⁾؛ لكونه معرباً بإعرابين⁽⁹⁾.

وفيه أنه خرج عنه مثل بعلبك، ومعدي كرب علمين أيضاً، مع أنه معرب بإعراب واحد، ولا يناسب بالغرض إخراجه⁽¹⁰⁾، ففيه خلل من هذا الوجه أيضاً⁽¹¹⁾؛ لكن كل واحد من الخللين في تعريف المفصل باعتبار

=

إظهار إعراب الكل في الجزء، وذلك إظهار إعراب المضاف والمضاف إليه، ولا شك أن علاقة الكلّية والجزئية أقوى من علاقة المضاف والمضاف إليه. ينظر: دافع التوهّمات 172/1.

(1) حاشية العصام 15/1.

(2) في (د): يعني فالمناسب.

(3) دفع الملا نور محمد هذا الاعتراض بأن الشارح عدّى العارف - بمعنى العالم - بالباء، نظراً إلى أن المراد هنا المصدق، والتصديق معدّى بالباء، وللتنبية على جواز التعدية بمعنى التصديق اختار ما اختار، فإن كلّ معرفة علم يلزمه التصديق ولو ضمناً، وللتنبية على هذا اللزوم اختار هذه التعدية، ومثّل هذه التعدية كثيرة في توضيح الوصول، فاندفع ما ذكره المحشي. ينظر: حاشية الملا نور محمد، 45.

(4) وذلك أنه أجرى الإعراب فيها على الجزء الثاني، وزال عنه البناء الذي يستحقه، فصار آخر الجزء الأول وسط الكلمة سالماً من الإعراب الذي كان يستحقه. ينظر: حاشية السيلالكوتي 38/1.

(5) في (د): (ما ذكرتم).

(6) ينظر: حاشية قدقي 21.

(7) ينظر: حاشية الأكيّني 39/1، وحاشية السيد نعمة الله، اللوحة 34.

(8) ذكر الملا عبدالغفور أن الغرض من علم النحو معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فإهمال جانب اللفظ والميل إلى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض. ينظر: حاشيته 39/1.

(9) ينظر: حاشية محمد أمين 25.

(10) هذا على أن غرض النحوي ليس بناء حال الكلمة مطلقاً، بل على وجه يميز حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الأصل، وذلك يقتضي كون عبدالله داخلاً في حد الكلمة؛ ليتبين أن الإعراب فيهما ليس باعتبار الحال؛ بل باعتبار الأصل. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 17 من المخطوط.

(11) ذكر مصلح الدين اللاري أن في هذا الكلام نظر من وجهين: الوجه الأول: أن اعتبار الحالين من الإعراب والبناء يناسب الخروج عن حد الكلمة، سواء كان الحالان إعرابين كما في (عبدالله)، أو إعراباً وبناءً، كما في (بعلبك). والوجه الثاني: أن حاصل الكلام أن غرض النحوي معرفة أحوال اللفظ، ونظره فيه لا في المعنى، ولما كان مقتضى خروج مثل (عبدالله) ودخول (قائمة) و(الرجل) وأمثاله أحوال اللفظ، وعكس ذلك إنما يناسب نظراً إلى المعنى، فالمناسب بغرض النحوي ترك قيد الأفراد، حتى يكون الأول داخلاً دون الثاني. ينظر: حاشيته، اللوحة 17.

خروج أمر، فيجوز عدّهما خللاً واحداً⁽¹⁾.

قوله: (فإنه لا يقال له لفظة واحدة) يعني أن التاء في (لفظة) للوحدة، ولا يقال لمثل (عبدالله): لفظة واحدة⁽²⁾.

قيل⁽³⁾ عليه: إن أريد بالوحدة الوحدة الحقيقية التي لا ينقسم موصوفها أصلاً كهزمة الاستفهام وباء الجارة مثلاً، فيخرج حينئذ أكثر الكلمات عن حد الكلمة⁽⁴⁾، وإن أريد وحدة ما لم يخرج عنه مثل (عبدالله) علماً، فإن فيه نوع وحدة باعتبار أنه علم لشيء واحد، ولا يدخل جزؤه على جزئه⁽⁵⁾.

وإن أريد وحدة مخصوصة⁽⁶⁾، بحيث يدخل فيه مثل: زيد، وضرب، ومن، وعن، وقائمة، وبصري، ويخرج عنه مثل: عبدالله علماً⁽⁷⁾، فلا دلالة للفظ عليها⁽⁸⁾.

وأجيب⁽⁹⁾ بأن المراد الوحدة العرفية عند أرباب اللسان؛ فإنه لا يقال في العرف لمثل (عبدالله) علماً لفظة واحدة، ويقال لمثل: زيد، وضرب، وقائمة، وبصري، لفظة واحدة⁽¹⁰⁾، والمتبادر من العبارة هو المعنى العرفي فيصح إرادته من عبارة التعريف⁽¹¹⁾.

وقيل: لا يقال لمثل (عبدالله) لفظة؛ لأن اللفظة فعلة، وهي للمرة، 35/ب/ فالمراد منها: ما يتلفظ مرة، أي دفعة، بحيث لا يصح أن يتلفظ به مرتين⁽¹²⁾ باعتبار ما، 41/د/ بأن يتجزأ ويتلفظ بكل واحد من أجزائه، فيخرج عنه مثل عبدالله⁽¹³⁾؛ لأنه يتلفظ بكل واحد من جزئيه على حدة باعتبار وضعه الإضافي⁽¹⁴⁾، بخلاف قائمة وبصري؛ فإنه لا يصح أن يتلفظ بكل واحد من جزئيه على حدة، وإن صح التلفظ بجزئه الأول⁽¹⁵⁾.

(1) فالخلل باعتبار الدخول غير موجود؛ لأنه عرّف الكلمة بأنها لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع، فيذكر (لفظة) خرج (عبدالله)؛ لأنه ليس بلفظة واحدة، وأخرج أمثال (الرجل) بقيد الأفراد، فيكون الخلل في عبارته من حيث الخروج لا من حيث الدخول. ينظر: خادمة الكافية 17.

(2) لأن (اللفظة) لا يصح أن يتكلم به مرتين باعتبار ما، ويصح أن يتكلم به (عبدالله) مرتين باعتبار الوضع الإضافي. ينظر: حاشية المولى محرم 25/1، وحاشية السيد نعمة الله، اللوحة 34.

(3) القائل هو الملا عبدالغفور. ينظر: حاشيته 39/1.

(4) قال الملا عبدالغفور: "وفيه أنه إن أريد باللفظ أدنى ما يطلق عليه اللفظ كهزمة الاستفهام لم يدخل في التعريف إلا نزر من الكلمات"، حاشيته على الجامي 39/1، وينظر: خادمة الكافية 17.

(5) فلا يخرج عنه لوجود الوحدة العلمية فيه. ينظر: حاشية عبدالغفور مع حاشية السيالكوتي عليه 39/1، وخادمة الكافية 17.

(6) بأن تكون وحدة من حيث الإعراب. ينظر: حاشية السيالكوتي 39/1.

(7) (علماً) سقط من (ب).

(8) ينظر: حاشية عبدالغفور 39/1، 40، ودافع التوهمات 174/1.

(9) المجيب هو السيد نعمة الله الجزائري كما في حاشيته، اللوحة 34 من المخطوط.

(10) (واحدة): سقط من (ب).

(11) ينظر: حاشية نور محمد 46، ودافع التوهمات 174/1.

(12) أي: على وجه يفيد فائدة جديدة في المرة الثانية، وإلا فالتكلم بكلمة واحدة مطلقاً مرتين صحيح. ينظر: حاشية محمد أمين 25.

(13) وهذا مفهوم كلام الملا عبدالغفور، كما في حاشيته 40/1، وأشار السيالكوتي إلى ضعفه بأن صيغة المرة لا تدل على ذلك، وأن أخذه في التعريف ليس إلا تقييداً مأخوذاً من خارج؛ لإخراج مادة النقص. ينظر: حاشية السيالكوتي 40/1.

(14) "فعبدالله وإن وجب التكلم به دفعة واحدة بلحاظ العلمية، لكن يجوز فيه التكلم دفعتين بلحاظ الإضافة، فوجد فيه ما يتكلم به مرتين"، سوال باسولي 47، ويجاب عنه بما نقله العصام عن التفتازاني من أن عبدالله اسم باتفاق النحاة، وكل اسم كلمة كذلك. ينظر: حاشية العصام 16/1.

(15) ينظر: حاشية محمد أمين 25، ودافع التوهمات 174/1.

واعلم أنه يفهم من كلام بعض المحققين⁽¹⁾ أنَّ الأولى أن لا يحمل كلام المفصل على وجه خرج عنه مثل: عبدالله علماً؛ لأنَّ صاحب المفصل جعل الاسم مطلقاً من الكلمة، وجعل مثل عبدالله علماً من أسماء الأعلام المركبة⁽²⁾، فالمراد من اللفظة في تعريفه: ما هو المراد من اللفظ في هذا التعريف، إلا أنه زاد التاء للمطابقة، وفيه تأمل.

قوله: (وبقي مثل قائمة وبصري) يعني قبل ملاحظة قيد الأفراد⁽³⁾؛ أو المراد أنه بقي في قيد /121 أ/ إخراج ذلك القيد مثل عبدالله⁽⁴⁾.

قوله: (ولو لم يخرج به بتركه لكان أنسب) فيه أنه لو ترك يلزم دخول مثل: ضربت، وضرباً، وضربوا، في حد الكلمة؛ لصدق اللفظة بالتفسير المذكور عليه، قال بعض المحققين: "ولك أن تقول: المراد بالمفرد أعم من المفرد حقيقة أو حكماً"⁽⁵⁾، انتهى.

وفيه أنه لا فائدة حينئذ لقيد الأفراد وتعميمه على الحقيقي والحكمي، إلا أن يقال: بعض المركبات المقصودة بالإخراج يتناولها اللفظ ويخرجها قيد الأفراد، مثل: ضرباً، وضربوا، وضربت، كما مرَّ آنفاً⁽⁶⁾.

وقيل: يجوز أن يراد بالمفرد ما يقابل الجملة، فيخرج عن التعريف مثل: ضرباً، وضربوا، وضربت، ويدخل فيه مثل قائمة، وبصري؛ إلا أن يقال: إن هذا غير متبادر من العبارة، ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر⁽⁷⁾.

قوله: (واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة) الظاهر أن المقصود من هذا الكلام دفع ما يمكن أن يقال: لم ترك المصنّف قيد الدلالة المعتبرة في ماهية الكلمة المذكورة في تعريف المفصل⁽⁸⁾، فدفع بأن الوضع المذكور في تعريف المصنّف مستلزم للدلالة⁽⁹⁾، فلم تكن الدلالة متروكة على تعريفه⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

- (1) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 17.
- (2) قال المحقق العصام: "ونحن نظن أن إخراج عبدالله من تعريف المفصل فرية بلا مرية"، ثم ذكر بعد أن نقل كلام المفصل أن غرض النحويين ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقاً، بل وجه يميّز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الأصل، وعلى وجه يميّز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة، عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكماً؛ وذلك يقتضي كون عبدالله داخلاً في حد الكلمة؛ ليتبين أن الإعراب فيها ليس باعتبار الحال، بل باعتبار الأصل، وكون (بصري) خارجاً عنه؛ ليتبين أن إعرابه على ضرب من المسامحة وإجرائه مجرى الكلمة. ينظر: حاشيته 16/1، وحاشية نور محمد 46.
- (3) عدّه الملا عبدالغفور من باب المسامحة والمجاز؛ لأن البقاء يقتضي سبق الدخول، ولا دخول سابقاً على اللفظة. ينظر: حاشية عبدالغفور وحاشية السبيلكوتي عليه 40/1.
- (4) إطلاق البقاء على مثل قائمة وبصري عدّه القندهاري مجازاً، وذكر أن المراد بالبقاء: الدخول من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللزوم، ويمكن أن يقال أن البقاء بالنظر إلى قيد الوحدة الحقيقية، التي هي مدلول الجزء الأخير لللفظة، أعني التاء، والسابقة بالنظر إلى اللفظ الذي هو الجزء الأول لللفظة. ينظر: دافع التوهمات 175/1.
- (5) حاشية العصام 16/1.
- (6) ينظر: النص المحقق 158.
- (7) قال محمد أمين: "التعريفات يجب حملها على ما هو المتبادر منها، والمتبادر من تقييد المعنى بالمفرد في قوله: (اللفظة) الدالة على معنى مفرد"، كونه مفرداً بالنظر إلى هذه اللفظة، لا مطلقاً". حاشيته 26.
- (8) فهو جواب عن سؤال مقدّر مفاده أن صاحب المفصل وغيره أخذوا في تعريف الكلمة الدلالة، والمصنّف لم يأخذها بل تركها، وخالف الجمهور في عدم أخذه، فأجاب عنه بقوله: "واعلم...". ينظر: حاشية المولى محرم 25/1.
- (9) فيكون ذكر الوضع يُغني عن ذكر الدلالة. ينظر: حاشية المولى محرم 26/1.
- (10) ينظر: حاشية الأكيّني 40/1، ومعارف الكافية 33، وخادمة الكافية 17.
- (11) حاصله أن قيد الدلالة مراد في التعريف، ولا يلزم من عدم الذكر نقصان في تعريف الكلمة؛ لأن المذكور في تعريف المصنّف الوضع، والوضع يستلزم الدلالة، فلا حاجة إلى ذكر الدلالة بعد ذكر الوضع، وأما صاحب المفصل فقد ذكر الدلالة أولاً، وهو لا يستلزم الوضع، فاحتاج إلى ذكره بعدها. ينظر: سوال كابالي 31.

وفيه أن الوضع مستلزم للدلالة في الخارج لا في الذهن حتى يفهم من قيد الوضع قيد الدلالة⁽¹⁾، ولو سُلم فالدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات⁽²⁾، فالمناسب التعريف بقيد الدلالة لا الاكتفاء بكونها مفهومة التزاماً⁽³⁾. إلا أن يقال: المقصود من هذا الكلام أنه لا احتياج إلى اعتبار قيد الدلالة في تعريف المصنّف؛ فإن الوضع المذكور فيه لاستلزامه⁽⁴⁾ الدلالة في الخارج يغني عن اعتبار قيد الدلالة⁽⁵⁾، فتأمل.

قوله: (كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) وتلك الحيثية إن كانت بسبب جعل الجاعل للشيء الأول بإزاء الشيء الثاني، فالدلالة وضعية⁽⁶⁾، وإن كانت بسبب كون الشيء الأول مقتضياً للطبع⁽⁷⁾ عند عروض المعنى فهي الطبيعية⁽⁸⁾، وإن كانت بغير ذلك فهي العقلية⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

قوله: (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) وفيه أن الوضع متحقق في حروف الهجاء على ما ذكره الشارح فيما مر⁽¹¹⁾ من أنّ حروف الهجاء باقية في قيد الوضع خارجة بقيد المعنى، مع أن الدلالة منتفية فيها بالاتفاق، فلم يكن الوضع مستلزماً للدلالة⁽¹²⁾، إلا أن يقال: المراد بالوضع المستلزم للدلالة هو الوضع لمعنى، وهو لم يتحقق في حروف الهجاء حتى يستلزم الدلالة، لا يقال: لو أطلق اللفظ المسموع من لا يعلم بوضعه وسمعه مثله، لا شك أنه لا يفهم منه شيء آخر، فلم يتحقق فيه الدلالة مع أنه موضوع، فلم يكن الوضع مستلزماً للدلالة. لأننا نقول: الدلالة التي /42 د/ هي كون الشيء بحيث يُفهم منه شيء آخر لازماً للوضع، وكونه بهذه الحيثية لا يقتضي فهم المعنى في جميع الإطلاقات، بل فهم المعنى من آثار العلم بالوضع بعد الإطلاق الصحيح، ففي المادة المذكورة تحققت الدلالة⁽¹³⁾ كما تحقق الوضع⁽¹⁴⁾.

قوله: (كدلالة لفظ (دَيز) المسموع من وراء الجدار) اختار اللفظ المهمل ليتمحّص الدلالة العقلية، ولم

- (1) ينظر: تحرير سنبت 11، وحاشية نور محمد 47، وخادمة الكافية 17.
- (2) قال البوسنوي: "والمعتبر في الحدود هو المطابقة"، حاشيته، اللوحة 12.
- (3) اعترض عليه بأن الدلالة الالتزامية على نوعين: أحدهما غير معتبر، كدلالة المفرد على الوضع؛ لأنه دلالة الفرع على الأصل، فالأفراد فرع الوضع، والآخر معتبر، كدلالة الوضع على الدلالة؛ لأن الوضع ليس فرع الدلالة، فالمهجور في التعريفات هو الأول دون الثاني. ينظر: سوال باسولي 47، 48.
- (4) المراد بالاستلزام هنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي، نبّه على ذلك المولى محرم كما في حاشيته 26/1.
- (5) قال المولى محرم: "لو ذكرت لكان حشواً، والحال أن الاختصار مطلوب في الكلام لا سيما في الحدود والتعريفات"، حاشيته 26/1.
- (6) وهي إما لفظية إن كان الشيء الأول، الذي هو الدال لفظاً كزبد، أو غير لفظية إن كان الشيء الأول غير اللفظ كالدوال الأربع، وهي الخطوط، والعقود، والإشارات، والنصب. ينظر: حاشية مولوي شريف 38.
- (7) (للطبع): سقط من (د).
- (8) وهي إما لفظية كدلالة (أح) على وجع الصدر، أو غير لفظية كدلالة ركض الدابة على رؤية الشعير. ينظر: حاشية مولوي شريف 39.
- (9) وهي إما لفظية كدلالة لفظ (دیز) المسموع من وراء الجدار على وجود ذلك اللفظ، أو غير لفظية كدلالة الدخان على وجود النار. ينظر: حاشية مولوي شريف 39.
- (10) ينظر: حاشية العصام 16/1، وحاشية عبدالغفور 40/1.
- (11) ينظر: النص المحقق 146.
- (12) ينظر: حاشية محمد أمين 25، وحاشية نور محمد 47.
- (13) (الدلالة): سقط من (ب).
- (14) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 17 من المخطوط، ودافع التوهمات 176/1.

يختلط بالدلالة /36 ب/ الوضعية⁽¹⁾، وقيد بكونه مسموعاً من وراء الجدار⁽²⁾؛ ليظهر تلك الدلالة كمال ظهور، فإنه لو كان اللفظ مرئياً يكون وجوده معلوماً بالمشاهدة⁽³⁾، ولم يظهر كون اللفظ دالاً على وجوده⁽⁴⁾⁽⁵⁾.
قوله: (فبعد ذكر الدلالة لا بدّ من ذكر الوضع) فيه أن عدم استلزام الدلالة الوضع لا يستلزم أن لا يكون شيء آخر من قيود التعريف مستلزماً له، حتى يكون ذكره مما لا بدّ منه⁽⁶⁾، مع أن الأفراد يستلزم الوضع⁽⁷⁾، لما سبق⁽⁸⁾ من أن اتصاف المعنى بالأفراد والتركيب إنما هو بعد الوضع⁽⁹⁾.
قوله: (وهي أي الكلمة) لا يقال: الضمير إمّا أن يرجع إلى لفظ الكلمة، أو إلى مفهومها، وعلى التقديرين لا يصح الحكم عليها بأنها اسم وفعل وحرف⁽¹⁰⁾؛ لأنّا نقول: المراد مفهومه⁽¹¹⁾⁽¹²⁾، والمعنى أن هذا المفهوم منقسم إلى هذه الأقسام، ولهذا قال - قدس سره -: (أي منقسمة إلى هذه الأقسام)⁽¹³⁾.
ومعنى انقسامه إلى هذه الأقسام أنه ينضم إليه قيد الدلالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ويكون مفهوم الاسم وأنه ينضم إليه قيد الدلالة على معنى في نفسها، مع الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة، ويكون مفهوم الفعل، وينضم إليه قيد عدم الدلالة على معنى في نفسها، ويكون مفهوم الحرف⁽¹⁴⁾، ولهذا قال بعض المحققين: "لم يقصد بيان حكم الكلمة⁽¹⁵⁾، بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانياً بضم قيود إليها؛ ليحصل أقساماً لها"⁽¹⁶⁾. انتهى.

- (1) هذا دفع من المصنف لاعتراض مفاده أن ذكر المهمل بلا فائدة؛ لأن الدلالة على وجود اللفظ كما يكون بلفظ (ديز) يكون بلفظ زيد.
- (2) يعني من خلف الحجاب، وذكر الجدار لمجرد التمثيل. ينظر: حاشية المولى محرم 26/1.
- (3) والعلم إذا كان بطريقة المشاهدة كان بدهياً، والبدهي لا يمكن استفادته بطريق النظر، أي الاستدلال من الأثر على المؤثر، وأيضاً فإن وجود اللفظ إذا علم بالمشاهدة وعلم بالعقل أيضاً لزم تحصيل الحاصل. ينظر: دافع التوهّمات 177/1.
- (4) ينظر: حاشية العصام 16/1، وحاشية عبدالغفور 40/1.
- (5) فلم تظهر دلالاته لاجتماعه مع مسبب آخر للعلم وهو المشاهدة، والعلم إذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهياً، والبدهي لا يمكن استفادته بطريق النظر، أي: الاستدلال من الأثر على المؤثر. ينظر: حاشية السيالكوتي 40/1.
- (6) فيجوز أن يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع، فيستغنى به عن ذكر الوضع، كما في تعريف المفصل. ينظر: حاشية العصام 16/1، وحاشية الملا جمال، اللوحة 22.
- (7) لكن يتجه قول الشارح على تقدير أن يطلق المفرد على اللفظ الدال عقلاً أو طبعاً. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 17.
- (8) ينظر: النص المحقق 154.
- (9) أجاب عليه الملا نور محمد بأن مراد الشارح فيما سبق من أن اتصاف المعنى الموضوع له بالأفراد والتركيب إنما هو بعد كونه موضوعاً له، لا أن اتصاف المعنى مطلقاً بهما كذلك. ينظر: حاشيته 47.
- (10) وإنما لم يصح إرجاع الضمير إلى الكلمة؛ لأنه بذلك يصح حمل الاسم عليه فقط؛ لأنها اسم؛ بقرينة دخول اللام عليها، وإلحاق التاء بها، وكونها مبتدأ، ولا يصح حمل الفعل والحرف عليها، وأيضاً يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وأيضاً يلزم تقسيم الألفاظ، والتقسيم يجري في المفاهيم والمعاني، ولم يصح إرجاع الضمير إلى مفهومها فلا يطابق الراجع مع المرجع في التذكير والتأنيث. ينظر: خاتمة الكافية 18.
- (11) ينظر: حاشية العصام 16/1.
- (12) ذكر أصحاب الحواشي أن ههنا اعتراضاً مفاده أن الضمير إن كان راجعاً إلى مفهوم الكلمة فهو ليس باسم ولا فعل ولا حرف؛ لأن الاسم والفعل والحرف ليس بلفظ، وقد أجاب عنه من لا زيادة بأن المراد به إنما "هو مفهوم الكلمة من حيث هو، لا باعتبار لفظها، ولا باعتبار قسم من أقسامها". حاشيته، اللوحة 33 من المخطوط.
- (13) ذهب الملا نور محمد أن الضمير راجع إلى الكلمة باعتبار وجودها في الخارج، وصدقها على الأفراد، وبطريق الاستخدام. ينظر: حاشيته على عبدالغفور 48.
- (14) ينظر: حاشية السيد نعمة الله، اللوحة 35.
- (15) "لأنه لا حكم يترتب على الكلمة ههنا؛ إلا أن الأحكام إنما تترتب على الأقسام أولاً، وبالذات وبواسطة الأقسام تترتب على المقسم ثانياً، وبالعرض وذلك بعد تعريف الأقسام ومعرفة كل قسم"، حاشية من لا زيادة، اللوحة 32 من المخطوط.
- (16) حاشية العصام 16/1.

ولا يخفى أن مبني ما ذكره على أن يكون ذكر كل واحد من الاسم والفعل والحرف في قوة ذكر معانيها⁽¹⁾ التفصيلية⁽²⁾، "ويمكن أن يُحمل على الحكم بالانقسام ويجعل قوله (لأنها) دليلاً على هذا الحكم⁽³⁾." ويؤيده أنه لو كان المراد التقسيم لقال: وهي إما اسم، أو فعل، أو حرف⁽⁴⁾؛ لأنه الشائع في التقسيمات⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

وقيل: لا يبعد أن يقال: إن المراد الحكم بأن ما يقصد عليه مفهوم الكلمة من الأفراد هو هذه المفهومات⁽⁷⁾، بمعنى أنه يصدق عليه هذه المفهومات الثلاثة على سبيل التوزيع، يعني أن أفراد الكلمة يطلق على بعضها الاسم، وعلى بعضها الفعل⁽⁸⁾، وعلى بعضها الحرف⁽⁹⁾، وما قيل من أنه يجوز أن يكون⁽¹⁰⁾ من قبيل تقسيم الكل إلى الأجزاء⁽¹¹⁾ قريب من هذا المعنى⁽¹²⁾.

فإن قيل: مورد القسمة كلمة، وكل كلمة إما اسم أو فعل أو حرف، فمورد القسمة إما اسم، أو فعل، أو حرف⁽¹³⁾، فإن كان اسماً لم يكن فعلاً وحرفاً، وإن كان⁽¹⁴⁾ فعلاً لم يكن اسماً وحرفاً، وإن 122/ كان حرفاً لم يكن غيره، فلم يصح تقسيمها إلى هذه الأقسام⁽¹⁵⁾.

فالجواب بأن يقال⁽¹⁶⁾: إن الحد الأوسط لم يتكرر في هذا الشكل⁽¹⁷⁾، أو يقال: إن صغراه طبيعية، وهي

- (1) (ذكر معانيها) سقط من (د).
- (2) قال العصام: مطلق ما ذكره الشارح في قوة (وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترب بأحد الأزمنة الثلاثة)، وكلمة دلت واقتربت كذلك، أو كلمة لم تدل كذلك، وليس تقسيم الشيء إلا ضم قيود إليه. ينظر: حاشيته 16/1، وحاشية منلا زادة عليه، اللوحة 32، 33.
- (3) ينظر: دافع التوهمات 179/1.
- (4) "ولكان المعنى حينئذ أن الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين، كما يفهم من كلام الرضي". حاشية الملا نور محمد 49.
- (5) حاشية العصام 16/1.
- (6) ذكر الملا نور محمد أن هذا الدليل اقتراني، وذلك لأن النتيجة وهي قولنا: الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف، ليس بمتكبر في الدليل بالفعل. ينظر: حاشيته 49.
- (7) ذهب الملا عبدالغفور إلى أنه "ليس لتلك الأقسام مفهومات محصلة سوى ما أخرجه التقسيمان" حاشيته 40/1.
- (8) من قوله: (هذه المفهومات) إلى قوله: (وعلى بعضها الفعل) سقط من (أ).
- (9) ذكر السيالكوتي أن حمل مجموع الأقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة في نفسها، بل باعتبار صدقها على أفرادها، وهو معنى الانقسام. ينظر: حاشيته على عبدالغفور 41/1.
- (10) (أن يكون): سقط من (أ).
- (11) ذهب كثير من أصحاب الحواشي أنه لا يصح أن يكون التقسيم تقسيم الكل إلى أجزاء، وإنما هو من تقسيم الكلي إلى الجزئيات، وتفصيله – كما قال الكابلي – أن التقسيم على نوعين: أحدهما تقسيم الكل إلى الأجزاء، كما تقول: السَّكَنُجِينُ خُلٌّ وماء وعسل، والواو فيه توجب اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الوجود؛ لترتب الحكم على المجموع، فلا يصح إطلاق الحكم على كل جزء بطريق الحقيقة، وثانيهما: تقسيم الكلي إلى الجزئيات، كما تقول: الحيوان إنسان وفرس وبقر... إلخ، ولا بد فيه أن تكون الأمور المنقسمة مشتركة، فيصح إطلاق المقسم على كل جزء بطريق الحقيقة، فإن الحيوان يطلق على كل واحد من الإنسان والفرس والغنم، والواو فيه لمطلق جمع الأفراد الثابت في كل فرد. قال الكابلي بعد أن ذكر التقسيم السابق: "والتقسيم الذي نحن بصدده من هذا القبيل، فيصح إطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة". سوال كابلي 32، وينظر: غاية التحقيق، 15.
- (12) قال منلا زادة: "وقيل: التقسيم بضم القيد إلى الكلي يفيد قسماً آخر غيره، وقسم الشيء ما كان مندرجاً تحته وأخص". حاشيته، اللوحة 33.
- (13) من قوله: (فمورد القسمة) إلى (أو حرف): سقط من (د).
- (14) (كان): سقط من (ب).
- (15) ينظر: دافع التوهمات 177/1، وشرح الكافية، للأصفهني 17.
- (16) (بأن يقال): سقط من (أ).
- (17) بيانه – كما ذكر الملا نور محمد – أنك إن أردت بقولك: (الكلمة اسم) أن لفظها اسم؛ لدخول علامة الأسماء عليها، وهي مُغلطة؛ لأن معنى كلامك إذاً أن الفعل كلمة من حيث المعنى، ولفظ الكلمة اسم، لا ينتج أن الفعل اسم؛ لعدم اتحاد الوسط، وكذلك لو أردت بها أن معنى الكلمة اسم، لأنها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم؛ لأنه لا يصح الإخبار عنه لو قال بأنه دال على معنى مفرد،

غير منتجة⁽¹⁾، فتأمل.

قوله: (منحصرة فيها) "لما كان الغالب في التقسيم قصد الحصر فيما يذكر من الأقسام، وقد يخلو عنه أيضاً"⁽²⁾، صرح بأن المراد ههنا الحصر⁽³⁾، وإرادة الحصر إمّا مفهوم من قوله: (لأنها إمّا أن تدل... إلخ)، أو من السكوت في معرض بيان الأقسام⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

قوله: (لأنها متعلق بما يفهم من الجملة السابقة) من معنى الانقسام، أو الانحصار، "ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير اعتبار لفظ⁽⁶⁾ في نظم الكلام"⁽⁷⁾ على ما قالوا: إن الظرف يكفي راحة الفعل⁽⁸⁾، وبعضهم يقدرون 43/د عامل الظرف في نظم الكلام، وعبرة الشارح يحتملها⁽⁹⁾.

قوله: (لما كانت موضوعاً لمعنى، والوضع يستلزم الدلالة): كلمة (لما) ظرف بمعنى حين⁽¹⁰⁾، ومتضمن لمعنى الشرط، فلا بدّ لها من دخول الفاء⁽¹¹⁾ في الجواب، فمن لم يجوز دخول الفاء على جوابها يقرر جوابها⁽¹²⁾، تقديره: لما كانت الكلمة موضوعاً لمعنى، والوضع يستلزم الدلالة اعتبرت الدلالة في تقسيم الكلمة⁽¹³⁾. ومن جوّز ذلك فجوابه عنده، فهي إما أن تدل... إلخ⁽¹⁴⁾.

فإن قلت: ما فائدة اعتبار هذه الشرطية ههنا.

=

فهي مغالطة أيضاً؛ لأن معناه حينئذ أن الفعل كلمة وكل كلمة اسم أن الفعل لفظة وضع لمعنى مفرد، وكل لفظ هكذا اسم إن أريد به مجرد اللفظ، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم؛ لعدم اتحاد الوسط. ينظر: حاشية الملا نور محمد 148، وسؤال باسولي 56. (1) لأن الحكم في كلية الكبرى على جزئيات الكلمة، ومورد القسمة مفهوم الكلمة، فلا اندراج للأصغر تحت الأوسط. ينظر: دافع التوهمات 178/1.

(2) حاشية العصام 17/1.

(3) ذهب الفاضل عبدالغفور إلى أن الحصر هنا عقلي، قال في حاشيته 41/1: "وتوجيهه أنه في قوة تقسيمين، كلّ منهما دائر بين النفي والإثبات"، بينما ذهب العصام إلى أن الحصر هنا استقرائي. قال في حاشيته 17/1: "والحصر المراد هنا قيل: عقلي، ونحن على أنه استقرائي"، فالحصر إن حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضمنية التفات إلى ما هو خارج عنه فهو عقلي، وإلا فاستقرائي. ينظر: حاشية محمد أمين 26/1.

(4) وهو ما اقتصر عليه الملا عبدالغفور كما في حاشيته 41/1، فبسبب السكوت عن ذكر قسم آخر في محل بيان الأقسام يفهم منه الانحصار. قال السبكي: "فقول الشارح - رحمه الله - أي منقسمة ومنحصرة ليس تقديرًا للخبر في العبارة، بل بيان للمعنى اللازم والكنائي اللذين وقع قوله: (اسم وفعل وحرف) خبراً باعتباره". حاشيته على عبدالغفور 41/1.

(5) وتُفهم إرادة الحصر أيضاً من إيراد قوله: (منحصرة) بعد قوله: (منقسمة) وذلك إشارة منه إلى أن الانحصار مستفاد منه. ينظر: حاشية محمد أمين 26، ومعارف الكافية 39، ومصدر السرور 119.

(6) (للظرف عند معنى النحاة من غير اعتبار لفظ): سقط من (أ).

(7) حاشية العصام 17/1.

(8) قال السعد التفتازاني: "الظرف مما يكفي راحة الفعل؛ لأن له شأنًا ليس لغيره؛ لتنزله من الشيء منزلة نفسه؛ لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه، ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها". المطول 11/1.

(9) ينظر: معارف الكافية 39.

(10) ذكر مصلح الدين اللاري أن (لما) عند كثير من المحققين كأبي علي الفارسي، وابن جني، وابن السراج، وغيرهم، ظرف بمعنى (حين)، وذكر السبكي في شرح التلخيص أن (لما) حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى، وذهب ابن خروف إلى أنها حرف لا ظرف. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 18، بينما ذهب العصام تبعاً لابن مالك، والرضي، إلى أنها ظرف بمعنى (إذ)؛ لاختصاصه بالماضي، وإضافته إلى الجملة. ينظر: حاشية العصام 17/1، وقد استحسنته منلا زادة، فقال: "وهو أحسن مما قيل إنه ظرف بمعنى حين". حاشيته، اللوحة 33.

(11) (من دخول الفاء): سقط من (ج).

(12) ينظر: مصدر السرور على حاشية عبدالغفور 122.

(13) وهو ما اقتصر عليه العصام حيث قال: "فقوله: (فهي... إلخ) جملة اسمية مع الفاء جواب لـ (ما) بلا إشكال، بأنه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها". حاشيته 17/1، وينظر: حاشية الأكيوني 42/1.

(14) أو يقال: الجواب محذوف، وقوله: "فهي" تفریع، وهو ما اختاره مصلح الدين اللاري كما في حاشيته، اللوحة 18، واستبعده العصام. ينظر: حاشيته 17/1.

قلت: فاندتها التنبيه على أن الدلالة معتبرة في التقسيم حتى لا يرد أن قوله في المَقْسِم: (أو لا تدل على معنى في نفسها) يصدق على أمرين: أحدهما ما لا يدل على معنى أصلاً، والثاني ما يدل على معنى /37 ب/ لكن لا يدل على معنى في نفسها⁽¹⁾، والقسم الأول ليس بحرف، فلا يصح قوله الثاني – وهو ما لا يدل على معنى في نفسها – الحرف، فلمّا أشار أولاً إلى أن الدلالة على معنى معتبرة في المَقْسِم لم يتناول قوله: أو لا تدل على معنى في نفسها القسم الأول⁽²⁾؛ فيصح قوله الثاني الحرف⁽³⁾⁽⁴⁾، فتأمل.

قوله: (فهى إمّا من صفتها أن تدل): إنما قدر في نظم الكلام قوله (من صفتها)؛ لأن قوله (أن تدل) بمعنى الدلالة لا يحمل على الكلمة؛ إذ الكلمة ليست بنفس الدلالة، بل من صفتها الدلالة⁽⁵⁾، وإنما لم⁽⁶⁾ يقدر لهذا الغرض المضاف في قوله: (لأنها) حتى يكون تقدير الكلام: لأن حالها إمّا أن تدل، أو صفتها إمّا أن تدل مع أنه أخص⁽⁷⁾؛ لأنه يحتاج حينئذ إلى صرف قوله: (الثاني الحرف) وأخويه عن ظاهره⁽⁸⁾؛ لأنه بحسب الظاهر يستدعي أن يكون الحرف وأخواه حال عدم الدلالة وحال الدلالة، وهو ظاهر الفساد⁽⁹⁾.

وقد يقدر في أمثال هذه المواضع (ذو) بدل قوله (من صفتها)⁽¹⁰⁾، أو يجعل الدلالة المفهومة من قوله: (أن تدل) بمعنى اسم الفاعل، حتى يكون تقدير الكلام على الأول: لأن الكلمة إمّا ذات دلالة على معنى في نفسها... إلخ⁽¹¹⁾، وعلى الثاني: لأن الكلمة إمّا دالة على معنى... إلخ⁽¹²⁾، ولم يجزها مع اختصارهما لكونهما مُستَفِيضين مشهورين، فاخترت طريقاً آخر للتنبيه على قصور بيان غيره⁽¹³⁾.

وإنما زاد (من) المُستدعية لتقدير المتعلق في قوله: (من صفتها) مع أن صفتها بدون (من) يتم في

- (1) (أو لا تدل على معنى في نفسها): سقط من (ب).
- (2) "أي: ما لا يدل على معنى أصلاً": حاشيته الأكياني 42/1.
- (3) نقله بتصريف يسير من حاشية الأكياني، ينظر: حاشيته 42/1.
- (4) تقريره – كما ذكر ملا نور محمد – أن يقال: كلما كانت الكلمة إمّا دالة على معنى في نفسها، أو غير دالة عليه، والدلالة عليه إمّا مقترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة، أو غير مقترن به، وغير الدال الحرف، والدال المقترن الفعل، والدال غير المقترن الاسم، كانت الكلمة اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً. ينظر: حاشية الملا نور محمد 49.
- (5) نقله بتصريف من حاشية وجيه الدين، ينظر: حاشيته، اللوحة 7 من المخطوط.
- (6) في (أ): "وإنما يقدر"، بدل "لم يقدر".
- (7) هذا ما ذهب إليه الرضي وتبعه الهندي، قال الرضي: "المضاف محذوف إمّا من الاسم أو من الخبر، أي: لأن حالها إمّا دلالة، أو لأنها ذات دلالة". شرح الرضي على الكافية 7، وينظر: شرح الهندي 5.
- (8) قال العصام: "عدل من التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم (إن) أي: لأن حالها، مع أن فيه تعليل حذف، ولقد أحسن؛ لأنه يحوج إلى صرف قوله: (الثاني الحرف) وأخويه عن الظاهر المتبادر". حاشيته 17/1.
- (9) حاصل كلامه: أن حال الكلمة إمّا أن تدل على معنى في نفسها، أو حالها أن لا تدل عليه، فلو حمل قوله: (الثاني الحرف) على ظاهره يلزم أن تكون الحال الثاني نفس الحرف، وهو ظاهر الفساد، فلا بد من التأويل. ينظر: حاشية محمد أمين 26.
- (10) هذا التقدير ذكره الرضي كما في شرحه 7/1، والهندي كما في شرحه 5، وحكم عليه صاحب معارف الكافية بالضعف، فقال بعد أن ذكر هذا التقدير عن الرضي والهندي: "وهذا الوجه ضعيف؛ لأنه يخالفه زيادة كلمة (أن)؛ لأن زيادتها مع الفعل لرفع الذات وجعل الشيء وصفاً فقط، وعلى تقدير زيادة ذات أو ذو تُعاد الذات". معارف الكافية 40، وينظر: سوال باسولي 52.
- (11) يعني أن الكلام على حذف المضاف من خير (أن)، أي الدلالة، فيكون التقدير: لأنها إمّا ذات دلالة، فلا يلزم حمل المصدر على الذات، بل حمل الذات على الذات. ينظر: دافع التوهمات 182/1.
- (12) هذا ما ذهب إليه الهندي، حيث قال: "ويمكن أن يؤول المصدر باسم الفاعل، أي لأنها إمّا دالة...، حاشيته 5، وتبعه في ذلك تلميذه صاحب غاية التحقيق. ينظر: غاية التحقيق 16، ومعارف الكافية 40.
- (13) نقله المحشي بتصريف من العصام. ينظر: حاشيته 17/1.

المقصود، فالتنبيه على كثرة أوصاف الكلمة⁽¹⁾⁽²⁾.

واعلم أنه نقل عن سيد المحققين⁽³⁾ أنه لا حاجة إلى تقدير شيء في هذا المقام⁽⁴⁾، فإنه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر (بأن) أو (أن)⁽⁵⁾، فإن هذا في تأويل المصدر باعتبار بعض الأحكام اللفظية⁽⁶⁾ من صحة دخول حرف الجر عليه، أو الإضافة إليه، أو عطفه على مفرد، وأمثلة ذلك⁽⁷⁾؛ لأن معناه بعينه هو معنى المصدر، بل معناه معنى الفعل⁽⁸⁾، ولا شك أن معنى الفعل مربوط باسم (أن) بلا تقدير أمر في هذا المقام⁽⁹⁾، فتأمل⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

قوله: (والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدل عليها بنفسها) فإن قلت: لا شك أن كون المعنى صفة للمعنى، والدلالة بنفسها صفة للكلمة⁽¹²⁾، فكيف يصح تعبير⁽¹³⁾ أحدهما بالآخر، وحمله عليه مع مباينتهما⁽¹⁴⁾. قلت: كون المعنى وإن كان صفة للمعنى، لكن يجوز جعل كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة، باعتبار التوصيف بحال التعلق، وهو المقصود ههنا، أو المراد بدلالة الكلمة على المعنى بنفسها كون المعنى مدلولاً عليه بنفس الكلمة، وهو صفة المعنى⁽¹⁵⁾، فلا إشكال.

قوله: (إلى انضمام كلمة أخرى) لو قال: أمر آخر لكان أشمل؛ فإن همزة الاستفهام مثلاً تحتاج إلى

- (1) اعترض العصام على هذا الكلام وعدّه من السهو، وعلل ذلك بأن "حصر بعض الصفة هنا باطل؛ لأن كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها أنه من صفة الكلمة، على أن معنى حصر التقسيم ليس إلا أنه ليس المنقسم خارجاً عن ما ذكر في التقسيم، وليس المعنى على أنه ليس له أمر آخر وراء ما ذكر في التقسيم"، حاشيته 17/1.
- (2) ذكر القدقي فائدة أخرى في زيادة (من) هنا، وهي دفع توهم كون الإصابة مفيدة للاستغراق المفيد للحصر. ينظر: حاشيته 24.
- (3) اتفق المحققون على أن المراد بسيد المحققين هنا هو السيد الشريف الجرجاني، وذكر بعضهم كالأكيني أنه ذكره في حواشيه على شرح الرضي، ولم أجده، كما نبّه السيالكوتي أنه ليس في حواشيه على الرضي أيضاً. ينظر: حاشية الأكيني 43/1، وحاشية السيالكوتي على عبدالغفور 43/1.
- (4) وإنما يحتاج إليها لو كان مكان قوله: (أن تدل) مصدراً صريحاً، وههنا (أن) مع الفعل مصدر مؤول. ينظر: معارف الكافية 41.
- (5) (أو أن): سقط من (ج).
- (6) في (أ) و (ب) و (د): "اللفظي".
- (7) ليس عين حكم المصدر المؤول عين حكم المصدر الصريح، كما قال التفتازاني في المطول 11/1: "ليس كل المؤول بشيء حكمه حكم ما أول به"، فليس حكم المصدر المؤول حكم المصدر الصريح، فيجوز أن لا يصح حمل المصدر الصريح على الذات، ويصح حمل المصدر المؤول عليها. ينظر: معارف الكافية 41.
- (8) قال زيني زادة: "كلمة (أن) إذا دخلت على الفعل المضارع تجعل في تأويل المصدر باعتبار الأحكام اللفظية، كصحة دخول حرف الجر عليه، وعطف المفرد عليه لا أن يجعله في تأويله باعتبار المعنى بأن يقصد به المعنى المصدرية كما في الحاشية المنقولة عن العصام"، الفوائد الشافية على إعراب الكافية 59.
- (9) قال العصام: "لأن من رجع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل، والثاني أن يرتبط به من غير حاجة إلى شيء منها" حاشيته 17/1.
- (10) نقله الفاضل عبدالغفور كما في حاشيته 43/1، ثم قال: "ولا يخلو عن خدشة"، وجهه: أن الارتباط بالذات إن أراد به الارتباط الذي حصل بإسناده إلى ضمير الذات فهو غير محتاج إلى التقدير أو التأويل، لكنه متقدم على تأويله بالمصدر، وما نحن فيه إنما هو حمله على الذات بعد التأويل بالمصدر، وإن أراد به الارتباط الذي بعد التأويل بالمصدر، فعدم احتياجه إلى التقدير، أو التأويل ممنوع. ينظر: حاشية القدقي 24، وفي حاشية الأكيني: أنهم قد استشكلوا في أمثاله واحتاجوا إلى تكلفات مستغنى عنها؛ لأن الكلام في أمثاله على حذف الجار من (أن) كما هو القياس، أي: لأنها إما بأن تدل، أي: ملابسة بأن تدل... إلخ. ينظر: حاشيته 43/1.
- (11) (فتأمل): سقط من (ب).
- (12) في (أ) و (ب): "المتكلم".
- (13) في (أ): "دخول"، وفي (د): "تفسير".
- (14) ينظر: حاشية مولوي شريف 40.
- (15) قال محمد أمين: "المراد بالدلالة على معنى: الدلالة عليه بمادته، وبالاقتران: الدلالة عليه بهيئته". حاشيته على حاشية العصام.

انضمام كلام، وبعض الحروف يحتاج إلى كلمتين، فيما قبله /44 د/ وما بعده⁽¹⁾، إلا أن يقال: اكتفي بالأقل المتيقن⁽²⁾.

قوله: (بل تدل على معنى تحتاج... إلخ) إن قلت: عدم الدلالة على معنى في نفسها لا يستلزم أن تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها، فمن أين عرف اعتبار هذا المعنى.

قلت: /123 د/ لما اعتبر في المفسر الدلالة على معنى، فإذا لم يدل عليه بنفسها مثلاً⁽³⁾، فلا بد أن يدل عليه بانضمام أمر آخر⁽⁴⁾.

قوله: (قال المصنف - رحمه الله - الثاني... إلخ) جملة مستأنفة⁽⁵⁾، فإنه لما قال: (إما أن تدل على معنى في نفسها⁽⁶⁾، أو لا تدل) كأن قائل⁽⁷⁾ يقول: ما الأول؟ وما الثاني؟، فقال في جواب هذا السؤال: المقدّر الثاني كذا، والأول إما كذا، أو كذا⁽⁸⁾⁽⁹⁾.

ثم إن المناسب بالسوق تأنيث لفظ الثاني، وكذا الأول، بأن يقال: الثانية الحرف، والأولى إما أن تقتزن... إلخ⁽¹⁰⁾، فتذكيرهما إما لإرجاع ضميرهما إلى ما لا تدل، أو إلى المذكور، أو إلى القسم⁽¹¹⁾، كما يفهم من تصريح الشارح⁽¹²⁾ - رحمه الله -⁽¹³⁾، أو لتذكير الخبر.

وإنما قدّم الثاني لبساطته بالنسبة إلى الأول، فإنه ينقسم إلى قسمين⁽¹⁴⁾، وأخره في ذكر الأقسام لكونه عديمياً⁽¹⁵⁾، أو لكونه محتاجاً إلى قسميه في الدلالة على معناه المطابقي⁽¹⁶⁾⁽¹⁷⁾.

قوله: (وهو ما لا يدل على معنى في نفسها) أي لا يدل أصلاً، لا على معناه المطابقي، ولا على معناه

- (1) نقله بتصرف من حاشية الأكني، ينظر: حاشيته 43/1.
- (2) ويمكن أن يقال: إن المراد بالكلمة أعم من أن يكون مستقلة أو في ضمن الكلام، كما ذهب إليه صاحب سوال باسولي. ينظر: حاشيته 54.
- (3) (مثلاً: سقط من (أ)).
- (4) ينظر: دافع التوهمات 185/1.
- (5) "الجملة الاستثنائية تكون جواباً عن سؤال مقدّر نشأ من كلام سابق"، حاشية مولوي شريف 40.
- (6) من قوله: (فلا بد) إلى (في نفسها): سقط من (أ).
- (7) في (د): سائلاً.
- (8) اعترض مصلح الدين اللاري على حمله على الاستئناف، وذهب إلى أنّ حمله على الاعتراض أولى؛ لأن هذا السؤال في أثناء الاستدلال لا يخلو عن بعد، فإنه غير متعارف، وأيضاً قوله: (والأولى) من جملة أجزاء الدليل. ينظر: حاشيته على شرح الجامي، اللوحة 19 من المخطوط.
- (9) وزاد الملا عبدالغفور بأنه يمكن أن تعطف أولاً، ثم تجعل المجموع جواباً، فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستثنائية، وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين، ثم تجعل المجموع جواباً لمجموع السؤالين، وذهب السيالكوتي إلى أن هذا أبلغ؛ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من جهة الذات، وذهب أيضاً إلى أن الأول أظهر؛ لتقدّم الاستئناف على العطف ذكراً. ينظر: حاشية عبدالغفور مع حاشية السيالكوتي عليه 43/1.
- (10) لأنها عبارة عن الكلمة. ينظر: حاشية الأكني 43/1.
- (11) وقرينة ذلك أن المقام مقام التقسيم. ينظر: معارف الكافية 44.
- (12) (كما يفهم من تصريح الشارح) سقط من (أ).
- (13) ينظر: حاشية الأكني 43/1.
- (14) زاد المولى محرم سببين آخرين لتقديمه، أحدهما: أن الحرف في اللغة: الطرف، فذكره في الإجمال في طرف، وفي التفصيل في طرف آخر، والثاني أن الشروع في البيان من القرب يكون أولى. ينظر: حاشية المولى محرم 28/1.
- (15) والعمد مقدم على الوجودي. ينظر: حاشية المولى محرم 28/1، وحاشية الأكني 47/1.
- (16) (المطابقي): سقط من (أ).
- (17) ذكر الهندي أنه قدّمه في الدليل وأخره في الدعوى؛ لأنه في اللغة: الطرف، فذكره مرة في طرف، ومرة في طرف آخر. ينظر: حاشيته 5، وذكر الباسولي أنه يمكن أن يقال: إنه مفرد؛ والمفرد مقدّم على المركب. ينظر: سوال باسولي 54.

التضميني⁽¹⁾، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الفعل أيضاً لا يدل أصلاً على معناه المطابقي 38/ ب/ بنفسه، بل على معناه التضميني⁽²⁾ – كما سيجيء تحقيقه⁽³⁾ – فلو حمل المعنى على ظاهره الذي هو المعنى المطابقي يدخل في مفهوم الحرفِ الفعل، وفيه بحث، وهو أن الفعل إذا لم يكن دالاً على معناه المطابقي بنفسه لم يكن دالاً على مفهومه التضميني أيضاً بنفسه⁽⁴⁾؛ لأن الدلالة التضمينية⁽⁵⁾ تابعة للمطابقة، وفي ضمنها، كما حقق في موضعه، فانتفاؤها يستلزم انتفاء التضمنية، إلا أن يقال: المراد أن المعنى التضميني للفعل معنى مستقل بالمفهومية باعتبار دلالة اللفظ الموضوع بإزائه، وإن كان باعتبار الدلالة لتضمن الفعل عليه غير مستقل بالمفهومية⁽⁶⁾، وسيجيء التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى⁽⁷⁾.

قوله: (أعني الابتداء والانتفاء) فيه أن تفسير معنى (من) و(إلى) بالابتداء والانتفاء غير صحيح؛ فإن معنى هذين اللفظين معنى⁽⁸⁾، مستقل بالمفهومية⁽⁹⁾، فلا يكون معنى (من) و(إلى)، ولأنه لو كان معنى الابتداء والانتفاء معنى (من) و(إلى) يكون معناهما معنى حرفياً، فيكون لفظ الابتداء والانتفاء حرفين⁽¹⁰⁾، ولأنه مخالف لما سيأتي من أنهما موضوعان لجزئيات معنى الابتداء والانتفاء⁽¹¹⁾.

والجواب: أن المراد من الابتداء والانتفاء هو جزئيتهما بتقدير المضاف، فتأمل⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

قوله: (إلى كلمة أخرى كالْبَصْرَة والكوفة) يفهم من ظاهر⁽¹⁴⁾ هذه العبارة أن احتياج كلمة (من) و(إلى) في الدلالة على معناهما إلى مدخولهما فقط، مع أن الواقع ليس كذلك، فإن معناهما نسبتان مخصصتان بين متعلقهما ومدخولهما، فلا بد من ذكر متعلقهما أيضاً، إلا أن يقال: مقصوده التنبيه على احتياج الحروف⁽¹⁵⁾ في الدلالة على معناها⁽¹⁶⁾ إلى ضمنية، فاكتفى بذكر بعض الضميمات، ويمكن جعل قوله: (كالْبَصْرَة) إشارة إلى ذلك أيضاً⁽¹⁷⁾.

- (1) ينظر: سوال باسولي 54.
- (2) "دلالة الفعل على الأزمنة إنما هو بالتضمن الحاصل في ضمن المطابقة؛ لأنها تدل بموادها على الحدث، وبصيغتها على الأزمنة، فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل؛ لأن كل واحد منهما جزء مدلوله". حاشية منلا زاده، اللوحة 34.
- (3) ينظر: النص المحقق 172.
- (4) ذكر الباسولي أنه "وإن لم يوجد معناه المطابقي على هذا التقسيم لكن للفعل تقسيم آخر، باعتباره وجد المطابقي، وهو أن الفعل دلّ على الحدث باعتبار مادته، وعلى الزمان باعتبار صفته، فهو المعنى المطابقي المدلول عليه في نفسه". سوال باسولي 54.
- (5) (التضمنية): سقط من (د).
- (6) ينظر: حاشية مولوي شريف 41.
- (7) ينظر: النص المحقق 208، 211.
- (8) (معنى): سقط من (د).
- (9) ينظر: سوال باسولي 54، وسوال كابلي 35، ومصدر السرور 125.
- (10) (حرفين): سقط من (د).
- (11) هذا حاصل ما اعترض به مصلح الدين اللاري على الجامي. ينظر: حاشيته، اللوحة 19 من المخطوط.
- (12) ذكر الباسولي أن "اللام للعهد، أي: الابتداء المضاف، فلا يكون مستقلاً". سوال باسولي 54.
- (13) ويمكن أن يجاب عنه أيضاً بما ذكره الملا جمال الدين بأن المراد من الابتداء والانتفاء خصوصياتهما تبعاً لا أصالة؛ لأنه على هذا يكونان أيضاً من المعاني الاسمية، لكن جرت العادة على تفسير معاني الحروف بأمثال ما ذكر، تسهيلاً على المتعلمين. ينظر: حاشية الملا جمال الدين 25، ومصدر السرور 125.
- (14) (ظاهر): سقط من (د).
- (15) في (ب): الحرف.
- (16) في (أ) و(ج) و(د): معناه.
- (17) ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 37، وسوال باسولي 54.

قوله: (حيث يقعان عمدة في الكلام... إلخ) أو لأن مفهومه في طرف⁽¹⁾ مقابل لمفهومها، وهو كونه ما لا يدل على معنى في نفسه⁽²⁾.

قوله: (وهو لا يقع) أي لا يقع عمدة مستقلة، وإن وقع جزءاً منها في بعض المواد، كما في قولنا: زيد لا حجر، واللا حيّ جماد⁽³⁾.

قوله: (وأن يقترن ذلك المعنى) أرجع الضمير المستتر في (أن يقترن) إلى المعنى؛ لأنه المقترن حقيقة بأحد الأزمنة⁽⁴⁾، لكن وصف الكلمة بالاقتران حينئذ⁽⁵⁾ من قبيل الوصف /45 د/ بحال المتعلق⁽⁶⁾.

ويجوز إرجاعه إلى الكلمة بأن يقرأ (تقترن) بالتاء⁽⁷⁾، أو يراد بالاقتران اقتران الدال بالمدلول، لكن التعبير⁽⁸⁾ عن الحال الواقعة⁽⁹⁾ بين الدال والمدلول بالاقتران غير شائع⁽¹⁰⁾.

قوله: (المدلول عليها بنفسها) /124 أ/ فيه أنه إن أريد بالمعنى المدلول عليه بنفسها المدلول عليه⁽¹¹⁾ بالدلالة المطابقة حتى يكون اقترانه بأحد الأزمنة من قبيل اقتران الكل بالجزء يلزم أن يكون هذا مخالفاً لما سيأتي⁽¹²⁾ في تحقيق معنى الاسم، من أن المعنى المدلول عليه المقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفعل هو معناه التضمني، مع أن المعنى المدلول عليه بنفسها في الفعل⁽¹³⁾ ليس⁽¹⁴⁾ معناه المطابقي، وإن أريد المدلول عليه بالدلالة التضمنية يلزم أن يكون تعريف الاسم الحاصل من دليل الحصر هو كلمة دلت على معنى في نفسها، ومن صفتها أن يكون ذلك المعنى المدلول عليه بالدلالة التضمنية أن لا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة⁽¹⁵⁾، وفي كون هذا المعنى صادقاً على الأسماء التي معانيها بسائط تأمل⁽¹⁶⁾.

وأيضاً لا شك أن هذا الحد للاسم ليس بمقصود في قوله: (وقد علم بذلك حد كل واحد منها).

- (1) (طرف): سقط من (ب).
- (2) وإنما لم يتعرّض الشارح لكونه طرفاً لهما باعتبار استقلال المعنى بالمفهومية وعدمه؛ لأنه ظاهر من بيان وجه الحصر، فلا حاجة إلى ذكره. ينظر: حاشية مولوي شريف 41.
- (3) "فالاسم مادة تامة للكلام باعتبار جزأيه، والفعل مادة له باعتبار جزئية أحد جزأيه، والحرف مادة له باعتبار جزأيه، كقولنا: الإنسان حجر، واللا حجر إنسان". حاشية السالكوتي على عبد الغفور 41/1، وينظر: حاشية الأكيوني 44/1، وسوال باسولي 54.
- (4) ذكر الأكيوني أن الشارح ذكر أن الأول عبارة عما يدل على معنى في نفسها، ولا يلزم إخلاء الخبر عن ضمير راجع إلى المبتدأ؛ لأن الراجع ضمير صفتها، فأرجع الضمير إلى المعنى المذكور في ضمن الأول. ينظر: حاشية الأكيوني 44/1.
- (5) (حينئذ): سقط من (أ).
- (6) نقله بتصرف من حاشية نعمة الله، ينظر: حاشيته، اللوحة 37.
- (7) في (ب): (يقرأ يقترن بالياء).
- (8) في (د): (المعتبر).
- (9) (لكن التعبير عن الحال الواقعة): سقط من (أ).
- (10) (المدلول عليه): سقط من (أ).
- (11) في (د): (عليها).
- (12) ينظر: النص المحقق 180.
- (13) (في الفعل): سقط من (أ).
- (14) (ليس): سقط من (د).
- (15) ينظر: حاشية نور محمد 49.
- (16) في (ج)، و(د): فتأمل.

ويمكن أن يقال: إن المعنى المدلول عليه معتبر ههنا مطلقاً من غير نظر إلى كونه تضمينياً أو مطابقياً⁽¹⁾، فإن كان تحققه في ضمن التضمني يصرف إليه، كما في الفعل، وإن كان في ضمن المطابقي كما في الاسم يصرف إليه⁽²⁾، فتأمل⁽³⁾.

قوله: (في الفهم عنها) متعلق بيقترن، فلما اعتبر الاقتران في الفهم عن الكلمة خرج ما اقترن معناه بأحد الأزمنة الثلاثة في الواقع لا في الفهم، كالمصادر⁽⁴⁾، وما اقترن بحسب الفهم، لكن فهم المعنى والزمان من كلمتين على الترتيب، أو معاً، كيف ما اتفق، كضارب أمس⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

قوله: (مأخوذاً من السمو) "أي سُمِّيَ / 39 ب/ اسماً حال كونه مأخوذاً⁽⁷⁾ من السمو"⁽⁸⁾، وهو العلو. يُحتمل أن يكون السمو بضم السين والميم وتشديد الواو⁽⁹⁾، وكذا العلو بضم العين واللام وتشديد الواو⁽¹⁰⁾، ويراد منه حينئذ في تعريف المعنى المصدر [يالاً بودن]⁽¹¹⁾.

ويُحتمل أن يكون السمو بالحركات الثلاث في السين⁽¹²⁾ وسكون الميم والواو، وكذا العلو في معناه، ويراد منه في العرف معنى الاسم الجامد، يعني [يالاً]⁽¹³⁾، وهذا أقرب باشتقاق الاسم، وأنسب بالوسم الذي ليس بمصدر.

قال الفاضل المحشي في اشتقاق الاسم من السمو: "حذفت الواو⁽¹⁴⁾ ثم نقلت حركة السين إلى ما بعدها؛ ليصح الوقف عليه⁽¹⁵⁾، ثم أتت بهمزة⁽¹⁶⁾ الوصل؛ لئلا يلزم الابتداء بالسكان"⁽¹⁷⁾⁽¹⁸⁾.

- (1) وهذا ما أجاب به الباسولي على هذا الاعتراض. ينظر: سوال باسولي 56.
- (2) وهو ما قاله الأكني كما في حاشيته 44/1.
- (3) (فتأمل): سقط من (ب).
- (4) حاصله أن المراد بالاقتران "ما يفهم معه أحد الأزمنة الثلاثة، واقتران المصدر باعتبار التحقق لا باعتبار الفهم". سوال باسولي 55.
- (5) ينظر: حاشية وجيه الدين، اللوحة 7، وحاشية عبدالغفور 44/1.
- (6) بيانه: "أنه خرج به ما يقترن بأحد الأزمنة بحسب التحقق والوجود، كالضرب مثلاً؛ فإنه لا يتحقق في الخارج بلا زمان، لكن الزمان لا يفهم من لفظه، وخرج أيضاً ما يدل على الزمان بقرينة لفظية، كضارب أمس، وما يكون مقارناً للفهم، لكن يكون فهمه بقرينة حالية، كما إذا أطلق ضارب وفهم الزمان. حاشية الأكني 44/1، وينظر: دافع التوهّمات 188/1.
- (7) قال القدقي: "المتبادر من قولهم: (مأخوذاً) أنه حال من مفعول (سُمِّيَ)، أي: سُمِّيَ ذلك القسم به حال كونه مأخوذاً، فيدل على أن الأخذ مقارن للتسمية". حاشيته على العصام 25، وذكر الأكني أن دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق، وأن التعبير به أسلم. ينظر: حاشيته 45/1.
- (8) حاشية عبدالغفور 45/1.
- (9) اعترض الكاكاخيلي على هذا الاحتمال، وأنه لا يصح الاعتماد عليه لوجوه، منها: أنه لا ينطبق على الطريق الذي ذكره الفاضل عبدالغفور لأخذ الاسم منه؛ لأنه لا حاجة على هذا لنقل حركة السين إلى الميم؛ لصحة الوقف؛ لأنه متحرك بنفسه، ومنها: أنه يلزم على هذا حذف المشدد من الآخر، وهو غير معهود، ومنها: أن هذا القول منه مناقض لما قاله في حاشية تفسير البيضاوي: بضم السين وكسرها وسكون الميم. ينظر: مصدر السرور 127.
- (10) (وكذا العلو بضم العين واللام وتشديد الواو): سقط من (أ).
- (11) (يالاً بودن) بالفارسية تعني المصدر، كما ذكر ذلك مولوي شريف. ينظر: حاشيته 41.
- (12) ذهب السبلكوتي إلى أنه: "لا يجوز أن يكون أصل اسم سَمَو بفتح السين؛ لأن فعلاً بفتح الفاء إذا كان صحيح العين مجموع على أفعل وفُعول، كقُلْس وأقْلَس وفُلُس، وفُعِل بكسر الفاء وضمها يجمع على أفعال، كأعمال وأقْعال في جمع جمل وفُعل"، حاشيته على عبدالغفور 45/1.
- (13) يالاً بالفارسية: تعني اسم جامد، كما ذكر ذلك مولوي شريف. ينظر: حاشيته 41.
- (14) ذكر السبلكوتي أنها حذفت لمجرد التخفيف من غير علة قياسية، ولذا دار الإعراب على آخر ما بقي. ينظر: حاشيته على عبدالغفور 45/1.
- (15) "لأن الوقف بالإسكان، أو بالإشمام، أو الروم لا يصح بدون الحركة". حاشية السبلكوتي 45/1.
- (16) (همزة): سقطت من (أ).
- (17) حاشية الملا عبدالغفور 46/1.
- (18) ينظر في مسألة أصل اشتقاق الاسم كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف 6/1، 7، دار الفكر.

وقال بعض المحققين⁽¹⁾: "إن ظاهر هذا الكلام يدل على أن النحويين أخذوا الاسم لهذا القسم من الكلمة من السمو، أو الوسم ابتداءً، والظاهر أنهم نقلوه من معناه اللغوي إلى المعنى المصطلح⁽²⁾؛ فإنه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء، كما في قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)⁽³⁾، في القاموس: "اسم الشيء بالضم والكسر، وُسْمُهُ وُسْمَاءٌ مثلثين: علامته، واللفظ الموضوع على الجوهر والعَرَضُ للتمييز"⁽⁴⁾⁽⁵⁾، نعم، لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيداً⁽⁶⁾ انتهى. لكن في هذا المقام بيان مأخذ الاسم اللغوي غير مناسب⁽⁷⁾.

قوله: (حيث يتركب منه وحده الكلام) وتركب الكلام أمرٌ معتدُّ به عندهم؛ إذ بناء الكلمات لتركيب الكلام وإفادة المقاصد، ويمكن بيان⁽⁸⁾ استعلائه بأن يقال: إنَّ الاسم يصلح أن يكون مُسنداً⁽⁹⁾ ومسنداً إليه دون أخويه، أو يقال: إنه يدل على معناه المطابقي بالاستقلال دون أخويه⁽¹⁰⁾، أو يقال: /125/ أ/ إن أخويه يتوقفان⁽¹¹⁾ عليه، أما الفعل فمن جهة /46 د/ الاشتقاق والدلالة على معناه المطابقي، وأما الحرف فمن جهة الاحتياج إلى ضمنية الاسم والفعل، فيلزم توقفه على الاسم ابتداءً أو بواسطة⁽¹²⁾.

قوله: (وقيل: من الوسم وهو العلامة) وإنما قال: (قيل)؛ لأن هذا رأي الكوفيين، وما سبق رأي البصريين، فرجَّح رأي البصريين كما هو المختار عند المصنّف، ولأن المناسب في وجه تسمية الأمور المتعددة المتقابلة أن لا يتحقق نكتة واحدة منها في الآخر، وإن كان وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطرداً أو منعكساً⁽¹³⁾، وكون اللفظ علامة لمسماه مشترك في الجميع، ولأن الفعل المأخوذ منه كُسُمِيَ ويُسمَى، وجمعه على أسماء يدل على اشتقاقه من السمو⁽¹⁴⁾، " فإنه لو كان كما قيل: لكان فعله وَسَمَ يَسُمُ وجمعه أوسام، وارتكاب القلب⁽¹⁵⁾

(1) وهو العصام كما في حاشيته 18/1.

(2) ينظر: سوال كابلي 37.

(3) سورة البقرة، من الآية (30).

(4) القاموس المحيط 296/1، مادة (سما).

(5) ذكر صاحب معارف الكافية وجهاً آخر في نقل الاسم من معناه اللغوي إلى الاصطلاحي، وهو " أن السمو بمعنى العلو، فسميت به الكلمة المقابلة للفعل والحرف؛ لعلوها على أخويها حيث يتركب من نوعه الكلام من غير احتياج إلى الفعل والحرف، وهما محتاجان إلى الاسم في تحقيق الكلام منها، وأيضاً يرفع المسمى من زاوية الهجران إلى منطقة العرفان ". معارف الكافية 48.

(6) حاشية العصام 18/1.

(7) ذهب منلا زاده إلى أنه لا إشكال في ذلك، بل عده من تمام معناه الاصطلاحي، فقال: " وخصّ في عرف النحاة بهذا القسم من الألفاظ الذي يقابل الفعل والحرف، ويطلق على ما يقابل الصفة، ويطلق على ما يقابل الظرف، ويطلق أيضاً مُرادفاً للعلم، وهو مأخوذ في أصل اللغة من السمو عند البصريّة، ومن السّمة عند الكوفية، وهذا تمام معناه الاصطلاحي، فلا إشكال أصلاً ". حاشيته، اللوحة 35.

(8) (بيان): سقط من (أ).

(9) (مسنداً): سقط من (أ).

(10) وهو الذي اقتصر عليه وجبه الدين، كما في حاشيته، اللوحة 7.

(11) في (ب): يتوقف.

(12) ينظر: مصدر السرور 128.

(13) قال في معارف الكافية: " الاطراد في وجه التسمية ليس بشرطاً، والاطراد ههنا هو أن لا يوجد ذلك الوجه في الغير ". معارف الكافية 49.

(14) جميع أمثلة اشتقاقه من التصغير والتكبير، والفعل المجرد والمزيد، كلها منقوص كُسُمِيَ وأسماء وأسامي وسما وسميت وتسميت "، ولو كان مشتقاً من الوسم لكانت أمثلة اشتقاقه مثلاً وأوياً، كوسم وأوسام وأواسم ووسمت وتوسمت. ينظر: حاشية السيلالكوتي 46/1.

(15) اعترض الكاكاخيلي على إيراد لفظ القلب هنا، وعدّه غير مناسب؛ " لأنه نقل شيء إلى موضع شيء، أي: منقول هذا الشيء إلى

بعيداً⁽¹⁾⁽²⁾، ويمكن أن يقال⁽³⁾: في الجمع على أسماء: إنه جمع اسم الذي أخذ من الوسم، ولا حاجة إلى أن يجمع الشيء باعتبار أصله⁽⁴⁾.

قوله: (لتضمنه الفعل اللغوي) وهذا هو المعنى المعتد به في الفعل حتى يراد عند الإطلاق هذا المعنى، وهو المعنى الذي في نفسه "فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول"⁽⁵⁾⁽⁶⁾.

قوله: (وقد علم) الواو إما ابتدائية⁽⁷⁾، أو عاطفة تعطف هذه الجملة الفعلية على الفعلية التي قدرت لتعلق الظرف في قوله: لأنها أي انحصرت لأنها كذا، وقد علم بذلك... إلخ، أو للحال⁽⁸⁾، تقديره: هذا⁽⁹⁾ الكلام أفاد الانحصار حال كونه قد علم به حد كل واحد منها⁽¹⁰⁾.

قوله: (بذلك) الباء للاستعانة⁽¹¹⁾، أو للسببية⁽¹²⁾، اختار اسم الإشارة موضع الضمير⁽¹³⁾ للإشارة إلى زيادة تمكنه في الذهن⁽¹⁴⁾ وكمال انكشافه⁽¹⁵⁾، وإيراد (ذلك) دون (هذا)؛ لبعده عن الحسن؛ بسبب كونه أمراً معنوياً، أو استحقاقه التعظيم⁽¹⁶⁾؛ لكمال جودته⁽¹⁷⁾.

=

موضع ذلك الشيء، وههنا لم ينقل إلى فاء الكلمة لامها، وإن انتقل فإنها إلى لامها، إلا أن يقال: إن المراد من القلب النقل ". مصدر السرور 129.

- (1) حاشية عبدالغفور 45/1.
- (2) هذا منه رد لما يقال من أنه لم لا يجوز أن يكون أصله وسم جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تخفيفه بالحذف؛ إذ موضع الحذف اللام، ثم حذف نسباً ورد في تصرفاته في موضع اللام؛ إذ حذف من ذلك المكان، فرد بأن القول بالقلب بعيد، وهو مع كونه خلاف الأصل لا يكون مطرداً. ينظر: حاشية السالكوتي 45/1، ودافع التوهمات 190/1.
- (3) القائل هو عبدالغفور. ينظر: حاشيته 45/1.
- (4) ينظر تفصيل المسألة، كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف 6/1، 7، 8.
- (5) حاشية عبدالغفور 45/1، 46.
- (6) خطأ الأكيبي هذه التسمية، وعلل ذلك بأنه عن عادتهم أن يسموا الدال باسم المدلول إذا كان المدلول مطابقاً، وههنا تضمني، وذهب إلى أنها من تسمية الكل إلى الجزء. ينظر: حاشيته 46/1، وذهب وجيه الدين إلى "أنها تسمية الشيء باسم جزء مدلوله بعلاقة المجاورة". حاشيته على الجامي، اللوحة 7.
- (7) ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 38.
- (8) وجه تقدير أن الواو للحال أن الحالية تقتضي المقارنة، والمقارنة بين العلمين متحققة، وإذا عطف على انحصرت لم يحتمل الحالية؛ لعدم المقارنة بين الانحصار والعلم. ينظر: معارف الكافية 50، وسؤال باسولي 56.
- (9) (هذا): سقط من (د).
- (10) ذهب عبدالغفور إلى أن الواو هنا للاعتراض لتنبيه من لا تُجدي الإشارة، ولعدم ذكر المعطوف عليه صريحاً، وذكر السالكوتي أن هذا هو مختار صاحب الكشف، فإنه لا يشترط في الاعتراض أن يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بل يجوز أن يكون في آخر الكلام، نحو: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر). ينظر: حاشية عبدالغفور مع حاشية السالكوتي عليه 46/1، بينما ذهب مصلح الدين اللاري إلى جواز حمله على الاستئناف، لأنه لما لم يعرف أقسام الكلمة، واستدل على الحصر كأن سائلاً يقول: هذا حصر في المجهول فلا فائدة فيه، فنقول في جوابه: (وقد علم... إلخ)، وفائدة الاستئناف مع الواو – وإن كان قليلاً – أنه يكون لترغيب الطالب، وأنه سعى أنه يحفظ، لا مُستلماً منه معرفة المحدود. ينظر: حاشيته، اللوحة 19.
- (11) "لأن المبادئ آلات لحصول العلم بالمطالب". حاشية السالكوتي 46/1.
- (12) ذهب مصلح الدين اللاري إلى جواز حمل الباء على المصاحبة، فقال: "ويحتمل أن تكون الباء للمصاحبة، وذلك إشارة إلى دعوى الحصر الذي استدلل عليه، أي: قد علم مع دعوى الحصر حد كل واحد". حاشيته، اللوحة 19.
- (13) أراد المحشي دفع اعتراض حاصله أن أسماء الإشارة موضوعة للمشار إليه المحسوس، ووجه الانحصار أمر معقول ليس بمحسوس، فلا يصح قوله: (بذلك) بل يجب أن يقول: (به). ينظر: معارف الكافية 51، وحاشية الأكيبي 46/1.
- (14) ينظر: دافع التوهمات 190/1.
- (15) وقال صفي بن نصير: "إنما قال (بذلك) دون (به) مع أن الموضع موضع المضمر، لتقدم المعاد بالزيادة التمكن في الذهن". غاية التحقيق 23، وينظر: حاشية الأكيبي 46/1، وحاشية المولى محرم 31/1.
- (16) وذلك باستعارة الصيغة الموضوعية للبعد المكاني إلى البعد الرتبي، وكل ما بعد رتبة يستحق التعظيم. ينظر: حاشية السالكوتي 47/1.
- (17) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور، ينظر: حاشيته 46/1.

قوله: (حدُّ كلٍّ واحد منها) كلتا الإضافتين⁽¹⁾ لامية⁽²⁾، وإن امتنع التصريح بها في الثانية⁽³⁾⁽⁴⁾، وكلمة (من) للتبعيض⁽⁵⁾، والظرف صفة (واحد)⁽⁶⁾.

قوله: (لأنه قد علم به، أي بوجه الحصر) لا وجه لإرجاع الضمير ثم تفسيره بقوله: (أي بوجه الحصر)⁽⁷⁾ بل الأولى أن يقال: لأنه قد علم بوجه الحصر⁽⁸⁾، إلا أن يقال⁽⁹⁾: أشار بذكر الضمير ههنا إلى أنَّ الإشارة في قوله: (وقد علم بذلك) وقع موقع الضمير⁽¹⁰⁾، وفيه بعد.

قوله: (أن الحرف... إلخ) بين حدود الأقسام المفهومة من دليل الحصر بالترتيب الذي علم منه تقديم الحرف ثم الفعل.

فإن قلت: الترتيب المذكور /40 ب/ يقتضي تقديم الاسم على الفعل حيث قال: الثاني الاسم، والأول الفعل، فعلم مفهوم الاسم مقدماً على مفهوم الفعل.

قلت: نعم، كون ذلك المعنى مسمًى بالاسم، وهذا المعنى مسمًى بالفعل علم بتقديم الاسم على الفعل، لكن نفس مفهوم الفعل علم مقدماً على مفهوم الاسم بقوله: (والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا)، ولهذا قال: (الثاني الاسم، والأول الفعل)⁽¹¹⁾.

ويمكن أن يقال: إنَّ ما به الامتياز بين مفهومي الاسم والفعل، وهو فيه /126 أ/ الاقتران، وهو معتبر في الفعل وجوداً أو في الاسم عدماً، والوجود أشرف بالنسبة إلى العدم⁽¹²⁾.
وأيضاً: العدم يعلم بالقياس إلى الوجود الذي سلكته، فالمناسب تقديم مفهوم الفعل على الاسم.

- (1) وهما إضافة الحد إلى كل، وإضافة كل إلى واحد. ينظر: حاشية عبدالغفور 46/1.
- (2) وإنما كانت الإضافة لامية؛ لأن كل كلمة جزئي؛ لأنها لإحاطة جزئيات ما أضيفت هي إليه على سبيل الانفراد، وهو أن يعتبر كل مسمًى بانفراده كان ليس معه غيره، ومفهوم قوله: (واحد منها) كلي؛ لأنه يصدق على الاسم والفعل والحرف، والجزئي مغاير للكلي، فإذا ثبت التغاير بين المضاف والمضاف إليه كانت الإضافة بمعنى اللام. ينظر: غاية التحقيق 23، وسؤال باسولي 58، ودافع التوهّمات 194/1، وخادمة الكافية 23، وحاشية عبدالغفور 46/1.
- (3) ينظر: حاشية عبدالغفور 47/1.
- (4) لا يلزم إظهار اللام في الإضافة اللامية، بل يكفي ثبوت الاختصاص، قال الشارح الجامي في مبحث الإضافة: "لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام". الفوائد الضيائية 374، وينظر: حاشية عبدالغفور 46/1، وسؤال باسولي 58.
- (5) هذا منه دفع لما يتوهم من أن كلمة (من) يكثر استعمالها في البيان، فتكون الأقسام الثلاثة بياناً لكل واحد، مع أنه لا يصحّ الحمل بين الأقسام وبين كل واحد، والمُبين – بالكسر – يحمل على المبيّن – بالفتح – بالوجوب، وحاصل الدفع أن (من) هنا للتبعيض لا للبيان، بقريّة دخولها على ضمير الجمع؛ لأن الدخول على ضمير الجمع بعينه دخول على الجمع، والدخول على الجمع قريّة كون (من) للتبعيض. ينظر: دافع التوهّمات 194/1، ومصدر السرور 131.
- (6) توضيحه – كما قال مصلح الدين اللاري: – "أن لفظة (كل) لإحاطة الجزئيات فهو في حكمها وواحدٌ منها كلّ، والأقسام الثلاثة مندرجة تحته، فكانه قال: قد علم حد جزئيات مختصة بواحدٍ منها". حاشيته، اللوحة 19، فيمتنع التصريح بها إلا بعد التأويل بالجزئيات، وإلا يلزم فكّ (كل) عن الإضافة، وهذا لا يجوز؛ لأنه لازم الإضافة. ينظر: غاية التحقيق 24.
- (7) "فسره لئلا يتوهم رجوعه إلى كل واحد"، حاشية الأكني 46/1.
- (8) ردّ منلا زاده هذا الاعتراض بأن الأمر ليس كما زعمه البعض؛ لأن ذكر أسماء الإشارة بعد تمام الكلام وبناء الغير عليه من كمال الفصاحة، وأن ذكره للتفسير فليبيان مرجع الضمير. ينظر: حاشيته، اللوحة 35.
- (9) (بأن يقال): سقط من (ب).
- (10) قال منلا زاده: "وإنما ذكر اسم الإشارة في موضعه لزيادة تمكّن المشار إليه في ذهن السامع. حاشيته، اللوحة 35.
- (11) ينظر: مصدر السرور 131.
- (12) ينظر: حاشية وجيه الدين، اللوحة 7 من المخطوط.

قوله: (لكنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) ليس في الكلام استدراك يقتضي ذكر (لكن)⁽¹⁾، فالأولى تركه فيما يليه من قوله: (والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن... إلخ)، كما لا يخفى⁽²⁾، فتأمل.

قوله: (فالكلمة مشتركة بين الأقسام الثلاثة) قال بعض المحققين⁽³⁾: " لا دخل له فيما هو بصده، من أنه علم بذلك لكل واحد حدّ بمعنى المعرف الجامع 47/د المانع؛ لأنه لا يتوقف على أن يكون في المعرف قدر مشترك، بل قد يتحقق بمجرد المميز⁽⁴⁾، إلا أنه أراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه⁽⁵⁾ انتهى⁽⁶⁾.

ويمكن أن يقال: إن كون معرف كل منها جامعاً لجميع أفرادهم يفهم من ذكر القدر المشترك الذي يصدق على جميع أفراد كل منها، وكونه مانعاً يفهم من القيد الذي اعتبر في كل منها⁽⁷⁾، وامتناز به عن الآخر، فلهذا الكلام مدخل فيما هو بصده⁽⁸⁾، تأمل.

قوله: (وليس المراد بالحد ههنا) أي في هذا الفن؛ فإن الحد عند أهل هذا الفن هو المعرف الجامع المانع⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾، وأما عند المنطقيين فهو المعرف المشتمل على ذاتيات المعرف فقط⁽¹¹⁾⁽¹²⁾، "أو في هذا المقام⁽¹³⁾؛ لأن المركب من ما به الاشتراك، وما به الامتياز اللازم في هذا المقام لا يلزم أن يكون حدّاً مقابلاً للرسم⁽¹⁴⁾، والمقصود من هذا الكلام دفع دخل مقدر⁽¹⁵⁾، تقريره: أن ما يفهم من هذا البيان ليس إلا مفهومات جامعة لأفراد

- (1) وذلك لأن كلمة (لكن) موضوعة للاستدراك، وهو دفع التوهم الحاصل من سوق الكلام، ولم يتوهم ههنا ليستدرك بها. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 35، ومصدر السرور 131.
- (2) ذهب منلا زادة إلى أنه يمكن أن يقال أن ههنا توهماً ناشئاً من سوق الكلام؛ "لأنه قد ذكر في دليل الحصر اقتران المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة وعدمه، ثم ذكر أن الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها، والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها، فصار المعنى المذكور للفعل هذا محلاً للتوهم، وهل هو مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة". حاشيته، اللوحة 36.
- (3) وهو العصام.
- (4) أجاب الكاكاخيلي عن اعتراض العصام هذا بأنه لما كان الغالب في الحد انضمام المميز إلى المشترك، بل هو واجب عند المتأخرين القائلين بعدم جواز التعريف بالمميز وحده تعرض الشارح للأمر المشترك والمميز كليهما في حدود الأقسام الثلاثة للكلمة، فلا يرد ما قيل: من أن الحد يكفي فيه المميز وحده. ينظر: مصدر السرور 131.
- (5) حاشية العصام 18/1.
- (6) حاصله - كما ذكره الملا جمال الدين: "أن كل تقسيم حقيقي - كما فيما نحن فيه - يشتمل على ما هو مشترك بين أقسامه، وعلى ما يمتاز عن أخويه، وعلى اعتبار انضمام المميز إلى المشترك، ولا معنى للحد إلا ذلك، فاعتبار الأمر المشترك فيما ذكره ليس لتوقف المعرف عليه، بل لأنه كذلك في الترقيم". حاشيته 25.
- (7) (كل منها): سقط من (د).
- (8) ينظر: حاشية وجيه الدين، اللوحة 7 من المخطوط.
- (9) سواء كان بالذاتيات أو العرضيات، أو بعض أجزائه ذاتياً، وبعضها عرضياً. ينظر: حاشية محمد أمين 27، ودافع التوهمات 195/1.
- (10) اعترض منلا زادة على كلام المحشي هنا تبعاً للعصام بأن الحد يطلق عند أهل العربية على مطلق العرف تارة سواء كان جامعاً مانعاً أم لا، وأن المعرف الجامع لا يتأتى من دون الجنس والفصل، ويطلق تارة على المعرف الجامع المانع أعظم من الحد والرسم، ونقل عن الكازروني أنه قال في حاشية شرح الهندي: "إن أرباب العربية والأصول يستعملون الحد بمعنى العرف، ولا يريدون بالمعرف الجامع المانع؛ لأن الصواب أن التعريف بالأعم جائز، لكن يجوز أن يراد بالحد: المعرف الجامع المانع، كما قال المرتضى الشريف في شرح المفتاح: الحد عنده - أي عند صاحب المفتاح - وهو المعرف الجامع المانع". حاشية منلا زادة، اللوحة 36.
- (11) ينظر: حاشية الأكيوني 47/1.
- (12) نقل الملا جمال الدين عن السيد السند قوله: "اعلم أن أرباب العربية والأصول يستعملون الحد بمعنى المعرف، وكثيراً ما يقع الغلط؛ بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين". حاشية الملا جمال الدين 26.
- (13) عطف على قوله: "أو في هذا الفن". ينظر: دافع التوهمات 195/1.
- (14) حاشية عبد الغفور 47/1.
- (15) هذا الدخل اعترض به الإمام الرازي، حيث ذكر أن مثل هذه التعريفات لا تكون حدوداً؛ لأن الحد هو المركب من جنس وفصل وجوديين، وفصل الحرف المخرج لأخويه عديمي، وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل، فأجاب الشارح بأن هذا الشرط اعتبر به أهل الميزان، وأما الأدباء فليس المراد بالحد عندهم إلا المعرف الجامع المانع، وإذا كان فصله عديمياً فهو حد عندهم، رسم عند أهل الميزان. ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 39.

كل منها، مانعة من دخول الغير فيه، وأما كون هذه المفهومات حداً لكل منها مشتملاً على ذاتياته فلا⁽¹⁾، فدفعت بأن ليس المراد بالحد إلا المعرف الجامع المانع⁽²⁾⁽³⁾.

قوله: (ولله درّ المصنف) هذا الكلام "يمدح به بكثرة الخير"⁽⁴⁾.

"والدرّ: في الأصل ما درّ، أي نزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر⁽⁵⁾⁽⁶⁾، وهو في مقام المدح "كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه⁽⁷⁾⁽⁸⁾، وإنما نسب فعله إلى الله - تعالى - للتعجب منه؛ لأن الله - تعالى - ينشئ العجائب"⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾، والمقصود ههنا: "ولله در المصنف شفقة للمتعلمين، حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي، والغبي، والمتوسط"⁽¹¹⁾⁽¹²⁾.

قوله: (ثم صرّح بها فيما بعد) هذا التصريح في حدّ الحرف غير ظاهر، فإن ما فهم في ضمن دليل الحصر هو ما لا يدل على معنى في نفسها، وما صرّح به بعد هو ما دلّ على معنى في غيرها، فهما متغايران، وإن كانا متلازمين⁽¹³⁾.

قوله: (الكلام) لم يعطفه على ما سبق⁽¹⁴⁾؛ لأن دأبه في هذا الكتاب إيراد المسائل المنفصلة عما قبلها اللائقة لأن تُعنون بعنوان الكتاب، أو الفصل، أو الباب، أو أمثالها، بدون ذكر مثل هذه⁽¹⁵⁾ العنوانات⁽¹⁶⁾، لكن

- (1) بنظر: معارف الكافية 52، وتحريّر سنبت 14، ودافع التوهّمات 195/1.
- (2) فحقيقة الأمور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها، وجميع ما ذكر هنا داخل في مفهوم هذه الأقسام، فيكون ما علم من المعرفات حدوداً لها. ينظر: حاشية العصام 18/1.
- (3) جاء في خادمة الكافية أنه يمكن أن يقال في دفعه: "العدم المحض لا يقع ذاتياً لشيء، وأما عدم المضاف يصير ذاتياً لشيء، وهو ههنا مضاف، أي: عدم الدلالة وعدم الاقتران". خادمة الكافية 23.
- (4) حاشية العصام 18/1.
- (5) قال الجوهري: الدرّ: اللبن، ويقال في المدح: لله درّه، أي: عمله. ينظر: الصحاح 656/2، مادة (درّ).
- (6) ذكر صاحب دافع التوهّمات "أن استعمال الدرّ في المطر عند أهل اللغة غير معتبر، بل هو مجاز لغوي، كاستعمال الدرّ في الخير الكثير". دافع التوهّمات 195/1.
- (7) ذكر الملا عبد الغفور أن الدر في اللغة: اللبن، وفيه خير كثير عند العرب، فأريد به مجازاً، فيقال في الذم: لا درّ درّه، أي: لا كثير خيره، وفي المدح: لله درّه؛ وذلك لأن العرب إذا أعظموا شيئاً نسبوه إلى الله - سبحانه - قصداً إلى أنّ غيره لا يقدر عليه. ينظر: حاشيته 48/1، وذهب نعمة الله إلى "أنه يمكن أن يجعل باقياً على حقيقته، فالمراد به لبن أمه التي غذته حتى صار نحريراً كاملاً". حاشيته، اللوحة 39.
- (8) في القاموس: اللام يجيء للقسم والتعجب المجرد عن القسم، ويستعمل في: لله درّه، وفي النداء، مأخوذ من السيلالكوتي 47/1.
- (9) شرح الرضوي على الكافية 70/2، ت يوسف عمر.
- (10) "لأن العرب إذا ذكروا شيئاً وحصل منه الحيرة والتعجب ينسبون ذلك الشيء إلى الله - تعالى -؛ إذ لا يقدر عليه غيره، ثم هو منشأ ومظهره"، خادمة الكافية 23.
- (11) حاشية العصام 18/1.
- (12) ووجه كونه لم يهمل جانب الذكي، والغبي، والمتوسط - كما ذكره وجيه الدين -، "أنه ضمن دليل الحصر حد كل واحد منهما، فالذكي يعلم من نفس القسم الدليل، والمتوسط يحتاج إلى الإشعار"، فاستشعر بقوله: "وقد علم... إلخ"، والغبي لا يعلم بالإشعار أن الدليل ضمن حد كل واحد منها، ما لم يُصرّح بالجنس والفصل على صورة القول الشارح، فصرّح بحد كل واحد منها على صورة، فقال: الاسم ما دل...، والفعل ما دل...، والحرف ما دل...". حاشية وجيه الدين، اللوحة 7، وينظر: تحريّر سنبت 14.
- (13) ينظر: سوال باسولي 59.
- (14) ينظر: حاشية الأكيّني 48/1، وخادمة الكافية 24.
- (15) (هذه) سقط من (ب).
- (16) حاصله أن (الكلمة) كان بحثاً، و(الكلام) بحثاً آخر، فشابه بالباب بعد الباب، وبالفصل بعد الفصل، فلذلك لم يأت به ههنا، كما لا يُؤتى بالعاطف في الباب بعد الباب، والفصل بعد الفصل. ينظر: معارف الكافية 53، ومصدر السرور 133، وحاشية الأكيّني 48/1.

يشير إلى انفصالها بترك العطف رَوْماً للاختصار⁽¹⁾، كما قال: الاسم كذا، والمرفوعات كذا، والمنصوبات كذا⁽²⁾.

قوله: (في اللغة ما يُتَكَلَّمُ به) كالعطاء، فإنه في أصل اللغة اسم لما يُعْطَى⁽³⁾، ثم قد⁽⁴⁾ يستعمل استعمال 127/ أ/ المصدر⁽⁵⁾، يقال: كَلَّمْتُهُ كلاماً، وأُعْطِيَ إعطاءً⁽⁶⁾، قال بعض المحققين: "ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مُكْتَفِياً به في أداء المرام على ما في القاموس⁽⁷⁾."

ولا يخفى أنه أشد مناسبة لما اصطلح عليه⁽⁸⁾، فالأولى أن يجعل النقل عنه إليه⁽⁹⁾، انتهى⁽¹⁰⁾.
ولا يخفى عليك⁽¹¹⁾ أن هذا وإن كان مناسباً لإفادة الفائدة التامة المعتبرة في مفهوم الكلام من جهة الإسناد، لكن لا إشعار فيه بكون الكلام لفظاً، كما في ما يُتَكَلَّمُ من الإشعار بلفظيته.

ثم المعنى في ذكر المعنى اللغوي للكلام ههنا وترك المعنى اللغوي للكلمة، وهو اللفظة، فيما سق غير ظاهر⁽¹²⁾.

- (1) ويمكن أن يقال: إنه ترك العطف لئلا يتوهم التبعية المتخيلة بالتسوية؛ لأنه فصل آخر من الكلام. ينظر: حاشية نور محمد 48، ودافع التوهمات 197/1.
- (2) (كذا) سقط من (أ).
- (3) ظاهر هذا التفسير أنه غير مصدر، لكنه يستعمل استعمال المصدر، ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 19.
- (4) (قد) سقط من (د).
- (5) اختلف في (الكلام) أهو مصدر، أم اسم مصدر، على مذهبين: أحدهما: أنه مصدر كلم محذوف الزوائد، مثل سلم سلاماً وأعطى إعطاءً، والذي يدل على أن الكلام مصدر أنه أُعْمِلَ عمل المصدر، فنقول مثلاً: عجبت من كلامك زيداً، فزيداً منصوب بأنه مفعول به لكلامك ومعمول له، والثاني: أنه ليس بمصدر؛ لأنه لو كان مصدراً ففعله إما كَلَّمَ، أو تَكَلَّمَ، أو تكالم، أو كالم، والكل باطل؛ لأن مصدر كَلَّمَ ومصدر كَلَّمَ تكليماً، ومصدر تكلم انكلم، ومصدر تكالم انتكالم، ومصدر كالم مكالمه وكلاماً، فالكلام اسم المصدر الذي هو المتكلم، كما أن السلام اسم للتسليم، ووجه عمله عمل المصادر أن اسم الشيء يعمل عمل مُسَمَّاه. ينظر: شرح الكافية، للأصفهني 19، وشرح الكافية للجلال الدواني، اللوحة 4 من المخطوط.
- (6) هذا منه دفع لإيراد، مفاده أنه إذا صار الكلام اسماً لما يتكلم به لا يصير مصدراً، فينبغي أن لا يقع مفعولاً مطلقاً في نحو قوله: كلمته كلاماً؛ لأن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً، فأجاب بما حاصله: أن الكلام في الأصل اسم لما يُتَكَلَّمُ به، ثم استعمل في المعنى المصدري، كاللفظ اسم لما يتلفظ به وقد يستعمل في المعنى المصدري. ينظر: سوال كابل 39.
- (7) قال في القاموس: الكلام: القول، أو ما كان مُكْتَفِياً بنفسه، والكلمة: اللفظة والقصيدة، والجمع كَلَّمَ، كالكلمة بالكسر والجمع ككسبر، والكلمة بالفتح جمع بالياء، وفي الصحاح: الكلام اسم جنس يقع على الكثير والقليل، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات؛ لأنه جمع كلمة، مثل نيقة وثيق، ولهذا قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية، ولم يقل ما الكلام؛ لأنه أراد نفس ثلاثة أشياء: الاسم والفعل والحرف، فجاء بما لا يكون إلا جمعاً، وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة، والكلمة القصيدة بطولها. ينظر: القاموس المحيط 1491/1، مادة (كلم)، وتاج اللغة وصحاح العربية 2023/5، مادة (كلم).
- (8) وإنما كان أشد مناسبة لأنه مختص بالمركب أيضاً، فيكون نقله إليه من قبيل نقل أحد المتساويين إلى الآخر، وهو أشد مناسبة من نقل العام إلى الخاص، وإن كان الثاني كثير الوقوع. ينظر: حاشية محمد أمين 28.
- (9) حاشية العصام 19/1.
- (10) تعقبه منلا زادة بأن المكتفي به من الكلام أخص به منه مطلقاً؛ لأنه يقتضي الحكم والإسناد، فيكون للكلام معنيين بحسب اللغة، الأول: ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً، والثاني: المركب التام المفيد المكتفي به في الإفادة، فكل واحدة منها يصلح أن تكون مأخذ المعنى الاصطلاحي، وهو ما تضمن كلمتين بالإسناد، والمشهور أنه مأخوذ من المعنى الأعم دون الأخص؛ لتظهر فائدة النقل؛ فإنه لو نقل من الأخص لم تظهر فائدته؛ لاتحادهما لفظاً ومعنى، فاندفع ما قاله العصام. ينظر: حاشيته، اللوحة 38، وحاشية البوسنوي، اللوحة 13.
- (11) (عليك) سقط من (ب).
- (12) ذكر منلا زادة أن الداعي إلى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة هو تخصيص المعنى للكلام هنا بالبيان، توسط ذكر الاشتقاق؛ لأنه لما ذكر هناك اشتقاقها من الكَلَّمَ وهو الجرح، وأن لها تأثيراً في النفوس كالجرح، واستشهد عليه، ثم انتقل من ذلك إلى بيان أحوال الكَلَّمَ، ظهر من ذلك معناها اللغوي، ثم لما طال العهد ببيان تعريف الكلمة، وهو قيده، وذكر محترزاته، عاد ببيان المعنى اللغوي للكلام؛ تنبيهاً لما مضى من البيان وتذكيراً، أو يقال: ترك المعنى اللغوي للكلمة لشهرته وأنباء المعنى الاصطلاحي عنه، بخلاف الكلام، فإن المتبادر منه عند الإطلاق المعنى العرفي. ينظر: حاشيته، اللوحة 38.

قوله: /41 ب/ (أي لفظ تضمن) فسّر (ما) العامة المتبادر منها الشيء المطلق باللفظ؛ لأن الكلام الذي⁽¹⁾ يبحث النحاة عن أحواله ويعرفونه هو اللفظ⁽²⁾؛ لأن النحوي يبحث عن أحوال اللفظ⁽³⁾.

وقيل: فائدة تفسير (ما) باللفظ أنه لو ترك على إطلاقه لم يكن التعريف مانعاً، لصدقه على مجموع (زيد قائم) المأخوذ مع ذات الجدار مثلاً؛ فإنه شيءٌ تضمن كلمتين بالإسناد، لكنه ليس بلفظ؛ لأن المجموع المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ⁽⁴⁾.

وفيه أنه لم يصح⁽⁵⁾ بعد؛ فإنه لو أخذ مع زيد قائم – مثلاً – لفظٌ مهملاً يصدق على المجموع لفظٌ تضمن كلمتين بالإسناد، /48 د/ إلا أن يُرتكب أنه كلام مشتمل على حشو⁽⁶⁾، أو ما يفسر (ما) بلفظ موضوع⁽⁷⁾، بقرينة أن بحث النحوي عن الألفاظ الموضوعية⁽⁸⁾.

ثم اعلم أن السيد الشريف – قدس الله سره – صرح في حاشية شرح المطالع، بأن من الأمور المعلومة بالضرورة أن الأشياء المتعددة لا تصير أمراً واحداً ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية، هي جزء صوري للمركب منها⁽⁹⁾.

فعلى هذا لا بدّ من اعتبار الهيئة التي هي ليست بلفظ في كل كلام بطريق الجزئية⁽¹⁰⁾، فيكون مركباً من اللفظ وغير اللفظ، فيكون تفسير (ما) باللفظ مخرجاً⁽¹¹⁾ لجميع أفراد الكلام عن تعريفه، فلا يكون جامعاً، إلا أن يمنع كلية ما نُقل عنه – قدس سره – كما نقل عن بعضهم: إذا ارتكب كون الهيئة جزءاً من اللفظ، كما قيل في هيئة الفعل الدال على الزمان، فتأمل.

قوله: (حقيقة أو حكماً) الظاهر أنه قيد تضمن المتعلق بكلمتين، فتضمن الكلمتين حقيقة أن يكون كل من الكلمتين المتضمنتين كلمة حقيقية⁽¹²⁾، وتضمن الكلمتين حكماً: أن لا تكون الكلمتان حقيقتين⁽¹³⁾ سواء كانت إحداها أو كلتاها⁽¹⁴⁾.

- (1) (الذي) سقط من (د).
- (2) (ويعرفونه هو اللفظ) سقط من (أ).
- (3) "فالنحوي يبحث عن الكلام اللفظي، والكلام النفسي خارج عن مجتمعهم"، حاشية مولوي شريف 45.
- (4) منقول بتصريف من حاشية نعمة الله، ينظر: اللوحة 40.
- (5) في (ب): "يصلح" بدل "يصح".
- (6) عدّ منلا زادة هذا الكلام ليس بشيء؛ "لعدم ارتباطه بما قبله، والحشو وإن كان هو الزائد المستغنى عنه، لكن له ارتباط بالكلام الذي ذكر فيه" حاشيته، اللوحة 40.
- (7) تعقبه منلا زادة بأنه حينئذ يخرج عن تعريف الكلام مثل جَسَقٍ مهملاً، إذا أريد به لفظه يكون موضوعاً لنفسه كسائر الألفاظ، وضعاً غير قصدي على ما ذهب إليه التفتازاني، فيكون من أعلام الأجناس. ينظر: حاشيته، اللوحة 40.
- (8) ينظر: حاشية العصام 19/1.
- (9) ينظر: حاشية السيد الشريف الجرجاني على مطالع الأنظار على متن طوابع الأنظار 19، 20.
- (10) ذكر صاحب دافع التوهّمات أن الهيئة شرط للكلام خارج عنه؛ لأن الكلام أمر مستقل وحقيقة محصلة وحدانية، ممتازة عن غيره، والهيئة أمر اعتباري، لا وجود لها في الخارج، بخلاف الكلمتين، فإنهما فردين للفظ، واللفظ قسم من الموجود الخارج، والحقيقة المحصلة الوحدانية لا تتركب من الأمر الاعتباري والموجود الخارج، فحقيقة الكلام يكون عبارة عن الكلمتين فقط، وأما الهيئة فتكون خارجة عنها شرط الحصر لها. ينظر: دافع التوهّمات 201/1.
- (11) (مخرجاً) سقط من (ب).
- (12) ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 40.
- (13) من (الكلمتين) إلى (حقيقتين): سقط من (أ).
- (14) جاء في مصدر السرور أن الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من أنه يخرج عن التعريف، مثل قولهم: زيد قائم، يناقضه زيد ليس بقائم، ومثل قولهم: زيد أبوه قائم، ومثل قولهم: جسق مهملاً؛ لأن كلاً منهما ليس بمُتضمن للكلمتين؛ لأن الأول متضمن

ويجوز أن يكون قيد كلمتين، ويكون حقيقة بمعنى حقيقية، وحكماً بمعنى حكمية⁽¹⁾، أي كلمتين، سواء كانت كل واحدة منهما⁽²⁾ كلمة حقيقية أو حكمية، وحينئذ ما كان إحدى كلمتيه حقيقية والأخرى حكمية يعلم بالمقايضة، أو مندرج فيه بأدنى تحمّل، والمراد بالكلمة الحكمية ما يصح وقوع الكلمة الحقيقية موقعه، مثلاً قولنا: غلام زيد أبوه قائم، يصحّ أن يقع موقع الطرفين كلمة هذا، أو كلمة ذاك، يقال: هذا ذاك⁽³⁾.

فإن قلت: يشكل هذا بالكلام الشرطي، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ فإنه لا يصحّ التعبير عنه من طرفيه بلفظ /128/ مفرد، كما حقق في موضعه⁽⁴⁾.

قلت: هذا إنما يشكل لو كان الإسناد بين الشرط والجزاء⁽⁵⁾، كما هو رأي المنطقيين⁽⁶⁾، وأما إذا كان الإسناد في الجزاء، والشرط قيد له⁽⁷⁾ كما هو رأي الأدباء⁽⁸⁾ فلا؛ فإن طرفي الجزاء كلمتان ولا محالة، حقيقة أو حكماً⁽⁹⁾، وكذا ظاهر في الشرط لو لم يعتبر الإسناد المقصود لذاته، وجعلت الجملة الشرطية كلاماً، ففي المثال المذكور لفظا النهار والموجود ظاهر في الكلام في الجملة⁽¹⁰⁾ الجزئية، ولفظا الشمس وطالعة زيادة طرفية⁽¹¹⁾ في الجملة الشرطية، ولا بد من حمل الكلام على رأي الأدباء في اصطلاحاتهم.

قوله: (أي يكون كل واحدة منهما في ضمنه) فكأنه قال: كلمة وكلمة⁽¹²⁾، وذكر التنبيه للاختصار⁽¹³⁾.
قوله: (فالمتمضمّن اسم فاعل) كتب هذا لتصحيح اللفظ، فهو بمنزلة الإعجام⁽¹⁴⁾، وإقراؤه: لئلا يُخطئ السامع على القارئ أنك قرأت التجنيس، فإن اللفظ يحتمل اسم مفعول⁽¹⁵⁾، قال بعض المحققين: من أن أمثال هذه

-
- =
للمكتمتين، والثاني لجملة وكلمة، والثالث لمهمل وكلمة، والتغاير بين الجملة والمهمل والكلمة مما لا يخفى، مع أن كلاً منها من أفراد الكلام. ينظر: مصدر السرور 135.
(1) ينظر: حاشية مولوي شريف 46.
(2) (منها) سقط من (ب).
(3) ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 40، وغاية التحقيق 24.
(4) ينظر: سوال باسولي 61.
(5) إذ ليس المسند إليه والمسند فيها كلمة حقيقية، ولا حكماً؛ إذ لا يصح التعبير عن طريقها - أي الشرط والجزاء - بمفرد؛ إذ المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم، فتكون النسبة في كل منهما تفصيلاً ملحوظاً، لا بد فيه من ملاحظة المسند إليه والمسند قصداً لا إجمالاً، فلا يصح التعبير بالمفرد.
(6) كما حققه السيد الشريف في حواشيه على الرضي، وعلى شرح التلخيص. ينظر: حاشيته على الرضي 8/1، وحاشيته على المطول 153.
(7) أي قيد للحكم الذي في الجزاء بمنزلة الظرف، فمعنى قولك: إن جئتني أكرمك: أكرمك في وقت مجيئك، فالإسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند إليه والمسند في الجزاء. ينظر: حاشية السيالكوتي 50/1.
(8) وهو رأي المصنف وغيره، ووافقهم عليه التفازاني، حيث قال: "إن الحكم في الجزاء والشرط قيد له"، المطول 355، ومختصر المعاني 77.
(9) ينظر: حاشية السيالكوتي 50/1.
(10) من (وجعلت) إلى (الجزئية): سقط من (أ).
(11) (زيادة طرفية) زيادة من (ب).
(12) "فكما أنه في العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التنبيه"، حاشية السيالكوتي 48/1، وينظر: سوال باسولي 61.
(13) يريد به دفع ما يتوهم من أن التفسير المذكور تفسير بما لا يدل عليه اللفظ؛ فإن مدلوله كون مجموع الكلمتين في ضمنه، لاستفادتهما بلفظ واحد بأن التنبيه مختصر المفردين المتعاطفين، فكأنه قال: كلمة وكلمة، فكما أن في صورة العطف تعلق الحكم بكل واحد مع قطع النظر عن الآخر، كذلك في صيغة التنبيه. ينظر: حاشية الملا نور محمد 56، ومصدر السرور 136.
(14) قال المولى محرم: "وإنما قيده به - أي اسم الفاعل - مع أنه لا يمكن إلا أن يكون كذلك؛ لتخصيص صورة الخط باسم الفاعل، فهذا بمنزلة الإعجام"، حاشيته 34.
(15) (المتضمّن - بفتح الميم - مثلاً مشترك بين المصدر والزمان والمكان والمفعول للهبة، فالسامع قد يكون غافلاً، بحيث لا ينتبه لمجرد الإعراب، مع أنه ربما لا يحصل المقصود بذلك، فينبغي أن يقرأ في كل موضع؛ اطراداً للباب. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 39.

العبارة ينبغي أن يرى ولا يقرأ محل تأمل⁽¹⁾، فتأمل.

قوله: (فلا يلزم من اتحادهما) "أي المتضمن، والمتضمن في تضمن الكل⁽²⁾ لكل جزء"⁽³⁾، ولا يخفى أنه لو جعلت الهيئة جزءاً للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضحاً لا يحتاج إلى هذا التدقيق، ولم يلتفت لاحتياجاته إلى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء من اللفظ، ولو جعل المتضمن – بالكسر – مجموع الكلمتين والإسناد كما قيل⁽⁴⁾؛ فإطلاق اللفظ عليه يحتاج إلى تأويل⁽⁵⁾؛ إذ الإسناد ليس بلفظ، وأيضاً "الإسناد ليس بجزء للكلام، فإنه إن أريد منه 42 ب/ نسبة أحد الأمرين إلى آخر، فهو مفهوم الكلام، وإن أريد منه ضم كلمة إلى أخرى، فهو صفة لأجزائه"⁽⁶⁾ فتأمل.

قوله: (أي تضمناً حاصلًا بسبب... إلخ) قال بعض المحققين: "سببية الإسناد باعتبار أن الإسناد صار باعثاً لجمع الكلمتين، وتضمين اللفظ لهما"⁽⁸⁾، فلو⁽⁹⁾ قيل: ما تضمن كلمتين للإسناد⁽¹⁰⁾ لكان أنسب⁽¹¹⁾ " (12). انتهى.

وقيل⁽¹³⁾: يجوز أن تكون 49 د/ الباء للاستعانة، بمعنى أن كون مجموع الكلمتين لفظاً واحداً متضمناً لكل واحد من جزئيه مدخلاً للإسناد وباستعانتها⁽¹⁴⁾.

- (1) القائل هو العصام، ينظر: حاشيته 19/1، وقد استحسّن اليوسني عدم الالتفات إلى قراءته. ينظر: حاشيته، اللوحة 13.
- (2) ضبطت هذه الكلمة – كما في حاشية منلا زادة – (كُلّ ما) بتتوين لفظ (كل) بمعنى المجموع؛ كناية عن الكلام والجملة، ولفظ (ما) نكرة صفة له يفيد التعميم، أي: في تضمن مجموع ما من المجاميع، ويجوز أن تكون (ما) موصولة، أي: في تضمين كلام وجملة ما حصل لكل جزء من أجزائه من الكلمات. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 39.
- (3) حاشية العصام 19/1، وذلك لأن شأن كل منهما ببيان شأن الآخر وبخالفه، بل هما متباينتان لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، لضرورة أن الجزء لا يحمل على ما يحمل عليه الكل وبالعكس، وذكر اليوسني أن السر في ذلك هو أن الهيئة الاجتماعية معتبرة في جميع التراكيب، لأن المركب ما لم يكن له صورة اجتماعية لا يصير شيئاً واحداً بالضرورة. ينظر: حاشيته، اللوحة 13.
- (4) القائل هو الفاضل عبدالغفور. ينظر: حاشيته 48/1.
- (5) ذكر صاحب مصدر السرور "أن عبارة المصنف تحتاج إلى التأويل لكن لا إلى التأويل الذي ذكره ذلك المؤول، بل إلى أن يقال: المتضمن بالكسر مجموع الأجزاء الثلاثة، يعني الكلمتين والإسناد الذي هو الهيئة، والمتضمن بالفتح، كل واحد من تلك الأجزاء الثلاثة". مصدر السرور 136.
- (6) وهو المسند والمسد إليه. ينظر: حاشية محمد أمين 29.
- (7) حاشية منلا زادة، اللوحة 39.
- (8) فيكون المعنى: بسبب قيام معنى إحدى الكلمتين بالكلمة الأخرى، مثل: قام زيد، فإن معنى الكلمة الأولى القيام، وهو إنما يقوم بزيد. ينظر: حاشية المولى محرم 34.
- (9) في (ب): "فإن" بدل "فلو".
- (10) (لإسناد) سقط من (أ).
- (11) وجه الأنسية – كما ذكر منلا زادة – أن الباء لها معانٍ متعددة، والمناسبة منها لهذا المقام – على ما ذكره – الاستعانة، والإلصاق، والمصاحبة، والسببية، وإرادة معنى السببية من بينها غير ظاهر؛ لازدحام بقية المعاني عليه، فلو قيل: ما يتضمن كلمتين للإسناد لا ندفع هذا الازدحام؛ كون اللام ظاهرة المعنى للتعليل المستلزم للسببية. ينظر: حاشيته، اللوحة 39، وذهب اليوسني إلى عدم مناسبة هذا التعليل وعدم صحته؛ لأن التضمن أمر قائم بالكلام ولا يعتبر فيه جعل الجاعل، ولأن المفعول له ما فعل لأجله فعل مذكور، وهو ليس فعلاً مفعولاً وإنما يصح ما ذكره المحقق العصام من أن اللام أنسب لو قيل: الكلام ما جمع أو ركب من كلمتين. ينظر: حاشيته، اللوحة 13.
- (12) حاشية العصام 19/1.
- (13) القائل هو الرضي. ينظر: شرحه على الكافية 9/1.
- (14) ذهب الملا نور محمد أنه لا مجال لاحتمال كون الباء للاستعانة، وذلك لأن المراد من الاستعانة: استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرورها، ومدخلة الإسناد أولاً وبالذات إنما هي في حصول المتضمن الذي هو المجموع لا في حصول التضمن الذي هو صفة، وصدوره عنه، والمعتبر في الاستعانة مدخلة المجرور في صدور الفعل عن الفاعل لا في حصول الفاعل، كما يدل عليه المراد من الاستعانة، ينظر: حاشية نور محمد 56.

"ويجوز أن تكون للإصاق، أي تضمناً ملصقاً بالإسناد"⁽¹⁾.

ويجوز أن تكون للمصاحبة، أي تضمن كلمتين مع الإسناد، بأن يكون المتضمن بالفتح كل واحد من الأمور الثلاثة⁽²⁾، ولكن حينئذ يحتاج إلى جعل اللفظ متضمناً للإسناد الذي ليس بلفظ إلى المسامحة⁽³⁾، بتأويل أن يكون المراد بالكلام: كلا الأمرين من اللفظ المتضمن للكلمتين ومن الإسناد⁽⁴⁾.

ويجوز أن تكون بمعنى في، ويكون الظرف متعلقاً بـ(تضمن)، أو حالاً من فاعل تضمن، أو مفعوله⁽⁵⁾، يعني تضمن كلمتين في حال الإسناد، أو كائناً حال الإسناد.

واعلم أن تقدير قوله: (تضمناً حاصل) يشعر بجعل قوله: (بالإسناد) ظرفاً مستقراً صفة 129 أ/ للمصدر المحذوف⁽⁶⁾، ويجوز أن يكون ظرف لغو متعلقاً بتضمن⁽⁷⁾.

قوله: (والإسناد نسبة إحدى الكلمتين) "أي: ضم إحدى الكلمتين، أو ربط مدلول إحدى الكلمتين"⁽⁸⁾.

قوله: (بحيث يفيد المخاطب فائدة) فإن قلت: لا يصدق تعريف الإسناد على الإسناد الواقع في الجملة التي وقعت إخباراً أو أوصافاً إذا كان⁽⁹⁾ المخاطب عالماً بمضمونه، فإنه لا يفيد المخاطب فائدة تامة⁽¹⁰⁾.

قلت⁽¹¹⁾: المراد ما⁽¹²⁾ من شأنه أن يقصد إفادة المخاطب فائدة تامة⁽¹³⁾، ثم المراد بالفائدة التامة أنه لو سكت المتكلم⁽¹⁴⁾ لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته، ونسبة كلامه إلى القصور في باب الإفادة⁽¹⁵⁾.

قوله: (خرجت المهملات) أي المهملات الصرفة⁽¹⁶⁾، وإنما قلنا ذلك لأنه لم يخرج المركبات من كلمتين

(1) حاشية عبدالغفور 49/1، واعتراض السيلالكوتي على هذا التجويز بأنه ينتقض تعريف الكلام بـ(غلام زيد في غلام زيد قائم؛ لأنه يصدق عليه أنه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقاً بإسناد قائم إليه، مع أنه مركب إضافي، ولهذا ترك الشارح الجامي هذا الوجه. ينظر: حاشية السيلالكوتي 49/1.

(2) ذكر الرضي أنه لو بني التأويل على جعل الباء بمعنى مع، أي: على جعله للمصاحبة كان الواجب أن يقول: المتضمن كل واحد من الأجزاء الثلاثة لا كل واحد من الكلمتين. ينظر: شرحه على الكافية 8/1، 9، وحاشية الأكيوني 47.

(3) "إن الهيئة ليست بملفوظة، والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظاً إلا على التسامح". حاشية السيلالكوتي 48/1.

(4) يحتمل أن يكون المقصود الاعتراض على الشارح بأنه بعد حمل الباء على السببية التي هي فرع الاستعانة ارتكب التأويل، مع أنه لا احتياج إليه عند حمل الباء على أصلها الذي هو الاستعانة. ينظر: حاشية نور محمد 59، وحاشية عبدالغفور 49/1.

(5) من (متعلقاً) إلى (مفعوله): سقط من (أ).

(6) يعني يمكن أن يكون متعلق قوله: (تضمناً) هو حاصل، ثم حذفت الصفة، وهو متعلق الظرف، وأقيم الظرف مقامه، فبقي بالإسناد فقط. ينظر: معارف الكافية 56.

(7) نقله بتصرف يسير من حاشية السيلالكوتي. ينظر: حاشية السيلالكوتي 49/1، وسؤال كايي 41، وغاية التحقيق 26.

(8) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور، وقد أثر استخدام لفظ (الربط) عن لفظ (النسبة) كما عبر عنه الرضي؛ لأن الشائع في عرفهم أن النسبة بمعنى الثبوت والانتفاء، وهو صفة المدلول لا الدال، فكذا أوله بحمله على معناه اللغوي، وهو الربط والضم. ينظر: حاشية عبدالغفور 50/1، وشرح الرضي 9/1، وحاشية الأكيوني 49/1.

(9) (كان) سقط من (ب).

(10) لأنه ليس بمقصود، بل المقصود هو الإسناد إلى المبتدأ. ينظر: سؤال باسولي 63.

(11) القائل هو عبدالغفور، كما في حاشيته 50/1.

(12) (ما) سقط من (د).

(13) "أي ليس المراد تلبس النسبة بـ(بحيثية الإفادة بالفعل؛ إذ في الإسناد وجود المخاطب فضلاً عن إفادته، بل المراد كونه بحالة يمكن أن يقصد به إفادة المخاطب". حاشية السيلالكوتي 50/1.

(14) ذكر السيلالكوتي أنه يمكن أن يقال: المراد سكوت المخاطب بأن لا يبقى منتظراً انتظاره للمسند والمسند إليه، وتعبه الأكيوني بأن هذا ركيك، وصح ما ذهب إليه المحشي من أن المراد سكوت المتكلم لا المخاطب لقربة أن السكوت يقتضي سبق كلام، ولا كلام من المخاطب. ينظر: حاشية السيلالكوتي 50/1، وحاشية الأكيوني 49/1.

(15) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور، ينظر: حاشيته 50/1.

(16) المهملات الصرفية: هي "التي لا يكون فيها لفظ موضوع". مصدر السرور 140.

ومُهمِّل⁽¹⁾، مثل: زيد قائم جَسَقٌ⁽²⁾، فلا بد من ارتكاب كونه كلاماً، أو إخراج به بقيد اللفظ الموضوع⁽³⁾، كما ذكرنا.

قوله: (ويَقَيَّدُ الإسناد... إلخ) وقيل⁽⁴⁾: لو قال: ما وقع منه للإسناد لكان أقصر⁽⁵⁾، وهو ظاهرٌ، ولا حاجة إلى ذكر سائر القيود؛ لأن المهملات والمفردات تخرج بقيد الإسناد بالمعنى المذكور.

قوله: (أو إنشائية) أي غير محكية بها عن الواقع، أو لا تكون محتملة للصدق والكذب⁽⁶⁾، مثل: اضرب ولا تضرب، أي: مع فاعلها.

قوله: (إحداهما ملفوظة) أي ملفوظة حقيقة، والأخرى منوية، أي ملفوظة حكماً⁽⁷⁾.

قوله: (وبينهما إسناد يفيد المخاطب) الأولى أن يقال: بينهما نسبة تفيد المخاطب⁽⁸⁾؛ لأن الإسناد معتبر فيه هذا الوصف، فبعد ذكر الإسناد لا حاجة إليه⁽⁹⁾، إلا أن يحمل على الصفة الكاشفة⁽¹⁰⁾، وفيه بعد لا يخفى.

قوله: (حيث كانت) هي تعليلية، أو مكانية، والأوَّل أولى⁽¹¹⁾.

قوله: (أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكماً) يندرج في (حكماً) ما يكون إحدى كلمتيه كلمة⁽¹²⁾ حكماً⁽¹³⁾.

قوله: (مثل زيد أبوه قائم) مثالٌ لكلام خبره جملة اسمية⁽¹⁴⁾.

- (1) نقله بتصريف من حاشية عبدالغفور. ينظر: حاشيته 50/1.
- (2) اعترض منلا زادة على هذا الكلام وعدّه لغواً وهذياناً لعدة أسباب، منها أنه إن جعل (زيد قائم) مبتدأ و(جسق) خبراً عنه، مع أن ظاهر كلامه يأبى عنه، فهو من قبيل جسق مهمل، فلا حاجة إلى الاستدراك، وإن كان مراده عدّ هذه الألفاظ وسردها على سبيل التعداد مثل ألف، باء، تاء، فلا يكون من أفراد الكلام، وإن كان مراده أن (زيد قائم) مبتدأ وخبر، وجسق ذكر معه على سبيل السرد مع أنه لا معنى له، فهو خارج عن تعريف الكلام أيضاً، بقيد الكلمتين، بعدم ارتباطه بما قبله، والذي أوقع العصام والمحشي في هذا السهو هو كلام عبدالغفور، حيث قال: خرجت المهملات الصرفة بقوله: (كلمتين)، وأما المركب من كلمتين ومهمل فلم يخرج، فظناً أن مراده هذا، ومراده به ديز مقلوب زيد وأمثاله. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 40.
- (3) قال العصام: "وفيه أنه فليكن كلاماً مشتملاً على حشو، وإن أثبت فاجعل كلمة (ما) عبارة عن لفظ موضوع، بقرينة أن بحث النحوي عن الألفاظ الموضوعية"، حاشيته 19/1، وقد اعترض البوسنوي وتعجب مما ذهب إليه العصام – ووافقه عليه المحشي – بأن لفظ (جسق) في هذا المثال كما أنه ليس داخلاً في مفهوم الكلام ليس خارجاً عن مفهومه، بل وجوده كعدمه، لا تمايز بينهما بحسب القصد والمعنى، كما هو الظاهر، فأني يصح القول بأن الكلام مشتمل عليه حتى يحتاج إلى ما لا يخطر بالبال ويبعد عن مظان الاستعمال. ينظر: حاشيته، اللوحة 13.
- (4) القائل هو الهندي، كما في شرحه على الكافية 7.
- (5) ينظر: شرح الكافية، للهندي 7.
- (6) الأفضل في هذا المقام الاختصار في تفسير الخبرية بأنها المحكية بها عن الواقع، والإنشائية بأنها غير المحكية بها عن الواقع، كما فسرهما عبدالغفور؛ لأنها – كما قال السيالكوتي – "عبارة محررة فارقة بينهما، قريبة من ذهن المبتدئ، فارغة عن الشكوك التي وردت في هذا المقام". حاشية السيالكوتي على عبدالغفور 50/1.
- (7) ينظر: حاشية الأكنيني 50/1.
- (8) كذا قال العصام كما في حاشيته 19/1، لكن البوسنوي اعترض على الشارح بأن الإسناد أنسب بالمقام من النسبة؛ لأن الكلام منساق إلى بيان الغرض من قيد الإسناد، والتوصيف بذلك لقصد الإيضاح. ينظر: حاشيته، اللوحة 13.
- (9) ذكر محمد أمين وجه الأولية فقال: "وجه الأولية أنه اعتبر في مفهوم الإسناد إفادة المخاطب فائدة تامة، فحينئذ يكون قوله: (تفيد... إلخ) تأسيساً، والتأسيس أولى من التأكيد، والإفادة خير من الإعادة". حاشيته على حاشية العصام 29.
- (10) ينظر: سوال باسولي 63.
- (11) واقتصر عليه المولى محرم، كما في حاشيته 35/1.
- (12) (كلمة) سقط من (د).
- (13) لأن الأقسام بحسب القسمة العقلية أربعة، إما أن يكون كلاهما كلمتين حقيقية أو على العكس، والأولى كلمة حقيقية، والثانية كلمة حكماً، أو على العكس. ينظر: حاشية المولى محرم 36/1.
- (14) (مثال لكلام خبره جملة اسمية) سقط من (أ).

قوله: (أو قام أبوه) عطف على (أبوه قائم)، مثال لكلام خبره جملة فعلية.

قوله: (أو قائم أبوه) عطف على (أبوه قائم)، مثال لكلام خبره مركب من اسم الفاعل وفاعله، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، بل مشبّه بالجملة⁽¹⁾.

وأما الكلام الذي طرفاه كلمتان حكيمتان⁽³⁾، فنحو: "تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"⁽⁴⁾، قال بعض المحققين: "في كون الخبر في (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) مركباً نظراً⁽⁵⁾؛ لأن الخبر عندهم قائم، وفاعله خارج عن الخبر"⁽⁶⁾، انتهى⁽⁷⁾.

وهذا كما يقال في: زيد قائم الأب، أن الخبر مفرد، وهو المضاف، والمضاف إليه خارج عنه⁽⁸⁾.

ثم اعلم أن المثالين الأولين داخلان في مفهوم الكلام على ظاهر تعريف المصنف، /43 ب/ مع قطع النظر من جعل الكلمتين المتضمنتين⁽⁹⁾ بالإسناد أعم من الكلمتين حقيقة أو حكماً⁽¹⁰⁾؛ لأنه يصدق على قولنا: زيد أبوه قائم أنه تضمن كلمتين وهما: أبوه، وقائم، وعلى قوله: /50 د/ زيد قام أبوه أنه يتضمن كلمتين، أعني قام وأبوه، بالإسناد الواقع بينهما⁽¹²⁾.

- (1) من (أو قائم) إلى (بالجملة): سقط من (أ).
- (2) فهي ليست جملة حقيقية بل جملة حكماً؛ وذلك لأن اسم الفاعل العامل في حكم الفعل المضارع، فتكون في حكم جملة فعلية؛ لأن مثل زيد قائم أبوه في حكم زيد يقوم أبوه، وذكر المولى محرم أنه "يجوز المثال في حكم الجملة الاسمية، وذلك لأنه حينئذ يجوز فيه الأمران، أحدهما: أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لاعتماده على المبتدأ (أبوه) فاعله سد مسد الخبر، والثاني: أن يكون خبراً مقدماً، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وعلى كلا التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل، لكونها خبر المبتدأ" حاشيته 36/1.
- (3) "لأنه أصدق عليه أنه متضمن لأكثر من كلمتين صدق عليه أنه متضمن لكلمتين؛ لوجودهما فيه". حاشية محمد أمين 29.
- (4) مثل شائع عند العرب، واختلف في أول من قاله، فقال أبو عبيد: هو لجشم بن عمرو النهدي، وقيل: المثل للنعمان بن ماء السماء، وقيل: هو للنعمان بن المنذر، وذلك لأن المَعْيَدِي المذكور كان يُغَيِّر على مال النعمان، فيأخذه ولا يقدر على، فأعجب به النعمان لشجاعته وإقدامه، فأمنه، فلما حضر بين يديه ورآه، استررى به، لدماة خلقتة، فقال هذا المثل، وقيل في سبب إنشائه غير ذلك، والمَعْيَدِي نسبة إلى مَعْدٍ - بسكون العين وتخفيف الدال - وهي قبيلة، وتصغيرها مَعْيَدٌ، وورد المثل بنصب تسميعاً على إضمار أن الناصبة للمضارع مع إبقاء ما دل، وورد بضمها على حذف الحرف المصدري مع زوال عمله، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند إليه ويضاف إليه، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدري. ينظر: مجمع الأمثال 129/1، وجمهرة أشعار العرب 266/1، وزهر الأكم في الأمثال والحكم 177/1.
- (5) تعقبه منلا زادة بأنه لا نظر فيه؛ "لأن الخبر وإن كان في اللفظ هو قائم لكونه مرفوعاً لفظاً إلا أنه في الحقيقة هو المجموع؛ لعدم تمام المعنى به وحده، كما في زيد قام أبوه، وزيد قام، وزيد قائم"، حاشية اللوحة 42.
- (6) حاشية العصام 19/1.
- (7) اعترض البوسنوي على العصام هنا بإجماع النحاة على وقوع الجملة خبراً، ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ، وعلق المصنف على قوله فيما بعد: "والخبر قد يكون جملة على اختلافها من اسمية أو فعلية"؛ لأن الغرض الحكم على المبتدأ، وكما يصح الحكم بالمفرد يصح الحكم بالجملة إذ كان لها تعلق به، ومن ثم اشترط أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ. ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 14.
- (8) ذكر صاحب مصدر السرور أن قيام الصفة في قائم الأب بالسبب لا يدل على صفة المسبب، فلا يلزم التركيب حال خروج المضاف إليه عنه. ينظر: مصدر السرور 141.
- (9) (المتضمنتين) سقط من (د)، وفي (ب): "حقيقتين" بدل "المتضمنتين".
- (10) (أو حكماً) سقط من (ب) و(د).
- (11) هذا ما عرّب به العصام كما في حاشيته 19/1، "لأنه لو أريد بهما الكلمتان الحقيقيتان مع إسناد بينهما، كما هو المتبادر من التعريف، فلا تدخل الأمثلة المذكورة فيه؛ لأن الإسناد فيها إنما هو بين كلمة وجملة لا بين الكلمتين الحقيقيتين". حاشية محمد أمين 29، لكن البوسنوي اعترض على هذا بأنه بين البطلان: "الضرورة قيام الاحتياج إلى أحد الأمرين: إما التضمن كما اختاره، أو القول بأنه لما صدق أنه تضمن أكثر من كلمتين صدق أنه تضمن أكثر من كلمتين؛ لوجودهما فيه، كيف ولو اعتبر أحد ذلك الأمرين لكان الأمر غير منعكس بخروج تلك الأمثلة". حاشيته، اللوحة 14.
- (12) اعترض عليه بأنه قد تحقق ههنا فردان من الكلام، أحدهما مجموع، والآخر الجزء منه الذي جعل خبراً، فالتعريف إنما يصدق على ذلك الجزء، ولا يصدق على المجموع؛ لأن قيد الحيثية معتبر في أمثال ذلك؛ لتعدد أفراد المعرفة، أي من حيث إنه تتضمن كلمتين حقيقتين، ومن حيث إن الإسناد بينهما، فلا يصدق على المجموع. ينظر: هوامش حاشية محمد أمين 39.

قوله: (أعني قائم الأب) ليس المقصود مجموع قائم الأب، فإنه مركب وليس بكلمة، بل المراد القائم المضاف، والمضاف /130/ إليه خارج عنه⁽¹⁾.

قوله: (ودخل فيه أيضاً مثل جَسَقٍ مهمل) فإن قلت: على رأي من قال: إن الألفاظ موضوعة لأنفسها لا حاجة إلى التأويل في جسق مهمل، وديز مقلوب زيد⁽²⁾.

قلت⁽³⁾: حقق السيد الشريف - قدس سره - أن هذا الرأي غير صحيح، فإن الألفاظ تحضر بأنفسها في ذهن السامع لا بدوال عليها⁽⁴⁾، ولو سلم فليس بدلالة بالوضع⁽⁵⁾ لثبوتها في المهملات، مع أنها ليست بموضوعة بالاتفاق⁽⁶⁾، فإن من قال: إن الألفاظ موضوعة لأنفسها أثبت الوضع الضمني بإزاء أنفسها في ضمن الوضع بإزاء المعنى⁽⁷⁾، والمهملات ليست موضوعة لمعنى حتى يتحقق فيه الوضع لأنفسها ضمناً⁽⁸⁾.

قوله: (فإنه في حكم هذا اللفظ) ليس المراد أنه في حكم مجموع⁽⁹⁾ هذا اللفظ، فإنه ليس بكلمة بل مركب، بل المراد أنه⁽¹⁰⁾ في حكم هذا، واللفظ لتعيين المشار إليه⁽¹¹⁾، وبهذا التأويل أيضاً إعرابه وتنبؤونه⁽¹²⁾ وكونه مسنداً إليه وصحة قوله، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين⁽¹³⁾.

قال بعض المحققين: "إن إدخال مثل (ديز) مقلوب (زيد) في التعريف إنما يحتاج إلى تعميم الكلمتين بحمل قوله بالإسناد على ما حمله حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الإسناد لم يحتج؛ لأنه تضمن كلمتين هما مقلوب (زيد) مع الإسناد، وهو إسناد هذا المجموع إلى (ديز)"⁽¹⁴⁾. انتهى.

ولا يخفى أن مثل هذه المناقشة يتوجه على قوله جسق مهمل أيضاً؛ فإن المهمل شبه فعل، فلا وجه للتخصيص بالمثال الثاني⁽¹⁵⁾.

- (1) ينظر: حاشية نور محمد 60، وحاشية الأكيوني 50/1.
- (2) وهو رأي السعد التفتازاني، الذي يرى أن الألفاظ موضوعة لأنفسها وضعاً غير قصدي. ينظر: حاشية الأكيوني 51/1.
- (3) قائل ذلك هو عبدالغفور كما في حاشيته 51/1.
- (4) هذا "بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع، يعني انفهامها نفسها منها عند الإطلاق إنما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها، وانفهام الشيء بحضوره بنفسه ليس بدلالة". حاشية السالكوتي 51/1.
- (5) بل هي بدلالة العقل؛ فإنها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي يسببه التغير، وهو حال من أحواله وأثر من آثاره. ينظر: حاشية السالكوتي 52/1.
- (6) ينظر: حاشية عبدالغفور 51/1.
- (7) قال الملا عبدالغفور: "ودعوى وضع المهملات لأنفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الألفاظ". حاشيته 51/1؛ فإنهم في جميع مباحث الألفاظ اعتبروا حال الألفاظ بالقياس إلى معانيها، كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشارك وغير المشارك والكلّي والجزئي، ولو كانت المهملات موضوعة لأنفسها لما أخرجوها عن تلك التقسيمات، ولأن الحكمة في إحداث الموضوعات اللغوية إعلام ما في الضمائر واستعلامها، فإن الإنسان مُدني بالطبع، وذلك مفقود في وضع الألفاظ لأنفسها. ينظر: حاشية السالكوتي 52/1.
- (8) ذكر صاحب مصدر السرور أن حاصل الرد هو "أنا لا نسلم أنها على أنفسها؛ لأن الدلالة نسبة تقتضي التغير بين الدال والمدلول عليه، والتغير منتفٍ بين الشيء ونفسه". مصدر السرور 142.
- (9) (مجموع) سقط من (أ).
- (10) (أنه) سقط من (د).
- (11) ينظر: حاشية الأكيوني 51/1.
- (12) في (أ): (إعراب الاسم والتنوين).
- (13) ينظر: حاشية نور محمد 60.
- (14) حاشية العصام 19/1.
- (15) ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 14، وحاشية منلا زادة، اللوحة 42.

قوله: (ظاهر في أن نحو ضربت زيداً قائماً بمجموعه كلام) "إنما قال ظاهر⁽¹⁾؛ لجواز أن يراد ما تضمن كلمتين فقط"⁽²⁾⁽³⁾.

ثم إنه كما "يصدق تعريف المصنف على مجموع ضربت زيداً قائماً يصدق على ضربت أيضاً، وعلى ضربت زيداً أيضاً، وعلى ضربت قائماً أيضاً، يلزم تحقق أفراد الكلام في ضربت زيداً قائماً"⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

قوله: (صريح في أن الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه) قال بعض المحققين: "لا يذهب عليك أن خبر المبتدأ في قولك: زيد ضربت عمراً في داره، هو مجموع ما ذكر، لا مجرد ضربت⁽⁶⁾، وقد اتفقوا على أن خبر المبتدأ ههنا جملة، فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب أن يكون مجموع ما جعل خبراً⁽⁷⁾، وهكذا في الحال والصفة إذا كانتا جملتين، فينبغي أن يجعل عدول المصنف عدولاً عن عبارة تعريفه لا عدولاً عن مذهبه"⁽⁸⁾. انتهى⁽⁹⁾.

فمراد صاحب⁽¹⁰⁾ المفصل من المركب المركب⁽¹¹⁾ الذي فيه كلمتان⁽¹²⁾ أسندت إحداها إلى الأخرى، سواء انحصرت أجزاؤه في تينك الكلمتين أو لم تنحصر، وهذا بعيد من عبارته غاية البعد جداً⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾.

قوله: (فإنه قد اكتفى... إلى آخره) فيه أن هذا لا يدل على المرادفة، بل على المساواة، إلا أن يراد بالمراصفة والمساواة الأعم في المرادفة والمساواة⁽¹⁵⁾.

(1) ذهب صاحب سوال باسولي: "أن لفظ (ظاهر) في عبارة الشارح متلبس مع اللام، أي: الظاهر، وما وقع في بعض النسخ بدون اللام فهو سهو من قلم الناسخ". سوال باسولي 64.

(2) حاشية العصام 19/1.

(3) ذكر صاحب معارف الكافية أنه قال: (ظاهر)؛ لأنه يمكن إرجاع تعريف المصنف على خلاف الظاهر إلى ما عليه صاحب المفصل بطريقتين: الأولى: أن يقال: إن قيد (فقط) مراد في تعريف المصنف، والثاني: أن يقال: إن الفعل مع متعلقاته بمنزلة كلمة، والفاعل كلمة أخرى، فكان زيداً وقائماً عليه خارجين من الكلام. ينظر: معارف الكافية 57.

(4) حاشية منلا زادة، اللوحة 43، لكن محمد أمين اعترض عليه وعد أن هذا اللازم باطل، فقال: "واللازم المذكور باطل؛ إذ الظاهر أنه ليس فيه إلا كلام واحد فكذا الملزوم". حاشيته 30.

(5) ذكر السيالكوتي أنه يلزم على المصنف - بناء على ما هو ظاهر من كلامه - ارتكاب تحقق ثلاثة أفراد من الكلام، وهي ضربت، وضربت زيداً، أو ضربت زيداً قائماً في هذا التركيب مع وحدة الإسناد فيه، والتزامه تكلف، بخلاف تعريف صاحب المفصل، فإنه يلزم عليه تحقق أفراد من الكلام في نحو: ضربت أقوم رجلاً ضرب وهو قائم، مع تعدد الإسناد. ينظر: حاشيته 32/1.

(6) وذلك بحمل تعريف صاحب المفصل على خلاف الظاهر بحمل الحصر المستفاد من قوله: "هو المركب... إلخ"، على الحصر الإضافي بالنسبة إلى ما فيه كلمتان. هذا حاصل ما ذكره محمد أمين في حاشيته على حاشية العصام. ينظر: حاشيته 30.

(7) وجه كون الكلام يجب أن يكون - عند صاحب المفصل - مجموع ما جعل خبراً أن هذا المجموع جملة، وكل جملة كلام عنده؛ لترادفهما عنده، فيكون المجموع كلاماً. ينظر: حاشية محمد أمين 30.

(8) حاشية العصام 19/1، 20.

(9) اعترض عليه البوسنوي وعد ما نُقل عن هذا المحقق ليس بشيء، وذلك "لأن نظر الشارح مقصور على ظاهر كلامهما في التعريف، وأما هذا فلا يفيد شيئاً سوى الاعتراض على تعريف المفصل". حاشيته، اللوحة 14.

(10) من (يجب أن يكون) إلى (صاحب): سقط من (ب).

(11) (المركب) سقط من (د).

(12) في (د): كلمتين.

(13) (جداً) سقط من (أ).

(14) عبارة صاحب المفصل صريحة في أن الكلام في ضربت زيداً قائماً هو (ضربت) فقط لا زيداً وقائماً، فكانا خارجين عنه، وهما من متعلقات الكلام، وذلك لأن صاحب المفصل قال في تعريف الكلام: "هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى". المفصل 23، وينظر: معارف الكافية 57.

(15) من (إلا أن يراد) إلى (والمساواة) زيادة في (ب).

أو يقال: إن تعريف الجملة أيضاً هو هذا، وتعريفات الأمور الاصطلاحية حدود اسمية لها، وما وضع لها من الألفاظ عرفاً، فيكونا مرادفين⁽¹⁾، فتأمل.

قوله: (يصدق على الجمل الخبرية) لأن الإنشائية لا تقع أخباراً، أو أوصافاً عندهم، وما وقع في مثل زيدٍ اضربه فهو مؤول بقولنا: مقول في حقه اضربه⁽²⁾، لكن هذا القيد يومهم /131/ أ/ انحصار مادة الافتراق في الجملة الخبرية⁽³⁾، وليس كذلك، فإن (اضربه) في قولنا: زيد مقول في حقه اضربه جملة إنشائية⁽⁴⁾، وليس بكلام؛ إذ الإسناد فيها ليس مقصوداً لذاته⁽⁵⁾.

قوله: (فيها) أي مثلاً⁽⁶⁾: فإن الجمل التي وقعت أحوالاً نحو: جاءني زيد وهو راكب أيضاً /51/ د/ كذلك، فإن الإسناد في هو راكب ليس مقصوداً لذاته، وكذا الجمل القسمية⁽⁷⁾، نحو: أقسم بالله إن زيداً لقائم؛ فإن الكلام هو /44/ ب/ جواب القسم، والجملة القسمية للتأكيد⁽⁸⁾، وليس الإسناد فيها مقصوداً لذاته، وكذا الجمل التي وقعت شرطاً⁽⁹⁾، نحو: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود؛ فإن الحكم في الجزاء عند المصنف⁽¹⁰⁾، وإلا لم يصح قوله: "ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين"، ولا يكون تعريف الكلام جامعاً أيضاً⁽¹¹⁾.

قوله: (وفي بعض الحواشي) "اعتد بكلامه⁽¹²⁾ مع أنه خلاف ظاهر العبارة جداً⁽¹³⁾"⁽¹⁴⁾، وخلاف مذهب المصنف أيضاً، فإنه صرح في بحث حرفي الاستفهام⁽¹⁵⁾ أن لهما صدر الكلام⁽¹⁶⁾، فيكون قام أبوه في زيدٍ أقام

(1) هذا دفع من المحشي لاعتراض، وحاصله أنه كما يُبحث في هذا الكتاب عن الكلام كذلك يبحث فيه عن الجملة، فينبغي أن يعرف الجملة أيضاً، ويجاب عنه بأن صاحب المفصل ذهب إلى ترادف الكلام والجملة وتعريف أحد المترادفين تعريف للآخر. ينظر: خادمة الكافية 25.

(2) فهي راجعة إلى الخبرية. ينظر: سوال باسولي 65.

(3) نقله بتصرف من حاشية العصام 20/1.

(4) أورد العصام في شرحه على تلخيص المفتاح سؤالاً، وهو هل الكلام في (زيدٍ اضربه) جملة إنشائية اعتبر نسبة اضربه إلى زيد على وجه الطلب والإنشاء، أو خبرية، كما يشعر به قولهم: إنه في تأويل زيد مقول في حقه اضربه؟ وأجاب عنه بقوله: "الحق أنه إنشائي لا تفاوت في القصد بين زيد اضربه، واضرب زيدا، ثم لا وجه في جعل زيد قام أبوه في قوة زيد قائم الأب دون زيد مقول فيه قام أبوه، وجعل زيد اضربه في قوة زيد مقول فيه اضربه دون زيد مطلوب الضرب، أو حقيق به، وواجب الضرب، كما اشتهر". الأطول 344/1.

(5) "بل المقصود إسناده إلى المبتدأ، ولما كان الضمير محصلاً محسناً للربط بين الفعل ومبتدأه أسند إليه، وكذا في الثاني". حاشية نعمة الله، اللوحة 42.

(6) فلا ينحصر إطلاق الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب، كما نتراءى من اقتصار الشارح في الأمثلة عليها، ولهذا نبه المحشي إلى أن ما ذكره أمثلة فقط ولا يراد بها الحصر. ينظر: حاشية السالكوتي 62/1.

(7) إنما زاد الجمل القسمية إشارة إلى أن ما يصدق عليه الجملة لا ينحصر في الجملة التي لها محل من الإعراب كما ترى من اقتصار الشارح عليها، وإنما اقتصر الشارح هنا "لأن التعرض في مقام التمثيل لما فوق الاثنين زيادة لا يليق بهذا الشرح الذي بناؤه على الإيجاز". دافع التوهمات 2/2.

(8) ينظر: حاشية محمد أمين 31، وحاشية الأكيوني 53/1.

(9) (شوطاً) سقط من (أ).

(10) الحكم بين المبتدأ والخبر للقضية يكون في الجزاء عند أهل العربية، ومنهم المصنف ابن الحاجب، وأما عند المنطقيين فيكون الحكم بين طرفيها المقدم والتالي، أي بين الشرط والجزاء، صرح بذلك التفازاني في كتبه. ينظر: التلويح على التوضيح 281/1.

(11) ينظر: حاشية العصام 20/1، ودافع التوهمات 3/2.

(12) أي الهندي، وإنما عبر عنه بالحواشي؛ لأنهم كانوا يكتبون الشرح المذكور من قبل في حواشي الكافية، أي في حواشي الكافية. ينظر: سوال باسولي 65.

(13) (جداً) سقط من (أ)، و(ب).

(14) حاشية العصام 20/1.

(15) في (ب) و(ج) و(د) زيادة (والنفي).

(16) قال ابن الحاجب في متن الكافية: "حرفا الاستفهام الهمزة و(هل) لهما صدر الكلام". الكافية (55)، تحقيق: صالح الشاعر.

أبوه كلاماً عنده⁽¹⁾، وإلا لم يقع حرف الاستفهام⁽²⁾ في صدر الكلام⁽³⁾ مع أن الإسناد فيه ليس مقصوداً لذاته؛ فإنه خبر مبتدأ⁽⁴⁾.

قوله: (ذلك، أي: الكلام) اختار هذا مع جواز الإشارة إلى ما تضمن كلمتين، أو إلى تضمّن الكلمتين، أو إلى الإسناد⁽⁵⁾؛ لأن الكلام في الكلام⁽⁶⁾، والباقي منظورٌ بالتطفّل، فلا يناسب تقسيم شيء منها سوى الكلام؛ أو لأن المناسب تقسيم الكلام بعد تعريفه في مقابلة تقسيم الكلمة بعد تعريفها⁽⁷⁾، أو لأن تلك الإشارة إلى البعيد⁽⁸⁾، والكلام بعيدٌ بالنسبة إلى البواقي⁽⁹⁾.

قوله: (إلا في ضمن اسمين) لما كان المقصود في كل من تقسمي الكلمة والكلام إفادة الحصر اكتفى في تقسيم الكلمة⁽¹⁰⁾ عن التصريح بذكر وجه الحصر، وصرّح بإعادة الحصر وهنا لعدم ذكره⁽¹¹⁾.

وإنما لم ينعكس الأمر، أو لم يجعل التقسيمان متوافقين⁽¹²⁾ لأن وجه الحصر في الكلمة يوجب زيادة انكشاف ما هية الكلمة ومعرفة حدود انقسامها، وليس كذلك في وجه حصر الكلام في قسميه⁽¹³⁾.

واعلم أنّ في قوله: (في ضمن اسمين، أو في ضمن اسم وفعل) إشارة إلى دفع ما يتوهم من ظاهر عبارته من اتحاد⁽¹⁴⁾ الظرف والمظروف⁽¹⁵⁾؛ فإن الاسمين، أو الاسم والفعل نفس الكلام، فحصول الكلام في اسمين، أو في فعل واسم مستلزم لظرفية الشيء لنفسه، بل الملائم أن يكون ذلك إشارة إلى الإسناد⁽¹⁶⁾.

ووجه الدفع أن المراد ظرفية الخاص للعام، وذا شأن واقع في كلامهم، فالمراد أنّ الكلام الذي هو العام

(1) ذكر محمد أمين أنه "يمكن أن يقال: إطلاق الكلام عليه بطريق التغليب، أو باستعمال اصطلاح الغير، كاستعمال العرب لفظ الصلاة في الأركان المخصوصة". حاشيته 31.

(2) من (والنفي أنّ لهما) إلى (في صدر الكلام) سقط من (ب).

(3) نقله بتصريف من حاشية العصام. ينظر: حاشية العصام 20/1.

(4) اعترض عليه منلا زادة "بأن المراد بالكلام في قوله: (لهما صدر الكلام)، إنما هو مجموع الكلام، لا الكلام الذي هو خبر المبتدأ؛ لأن الاستفهام لا يدخل بين المبتدأ والخبر، فلا يقال: زيد أقائم أبوه؟، بل يقال: زيد قام أبوه، وزيد ذهب به؟، وأنت قلت هنا!، وما ذكره من المثال غلط، على أنّ المراد بالكلام هناك إنما هو اللغوي لا الاصطلاحي، وإن كان الأصل في الألفاظ المتداولة في العلوم الحمل على المعاني الاصطلاحية، فلا يثبت به مطلوب، وإن سلم دخول الاستفهام على الخبر". حاشيته، اللوحة 44.

(5) وقد اختاره الأصفهني حيث قال: الأولى أن يكون إشارة إلى الإسناد؛ لأنه أقرب المذكورين، فكما أن رجوع الضمير إلى أقرب المذكورين أولى، فكذلك الإشارة إلى أقرب مشار إليه أولى". شرحه على الكافية 21.

(6) أي: الكلام مسوق للكلام، فمقصوده بيان الكلام والبحث عنه بالذات، وهو الملائم بغرض المصنف. ينظر: حاشية الأكنيني 53/1.

(7) لأن المقصود إفادة حصره في القسمين بعد تعريفه على وتيرة الكلمة. ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 21، وحاشية مولوي شريف 52.

(8) أي: لبعد الكلام في الذكر من الأمور الثلاثة، فالإشارة بذلك الموضوع للبعيد إليه أولى. ينظر: حاشية السالكوتي 53.

(9) نقله بتصريف من عبدالغفور. ينظر: حاشيته 53/1.

(10) تقسيم الكلمة) سقط من (أ).

(11) زاد الملا عبدالغفور في تصريح المصنف بأداة الحصر هنا بأنه للعناية بشأن الحصر؛ لأن التركيب العقلي من الاثنين يرتقي إلى سنة، والمتحقق منها بالاستقراء قسمان، فلدفع تلك الاحتمالات الأربعة كانت العناية بشأن الحصر أكثر، فلذا صرح به، بخلاف انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة، فإنه حصر قطعي لا مجال لقسم آخر فيه، فترك التصريح به تعويلاً على حكم العقل بذلك. ينظر: حاشية عبدالغفور مع حاشية السالكوتي عليه 52/1، 53، وحاشية نور محمد 62.

(12) من (اكتفى) إلى (متوافقين): سقط من (أ).

(13) ينظر: حاشية عبدالغفور 54/1، وخادمة الكافية 26.

(14) (اتحاد) سقط من (أ).

(15) ينظر: حاشية العصام 20/1، وحاشية عبدالغفور 54/1.

(16) هذا الاعتراض أورده الهندي، كما في شرحه، وحاصله: أن كون الكلمتين ظرفاً للكلام يستلزم كون الشيء ظرفاً لنفسه؛ لأن الكلمتين هما الكلام. ينظر: حاشية الأكنيني 53/1.

لا يحصل إلا في ضمن هذا الخاص⁽¹⁾⁽²⁾، ولذلك قال بعض المحققين: "الأظهر الأنسب بفهم المتعلم أن يجعل (في) بمعنى (من)⁽³⁾، لكن ينبغي أن يعلم أنه لا يتأتى في⁽⁴⁾ كل اسمين⁽⁵⁾؛ لأنه لا يتأتى من اسمي الفعل⁽⁶⁾ فتأمل⁽⁷⁾.

قوله: (وفي بعض النسخ أو في فعل واسم) تقديم الاسم في النسخة الأولى لشرف الاسم، وكونه موقوفاً عليه الفعل، وتأخيرها في الثانية لما وقع في المواد المركبة من الفعل والاسم من تقديم الفعل /132 أ/ على الاسم؛ لأن المركب منهما هو الفعل مع الفاعل⁽⁸⁾.

قوله: (فإن التركيب الثنائي العقلي) هذا الدليل يفيد انحصار الكلام الثنائي في القسمين والمدعي أعم من ذلك⁽⁹⁾، لا يقال: الكلام لا يكون إلا ثنائياً؛ فإذا انحصر الكلام الثنائي في القسمين يلزم انحصار مطلق الكلام فيها؛ لأننا نقول⁽¹⁰⁾: هذا التوجيه يجري في كلام المفصل دون كلام المصنف، على ما صرح به الشارح آنفاً⁽¹¹⁾ بأن ظاهر كلام المصنف يستدعي أن يكون مثل ضربت زيدا قائماً بمجموعه كلاماً⁽¹²⁾.
فإن قلت: الكلمتان⁽¹³⁾ أعم من أن تكونا حقيقة أو حكماً فليكن الكلام المركب من أكثر من كلمتين مركباً حكماً.

قلت: هذا إنما يصح فيما إذا كان بعض أجزاء الكلام مسنداً، والثاني مسنداً إليه⁽¹⁴⁾، نحو زيداً أبوه قائم، وتسمع بالمُعَيَّدي خَيْرٌ من أن تراه، وأما إذا لم يكن كذلك، مثل ضربت زيدا قائماً، فالمسند والمسند إليه كلمتان حقيقتان /32 د/ متضمنتان لكلمات آخر، فلا يصح أن يقال: إنه مركب من كلمتين حقيقتين، أو حكيميتين⁽¹⁵⁾.

- (1) في (ب): (هذين الخاصين).
- (2) ينظر: حاشية عبدالغفور 54/1، وخاتمة الكافية 26.
- (3) فيكون المعنى: ولا يحصل الكلام، إلا من بعض اسمين، أو من بعض اسم وفعل، أي: من اجتماع الاسمين وانضمام بعضهما إلى بعض انضمام الارتباط والتعلق بطريق الحمل. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 45، وحاشية نعمة الله، اللوحة 42.
- (4) في (أ) و(ج) و(د): "من" بدل "في".
- (5) "فبعد وجود المناسبة ورعاية الشروط لا يحصل إلا من أفراد هذين النوعين، وذلك لا يقتضي حصوله من جميع أفرادها". حاشية منلا زادة، اللوحة 45.
- (6) حاشية العصام 20/1، واعتراض عليه صاحب سوال كابلي وضعفه، فقال بعد أن ذكر هذا الجواب من العصام: "لكن هذا ضعيف؛ لأنه على هذا يلزم تركيب الشيء عن نفسه، وهو أيضاً باطل" سوال كابلي 44.
- (7) فتأمل سقط من (ب).
- (8) وأيضاً لموافقة الذكر للواقع؛ لتقدم الفعل على الفاعل. ينظر: حاشية السالكوتي 54/1، وحاشية الأكيوني 54/1.
- (9) اعتراض العصام على الجامي هنا بأن حصر التركيب الثنائي في ستة وإبطال ما عدا اثنين لا يوجب إلا حصر الكلام الثنائي في اثنين، والمدعي حصر مطلق الكلام. ينظر: حاشيته 20/1، لكن منلا زادة أجاب عليه، وعدّ ما ذكره العصام سهواً قد عرض له كثيراً، وأنه لا يسلم أن المدعي ما ذكره، بل المدعي هو الكلام الثنائي لا مطلق الكلام، بدليل قول المصنف: الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، مع ما بعدها، وإلا لم يصح الحصر في قوله: (ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في اسم وفعل)، وهو ظاهر لمن له أدنى درية في هذه الصناعة، ومنشأ هذا السهو من العصام أنه توهم أن الكلام يتأتى من أكثر من كلمتين، ولا يُقْتَبِه لأصل الكلام وفرعه. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 45.
- (10) من (أعم من ذلك) إلى (نقول): سقط من (د).
- (11) ينظر: النص المحقق 188.
- (12) ذكر صاحب معارف الكافية أنه يمكن إرجاع كلام المفصل إلى ما يفهم من تعريف المصنف، بأن يقال: "الحصر المستفاد من تعريف صاحب المفصل إنما هو بالنسبة إلى الأقل من كلمتين، لا إلى الأكثر، فكان زيدا، وقائماً داخلين في الكلام". معارف الكافية 57.
- (13) في (د): الكلمتين.
- (14) ينظر: حاشية الأكيوني 54/1، ودافع التوهمات 4/2.
- (15) (حقيقتين أو حكيميتين): سقط من (د).

فالأولى⁽¹⁾ أن يجعل المدعى هكذا: الكلام إمّا متضمن⁽²⁾ في ضمن المركب من اسمين، أو في ضمن المركب من اسم وفعل، سواء كان معهما كلمة أخرى أو لم تكن، ويستدل بأن الكلام يستدعي الإسناد، وهو يستدعي المسند والمسند إليه، وهما لا يكونان إلا في اسمين، وفي اسم وفعل⁽³⁾، فتأمل.

قوله: (وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود) لا يقال: الاسم الواحد يجوز أن يكون مسنداً ومسنداً إليه معاً، كما سيأتي⁽⁴⁾، فليكن كذلك؛ لأننا نقول: الاحتياج في الكلام إلى مسند ومسند إليه وقعا طرفي إسناد واحد، وذا لا يتصور في شيء واحد، كما لا يخفى⁽⁵⁾.

قوله: (ونحو يا زيد، بتقدير أدعو زيدا... إلخ) جواب سؤال مقدر، وتقديره: أن (يا زيد)، مركب يفيد المخاطب فائدة 45/ب/ تامة، والظاهر أنه كلام، فوجد كلاماً مركباً من حرف واسم⁽⁶⁾، فأجاب بأن طرفي الكلام فيه مقدر، وهما الفعل والفاعل⁽⁷⁾، وهذا على مذهب المبرّد⁽⁸⁾ مشكلاً؛ فإنه ذهب إلى أن أحد جزئي الكلام مذكور، وهو حرف النداء القائم مقام الفعل، والجزء الآخر هو الفاعل المقدر، كما سيذكره في بحث المنادى⁽⁹⁾، فيكون من تركيب اسم وحرف⁽¹⁰⁾، إلا أن يقال: إن الفعل أعم من الفعل⁽¹¹⁾ الحقيقي، ومما يقوم مقامه فيكون من تركيب اسم وفعل⁽¹²⁾.

- (1) قال (الأولى) دون (الصواب)؛ لأنه يجوز أن يكون تعرضه للكلام الثنائي للتمثيل. ينظر: حاشية محمد أمين 32/1.
- (2) في (د): "متحقق" بدل "متضمن".
- (3) ذكر ركن الدين الاسترابادي أنه إنما لم يكن إلا من هذين القسمين؛ لأن الكلام يقتضي الإسناد، والإسناد يقتضي المسند والمسند إليه؛ لكونه نسبة بينهما، وهما لا يوجدان إلا في القسمين اللذين ذكرهما؛ لأن التركيب العقلي من هذه الأنواع لا تزيد على الخمسة إذا روعي على الترتيب، وعلى الستة إذا لم يراع. ينظر: البسيط 134.
- (4) ينظر: النص المحقق 196.
- (5) حاصله أنه "لا يتأتى تقسيم الكلام، فيكون قوله: (اسمين) قسماً، و(اسم وفعل) قسماً آخر، والمقسم لابد أن يكون صادقاً على كل قسم من أقسامه، فيجب أن يصدق الكلام على كل من هذين القسمين اسمين واسم وفعل، وهو لا يصدق عليهما بدون الإسناد؛ لأخذ الإسناد في مفهوم الكلام، وإذا صدق الإسناد كان أحد الجزئين مسنداً إليه، والآخر مسنداً لا محالة". معارف الكافية 60.
- (6) يعني نحو (يا زيد) كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع أنه مركب من الحرف، وهو حرف النداء، والاسم المنادى، فلا يلزم الحصر؛ لأنه قد وجد في الكلام الحرف والاسم، هذا حاصل الإيراد. ينظر: حاشية المولى محرم 40/1، وسؤال باسولي 66.
- (7) حاصله أن هذا الإيراد غير مُتَّجِه على من يقول: إن هذه أسماء أفعال، مُستدلاً بكونها يفهم منها معاني الأفعال، كما يفهم من نحو: صه، ومه، وغيره، ولا يرد أيضاً على من يقول: إن هذه حروف نائية من الفعل، وهو القول المشهور؛ لكونه مركباً بالحقيقة من الاسم والفعل. ينظر: البسيط في شرح الكافية، لركن الدين الاسترابادي 125/1.
- (8) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الشامي، المبرّد، كان من أهل البصرة، وسكن ببغداد، من أئمة النحو، أخذ عن المازني والجزري وأبو حاتم السجستاني، وغيرهم، وأخذ عنه نفطويه، والخراطي، والصفار، والصولي، وغيرهم، كان إماماً فصيحاً، مفوهاً، صواباً نواذر وطرف، له تصانيف كثيرة، منها: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، وغيرهما، توفي سنة 285 هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء 577/13، ولسان الميزان، لابن حجر 588/7، ووفيات الأعيان 313/4.
- (9) ينظر: الفوائد الضيائية 243/1.
- (10) اعترض عليه منلا زادة، وعدّ ما ذكره سهوً، فالمبرّد لم يقل بتركيب الكلام من الحروف والاسم، وإنما قال: "إن حرف النداء نائب عن الفعل، والفرق ظاهر بين تركيب الشيء من الشيء، وبين نيابة الشيء عن الشيء. ينظر: حاشيته، اللوحة 45.
- (11) (الفعل) سقط من (ب).
- (12) هناك إيراد آخر لم يذكره المحشي، وهو "أنه لو كان قوله: يا زيد في تقدير: أنادي زيدا لَطَرَقَ إليه الصدق والكذب، كما يتطرق إلى قولك: أدعوا زيدا، وبأن أنادي زيدا إخباراً عن النداء، والإخبار عن النداء غير النداء، و(يا زيد) نداء، وبأن (أنادي زيدا) غير مختص بالنداء، و(يا زيد) مختص به، وبأن (يا زيد) مخصوص بالحال، و(أنادي زيدا) ليس كذلك، والجواب عن هذه كلها مبني على أن حذف الفعل وجعل هذه الحروف نائية عنه ليس إلا لهذا الغرض، أو تقول: أنادي زيدا الذي هو محذوف ومُتَوَبِّه لهذه الحروف للإنشاء لا للإخبار، بخلاف أنادي زيدا الذي هو الملفوظ، لكون الصيغة مشتركة بين الإنشاء والإخبار". البسيط في شرح الكافية، لركن الدين 126/1.

قوله: (أي كلمة دلّت) إشارة إلى أن كلمة (ما) كناية عن الكلمة⁽¹⁾؛ لنأخذ يتناول هذا التعريف بعض المركبات والدوال الأربع⁽²⁾.

قوله: (على معنى كائن في نفسه) حمل عبارة التعريف على أن قوله: (في نفسه) ظرفٌ مستقرٌ صفة لمعنى⁽³⁾، ولم يتعرّض إلى احتمال كونه ظرفاً لغواً متعلقاً بـ(دلّ) على أن تكون كلمة (في) بمعنى (الباء)⁽⁴⁾، أي: ما دلّ بنفسه⁽⁵⁾ على معنى، وإلى احتمال كونه حالاً من فاعل دلّ⁽⁶⁾، أي ما دل على معنى حال كون الدال كائناً في نفسه⁽⁷⁾، لما يلزم بين قوله: (لمعنى) وبين صفته، أعني غير مقترن من الفصل بأجنبي⁽⁸⁾، إذ ذكر في نفسه حينئذ يكون أجنبياً⁽⁹⁾، مع لزوم 133/ أ/ ارتكاب التجوّز في التعريف على الأول؛ بسبب جعل (في) بمعنى الباء⁽¹⁰⁾.

قوله: (أي نفس ما دلّ) لا نفس الاسم، بأن يرجع الضمير إلى الاسم، وإلا يلزم الدّور⁽¹¹⁾.

قوله: (فتذكّر الضمير) أي: ضمير⁽¹²⁾ في نفسه، أو مطلق الضمير المذكور في ما دل على معنى في نفسه؛ ليتناول الضمير المستتر في دلّ أيضاً؛ فإن تذكيره أيضاً بناء على لفظ الموصول⁽¹³⁾.

- (1) والقربنة كون الاسم قسماً منها، قال الرضي: "وإنما أورد لفظة (ما) مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة". شرحه على الكافية 9/1.
- (2) باعث التفسير من الشارح ورود السؤال بدخول نحو الدوال الأربع، وفائدته: دفع هذا الإيراد، ومنهجه: كون الاسم من أقسام الكلمة؛ إذ المقسم معتبر في أقسامه. ينظر: حاشية الأكيبي 55/1.
- (3) اعترض عليه محمد بن الحسن الحاتمي بأن الكناية في نفسه إن عادت إلى الدال على أن يكون الجار والمجرور صفة (معنى)، أي: على معنى حاصل في نفسه، يعني نفس الدال، وذلك مما لا فائدة فيه؛ لأن حصول المدلول في الدال هو كون المدلول مدلولاً لذلك الدال، فيكون المعنى: الاسم شيءٌ دلّ على معنى هو مدلوله، وهذا بدهي الفساد، مع أنه ينتقض بالحرف، بأنه يدل على معنى هو مدلوله، فيجب أن يكون اسماً، وإن عادت إلى المدلول، وهو المعبر عنه بالمعنى، ويكون صفة (معنى) فذلك محال؛ لامتناع حصول الشيء في نفسه. ينظر: كشف الوافية في شرح الكافية، لسراج الدين الحلبي 30.
- (4) اعترض عليه صاحب مصدر السرور؛ وعذ ما ذكره غير صحيح؛ لأن كلمة (في) بمعنى الباء بطريق الحقيقة فهذا خلاف المذهب المختار من أن الباء معنى مجازي لكلمة (في)، وإن ادّعى بأنها بمعنى (في) بطريق المجاز فيلزم أخذ المجاز وهو غير مشهور في التعريف، وإما أن يكون بمعنى الظرفية المجازية، وهذا المعنى غير صحيح، لكن الدلالة ليست للكلمة في حد ذاتها بالقياس إلى الوضع، وإما أن يكون بمعنى الظرفية الحقيقية، وانتفاؤها ظاهر؛ لانحصار الظرف في الزمان والمكان، والكلمة ليست بشيء منها. ينظر: مصدر السرور 149، 150، وسؤال كابلي 45.
- (5) أي بمحضه وخلوصه وعدم مدخلية غيره، أي في حد ذاته. ينظر: حاشية نور محمد 64.
- (6) اعترض عليه بأنه لا يصح جعله حالاً عن ضمير دل؛ لأنه يعلم من قاعدة الخط أن لو جعل حالاً لكان اللازم أن يكتب بالألف؛ لأن كتابة المنصوب بالألف. ينظر مصدر السرور 150.
- (7) نقله بتصريف من حاشية عبدالغفور. ينظر: حاشية عبدالغفور 55/1.
- (8) قال العصام: "جعل في نفسه صفة لمعنى لا متعلقاً بـ(دلّ)، أي: دلّ بنفسه، ولا حالاً عن ضميره، أي: دل كائناً في نفسه، أي معتبراً في حد ذاته؛ لنأخذ يفصل بين معنى وصفته، أعني غير مقترن بما ليس صفة". حاشيته 20/1.
- (9) ذكر السيالكوتي تعليلاً آخر لعدم صحة جعل (في نفسه) ظرف لغو، أو حالاً من ضمير (دلّ) وهو أنه حينئذ يكون قيد الدلالة، والدلالة غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته، إنما هي بالقياس إلى كونه موضوعاً للمعنى. ينظر: حاشيته 55/1.
- (10) يشير إلى ما ذكره السيالكوتي وهو "أنه لو جعل كلمة (في) بمعنى الباء صحت التعريفات من غير احتياج لتصحيح الظرفية إلى أمثال هذه التكاليف البعيدة عن الفهم التي هي غير لائقة بمقام التعريف، خصوصاً بالنسبة إلى المبتدأ، وأنه ليس في عبارة الشارح -قدس سره- ما يحوجنا إلى اعتبارها". حاشيته 60/1، لكن عبدالغفور ذكر أن جعل (في) بمعنى الباء خلاف المذهب المختار، ومجاز غير مشهور في التعريف. ينظر: حاشيته 55/1، وقد اختلفوا في أن كلمة (في) للظرفية الحقيقية، أو للظرفية المطلقة، حقيقة كانت أو مجازية، فذهب البعض إلى الأول، وإليه يميل كلام ابن الحاجب في الكافية، حيث قال: "وبمعنى على قليلاً"، ولو كانت الظرفية المطلقة لكانت هذه الصورة داخلة فيها. وذهب البعض الآخر إلى الثاني، وينطبق عليه كلام الرضي، بترجيحه أن الموارد التي عُلم بكون كلمة (في) فيها بمعنى الباء أو اللام أو على، من موارد الظرفية المجازية. ينظر: حاشية نور محمد 64.
- (11) نقله بتصريف من العصام، ويلزم الدور بكون المعرف مأخوذاً من المعرف. ينظر: حاشية العصام 20/1، ومصدر السرور 150.
- (12) (ضمير): سقط من (د).
- (13) ذكر العصام أن تذكير الضمير الراجع إلى (ما دلّ) ليس بمجرد داعي اللفظ، بل الداعي للفظ والمعنى. ينظر: حاشيته 21/1.

قوله: (بناء على لفظ الموصول) ظاهر العبارة تدل على أن معنى الموصول يقتضي تأنيث الضمير

باعتبار كونه كلمة، وتذكيره بملاحظة لفظه⁽¹⁾ فقط⁽²⁾، وفيه بحث، فإن لفظ كلمة (ما)⁽³⁾ عبارة عن ما يراد من لفظ الكلمة⁽⁴⁾، لا عن لفظ الكلمة⁽⁵⁾ المشتملة على تاء التأنيث⁽⁶⁾، وما يراد من لفظ الكلمة ليس فيه تأنيث، كتأنيث معنى هند مثلاً⁽⁷⁾، فتأنيثه باعتبار اللفظ الدال عليه، وهو لفظ الكلمة، فإذا عبّر عنه بلفظ (ما) لم يكن فيه تأنيث، لا في اللفظ، ولا في المعنى، فتذكير الضمير الراجع إلى (ما) باعتبار اللفظ والمعنى⁽⁸⁾.

قوله: (قال المصنف في الإيضاح⁽⁹⁾) هذه توطئة بيان معنى كون المعنى في نفسه، وجواز كون الضمير في نفسه راجعاً إلى المعنى على صرف (في) من معنى الظرفية إلى معنى اعتبار مدخولها⁽¹⁰⁾.

قوله: (الضمير في ما دلّ على معنى في نفسه) أي الضمير البارز⁽¹¹⁾، وإلا ففيه ضمير آخر أيضاً لا يرجع إلى المعنى بل إلى الموصول، وهو الضمير المستتر في (ما دل)، ولو قال: الضمير في نفسه يرجع إلى المعنى لكان أخصر وأحفظ من المناقشة⁽¹²⁾.

قوله: (ولذا قيل: الحرف ما دلّ على وقوع معنى في غيره) فإن قلت: كون المعنى المستقل بالمفهومية في نفسه، معنى 53/د/ اعتباره في نفسه، وبالنظر إليه نفسه، مع قطع النظر عن اعتبار أمر خارج عنه⁽¹³⁾، كما يكون كون الدار⁽¹⁴⁾ في نفسها بهذا المعنى⁽¹⁵⁾ لا يستدعي أن يقال في الحرف الذي معناه غير مستقل بالمفهومية:

- (1) (لفظة): سقط من (أ).
- (2) وهذا ما ذهب إليه الملا نور محمد في حاشيته، حيث قال: "يمكن أن يقال: مراد الشارح - رحمه الله - أن تذكير الضمير هنا لرعاية اللفظ، كما أن تأنيث الضمير في وجه الحصر لرعاية اللفظ". حاشيته على عبد الغفور 63.
- (3) نقله بتصرف من العصام، ينظر: حاشية العصام 21/1.
- (4) (عبارة عما يراد من لفظ الكلمة): سقط من (ب).
- (5) (لا من لفظ الكلمة): سقط من (د).
- (6) ذكر منلا زادة أن لفظ (ما) ههنا عبارة عن الكلمة نفسها لا عن مفهوم الكلمة الذي هو لفظ وضع لمعنى مفرد، وإلا لكانت واجب التذكير، فيكون توجيه الشارح لغوياً، وقد جاء في بعض النسخ: الاسم ما دل على معنى في نفسها، وعليه شرح الفاضل الهندي فيكون لفظ (ما) يجوز فيه الوجهان في إرجاع الضمير باعتبار اللفظ والمعنى. ينظر: حاشيته، اللوحة (45)، وشرح الهندي (8).
- (7) التأنيث ثلاثة أقسام: لفظي ومعنوي معاً، كالناقاة وحبل وحمرأ، ومعنوي فقط، مثل هند ودعد وزينب، وهذان القسمان واجب التأنيث في إرجاع الضمير وإسناد الفعل، ولفظي فقط، مثل طلحة وحزمة ودعوى وبشرى، وهذا القسم يجوز فيه الوجهان، باعتبار اللفظ والمعنى. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 46، وحاشية الأكيوني 55/1.
- (8) في (د): "لفظ الكلمة" بدل "ما".
- (9) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب 65/1، 66.
- (10) وفيه أيضاً إشارة إلى التدافع بين قول المصنف وقول الشارح، ثم أجاب عنه لاحقاً بقوله: "ومآلهما واحد". ينظر: سوال باسولي 67.
- (11) أي في قوله: (في نفسه).
- (12) فيه رد على الرضي حيث قال بعد نقل كلام المصنف: "وفيه نظر" وبين وجه النظر. ينظر: شرحه على الكافية 10/1، 11.
- (13) حاصل هذا الاعتراض أنه يعلم من القاعدة المعروفة، وهي أنه إذا نسب إلى المعنى شيء بواسطة (في) لا بد أن يكون ذلك الشيء دالاً على المعنى، فالضمير في (نفسه) إذا رجع إلى المعنى يكون دالاً على نفسه، وهذا يلزم كون المعنى دالاً ومدلولاً، وهو باطل. ينظر: حاشية عبد الرحمن 31، وسوال كابلي 46.
- (14) في (ب): الدال.
- (15) بيان ما ذكره المحشي هو أنه لما شابه المعنى الذي في اعتبار الخارج مع الدار، أو عدم اعتباره معها صح أن ينسب هذا المعنى المأخوذ بوصف المشابهة مع الدار عند عدم اعتبار الخارج معه إلى نفسه بلفظة (في)، كما نسبت الدار عند عدم اعتبار الخارج معها إلى نفسها بلفظة (في)، ولما كان اعتبار الخارج متعلقاً بعبء مع المعنى الحرفي من قبيل ذي الآلة مع الآلة، فكان الخارج مشتملاً عليه ومحيطاً به، اشتغال الغلاف على المظروف وإحاطته به صح أن ينسب إليه المعنى الحرفي في الخارج بلفظة (في). ينظر: دافع التوهّمات 13/2.

ما دلّ على معنى في غيره⁽¹⁾، كما لا يقال: في الدار، باعتبار أمر خارج الدار، في غيرها حكمها كذا، بل يستدعي أن يقال: ما دلّ على معنى لا في نفسه⁽²⁾، كما يقال: الدار لا في نفسها حكمها كذا⁽³⁾.

قلت: معنى قوله: (ولذلك قيل... إلى آخره) أي: من أجل أن أداة الظرف في هذا المقام، بمعنى اعتبار مدخولها⁽⁴⁾، لا بمعنى أن المعنى مفاد من مدخولها، كما هو المفهوم عرفاً من كون المعنى في شيء صح ما قيل: الحرف: ما دلّ على معنى في غيره بمعنى اعتبار غيره⁽⁵⁾، إلا أن المقابلة تستدعي ذلك، بل المقابلة تستدعي أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى لا في نفسه⁽⁶⁾، إلا أن النحاة وضعوا ما يوافق في المعنى بقولنا: لا في نفسه موضعه، وصار عرفاً فيما بينهم⁽⁷⁾.

قوله: (ما ذكره بعض المحققين⁽⁸⁾) إشارة إلى السيد الشريف⁽⁹⁾ قدس سره⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾.

قوله: (كما أن في الخارج موجود قائماً بذاته... إلخ) قال بعض المحققين⁽¹²⁾: "لو قيل: كما أن في الخارج

(1) ينظر: حاشية نور محمد 65، وخادمة الكافية 28.

(2) فيكون أبعد من الالتباس في معناه؛ لأنه ليس له معنى سوى اعتبار مدلوله. ينظر: حاشية محمد أمين 32.

(3) ذكر العصام هذا الاعتراض، ومنشؤه هو الرضي، ينظر: شرح الرضي 5/1، وحاشية العصام 21/1، وأجاب عنه السيد الشريف بأنه ليس المقصود أن مودى اللفظ في الموضوعين واحد، بل لا يتصور ذلك؛ لأن كون المعنى معقولاً في نفسه ملحوظاً في ذاته، وكونه ملحوظاً في غيره آلة لتعرف حاله أمر معقول، وأما حكم الدار كحسنها مثلاً، فلا يوجد إلا فيها، سواء كان ناشئاً من ذاتها، أو مستفاداً من غيرها، وكذا قيمة الدار أمر متسرب إليها، سواء نشأت من ذاتها أو من غيرها، بل المقصود هو التشبيه بينهما، بحسب اعتبار الخارج تارة، وعدم اعتباره أخرى، وإن امتازا بأنه يصح أن يقال: المعنى ملحوظ معتبر في نفسه أو غيره، ولا يصح أن يقال: الدار حسنة في نفسها أو غيرها، وذلك لأن ارتباط حسنها بغيرها إذا كان سبباً له، ينظر: حاشية السيد على شرح الرضي (9/1)، وحاشية اليوسني على الجامي، اللوحة 16.

(4) حاصله أن الاعتراض السابق إنما يصح لو كانت كلمة (في) بمعنى الظرفية، لكنها هنا بمعنى الاعتبار، فلا محذور، كذا في حاشية عبدالرحمن (31).

(5) اعترض من لا زادة على هذا بأن كلمة (في) ليست بمعنى اعتبار هذا، ولا يجوز أن تكون بمعناه، بل الاعتبار هنا مأخوذ من حاصل المعنى ومقتضى المقام، فمعنى قولهم: الاسم ما دل على معنى في نفسه إذا كان الضمير راجعاً إلى المعنى هو المعنى الحاصل في نفس المعنى، فلفظ (في) هنا بمعناه من الظرفية المجازية ونسبة الشيء إلى الشيء. ينظر: حاشية من لا زادة، اللوحة 46.

(6) هذا فيه إشارة إلى اعتراض الرضي عليهم بأن قولهم في حد الحرف: ما دل على معنى في غيره بنقض قولهم على معنى في نفسه، ولا يقال في مقابلة قولك: قيمة الدار في نفسها كذا: قيمة الدار في غيرها كذا، بل يقال: لا في نفسها. ينظر: شرحه على الكافية 10/1، وحاصل الجواب عليه أن لفظ (في غيره)، وإن لم يستقم في مسألة الدار لكنه مستقيم في تعريف الحرف، فأقاموا مقام الحرف النفي. ينظر: حاشية من لا زادة، اللوحة 47.

(7) قال العصام: "النحاة أجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه، وصار عرفاً فيما بينهم، فلا التباس في معناه، ولا وصمة في التعريف به". حاشيته 21/1، فإنه لما شاع قولهم: الألفاظ قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صارت كلمة (في) مجازاً متعارفاً فيه، فيجوز استعماله في التعريف. ينظر: حاشية السيالكوتي 59/1.

(8) ذكر صاحب معارف الكافية أن في عدم ذكره باسمه والتعبير عنه ببعض المحققين فوائد، منها أن في ذكر هذا الاسم إشارة إلى أن هذا المبحث مبحث قيم، فإن كلام المحققين أحق بالقبول وأقرب إلى القلوب، ومنها: تعظيم صاحب هذا المبحث، بالتعبير عنه بأشرف الألقاب، ومنها إشارة إلى عظمة مرتبته، وأنه مكان لا حاجة إلى ذكر اسمه، بل ينساق الذهن إليه عن ذكر الصفة. ينظر: معارف الكافية 68.

(9) حيث قال في حاشيته على شرح الرضي بعد نقل كلام المصنف في الإيضاح: "ومحصله ما ذكرناه، إشارة إلى ما ذكره أولاً بقوله: (فقول كما أن في الخارج... إلخ)". ينظر: حاشيته على شرح الرضي 8/1، 9، وللسيد رسالة مستقلة في تحقيق معنى الحرف، قال فيها: "وهذا مدلول ما ذكره ابن الحاجب في الإيضاح، حيث قال: الضمير في قوله: ما دلّ على معنى في نفسه يرجع إلى المعنى". ينظر: رسالة في تحقيق معنى الحرف 84.

(10) (قدس سره): سقط من (ب).

(11) اعترض العصام على الشارح الذي أراد التنبيه على أن هذا التحقيق ليس من السيد الشريف، كما هو المشهور، بل أخذه من كلام المصنف، قال العصام: "الناظر في كلام الإيضاح يعرف أن المصنف بعيد عن هذا التحقيق، وإن كانت عبارته المجملية المنقولة وقعت اتفاقاً بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق". حاشيته 21/1.

(12) (قال بعض المحققين): سقط من (ب).

موجوداً قائماً بذاته هو موجود في ذاته⁽¹⁾⁽²⁾، وموجوداً قائماً بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في إيضاح معنى الحرف وما يقابله⁽³⁾، وتنويراً تاماً لاستعمال (في) في الحدود الثلاثة⁽⁴⁾⁽⁵⁾. انتهى.

لا يخفى أنه لو كان المتعارف في الموجود بذاته أن يقال: هو موجود في ذاته لكان أفيد في التنوير⁽⁶⁾، لكنه غير ظاهر، وأيضاً كون /46 ب/ الموجود والقائم بغيره قائماً في غيره، بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل، وفي المنور ليست الظرفية مقصودة أصلاً، كما /134 أ/ عرفت، فكونه منوراً لا يخلو عن شيء⁽⁷⁾.

قوله: (يصلح لأن يحكم عليه، وبه) لو قال: يصلح لأن يسند إليه، وبه، لكان أنسب باصطلاح النحاة⁽⁸⁾، وأفيد باعتبار أنه يفيد اختصاص الإسناد بالاسم والفعل⁽⁹⁾، بل لو قال: يصلح⁽¹⁰⁾ لأن ينسب إليه شيء وينسب إلى شيء لكان أتم فائدة، حتى يفيد أن الملحوظ تبعاً⁽¹¹⁾ في مقابلته لا يصلح أن يقع ظرفاً لنسبة أصلاً⁽¹²⁾ إسنادية كانت، أو إضافية، أو توصيفية⁽¹³⁾، أو تعليلية، ويستفاد منه اختصاص المسندية، وكون الشيء مسنداً إليه، والموصوفية، وكونه صفة، وكونه مضافاً، وكونه مضافاً إليه، وكونه مفعولاً وملحقاً به، سوى الحرف⁽¹⁴⁾.

ثم المفهوم من هذا الكلام أن كل ما هو مدرك قصداً، وملحوظ في ذاته يصلح أن يكون محكوماً عليه، وبه⁽¹⁵⁾.

- (1) من قوله: (قال بعض) إلى قوله: (في ذاته): سقط من (أ).
- (2) اعترض عليه منلا زادة بأنه لا وجه لهذا الكلام، وإنما يكون له وجه لو كانت الظرفية مقصودة، والتركيب مستعملاً، لكن كل واحد منهما غير واقع في جانب المشبه به وإن أمكن وقوعه في جانب المشبه. ينظر: حاشيته، اللوحة 17.
- (3) "وذلك لأن معنى الحرف وما يقابله وهو الاسم والفعل مشبه، وقد أخذ في معنى الحرف كونه في غيره، وفي معنى ما يقابله كونه في ذاته ونفسه، والموجود القائم بذاته مشبه به لمعنى ما يقابله، والموجود القائم بغيره مشبه به لمعنى الحرف، فلو أخذ فيهما الموجودية في ذاته والموجودية في غيره، كما أخذ في جانب المشبه لكان غاية في التشبيه والإيضاح"، حاشية محمد أمين 33.
- (4) (الثلاثة): سقط من (د).
- (5) حاشية العصام 21/1، واعترض عليه مصلح الدين اللاري "بأنه لو ذكر ما ذكر لما كانت العبارة موجبة للالتباس والحيرة، ولا إيضاح فيه ولا تنوير، وإطلاق الموجود لذاته على الجوهر غير واقع، وهم لا يطلقون ذلك إلا على الواجب لتعالى شأنه، والحمل عليه لا يناسب، حاشيته، اللوحة 22.
- (6) وهذا ما اختاره السيد نعمة الله، حيث قال: "لو قال: كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته هو موجود في ذاته وموجوداً قائماً بغيره وهو موجود في غيره لكان غاية في إيضاح معنى الحرف وما يقابله". حاشيته، اللوحة 13.
- (7) ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 17.
- (8) لأن المشهور بين النحاة تسمية طرفي الجملة بالمسند إليه وبه، لا المحكوم عليه وبه، وأيضاً قوله: (يحكم عليه وبه) لا يشمل طرفي الجملة الإنسانية؛ لعدم الحكم فيها، وإنما فيها إسناد، فلو قال: يسند إليه وبه لتناول طرفيها، ويمكن أن يقال – كما ذكر صاحب معارف الكافية -: أن المراد من قوله: (يحكم عليه وبه) أن يسند إليه وبه من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، وأيضاً لأن المحصول فارق بين المعنى الاسمي والحرفي بوجوه اعتبارية عقلية واصطلاحات منطقية، فاستعمل في المنطق. ينظر: معارف الكافية 72.
- (9) رده منلا زادة "بأن الأولى ما ذكره الشارح؛ لاقتضاء سوق الكلام إيّاه، حيث ذكر المعقول والمدرك، فذكر المحكوم عليه وبه يناسب سوق الكلام غاية المناسبة؛ لكونه من باب مراعاة النظر". حاشيته، اللوحة 48، وينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 17.
- (10) في (أ): (لو كان اختصاص).
- (11) معنى الملحوظ تبعاً "أن تكون ملاحظة العقل إيّاه والتفاتة إليه بتبعية أمر آخر، وهو ملتفت إليه بذاته". حاشية السالكوتي 57/1.
- (12) ذهب منلا زادة إلى "أن ظاهر هذا الكلام يشعر بالفرق بين الحكم والنسبة التامة، وليس كذلك، بل هو هو؛ لأن الحكم إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً، هذا هو المعنى بالنسبة التامة، فلا فرق بينهما". حاشيته، اللوحة 48.
- (13) (توصيفية): سقط من (ب).
- (14) منقول بتصرف من العصام، ينظر: حاشية العصام 22/1.
- (15) ذكر السالكوتي أن النفس مجبولة على أنها ما لم تلتفت إلى شيء قصداً لم تتمكن من الحكم عليه، ألا ترى أنه حين رؤية الوجه في المرأة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئياً قصداً، ولا يتمكن من الحكم على المرأة لكونها مرئية تبعاً، فكذا حال البصيرة. ينظر: حاشيته 59/1.

ولا شك أن معنى الفعل⁽¹⁾ معنى مدرك قصداً، وملحوظ في ذاته، ولا يصلح أن يحكم عليه⁽²⁾.
والجواب أن الواو ههنا⁽³⁾ بمعنى (أو)⁽⁴⁾، أو بمعنى المعنى المدرك لا قصداً يصلح⁽⁵⁾ لأن يحكم عليه، أو به⁽⁶⁾.

ويمكن أن يقال في الجواب: إن المعنى المستقل في الفعل هو الحدث، ولا شك أن الحدث باعتبار كونه مدلولاً من المصدر يصلح أن يحكم عليه، وبه، وإن لم يصلح باعتبار كونه مدلولاً تضمينياً في ضمن الفعل⁽⁷⁾.
أو يقال: إن المراد أنه يصلح لأن يحكم عليه وبه باعتبار ذاته، ومعنى الفعل⁽⁸⁾ باعتبار ذاته يصلح لذلك، لكن الواضع لما اعتبر أن يكون الفعل مسنداً إلى شيء أبداً لم يقع محكوماً عليه⁽⁹⁾.

قوله: (وآلة لملاحظة غيره، فلا يصلح لشيء منها) فيه أن هذا التصريح في أن ما هو آلة لملاحظة غيره⁽¹⁰⁾، لا يصلح لأن يحكم عليه وبه⁽¹¹⁾، وليس كذلك، فإن كلاً في (كُلَّ رَجُلٍ) – مثلاً – ملحوظ تبعاً أبداً لملاحظة أفراد الرجل، وآلة لتعرفها وملاحظتها، مع أن كل رجل يصير محكوماً عليه⁽¹²⁾.

وأيضاً لا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته /54 د/ معه ليفهم معناه، كما لا يخفى، مع أنه صرح بأنه لا بد من ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته ليفهم المعنى⁽¹³⁾، فلا بد من التخصيص بأن الملحوظ لا يصلح أن يحكم عليه إذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾ وأنه "إنما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه، إذا لم

- (1) (معنى الفعل): سقط من (أ).
- (2) لأن العقل إذا لاحظ معنى الفعل قصداً وبالذات كان ذلك المعنى مستقلاً بالمفهومية من لفظ الفعل، فحينئذ يصلح لأن يحكم به فقط؛ لأن الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لأن يكون محكوماً عليه. ينظر: حاشية محرم 14/1.
- (3) أي في قوله: (لأن يحكم عليه وبه).
- (4) فتكون القضية مانعة الخلو، أي هذا المعنى لا يخلو عن صلاحية أحدهما، ففي الاسم اجتمعت الصلاحيات، وفي الفعل الصلاحية الواحدة وهي كونه محكوماً به، فلا نقض. ينظر: معارف الكافية 72.
- (5) من قوله: (ولا شك) إلى قوله: (يصلح): سقط من (د).
- (6) ينظر: دافع التوهمات 19/2.
- (7) حاصل ما ذكره السيد أنه لما اعتبر في الفعل الحدث، وهو معنى مستقل بالمفهومية، وضم إليه انتسابه بغيره نسبة تامة – هي آلة لملاحظة طرفيها – وجب أن يكون مسنداً باعتبار الحدث؛ إذ قد اعتبر ذلك في مفهومه وضعاً – وأن يذكر فاعله؛ كي تتحصل تلك النسبة، وأما مجموع معناه فلا يصلح الحكم به، ينظر: رسالة في تحقيق معنى الحرف 86.
- (8) (ومعنى الفعل): سقط من (أ).
- (9) وهذا ما حققه المدقق نور محمد، حيث ذهب إلى أن المراد بالصلاحية المثبتة والمنفية الذاتية، وذهب إلى أنه لا يرد النقض بالحدث الذي دلَّ عليه الفعل؛ لأنه مدرك قصداً، أو ملحوظاً في ذاته، ولم يصلح لأن يحكم عليه؛ وذلك لأنه يقتضي صحة الحكم عليه وبه إذا أخذ في حد ذاته وإن لم يقع محكوماً عليه إذا أخذ مع اعتبار الواضع أن يكون مسنداً أبداً؛ لئلا يلزم خلاف وضعه، ولا بالضمان المرفوعة المتصلة؛ لأنها لا تصلح لأن يحكم بها. ينظر: حاشية نور محمد 68، ومصدر السرور 158.
- (10) "قوله: (آلة لملاحظة غيره): بمعنى مرآة لمشاهدة ما سواه". حاشية الأكيوني 57/1.
- (11) قال محمد أمين: "كل ما هو آلة لملاحظة الغير على وجه التفصيل لا يصلح لشيء منها، أي من المحكوم عليه وبه". حاشيته 35.
- (12) اعترض من لا زادة على هذا الكلام وعده سهواً ناشئاً من عدم الفرق بين مفاهيم الأشياء ومعانيها؛ لأن لفظ (كل) موضوع للإحاطة والشمول، وهو معنى مستقل بالمفهومية يلزمه تعقل متعلقه إجمالاً وتبعاً من غير حاجة إلى ذكره، كما في لفظ الابتداء بعينه، فيكون محكوماً عليه وبه. ينظر: حاشيته، اللوحة 49، وحاشية القدي 28، واعترض عليه أيضاً البوسني بأن حكم الرجل وسائر النكرات حكم الابتداء فقال: "وليت شعري كيف أمكنه الحكم بكون مفهوم كل رجل ملحوظاً تبعاً لملاحظة أفراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع إجماع العلماء على كونه موضوعاً لمعنى عام، حتى صرحوا بأنه إذا أريد به زيد بخصوصه كان مجازاً، وإذا أراد به عام مطابق له كان حقيقة". حاشيته، اللوحة 18.
- (13) ينظر: حاشية السيالكوتي 59/1، ومصدر السرور 156.
- (14) نقله بتصرف من العصام. ينظر: حاشيته 22/1.
- (15) اعترض عليه من لا زادة بأن الآلة للشيء والتابع له لا يجوز أن يكون محكوماً عليه وبه أصلاً مادام أنه آلة وتابع له، فكلمة (كل) مستقل بالمفهوم، ملحوظ في حد ذاته، يصلح أن يكون محكوماً عليه وبه، وليس آلة لملاحظة شيء أصلاً، بل هو عبارة عن نفس ذلك

يحضر بمجرد ذكره⁽¹⁾.

قوله: (فالابتداء مثلاً) لما ذكره من أن المدرك في الذهن قد يكون مدركاً قصداً⁽²⁾ ملحوظاً في ذاته⁽³⁾ يصلح أن يحكم عليه، وبه.

وقد يكون مدركاً تبعاً وآلة لملاحظة غيره، ولا يصلح لشيء⁽⁴⁾ منهما⁽⁵⁾، كما⁽⁶⁾ صورته في مفهوم الابتداء، الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بإزائه بالاعتبار الأول لفظ الابتداء الذي هو اسم. فإن قلت: يفهم من هذا الكلام أن يكون⁽⁷⁾ لفظ الابتداء وكلمة (من) كلاهما موضوعان لمفهوم واحد، لكن⁽⁸⁾ كان فيه اعتباران، فمن حيث إنه مدرك قصداً مفهوم لفظ الابتداء، ومن حيث إنه مدرك تبعاً وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة (من)⁽⁹⁾ مع أنه يصرح فيما بعد في قوله: "والحاصل أن لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي، ولفظة (من) موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة"⁽¹⁰⁾، وهما متغايران⁽¹¹⁾.

قلت: لم يقل إن مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني في مدلول كلمة (من) حتى يلزم عليه هذا المحذور، بل صور فيه هذا الاعتبار فقط⁽¹²⁾.

وقال بعض المحققين⁽¹³⁾ في الجواب عن هذا ما حاصله أن مفهوم 135/ أ/ الابتداء بالاعتبار الثاني، الذي هو معنى حرفي، مضاف إلى متعلق مخصوص بذلك الاعتبار، هو حصة من مفهوم الابتداء، الذي هو ملحوظ قصداً لوحظ متعلقه تبعاً ومجملاً⁽¹⁴⁾، وليس أفراد الابتداء إلا حصصاً له⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾، فيوافق القول بأن مفهوم كلمة

=

الشيء، فإن الكلية عبارة عن جميع أفراد الشيء وأجزائه، ولهذا صار محكوماً عليه. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 49، وحاشية نور محمد 68.

(1) حاشية العصام 22/1، واعتراض عليه السالكوتي، وعدّ ما ذكره العصام باطلاً منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره، وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة أفراد، بل الملحوظ بالذات هو المفهوم إلا أن الحكم عليه باعتبار صدقه على الأفراد عند من يقول باتحادهما. ينظر: حاشيته 58/1.

(2) أي حال كون معنى الابتداء مفهوماً من لفظه. ينظر: حاشية المولى محرم 44/1.

(3) أي في ذات لفظ الابتداء، بحيث يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة إلى شيء آخر يلاحظه. ينظر: حاشية محرم 44/1.

(4) (لشيء): سقط من (أ).

(5) ذكر القدي أن "فيه مقدمة كبرى مطوية، أي: وكل ما هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة فلا يصلح لشيء منهما". حاشيته 28.

(6) (كما): سقط من (ب).

(7) (يكون): سقط من (أ)، و(ج)، و(د).

(8) (لكن): سقط من (ب).

(9) هذا خلاصة ما ذكره السيد الشريف، فقد ذكر أن الابتداء معنى إذا لاحظ العقل قصداً، وبالذات، كان معنى مستقلاً بنفسه ملحوظاً في ذاته، صالحاً لأن يحكم عليه وبه، ويلزم إدراك متعلقه تبعاً، وبالعرض إجمالاً، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ "الابتداء"، وإذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة، وجعله آلة لمعرفة حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح لأن يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة (من). ينظر: رسالة في تحقيق معنى الحرف 84.

(10) الفوائد الضيائية 59/1 من النورية.

(11) وكلام الشارح صريح في أن مدلول الابتداء مبين لمدلول (من) وأن بينهما قدراً مشتركاً، فإن قيّد بالملاحظة قصداً كان مدلولاً للابتداء، وإن قيّد بالملاحظة تبعاً كان مدلولاً ل(من)، فهما متقابلان تقابل التضاد، ولا يدخل أحدهما تحت الآخر. ينظر: حاشية القدي

29، ودافع التوهمات 21/2.

(12) ينظر: دافع التوهمات 21/2.

(13) هو العصام كما في حاشيته 23/1.

(14) في (ب): إجمالاً.

(15) ينظر: حاشية العصام 23/1.

(16) والحصة هي المفهوم الكلي المضاف إلى الفرد، كإنسان زيد، وإنسان عمرو، وبعض المفهومات ليس له أفراد حقيقة، بل منحصر في الحصة، كمفهوم الوجود المطلق؛ إذ ليس له إلا الحصة، أي وجود زيد، ووجود عمرو، ول بعضها أفراد حقيقة سوى

=

(من) هو الابتداء بالاعتبار الثاني، لما ذكر بعد من أنها موضوعة لأفراد الابتداء⁽¹⁾. وفيه أنه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي معنى (من) حصصاً لمفهوم الابتداء الكلي لكان (من) دالاً على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن مع ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه⁽²⁾، فلا يصدق عليه تعريف الحرف بل تعريف الاسم⁽³⁾؛ إذ معنى في نفسه في قوله: ما دلّ على معنى في نفسه أعم من أن يكون مطابقاً أو تضمينياً، فالأولى أن يقال: إن تلك الجزئيات ليست حصصاً لمفهوم الابتداء، بل مفهوم الابتداء عرض لها، فيلزم /47 ب/ المخالفة بين هذا القول، وبين ما ذكر في قوله: والحاصل، إلا أن يقال في التوفيق: أن لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي، وقد يعبر به عن الجزئيات، ففي قوله: (فالابتداء) – مثلاً – إذا لاحظته العقل قصداً وبالذات⁽⁴⁾ يراد منه المفهوم الكلي، وفي قوله: وإذا لاحظته من حيث هو حالة بين السير والبصرة يرادفه المفهوم الجزئي الغير المستقل، فيدفع المخالفة⁽⁵⁾، ويكون هذا الكلام موافقاً لما ذكره في قوله: "والحاصل"، فتأمل⁽⁶⁾.

قوله: (قصداً وبالذات) منصوب على المصدرية، أي: ملاحظة قصدية، أو على الحالية⁽⁷⁾، أي: حال كونه مقصوداً وملابساً باعتبار الذات، أو على التمييز، أي: بطريق القصد. قوله: (مدلول لفظ الابتداء فقط) لا يقال: الحصر المستفاد من قوله (فقط) ممنوع؛ لجواز أن يدل لفظ آخر أيضاً على هذا المعنى كلفظ الأول؛ لأننا نقول: الحصر إضافي بالنسبة إلى الحرف⁽⁸⁾. والمراد أنه مدلول لفظ الابتداء، ولا يمكن أن يكون مدلول (من)⁽⁹⁾.

-
- =
- الحصص، كمفهوم الإنسان، فإن له حصصاً، وهو إنسان زيد، وإنسان عمرو، وأفراد حقيقة، كزيد وعمرو، والابتداء من قبيل الأول. ينظر: حاشية محمد أمين 36، وحاشية القدقي 30.
- (1) ذكر الأكييني مثلاً لمعرفة كيف يتصور اعتباران في معقول واحد، يكون تارة مقصوداً بالذات، وتارة أخرى بالعرض، وهو أنك إذا نظرت إلى امرأة شاهدت فيها صورة، فلك هناك حالتان، إحداهما: أن تكون متوجهاً إلى تلك الصورة مشاهداً إياها قصداً، جاعلاً للمرأة حينئذ آلة في مشاهدتها، ولا شك أن المرأة مشاهدة مبصرة في هذه الحالة، لكنها ليست – حيث تقدر على إبصارها على هذا الوجه – أن تحكم عليها وتلتفت إلى أحوالها، الثانية: أن تتوجه إلى المرأة نفسها وتلاحظها قصداً، فتكون صالحة للحكم عليها، وتكون الصور حينئذ مشاهدة تبعاً. ينظر: حاشية الأكييني 58/1، 59، وحاشية نعمة الله، اللوحة 45.
- (2) هذا حاصل ما ذكره مصلح الدين اللاري، حيث قال: "الحق أنه لا يصلح أن يكون مدلول (من) جزئياً للابتداء؛ إذ الكلي يصدق على الجزئي، ومعنى (من) لا يصدق عليه شيء، بل مدلولات (من) مابينة بمعنى الابتداء المطلوب؛ إذ غير المستقل لا يكون فرداً للمستقل، فضلاً عن أن يكون حصّة له، ولذا صرح ابن سينا بأن إطلاق الوجود على الموجود في نفسه، وعلى الوجود الرابطي بالاشتراك اللفظي". حاشيته، اللوحة 22.
- (3) ذكر السيالكوتي "أن كل مفهوم يلاحظه العقل تبعاً يمكن أن يلاحظه قصداً، لكن حينئذ لا يكون معنى حرفياً؛ لأن الحروف موضوعة للمعاني النسبية، من حيث إنها روابط وآلات للمعاني الملحوظة تبعاً". حاشيته 51/1.
- (4) (وبالذات): سقط من (د).
- (5) حاصلة أن للابتداء أمر عقلي، ومفهوم كلي، لا وجود له في الخارج إلا في ضمن الأفراد، كسائر الأمور الكلية، والأفراد له في الخارج حقيقة، وإنما أفرادها حصص الجنس الحاصلة بالإضافة إلى الأزمنة والأمكنة، مثل ابتداء البصرة والكوفة والجمعة والنسبة والمصادر وغيرها، فإنها لكونها أموراً اعتبارية نسبية لا وجود لها في الخارج إلا في ضمن النسب المعينة، والإضافات الخارجية. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 49.
- (6) ينظر: مصدر السرور 158، وسؤال كايي 49.
- (7) في (ب): (أو على الحال).
- (8) ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 44.
- (9) قال العصام شارحاً لقول الجامي: (مدلول لفظ الابتداء فقط): "لا يمكن بهذا الاعتبار أن يكون مدلول (من)، لكن يصح أن يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظاً تبعاً، كأن تقول: كل ابتداء". حاشيته 23/1، واعتراض عليه منلا زادة كما في حاشيته، اللوحة 49.

أو نقول: إن المراد من قوله: (فقط) أنه لا يحتاج إلى أمر آخر في كونه دالاً عليه، وقوله: "لا حاجة في الدلالة... إلى آخره" بيان له⁽¹⁾.

قوله: (فلا حاجة في الدلالة عليه) يحتمل⁽²⁾ أن يكون المراد لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه⁽³⁾، 55/د أو يكون لا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه، وتكون الدلالة حينئذ: من دلّه على كذا⁽⁴⁾.

قوله: (هو حالة بين السير والبصرة) "وهو معنى قائم بالسير بالقياس إلى البصرة"⁽⁵⁾.

قوله: (لتعرف حالهما) وهي كون السير مبتدأ، وكون البصرة مبتدأ منه⁽⁶⁾.

قوله: (ولا يمكن أن يتعلّق إلا بذكر متعلقه) يعني لا بدّ من تعلّق المتعلّق عند تعلّق كل من تعلّقه متكلماً، أو سامعاً⁽⁷⁾، "وذلك بيّن؛ لأنّ تعلّق النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما"⁽⁸⁾.

قوله: (ولا أن يُدَلَّ عليه) بصيغة المجهول، أي: لا يمكن كون معنى الحرف مدلولاً عليه بذكر الحرف عند السامع إلا بذكر اللفظ الدال على المتعلّق معه⁽⁹⁾؛ وهذا بحسب العادة والفهم بطريق السهولة، وإلّا فيجوز فهم المعنى في أنفسها 136/أ من القرائن والأحوال.

ثم اعلم أن المناسب أن يقول بعد هذا الاعتبار: وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ⁽¹⁰⁾ (من) كما ذكر في الاعتبار الأول، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء⁽¹¹⁾، إلا أنه تركه لنكتة أشرنا إليها⁽¹²⁾، فتأمل.

(1) دُفِعَ منه لما يتراءى من مخالفة الحاصل للمحصول، فإن المحصول يدل على أن الابتداء أمر واحد، إذا لاحظته قصداً كان مدلولاً اسمياً، وإذا لاحظته من حيث إنه حالة بين السير والبصرة كان الفعل مدلولاً حرفياً، والحاصل يقيد أن الابتداء الكلي مدلول اسمي، والابتداء الجزئي حرفي، والجزئيات مغايرة للكلي، وحاصل الدفع: أن جزئيات الابتداء جزئيات إضافية لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء؛ لأن المراد الابتداء من حيث إنه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلاً، وبذلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً؛ لاحتمال الوقوع على أنحاء شتى، والحصّة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية. ينظر: حاشية السالكوتي 61/1.

(2) (يحتمل): سقط من (ب).

(3) أي بدون الفاء، فيكون خبراً ثانياً للمبتدأ، وفي بعض النسخ: (فلا حاجة)، ينظر: حاشية الأكيوني 58/1.

(4) كما حمّله الملا عبدالغفور، قال العصام: "وقوله: (لا حاجة) يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه، ومن حمّله على نفي الحاجة عن المتكلم احتاج إلى أن يفسر قوله: (في الدلالة عليه) بقوله: "من دلّه على كذا". حاشيته 23/1، والحامل – كما سبق – هو الملا عبدالغفور حيث قال في حاشيته 58/1: "قوله: (لا حاجة في الدلالة عليه) من دلّه على كذا" ولم يذكر غيره، أي لا حاجة للمتكلم في دلالاته المخاطب على مفهوم لفظ الابتداء إلى ضم كلمة أخرى إليه لتدل على متعلقه؛ لاستقلاله بالمفهومية.

(5) حاشية عبدالغفور 59/1، 60، وينظر: حاشية عربوي، اللوحة 31، ومعناه أنه لا يرتبط أحدهما بالآخر بدون معنى كلمة (من)، فهي رابطة بينهما، ملحوظة تبعاً لهما، موجب لانكشاف أحدهما بالنسبة إلى الآخر، فلو قلت: سرت البصرة لكان ذلك لغواً. ينظر: معارف الكافية 77.

(6) المراد من الحال ههنا الصفة المحمولة، وهما المبتدأ به والمبتدأ منه المشتقان من الابتداء، فيكون معنى قوله: (آلة لتعرف حالهما) أن كون السير – مثلاً – موضوعاً بصفة كونه مبتدأ به، والبصرة – مثلاً – موصوفة بصفة كونها مبتدأ منه، إنما هو بواسطة الابتداء الذي تدل عليه كلمة (من). ينظر: معارف الكافية 78، وحاشية محرم 45/1.

(7) ذكر الأكيوني أن المتعلّق إن كان الذكر بالضم فهو المتكلم، وإن كان بالكسر فهو السامع، وذهب صاحب مصدر السرور أنه ليس المراد تعلّق المتكلم بل تعلّق السامع اللفظ الموضوع بإزاء الابتداء الخاص، وتوقف تعلّقه بهذه الحيثية على ذكر المتعلّق مما لا يخفى. ينظر: حاشية الأكيوني 59/1، ومصدر السرور 162.

(8) حاشية عبدالغفور 60/1.

(9) ذكر السالكوتي أنه لما لم يتوقف تعلّق الابتداء المخصوص على ذكره فضلاً عن ذكر متعلقه بيّن أن المراد تعلّق السامع، وهو موقوف على تعلّق الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلّق صريحاً. ينظر: حاشيته 60/1.

(10) (لفظ): سقط من (أ).

(11) من قوله: (لفظ (من)): إلى (الابتداء): سقط من (د).

(12) ينظر: النص المحقق 196.

قوله: (ولفظه (من) موضوعة لكل واحدٍ من جزئياته) وذلك لأنه لا يستعمل إلا في الجزئيات، ومثل هذا الاستعمال أمارة بالوضع⁽¹⁾، والقول بأنه مجاز لا حقيقة له بعيد⁽²⁾ لا ضرورة إليه⁽³⁾.
اعلم أن هذا على رأي القائلين بالوضع العام والموضوع له الخاص، في الحروف وأمثالها من الضمائر وأسماء الإشارة صحيح لا خفاء فيه⁽⁴⁾، ومنهم المحقق الشريف قدس سره⁽⁵⁾ - صاحب هذا التحقيق.
وأما على رأي من لم يقل به وجعل تلك الألفاظ موضوعة لمفاهيم كلية بشرط الاستعمال في جزئياتها، وفهم المحقق التفتازاني - رحمه الله -، يكون من معناه الموضوع له المفهوم الكلي ومدلوله جزئيات من جزئيات ذلك المفهوم الكلي⁽⁶⁾، فالفرق حينئذٍ مُشكل⁽⁷⁾.
قوله: (من حيث إنها حالات لمتعلقاتها)⁽⁸⁾ وآلات لتعرف أحوالها) فإن قلت: حالات المتعلق هي أحوالها⁽⁹⁾، فكون حالات المتعلقات آلات لتعرف أحوالها يستلزم آلة الشيء لتعرف نفسه⁽¹⁰⁾.
قلت: هما متغايران⁽¹¹⁾؛ فإن المراد بالحالة للسير والبصرة - مثلاً - هو الابتداء الجزئي بينهما، وبالحالة⁽¹²⁾ الثانية المضافة إليها كون السير مبتدأ، والبصرة مبتدأ منها الحاصلة من تحقق الحالة الأولى، وهي الابتداء الجزئي بينهما⁽¹³⁾.

والحاصل أن الأحوال عبارة عن الأوصاف الحاصلة للمتعلقات والحالات من مبتدأ تلك الأوصاف، ومعنى الحرف الذي هو مبتدأ ذلك⁽¹⁴⁾ الوصف آلة لتعرف ذلك الوصف، وقيل: التغاير اعتباري⁽¹⁵⁾، فإن المعاني

- (1) ينظر: معارف الكافية 80.
- (2) هذا منه دفع لاعتراض مقدر حاصله أنه يجوز أن تكون (من) موضوعة للابتداء مطلقاً إلا أن الواضع شرط استعماله في جزئياته، فلا يثبت وضعها لها، وحاصل الجواب - كما ذكره السيالكوتي - أنه حينئذٍ يلزم أن تكون كلمة (من) مستعملة في المعاني المجازية، مع عدم استعمالها في المعنى الموضوع له، فيلزم أن تكون مجازاً لا حقيقة له، والقول بذلك لا ضرورة تدعو إليه. ينظر: حاشية السيالكوتي 60/1.
- (3) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور 60/1.
- (4) ما كان وضعه عاماً لا يفيد الخصوص بدون ضمنية، وهي متفاوتة بحسب الموضوعات، كتقدم المرجع في ضمير الغائب، والتكلم في ضمير المتكلم، والإشارة في اسم الإشارة، فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمانات، فوضع لفظ (من) عام، يعني بواسطة الأمر الكلي، والموضوع له خاص، وهو الجزئيات، وخصوصية الموضوع له لا يستفاد فيما كان وضعه عاماً، وما وُضع له خاصاً بدون الضمنية، فلا بد من ذكر المتعلق ليكون ضمنية. ينظر: حاشية عبدالغفور 60/1، ومصدر السرور 162.
- (5) (قدس سره): سقط من (ب).
- (6) ينظر: مصدر السرور 162.
- (7) ذكر صاحب سوال باسولي هذا الإشكال وأجاب عنه بقوله: "قلت: الفرق عند هذا البعض وإن لم يثبت في الوضع لكنه في الاستعمال، لأن المعنى الحرفي يستعمل في الجزئيات، والاسمي لا يستعمل فيها". سوال باسولي 71.
- (8) يجوز أن تضبط (متعلقات) في قوله: (لمتعلقاتها) بالفتح أو بالكسر؛ لأن التعلق بين الشئيين يصح كون كل منهما متعلقاً - بالكسر - ومتعلقاً - بالفتح - لكن الأولى أن يكون بالفتح؛ وذلك لأن معنى الحرف جزئي، والجزئي ضعيف بالنسبة إلى الكلي، والتعلق يعتبر من جانب الأضعف؛ إذ هو الطالب للتثبت والتعلق، فكان معنى الحرف متعلقاً - بالكسر - ويكون ما تعلق به معنى الحرف متعلقاً - بالفتح - ينظر: معارف الكافية 81.
- (9) "أحوال المتعلقات هي كونها مبتدأ به ومبتدأ منه". معارف الكافية 81.
- (10) ينظر: حاشية الأكييني 59/1.
- (11) "لأنه جعل آلة له، وآلة الشيء يكون مغايراً له". مصدر السرور 161.
- (12) (وبالحالة): سقط من (ب).
- (13) اعترض عليه صاحب مصدر السرور، وذكر أن الأمر ليس كما ذكر؛ لأن الحال هنا ليس إلا الابتداء، وقد يرد على هذا الاعتراض أمران: الأول: أنه إن أريد من الحال الابتداء فما فائدة إضافة الحال إلى ضمير السير والبصرة كما فعله الشارح، حيث قال: (حاليهما)، وأجاب عنه بأن المقصود ليس آلية الابتداء لنفسه من حيث ذاته، بل من حيث كونه حالة للطرفين، فيظهر فائدة الإضافة، والثاني: أنه يلزم آلية الشيء لنفسه، وهذه من المستحيلات، وأجاب عنه بأن الابتداء الخاص باعتبار الوجود العقلي، آلة لنفسه باعتبار كونه حالة للطرفين، فيحصل التغاير، وإن كان اعتبارها فلا يلزم آلية الشيء لنفسه. ينظر: مصدر السرور 161.
- (14) في (أ) تلك.
- (15) القائل هو عبدالغفور كما في حاشيته 60/1، فإنه ذهب إلى أن المغايرة بينهما اعتبارية، فالابتداء من حيث ملاحظة العقل إياه

الحرفية حالات لمتعلقاتها، وآلات لتعرف أنفسها، لكن لا من حيث⁽¹⁾ هي، بل من حيث⁽²⁾ إنها أحوال للمتعلقات⁽³⁾.

قوله: (إذ لا بدّ في كل واحد منهما أن يكون ملحوظاً قصداً، ليتمكن أن تعتبر النسبة... إلخ) فيه منع؛ فإن (كلّ) في كلّ إنسان كاتب آلة لملاحظة أفرادها، مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره، فلا بد من التخصيص⁽⁴⁾، كما سبق⁽⁵⁾.

قوله: (وهذا هو المراد بقولهم... إلخ) بعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف، بحيث لا يتعلّق 48/ب/ إلا بتعلّق متعلقاتها هو المراد بقولهم: إن الحرف يدل على معنى في غيرها، فالمراد بغيرها متعلقاتها، ويكون معنى الحرف فيها أن يكون⁽⁶⁾ متعلقاً باعتبارها وبملاحظات⁽⁷⁾.

قوله: (وإذا عرفت هذا) أي: إذا عرفت أن بعض المفهومات يكون ملحوظاً في ذاته وملتفتاً قصدياً ولا يحتاج تعقله إلى تعقل أمر آخر، ولا يحتاج - أيضاً - اللفظ الدال عليه إلى انضمام لفظ دال على أمر آخر معه، 137/أ/ وهو معنى مستقل بالمفهومية، وهو 56/د/ معنى الاسم⁽⁸⁾، وبعض آخر من المفهومات يكون ملحوظاً باعتبار أنه آلة لملاحظة أمر آخر وملتفتاً بطفيليته، ويحتاج تعقله إلى تعقل ذلك الأمر الآخر⁽⁹⁾، ويحتاج اللفظ الموضوع بإزائه في الدلالة عليه إلى انضمام اللفظ الدال على ذلك الأمر⁽¹⁰⁾ معه، وهو معنى غير مستقل بالمفهومية، وهو معنى الحرف⁽¹¹⁾ علمت أن المراد إلى آخره⁽¹²⁾.

قوله: (علمت أن المراد بكيونة المعنى في نفسه... إلخ) وقد علمت أيضاً أن المراد بكيونة⁽¹³⁾ المعنى في غيره عدم استقلاله بالمفهومية⁽¹⁴⁾، واحتياج الدال عليه إلى انضمام⁽¹⁵⁾ كلمة أخرى معه ليدل

=
وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه من حيث كونه حالاً لهما، ونسبة بينهما موجب لانكشاف أحدهما بالقياس إلى الآخر. ينظر: حاشية السيلكوتي 60/1.

- (1) (لا من حيث): سقط من (أ).
- (2) (حيث): سقط من (ب).
- (3) ينظر: حاشية عبدالغفور 60/1.
- (4) ينظر: سوال باسولي 72.
- (5) ينظر: النص المحقق 196.
- (6) (فيها أن يكون): سقط من (د).
- (7) ذكر عبدالغفور أن معنى قولهم إن للحرف معنى كائناً في غيره: "أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى، فكان قالب الحرف كظرف خال، فلا يقال: معناه فيه، بل يقال: إنه في غيره؛ إذ به يظهر" حاشيته 59/1.
- (8) (وهو معنى مستقل بالمفهومية، وهو معنى الاسم): سقط من (أ).
- (9) (ويحتاج تعقله إلى تعقل ذلك الأمر الآخر): سقط من (ب)، (ج).
- (10) (الأمر): سقط من (د).
- (11) ينظر: حاشية السيلكوتي 60/1، ومصدر السرور 158.
- (12) والمراد من هذا أنه لا فرق بينهما من المأل، وإنما الفرق بينهما في التوجيه فقط. ينظر: حاشية المولى محرم 46، وسوال كابلي 50.

(13) الكيونة: مصدر، أصله كيونة - بتشديد الياء عند الخليل - فأصلها كيونة بوزن فيعلولة، فأعل. ينظر: حاشية الأكيوني 61/1.

(14) أشار إلى دفع ما يرد من أنه كما يعلم مما سبق أن المراد بكيونة المعنى... إلخ كذلك يعلم مما سبق أن المراد بكيونة المعنى في غيره عدم الاستقلال، وبكيونة المعنى في غير الكلمة عدم الدلالة، فلم لم يقل الشارح: وعلمت أن المراد بكيونة المعنى في غيره... إلخ، على قياس ما قاله مع نحو تغير، وحاصل الدفع أن في العبارة تقدير العاطف مع المعطوف، وإنما قدر؛ لأن الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد الآخر. ينظر: حاشية الأكيوني 61/1.

(15) الذي أحوجه إلى قول ذلك هو أن الموجود على قسمين: خارجي، وذمني، وكل واحد منهما على قسمين: قائم بذاته، وقائم بغيره، ومعنى الموجود الخارجي القائم بغيره أنه لا يحتاج في المكان إلى شيء آخر كالجسم، ومعنى الموجود الذمني القائم بذاته أن يكون

عليه⁽¹⁾ لم يلتفت إليه؛ لأن البحث في تحقيق مفهوم الاسم وإن كان قوله: "وبما سبق من التحقيق... إلخ" يستدعي ذكره.

قوله: (فمرجع كينونة المعنى) المرجع مصدر ميمي، بمعنى الرجوع⁽²⁾، بقرينة (إلى) في مقابلته⁽³⁾، وكينونة المعنى في نفسه بملاحظة كونه مستقلاً في التعقل لا يحتاج تعقله إلى أمر آخر معه، وكينونته في نفس الكلمة باعتبار أن الكلمة مستقلة في الدلالة عليه، لا يحتاج إلى انضمام كلمة أخرى معها في الدلالة. وذكر الكينونة الأولى بملاحظة إرجاع ضمير (في نفسه) إلى المعنى⁽⁴⁾، والثانية باعتبار إرجاعه إلى (ما) الموصولة كناية عن الكلمة⁽⁵⁾.

قوله: (إلى أمر واحد، وهو استقلاله بالمفهومية) وفيه بحث، وهو أنه يجوز أن يكون معنى غير مستقل بالمفهومية يحتاج في تعقله إلى تعقل متعلقه، لكن وضع⁽⁶⁾ لفظ بإزاء ذلك المعنى مع متعلقه جميعاً، فلا يحتاج اللفظ الدال عليه إلى انضمام متعلقه معه، فيكون هذا المعنى في نفس الكلمة، فإن الكلمة لا يحتاج إلى انضمامه لكن وضع لفظ بإزاء ذلك المعنى مع متعلقه جميعاً، فلا يحتاج اللفظ الدال عليه إلى انضمام أمر في الدلالة عليه وليس في نفسه، لعدم استقلاله في التعقل، كالضارب – مثلاً – فإن معناه ذات له الضرب، والنسبة الجزئية⁽⁷⁾ التي هي جزء من هذا المفهوم، لا شك أنها يحتاج إلى تعقلها إلى تعقل طرفيها وآلة لملاحظة حالها⁽⁸⁾، فلم يكن معنى كائناً في نفسه، لكن اللفظ الدال عليها الموضوع بإزائها، وهو الضارب يدل عليها، من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى معها في الدلالة عليها، فيكون مستقلاً بالمفهومية بهذا الاعتبار، فلم يكن مرجع كون المعنى في نفسه، وكونه في نفس الكلمة إلى أمر واحد.

وأجيب بتخصيص كينونته في نفس الكلمة بكون الكلمة⁽⁹⁾ دالة عليه؛ لاستقلاله بالمفهومية لا لأمر آخر، فمرجع كينونة هذا المعنى في نفس الكلمة، وكينونته في نفسه إلى أمر واحد. وفيه تأمل⁽¹⁰⁾.

=
الموجود مدركاً قصداً، يعني لا يكون آلة لملاحظة الغير، كمعنى الاسم والفعل، ومعنى الموجود الذهني القائم بغيره أن لا يكون الموجود مدركاً قصداً بل يكون آلة لملاحظة الغير لمعنى الحرف بأنه يحتاج إلى الغير وهو المتعلق، فيكون غير مستقل. ينظر: سوال كابلي 48.

(1) معنى أن للحرف معنى كائناً في غيره "أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى، فكان قالب الحرف كظرف خالٍ، فلا يقال: معناه فيه، بل يقال: إنه في غيره؛ إذ به يظهر". حاشية عبدالغفور 59/1.

(2) المراد بالرجوع "ما يشمل رجوع العبارة إلى معناه، ورجوعها إلى سبب معناه، الأولى للأولى، والثاني للثانية". حاشية نور محمد 72.

(3) أي بقرينة ذكر (إلى)، أي: فرجوعهما إليه، وذكر الأكياني أنه في بعض النسخ لم توجد كلمة (إلى)، فالمرجع حينئذ اسم مكان. ينظر: حاشيته 61/1.

(4) "المراد بكينونة المعنى في الكلمة ليس ما هو الشائع من إفادتها إياه مطلقاً، بل المراد دلالتها عليه استقلالاً بقرينة قوله: في نفسه، دون فيه، ولو كان المراد ما هو الشائع لقال: ما دل على معنى فيه، فإدراج لفظ النفس قرينة على أنه أراد الدلالة الاستقلالية الكاملة". حاشية القدقي 26.

(5) ينظر: دافع التوهمات 30/2.

(6) وضع: سقط من (ب).

(7) في (د): "النسبة" بدل "الجزئية".

(8) ينظر: سوال باسولي 73.

(9) (بكون الكلمة): سقط من (د).

(10) قال عبدالغفور: "ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يخلو الكلام من الجدوى، ويدخل الحرف فيه، بل معناه أنها إذا انتقلت وحدها إلى ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه، فكان قالب الكلمة كظرف إذا نقل انتقل بما فيه، فلذا قيل: إن المعنى في نفس الكلمة". حاشيته 58/1، 59.

قوله: (ليكون على طبق ما سبق... إلخ) وليوافق بالضمير الذي قبله، وهو ضمير (دلّ)، ولأنه لا يحتاج حينئذ⁽¹⁾ إلى صرف كلمة (في) عن معناها الحقيقي. فتأمل.

قوله: (وإرجاع الضمير إلى المعنى) بالجرّ عطف تفسير المعنى الأخير، وبيان له، وكونها ظاهرة لقرب المرجع وشيوع معناه العرفي⁽²⁾، نقل عن بعض النحاة: إذا دار الضمير بين الأقرب والأبعد فهو للأقرب⁽³⁾، لكن في عبارة هذا الكتاب السّوقُ يقتضي ترجيح كونه راجعاً إلى الكلمة، وهو إرجاع الضمير في تعريف الاسم الحاصل من دليل الحصر إلى الكلمة⁽⁴⁾ 138/أ/

ويحتمل أن يكون بالرفع جملة مستقلة معلّلة بقوله: "لعدم... إلى آخره"، "أي: لم يصرف عن الظاهر بإرجاع الضمير إلى كلمة ما في عبارة⁽⁵⁾ هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها إلى آخره"⁽⁶⁾.

قوله: (ولهذا جزم المصنف) يعني لم يشر إلى الاحتمال الآخر، بل حمّله على ما هو المتبادر منه، وإلا فكون المشار إليه علة للجزم محل بحث⁽⁷⁾، بل ما سبق⁽⁸⁾ من التنبيه على صحة إرادة كلا المعنيين استدعى جواز الإشارة إلى الاحتمال الآخر أيضاً.

قوله: (وبما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختل حد الاسم جمعاً 57/د/ ولا حد الحرف منعاً... إلخ) أي: بسبب لزوم تعقل متعلقات هذه الأسماء، فإن معانيها مستقلة بالمفهومية؛ لكونها مفهومات كلية، ولزوم تعقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي جرت العادة 49/ب/ باستعمالها في تلك المفهومات الكلية المنضم معها بعض الخصوصيات⁽⁹⁾.

فإن قلت: معاني هذه الأسماء لا يصح الحكم عليها وبها كمعاني الحروف فكيف تكون مستقلة بالمفهومية. قلت: لا نسلم ذلك، بل معاني هذه الأسماء إذا أخذت في حد ذاتها يصلح لذلك، ولكن⁽¹⁰⁾ عروض لزوم الظرفية وانضمام بعض الخصوصيات في الاستعمال أخرج عن ذلك⁽¹¹⁾، بخلاف المعاني الحرفية فإنها لا تصلح لذلك في حد ذاتها، فافترقا.

- (1) (حينئذ): سقط من (ب)، (د).
- (2) وجه الظهور قرب المرجع، وشيوع المعنى الأخير، وردّ العبارة على ما هو المشهور فيما بينهم من أنهم إذا أرادوا الحكم على شيء باعتبار ذاته أرجعوا الضمير إلى نفس ذلك الشيء، ويقولون: الشيء في نفسه كذا. ينظر: شرح الأكياني 61/1، وحاشية محرم 48/1.
- (3) نقله العصام عن التسهيل، ينظر: 23/1.
- (4) ذكر صاحب سوال باسولي هذا الاعتراض وأجاب عنه بقوله: "فإن قلت: إن القرب يعارض وجه الحصر في الكافية فتساقط فلا يكون عبارة الكافية ظاهرة في الأول، قلت: إن في الإرجاع إلى المعنى تكلف، وهو تقدير الاعتبار، فرعاية وجه الحصر مرجح يخلو عن تكلف". سوال باسولي 73.
- (5) (عبارة): سقط من (د).
- (6) حاشية عبدالغفور 61/1، وردّه السبيلكوتي بأن الشارح تركه لظهوره، فلا يرد أنّ عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره. ينظر: حاشيته 63/1.
- (7) أجاب عنه صاحب سوال باسولي بأن صاحب المفصل يعمل بالمتبادر لا بغيره، فلما عمل بالمتبادر جزم به، فكذلك المصنف جزم به ليوافق جزمه على قصد صاحب الكشاف. ينظر: سوال باسولي 73.
- (8) ينظر: النص المحقق 145.
- (9) هذا المقال جواب عما يرد على حد الاسم والحرف من الاختلال. ينظر: حاشية الأكياني 62/1، وحاشية محرم 48/1.
- (10) (ولكن): زيادة من (د).
- (11) حاصله "أن الاستقلال يقتضي صحة الحكم بالنظر إلى الذات، فامتناع الحكم بالنظر إلى العارض لا يضر الاستقلال، والموجود ههنا الامتناع بالنظر إلى العارض لا بالنظر إلى الذات". مصدر السرور 166.

فإن قلت: معنى الظرفية التي هي معنى حرفي داخل في مفهوم⁽¹⁾ متى، كما صرّح به الفاضل المحشي⁽²⁾، فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفهومية، مع أنه اسم.

قلت: الجزء الآخر من معناه وهو الزمان مستقل بالمفهومية، والمعنى المستقل بالمفهومية أعم من أن يكون مطابقاً، أو تضمينياً⁽³⁾، وأيضاً المراد من قوله: "لأن معانيها مفهومات كلية" أعم من المعاني في المطابقة والتضمنية⁽⁴⁾.

قوله: (لكن لما جرت العادة) يعني أن العادة جرت باستعمال تلك الأسماء في مفهوماتها الكلية، واستفادة الخصوصية من الإضافة⁽⁵⁾، بخلاف الحروف، فإن معانيها الخصوصيات، ولا يصلح استعمالها في المطلق⁽⁶⁾، فتأمل.

قوله: (ولما كان الفعل دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني) فإن قلت: لا شك أن المتبادر من المعنى إذا أطلق هو المعنى المطابق، كما صرّح به المحقق الرازي، والفعل باعتبار معناه المطابق لا يدل على معنى في نفسه بدخول النسبة إلى الفاعل المعين فيه⁽⁷⁾، وهي غير مستقلة بالمفهومية⁽⁸⁾، فلو حمل عبارة التعريف على المتبادر، كما هو الواجب يخرج الفعل عنه بقوله: (دلّ على معنى في نفسه)، فما حمّله على الصّرف عن المتبادر والحمل على خلافه حتى دخل فيه الفعل واحتاج إلى إخراجها بقوله: (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)⁽⁹⁾.

قلت: الباعث على هذا الحمل أمران⁽¹⁰⁾:

أحدهما: أن قوله: (معنى في نفسه) حُمِلَ قبل هذا التعريف في دليل الحصر على المعنى الأعم من المطابقي والتضمني⁽¹¹⁾؛ لأنه اعتبر تارة كونه مقارناً بأحد الأزمنة الثلاثة، وجعله معنى الفعل، وتارة كونه غير مقارن بأحد الأزمنة الثلاثة، وجعله معنى الاسم، ولا شك أن المعنى المستقل بالمفهومية المقارن بأحد الأزمنة

- (1) (مفهوم): سقط من (د).
- (2) هو الفاضل عبدالغفور، حيث قال: "المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه أو به إذا أخذ في حد ذاته، ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه أو به، لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءاً لمدلول ما يدل عليه كمتى، أو خارجاً عنه كالظروف، فإن معنى الظرفية داخل في الأول خارج عن الثاني". حاشيته 62/1.
- (3) ينظر: معارف الكافية 85، وسؤال بأسولي 74.
- (4) وزاد صاحب مصدر السرور جواباً آخر عن هذا الإيراد، حاصله: أن حالها – أي متى وغيرها – كحال الابتداء المطلق، فكما أن لزوم تعلق المتعلق الإجمالي فيه غير مُضَرٍّ؛ لاستقلاله، وكذلك لزوم تعلق المتعلق الكلي الإجمالي لها غير مُضَرٍّ؛ لاستقلاليتها واسميتها. ينظر: مصدر السرور 166.
- (5) استدراك لما يتوهم من أن ذكر المتعلق إذا كان غير واجب في تلك الأسماء لكون معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية، فيمّ يكون المضاف إليه لازماً علينا لها، وحاصل الجواب – كما سيذكره المحشي – أن لزوم ذكر المضاف إليه في العادة لفهم الخصوصية لا لفهم أصل المعنى. ينظر: مصدر السرور 166، 167.
- (6) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور 62/1.
- (7) حاصله كما قال عربوي: "أن المعنى المطابقي للفعل لا يتوقف على ذكر الفاعل المعين، وإنما يتوقف عليه لو كانت النسبة إليه ملحوظة تفصيلاً، وأما إذا لوحظت إجمالاً فلا، وكما أن التضمنين لا يحتاج إلى ذكر الفاعل، كذلك المطابقي لا يحتاج". حاشيته، اللوحة 33.
- (8) ينظر حاشية عبدالغفور 63/1.
- (9) هذا الاعتراض ذكره العصام. ينظر: حاشيته 23/1، ومصدر السرور 167.
- (10) هذين الأمرين ذكرهما المدقق نور محمد. ينظر: حاشيته، اللوحة 74.
- (11) حمّله على المعنى الأعم إنما هو بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل، ولا اقتران بالزمان؛ لتمام معنى الفعل. ينظر: حاشية العصام 23/1.

الثلاثة⁽¹⁾ في الفعل هو المعنى التضمني، فالمتبادر من قوله: (معنى في نفسه) في تعريفات الأقسام بعد ذكره في وجه الحصر حمله على المعنى الأعم من المطابقي والتضمني⁽²⁾، مع الإشارة إلى أن ما يستخرج من تعريفات الأقسام من وجه الحصر هو المعنى الأعم، كما لا يخفى⁽³⁾.

وثانيهما: أنه لو لم يحمل المعنى في تعريف الاسم على المعنى الأعم من المطابقي والتضمني، بل حمل على المطابقي فقط يخرج عنه بعض الأسماء، كالأسماء المشتقة التي دخلت النسبة إلى الفاعل المعين في مفهومها⁽⁴⁾، وكالظروف التي دخل معنى الحرف فيها كـ(متى)، فإنه دخل فيه معنى الظرفية⁽⁵⁾.

إذا عرفت هذا فالمناسب أن يقال: ولما كان المعنى في حد الاسم أعم من أن يكون مطابقاً، أو تضمنياً، وكان الفعل دالاً... إلخ.

واعلم أن المشهور أن الفعل موضوع للحدث والزمان المعين من الأزمنة الثلاثة، ونسبة الحدث إلى فاعل معين⁽⁶⁾، ولا شك أن تلك النسبة لا تفهم /58 د/ بدون الفاعل، فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة الذي هو المعنى المطابقي للفعل بدون الفاعل المعين⁽⁷⁾، فلا يدل الفعل بنفسه على معناه المطابقي⁽⁸⁾ /139 أ/ فدلالة الفعل بنفسه ليس إلا على الحدث الذي هو معناه التضمني⁽⁹⁾، وهو المشهور، أو على الزمان أيضاً على ما هو الظاهر⁽¹⁰⁾، كذا ذكره بعض المحققين⁽¹¹⁾.

ونقل عن بعضهم أن الزمان في الفعل كالنسبة غير مستقل بالمفهومية، ووجهه غير ظاهر.

- (1) اعترض عليه صاحب خاتمة الكافية بورود ما ورد بالخاص؛ إذ لا وجود للعام بدون الخاص، وذهب إلى أن المراد بالمعنى المذكور في التعريف مطلق المعنى، من المطابقي والتضمني. ينظر: خاتمة الكافية 30.
- (2) ذهب البوسنوي أنه لا وجه لما اتفقوا عليه في هذا المقام من حمله على المعنى الأعم من المطابقي؛ لأن المعنى المذكور في التعريف غير داخل في تلك الأقسام – أي المطابقة والتضمن والالتزام –؛ لضرورة أنه لم يدل عليه شيء، بل هو لفظ وضع لما قصد شيء، ولا يخفى أن مدلول اللفظ سواء كان مطابقاً، أو تضمنياً، أو التزامياً مقصود باللفظ. ينظر: حاشية بوسنوي، اللوحة 18 من المخطوط.
- (3) ينظر: خاتمة الكافية 30.
- (4) ذكر صاحب خاتمة الكافية أن النسبة في الأسماء المشتقة مستقلة؛ لأنها لذاتها داخلية في مفهوم الأسماء المشتقة، وأما في الفعل فغير مستقل؛ لأنها لذاتها خارجة من مفهوم الفعل. ينظر: خاتمة الكافية 30.
- (5) ينظر: حاشية نور محمد، اللوحة 74 من المخطوط.
- (6) ذكر منلا زادة أن المشهور في كتب المحققين أن الفعل موضوع بالمادة للحدث، وبالصيغة وبالزمان وباقتضاء الحدث للفاعل، فيكون أجزاء مفهوم الفعل ثلاثة لا محالة: الحدث، والزمان، والنسبة إلى فاعل ما، سواء كان الفعل لازماً، أو متعدياً، ولم يجعلوا اقتضاء الفعل المتعدي للمفعول به جزءاً رابعاً. ينظر: حاشيته، اللوحة 50.
- (7) الأفعال التامة كضرب، يدل على معنى مستقل بالمفهومية، وهو الحدث، وعلى معنى غير مستقل، وهو النسبة الحكيمة الملحوظة من حيث إنها حالة بين طرفيها: الحدث والفاعل المعين، ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا يتحصل إلا بالفاعل، لا متنازع فهم الكل بدون الجزء، وجب ذكره. ينظر: حاشية العصام 23/1، وحاشية نعمة الله، اللوحة 47.
- (8) حاصله كما قال عربوي: "أن التضمن لا يكون بدون المطابقة، والمطابقة لا تكون بدون ذكر الفاعل المعين بكونه طرف النسبة، فالتضمن لا يكون بدون ذكر الفاعل المعين، فكيف قلتم بأن الدلالة على الحدث والزمان بالنفس مع أنهما متضمنان". حاشيته 33.
- (9) ذكر صاحب معارف الكافية أن المراد بالمعنى التضمني هو الحدث، وأما الجزآن الآخران – أي الزمان والحدث – فلا يجوز أخذهما، وأما الزمان: فلأنه يلزم حينئذ اقتران الزمان بالزمان، وأما النسبة فلعدم استقلالها، فتعين الحدث. ينظر: معارف الكافية 85.
- (10) نقل منلا زادة عن الكازروني أنه قال في حاشية شرح الهندي: "التحقيق أن الزمان ليس بجزء من مدلول الفعل، بل الجزء، وهو نسبة الحدث إلى الزمان، فإنه لا فرق بين فاعل ما والزمان؛ فإنه إنما يعتد بذهب – مثلاً – الذهاب المنسوب إلى فاعل ما كونه حاصلًا في الزمان الماضي، فلا وجه لجعل أحدهما جزء والآخر خارجاً، وقد عرضته على كثير من المحققين فاستحسنوه". حاشية منلا زادة، اللوحة 50.
- (11) وهو العصام، وقد نقله المحشي هنا بتصرف. ينظر: حاشية العصام 23/1.

وهنا بحث قد أشرنا إليه في وجه الحصر للكلمة، وهو أن الدلالة التضمنية تابعة للمطابقة ومتحققة في ضمنها، كما حقق في موضعه⁽¹⁾⁽²⁾، فالفعل إذا لم يدل على معناه المطابقي بنفسه لم يدل على معناه التضمني أيضاً بنفسه، فلم يكن الفعل دالاً على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني أيضاً⁽³⁾. وأجاب عنه بعض المحققين⁽⁴⁾ "بأن معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية⁽⁵⁾، والحدث معنى مستقل بالمفهومية، /50 ب/ وإنما يتوقف فهمه⁽⁶⁾ على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية، أعني المعنى المطابقي"⁽⁷⁾. انتهى.

والحاصل أن الحدث معنى لا يحتاج في تعقله إلى تعقل أمر معه، واللفظ الموضوع بإزائه أيضاً لا يحتاج إلى ضم آخر معه، فهو معنى مستقل، وهو المراد من كون المعنى في نفسه⁽⁸⁾ – كما سبق تحقيقه –⁽⁹⁾، وإذا كان الحدث جزء معنى الفعل، والفعل دالاً عليه بالتضمن كان معناه التضمني معنى مستقلاً بالمفهومية، وإن كانت تلك الدلالة التضمنية مشروطة بتحقق الدلالة المطابقة التي لا تتحقق إلا بانضمام الفاعل معه⁽¹⁰⁾، فتأمل. وقال بعض المحققين⁽¹¹⁾: "اعلم أن القول بأن الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة، كما أجمعوا عليه⁽¹²⁾، ليس إلا أن الفعل لا يكون بدون الفاعل، فالحأهم تصحيح سرّ ذلك إلى أن جعلوا النسبة داخلية في مفهوم الفعل؛ لئلا يكون له بدّ من الفاعل، ولا اضطرار لمن شرح الله صدره، ورزقه ونصره، فنقول لك مما ألهمني ربّي: إن الفعل موضوع لحدث مقيد⁽¹³⁾ بالزمان⁽¹⁴⁾، والنسبة إنما جاءت من الهيئة التركيبية⁽¹⁵⁾ كما في الجمل

- (1) ينظر: النص المحقق 171.
- (2) استلزام الدلالة التضمنية للمطابقة أمرٌ مثبت فيما بين المتطابقين، وغيرُ مثبت عند الأصوليين وأهل العربية؛ لأن الدلالة المطلقة تابعة عند هؤلاء للإرادة، ولا استلزام بين إرادة المعنى التضمني وإرادة المعنى المطابقي. ينظر: مصدر السرور 168.
- (3) ينظر: حاشية نور محمد، اللوحة 76.
- (4) هو العصام كما في حاشيته 23/1.
- (5) أي: بالنظر إلى ذاته مع قطع النظر عن عدم استقلال ما هو شرط فهمه. ينظر: حاشية محمد أمين 38.
- (6) أي فهم الحدث من لفظ الفعل. ينظر: حاشية محمد أمين 38.
- (7) حاشية العصام 23/1.
- (8) المراد بالدلالة على المعنى في نفسه – كما قال القندهاري – "دلالتها عليه بتمامها، أو بجزئه المادي عليه، من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها". دافع التوهمات 35/1.
- (9) ينظر: النص المحقق 201.
- (10) لمنلا زادة اعتراض على إيراد كون الدلالة التضمنية لا توجد بدون المطابقة ومشروطة بتحققها؛ لأن المراد هنا أن المدلول المطابقي للفعل ناقص غير مستقل بالمفهومية؛ لدخول النسبة إلى فاعل معين فيه، وهو معنى حرفي ناقص؛ لتوقفه على ذكر المنتسبين، أي: الحدث والفاعل، ودلالة على معنى في نفسه إنما باعتبار جزء مدلوله الذي هو الحدث، لا من حيث إنه مفهوم الفعل. ينظر: حاشيته، اللوحة 51.
- (11) هو العصام، كما في حاشيته 25/1.
- (12) اعترض القدقي عليه "بأنه إن أراد به إجماع أئمة العربية كما هو الظاهر، ففي مخالفة إجماعهم بيان سند الإجماع، وإبطاله غير مسموع، مع أنّ حصر السند فيما ذكره ممنوع أيضاً، وما ذكره من الاستعداد إن كان في اللفظ ما يدل عليه المادة والهيئة فمآله إلى ما أجمعوا عليه، من جعل النسبة داخلية في مفهوم الفعل، ودعوى الدلالة على الاستعداد بصيغة الفعل، وعلى النسبة بالهيئة التركيبية مما لا يدعو إليه إلا حب الابتداع، ومخالفة الإجماع". حاشيته 31.
- (13) أي التقيد داخل فيه، واعترض عليه القدقي بأن بعضهم صرح بأن القيد لازمٌ خارج. ينظر: حاشيته 32.
- (14) جعل العصام معنى الفعل هنا الحدث المقيد بالزمان، وجعله فيما سبق الحدث والزمان معاً، والمشهور بينهم – كما قال منلا زادة – أن معناه الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل، وقال الكازروني: معناه الحدث والنسبتان: نسبة إلى الفاعل، ونسبة إلى الزمان، لكن من رجع إلى وجه أنه عند سماع لفظ ضرب – مثلاً – بلا فاعل فهم منه ذات الفاعل أولاً والحدث ثانياً، لكونه فعلاً له، والزمان ثالثاً؛ لأن الفعل يحتاج إلى الزمان حال وقوعه كما يحتاج إلى المكان، لكن المكان لا يفهم منه عند الإطلاق. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 53 من المخطوط.
- (15) بيانه أن مادة (ضرب) مثلاً دالة على الحدث الذي هو المقيد، وهيئة دالة على الزمان الذي هو القيد، والهيئة التركيبية، أعني هيئة ضرب زيد، دالة على النسبة إلى فاعل معين، كهيئة زيد ضارب. ينظر: حاشية محمد أمين 40.

الاسمية؛ إذ لا يخفى على المُصنّف أنه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة، وجعل هيئة ضرب زيد لغواً⁽¹⁾. ومن أمارات أن النسبة ليست مدلولة للفعل أنه يفهم منه⁽²⁾ الحدث والنسبة تفصيلاً⁽³⁾، وقد اتفقوا على أن دلالة المفرد لا تكون تفصيلية⁽⁴⁾، ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية⁽⁵⁾ من مفردين⁽⁶⁾، وإنما التزم مع الفعل ذكر الفاعل؛ لأن الفعل يؤدي معنى الحدث⁽⁷⁾ على وجه يكون مستعداً لأن ينسب إلى شيء⁽⁸⁾ فيلزم إسناده إلى شيء؛ لئلا يكون إحضاره على هذا الوجه لغواً⁽⁹⁾ انتهى.

قوله: (أعني الحدث) فسّر معناه التضمني المستقل بالمفهومية بالحدث، مع أن الزمان المعين من الأزمنة الثلاثة أيضاً معناه التضمني المستقل بالمفهومية، وذلك لأن في كون الزمان مدلولاً للفعل تردداً، بل الظاهر أنه مدلول للهيئة التي ليست بلفظ على الأصح، أو لأن في كونه مستقلاً بالمفهومية اختلافاً، أو لأن يرتبط به قوله: (وكان ذلك المعنى مقترناً)، وأخرجه بقوله: (غير مقترن) من تعريف الاسم⁽¹⁰⁾، فتأمل.

قوله: (وكان ذلك المعنى مقترناً... إلخ) ذكر هذا القول في جانب الشرطية؛ ليرتب عليها قوله: (أخرجه بقوله: غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)، فإن سابق هذا القول وإن كان يترتب عليه قوله: (أخرجه) لكنه لا يترتب عليه الإخراج بقوله: (وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)، كما لا يخفى.

قوله: (أخرجه بقوله: غير مقترن 59/د بأحد الأزمنة الثلاثة) فيه بحث، وهو أن الزمان أيضاً مدلول الفعل تضمناً كما هو المشهور، وهو غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لأن الشيء لا يقارن بنفسه⁽¹¹⁾؛ إذ المقارنة تستدعي المغايرة، فيصدق على الفعل أنه كلمة دلّت على معنى في نفسه، وهو الزمان، غير مقترن بأحد الأزمنة

- (1) حاشية العصام 25/1، واعترض عليه القدقي "بأن هذا التفصيل الذي ذكره إنما هو بين الحدث والنسبة التامة، وما ذكره من الاستعداد يؤول إلى النسبة، بمعنى كون الفعل - أي الحدث - منسوباً، فالصواب ما أجمعوا عليه". حاشيته 32.
- (2) اعترض عليه بأنه يجوز أن يكون اعتبار الهيئة فيه لارتباط الفعل بالفاعل، فلا يلزم اللغو. ينظر: حاشية محمد أمين 40، وقال القدقي: "وقوله هنا: لغواً، وقوله الآتي: لغواً، كلاهما مدفوع بأدنى تأمل في الفرق بين النسبة التي هي مدلولة للهيئة التركيبية وبين النسبة التي يدل عليها الفعل؛ فإن الأولى هي التامة، والثانية هي بمعنى كون الحدث منسوباً إلى شيء يقوم به". حاشيته 32.
- (3) هذا يدل على أن مفهوم الفعل الفاعل والحدث والزمان؛ لأن النسبة التفصيلية من لوازم ذلك، ووجود اللازم يستلزم وجود الملزوم. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 53.
- (4) المراد به أنه لا تكون بحيث يستغني عن ذكر الفاعل والإسناد إليه. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 54.
- (5) القضية الشرطية هي "التي حكم فيها باتصال نسبة بنسبة أخرى، صالحتين بالقوة لأن تكونا تامتين بعد الانحلال بحذف لأداتي الشرط والجواب كإن، والفاء مثلاً، أو بانفصالها عنها أيضاً". حاشية القدقي 32.
- (6) ذهب محمد أمين إلى أنه يصح تركيبها من قضيتين؛ "لأن طرفيها لابد أن يكونا مشتملتين على النسبة المدلولة تفصيلاً". حاشيته 40.
- (7) ويدل على أن الفعل يؤدي معنى الحدث على هذا الوجه أن الصفات لعدم كونها مؤدية له على هذا الوجه لم يلتزم ذكر الفاعل معها. ينظر: حاشية محمد أمين 40.
- (8) أورد عليه القدقي بأن هذا الاستعداد إن كان مدلولاً للفعل فهو المراد بكون الفعل موضوعاً للنسبة، أي لكونه منسوباً إلى شيء آخر، وأما النسبة التامة المستلزمة لكون أحد الطرفين منسوباً، والآخر منسوباً إليه، فهي المدلولة للهيئة التركيبية. ينظر: حاشيته 33.
- (9) حاشية العصام 25/1، وعدّ السالكوتي ما أورده العصام هنا خروجاً عن طريقة القوم، وجسّارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك، وأنه إن أراد أن للهيئة التركيبية مدخلاً في الدلالة على النسبة فمسلم ولا يقتضي مستقلاً لها بالمفهومية، وإن أراد أن الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيخذه أن لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل، دون سائر التركيبات مما لا وجه له، وعدّ السالكوتي كذلك أن القول بأن الحدث في مفهومه معتبر، من حيث إنه مستعدّ للإنسان إلى شيء تكلف صريح، إذ له دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد أصلاً، وأما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلاً؛ فلتعدد أوضاعه؛ فإنه من حيث جوهره يدل على الحدث، ومن حيث الصيغة يدل على الزمان، ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة. ينظر: حاشية السالكوتي 65/1.
- (10) زاد نعمة الله وجهاً آخر لتفسير المعنى التضمني هنا بالحدث، وهو أنه له معنى تضميناً آخر، وهو الزمان ولكنه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لأنه نفس الزمان، والشيء لا يقارن نفسه. ينظر: حاشيته، اللوحة 49.
- (11) ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 49.

الثلاثة⁽¹⁾، فلم يخرج عن حد الاسم بهذا القيد⁽²⁾، وأيضاً قد تقرر فيما بينهم أن معاني الأفعال الناقصة هي النسبة الجزئية بين الاسم والخبر مع أحد الأزمنة الثلاثة، ولا شك أن المعنى التضمني المستقل بالمفهومية فيها ليس إلا الزمان، والزمان غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فيصدق عليها تعريف الاسم، ولم يخرج بقوله: (غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة).

والجواب أن اقتران المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة في حد الفعل معتبر بطريق الإيجاب الجزئي، وعدم اقترانه به في حد الاسم معتبر بطريق السلب الكلي⁽³⁾، يعني لم يكن شيء من معانيه المطابقة ولا معانيه التضمنية مقروناً بأحد الأزمنة الثلاثة⁽⁴⁾، 51 ب/ فحينئذ خرج الفعل عن تعريف الاسم؛ إذ بعض من معانيه التضمنية مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وهو الحدث⁽⁵⁾.

وأما الأفعال الناقصة فهي أيضاً خارجة عن حد الاسم داخلة في حد الفعل بهذا الاعتبار؛ لأن بعضاً من معانيه، وهو النسبة بين الاسم والخبر، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومعناه التضمني وهو الزمان مستقل بالمفهومية، إلا أنه يلزم على هذا التقدير أن يكون المعنى الموصوف بقوله: (في نفسه) غير المعنى الموصوف بقوله: (غير مقترن) في الأفعال الناقصة، ويكون حاصل تعريف الاسم أنه كلمة دلت على معنى في نفسه، سواء كان ذلك المعنى مطابقاً أو تضمنياً، ولم يكن شيء من معانيه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة، سواء كان معنى مطابقاً أو تضمنياً، مستقلاً بالمفهومية، أو لم يكن.

وحاصل حد الفعل أنه كلمة كان معنى من معانيها مستقلاً بالمفهومية، وكان معنى من معانيها مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة، معناها المستقل أو غيرها، ولا يخفى ما فيه من التكلف.

قوله: (أي غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه) أشار إلى أن الباء إذا وقعت صلة للاقتتران تكون معنى (مع)⁽⁶⁾، وإلى أن الاقتتران المنفي في حد الاسم، والمثبت في حد الفعل، هو الاقتتران عند فهم ذلك المعنى من اللفظ الدال عليه⁽⁷⁾.

فلا يقدح في عدم الاقتتران كون الزمان مقارناً للمعنى في الواقع، ولا كونه مفهوماً قبل فهم ذلك المعنى،

(1) هذا البحث الذي ذكره المحشي هنا مُستفاد مما ذكره سراج الدين الحلبي في شرحه على الكافية، حيث قال: "قولنا: غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يُخرج الفعل، لكنه يشمل الأسماء التي لا تدل على الزمان أصلاً، كرجل وزيد وغيرهما، وذلك ظاهر، والأسماء التي معانيها الزمان فقط، كالיום، وأمس، وغداً، والآن، وغيرها؛ لأنه يصدق على هذه الأسماء أنها دالة على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة؛ لأن ذلك المعنى الدالة هي عليه هو الزمان، والزمان يصدق عليه أنه غير مقترن بأحد الأزمنة؛ لأن الزمان لا يقتدر بالزمان". كشف الوافية في شرح الكافية 31.

(2) ينظر: مصدر السرور 167، وسؤال باسولي 74.

(3) ينظر: مصدر السرور 167.

(4) ينظر: سؤال باسولي 74.

(5) قال الهندي: "المراد بالاقتتران المنفي الاقتتران وضعاً، فلا يرد على عكسه، نحو اسم الفاعل وأخواته، وأسماء الأفعال، وعلى طرده، نحو نعم وبنس". شرحه على الكافية 9، وينظر: حاشية الأكيوني 64/1، وحاشية نعمة الله، اللوحة 49.

(6) ينظر: حاشية الأكيوني 65/1.

(7) أراد المحشي دفع اعتراض ذكره الباسولي، حاصله: "أن المتبادر من الباء في قوله: (بأحد الأزمنة الثلاثة) أنها للسببية؛ لكثرة استعمالها، وبقرينة قوله: (بالإسناد)، فعلى هذا لا يوجد مقترن معه". سؤال باسولي 74.

أو بعده من لفظ آخر⁽¹⁾، فلا يخرج عن حد الاسم مثل الضارب في قولنا في الماضي: زيد ضارب، أو زيد ضارب أمس⁽²⁾.

قوله: (فهو صفة بعد صفة) وفي بعض النسخ (وهو) بالواو، وهو الظاهر، وأما الفاء فهي للبيان⁽³⁾؛ إذ التفريع غير مناسب، ثم هو مجرور على تقدير الوصفية، ويجوز نصبه بأن يكون حالاً من المعنى، ورفع به بأن يكون خبر مبتدأ محذوف⁽⁴⁾، أي وهو غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

وإنما اختار الجر بالوصفية؛ لأن النصب على الحالية يحتاج إلى تكلف جعل المعنى مفعولاً به، وحينئذ يحتاج إلى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران، والرفع على الخبرية يحتاج إلى ارتكاب الحذف⁽⁵⁾.

قوله: (والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول) لما كان ههنا مظنة سؤال هو أنّ حد الاسم غير 60/د جامع؛ لخروج أسماء الأفعال عنه بقيد عدم الاقتران؛ فإن معانيهما 140/أ/ مقترنة بأحد الأزمنة، وغير مانع أيضاً؛ لدخول الأفعال المنسلخة عن الزمان⁽⁶⁾ فيه؛ إذ معانيها المستقلة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة بأحد الأزمنة⁽⁷⁾ أراد أن يدفع ذلك فقال: (والمراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول) أي: "الوضع الغير المسبوق بوضع"⁽⁸⁾ فدخل بهذا الاعتبار أسماء الأفعال في حد الاسم، وخرجت الأفعال المنسلخة عن الزمان عنه، فاندفع السؤال⁽⁹⁾.

أما دخول أسماء الأفعال "فلأن معانيها المقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الثاني غير مقترنة بها في الفهم عنها بحسب الوضع الأول⁽¹⁰⁾، وهو وضع اسم، أو مركب إضافي، أو جار ومجرور"⁽¹¹⁾، وذلك لأن

(1) أراد المحشي دفع اعتراض ذكره بعضهم، وهو أن تعريف الاسم غير جامع لأفراده؛ لأنه يخرج منه اسم الفاعل في مثل قولك: (زيد ضارب أمس، أو الآن، أو غداً)؛ لأنه قد اقترن بالزمان في الفهم، وحاصل الجواب عليه "أن المراد بالاقتتران في الفهم عن لفظه الدال على الحدث، يعني أن يفهم الزمان من اللفظ الذي يدل على الحدث، لا من كلمة أخرى، وههنا إنما فهم الزمان من لفظ آخر، وهو لفظ أمس والآن وغداً". معارف الكافية 87.

(2) قال الأكيوني بعد أن نقل كلام المصنف: "وتحقيقه أن تفسير قيد عدم الاقتران في حد الاسم مبني على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل؛ لأن السبب إنما يتعلق بعد الإيجاب، وفي هذا القيد حد الفعل محمول على المتبادر، وهو أن يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الأصلي غير المسبوق، فيكون مقاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الأول الأصلي غير المسبوق، فيشمل ما لا اقتران لمعناه أصلاً، كرجل ودار، وما له اقتران بحسب الاستعمال، كاسم الفاعل، وما له اقتران بحسب الوضع العارضي، كرويد، وصه". حاشيته 64/1.

(3) ذهب نعمة الله إلى أن الفاء على هذه النسخة فصيحة، جواب شرط محذوف، أي: إذا عرفت ما تلوناه عليك، فقوله: غير مقترن صفة للمعنى. ينظر: حاشيته، اللوحة 49.

(4) رجّح الشارح الهندي هذا الاحتمال، حيث قال: "(غير) صفة معنى، وبالنصب: حال، وبالرفع: خبر محذوف المبتدأ". شرحه على الكافية 9.

(5) قال نعمة الله: "وإنما اختار الشارح الوصفية؛ لأن النصب يحوج إلى جعله قيداً للعامل، والمعنى عليه غير مناسب، والرفع محوج إلى تقدير، وهو خلاف الأصل". حاشيته، اللوحة 49.

(6) الأفعال المنسلخة عن الزمان هي: "ما تدل على إنشاء معنى، من غير دلالة على الزمان، إما لازماً، كما في عسى، أو لا، كما في اشتريت وبعث؛ لاقتتران معانيها، أي: المعاني الحديثة مع الزمان في الوضع الأول، وهو الوضع الخبري". حاشية السبائكوتي على عبدالغفور 66/1.

(7) ينظر: سوال باسولي 75.

(8) حاشية عبدالغفور 65/1، وأراد دفع ما يتوهم أن اشتراط الوضع الأول مستلزم لخروج الاسم الذي ليس فيه تعدد الوضع، وسبق أحد الوضعين على الآخر عن حد الاسم. ينظر: دافع التوهّمات 38/2.

(9) هذا مجمل ما ذكره عبدالغفور، كما في حاشيته 66/1.

(10) أصل وضع أسماء الأفعال في الوضع الأول أحد أربعة أمور، الأول: المصادر الأصلية، والثاني: المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً، نحو صه؛ فإنه في الأصل صوت، ثم نقل إلى المعنى المصدر، ثم نقل إلى معنى اسكّت، والثالث: الظرف، نحو أمامك، والرابع: الجار والمجرور، مثل: عليك، ينظر: معارف الكافية 85.

(11) حاشية عبدالغفور 65/1.

الاقتتران بحسب الوضع الأول أن يكون في نظر الواضع، بحيث يفهم ذلك المعنى مقرباً بأحد الأزمنة، ولا شك أن المعنى المفهوم بحسب الوضع الثاني غير منظور في الوضع الأول، وما هو منظور في الوضع الأول غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وعلى هذا لا يشكل أيضاً جمع حد الاسم بمثل يزيد ويشكر علمين؛ فإن معناها العلمي مستقل غير مقترن بأحد الأزمنة بحسب الوضع الأول⁽¹⁾ الذي يإزاء معنى الفعل⁽²⁾.

وأما خروج الأفعال المنسلخة عن الزمان؛ فلأن معانيها الحالية بحسب الوضع الأول مقترنة بأحد الأزمنة⁽³⁾ فإنها في الوضع الأول موضوعة لهذه المعاني المقترنة بأحد الأزمنة⁽⁴⁾، واقتترانه أيضاً منظور في وضع الواضع في ذلك الوضع، إلا أنه جرد في الوضع الثاني من الزمان⁽⁵⁾.

وإنما قيد الوضع بالأول ولم يكتف بقوله: (بحسب الوضع)؛ لأن الظاهر أن أسماء الأفعال والأفعال المنسلخة موضوعة ثانياً لمعنى الفعل والحدث⁽⁶⁾؛ لتحقيق أماره الوضع فيهما، وهي فهم المعنى الثاني بلا قرينة، وذكر الوضع في تعريفهما⁽⁷⁾.

واعلم أنه يلزم على هذا التقدير ما ذكره /52 ب/ بعض المحققين⁽⁸⁾ من أنه "لا يخفى أن اسمية أسماء الأفعال اعتبرت باعتبار وضعها الحالي للمعنى⁽⁹⁾، وعدم اقتترانه باعتبار الوضع الأصلي، وذلك بعيد عن الاعتبار⁽¹⁰⁾، إذ اللائق أن يكون مدار الاسمية على وضع واحد، ولا يكون وضع لغوياً ومعتبراً باعتبار شيء واحد، وفي أسماء الأفعال مثل دونك⁽¹¹⁾ وضعه الأول، وهو الوضع الظرفي لغوياً في اعتبار اسميتها⁽¹²⁾، وإلا لم

- (1) فهما في الأصل مضارعان من زاد يزيد، وشكر يشكر، والاقتتران فرغ وجود ذلك المعنى، ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجوداً. ينظر: مصدر السرور 169، ودافع التوهّمات 39/2.
- (2) قال العصام: "وأما نفع التقييد بالوضع الأول فباعتبار أن مثل يزيد يدل على معنى مستقل – هو الذات – غير مقترن بحسب الوضع الأول، وهو الوضع الفعلي؛ لأنه لم تكن الذات داخلة في الوضع الفعلي". حاشيته 25/1.
- (3) إدخال أسماء الأفعال، وإخراج الأفعال المنسلخة عن الزمان هما اللذان بصدهما الشارح، وأما نحو يزيد ويشكر فعدم نفعه في إدخاله ظاهر؛ لتعارض الوضعين فيه، ولذا لم يتعرض له الشارح. ينظر: حاشية القدقي 33.
- (4) صحّح نور محمد كون الأفعال المنسلخة مقترنة بالزمان بحسب الوضع الأول، بأنّ المعتبر فيها اقتتران المعنى المستقل، وهي المعاني الحديثة نفسها، مع قطع النظر عن وصف كونها إنشائية أو خبرية، وهي معتبرة في الوضعين. ينظر: حاشيته، اللوحة 77 من المخطوط.
- (5) ويمكن أن يقال في إخراج الأفعال المنسلخة: "أن المراد من اقتتران المعنى اقتتران المعنى المستقل، والمعنى المستقل في الأفعال المنسلخة عن الزمان ليس إلا ما يقارنه صفة الإنشاء الذي هو الحدث، الذي هو المقاربة ههنا، ولا شك في وجود هذا المعنى الحدثي في الوضع الأول، واقتترانه بالزمان بحسبه، فخرجت هذه الأفعال عن الاسم، ودخلت في الفعل". مصدر السرور 170.
- (6) وهي في الوضع الأول المقدم مقترنة بالزمان، والوضع المقدم يكون أصلاً بالنظر إلى الوضع المؤخر. ينظر: مصدر السرور 170.
- (7) اختار الرضي التقييد بالوضع الأول لتصحيح الحد، والشارح الجامي تبعه هنا، ولما أورد عليهما من أنّ لفظ الاقتتران غير ظاهر فيه، ولا يورد في الحد الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى تركه الشيخ في بحث الفاعل واختار مسلك التقييد بالوضع. ينظر: حاشية نور محمد، اللوحة 78.
- (8) وهو العصام، كما في حاشيته 25/1.
- (9) ذكر القدقي أن هذا ظاهر في مثل دونك وعليك، وليس في كلها. ينظر: حاشيته 34.
- (10) اعتدروا في ارتكاب البعيد بأنهم وجدوا معاني أسماء الأفعال كمعاني الأفعال، وصيغها مخالفة لصيغها غير قابلة لشيء من خواصها الظاهرة، فاضطروا إلى التمثّل لاسميتها؛ لنلا يلزم خرم قواعدهم، قال القدقي: "وأمثال ذلك كثيرة معروفة". حاشيته 34.
- (11) قال محمد أمين: "إنما خص التمثيل به؛ لأن فيه لغوية الوضع الأول والثاني، وكونهما معتبراً بخلاف مثل رويد؛ إذ ليس فيه إلا لغوية الوضع الثاني وكونه معتبراً". حاشيته 41.
- (12) لأنه في الأصل بمعنى عندك. ينظر: حاشية محمد أمين 41.

يكن كلمة ومعتبر فيها⁽¹⁾؛ لأن عدم الاقتران إنما هو يتحقق به، ووضع الثاني معتبر؛ لأنه باعتباره يكون كلمة، ولغو لأنه باعتباره لا يكون غير مقترن⁽²⁾.

قوله: (ودخل فيه أسماء الأفعال) قال الفاضل المحشي: "الذي حملهم على أن قالوا: إنها ليست بأفعال؛ لمخالفتها للأفعال صيغة⁽³⁾، وقبولها لما لا يقبل الأفعال⁽⁴⁾، كالتنوين، ولام التعريف، وكون بعضها ظرفاً، وبعضها جاراً ومجروراً⁽⁵⁾". انتهى.

ولو قال: (وقبول بعضها لما يقبله الفعل، كالتنوين ولام التعريف) لكان أولى؛ لأن أكثرها من المبنيات، فلا يقبل التنوين، وبعضها لا يقبل اللام أيضاً⁽⁶⁾.

قوله: (لأن جميعها إما منقولة عن المصادر) يعني أن جميعها لا يخلو من أن يكون بعضها منقولة عن المصادر، وبعضها منقولة عن الظرف الجار والمجرور⁽⁷⁾، فيكون من قبيل تقسيم الكل على الأجزاء⁽⁸⁾، وقوله: 61/د (منقول عن المصادر) معناه أن الكل في الأصل مصادر موضوعة لمعنى مصدري، نقل إلى معنى الفعل، وهذا المعنى متبادر من تلك العبارة من غير مسامحة، كما قيل.

قوله: (صريحاً) بأن يثبت استعماله في المعنى المصدري أولاً، ثم ينقل⁽⁹⁾.

قوله: (نحو رويد؛ فإنه قد استعمل مصدرأً أيضاً)⁽¹⁰⁾ قيل: "هو مُصَغَّرُ أرود⁽¹¹⁾، مصدراً أرود⁽¹²⁾"

- (1) "لأنه باعتبار وضعه الأول مركّب إضافي، والكلمة من أقسام المفرد، فلا يكون باعتباره كلمة". حاشية محمد أمين 41.
- (2) حاشية العصام 25/1، واعتراض البوسنوي عليه، وعدّ ما ذكره ليس بشيء؛ "لأن كونه بحسب أصل الوضع كلمتين لا يستلزم عدم اعتبارها اسمية في هذا الوضع، وكذا اعتبار اسميته فيه لا يستلزم عدم اعتبار اسميته في هذا الوضع، وكذا اعتبار اسميته فيه لا يستلزم كونه بعد النقل كلمتين". حاشيته، اللوحة 18.
- (3) ينظر: سوال باسولي 75.
- (4) ذكر صاحب مصدر السرور أنّ الهندي ذكر في بحث أسماء الأفعال ما حاصله: "أن الباعث على عدم كون أسماء الأفعال أفعالاً أنها موضوعة لألفاظ الأفعال لا لمعانيها، فلا تكون أفعالاً". مصدر السرور 172.
- (5) حاشية عبدالغفور 67/1.
- (6) دفع صاحب مصدر السرور هذا الاعتراض بأن المراد من قبول أسماء الأفعال لما لا يقبل الأفعال قبول بعضها، وقال القندهاري: "وقوله: (وقبولها لما لا يقبله الأفعال) قضية مهملة وهي قوة الجزئية، فكأنه قال: (وقبول بعضها)"، فلا يرد ما اعترض به المحشي هنا. ينظر: مصدر السرور 172، ودافع التوهمات 43/2.
- (7) فهي إما مصادر أصلية، أو نقلية، أو ظرف، أو جار ومجرور. ينظر: مصدر السرور 172.
- (8) ذكره الباسولي اعتراضاً هنا، وهو أنه لا يسلم أن جميعها منقولة من المصادر، أو منقولة جميعها من الظروف، بل بعضها من ذلك، وبعضها من ذلك، وأجاب عنه "بأن قوله: (جميعها) اسم إن، وخبرها محذوف، وهو قوله: (منقسمة)، تقديره لأن جميعها منقسمة، ولا يخلو إما منقول... إلخ، فلا يرد شيء". ينظر: سوال باسولي 75.
- (9) قال صاحب مصدر السرور: "المراد من النقل الصريح أن يثبت استعماله في المعنى المصدري". مصدر السرور 172.
- (10) له أربعة أوجه ذكرها في الصحاح، وهي أنه يستعمل اسم فعل، وصفة، وحال، ومصدر، فالأول نحو: رويد عمرأ؛ أي: أرود عمرأ، بمعنى أمهله، والصفة، نحو قولك: سار سيراً رويدأ، والحال، نحو: سار القوم رويدأ، لما اتصل بالمعرفة صار حالاً لها، والمصدر، نحو قولك: رويد عمرو. ينظر: الصحاح 479/2، مادة (رود)، وحاشية السبيل الكوتي 67/1.
- (11) والتصغير هنا تصغير ترخيم، حتى يندفع ما يتوهم من أن رويد كيف يكون مصغراً أرود، والحال أن في التصغير يكون زيادة على ما يصغر، وفي رويد نقصان من أرود، فيجاب بأن التصغير تصغير الترخيم، وهو أن يحذف الزوائد أولاً، ثم يصغر، فنقصان الحروف عما يصغر لا ينافيه. ينظر: مصدر السرور 172.
- (12) حاشية عبدالغفور 67/1، والمراد منه دفع ما يتوهم من أن رويد إن كان مصدر رود؛ لأنه المستعمل، والحال أن مصدر باب الأفعال قياسي، وليس رويد منه، وحاصل الدفع أن رويد مصغر مصدر أرود، ومصدر المصدر مصدر أيضاً. ينظر: مصدر السرور 172.

بمعنى أرفق بعد تحقيقه بحذف الهمزة والألف، واستعمل أروود رويداً بمعنى "أرفق رفقاً صغيراً" (1) قليلاً (2) " (3).
قوله: (أو غير صريح) بأن لم يثبت استعماله مصدراً إلا أنه يشبه (4) المصدر بأن يكون على وزنه (5)،
نحو هيهات (6)، على وزن قوقات (7)، كتب في الحاشية (8) الدجاجة تقوي، أي تصحيح قوفاة وقيفاً، على وزن
فَعَّلَلْ فَعَّلَلْ وفَعَّلَلْ، انتهى.

قوله: (أو عن المصادر التي كانت... إلخ) عطف على المصادر الأصلية وفي مقابلتها، والمراد أن بعض
أسماء الأفعال، نحو: صه مثلاً، في الأصل صوت نقل إلى المعنى المصدرية (9) وهو السكوت، ثم نقل من معنى
السكوت إلى معنى اسكُت (10).

قوله: (أو عن الظرف) لو قال: أو عن الظرف مع ما أضيف الظرف إليه لكان أولى؛ لأن المعنى الأول
لأمامك (11) ودونك هو معنى المركب الإضافي لا معنى المضاف فقط (12).

قوله: (وعن الجار والمجرور) وفي بعض النسخ: أو عن الجار والمجرور؛ وهو أولى؛ إذ هو إشارة إلى
مثل عليك (13)، وهو قسم آخر من الأقسام.

قوله: (وخرج عنه المضارع أيضاً) الظاهر أن هذا القول معطوف على قوله: (خرج عنه الأفعال
المنسلخة) أو على قوله: (فدخل فيه) أسماء الأفعال، والمعطوف عليه على التقديرين مُتَفَرِّع على قوله: (والمراد

(1) ههنا اعتراض أورده صاحب مصدر السرور، وهو أن قوله: "أرفق رفقاً"، إما أن يكون معنى المكبر، أو يكون معنى المصغر،
والأول باطل؛ لأنه لا وجه لقوله: "صغيراً" على هذا التقدير، ويمكن أن يجاب عنه بأن هذا معنى الباب مع قطع النظر عن
خصوصية المكبرية والمصغرية. ينظر: مصدر السرور 173.
(2) فسر المحشي قوله: "صغيراً" بقوله: "قليلاً" لدفع توهم أن الرفق الصغير لا يكون معنى الباب كما هو المتبادر من الإطلاق؛ لأن
المطلق ينصرف إلى الكامل، وهو ههنا غير الصغير، ولدفع توهم أن الصغر والكبر من خواص الأجسام، والرفق ليس منها. ينظر:
مصدر السرور 173.

(3) حاشية عبد الغفور 67/1.
(4) قوله: "إلا أن يشبه" استدراك لما يتوهم من أنه إذا لم يثبت استعماله مصدراً فكيف يصح النقل عنه، والجواب عنه أن يقال: إن
المنفي هو المصدر الحقيقي، واللازم للنقل أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، والثاني موجود. ينظر: مصدر السرور 173، ودافع
التوهمات 44/2.

(5) فقد قام دليل على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر؛ للمناسبة بينهما وزناً، ولإلحاقها
بأخواتها من نحو: رويد. ينظر: حاشية عبد الغفور 67/1.

(6) قال عبد الغفور: "أصل هيهات: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ كَقَوِيَّةٍ". حاشيته 67/1.

(7) اعترض بعضهم على هذا بأنه كيف يكون هيهات على وزن قوقات، مع أن الألفاظ في الثاني عوضاً عن الباء، وفي مقابلة اللام
الثانية فتكون أصلية، وألف الأول زائدة، وأجاب عنه في مصدر السرور بأن الألف في هيهات أيضاً عوض عن الباء في مقابلة اللام
الثانية، فتكون على وزنه. ينظر: مصدر السرور 173.

(8) أي في حاشية شرح الجامي من النسخة التي يحشئ عليها، ولم أطلع عليها.

(9) الدليل على النقل من ثلاثة أوجه ذكرها القندھاري: "الأول: أنه قام الدليل على النقل، وهو مخالفة هذه الأسماء للأفعال صيغة
وتصرفاً، والثاني: أنها أشبه ما تكون المصادر في الأصل؛ للمناسبة بينهما وزناً، كما اختاره الشارح، والثالث: إلحاق هذه الأسماء
بأخواتها لا بجميع أخواتها، بل الذي استعمل مصدراً نحو: رويداً". دافع التوهمات 45/2.

(10) ذكر العصام "أن المصادر التي هي هذه الأسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الأسماء؛ لأن اللفظ إنما ينقل عن بعض معانيه
إلى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر، فكون تلك المصادر في الأصل أصواتاً عبارة عن كون تلك الأسماء أصواتاً" حاشيته 25/1.

(11) (فأمامك) كان في الأصل ظرف مكان؛ لأنه من الجهات الست، ثم نقل منه وجعل اسم فعل، ونصب الاسم بعده جعل علامة لهذا
الفعل، وله ههنا معنيان؛ لأنه إما أن يكون للتحذير أو للتحريض، فعلى الأول يكون بمعنى احذر مما يؤذيك من بين يديك، وعلى
الثاني يكون بمعنى تقدّم على زيد - مثلاً - فهو اسم بمعنى احذر أو تقدّم، وعليه يكون نصب زيد بنزع الخافض. ينظر: حاشية مولى
محرم 51/1.

(12) قال عربوي: "الأولى وإن كان بعضها مركب من المضاف والمضاف إليه نحو: أمامك ودونك، أو الجار والمجرور نحو: عليك؛
لأن الظرفية لا تنافي الاسمية، بل المنافي لها إنما هو التركيب". حاشيته، اللوحة 35.

(13) فإن "عليك" في الأصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم. ينظر: حاشية المولى محرم 51/1.

بعدم الاقتران... إلخ)، مع أن المعطوف لا يتفرع عليه، إذ لا دخل لعدم الاقتران بحسب الوضع الأول في الدلالة على الزمان الواحد في ضمن الزمانين، فلا يخفى ما في هذا العطف⁽¹⁾، فتأمل.

قوله: (على تقدير اشتراكه) إشارة إلى مذهب⁽²⁾ من قال بأنه موضوع للاستقبال ومجاز في الحال، أو بالعكس⁽³⁾.

قوله: (وأين الدلالة من الإرادة) هذا صحيح، على ما هو المشهور من أن اللفظ المشترك يدل على جميع معانيه⁽⁴⁾، ولا يراد شيء منها إلا مع القرينة⁽⁵⁾، وأما على ما نقل من الشيخ الرئيس⁽⁶⁾ من أن الإرادة شرط الدلالة فلا؛ إذ الدلالة حينئذ موقوفة على الإرادة التي هي موقوفة على القرينة⁽⁷⁾.

قوله: (ليفيد زيادة معرفة به) أي بعض الخواص⁽⁸⁾، أو ذكره ليفيد زيادة معرفة بالاسم⁽⁹⁾، أو ليفيد المصنف زيادة معرفة الاسم بسبب ذكر بعض الخواص، وذلك لأن خاصة الشيء يكون بسبب معرفة ذلك الشيء بامتيازها عما عداها⁽¹⁰⁾.

(1) يرى نور محمد أن الواو للابتداء، واعترض على كونه للعطف، فقال: "ليس عطف على قوله: (خرج عنه الأفعال المنسلخة) أو على قوله: (دخل فيه أسماء الأفعال) الواقعين في حيز الفاء، ولا دخل لتقييد عدم الاقتران بالوضع الأول في خروج المضارع". حاشية نور محمد، اللوحة 79، وينظر: دافع التوهمات 45/2.

(2) وهو الذي اختاره عبدالغفور ورجحه. ينظر: حاشيته 67/1، 68.

(3) أشار إلى الاختلاف في وضع المضارع؛ لأن الأقوال فيه ثلاثة، ذكرها الرضي والعصام وغيرهم، فأولها: كونه مشتركاً بين الزمانين الحال والاستقبال، وثانيها: كونه مجازاً في الاستعمال، وثالثها: المذهب الذي أشار إليه المحشي، وتبعه نور محمد وصاحب مصدر السرور، وعلموا ذلك بأن المضارع إذا خلا عن القرائن يحمل على الحال، ولا يصار إلى الاستقبال إلا بقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، ورجح صاحب معارف الكافية اشتراكه بين الحال والاستقبال، فيدل على زمانين معيّنين من الأزمنة، فيدخل واحد معيّن في ضمنه؛ لوجود الواحد في الاثنين. ينظر: شرح الرضي 226/2، وحاشية العصام 25/1، وحاشية نور محمد، اللوحة 79، ومصدر السرور 174، ومعارف الكافية 87.

(4) اعترض عليه البوسنوي وذهب إلى أن الدلالة لا تتوقف على الإرادة ولا تحتاج إلى القرينة، وإنما هذا شأن الاستعمال، وأن مئبيّ توهم توقف الدلالة على الإرادة عدم الفرق بين استعمال اللفظ ودلالته؛ لأن لفظ جهتين: جهة دلالاته، وجهة استعماله، وهذه لا تتحقق بدون الإرادة؛ لأن الاستعمال إطلاق للفظ وإرادة المعنى، بخلاف الأولى فإنه لا تعلق لها بالإرادة؛ لأنه يُعلم بالضرورة أن من علم وضع لفظ لمعنى، وكانت صورة ذلك اللفظ محفوظة له في الخيال، وصورة المعنى مرتسمة في البال، فكلمة تخيل ذلك اللفظ تعلق معناه، وإذا أطلق المشترك بين المعاني المعلوم وضعه لها كانت مُرتسمة في العقل على السواء، وأما إذا استعمل هذا اللفظ في أحد هذه المعاني فلا بد من قرينة تعين المراد. ينظر: حاشيته، اللوحة 19.

(5) "عدم دلالة المشترك بدون القرينة هو مذهب الميزانيين، لكن عند أئمة العربية المكتفين في الدلالة بالفهم جزئياً يدل على ما هو معناه، إذ في وقت تحقق القرينة يفهم المعنى، فيتحقق فهم المعنى جزئياً". حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 24، والقرينة في المشترك لتعيين المعنى المراد من بين سائر المعاني، فحيث ازدحمت المعاني الكثيرة احتيج إلى البيان بالقرينة، لا لأجل دلالة المشترك على أحد معانيه. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 53.

(6) هو أبو علي حسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي ثم البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق، والمعروف بالسيد الرئيس، كان نادرة عصره في علمه وذكائه، توفي في شهر رمضان سنة 428 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء 532/17، ووفيات الأعيان 157/2.

(7) نقل العصام عن ابن سينا قوله: الإرادة شرط الدلالة، واستحسنه، فقال: "ومن هذا تبين سرّ ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ أبي علي بن سينا أن الإرادة شرط الدلالة، وعلم أنه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله، فإن الدلالة الالتفات من اللفظ إلى المعنى من حيث إنه مراد، فلولا العلم بالإرادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ إلى المعنى، فلم يتحقق دلالة على المراد، ولا على الجزء منه، ولا على لازمه، ومن هذا تبين أن دلالة المشترك بتوقف على القرينة". حاشيته 24/1.

(8) سبب ذكره لها زيادة معرفة، فإن أصل المعرفة حصل من تعريفه، لكن لما كان في التعريف دقة وخفاء أوضحه بذكر بعض خواصه. ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 52.

(9) للاسم وجودان: وجود ذهنيّ ووجود خارجي، والتعريف يفيد المعرفة بحسب الوجود الذهني، وذكر الخواص يفيد المعرفة بحسب الوجود الخارجي، فيفيد ذكر الخواص زيادة معرفة الاسم، فيكون من تنمة التعريف، وتنمة الشيء من مقاصده. ينظر: معارف الكافية 88.

(10) يمكن أن يقال: قدّمه للاهتمام؛ ليكون إفادة الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين، أو قدّمه للقصر، تأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ الخواص، إزالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الإضافة في الفعل والحرف. ينظر: حاشية السيلكوتي 68/1.

ويمكن أن يقال⁽¹⁾: لما كان تأليف هذا الكتاب للمبتدئين ووقع في تعريف 53 ب/ الاسم خطأ بسبب قيد الدلالة على معنى في نفسه، بحيث يكاد أن لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين⁽²⁾، أراد أن يذكر ما يفيد معرفة الاسم في الجملة، وامتيازه عن أخويه⁽³⁾ بعد تعريفه حتى تحصل معرفته بالخاصة لمن لم يعرفه بحده، ولم يبق أحد من شارعي هذا الكتاب خالياً من معرفة الاسم في الجملة⁽⁴⁾.

قال بعض المحققين⁽⁵⁾: "ولك أن تقول: هذه أحكام مشتركة بين قسمي الاسم⁽⁶⁾ قدم على التقسيم، وذكر الجرّ على سبيل التقريب، لشركته مع ما ذكر في الاختصاص"⁽⁷⁾. انتهى، وفيه أن أكثر ما ذكره من الخواص الخمس مختص بالمعرب، 62 د/ فإن اللام والتنوين أيضاً كالجرّ مختصان بالمعرب⁽⁸⁾، فذكر هذه الخمس من الأحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعتبار أن الاثنين منها من تلك الأحوال بعيد⁽⁹⁾.

قوله: (منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها) قيل: عددها يرتقي إلى قريب من ثلاثين⁽¹⁰⁾.

قوله: (وبمن التبعية على أن ما ذكره بعض منها) فإن قلت: من أين عرفت كونها للتبعية.

قلت: من مدخولها على الجمع⁽¹¹⁾، وعدم استقامة 141 أ/ معانيها الآخر بحسب الظاهر⁽¹²⁾.

فإن قلت: لا حاجة في التنبيه على أن ما ذكره بعض منها إلى ذكر (من)؛ لأنه معلوم من ذكر خمسة منها

بعد ذكر الخواص بصيغة جمع الكثرة⁽¹³⁾.

- (1) قائل ذلك هو العصام، نقله المحشي عنه بتصريف. ينظر: حاشية العصام 26/1.
- (2) "وذلك لأن كون معنى لفظ الابتداء مستقلاً، وعدم كون معنى (من) مستقلاً مع أن معناه الابتداء مما لا يستقل به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب؛ وذلك لصعوبة فهم استقلال المعنى وعدم استقلاله". حاشية محمد أمين 41.
- (3) أي: الفعل والحرف.
- (4) ينظر: حاشية العصام 26/1.
- (5) هو العصام.
- (6) أي المعرب والمبني. ينظر: حاشية محمد أمين، 41.
- (7) ذكر منلا زادة أن الجرّ مما يدخل على المبني ولو صورة، فإن أنواع الحركات سبع: حركة إعراب، وحركة بناء، وحركة حكاية، وحركة نقل، وحركة إنباع، وحركة تخلص من التقاء الساكنين، وحركة مناسبة، وهذه موجودة في المبني في الجملة. ينظر: حاشيته، اللوحة 55.
- (8) ردّ الملا عبدالرحمن اعتراض المحشي هنا، وصحّ ما نقله عن العصام بأن التنوين واللام يجوز أن يدخل على المبني ولا يختصان بالمعرب، فتنوين التزيم، وهو ما يطلق بالقوافي المطلقة، وهي كما يكون فعلاً يكون اسماً مبنيّاً أيضاً، وكذلك التنوين الغالي، وهو ما يلحق بالقافية المقيدة، وهو الذي يلحق آخر كل بيت آخر حروفه ساكنة، والغرض من إلحاقه الدلالة على الوقف، وأما اللام فقد حُقّق أن (الذي) في الأصل (الذي) زيدت عليه أداة التعريف. ينظر: حاشيته 39.
- (9) ردّ القدقي هذا الاعتراض بأن الاختصاص المستفاد من التقديم إنما هو بمعنى أن الأمور الخمسة مقصورة على الاتصاف بكونها من خواص الاسم لا تتجاوزها إلى الاتصاف بكونها من ذاتياته، أو عوارضه العامة، ولا بعد في ذلك. ينظر: حاشيته، اللوحة 35.
- (10) ذكر جُلّها السالكوتي، حيث قال في حاشيته: "من جملتها: تاء التانيث المتحركة، وياء النسبة، وكونه فاعلاً، ومفعولاً، وموصوفاً، وذا حال، وتمييزاً، ومثنى، ومجموعاً، ومنادى، ومصدراً، ومكبراً، ومنسوباً، ومستثنى، ومستثنى منه، والإخبار به مع مباشرة الفعل، نحو: كيف كنت، والقيام إذا خرجت، والتذكير، والتثنية، والتأنيث". حاشيته 68/1.
- (11) ذكر عبدالغفور أنها لو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية، وهي ما يكون المجرور بها مبدأً لشيء باعتبار اتصاله به، سميت اتصالية لإنباتها عن الاتصال، نحو: قوله - صلى الله عليه وسلم - "أنت مني بمنزلة هارون من موسى". ينظر: حاشية عبدالغفور وحاشية السالكوتي عليه 68/1، 69.
- (12) اعترض عليه بأن (من) مع دخولها على الجمع قد تكون للتبيين كما في قوله تعالى: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)، وأجيب عنه بما صرح به المولى عبدالرحمن بأنه لا يسلم أن المراد من الأوثان معنى الجمعية؛ بل المراد به جنس الوثن، بدليل دخول لام الجنس عليه؛ وأجيب عنه بجواب ثان ذكره صاحب مصدر السرور، حاصله أن المدعي وهو كون (من) للتبعية ظني؛ لاحتمال كونها للتبيين، بأن يستعمل جمع الكثرة في معنى جمع القلة، فيكفي الدليل الظني، وهو دخولها على الجمع؛ لأنه يفيد الظن على كون (من) للتبعية وإن لم يفد القطع. ينظر: مصدر السرور 176.
- (13) حاصل هذا الاعتراض أنه يفهم من لفظ (التنبيه) أنه لو لم يذكر لفظة (من) لكان الحكم صحيحاً أيضاً، لكن يكون عارياً وخالياً عن التنبيه، مع أنه لا يصح؛ لأن مرتبة أقل جمع الكثرة عشرة. ينظر: معارف الكافية، 89.

قلت: المراد التنبيه في أول الأمر على أن ما سيذكره بعض منها⁽¹⁾.
ولذلك (من) فائدة أخرى غير التنبيه، وهي ارتباط خواصه التي هي جمع الكثرة بكل واحد من الأمور الخمسة، أو لمجموعها⁽²⁾ من غير ارتكاب تجوز⁽³⁾.
فإن قلت: (من) التبعية لا تدل على أن ما ذكره بعض منها، فإنه لو كانت الخواص منحصرة في هذه الخمسة أيضاً لصحَّ إيراد (من) التبعية على كل واحدة منها، بل الدال على ذلك صيغة جمع الكثرة.
قلت: نعم؛ لكن ذلك التنبيه مبني على أن يكون العطف في هذه الخواص الخمس مقدماً على ربطها بقوله: من خواصه⁽⁴⁾، فتأمل.

قوله: (وهي جمع خاصة) هي صيغة مؤنث لاسم الفاعل⁽⁵⁾، وتأتيها لكونها حالة الشيء⁽⁶⁾.
قوله: (ما يختص به ولا يوجد في غيره) الظاهر أن قوله: (ولا يوجد في غيره) عطف تفسير⁽⁷⁾ لما يتضمنه قوله: (يختص به) من الجزء السلبي⁽⁸⁾؛ لأن معنى يختص به: أن يوجد فيه ولا يوجد في غيره⁽⁹⁾، وإنما فسر الجزء السلبي ولم يكتف بقوله: (ما يختص به)، أو لم يقل: ما يوجد فيه ولا يوجد غيره، أما الأول فللاهتمام بالجزء السلبي، وأما الثاني فللإشارة إلى وجه تسميتها بالخاصة في تعريفها⁽¹⁰⁾. قال بعض المحققين: يجوز أن يكون قوله: (ولا يوجد في غيره) تفسيراً لكلا الجزئين، من قوله: يختص به؛ لأن النفي في قوله: (ولا يوجد في غيره) متوجه إلى القيد وهو الغير⁽¹¹⁾، كما هو القاعدة⁽¹²⁾، فالمراد إثبات الوجود، ونفيه في الغير، وبقرينة نفي الوجود في الغير يراد الإثبات فيه، فيكون معنى (ولا يوجد في غيره) أن يوجد فيه ولا يوجد في غيره⁽¹³⁾.

- (1) حاصل الدفع أن في إيراده تنبيهاً على كثرة الخواص، بحيث تتجاوز العشرة. ينظر: مصدر السرور 174.
- (2) قال نور محمد: "لأن اختصاص مجموع الأمور الخمسة يستلزم اختصاص كل واحد منها". حاشيته، اللوحة 80.
- (3) هذه الفائدة ذكرها العصام. ينظر: حاشيته، 26/1.
- (4) هذه خلاصة ما ذكره العصام، قال في حاشيته: "واعلم أن التنبيه المذكور مبني على أن ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف، وإلا لم يفد كلمة (من) إلا أن كل واحدة من الأمور المذكورة بعض من الخواص". حاشيته 26/1، وقد ذكر بعضهم اعتراضاً هنا، مفاده أن تقدّم العطف على الربط غير شائع بينهم، بل الشائع هو العكس كما صرح به السند، كما في قوله: وهي اسم أو فعل أو حرف؛ لأنه لو كان العطف مقدماً فيه على الربط، كما قال الشارح: إن الخبر محذوف تقديره: أي منقسمة. وأجاب عنه صاحب سوال باسولي، فقال: "القرينة هنا على خلاف الشائع ظاهرة؛ لأنه من البين أن كل واحد منها من خواصه". سوال باسولي 78.
- (5) وقيل: هي مصدر بوزن القافية. ينظر: حاشية الأكيبي 68/1.
- (6) وذكر الأكيبي أن التاء يمكن أن تكون أيضاً للمبالغة أو النقل. ينظر: حاشيته 68/1.
- (7) ذكر القدي أن "عطف التفسير بالواو خلاف الأصل مطلقاً". حاشيته 35.
- (8) نقله بتصريف من حاشية عبدالغفور 69/1.
- (9) اعترض عليه منلا زادة، بأنه ظن أن النفي قيد للإثبات في هذا الباب، والأمر ليس كذلك، بل إنه معنى مركب من النقيضين. ينظر: حاشيته، اللوحة 56 من المخطوط.
- (10) ذكر عبدالغفور أنه لم يقل: ما يوجد في الشيء، ولا يوجد في غيره، إشارة إلى المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي بأخذه فيه، أي بأخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي، فإنها في اللغة: ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره، والعرف اعتبر فيه قيداً زائداً، وهو كونه خارجاً محمولاً. ينظر: حاشيته، وحاشية السبلكوتي عليه 69/1.
- (11) "يعني أنه ليس برافع إلى مجموع المقيد والقيد، بل إلى القيد وحده، فيفيد ثبوت المقيد وحده". حاشية محمد أمين، 42.
- (12) والقاعدة هي أن الكثير الشائع في النفي إذا دخل على كلام فيه قيد أن يتوجه إلى القيد خاصة، ويبقى أصل الفعل شيئاً. ينظر: حاشية الملا جمال، 34.
- (13) اعترض عليه صاحب مصدر السرور "بأن النفي إذا توجه إلى القيد ونفيه بقي مطلقه، كما لا يخفى، وهو هنا الوجود لا الوجود فيه، فكيف يكون معنى قوله: (ولا يوجد في غيره) على تقدير توجه النفي إلى القيد الذي هو إلى الغير أن يوجد فيه ولا يوجد في غيره". مصدر السرور، 178.

ثم اعلّم أنّ تعريف الخاصة بظاهرة غير مانع؛ لصدقه على الفصل القريب للشيء⁽¹⁾، وعلى الأمر الغير المحمول المختص بالشيء، مع أنه ليس شيء منها خاصة⁽²⁾، إلا أن يقال: إن اصطلاح النحاة في الخاصة⁽³⁾ مخالف لاصطلاح المنطقيين⁽⁴⁾، والتزم دخولها في الخاصة باصطلاح النحاة⁽⁵⁾، وحينئذ لا حاجة إلى تكلف في جعل الأمور الخمسة المذكورة خاصة الاسم، أو يقال: المراد في قوله: (ما يختص به) هو الأمر الخارج المحمول، فخرج مادة النقص عن التعريف⁽⁶⁾، وحينئذ لا بد من التكلف في جعل كل واحدة من الخواص المذكورة محمولة على الاسم⁽⁷⁾، لا يقال: هذا الحد لا يصدق على الخاصة الإضافية فلا يكون جامعاً، لأننا نقول: بعد تسليم إطلاق الخاصة عليها على الحقيقة، وتسليم كون الخاصة المعرفة ههنا أعم⁽⁸⁾ إن المراد من الغير الغير الذي جعل في مقابلة ذلك الشيء، فيشمل الخاصة الإضافية أيضاً⁽⁹⁾، وما قيل من أنّ تعريف الخاصة بما يختص به تعريف الشيء بنفسه، أو بما هو أخفى منه ممنوع؛ إذ معرفة ما يختص موقوفة على الخصوصية التي هي مصدر لا على الخاصة/54 ب/ المشتق منه، على أن الخاصة المعرفة ههنا هو المصطلح⁽¹⁰⁾ لا اللغوي⁽¹¹⁾.

قوله: (وهي إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له)، فإن قلت: هذا التقسيم ظاهر فيما إذا كان ذو الخاصة كلياً ذا أفراد في الخارج، أو في الذهن، وأما إذا كان جزئياً حقيقياً/63 د/ فلا⁽¹²⁾. قلت: نعم، هذا التقسيم وقع من المنطقيين في خاصة الماهيات الكلية، فإن الخاصية عندهم ليست إلا للماهيات الكلية⁽¹³⁾.

قوله: (أي لازم التعريف) احترز به عن لام الأمر، ولام الابتداء، ولام التأكيد⁽¹⁾، فإنها تدخل على

- (1) كالناطق بالنسبة إلى الإنسان. ينظر: خادمة الكافية 33.
- (2) حاصل الاعتراض أن تعريف الخاصة غير مانع؛ لصدقه على الفصل القريب – كالناطق بالنسبة إلى الإنسان –، وعلى لازم الشيء – كالكتابة والضحك –، أنه ليس بشيء منها خاصة؛ لأنها عبارة عن الخارج المحمول، والفصل ليس بخارج، والكتابة ليست بمحمولة، وأجاب عنه المحشي. ينظر: خادمة الكافية، 33.
- (3) الخاصة في عرف النحاة هي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره، ويكون خارجاً محمولاً أم لا، كما في حاشية نور محمد. ينظر: حاشيته 80.
- (4) الخاصة في اصطلاح المنطقيين "هو الخارج المحمول الذي يختص بذي خاصة، كالكاتب بالنسبة إلى الإنسان". حاشية مولوي شريف 75.
- (5) ينظر: سوال باسولي 78.
- (6) وهذا ما ذكره عبدالغفور، فإنه قال: "ولك أن تخصص لفظة (ما) بالخارج المحمول، بشهادة المثال". حاشيته 69/1.
- (7) قال العصام: "المراد بالخاصة ههنا الأمر المختص محمولاً كان أو لا، ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء أوجب في كلام المصنف تكلفات لا تحصى، وتعسفات لا تخفى". حاشيته 26/1.
- (8) قال السيالكوتي: "التعريف بالأعم جائز عند المحققين؛ إذ كان المقصود امتياز المعرف عن بعض ما عداه، وههنا كذلك؛ إذ المقصود تميز الخاصة عن الجنس والعرض العام، فشموله للفصل والعرض غير المحمول المختص لا يضر؛ إذ المقصود معرفة ما به يتميز الاسم عن الفعل والحرف، وكونه خارجاً محمولاً لا مدخل له في ذلك". حاشيته 69/1.
- (9) ينظر: خادمة الكافية 35.
- (10) اعترض السيالكوتي على هذا بأنه يكون كذلك لو كان ما ذكر من معنى الخاصة عرف النحاة. ينظر: حاشيته 69/1.
- (11) ذكر عبدالغفور أن الخاصة لو كانت بالمعنى العرفي، كما هو ظاهر الأمر، وإطباق الشراح عليه، ويؤيده لفظ الحد لكان عدّ المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة، وهي ذكر المبدأ – في المشتق منه – وإرادة المشتق. ينظر: حاشيته مع حاشية السيالكوتي عليه 69/1.
- (12) ينظر: مصدر السرور 180، وحاشية الملا عبدالرحمن 39.
- (13) اعترض البوسنوي على هذا بأنه "لا ينبغي أن يتوهم أن هذا مما لا يحتاج إليه في هذه المواضع؛ لأن الخواص المذكورة من قبيل القسم الثاني، فلا بد من تقسيمها أولاً حتى يمكن البيان فيما بعد". حاشيته، اللوحة 19.

الفعل⁽²⁾، وكأنه قصد هذا المعنى من اللام في قوله: (دخول اللام) بجعلها عوضاً عن المضاف إليه⁽³⁾، وفيه أنه لا يلائم بقرائن اللام من الجر والتنوين وغيرهما، فإن اللام فيها ليست عوضاً عن المضاف إليه⁽⁴⁾، أو بجعلها للعهد الخارجي⁽⁵⁾ بإرادة اللام الشائع فيما بينهم وهي لام التعريف⁽⁶⁾، وفيه أن كون لام التعريف شائعاً فيما بينهم، بحيث يتبادر من اللام ممنوع⁽⁷⁾، ولو سلم فلا حاجة إلى لام التعريف حينئذ⁽⁸⁾⁽⁹⁾، أو بجعلها للعهد الذهني⁽¹⁰⁾، والإشارة إلى أن ذلك الفرد في الواقع هو لام التعريف⁽¹¹⁾، ولو قال: دخول الألف واللام، وجعل اللام فيها للجنس، كما في قرائنها⁽¹²⁾، يخرج لام الأمر، ولام الابتداء، ولام التأكيد؛ لأنها ليست مع الألف، ويتناول لام التعريف، ولام الموصول⁽¹³⁾، والألف واللام الزائدة في الأعلام كما في (الحارث) العَلَم⁽¹⁴⁾، والألف واللام التي هي جزء الكلمة، كما في (النجم)، والألف واللام التي هي عوض عن محذوف، كما في (الله)، فإن جميعها من خواص الاسم⁽¹⁵⁾، فهذا أولى مما قاله، لكنه يفوت حينئذ الإشارة إلى أنه تابع سيبويه في أن اللام عنده للتعريف من غير الألف⁽¹⁶⁾، كما يفوت هذه الإشارة لو قال حرف التعريف⁽¹⁷⁾.

قوله: (لكن شاملاً للميم) في لغة جَمِير⁽¹⁸⁾، وهي قبيلة من طيء⁽¹⁾، لَمَّا قال حميريُّ لرسول الله - صلى

- (1) نقله بتصرف من حاشية عبدالغفور. ينظر: حاشيته 70/1.
- (2) قال الرضي: "بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب؛ فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم، وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو، وغير ذلك". شرحه على الكافية 13/1.
- (3) جعل اللام في (اللام) عوضاً عن المضاف إليه هو مذهب الكوفيين. ينظر: حاشية الأكنيني 70/1.
- (4) هذا ما قرره السيالكوتي، حيث ذكر أن سبب تفسيره باعتباره مدخولاً - أي اللام ؛ لأن المتبادر من عبارة المصنف أن يكون الدخول: المضاف إليه خاصة دون اللام؛ لما أن المضاف إليه خارج عن المضاف، مع أن اللام والتنوين والجر من خواصه. ينظر: حاشية السيالكوتي 70/1.
- (5) جعل اللام في (اللام) للعهد الخارجي هو مذهب البصريين. ينظر: حاشية الأكنيني 70/1.
- (6) أي اللام التي شاع في العرف استعمال اللام مطلقاً فيه، وهي لام التعريف بخلاف ما عداها، فإنه يستعمل فيه بإضافة، فيقال: "لام الابتداء، ولام الأمر"، وغيرها. ينظر: حاشية السيالكوتي 70/1.
- (7) "أي: فرد منهم من جنس اللام"، ينظر: حاشية السيالكوتي 70/1.
- (8) (حينئذ): سقط من (أ) و(ب)، و(د).
- (9) ينظر: حاشية العصام 27/1.
- (10) قال مصلح الدين اللاري: "ودعوى الشيوع في التعريف بحيث ينصرف ذهن إليه غير ظاهر، سيما بالنسبة إلى المبندر". حاشيته، اللوحة 25.
- (11) هذا تفصيل لما ذكره عبدالغفور في حاشيته، فقد قال: "فكان اللام فيها بدل من المضاف إليه، أو للعهد الخارجي والذهني، والتفسير بيان للواقع، لا بيان لما استعمل اللفظ فيه". حاشيته 70/1.
- (12) (قرايتها): سقط من (أ).
- (13) لام الموصول مختص بالاسم؛ إذ لا يدخل إلا على اسم الفاعل، أو اسم المفعول. ينظر: حاشية العصام 26/1.
- (14) (العَلَم) سقط من (ج).
- (15) ما ذكره المحشي هنا هو تفصيل لما ذكره العصام في حاشيته، فقد قال العصام: شاع اللام في هذا القسم بحيث تنصرف إليه من غير حاجة إلى التعريف، وجعل اللام فيها عوضاً عن المضاف إليه يخرجها عن عداد قرائنها، ولو لم تأب عن أدنى تكلف لأولته بلام التعريف وما على صورته، ولو قيل: المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد. ينظر: حاشيته 26/1.
- (16) ظاهر كلام ابن الحاجب في الكافية، وفي شرح الوافية، وفي شرح المفصل أن اللام وحدها هي حرف التعريف وفقاً لسبويه، حيث يرى أن اللام وحدها هي المعرفة، والهمزة جيء بها توصلاً إلى النطق بالسكون، قال سيبويه عند حديثه عن همزة الوصل: "وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم، والرجل، والفرس". الكتاب 272/2، وينظر: شرح ابن الحاجب على الوافية 13/1، وشرحه على المفصل 20/2، وشرح الأشموني على الألفية 176/1، والتصريح 148/1.
- (17) وهي عبارة المفصل. قال الزمخشري بعد تعريفه للاسم: "وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، ...". المفصل 23/1، وينظر: دافع التوهمات 55/1.
- (18) لأن الميم في لغتهم حرف للتعريف، كاللام، قال الزجاج: حمير يقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة، أي غير مدغمة، قال ابن هشام: وهي لغة لبعضهم لا لجميعهم. ينظر: العقد الفريد 294/1، وفقه اللغة، للثعالبي 107، والمزهر 110/1، وسر صناعة الإعراب، لابن جني 312، ومغني اللبيب 78/1.

الله عليه وسلم – أمن امير امصيام في امسفر، قال – عليه الصلاة والسلام – في جوابه: (ليس من امير امصيام في امسفر)⁽²⁾، وكان شاملاً لحرف النداء أيضاً⁽³⁾، والأولى أن يتعرض له أيضاً⁽⁴⁾.
وقيل⁽⁵⁾: لم يتعرض له⁽⁶⁾ إما لظهور اختصاصه بالاسم⁽⁷⁾، وإما لأنه ليس للتعريف مطلقاً، بل مع القصد⁽⁸⁾.

قوله: (لعدم شهرته) ولم يتعرض للأمور المذكورة إلا لشهرتها⁽⁹⁾، واختصاصه ببعض اللغات⁽¹⁰⁾، ولأنه يفوت الإشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه⁽¹¹⁾.

قوله: (وفي اختياره اللام... إلخ) أي: في ضمن اختيار المصنف اللام⁽¹²⁾ على الألف واللام، وعلى الألف وحده، وعلى حرف التعريف أيضاً⁽¹³⁾ إشارة إلى أن المختار... إلخ.

ويجوز أن يقال⁽¹⁴⁾: اختار اللام لأنه ثابت مع الاسم المعروف في جميع الأحوال درجاً، وابتداءً، بخلاف أل والهمزة، فهو أحق بجعله علامة لمعرفة الاسم⁽¹⁵⁾.

قوله: (من أن أداة التعريف هي اللام) الحصر المستفاد من هذه العبارة إضافي⁽¹⁾، أي ليست الهمزة، أو

=

(1) قبيلة حمير قبيلة من قبائل اليمن التي تنتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، فهي قحطانية، وتوطن هذه القبيلة

سرو حمير الواقع بين تهامة غرباً، وسرو مَدَحَج شرقاً، وشمالاً تحادد همدان، ومن الجنوب تحادد عدن. ينظر نهاية الأرب 200، وجمهرة أنساب العرب 487.

(2) أخرجه أحمد في المسند 434/5، والطبري في الكبير 172/19، والبيهقي في السنن 242/4، من حديث كعب بن عاصم الأشعري.
(3) أي شاملاً لها، إما كلها بناء على أن المراد بحرف التعريف حرف من شأنه إفادة التعريف، وإن لم يكن للتعريف بالفعل، كما إذا كان المنادى نكرة، نحو: يا رجلاً - بالنصب - لغير معين، وإما شاملاً لبعضها، بناء على أن المراد بحرف التعريف حرف يفيد التعريف بالفعل، كما إذا كان المنادى معرفة، نحو: يا زيد، بالضم. ينظر: حاشية العصام 27/1، وحاشية محمد أمين عليه، 43، وحاشية منلا زاده، اللوحة 56.

(4) هذا منه دفع "لما يتوهم من أن الشارح لو قال: دخول حرفي التعريف... إلخ، فيفهم منه أن في اختياره الحرف يدخل الميم فقط دون شيء آخر" مع أنه يدخل فيه على هذا التقدير حرف النداء أيضاً، وحاصل الدفع كما قال القنדהاري: إن العاطف مع المعطوف يحذف ههنا، فيكون المعنى: لكان شاملاً للميم، وشاملاً لحرف النداء أيضاً. ينظر: دافع التوهّمات 55/2.

(5) القائل هو العصام، كما في حاشيته 27/1.

(6) (له): سقط من (د).

(7) قال العصام: "وإنما تعرض بعدم التعرض لبعض أقسام أداة التعريف دون سائر الخواص؛ لأن في تخصيص التعرض باللام إيهام عدم اختصاص الباقي من أقسام أداة التعريف، كما أن في تخصيص الجر من بين أقسام الإعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي أقسامه". حاشيته 271.

(8) ويمكن أن يقال في عدم تعرضه له: للاكتفاء بذكر الأصل عن الفرع؛ لأن اللام أصل في التعريف، ودخول الفرع في الأصل كثير شائع، ويمكن أن يقال أيضاً: اختصاص حرف النداء بالاسم ظاهر بحسب العقل، فمفهومية هذا الاختصاص من قول لا يصير داعياً إلى ترجيح هذا القول الذي لا يفهم منه ذلك الاختصاص. ينظر: حاشية محرم 54/1، ومصدر السرور 182.

(9) قال العصام: "ولم يخصص الأمور المذكورة بالتعرض إلا لشهرتها". ينظر: حاشيته 27/1.

(10) ذكر ذلك عبدالغفور، كما في حاشيته 70/1.

(11) أشار باختيار اللام إلى كونه أحق بجعله علامة؛ لأجل ما ذكر من الدليل، وللإشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه، من أن حرف التعريف هو اللام وحدها. ينظر: حاشية محمد أمين 43.

(12) (اللام): سقط من (د).

(13) قائل ذلك هو العصام كما في حاشيته 27/1، وهو يشير إلى أن المذاهب ثلاثة: مذهب سيبويه، وهو أن حرف التعريف هو اللام وحدها، ومذهب الخليل: أن أداة التعريف هو مجموع الألف واللام، ومذهب المبرد، هو أن الهمزة فقط حرف التعريف. ينظر: معارف الكافية 93.

(14) قائل ذلك هو العصام، كما في حاشيته 27/1.

(15) قال المولى محرم: "وإنما اختار اللام؛ لأنها للتخصيص وضعاً، وهو جزء من التعريف، ولأن اللام ثابت في الاسم المعروف درجاً وابتداءً، بخلاف الهمزة". حاشيته 54/1.

مجموع الهمزة واللام، فلا يرد أن حرف النداء أيضاً يكون أداة التعريف⁽²⁾.

قوله: (لتعذر الابتداء بالساكن) يعني⁽³⁾ لبنائها على السكون، وتعذر الابتداء بالساكن، وإنما بني على السكون؛ لتحصيل الخفة عند التركيب، أو لأن علامة التثنية الذي هو ضد التعريف حرف ساكن هو التثنية⁽⁴⁾، فالمناسب أن يكون علامة التعريف أيضاً حرفاً ساكناً⁽⁵⁾، قال بعض المحققين⁽⁶⁾: "بل الأنسب أن يكون /142 أ/ دليله متصفاً ببعض ما اتصف به دليل نقيضه"⁽⁷⁾ انتهى.

قيل: تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف؛ لجواز تحريك⁽⁸⁾ الساكن عند الابتداء.

وأجيب بأن التحريك لا يناسب؛ إذ التحريك بالفتحة، أو بالكسرة يوجب الالتباس بلام الابتداء والجارّة، والتحريك /64 د/ بالضمّة يوجب الثقل في الأمر الكثير الحاجة إليه في الاستعمال⁽⁹⁾، وأما اختيار الهمزة فلأنها حرف يزداد في أوائل الكلمة عند الحاجة، وإنما فتحت مع أن همزة الوصل مكسورة في أكثر المواضع؛ لأن الخفة مطلوبة فيها، لكثرة استعمالها⁽¹⁰⁾.

قوله: (فقد ذهب إلى أنها (أل) كـ(هل)) أي: ذهب الخليل⁽¹¹⁾ إلى أن أداة التعريف كلمة (أل)⁽¹²⁾ على وزن (هل)⁽¹³⁾، وهمزته في الأصل قطعية، جُعِلت وصلية /55 ب/ طلباً للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها⁽¹⁴⁾.

=

- (1) إنما قال ذلك لدفع اعتراض أورده بعضهم، مفاده أنه لا يصح قوله: أداة التعريف هي اللام؛ لأن ضمير المنفصل مفيد للحرص، مع أنه لا حصر في أداة التعريف، فأجاب بأن الحصر إضافي. ينظر: سوال باسولي 81.
- (2) ذكر نور محمد العلة في كون الفعل والحرف غير قابل للنداء، فقال: "الفعل والحرف غير قابل للنداء؛ لأن المطلوب إقباله لملاحظ قصدي، ولا شيء من معنى الفعل والحرف بملاحظ قصدي". حاشيته 82.
- (3) (يعني): سقط من (أ).
- (4) ذكر الباسولي أنها إنما كانت ساكنة؛ لأنها إن انفتحت لالتبس بلام الابتداء، وإن انكسرت لالتبس بلام الجر، وإن انضمت يلزم الثقل في الأمر الكثير الحاجة إليه في الاستعمال، أو كانت ساكنة لمقابلة التثنية، قال عبدالغفور: "لأن نقيض التعريف التثنية، ودليله حرف ساكن، فكان دليل نقيضه؛ فيتوافق النقيضان في الدال، ويتوافق دليلاهما". حاشيته 71/1، وينظر: سوال باسولي 79.
- (5) قال العصام: "حصول الخفة في أثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الإعدام، ونصر مذهب سيبويه بأن التعريف نقيض التثنية، ودليله حرف ساكن، فيناسب أن يكون دليله أيضاً حرفاً ساكناً". حاشيته 27/1.
- (6) وهو العصام.
- (7) حاشية العصام 27/1، وقد اعترض عليه محمد أمين، فقال معلقاً على قول العصام هذا: "وذلك لأنه حينئذ يكون صفة دليل أحد النقيضين نقيضاً لصفة دليل آخر، فيكون أحد الدليلين كالنقيض للآخر، فيتناسب كونهما دليلين على النقيضين أشد مناسبة، وفيه أن هذا تدقيق فلسفي وليس على مذاق أهل العربية؛ لأن من دأبهم حمل النقيض على النقيض في أمثال ذلك". حاشيته 44.
- (8) في (أ): (تحريك ذلك).
- (9) ينظر: حاشية المولى محرم 54/1، وحاشية الأكيوني 71/1.
- (10) نقله بتصرف من عبدالغفور. ينظر: حاشية عبدالغفور 71/1.
- (11) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي البصري، الإمام المشهور، شيخ سيبويه، وواضع علم العروض، صاحب كتاب العين، ولد ومات بالبصرة، وعاش زاهداً محباً للعلم والعلماء، وتخرج على يديه ثلة من العلماء، توفي سنة 174 هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، 429/7، ووفيات الأعيان 244/2.
- (12) يرى الخليل أن المعرف هو الألف واللام جميعاً، وهما حرف واحد، مركب من حرفين بمنزلة "قد" و "هل". قال سيبويه ناقلاً مذهب الخليل: وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد، كـ(قد)، وأنه ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى، ولولا أن الألف واللام بمنزلة (قد) و (سوف) لكانتا بناء عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما بمنزلة (هل) و (قد) تدخلان للتعريف وتخرجان، وقد ارتضى قول الخليل هذا كل من الفارسي، والشّلوبيين، وابن الخشاب، وابن هشام. ينظر: الكتاب 63/2، 64، والإيضاح 6، والتوطئة 14، والمرتلج 8، ومغني اللبيب 49/1، 50.
- (13) ذكر صاحب خادمة الكافية: "أن هذا المذهب ضعيف؛ لأن سقوط الهمزة حالة الوصل مُشعر بعدم أصالته، فإنه لو كان مجموعهما موضوعاً للتعريف لم يسقط، ولو سقط كان المناسب أن لا يكون مدخوله معرفة؛ لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل، فإنه لو سقط الهاء من (هل) لم يكن اللام وحده فقط كلمة الاستفهام". خادمة الكافية 93.
- (14) حاشية العصام 27/1، وقال نعمة الله: واحتج عليه، أي على أن حرف التعريف أل كـ(هل) بأن حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن، وبأن الهمزة مفتوحة. حاشيته، اللوحة 54.

قوله: (والمبرّد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها)⁽¹⁾ قال الفاضل المحشي⁽²⁾: "يضعّفه مذهبه: شيوع حذفه في الوصل، والعلامة لا تحذف"⁽³⁾، واعتذر عنه بعض المحققين⁽⁴⁾ وقال: "وهان حذفها"⁽⁵⁾ مع كونها علامة؛ لأن اللام اللازمة لها تذكرها"⁽⁶⁾.

قوله: (زيدت اللام) لم يظهر نكتة لاختيار خصوص اللام للزيادة، لدفع الالتباس، وللزيادة في حرف التعريف دون حرف الاستفهام⁽⁷⁾.

قوله: (وإنما اختص دخول حرف التعريف) لما أشار إلى اختصاص دخول مطلق حرف التعريف بالاسم⁽⁸⁾ وبين نكتة اختيار اللام علل اختصاص دخول حرف التعريف⁽⁹⁾.

قوله: (لأنه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية... إلخ) ذكر هذا التعليل الشيخ الرضي⁽¹⁰⁾، وتبعه الشارح، ونقض عليه بأنه قد يكون لتعيين المعنى التضمني، كاللام في الحسن⁽¹¹⁾، فإنها لتعيين الذات المعتمدة في مفهوم الحسن، ولا نصيب للصفة والنسبة المعتمدة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام⁽¹²⁾.

وقد يكون لتعيين المعنى المجازي الالتزامي، كما تقول: رأيت الأسد الرامي⁽¹³⁾؛ فإن اللام فيه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاماً⁽¹⁴⁾.

(1) ذكر الرضي مذهب المبرّد، وتبعه الجامي هنا، قال الرضي: وذكر المبرّد في كتابه (الشافعي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم اللام إليها؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام". شرحه على الكافية 131/2، وينظر: شرح الأشموني على الألفية 177/1.

(2) هو الفاضل عبدالغفور.

(3) ينظر: حاشيته 72/1.

(4) هو العصام.

(5) هان حذفها: أي سهل. ينظر: حاشية محمد أمين 44.

(6) حاشية العصام 27/1، واعتراض عليه نور محمد فقال: "يضعف هذا العذر؛ لأن تذكير اللام اللازمة لها لا يظهر سببه؛ لشيوع حذف العلامة، وأن يظهر سبباً لحذفها في الجملة". حاشيته 83.

(7) قال المولى محرم: "واختار اللام رعاية للمذهبيين الأخيرين؛ فإنها فيها للتعريف وحدها، أو جزؤه، وهنا زيدت لثبوت التعريف". حاشيته 54/1.

(8) علل ابن يعيش اختصاص أداة التعريف بالاسم، فقال: "وإنما كان التعريف مختصاً بالاسم؛ لأن الاسم يحدث عنه، والمحدث عنه لا يكون إلا معرفة، والفعل خبر، وقد ذكرنا أن حقيقة الخبر أن يكون نكرة، ولا يصح أيضاً تعريف الحرف؛ لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجاء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم". شرحه على المفصل 35/1.

(9) ينظر: شرح الأصفهندي على الكافية 34، ففيها مزيد تفصيل.

(10) ينظر: شرحه على الكافية 16/1.

(11) (الحسن): سقط من (د).

(12) الانتقاض به مبني على أن الحسن موضوع للذات الذي ثبت له الحسن، بأن تكون الذات، وقيد جزء من مفهومه، فيكون لام التعريف لتعيين الذات الذي يدل عليه تضمناً لا مطابقة، فينتقض به، ولو كان موضوعاً للذات المقيد بما ذكر أن يكون التقيد داخلياً والقيد خارجاً فلا انتقاض به؛ لأن الذات المقيد بما ذكر يكون تمام الموضوع له حينئذ، فيكون اللام لتعيين الذات الذي يدل عليه اللفظ مطابقة. ينظر: حاشية محمد أمين 44، وقد أجاب عنه نور محمد بأن المراد بالمعنى المستقل بالمفهومية أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، ومعنى الصفات مستقل بالمفهومية حكماً، فإنه يصح أن يحكم عليه وبه، كالمستقل بالمفهومية حقيقة، واللام في (الحسن) لتعيين مدلوله المطابقي، وهو ذات (الحسن)، من جهة تعيين الذات، لا من جهة تعيين الحسن؛ لكون الأولى ذات وجزءاً أولاً، والثانية وصفاً وجزءاً ثانياً. ينظر: حاشيته 83.

(13) اعترض القدفي عليه "بأن المعنى الالتزامي ينقلب إلى المطابقي عند قرينة المجاز، كالرامي هنا، كما صرحوا به في التضمن أنه إذا أريد الجزء لا في ضمن الكل يصير الدلالة عليه مطابقة، وإنما التضمن هو الدلالة عليه في ضمن الدلالة على الكل". حاشية القدفي 35، 36.

(14) والذي أورد عليه هذا النقض هو العصام، حيث ذكر "أن المصنف تبع في ذلك الرضي، وضعّفه، لانتقاضه بمثل (عندي الأسد الرامي)؛ لأنه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاماً، وبمثل الحسن والصعب؛ لأنه لا ينكر مُنصف أن التعيين للذات المعتمد في مفهوم الحسن، ولا شرب للصفة والنسبة المعتمدة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام" حاشيته 27/1، وقد دفع محمد أمين هذا النقض بأن

وقد يكون لتعيين نفس اللفظ، فإنه ذكر في بعض الكتب أن اللام الداخلة على المعرفات بالتعريفات اللفظية التي لا يرد منها المعنى بل اللفظ ليست لتعيين المعنى الذي يدل عليه اللفظ مطابقة⁽¹⁾ كاللام في قول سيد المحققين الفيض الوهاب⁽²⁾، بل لتعيين نفس اللفظ، وإذا كان كذلك فيدخل اللام على الفعل أو الحرف لتعيين المعنى التضمني، أو المجازي، أو نفس اللفظ، فلا يثبت بهذا التعليل اختصاصه بالاسم⁽³⁾.
وأيضاً هذا التعليل بعد تسليم مقدماته يفيد عدم دخول اللام على الفعل والحرف بحسب وضعها، ولا ينفي دخولها بطريق المجاز عليها⁽⁴⁾.

وأيضاً هذا التعليل بعد التسليم يفيد عدم دخول اللام على الفعل والحرف، لا دخوله على الاسم في جميع اعتباراته كالمركبات، والمدعى هذا لا ذاك، فلا يتم التقريب، على أنه وقع في كلامهم دخوله على المركب، كقولنا: اللَّاحِيَّ جماد⁽⁵⁾، إلا أن يقال: إن الاختصاص إضافي بالنسبة إلى الفعل والحرف، وأيضاً وقع في بعض التراكيب [شد الهل، والتقصع]⁽⁶⁾ بإدخال اللام على الحرف والفعل، فلم يكن من خواص الاسم إلا أن يقال: المراد⁽⁷⁾ أن هذا التركيب شذو، أو يقال: معنى اختصاص اللام بالاسم أنه لا يدخل الفعل والحرف إذا أريد منهما معناهما، وليس المراد منها ههنا معناهما، بل اللفظ⁽⁸⁾، وقال بعض المحققين: "والأول⁽⁹⁾ أن يقال: التعريف والتكثير⁽¹⁰⁾ يتعاقبان على اللفظ، وكذلك علامتهما⁽¹¹⁾، فلما لم يكن في الفعل علامة التكثير لم يدخل عليه اللام"⁽¹²⁾، انتهى⁽¹³⁾.

=

- كتب العربية مشحونة بأن الأسد مستعمل في الرجل الشجاع مجازاً، بقرينة الرامي، ودلالة اللفظ على معناه المجازي مطابقة؛ لأن اللفظ الموضوع بآرائه بالمعنى الأعم، هو جعل الشيء بإزاء المعنى ليدل عليه ولو بمعونة القرائن، كما بين في محله، فالأسد الرامي لتعيين ما دل عليه اللفظ مطابقة، فلا انتقاض به. ينظر: حاشية محمد أمين 44.
- (1) اعترض عليه السيالكوتي فقال: "وما قيل بأن اللفظ إذا أطلق يحتمل أن يراد به نفسه، وأن يراد به معناه، كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي؛ لتعيين أن يراد به اللفظ دون معناه، ففيه أن ذلك مستفاد من خارج، لا دلالة اللام عليه، ولو كان التعيين لكان للجنس أو للعهد، وقد انتفى الأمران ههنا" حاشيته 77/1.
- (2) قال مولوي شريف: "اللام قد تكون لتعيين نفس اللفظ الذي دخلت عليه، كاللام الداخلة على المعرفات بالتعريفات اللفظية، كما وقع في كلام السيد السند - قدس سره - الشريف في تفسير الفيض الوهاب". حاشية مولوي شرف 171.
- (3) ذهب الأكييني "إلى أن الأظهر أن اختصاص هذه الأمور بالاسم اتفاقي، فليس الدليل إلا الاستقراء". حاشيته 72/1، وقال مصلح الدين اللاري بعد ذكر الاحتمالات: "والحق أن العلل المذكورة في الكتب كلها ضعيفة، والظاهر اختصاص بالاسم؛ لأن الفعل غير قابل للتعريف". حاشيته، اللوحة 26.
- (4) أجاب عنه نور محمد بقوله: "وما اعترض عليه من أن هذا التعليل يفيد عدم دخول اللام على الفعل والحرف بحسب وضعها، ولا ينفي دخولها بطريق المجاز مدفوع بأنه مبني على أن عدم دخولها بطريق المجازية؛ لموافقة الصورة، كما في بعض شروح الوافي من أن اختصاص ما عدا لام التعريف من اللامات؛ لموافقتها لام التعريف صورة، ومن جملة تلك اللامات اللام الموصولة، والألف واللام الزائدة التي هي جزء الكلمة في النجم". حاشيته 83.
- (5) أورد هذا الاعتراض نور محمد ودفعه "بأنه إنما يرد لو كان المراد من الخواص الحقيقية وليس كذلك، لما مرّ في حاشية الفاضل المبرور من أن أكثرها ليست خاصة حقيقية بل إضافية، فالمراد منه ما يعمّ الإضافية". حاشيته 83.
- (6) كلام فارسي لم أعثر له على ترجمة.
- (7) (المراد): سقط من (أ).
- (8) وعلل المصنف ابن الحاجب في أماليه اختصاص اللام بالاسم بأن التعريف حاصل بجعل المحكوم عليه معيّناً عند المخاطب، والأفعال لا تقع إلا محكوماً بها، والأحكام لا يصح أن تكون إلا نكرات في المعنى، فلم يقبل تعريفاً. ينظر: أمالي ابن الحاجب 769/2، وحاشية نور محمد، اللوحة 83.
- (9) ذكر محمد أمين أنه كان أولى لعدم ورود شيء من الانتقاض عليه، ولم يقل: (والصواب) لإمكان اندفاع الانتقاضات المذكورة. ينظر: حاشيته 44.
- (10) (التكثير): سقط من (أ).
- (11) قال منلا زادة: "لأن التعريف والتكثير مختصان بالاسم على القول الأصح، فاقتضى ذلك اختصاص علامتهما به". حاشيته، اللوحة 57.
- (12) حاشية العصام 27/1.
- (13) أجيب عليه بأن دلالة الأسد على الشجاع إنما تكون التزامية لو أريد به الموضوع له، وقد صرحوا بأن الدلالة على المعنى المجازي مطابقة، وأن التعريف في الحسن ليس للذات المجردة، بل للذات المنسوب إليه الحسن. ينظر: حاشية البوسنوي، اللوحة 19.

وظاهر أن الحرف أيضاً كذلك⁽¹⁾، فالمناسب ذكره أيضاً مع الفعل.
قوله: (فإن حرف التعريف لا يدخل على الضمائر... إلخ) فيه أن حرف النداء وحرف التعريف يَدْخُلُ الضمائر المنفصلة، وأسماء الإشارة، والموصولات، إلا أن يقيّد حرف التعريف بحيثية كونها للتعريف، أو يختص باللام⁽²⁾.

قوله: /65 د/ (كالموصلات) قال بعض المحققين: وقد حقق في موضعه أن (الذي) في الأصل (لذي)، زيدت عليه أداة التعريف⁽³⁾، انتهى⁽⁴⁾.

وفيه أنه لو سلّم ذلك لاشك أن الموضوع لمعنى الموصولية هو (الذي)، وكان اللام فيه مثل سائر حروفه، ولا يدخله اللام بعد ذلك⁽⁵⁾.

قوله: (وكذلك سائر الخواص) يعني مثل اللام في أنها غير شاملة، لا في أنها لا تتحقق في الضمائر وأمثالها⁽⁶⁾.

وقيل: إن الإسناد إليه خاصة شاملة للاسم لو أريد صلاحية الإسناد إليه، كالكاتب بالقوة بالنسبة إلى الإنسان⁽⁷⁾.

وفيه أن بعض أسماء الأفعال لا يصلح الإسناد إليه.
قوله: (ومنها دخول الجر والتنوين) قرئ (للجرّ والتنوين) ههنا بالجر، وعطف على اللام⁽⁸⁾، وأراد بهما -إعراب الجر والتنوين -: النون الساكنة التي لا تلحق الآخرة⁽⁹⁾.

ويجوز رفعهما بأن يراد منهما المعنى المصدري، ويعطف على الدخول⁽¹⁰⁾، كالإسناد إليه والإضافة، إلا أن الجر والتنوين شائعان بمعنى الحركة والنون الساكنة فلهذا حمل عليه، واختار الجر فيهما⁽¹¹⁾، فتأمل.

قال الفاضل المحشي⁽¹²⁾: "وإنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل⁽¹³⁾؛

-
- (1) ينظر: حاشية محمد أمين 44.
 - (2) وذلك بقرينة المقام، فلا يرد أن من حروف التعريف حرف النداء مع أنه يدخل عليها. ينظر: حاشية الأكيوني 73/1.
 - (3) حاشية العصام 27/1.
 - (4) ذهب منلا زادة إلى أن في كلام العصام هنا قصور؛ وذلك لأن أصل (الذي) و(التي) عند البصريين: لذ، ولت، وزنها فع كقم، وعند الكوفيين الاسم منها الذال والتاء وحدهما، وما عداهما زائدة، والالف واللام فيهما لتحسين اللفظ، والياء يحذف عند التنثية، وقد جاء حذفها وإسكان الذال في بعض اللغات. ينظر: حاشية منلا زادة، اللوحة 57، وحاشية نعمة الله، اللوحة 55.
 - (5) وقد أورد عليه محمد أمين أيضاً: أن اللام الداخلة عليه ليست للتعريف، بل هي زائدة، قال الرضي: وإنما قلنا إن اللام فيه زائدة؛ لأن الموصولات معارف وضعاً بدليل كون (ما) و (ومن) معرفتين بغير اللام. ينظر: شرح الرضي 215/1، وحاشية محمد أمين 15.
 - (6) قال عبدالغفور: "اعلم أن تلك الخواص كما أنها ليست شاملة ليست أكثرها خاصة حقيقية، بل إضافية؛ لوجودها في غير الاسم إذا لم يرد به معناه". حاشيته 73/1.
 - (7) ينظر: حاشية محرم 55/1.
 - (8) قال القندهاري معلقاً على ذلك: "أي: لو أريد بالجر مصدر مبني للمفعول". دافع التوهّمات 66/2.
 - (9) ذكر السيالكوتي أن التنوين هنا إما اسم بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة الآخر، فيكون معطوفاً على اللام، وإما مصدر، بمعنى كون الشيء منوئاً، فهي عطف على الدخول. ينظر: حاشيته 74/1.
 - (10) ذكر السيالكوتي أنه يكون معطوفاً على اللام، إما مجروراً حملاً على لفظه، أو مرفوعاً حملاً على محله؛ لكونه فاعلاً للدخول، وإما مصدر مبني للمفعول، أي كون الشيء مجروراً، فيكون مرفوعاً معطوفاً على الدخول. ينظر: حاشية السيالكوتي 73/1، 74.
 - (11) قال العصام: "الجر كالتنوين يكون مصدراً، فلا حاجة لهما بهذا المعنى إلى الدخول كاللام، إلا أن فهم الحركة والنون الساكنة منهما أسبق، فما اختاره الشارح أليق". حاشيته 27/1.
 - (12) يعني به الملا عبدالغفور. ينظر: حاشيته 74/1.
 - (13) وإنما كان بينهما مناسبة التقابل؛ لأنه لا يجتمع التنوين مع اللام في كلمة واحدة. ينظر: خادمة الكافية 91، ودافع التوهّمات 66/2.

لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في 56/ب/ الوجود⁽¹⁾.
وأما تقديم اللام عليهما فلأن الصّدر موقعها⁽²⁾، وأما تقديم هذه الثلاثة على ما بقي⁽³⁾ فلأنها لفظية، وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص⁽⁴⁾.
وأما تقديم الإسناد إليه على الإضافة فلأنه مدار الكلام⁽⁵⁾، ولتضمنه خواص كثيرة⁽⁶⁾ (7). انتهى⁽⁸⁾.
ووجه تقابل اللام مع التنوين إما كون اللام علامة التعريف، والتنوين علامة التنكير، أو عدم اجتماعهما في الكلمة، أو دخول اللام في الصدر، والتنوين في الآخر. فتأمل.
قوله: (فينبغي أن يدخل الاسم ليقضي معنى الفعل إليه) فيه أنه لا شك إدخال الهمزة وتضعيف العين للذين في أفعال للتعدية؛ لإفشاء معنى الفعل إلى الاسم، فلم لا يجوز إدخال حرف الجر، الذي هو لإفشاء معنى الفعل إلى الاسم على الفعل أيضاً⁽⁹⁾، فلا يستدعي إفادته إيصال الفعل 143/أ/ أن يدخل الاسم، وكون حرف الجر كلمة، والهمزة وتضعيف العين جزء الكلمة، ومن حروف المباني، لا يستدعي ذلك، كما لا يخفى.
قوله: (وأما الإضافة اللفظية) جواب سؤال مقدّر، وهو أن المدعى أن الجر مطلقاً من خواص الاسم، والدليل أفاد أن الجر الذي هو أثر حرف الجر لفظاً، أو تقديرًا، من خواص الاسم، فبقي الجر الذي لم يكن أثر حرف الجر لا لفظاً، ولا تقديرًا، كالجبر في المضاف إليه بالإضافة اللفظية، فلم يثبت كونه خاصة الاسم⁽¹⁰⁾.
فأجاب بما حاصله أن هذا التعليل مخصوص بالجر، الذي هو أثر حرف الجر⁽¹¹⁾، كما ترى.
وأما علة اختصاص الجر الذي ليس كذلك، كما في الإضافة اللفظية، فهي أن الإضافة اللفظية⁽¹²⁾، هي فرع المعنوية⁽¹³⁾ ... إلخ⁽¹⁴⁾.
ويجوز حمل الكلام على التعليل بطريق التوزيع⁽¹⁵⁾، فأشار إلى علة بعض من الجر بقوله: لأنه أثر حرف

- (1) قال في معارف الكافية: "إنما قدّم المصنف الجر على التنوين، ولم يراع نكتة التقابل بينهما حتى يقدم التنوين على الجر، فيلصق ذكره بذكره؛ لأن الجر والتنوين إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود". معارف الكافية 91، وقال المولى محرم: "قدّم الجر على التنوين؛ لأنه يحصل بالعمل، فكانه مما يدخل الأول". حاشيته 55/1.
- (2) قدّم اللام على الجر والتنوين؛ لأنه يدخل الأول؛ ولأن الدخول حقيقة فيه، ولأنه مكتوب، وأيضاً لما كان اللام خاصة الاسم بصفة الدخول قدّمه على الجر والتنوين، للذين هما من خواص الاسم بصفة اللحق، والدخول يكون من الأول واللحق من الآخر فقدّم ما يكون من الأول، وآخر ما يكون من الآخر. ينظر: حاشية محرم 55/1، وخاتمة الكافية 91.
- (3) الذي بقي هو الإضافة، والإسناد إليه.
- (4) قال الهندي: "قدم العلامات اللفظية لأنها في الدلالة أظهر". شرحه على الكافية 9.
- (5) بيانه: أن الإسناد يتوقف عليه الكلام، فيكون أصلاً؛ لأن الكلام موضوع علم النحو. ينظر: دافع التوهمات 67/2.
- (6) من هذه الخواص كونه موصوفاً، وذا حال، ومفعولاً، وتمييزاً. ينظر: دافع التوهمات 67/2.
- (7) حاشية عبدالغفور 74/1.
- (8) قال صاحب مصدر السرور بعد أن نقل كلام المحشي: "لو قدم بيان وجه تقديم اللام وآخر وجه تقديم غيرها لكان أحسن وأوفق". مصدر السرور 190.
- (9) (أيضاً): سقط من (د).
- (10) هذا حاصل ما ذكره السيالكوتي. ينظر: حاشيته على عبدالغفور 74/1.
- (11) ومعنى الجر الذي هو أثر حرف الجر أنه حرف أثره الجر، أو حرف يجر معنى الفعل إلى الاسم، ويعضد الأول حرف الجزم؛ فإنه حرف أثره الجزم. ينظر: حاشية عبدالغفور مع حاشية السيالكوتي عليه 74/1.
- (12) (فهي أن الإضافة اللفظية): سقط من (ب).
- (13) كون الإضافة اللفظية فرع المعنوية فلأن للمعنوية فوائد كثيرة من التعريف، والتخصيص، والحذف. ينظر: دافع التوهمات 68/2.
- (14) نقله بتصريف يسير من حاشية عبدالغفور، وحاصله: "أن الجر الذي ليس أثر حرف الجر لا يكون إلا في الإضافة اللفظية، وهي فرع المعنوية، واختصاص الأصل يوجب اختصاص الفرع؛ كي لا يخالف الفرع الأصل". حاشية السيالكوتي على عبدالغفور 74/1.
- (15) في (أ): (التفريع).

الجر وإلى علة بعض آخر بقوله: (وأما الإضافة اللفظية... إلخ).

ولا يخفى⁽¹⁾ عليك أن كلامه هذا صريح في أن الجر في الإضافة اللفظية ليس أثر حرف الجر، لا لفظاً ولا تقدير⁽²⁾، فيلزم منه أن لا تكون الإضافة اللفظية بتقدير حرف الجر⁽³⁾.

وهذا مخالف لما سيأتي في مباحث المجرورات؛ فإنه عرّف فيه مطلق المضاف إليه بما نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر، ثم قسم الإضافة بتقدير حرف الجر، [إلى اللفظية والمعنوية⁽⁴⁾]، فهذا صريح في أن الإضافة اللفظية بتقدير حرف الجر⁽⁵⁾، ولا يضر في ذلك عدم 66/د صحة ملاحظة معنى حرف الجر في بعض الإضافات اللفظية، كحسن الوجه؛ فإن بعض الإضافات المعنوية أيضاً كذلك، كيوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك، كما حقق في موضعه⁽⁶⁾.

قوله: (فهى فرع الإضافة المعنوية) قال الفاضل المحشي⁽⁷⁾ في تعليل اختصاص الجر الذي في الإضافة اللفظية في الاسم: "أو لأنه لا يكون إلا فيما إذا كان المضاف إليه فاعلاً، أو مفعولاً، والفعل والحرف لا يكونان كذلك⁽⁸⁾⁽⁹⁾".

قال بعض المحققين: هذا التعليل موقوف على بيان اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم.

وقد يقال في تعليل اختصاص مطلق الجر بالاسم: إن الجر علم الإضافة، والإضافة معنى لا يوجد إلا في الاسم، كما يظهر ذلك في تعليل الشارح بعد التأمل فيه، فهذا خص⁽¹⁰⁾ علامته به⁽¹¹⁾.

وفيه: أن الإضافة في قولهم: "الجر علم الإضافة بمعنى المضاف إليه؛ والمضاف إليه قد يكون غير الاسم كما في: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾⁽¹²⁾⁽¹³⁾.

- (1) (ولا يخفى): سقط من (د).
- (2) قال القندھاري: "هذا تعميم لحرف الجر لا للمجرور به؛ لأن المجرور به لا ينحصر في القسمين المذكورين؛ لأنه قد يكون محلياً، ولأن قوله: (كما في الإضافة المعنوية) يمنع إرادة المجرور به؛ لأن المجرور به فيها مجرور لفظاً لا تقديرأ". دافع التوهمات 68/2.
- (3) ينظر: حاشية مصلح الدين اللاري، اللوحة 26، ومصدر السرور 192.
- (4) قال ابن الحاجب: "المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف إليه، والمضاف إليه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرأ مرادأ... فدخل تحت ذلك المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة" شرحه على الكافية 587، 588.
- (5) من قوله: (إلى اللفظية) إلى قوله: (وهو الجر): سقط من (أ) و (ج).
- (6) قال نور محمد معلقاً على هذه المسألة: "ثم اعلم أن إثبات اختصاص دخول الجر بالاسم بالدليل المطابق لمشرب القوم من إنكارهم تقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، ولما هو الظاهر من كلام المصنف في المتن في بحث المجرورات، والصريح في شرحه له من أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو الإضافة بتقدير حرف الجر؛ لأنه يستنبط منه وجه اختصاص دخول الجر بالاسم المطابق للظاهر الصريح المذكور بأدنى التفات، من غير عكس، فله دره ما أدق نظره". حاشيته، اللوحة 88.
- (7) هو الملا عبدالغفور.
- (8) أما عدم كونهما فاعلاً فلعدم كونهما مسنداً إليه، وكل فاعل مسند إليه، وأما عدم كونهما مفعولاً فلعدم صحة كونهما مسنداً إليه، وكل فعل يصح أن يسند إليه المبني للمفعول. ينظر: حاشية نور محمد 88.
- (9) حاشية عبدالغفور 74/1.
- (10) في (أ): (فلا اختصاص به).
- (11) ينظر: حاشية نور محمد 88.
- (12) سورة المائدة، من الآية (119).
- (13) ذكر ركن الدين الاسترأبادي أن المراد في الإضافة في قول المصنف: (ومن خواصه الإضافة) المضاف دون المضاف إليه؛ لأن الفعل قد يقع مضافاً إليه، كقوله تعالى: (يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) فإن اليوم مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع وقع المضاف إليه، وردّه الأصفهندي بأن المصنف قد اختار أن المراد من الإضافة المضاف والمضاف إليه جميعاً، كما نص عليه في شرحه. ينظر: البسيط في شرح الكافية، للاسترأبادي 143/1، وشرح الأصفهندي على الكافية 37.

قوله: (بأن يختص... إلخ) بيان للمخالفة⁽¹⁾ التي تتصور على وجهين:
توجيهه⁽²⁾ إحداهما: أن تختص الإضافة اللفظية بما يخالف ما يختص به الأصل، أعني الإضافة المعنوية، وهو الاسم، ويخالفه هو الفعل والحرف، لكن فسر بالفعل؛ لظهور أن الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك⁽³⁾.
والثاني: أن يكون الفرع زائداً على الأصل، بأن يتحقق فيما يختص به الأصل وفيما يخالفه، وهما الاسم والفعل⁽⁴⁾.

ولا يخفى أن كلام الشارح ههنا⁽⁵⁾ صريح في اختصاص المضاف إليه بالإضافة المعنوية واللفظية بالاسم، مع أن الفعل يقع مضافاً إليه بالإضافة المعنوية، كما في: «يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ»⁽⁶⁾ (7).
وأيضاً هنا مناف⁽⁸⁾ لما سيذكره في شرح الإضافة التي هي من خواص الاسم، من تعميم المضاف إليه الاسم والفعل⁽⁹⁾، فتأمل⁽¹⁰⁾.

قوله: (عطف على الدخول) نصب على المصدرية⁽¹¹⁾، أي عطف عطفاً⁽¹²⁾، أو العلمية⁽¹³⁾، أي: ارفع، أو قرئ بالرفع عطفاً على الدخول، أو على الحال، أي: حال 57/ب/ كونه معطوفاً⁽¹⁴⁾.
قوله: (لا على مدخوله) وهو أمران:
أحدهما: المدخول الصريح، وهو اللام⁽¹⁵⁾⁽¹⁶⁾.
والثاني: الغير الصريح، وهو ما يلزم كونه مدخول الدخول من حكم العطف، وهو التثوين⁽¹⁷⁾.

- (1) ذكر القندھاري أن هذا منه دفع لما يتوهم أن كلمة الباء مشترك بين عدة معان وهي السببية، والآلية، والإلصاق، والاستعانة والبيانية، فحينئذ إما أن يكون المراد جميع تلك المعاني من كلمة الباء، فيلزم عموم المشترك، وهو لا يجوز، وإما أن يراد بعض من تلك المعاني، فيلزم الترجيح بلا مرجح، واختار القندھاري الشق الثاني بأن المراد من الباء البيان، وأما المرجح فهو استقامة معنى البيان ههنا دون غير ما ينظر: دافع التوهمات 69/2.
- (2) (توجيه): سقط من (ج).
- (3) قال السيالكوتي: "لأن الحرف لعدم كون معناه ملحوظاً بذاته غير صالح لأن يكون مضافاً إليه، فضلاً عن أن يختص به نوع من الإضافة، فلذا فسر به بالفعل". حاشيته 75/1.
- (4) نقله بتصريف من عبدالغفور، وحاصل ما ذكره أن مخالفة الأصل يكون بطريقتين: إما الاختصاص بما يخالف، أو الزيادة عليه بأن يعم الاسم والفعل. ينظر: حاشية عبدالغفور 75/1، وحاشية الأكيوني 74/1.
- (5) (ههنا): سقط من (ب).
- (6) سورة المائدة، من الآية (119).
- (7) (فرينه) مضاف إليه؛ لأنه لو لم يكن مضافاً إليه لكان (يوم) منصوباً منوناً، فعلم أن تثوينه محذوف لأجل الإضافة. ينظر: حاشية الأكيوني 78/1، ومعارف الكافية 101.
- (8) (وأيضاً هنا مناف): سقط من (أ).
- (9) قال المولى محرم: "اعلم أن هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها، كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف في بحث الإضافة، وأما إذا كان حرف الجر مقترناً فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله: "وهي معنوية ولفظية، فلا سؤال ولا جواب؛ لأن الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر أيضاً". حاشيته 56/1.
- (10) أجاب عنه صاحب سوال باسولي بأن المذكور ههنا مذهب المصنف؛ لأنه قال: المضاف إليه كل اسم... إلخ، والمذكور في شرح الإضافة مذهب الجمهور، فلا مخالفة. ينظر: سوال باسولي 83.
- (11) قال صاحب معارف الكافية: "لو حملنا التثوين بالمعنى المصدرية جاز أن يكون معطوفاً على قوله: (دخول اللام)". معارف الكافية 95.
- (12) ينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 57.
- (13) في (ج): (العلية).
- (14) وضبطها المولى محرم بالرفع على أنها خبر بعد خبر، أو حال. ينظر: حاشية 57/1.
- (15) لكونه أصلاً. ينظر: حاشية محرم 57/1.
- (16) (وهو الكلام): سقط من (د).
- (17) لكونه قريباً. ينظر: حاشية محرم 57/1.

قوله: (وكلاهما منتفیان في الإسناد) وفي بعض النسخ في الإسناد إليه، وهذا أولى؛ لأن من انتفاء الذكر في الأول، والملحوق في الآخر في الإسناد، الذي هو نسبة بين الطرفين لا يلزم انتفاؤهما في الإسناد، الذي هو في أحد الطرفين، والمدعى هذا دون ذلك⁽¹⁾.

قوله: (وكذا في الإضافة) أي: كابتغاء كليهما في الإسناد إليه ابتغاء كليهما في الإضافة، فهي أيضاً بالرفع عطف على الدخول، لا على مدخوله⁽²⁾، أو الكلام المذكور في الإسناد كالكلام في الإضافة، فيكون التشبيه باعتبار مجموع الدليل والنتيجة.

قوله: (والمراد به) أي بالإسناد إليه، كون الشيء مسنداً إليه، لما كان هذا المعنى خلاف ظاهر العبارة، والمعنى الظاهر أيضاً غير مناسب قال: "والمراد به كون الشيء مسنداً إليه"⁽³⁾؛ وذلك لأن الظاهر أن ضمير (إليه) في الإسناد إليه راجع إلى الاسم⁽⁵⁾ إذ لم يذكر بوجه من الوجوه المعتبرة في المرجع شيء سواه بحسب الظاهر⁽⁶⁾، فيكون معناه كون الاسم مسنداً إليه، ولا خفاء في عدم فائدة الحكم باختصاصه بالاسم⁽⁷⁾؛ إذ لا فائدة⁽⁸⁾ فيه⁽⁹⁾.

وأيضاً "لا يصح جعل كون الاسم مسنداً إليه علامة يعرف بها الاسم"⁽¹⁰⁾؛ لأن معرفته بعد معرفة الاسم⁽¹¹⁾. وأما جعل الضمير راجعاً إلى الشيء فباعتبار ادعاء أن الشيء لكمال ظهوره كان كالمذكور⁽¹²⁾، فيصح إرجاع الضمير إليه⁽¹³⁾.

- (1) ينظر: مصدر السرور 196.
- (2) (لا على مدخوله): زيادة من (د).
- (3) (مسنداً إليه): سقط من (د).
- (4) حاشية العصام 28/1، وردّه البوسنوي "بأن كون الشيء مسنداً إليه يبين الإسناد إلى الشيء وإن تلازما وجوداً، وهو غير وارد؛ لأن كون اللفظ مبيناً لآخر عبارة عن اختلافهما في المعنى، ومن البين أن هذين اللفظين ليسا كذلك". حاشيته، اللوحة 20.
- (5) أرجع الشارح الهندي الضمير إلى الاسم، فقال: "(إليه) أي: إلى الاسم، والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفادة من (إليه) المختص به عقلاً، فيفيد الحصر". شرحه على الكافية 5، وينظر: حاشية نعمة الله، اللوحة 58.
- (6) ذكر الملا نور محمد أن الضمير ليس عائداً إلى الاسم حتى يرد أنه إن كان اللفظ محمولاً على الظاهر فهو باطل؛ لأن الإسناد إلى الاسم يوجد في الفعل، وإن كان محمولاً على كون الاسم مسنداً إليه على أن يكون من قبيل إطلاق اسم أحد المتلازمين على الآخر، بخلاف الحكم بكون الإسناد إليه من خواص الاسم عن الفائدة؛ لأنه في غاية الظهور، وللزوم أن يكون كون الاسم مسنداً إليه علامة يعرف بها الاسم؛ لأن الخواص علامات، وليس كذلك، لأن معرفته بعد معرفة الاسم. ينظر: حاشيته، اللوحة 88.
- (7) ينظر: حاشية العصام 28/1.
- (8) في (أ) و(ج): (لا خفاء).
- (9) ذكر عبدالغفور أن له فائدة وهو أنه أقصر من أن يقال: كون الشيء مسنداً إليه، وأن لا تعرض فيه لما لا دخل له في الاختصاص، وهو الشيء، أو أن الحكم المتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الإضافة ثم تعتبر الإضافة، فالإضافة لتأكيد الحكم، فمعناه أن من خواصه الإسناد إلى الشيء، وذلك الشيء هو الاسم. ينظر: حاشية عبدالغفور 75/1.
- (10) قال مصلح الدين اللاري بعد أن نقل كلام العصام: "وفيه نظر؛ إذ ذكر الشارح أنه ذكر الخواص لإفادة زيادة معرفة الاسم، فيعد حصول معرفة الاسم يمكن إيراد ما يتوقف معرفته على الاسم لإفادة زيادة المعرفة به، ولا يعد في حصولها". حاشيته، اللوحة 26.
- (11) حاشية العصام 28/1، وأورد عليه محمد أمين أنه إن أراد أن معرفته بعد معرفة الاسم مطلقاً، سواء كان بحده أو بعلامة من علاماته فمُسلّم، لكنه غير مُضَر؛ لأن المصنف بعد بيانه حدّ الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه وعلاماته؛ ليفيد زيادة معرفة به، أي معرفة زائدة على المعرفة الحاصلة من الحدّ، ولم يرد بذكره إفادة معرفته ابتداء حتى يلزم المحذور. ينظر: حاشية محمد أمين 45.
- (12) إنما فسر الإسناد بالإسناد إلى الشيء بإرجاع ضميره إلى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور وهو الشيء، فإنه لكونه أعمّ أبين من غيره، فيكون مرجعاً للضمير بهذا الاعتبار من غير سبق رجوع، ويكون المعنى على هذا كون الشيء مسنداً إليه من خواص الاسم. ينظر: حاشية بوسنوي، اللوحة 19.
- (13) النسبة إلى الأخص تستلزم النسبة إلى الأعم، فذكر الإسناد إلى الاسم في قوة ذكر الإسناد إلى الشيء، فتعلق الاختصاص بالإسناد إلى الشيء، الذي هو الأعمّ أولى من الحكم باختصاص الإسناد إلى الاسم، الذي هو الأخص. ينظر: دافع التوهمات 73/2، وحاشية نور محمد، اللوحة 89.

قوله: (لأن الفعل وضع لأن يكون أبداً مسنداً) اللام للغرض، يعني أن الغرض من وضعه أن يكون أبداً 67/د مسنداً، فلذا لم يستعمل على وجه لم يحصل منه هذا الغرض، فلا يرد ما قيل: يجوز أن يستعمل في غير هذا المعنى بطريق المجاز، إذ لم يجعل هذا المعنى معناه الموضوع له، لكن يمكن أن يناقش من أن حصول هذا الغرض عند استعماله فيما وضع له، وأما عند استعماله في غيره فلا يلزم أن يحصل.

والجواب: أن المراد بعدم وجود تلك الخواص في غير الاسم من الفعل والحرف أنها لم توجد فيه إذا استعمل في معناه الموضوع له، فلا إشكال.

وإنما لم يتعرض بالحروف مع أن اختصاص الإسناد بالاسم لا يثبت بدون التعرض إليه، اكتفاء بظهور أن معناه لعدم استقلاله لا يصلح لذلك، مع أنه سبق في بيان قسمي الكلام⁽¹⁾ أنه لا يكون مسنداً⁽²⁾ ومسنداً إليه⁽³⁾.

فإن قلت: إن الإسناد إليه قد يكون في غير الاسم من الألفاظ المركبة، كقولهم: اللّاحي جماد، فلم يكن مختصاً بالاسم، ولم يلزم أيضاً من سلب تحققه في الفعل والحرف اختصاص بالاسم.

قلت: المراد من الخاصة: 144/أ الخاصة الإضافية، يعني ما هو بالقياس إلى ما يقابل الاسم من الفعل والحرف قد يختص به.

قوله: (أي: كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الجر) هذا القيد زائد لا دلالة للفظ الإضافية عليه أصلاً، على ما ذهب إليه أكثرهم، ومنهم المصنف من أن الإضافة تكون بتقدير حرف الجر وتصريحه⁽⁴⁾.

وأما على ما ذهب إليه بعض آخر من أن النسبة التي بين أمرين بصريح حرف الجر ليست بإضافة، ولا يسمى طرفاها مضافاً ومضافاً إليه، فلا حاجة إلى هذا التقدير.

قوله: (اختصاص لوازمهما من التعريف والتخصيص والتخفيف) في عدم جريان التعريف والتخصيص⁽⁵⁾ في الحدث الذي هو العمدة للمعنى المستقل في الفعل بحث⁽⁶⁾، فإنه كما يجوز حصول التعريف والتخصيص في الحدث إذا عبّر عنه بلفظ المصدر، كقولنا: ضرب اليوم، أو ضرب يوم، لم لا يجوز أن يحصل فيه في ضمن الفعل أيضاً⁽⁷⁾، بل حصل في قولنا: ضربت اليوم، وضربت يوماً⁽⁸⁾، وأما التخفيف فهو وإن كان بحذف التنوين، أو ما

(1) ينظر: النص المحقق 191.

(2) (سنداً): سقط من (أ).

(3) سبق أن معنى الحرف لا يصلح لأن يكون محكوماً عليه وبه، فلا حاجة له ههنا إلى أن ينتهض دليلاً على اختصاص الإسناد إليه بالاسم بالنسبة إلى الحرف، إنما الحاجة إلى أن ينتهض دليلاً على اختصاصه بالنسبة إلى الفعل، فهذا اشتغل ههنا بالثاني دون الأول. ينظر: دافع التوهمات 75/2.

(4) نقل الملا نور محمد ما ذكره المحشي هنا ثم قال: "وأنت خبير بأن ما ذكره ذلك المحقق لا يجري في قول المصنف - رحمه الله - والجر علم الإضافة، اللهم إلا أن يقال: إن الحكم المذكور أكثرى". حاشيته 90.

(5) المراد بالتخصيص: "تقليل اشتراك الأفراد". حاشيته 76/1.

(6) نقله بتصريف من العصام، قال العصام: "في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر". حاشيته 28/1، وأجاب عنه البوسنوي وأمر بعدم الالتفات إلى ما قاله العصام هنا لأنهما يستدعيان الاستقلال في الملاحظة، والفعل لا يتم بدون الفاعل، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه". ينظر: حاشيته، اللوحة 20.

(7) يقال في تحصيل التعريف: إنهم صرحوا في نحو جاءني الذي ضرب، أو رجل ضرب بأنه يجب أن تكون الصلة والصفة معلومة الانتساب إلى الموصول والموصوف، وقد صرح المحشي في بحث النعت بأن الجملة الواقعة صفة للنكرة لا تكون في حكم النكرة، إلا أن يعتبر أصل وضعها؛ لإفادة نسبة مجهولة، فالتعريف جارٍ في مفهوم الفعل، ويقال في التخصيص: إنهم صرحوا بأن الفعل قابل للتقييد بالمفعول والحال وغيرهما، وذلك التقييد هو عين التخصيص، والفرق بينهما مجرد اصطلاح، هذا حاصل ما قرره القدي في حاشيته، وذكر أنه استفاده من السعد في شرح التلخيص. ينظر: حاشية القدي 36.

(8) حاصله كما ذكر السيالكوتي أنا لا نسلم أن التخصيص لم يوجد إلا في الاسم، وإنما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدرى التقييد

يقوم مقامه⁽¹⁾ لا يجري في الفعل⁽²⁾، وإن كان بترك الضمير من المضاف إليه واستتاره في المضاف، كما في قولنا: الحسن الوجه⁽³⁾، فيجوز جريانه في الفعل⁽⁴⁾.

قوله: (وإنما فسرنا الإضافة بكون الشيء مضافاً) مع أن الإضافة فيما سيأتي في قوله: (والجر علم للإضافة) بمعنى المضاف إليه⁽⁵⁾.

قوله: (لأن الفعل أو الجملة قد يقع... إلخ)، قوله: (أو الجملة) يدل على أن تحقيق كون الشيء مضافاً إليه في الجملة محل باختصاصه بالاسم، وليس كذلك؛ إذ الاختصاص ههنا إضافي/58 ب/ بالنسبة إلى الفعل والحرف كما مر⁽⁶⁾، أو حمل اختصاص الإضافة على الحقيقي، واختصاص أخواته على الإضافي بعيد جداً⁽⁷⁾، ولو سلم فبعد تأويل مثل هذا المضاف إليه بالمصدر لا يلزم اختصاص المضاف إليه بالاسم، فإن الجملة الاسمية تقع مضافاً إليه بلا تأويلها بالاسم⁽⁸⁾، فلا يصح قوله: (فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً وتختص بالاسم بالاختصاص الحقيقي).

قوله: (فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً يختص بالاسم) يعني سواء أريد منها المضاف⁽⁹⁾ أو المضاف إليه⁽¹⁰⁾، أو النسبة التي بينهما⁽¹¹⁾، ومعنى اختصاص النسبة بالاسم أن يكون طرفاها اسماً⁽¹²⁾.

قوله: (فإن مررت مضاف إلى زيد) أراد ب(مررت) الفعل لا الجملة، وإلا فلا يضر وقوعها مضافاً بالاختصاص الإضافي⁽¹³⁾، فتأمل.

- =
- بالظرف والحال إلا في قالب المصدر، وليس كذلك؛ فإنه قابل له في قالب الفعل أيضاً، كيف لا يكون كذلك والحال أنه حال كونه مدلولاً للفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلوله". حاشيته 77/1.
- (1) وهو نوني التثنية والجمع. ينظر: حاشية الأكيوني 76/1.
- (2) نقله بتصريف من عبدالغفور. ينظر: حاشية عبدالغفور 77/1.
- (3) المراد بالتخفيف في (الحسن الوجه) هو التخفيف في المضاف إليه فقط، كما ذكر محمد أمين، فإن أصله: الحسن وجهه، فحذف الضمير من وجهه، واستتر في الحسن، وأضيف الحسن إليه تخفيفاً في المضاف إليه، ثم أدخل لام التعريف عليه، ولا شك أن هذا التخفيف ممكن في الفعل حال كونه مضافاً. ينظر: حاشية محمد أمين 45.
- (4) قال العصام: "التخفيف في غير مسألة الحسن الوجه لا يجري فيه بالإخفاء؛ لأنه بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع، وشيء منها لا يوجد في الفعل، وأما تخفيف الحسن الوجه وإن كان يمكن في الفعل لكنه لم يصف باعتباره طرداً للباب". حاشيته 28/1.
- (5) نقله بتصريف من حاشية العصام، قال العصام: "مع أن قوله: (والجر علم للإضافة) يدعو إلى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافاً إليه ويحوج إلى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر". حاشيته 28/1.
- (6) ينظر: الفوائد الضيائية 86/2 من المجموعة النورية.
- (7) أشار إلى بعده العصام فقال: "وإنما أشار أي الجامي بكلمة (قد) إلى ضعف ما بني على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه، فإنه بعيد جداً، ولا ضرورة تدعو إليه، فإنه لم يلتزم استيفاء الخواص، فليحمل على ما هو أظهر اختصاصاً". حاشيته 28/1.
- (8) نقل العصام الاتفاق على أن المضاف إليه هو الجملة الاسمية بتمامها إذا أضيف إليها". حاشيته 28/1.
- (9) (المضاف): سقط من (أ).
- (10) نُقِلَ هذا عن الشارح في الحاشية المنقولة عنه، المكتوبة على قوله: (مطلقاً)، حيث قال: "سواء كان المراد بها كون الشيء مضافاً أو مضافاً إليه"، وقد اعترض عليه العصام، ووجه اعتراضه أنه إن حمل على أن المراد به أحدهما فقط فهو ظاهر الفساد، وإن حمل على أن المراد به ما هو أعم منهما، فهو خلاف الظاهر من لفظ الإسناد؛ لأنه يحتاج إلى عموم المجاز"، واقتصر العصام على حملها على النسبة بين الشئيين. ينظر: حاشية العصام 28/1، وحاشية محمد أمين 46.
- (11) وهذا ما اقتصر عليه العصام، حيث قال: "المراد بالإضافة ههنا ليس كون الشيء مضافاً، أو كون الشيء مضافاً إليه، بل النسبة بينهما". حاشيته 28/1.
- (12) قال العصام: "ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقاً أن شيئاً من طرفيه لا يكون إلا اسماً". حاشيته 28/1.
- (13) اعترض سراج الدين الحلبي عليه بأنه لا يُسَلَّم أن (مررت) مضاف إلى (زيد) بإحدى الإضافتين اللتين يبحث عنهما، وهي المعنوية واللفظية، وإلا لكان انجرار (زيد) به؛ لأن العامل في المضاف إليه هو المضاف على الأصح، وهو مذهب سيبويه، وكانت إضافة (مررت) إلى (زيد) إما معنوية أو لفظية، وكلاهما ممتنع، وإن أريد بالإضافة المعنى اللغوي، وهو الإسناد، فهو خارج عن المبحث؛ لأن الإضافة التي قيدها بقوله: بتقدير حرف الجر، هي الإضافة الاصطلاحية، فكيف يصح الاحتراز من غير المبحوث عنها. ينظر: كشف الوافية في شرح الكافية، للحلبي 44.

قوله: (أي الاسم قسمان) لم يشر المصنف إلى انحصار الاسم في قسميه، كما أشار إليه في تقسيم الكلمة بدليل الحصر⁽¹⁾⁽²⁾، وفي تقسيم الكلام بأداة الحصر اكتفاء بما جعله أسلوباً في التقسيم بعد التعريف.

(1) (بدليل الحصر): سقط من (د).
(2) ذكر الأكياني أن فيه "إشارة إلى أن هذا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته، وتنبيه في أول الأمر على كمية الأقسام مع ما فيه من إجمال فتفصيل، وهو أدفع في النفوس". حاشيته 78/1.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف السادات، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، بعون الله - تعالى - وتوفيقه قد انتهت الدراسة - بعد رحلة طويلة - عن عصمت الله البخاري وحاشيته، وهذه أهم النتائج التي وصل إليها البحث:

- توصلت الدراسة إلى أن هذه الحاشية لا تقل شأنًا عمّا سبقها من الحواشي على كتاب الفوائد الضيائية، فهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد حاشيتي العصام، وعبد الغفور، من حيث المباحث والمسائل التي تناولتها، ومن حيث اعتماد أصحاب الحواشي المتأخرة عليها.

- توصلت الدراسة إلى أن عصمت الله ضليع في العلوم المنطقية، فقد طغى المنطق والجدل والفلسفة على أسلوبه طغياناً واضحاً، شأنه في ذلك شأن رواد المدرسة النحوية في بلاد ما وراء النهر.

- توصلت الدراسة إلى أن عصمت الله قد اعتمد في حاشيته على منهج قائم على الوصف والتعليل، فهو يذكر ما يدور حول المسائل من آراء ويشرحها، ثم يشرح اعتراضات يتخيلها ويجب عنها، كما يذكر اعتراضات أصحاب الحواشي الأخرى ويؤيد ويعارض وينافش.

وأخيراً فإني أوصي طلاب العربية في بلدنا بالاستفادة من المدرسة النحوية في بلاد ما وراء النهر التي تعتمد على الحوار والمناقشة والأسئلة المتخيلة والإجابة عنها، وتوظيف العلوم المختلفة في الدراسات النحوية، كما أوصي بما أوصى به شيخنا المشرف - رحمه الله - بأن تجعل هذه الحاشية مع شرح الجامي ضمن المادة العلمية في مقرر مادة الجدل النحوي.

كما أوصي بالاهتمام بالحواشي المختلفة التي وضعت على كتاب الفوائد الضيائية وتحقيقها، فلا يزال كثير منها في خزائن المكتبات.

كما أوصي الدارسين بالاعتناء بمؤلفات ورسائل الشيخ عصمت الله البخاري وتحقيقها.

الفهارس العامة

- 1- فهرس الآيات القرآنية.
- 2- فهرس الأحاديث النبوية.
- 3- فهرس الشواهد الشعرية.
- 4- فهرس الشواهد النثرية.
- 5- فهرس القبائل والأماكن والبلدان.
- 6- فهرس الأعلام.
- 7- فهرس الكتب.
- 8- فهرس مصادر الدراسة والتحقيق.

1- فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
1.	﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾	البقرة	30	174
2.	﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِسْمَ الْهَيْبِ ﴾	البقرة	40	33
3.	﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾	المائدة	119	225، 224
4.	﴿ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾	يوسف	85	133
5.	﴿ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	النحل	123	97
6.	﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ ﴾	الأحزاب	18	129
7.	﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾	الأحزاب	56	92
8.	﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾	فاطر	10	117
9.	﴿ رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ ﴾	الرحمن	17	99
10.	﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾	المزمل	16	120
11.	﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾	العصر	2، 3	120

2- فهرس الأحاديث النبوية

م	الحديث	رقم الصفحة
1.	(كل أمرٍ ذي بالٍ لم يبدأ بالحمد لله فهو أجذم)	84
2.	(كل أمرٍ ذي بالٍ لم يُبدأ باسم الله فهو أبتر)	84
3.	(لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك)	89
4.	(ليس من أميرٍ امُصِّبٍ في امُسْفَرٍ)	218
5.	(من قتل قتيلاً فله سلبه)	155

3- فهرس الأمثال

م	المثل	رقم الصفحة
1.	"تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"	185

4- فهرس الأشعار

م	البيت	الشاعر	رقم الصفحة
1.	لُجَيْنُ الْمَاءِ	ابن خفاجة الأندلسي	101
2.	جَرَاحَتُ السِّنَانِ لَهَا التَّيَّامُ وَلَا يَلْتَنِي مَا جَرَحَ اللِّسَانُ	قائله مجهول	116

5- فهرس القبائل والأماكن والبلدان

م	القبيلة أو المكان	رقم الصفحة
1.	الإسكندرية	18، 16، 13
2.	إسنا	12
3.	أصفهان	24، 23
4.	إيران	29
5.	تركستان	29
6.	جام	24، 23
7.	حمير	217
8.	خراسان	29، 26، 23
9.	خرجرد	23
10.	دشت	23
11.	دمشق	15، 13
12.	سمرقند	28، 26، 25، 24
13.	الشام	14
14.	شيبان	23
15.	الصعيد	12
16.	طي	217
17.	العراق	26
18.	غزة	15
19.	فارس	31، 29
20.	القاهرة	23، 12
21.	القدس	15
22.	قوين	12
23.	الكرك	19، 15، 13
24.	مشهد	23
25.	مصر	14
26.	هراة	27، 24، 23
27.	همدان	26
28.	الهند	31، 29

6- فهرس الأعلام الواردة في النص

م	العَلَم	رقم الصفحة
1.	ابن الحاجب، عثمان بن عمر	100، 99، 98
2.	ابن سينا، الحسين بن عبدالله بن الحسن	213
3.	أحمد بن علي جعفر ك	96
4.	الاسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد	118
5.	التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر	200، 115
6.	الجوهري، إسماعيل بن حماد	118
7.	الخليل بن أحمد الفراهيدي	219
8.	الدارمي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن	114
9.	الرازي، قطب الدين محمد بن محمد	204، 113، 87
10.	الرضي، محمد بن حسن الاسترابادي	220، 159، 154، 124
11.	الزمخشري، جار الدين محمود بن عمر	117، 104، 88
12.	سيبويه، عمر بن عثمان بن قنبر	217، 218، 120
13.	السيد الشريف	200، 194، 186، 180
14.	عبد الغفور بن صلاح الدين اللاري	96
15.	العصام، إبراهيم بن محمد الإسفراييني	186
16.	علي بن أبي طالب	116
17.	الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب بن محمد	99
18.	قطب الدين الشيرازي، محمود بن سعود	98
19.	المبرد، محمد بن يزيد	220، 191

7- فهرس الكتب الواردة في النص

م	الكتاب	رقم الصفحة
1.	إيضاح المفصل، لابن الحاجب	129، 132، 193
2.	تاج المصادر في اللغة	96، 99، 100، 101، 107
3.	التلويح على التوضيح، للتفتازاني	97، 115
4.	حاشية السيد الشريف على شرح المطالع	180
5.	شرح الرسالة الشمسية للرازي	113
6.	شرح المطالع للرازي	87
7.	شرح المفتاح للسيد الشريف	109
8.	الصاح (تاج اللغة وصاح العربية) للجوهري	89، 93، 99
9.	الصراح من الصاح	98، 99، 100، 101، 107، 124
10.	الفوائد الغيائية في المعاني والبيان، للإيجي	99
11.	قاموس المحيط	123، 135، 174، 161
12.	الكافية، لابن الحاجب	99
13.	الكشاف	88، 104، 132
14.	اللباب (اللباب في علم الإعراب) للإسفراييني	118
15.	مشارك الأنوار على صاح الآثار، للقاضي عياض	99
16.	المفصل	132، 161، 163، 187، 190
17.	الوافية في شرح الكافية، لركن الدين الإستراباذي	99

8- فهرس المصادر والمراجع

8-1. المطبوعات:

- الإحكام في أصول الأحكام، علي الآمدي، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أحمد عزو عنابة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
- أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2008م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1415هـ.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1983م.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، عصام الدين إبراهيم الإسفرائيني، تحقيق: عبدالحמיד هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، سنة 1409هـ - 1988م.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، سنة 2002م.
- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ - 1957م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمود فجّال، مطبعة الثغر، ط1، 1409هـ - 1989م.
- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ضبط: عبدالحكيم عطية، دار البيروتية، 2006م.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت - لبنان، ودار عمّار، الأردن، ط 1409هـ - 1989م.
- أمالي الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط1، 1413هـ - 1992م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر 1982م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط الأولى، 1418هـ.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنّاي العلي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني ببغداد، ط 1402 هـ - 1982 م.
- البحر المحيط في التفسير، أبوحيان، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، سنة 1420 هـ.
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي، دار هجر، القاهرة - مصر، ط1، 1417 هـ - 1997 م.
- البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1395 هـ - 1975 م.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبدالفتاح القاضي، مطبعة مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأولى، 1375 هـ.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، طبعة 1391 هـ.
- البسيط في شرح الكافية، لركن الدين الحسين بن محمد الإستراباذي، تحقيق: حازم سليمان الحلّي، المكتبة الأدبية المختصة، قم، 1427 هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان.
- بهارستان نور الدين الجامي، ترجمة: أحمد كمال الدين حلمي، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1406 هـ - 1986 م.
- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفار عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407 هـ - 1987 م.
- تاج المصادر في اللغة، أحمد بن علي جعفر، طبعة حجرية، مطبعة بومباي، سنة 1301 هـ - 1302 هـ.
- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، صديق حسن خان البخاري، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الثانية، 1428 هـ - 2007 م.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبدالحليم النجار، و د. رمضان عبدالنواب، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط9، 1977 م.
- تاريخ الأدب الفارسي من الفردوسي إلى السعدي، ادوارد جرانفيل براون، ترجمة إبراهيم أمين الشورابي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية، سنة 1428 هـ - 2007 م.
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، قطب الدين الرازي، تحقيق: محسن بيدار فو، منشورات بيدار، قم، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1426 هـ.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984 م.
- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، محمد عبدالرحمن المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، أبو جعفر الرعيني الأندلسي، نشر مكتبة كنوز أشبيليا، السعودية، الطبعة الثانية، 1428 هـ - 2007 م.
- التذيل والتكميل شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هندوي، دار القلم، دمشق.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ - 2000 م.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى، 1403 هـ - 1983 م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
- تفسير القرآن الكريم، لابن كثير، تحقيق: صامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420 هـ - 1999 م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط1، 1401 هـ - 1981 م.

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين العراقي، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة، الطبعة الأولى، 1389هـ – 1969م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ت: د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م.
- التوطئة في النحو، لأبي علي الشلوبين، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، تحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر.
- جامع البيان في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ – 2005م.
- جامع الشروح والحواشي (معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث الإسلامي وبيان شروحها)، لعبدالله محمد الحبشي، المعجم الثقافي، أبوظبي، 1425هـ – 2004م.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله القرطبي، تحقيق: عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1437هـ – 2006م.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، شرح وتقديم: أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط2، 1412هـ – 1992م.
- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الخامسة، 1982م.
- حاشية الدسوقي على مختصر السعد على شرح تلخيص المفتاح، ضمن سلسلة شروح التلخيص، دار الإرشاد الإسلامي، بيروت.
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف، مطبعة محمد البابي الحلبي وأولاده، 1385هـ – 1966م.
- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت – لبنان.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبّان، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ – 1997م.
- حاشية عlish على الرسالة البيانية للصبّان، لمحمد بن أحمد عlish، تحقيق: أحمد فريد المزيّد، دار الكتب العلمية، سنة 2001م.
- الحدود في علم النحو، للرماني، تحقيق: بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، المجلد 23، العدد 1، 1416هـ – 1984م.
- حل شواهد الفوائد الضيائية، للشيخ عبدالرحيم بن عبدالكريم الصفي، من بداية المخطوط إلى باب الفاعل، دراسة وتحقيق: ثامر حمزة علي، مجلة مداد الآداب ببغداد، العدد الرابع والعشرون.
- حواشي وتعليقات علي رضا الدوّلي، الشهير بدولو زاده، على شرح الجامي، تحقيق: أحمد عزّو عناية، وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ – 2009م.
- الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ.
- الخصائص، عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- دراسة علم أسلوب النثر التفسيري والعرفاني في رسالة (شرح رباعيات جامي في وحدة الوجود)، أصغر دادبة، مجلة إضاءات نقدية، السنة الثالثة، العدد التاسع، 2013م.
- درة الغواص في أوام الخواص، الحريري، ت: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط الأولى، 1418هـ – 1998م.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، ومطبعة المدني، 1966م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط3، 1413هـ - 1992م.
- ديوان الجامي، ويرادسته هاشم رضي، انتشارات بيروز، طهران.
- ديوان جامي، تصحيح: محمد روشن.
- الربيع "بهاستان" لعبدالرحمن الجامي، ترجمة: أحمد كمال الدين حلمي، نشر جامعة الكويت، سنة 1986م.
- رسالة أسباب حدوث الحروف، أبي علي الحسن بن سينا، تحقيق: محمد حسن الطيان، ويحيى منير، مراجعة وتقديم: شاكر الفحام، أحمد النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة 1403هـ - 1983م.
- الرسالة الكبرى في البسملة، محمد علي الصبّان، المطبعة الميمنية بمصر، 1308هـ.
- رسالة في تحقيق البسملة، للأمير، تحقيق: د. باسم البابلي، مجلة رفرف، العدد الأول لسنة 2018م، المجلد السادس.
- رسالة في تحقيق معنى الحرف، للسيد الشريف الجرجاني، تحقيق: صاحب أفتاش.
- رسالة منشآت نور الدين عبدالرحمن جامي، تصحيح عبدالعالي نور احراري، طهران.
- رشحات عين الحياة، بجهد علي أصغر معينان، لفخر الدين علي كاشفي صفي، طهران، مؤسسة نورياني.
- الرشيدية، شرح الرسالة الشريفة المنسوبة للسيد الشريف، لابن البركات شمس الحق عبدالرشيد بن مصطفى الجونفوري، اعتنى به: زين الدين الحسيني، وأبو السعادات الحنبلي، ولطفي سنوسي، دار العلامة العطار، الطبعة الأولى، 1445هـ - 2023م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للأوسى، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي، الطبعة الثانية.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، تحقيق: د. محمد حجّي، و د. محمد الأخضر، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 1401هـ - 1981م.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية، 1413هـ - 1993م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
- سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد القزويني، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- سنن أبي داود، تصنيف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، حققه وخرّج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العلمية، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تحقيق: أحمد شاكر ومن معه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، ط1، 1382هـ - 1962م.
- السنن الكبرى، للبيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003م.
- سنن النسائي (السنن الكبرى)، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: د. عبدالغفار البغدادي، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى 1411هـ - 1991م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط3، 1405هـ - 1958م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار المسيرة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1979م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، للسعد التفتازاني، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ - 1996م.
- شرح الخبيصي على تهذيب المنطق، وعليه حاشيتان: حاشية الدسوقي، وحاشية العطار، راجعه: محمد عبدالمجيد الشرنوبى، مطبعة البابى الحلبي وأولاده بمصر، 1355هـ - 1936م.
- شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق للتفتازاني، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر، الطبعة الثالثة.
- شرح الشافية، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحמיד، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ - 1975م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: د.موسى بنّاي العليلى، مطبعة الآداب، النجف - العراق، 1400هـ - 1980م.
- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1402هـ - 1982م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح ملا علي السمرقندي على رسالة الوضع والعضدية مع حاشية محمد صالح الغرسي.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، أحمد بن مصطفى، عصام الدين طاشكيري زادة، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، تحقيق: د. حسين العمري، ومطهر الإرياني، ويوسف محمد عبدالله، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سوريا، ط الأولى، 1420هـ - 1999م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ - 1988م.
- صحيح مسلم، للإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1374هـ - 1954م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، تحقيق: محمد محمود الطناحي، وعبدالفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاؤه، القاهرة - مصر، ط1، 1383هـ - 1964م.
- طبقات المفسرين، للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة 1396هـ.
- العقد الفريد، لابن عبدربه الأندلسي، تحقيق: د.مفيد محمد قميحة، و د.عبدالمجيد الترحيبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ - 1983م.
- عنوان الشعر الفارسي، إسعاد عبدالهادي قنديل، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1981م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، نشر بعناية برجسنراسر، سنة 1351هـ.
- فائدة جليلة تتعلق بالبسملة والحمدلة، لمحمد بن إسماعيل الأنطاكي، دراسة وتحقيق: أ.محمد معتوق أبورويص، بحث في مجلة العلوم الشرعية، مسلاتة - ليبيا، العدد السادس.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، رقم أبوابه وكتبه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، وصححه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبدالملك الثعالبي، ت: عبدالرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ - 2002م.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبدالحى اللكنوي، غني بتصحيحه: السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1324هـ.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، للجامي، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة الرفاعي، رسالة دكتوراه.
- الفوائد العلية في تأييد الفوائد الضيائية، لمحمد بن محمد السكوني، تحقيق ودراسة: خالد عثمان عبدالمجيد، رسالة ماجستير في جامعة جنات قلعة بتركيا، سنة 2015م.
- الفوائد المسجلة في شرح البسطة والحمدلة، لمحمد البناي، المكتبة التيمورية.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.
- القسطاس في علم العروض، للزمخشري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1440هـ - 1989م.
- القصة في الأدب الفارسي، أمين عبدالمجيد بدوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1981م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور سويح، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986م.
- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1418هـ - 1997م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، سنة 1408هـ - 1988م.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- كشف الوافية في شرح الكافية، سراج الدين الحنبلي، دراسة وتحقيق: سعيدة عباس شهاب، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1408هـ.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ - 1998م.
- كتاب دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1413هـ - 1992م.
- لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن أحمد الإسفراييني، تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن، منشورات دار الرفاعي، الطبعة الأولى 1405هـ.
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1414هـ - 1990م.
- لسان الميزان، أحمد بن حجر، تحقيق: دائرة المعارف النظامية بالهند، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1390هـ - 1971م.
- اللطائف والظرائف، أبو منصور الثعالبي، دار المناهل، بيروت.
- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، 1377هـ - 1957م.
- لمعات من الغزل الصوفي في الشعر الفارسي، ترجمة إسعاد عبدالهادي قنديل، المجلس الأعلى للثقافة، طبعة 2007م.

- لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار، قطب الدين محمد الرازي، راجعه وضبط نصّه: أسامة الساعدي، منشورات ذوي القربى، مطبعة سليمان زادة، الطبعة الأولى 1391هـ.
- لوائح الحق ولوامع العشق، ترجمة: علاء الدين منصور، نشر المجلس الأعلى للثقافة، 2003م.
- ليلي والمجنون، محمد غنيمي هلال، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة - مصر.
- المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية، محمد علي الجرجاني، تحقيق: مصطفى أبو السعود، المكتبة الخيرية، ط الأولى، 1445هـ - 2025م.
- متضمن تحقیقات در تاریخ احوال و آثار منظوم و منثور، خاتم الشهداء، نور الدين عبدالرحمن جامي، علي أصغر حكمت انتشارات، توس طهران.
- متن الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، سنة 2010م.
- متن الكافية، لابن الحاجب، تحقيق: نخبة من العلماء، مكتبة البصري كارتشي، باكستان، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، 1424هـ - 2003م.
- مجموعة النورية المشتملة على خمس كتب في النحو، جمع وإعداد: محمد نوري قاص، تصحيح: فؤاد ناصر، دار نور الصباح، مديات بتركيا، الطبعة السابعة، سنة 2010م.
- المحاسن والأضداد، عمرو بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ.
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهاني، نشر دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط الأولى، 1420هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط الأولى، 1422هـ.
- مختارات من الشعر الفارسي، عارف زغلول، مكتبة طريق العلم، 2000م.
- مختارات من الشعر الفارسي، محمد غنيمي هلال، دار نهضة مصر للنشر، سنة 2004م.
- مختصر المعاني، للتفتازاني، دار الفكر، قم، الطبعة الأولى، 1411هـ.
- مدخل إلى تاريخ نشر التراث، محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1405هـ.
- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، سوريا، 1392هـ - 1972م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة - مصر، ط1، 1416هـ - 1995م.
- المصباح المنير، أحمد الفيومي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت.
- المصباح في شرح المفتاح، للسيد الشريف الجرجاني، تحقيق: فريد محمد بدوي، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، لسنة 1397هـ - 1977م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للتفتازاني، تحقيق: د. عبدالحميد هندوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1434هـ - 2013م.
- معارف الكافية وعوارف الجامي، لرشيد أحمد البازخيلوي، نشر المدرسة العربية قاسم العلوم، سوات، الطبعة الأولى، 1425م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبدالجليل شلبي، منشورات المكتبة العربية، صيدا - بيروت، 1973م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، وأ. أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، بدون تاريخ طبع.

- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبدالرحيم العباسي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت – لبنان، 1367هـ – 1947م.
- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب – ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ – 1993م.
- معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي، بقم، إيران، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- معجم القراءات، عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، طبعة سنة 2002م.
- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة – مصر، ط2، 1404هـ – 1983م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1414هـ – 1993م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، الطبعة السادسة، 1985م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبرى زادة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1405هـ – 1985م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زادة، تحقيق: كامل بكري، وعبدالوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال الكبرى.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، المكتبة الرضوية – طهران.
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم الزمخشري، دار الجيل، بيروت – لبنان.
- مقامات جامي، عبدالواسع نظامي باخرزي، تصحيح: نجيب هردي، طهران، دار نشرني.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، الطبعة 1399هـ – 1979م.
- مكانة عبدالرحمن الجامي بين آثار الدارسين العرب المعاصرين، قربان زادة، وحجة، مجلة الفكر العربي، القاهرة، مركز الإسناد القومي، لبنان، المجلد 35، العدد 169، لسنة 2015.
- المنحة الإلهية في القواعد الوضعية، عبدالحق الشيرازي، من المجموع الوضعي، تحقيق: محمد يوسف إدريس، دار النور المبين للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2016م.
- منذ عهد الجامي حتى يومنا هذا، محمد رضا شفيعي، ترجمة بسام ربابعة، مجلة عارف المعرفة، العدد 386، سنة 1430هـ – 2009م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، طبعة سنة 1981م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ – 1985م.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، قدّم له: علي الضباع، خرّج آياته: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1427هـ – 2006م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، مطبعة عيسى الحلبي، 1936م.
- نقد وبحث آثار جامي وشرح أحواله، لأعلى خان أفصح زاد، طهران، مكتب نشر التراث المكتوب.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1422هـ.
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين، وآثار المصنّفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- همع الهوامع على شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندواي، المكتبة التوقيفية، مصر.
- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420 هـ - 2000 م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، طبعة سنة 1955 م.
- وقفة نقدية مع نتاجات الشاعر الإيراني جامي، لعلي كنجيان خناري، وفاطمة نصر الله، مجلة إضاءات نقدية، السنة الأولى، العدد الثاني، صيف 2011 م.
- يوسف وزليخا رؤية صرفية، للجامي، ترجمة: عائشة عفة زكريا، دار الميل، 2003 م.
- يوسف وزليخا، الجامي، ترجمة: عبدالعزيز بقوش، نشر: المركز القومي للترجمة، الطبعة الثانية.
- 8-2. الطبقات الحجرية:**
- تحرير سنبت مع التحفة الخادمية، للمولوي، حافظ محمد شعيب، المكتبة الرشيدية، باكستان.
- حاشية المولى محرم على الفوائد الضيائية للجامي، طبع في المطبعة العثمانية: 1309 هـ.
- حاشية السيالكوتي على كتاب المطول، للعلامة عبد الحكيم السيالكوتي، منشورات الرضى، قم، سنة 1311 هـ.
- حاشية العصام على الجامي، لعصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرائيني، دار السعادة، المطبعة العثمانية، 1309 هـ.
- حاشية علي قصارة على شرح البناني على السلم المنورق، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، الطبعة الأولى، 1318 هـ.
- حاشية السيد الشريف الجرجاني على مطالع الأنظار على متن طوابع الأنوار، دار الكبتي، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2008 م، نسخة مصورة عن المطبعة الخيرية بمصر سنة 1323 هـ.
- حاشية قدقي على حاشية العصام، لمحمد بن موسى القدقي الطاغستاني، تصحيح: مصطفى طاغستاني، مطبعة فرائضي زادة، سنة 1310 هـ.
- حاشية نور محمد على حاشية عبدالغفور، المكتبة الرشيدية 1408 هـ - 1988 م.
- حاشية محمد أمين على حاشية عبدالغفور، لعبدالله بن أبرار الكاكاخيلي، المكتبة الرشيدية، باكستان، 1933 م.
- حاشية مولوي شريف على شرح الجامي، لمحمد شريف بن محمد الحسني، سنة الطبع 1351 هـ.
- حاشية العطار على جمع الجوامع وبهامشه تقرير الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الحاشيتين على شرح الكافية لملا جامي، حاشية ملا جمال، وحاشية ملا عبدالرحمن، المطبع العلوقي، 1828 م.
- حواشي مصطفى شوكت أفندي على شرح ملا جامي، طبعة نظارة المعارف الجليلة، أول منشور، سنة 1303 هـ.
- خادمة الكافية، أبو عبدالله عبدالمنان، المكتبة الرشيدية، باكستان.
- دافع التوهّمات على حاشية عبدالغفور، لمولوي غلام أحمد، في مطبع أرمي برقي بريس وهلي، 1346 هـ.
- الرسالة الكبرى على البسملة، للعلامة محمد بن علي الصبّان، المطبعة الميمنية بمصر، سنة 1308 هـ.
- سوال باسولي (حاشية على شرح الجامي) لوسيم كل الباسولي، المكتبة الرشيدية، باكستان، سنة 1409 هـ.
- سوال كابلي (حاشية على شرح الجامي) لمحمد عمر الكابلي، المكتبة الرشيدية، باكستان، سنة 1354 هـ.
- شرح شواهد الكافية والجامي، حافظ مصطفى الميخالي، طبعة حجرية سنة 1286 هـ، بعناية مجلس المعارف السلطاني في الأستانة.
- شرح الرضي على الكافية مع حاشية السيد الشريف عليه من منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، 1344 هـ.
- شرح الكافية للأصفهاني، المطبعة العامرية 1284 هـ.

- شرح الهندي على الكافية، لشهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الدولتآبادي الهندي، دار السعادة، 1310هـ.
- غاية التحقيق شرح الكافية، لصفي الدين بن نصير، المكتبة الرشيدية، باكستان.
- الفوائد الشافية على إعراب الكافية، لزيني زادة، المطبعة العامرة، سنة 1280هـ.
- 8. 3- المخطوطات:**
- حاشية بوسنوي المعروف بعلامك على شرح الجامي، مكتبة كوبرلي بتركيا، تحت رقم 573.
- حاشية وجيه الدين على الفوائد الضيائية للجامي، لوجيه الدين محمد بن عبدالمحسن الأرزنجاني، ناسخها: عثمان ابن شيخي محمد بن حسن الخطيب الأماصي، تاريخ نسخها 1059هـ، قسم المخطوطات، جامعة الرياض، تحت رقم 3894.
- حاشية محمد الكردي الشهير بمنلازادة على حاشية العصام على شرح الجامي، مكتبة كوبرلي تحت رقم 567.
- حاشية مصلح الدين اللاري على شرح الجامي، تاريخ النسخ 1176هـ، مكتبة كوبرلي تحت رقم 569.
- حاشية السيد نعمه الله بن عبدالله الحسني الجزائري على شرح الجامي، نسخها: محمد تقي الطالقاني بالمدرسة الفخرية المنسوبة لمحمد حسين خان، سنة 1268م.
- حاشية عربوي على حاشية السيالكوتي على حاشية عبدالغفور على شرح الجامي، ناسخها: محمد سعيد بن ملا خليل، تاريخ نسخها 1383هـ.
- حاشية الكشف على العصام على الجامي، لأبي بكر أفندي، أرفق هذه النسخة السلطان محمود خان، تحت رقم 1863، نسخها: محمد بن قدوش سنة 1080هـ.
- حاشية ملا إلياس على العصام على الجامي، نسخها: محمد بن عبد الوهاب بن شعبان سنة 1270هـ.
- حاشية حسن أفندي على حاشية العصام على الجامي، مكتبة نور عثمانية، تركيا، تحت رقم 4864.
- شرح الكافية للجلال الدواني، نسخة متداولة على الشبكة العنكبوتية، تاريخ نسخها 830هـ.
- الصراح من الصحاح، جمال الدين القرشي، إيدايين، تاريخ النسخ 1284هـ.
- مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب، محمد بن أحمد الأزنيقي، المشهور بوحي زادة، مخطوط محفوظ بمكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة.

الملاحق

((نماذج مصورة من النسخ المخطوطة))

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
 منك البداية والنهاية. يا كريم الحمد لله الذي جعل كلمته
 الباقية كائنه في توجتها نحو المقصود. والصلوة
 والسلام على من رفعه بالكلام التام. ونصبه مقام
 المحمود. وعلى توابه المعطوفه ضامه بهم بالمعروف الموصوفه
 سرامهم بالمحبته والشهود. جعل فوايدهم الضمانية
 الوافيه باقته الى يوم الموعود. **بعد** فيقول
 اخرج عباد الله الودود والصديقين محمد عصمه ابدا
 محمود لما توقفت بمطالعة الشرح الشريف والتاليف
 اللطيف المستغني الوصف للبحر المبتخر الكرامى نور
 الملة والديزى الرحمن الجامى قدس سره باسمه اراه
 ونور قلوبنا بكمعات نوار **اردت** ان اكتب ما
 عنيت عليه من اللطائف والفوائد التى فيه وجد
 من النكات فى بعض حواشيه وما حط طارى النعام
 من المناقشة والتوجيه فثبت فيمنع قلة البهنة
 وقصور الباع فى الصناعة فى زمان اختلال الباب
 وانكسار الاحوال والتدبجانه ولى عصمة وهداية
 وعليه لتوكل فى البداية والنهاية وهو حبيب ونعم
 الوكيل **قوله** قدس سره الى ما ينتمى بالتسمية افتخ
 بعد التتميز بها بحمد الله جانه وتعالى انما اقتداء بكتابه
 الكريم او اقتداء بكثير من السلف المهتمين الى النظر
 المستقيمة او اداء حق بعض من نعمته التى تاليف هذا
 الشرح الشريف اثره انما اواظها الى احوال الامر
 بكونه من جملة الحامدين القاصدين الحمد عليه تبارك وتعالى

والسلام على من رفعه بالكلام التام. ونصبه مقام المحمود. وعلى توابه المعطوفه ضامه بهم بالمعروف الموصوفه سرامهم بالمحبته والشهود. جعل فوايدهم الضمانية الوافيه باقته الى يوم الموعود. **بعد** فيقول اخرج عباد الله الودود والصديقين محمد عصمه ابدا محمود لما توقفت بمطالعة الشرح الشريف والتاليف اللطيف المستغني الوصف للبحر المبتخر الكرامى نور الملة والديزى الرحمن الجامى قدس سره باسمه اراه ونور قلوبنا بكمعات نوار **اردت** ان اكتب ما عنيت عليه من اللطائف والفوائد التى فيه وجد من النكات فى بعض حواشيه وما حط طارى النعام من المناقشة والتوجيه فثبت فيمنع قلة البهنة وقصور الباع فى الصناعة فى زمان اختلال الباب وانكسار الاحوال والتدبجانه ولى عصمة وهداية وعليه لتوكل فى البداية والنهاية وهو حبيب ونعم الوكيل **قوله** قدس سره الى ما ينتمى بالتسمية افتخ بعد التتميز بها بحمد الله جانه وتعالى انما اقتداء بكتابه الكريم او اقتداء بكثير من السلف المهتمين الى النظر المستقيمة او اداء حق بعض من نعمته التى تاليف هذا الشرح الشريف اثره انما اواظها الى احوال الامر بكونه من جملة الحامدين القاصدين الحمد عليه تبارك وتعالى

في قوله بتقدير النفي قلت نعم لكن تقدير محض المعطوف
عليه بقوله اذ فكر المحذرة منه مكررا لا يخفى عليك ان تقدير
النفي في اول النوعين غير صحيح هذا انما يصح اذا كان مع النفي
به هذين كن وود ورتود واما اذا كان به هذين كنات وكناه دار
فصحيح تقدير النفي في اول النوعين بلا خلوقة بهذا المعنى تقدير
في الثاني غير مناسب الا ان تقدير النفي في احد النوعين
مبني على ما هو مبني على الآخر ولا يبعد وفي بعض اقسام الثاني
ومثل نفسك ونفك فان المعنى بعد نفسك عما هو
يؤذيك وفيه شبهة وهو انه اذا كان نفسك من النوع
الذي في محذرة فاجاب عنه بعض المحققين لما حصل ان المراد
التحذير من النفس بعيدا عن الدليل الذي يؤذيك فانك
اذا لم يبق من الاذي ايل يضيك تضيقك ثم الشك في
فالنفس محذرة منه لا محذور ويمكن ان يقال في الجواب محذرة
ان يكون ما في محذرة نفسك مصدرية ومن للتعليل والاصل
والمعنى بعد نفسك من اجل ان النفس اياك تحاذر
الاسد ومع كغير النفس محذرة منه مماثل

تمت الكتاب

بقره الله
الملك
الرحمن





يختص بالاسم بالاختصاص الحقيقي (قوله قدس سره فالإضافة بتقدير
 حرف الجر مطلقا يختص بالاسم) يعني سواء أريد منها المضاف أو المضاف إليه
 أو النسبة التي بينهما ومعنى اختصاص النسبة بالاسم أن يكون طرفاها اسما
 (قوله قدس سره فان مررت مضاف إلى زيد) أراد بمررت الفعل لا الجملة
 والأفلا بضر وقوعها مضافا بالاختصاص الإضافي فأمل (قوله قدس سره
 أي الاسم قسمان) لم يشر المص إلى انحصار الاسم في قسميه كما أشار إليه
 في تقسيم الكلمة بدليل الحصر وفي تقسيم الكلام باداة الحصر استثناء
 بما جعله أسلوبا في التقسيم بعد التعريف (قال المص رحمه الله معرب)
 قال المص في شرح المفصل هو من الأعراب بمعنى الإظهار أو إزالة الفساد
 وهو محل إظهار المعاني وإزالة الفساد والالتباس أو من أعرابت الكلمة أي
 جعلت الأعراب فيها والوجه ظاهر لا من الأعراب العرفي انتهى وذلك لأن
 الأعراب العرفي أن كان بمعنى ما اختلف آخره كما يفهم من هذا الكتاب فليس
 فيه معنى مصدرى حتى يشتق منه شيء وإن كان بمعنى اختلاف الآخر كما يفهم
 من المفصل فالمناسب اشتقاق صيغة اسم الفاعل لأن المعرب هو مختلف الآخر وفيه
 أنه لم لا يجوز أن يشتق منه صيغة اسم المكان بمعنى محل اختلاف الآخر إذ فاعل
 الاختلاف في الحقيقة هو الآخر والاسم المعرب مظهره (قوله قدس سره لأنه لا يخ
 اما أن يكون مركبا) الخ لما عدل المص عن التعريف المشهور للمعرب وهو ما اختلف
 آخره باختلاف العوامل عدل الشارح عن وجه الحصر المشهور وهو أن الاسم
 اما أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا أو لم يختلف لأنه لو قال
 ذلك يلزم عليه تعريفه به ضمنا ويرد عليه المحذور الذي سيورده ولأنه أراد
 أن يكون التعريف المخرج موافقا بتعريفه الصريح (قوله قدس سره فالمعرب
 الذي هو قسم من الاسم) ظاهر عبارته يدل على أنه جعل المعرب والمبني قسمين
 من الاسم اصطلاحا كما هو الظاهر من تقسيم المص وجعل اللام في قوله فالمعرب
 للعهد لكن إطلاق المعرب والمبني على الفعل يأبى عن ذلك بحسب الظاهر
 ويجوز أن يحمل عبارة المص على أن المعرب والمبني قيدان للقسم أي وهو اسم
 معرب واسم مبني ويحمل قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه الخ على تعريف
 المعرب الذي هو قيد القسم وأعم من الاسم المعرب فإنه يصدق على الفعل
 المضارع (قوله قدس سره المركب أي الاسم الذي ركب) الخ أراد الاسم
 بقرينة المقام أو قصد من اللام معنى الموصول وجعله كناية عن الاسم وباعتبار

قيد

٢٤٢

لضيق الوقت) وانما لم يذكر علة وجوب الحذف في المواضع السابقة اما في المنادى
فلان تعريفه يفيد ذلك حيث ذكر انه المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو
فيعلم منه ان ادعوفعله وحرف النداء قائم مقامه ومن المعلوم عدم جواز اجتماع
النائب مع المنوب واما فيما اضمر عامله على شريطة التفسير فلان هذا العنوان يدل
على اضمار عامله بشرط التفسير بعد الاضمار ومن المعلوم عدم جواز ذكر المفسر
بعد ارادة التفسير بسبب حذفه (قوله قدس سره او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولاله) فان قلت لاحاجة الى تقدير ذكر على تقدير كونه مفعولاله فانه يجوز
ان يكون عامله التقدير المذكور في قوله بتقدير اتق قلت نعم لكن تقديره
لحصول المعطوف عليه بقوله او ذكر المحذر منه مكررا (قوله قدس سره
لا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح) هذا انما يصح اذا كان
معنى اتق پرهیز کن ودور شو واما اذا كان تبری کن ونكاه دار فيصح تقدير
اتق في اول النوعين بلا كلفة وبهذا المعنى تقديره في الثاني غير مناسب
الا ان يقدر اتق في احد النوعين بمعنى وفي الآخر بمعنى آخر ولا يخفى بعده
(قوله قدس سره وفي بعض افراد) النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى
على هذا بعد نفسك مما يؤذيك وفيه بحث مشهور وهوانه اذا كان معنى نفسك
نفسك بعد نفسك مما يؤذيك لم يكن نفسك نفسك من النوع الثاني ومحذرا منه
بل محذرا فاجاب عنه بعض المحققين بما حاصله ان المراد التحذير من النفس
بتبعيدها عن الرذائل التي تؤذيك فانك اذا لم تنبذ من الرذائل بصيكت منها
الحزن والشدة فالتفكير محذر منه لا محذور ويمكن ان يقا في الجواب يجوز
ان يكون مافي مما يؤذيك مصدرية ومن التعليل والاجل والمعنى بعد
نفسك من اجل ابداء النفس اياك كابداء الاسد وحيث يكون
النفس ايضا محذرا منه والحمد لله
على الاتمام

وقد طبع في المطبعة العامرة في اوائل ربيع الاول
من سنة تسع وثمانين ومائتين
والف

مم

م



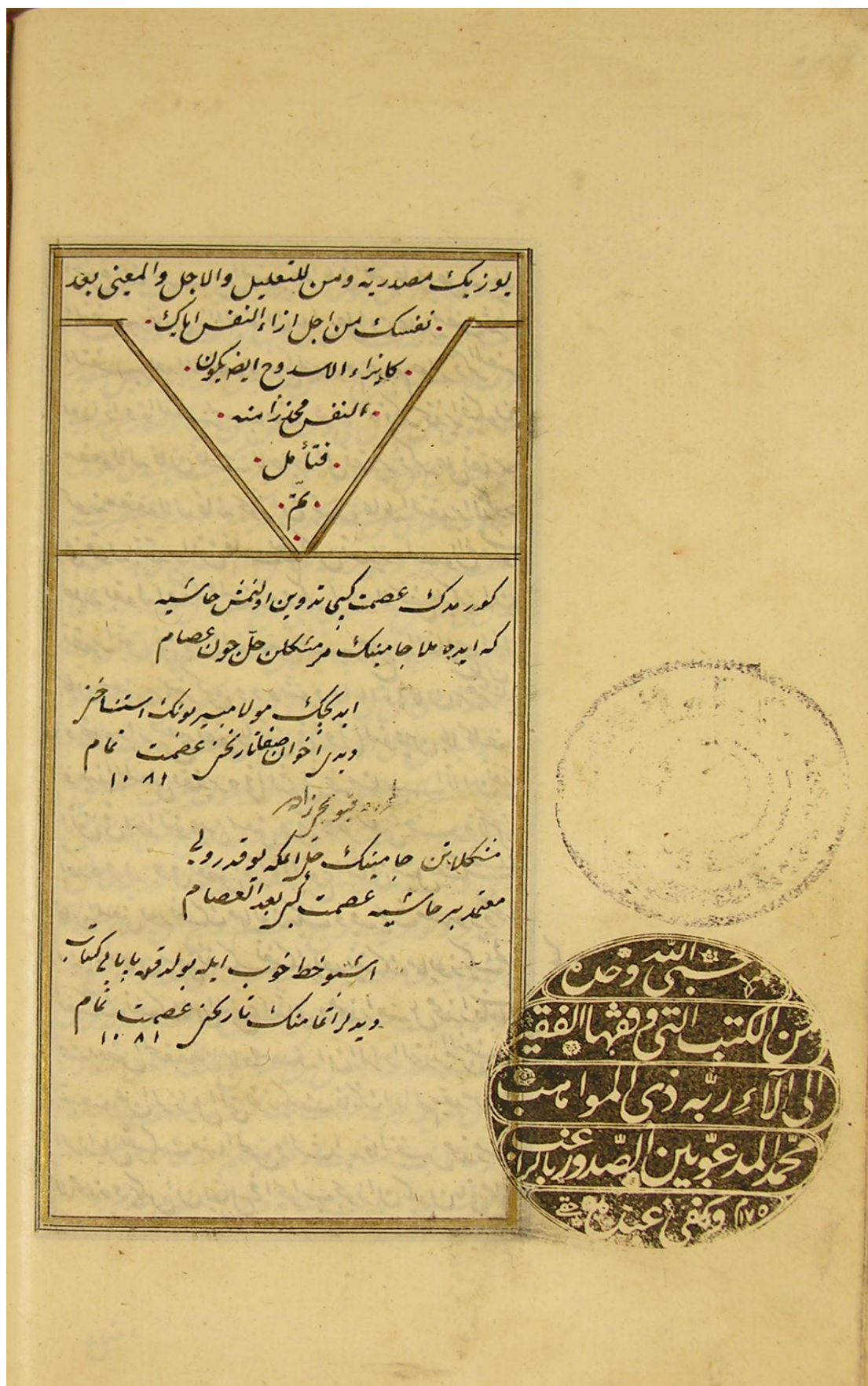


الصفحة الأولى من النسخة (د)

المصدر كقولنا ضرب اليوم او ضرب يوم لم لا يجوز ان يحصل فيه
في ضمن الفعل ايضا بل حصل في قولنا ضربت اليوم وضربت يوم
واما التحقيف فهو وان كان الحذف المتوهم اما يقوم مقامه
لا يجري في الفعل وان كان تبرك الضمير من المضاف اليه واستاره
في المضاف كما في قولنا الحسن وجه فجوز جريانه في الفعل **قوله**
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان الاضافة بينهما
في قوله واجز علم الاضافة بمعنى المضاف اليه **قوله** لان الفعل او الجملة
قد يقع اه قوله او الجملة يدل على ان تحقق كون الشيء مضافا اليه
في الجملة محل اختصاصه بالاسم وليس كذلك اذا الاختصاص هنا
اضافي بالنسبة الى الفعل والحرف كما مرارا وحمل اختصاص الاضافة
على التحقيف و اختصاص اخوانه على الاضافي بعيد جدا ولو سلم فبعد
ما قيل مثل هذا المضاف اليه بالمصدر لا يلزم اختصاص المضاف اليه
بالاسم فان الحمل الاسمي يقع مضاف اليه بلاتما ويلها بالاسم
فلا يضح قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم بالاضافة
الحقيقية **قوله** فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم يعني
سواء اريد منها المضاف والمضاف اليه او النسبة التي بينهما ومعنى
اختصاص النسبة بالاسم ان يكون طرفا اسم **قوله** فان مررت
مضافا زاد بمررت الفعل لا الجملة والا فلا يضر وقوعها مضافا
بالاختصاص الاضافي فاعلم **قوله** اي الاسم فسمان لم يشير المصدر
الى اختصاص الاسم في قسميه كما اشار اليه في تقسيم الكلام باداة المحصر
الكفا ، بجعله اسلوبا في التقسيم بعد التعريف **قوله** معربا للمض

فسمان إشارة الى ان المراد منها التقسيم
الى اسمين واحد من المذهب والآخر
على ما ذكره في التقسيم
والمعرب عن المصدر

المفهوم في هذا التقسيم
او اللفظ في التقسيم
البيان في التقسيم
بمعنى التقسيم



الصفحة الأخيرة من النسخة (د)